تاريخ
المسألة المصرية

١٨٧٥ - ١٩١٠

EGYPT'S RUIN

تأليف /تيودور رتشتين

وترجمه إلى العربية

عبد الحميد العبادى و محمد بدران



الهيئة المصرية العامة للكتاب

رتشين، تيودور
تاريخ المسألة المصرية/ تأليف: تيودور رتشين؛
ترجمة: عبد الحميد العبادى، محمد بدران. ـ
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٢.
٤٠٠ص ٢٤سم.
تدمك ٦٨ ٨٠٧ ٧٤٤ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الجرائم السياسية.
٢ ـ الاغتيال.
أ ـ العبادى، عبد الحميد. (مترجم)
ب ـ بدران، محمد. (مترجم)
ج ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٥٦٢/ ٢٠١٢
I. S. B. N 978 - 977 - 448 -076 - 8
ديوى ٣٦٤,١٥٤٣

تاريخ
المسألة المصرية

١٨٧٥ - ١٩١٠

EGYPT'S RUIN

تأليف

تيودور رتشتين

وبه تمهيد بقلم ولفرد اسكاون بلنت

وترجمه إلى العربية

عبد الحميد العبادى و محمد بدران

«سيدى: لا يزال فى مصر خير، ولا يزال فيها قوم يريدون أن يجنوا ثمار ما لم يزرعوا. أولئك أرجو أن يحبط الله أعمالهم، وأن يهيئ لهذا البلد الطيب الكريم، ولأهله الأوداء المسالمين العاملين، أياماً خيراً من أيامه السالفة، وسعادة أبقى أمداً وأقوى دعامة»

(السير استيفن كيف فى مجلس العموم)



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٢

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد

اسم الكتاب : تاريخ المسألة المصرية
١٨٧٥-١٩١٠
تأليف : تيودور رتشتين
تمهيد : ولفرد اسكاون بلنت
ترجمة : عبدالحميد العبادى ومحمد بدران

الإخراج الفنى : مادلين أيوب فرج

الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www.gebo.gov.eg
email:info@gebo.gov.eg

مقدمة الترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا الكريم وعلى سائر أنبيائه وأصفيائه

أما بعد، فقد ترجمنا هذا الكتاب إلى اللغة العربية لأمرين، أولهما كون العصر الذى تناول صاحبه فيه الكلام عليه، عظيم الخطر شديد الاتصال بعصرنا الذى نعيش فيه، قليل المصادر العربية مع ذلك قلة يضيق لها صدر الباحث المحب للاطلاع؛ وثانيهما كون الكتاب حافلاً بالمعلومات التاريخية، منسق هذه المعلومات تنسيقًا علميًا فنيًا لا نعرف له مثيلاً فى كتب التاريخ العربية.

هذان وحدهما هما الأمران اللذان بعثا فينا الرغبة فى ترجمة هذا الكتاب، ولئن مد الله فى حياتنا ومنحنا صحة الجسم وراحة البال لنتبعن ترجمته هذه بترجمة كتاب «مصر الحديثة Modern Egypt» للورد كرومر، فكتابنا تكفل بنقضه والرد عليه فى مواطن كثيرة؛ والكتابان يكمل بعضهما بعضًا، ويوضح كل منهما ما غمض من جوانب الآخر.

ولقد كان مذهبنا فى الترجمة التقيد الشديد بالأصل، فلم نشذ عنه إلا فى اسم الكتاب، وإلا فى حواش أضفناها من عندنا. فأما الاسم فلم نترجم الأصل الإنجليزى Egypt's Ruin، وإنما انتزعنا بدله من نفس الكتاب اسما آخر أخف على السمع وأقرب للمعنى فسميناه «تاريخ المسألة المصرية من ١٨٧٥ إلى

١٩١٠». وأما الحواشى التى أتينا بها من عندنا فهى ما اقتضاه الموضوع من شرح اصطلاح مالى غريب، أو إيضاح إشارة تاريخية غامضة، أو ترجمة علم من الأعلام قد يخفى على أوساط القراء. هذا وقد عنينا بإيراد النصوص العربية الأصلية لما ساقه المؤلف فى كتابه مترجمًا إلى الإنجليزية، وقد كلفنا ذلك شيئًا من العناء فى مراجعة السجلات الرسمية والصحف القديمة.

فلعلنا بما تجشمنا من جهد ومشقة فى ترجمة هذا الكتاب، نكون قد قمنا ببعض ما يجب علينا نحو وطننا ولغتنا. على أنا نحب فى هذا المقام أن نعلن أن الفضل فى ظهور هذا الكتاب بالعربية راجع بعد الله إلى لجنتنا المباركة «لجنة التأليف والترجمة والنشر» فهى التى قررت طبعه ونشره، وهى التى أمدتنا بأكثر نفقاته، سدَّد الله خطى القائمين بأمرها وألهمهم ما فيه رفع شأنها ونفع وطننا المحبوب.

عبد الحميد العبادى محمد بدران

القاهرة فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٣

مقدمة الطبعة الثانية

نفدت نسخ الطبعة الأولى من هذا الكتاب من عهد بعيد، وكثر افتقاد الناس له، وسؤالهم عنه، وغدت الحاجة إلى طبعة جديدة ظاهرة واضحة. وقد أغرى خلو المكاتب من الكتاب المذكور بعض المتآدبين فأقدم - سامحه الله - على انتحال مقدار عظيم من ترجمتنا ونشره باسمه، فلم نتردد فى رفع الأمر إلى المحاكم، وقد قضت لنا، والحمد لله.

من آجل ذلك طلبنا إلى لجنتنا الجليلة إعادة طبع الكتاب، فأجابت طلبنا. وها نحن أولا نقدم إلى الجمهور المثقف الطبعة الثانية منقحة بعض عباراتها تنقيحًا يسيرًا اقتضته إعادة النظر.

ورجاؤنا آن تلقى هذه الطبعة من ناشئة الجيل الجديد قبولاً حسنًا كالذى لقيته سابقتها من ناشئة الجيل السابق، والله الموفق.

القاهرة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٦

المترجمان

تمهيد

بقلم المستر ولفرد اسكاون بلنت

لقد ألف المستر غلادستون، منذ جيل من الزمان، أن يسوغ ضرب الإسكندرية بقوله: إن «واجبًا يقضى به الشرف» هو الذى حمله على الذهاب إلى مصر، ذلك الواجب هو الوفاء بعهود ارتبط بها ولاة الأمور من قبله. ولكنه مع هذا كان يصرح بأنه متى أعيد النظام إلى نصابه أسرع إلى سحب جنوده فى أقرب وقت ممكن (لأن ذلك واجب يقضى به الشرف أيضًا)

والآن وقد مضى على ذلك ثمان وعشرون سنة، نرى السير إدورد غراى الذى خلف المستر غلادستون يردد لفظى الواجب والشرف، مسوغًا بهما ما أعلنه الإنجليز من عزمهم على البقاء فى مصر أبد الدهر. وحجته فى ذلك، على ما يمكن أن يفهم منها، أننا قد أقمنا فى مصر زمنًا طويلاً نعمل على استعادة النظام وإدارة شئون البلاد لخير المصريين، فلم نفلح فى حملهم على الرضا بمقامنا أو إسداء حق الصنيعة لنا؛ فمن «العار» أن نتخلى عن واجبنا ونتركهم «والفوضى» التى ستعقب عملنا هذا لا محالة.

أرى أن هذا التفسير الجديد، إن لم يلق احتجاجا صريحا من الأحرار أشياع السير إدورد غراى فى مجلس العموم، فلا أقل من أن يقوم فى أحرار الإنجليز والاسكتلنديين نفر قليل شريف يرى أن ليس من السهل أن يوفق بين هذا التفسير وبين مبادئه السياسية؛ وأن لا بد من مغمز فى هذه الحجة الغريبة، حجة ما يقضى به الشرف نحو قوم ليس بينهم وبين الإمبراطورية البريطانية صلة معترف

بها، وليس لإنجلترا فى بلادهم مركز مشروع، ثم هم يعلنون على رءوس الأشهاد أنهم قد أصبحوا منذ أمد بعيد فى غنى عنا، وينادون أن اخرجوا من ديارنا. ولقد يتساءل هؤلاء الأحرار، أحرار المذهب القديم ـ وقد أصبحت المسألة مسألة واجب ـ أى دافع أخلاقى يدفعنا إلى حكم المصريين رغم أنوفهم؟ وعلام يمقتوننا ذلك المقت كله إذا كنا حقيقة قد أوليناهم الجميل تلك السنين الطوال، ولا نزال نوليهم إياه؟ ولم يحرصون على أن نخرج من ديارهم إذا كنا قد أنقذناهم ولا نزال ننقذهم من أسباب الاختلال والفوضى؟ وفوق هذا كله، ما الذى يضطرنا إلى أن نعامل المصريين معاملة الأمم المقهورة لا معاملة الأصدقاء كما نزعم، لنحتفظ بنظام أرغمناهم على قبوله؟ قد قضينا على حرية صحافتهم بعد أن احتللنا بلادهم طويلاً، وأبينا أن نبر بما وعدناهم به من ترقية نظمهم، وبسطنا عليهم من جديد سلطان الحكم المطلق، وسلطنا عليهم شرطة سرية جديدة، لا تألوهم تحبسًا وكبسًا للدور واعتقالاً ونفيًا وسجنًا كما كان يفعل بهم فى أسوأ أيامهم الأولى. فإذا ما طالبونا بالجلاء عن بلادهم وفاء بعهودنا، عددنا ذلك «تمردًا» منهم، وأنذرناهم بأن نرجع بهم، إذا لم يفد هذا الضغط القليل، إلى الحكم العسكرى الصريح.

هذا الكتاب ـ على ما أعتقد ـ يعطينا الحل الصحيح لهذا المعنى الذى حير الألباب. لقد وضعه رجل ليس بالإنجليزى، ولكنه لطول مقامه بيننا قد اتخذ إنجلترا وطنًا له، وأصبح يغار على شرفها؛ ولن يقدح فى غيرته هذه أن يرى بنى وطننا قد طال أمد ضلالهم فى المسألة المصرية خاصة، وأنهم يوشكون أن يوردوا أنفسهم منها موردًا وبيئًا لا صدر لهم عنه، ولا يشرفهم وروده. هذا الكتاب ثمرة جهد عظيم بذله عقل شديد الملاءمة لموضوعه، لما طبع عليه من الدقة المتناهية، ولإحاطته بالعوامل الخفية التى تسيطر على الشئون المالية الأوروبية، والتى تنذر إنجلترا بزوال ملكها. ومؤلف الكتاب يعزو هذه الحال الحرجة إلى الجهل، ثم إلى قلة الوقت الذى تخصصه أمة كثيرة الشواغل للنظر فى أمور غيرها، مما جعلها تفرط فى الثقة بحكمة وزرائها الذين يصرفون شئونها الخارجية، والذين ليسوا بأعلم منها بها. وهو يعتقد أنه لو كشف الغطاء عن حقيقة ذلك التاريخ الأسود،

تاريخ تصرفنا المالى والسياسى فى مصر، لكان محالا أن يظل أحرار الإنجليز مخدوعين بما يروى لهم عما أصاب مصر من الخير العميم بتدخل إنجلترا فى شئونها فى الماضى، ولأبوا أن يقودهم زعماؤهم البرلمانيون فى هذه الطريق التى لا تأتلف مع الحرية فى شىء.

وإنى لأوافقه فيما ذهب إليه من جهل الشعب الإنجليزى وجهل وزرائه وأنهما علة هذا كله؛ وأذكر أنه فى صيف عام ١٨٨٢ عندما كان السير بوشامب سيمور يطلق نيران مدافعه على الإسكندرية (لأمور لا يعلمها بالدقة إنسان) ظهرت نشرة صغيرة عنوانها «السطو على المصريين، قصة فاضحة» أورد فيها كاتبها بعبارة جلية مستمدًا من الكتب الزرقاء، مجمل دسيسة الدائنين، وكيف أدت إلى انحياز الحكومة الإنجليزية إلى دائنى مصر ضد المصريين، وعدها قضية هؤلاء الدائنين قضية لها. وأذكر أيضًا ما قاله ذلك الحر المتطرف الطيب القلب، المرحوم السير ولفرد لوصن عندما قرأ هذه النشرة «لو نشرت هذه منذ شهر لما أقر الشيخ الجليل[1] هذا الحيف قط» وهو قول صحيح. ولقد طبعت النشرة المذكورة ست مرات فى نحو ستة أسابيع، وأغضبت كل حر صادق الحرية اطلع عليها وأثارت أسفه. غير أن ذلك الأسف الذى جاء بعد فوات الوقت ولم يكن ليقف الحرب، قد وسم حكومة ذلك العصر بميسم العار وجعلها تعلن أنها ستعوض المصريين مما خسروه؛ وقد جر ذلك إلى تلك الوعود الخطيرة التى كررتها لهم والتى أثبتناها فى آخر هذا التمهيد، والتى تعهدت فيها بأن تحترم حقوقهم من حيث هم أمة حرة، وتعيد إليهم شيئًا من حريتهم الدستورية.

ولقد درج على ذلك العهد ثمانية وعشرون عامًا، ونفدت من زمن بعيد نشرة المستر سيموركى، وعفت ذكراها إلا من أذهان نفر قليل جدًا من الساسة الذين أدركوا يومها ولا يزالون على قيد الحياة. كذلك أمست جميع الحقائق المالية التى أذاعتها والتى لم يستطع أحد دفعها أو نقضها نسيًا منسيًا، حتى ليخيل إلى أن ليس فى الوزارة الحاضرة، إذا جاز أن نستثنى اللورد مورلى، وزير واحد يمكنه أن

---

(١) المستر غلادستون (المترجمان).

يبين لنا كيف نشأ تدخلنا فى مصر. وفى اعتقادى أن نفس السير إدوارد جراى يجهل هذا التاريخ كله جهلاً شديداً، وأنه لم يبق فى مجلس العموم عضو مستقل الرأى يستطيع أن يأتى بنبأ تلك النشرة من ذاكرته الخاصة. نعم قد يستطيع ذلك السير تشارلس ديلكى، ولكن السير تشارلس ديلكى لأمر ما قد التزم جانب الصمت. وليس فى البرلمان عضو قدير شجاع يستطيع الكلام فى المسائل المصرية غير المستر جون ديلون، وهو ليس بنائب عن دائرة إنجليزية، ولكنه إيرلندى يطالب بالحكم الذاتى.

ولقد كان من وراء هذا الجهل العام أن راجت على الجمهور فى هذا البلد عن علاقتنا بمصر سلسلة خرافات شبه رسمية تخالف الواقع كل المخالفة، كما كان من ورائه أن خلا الجو للذين يهمهم من الوجهة المالية دوام الاحتلال الإنجليزى، فأخذوا يتملقون نعرتنا القومية بتأكيدهم أن الماضى كان كله مباركًا أبيض الصحيفة وأن المستقبل خليق بأن يكون كذلك. والخرافة التى حازت القبول العام هى أن أول ظهور إنجلترا بمصر كان لمصر خيرًا عميما، وأن إنجلترا لم تكن مسئولة عما تورطت مصر فيه من الدين بل هى التى استنقذتها من الإفلاس فاستنقذتها من الخراب، وأنها ما برحت موفقة فى إدارة المالية المصرية، وأن ليس فى شرفها الرسمى مطعن لطاعن، وأن ما أصاب البلاد من خير فالفضل فيه لابتكار الإنجليز، وأن نصيب الفلاح المصرى من الرخاء ليس له فيما مضى مثيل، وأنه إن تكفر مصر الحديثة بنعمة إنجلترا، كما يعلن السير إدورد غراى، فليس ذلك لغلطة ارتكبتها إنجلترا، ولكن لقصور ذاكرة الجيل المصرى الحديث، ولما عرف عن الشعوب من كفر النعمة ونكران الجميل.

قد يكون السير إدوارد جراى معتقداً صحة هذه الخرافة فى صورتها هذه ولكن اعتقاده لا يرفع من قيمتها. ولقد أرجو أن يكون فى هذا الكتاب فائدة له وعلى الأخص لزملائه الوزراء الذين هم أجهل بالأمر منه. وستكون أكبر فوائد هذا الكتاب لهم ولغيرهم من الأحرار أن يعيد على مسامعهم ذكر تلك النشرة التى عفت من الأذهان، فيفصل لهم ما أجملته، ويضيف إليها من الحقائق ما يصل بها إلى وقتنا الحاضر، ويذكرهم بما أصاب مصر من الأذى فى أول الأمر

على يد إنجلترا من حيث هى أمة دائنة تعززها القوة الحربية، ثم يجلو لهم حقيقة مركز مصر المالى فى الوقت الحاضر. وسيبين الكتاب لغير رجال الحكومة من الأحرار الفضلاء حقيقة تاريخ مصر المالى فى الأربعين سنة الماضية، دون أن يجشمهم خوض غمار الأوراق الرسمية، فيمحو من أذهانهم ما رسخ فيها من الأباطيل التاريخية، تلك الأباطيل التى جعلت ضمائر الأمة ترضى عما حاق بمصر من الظلم الإجرامى على يد طائفة من كتابها الرسميين، منهم اللورد كرومر وهو أقل من يوثق به منهم.

سوف لا يجدون فى هذا الكتاب ما يتملق شرفنا القومى، ولكنهم سيجدونه أهدى لهم من غيره، وربما كان لهم منه عون على أن تسترد ضمائرهم ما فقدته من قوة التمييز بين الخير والشر. وإنى لقليل الثقة بأن موظفى وزارة الخارجية الدائمين الذين يمدون الوزير بما يحتاج إليه من الحقائق سيتأثرون بما يعاد على مسامعهم من أغلاطهم الماضية، فينصحوا للوزير باتباع سياسة أشرف من سياستهم الأولى، ولكنى مع هذا ما أزال أظن أنه لن يخيب الخيبة كلها من يستند إلى مبادئ الشرف والعدل فى مخاطبة الوزارة مجتمعة. ومهما يكن من شىء فإنه لا يصح أن يترك السعى فى هذه السبيل، وإنى ليسرنى أن يقرن اسمى بكتاب هذا غرضه. ولما كانت الشئون المالية مما لا أميل إليه، فقد كنت عاجزًا عن البحث فى مالية مصر فى كتاب خاص بى. ولكن طول خبرتى بأصول المسألة المصرية تجيز لى أن أعترف دون تردد بالمزية العظيمة لما جاء فى هذا الكتاب. وسيجد القارئ فيه الحق واضحًا صحيح السند صادق الرواية بدرجة لم أعهد لها من قبل مثيلا.

وإلى القارئ أثبت ما يصححه هذا الكتاب مما فى التاريخ الرسمى الكاذب من أغلاط مقبولة قبولاً عامًا:

(١) أن مصر قبل تدخلنا فى شئونها كانت بلدًا همجيًا يخيم على أهله الجهل ولا يعرف فيه معنى للقانون والنظام، وليس فيه للملكية ولا للحياة ضمان.

(٢) أن تدخلنا لم يكن باختيارنا، بل أرغمتنا عليه حوادث لم يكن فى مقدورنا تجنبها.

(٣) أننا قد أرغمتنا على البقاء بمصر حوادث من قبيل الحوادث السابقة لم يكن في طوقنا تجنبها.

(٤) أن مصر مدينة لإنجلترا بكل ما ترفل فيه اليوم من حلل السعادة المادية.

(٥) أنها يجدر بها أن تشكر لنا خاصة أن أنجيناها من الإفلاس.

(٦) أن إدارتنا ماليتها كانت ولا تزال ناجحة نقية من العيوب.

(٧) أن واجبنا نحوها ونحو أنفسنا يقضى علينا بالاستمرار فى إدارتها.

(٨) أن المصريين لا يستطيعون أن يعرفوا وجه الخير لأنفسهم.

(٩) أننا إذا جلونا عن مصر عادت إلى الفوضى.

(١٠) وأخيرًا، إننا قد جربنا فى مصر منذ عهد قريب نظام الحكم الذاتى فكان نصيبه الفشل. ومن العبث بناء على ذلك أن نسير فى هذه السبيل، فلا يصلح لمصر غير حكومة مستبدة يديرها الأجانب.

ليس فى هذه المزاعم زعم واحد إذا اختبرته وجدته صادق المخبر. ومع ذلك فقليل جدا من الإنجليز من يعلم بالدقة موضع الغلو والكذب منها أو يجد متسعًا من الوقت يستنير فيه بالرجوع إلى المصادر الموثوق بها. أولئك سيجدون فى هذا الكتاب شيئًا كثيرًا مقتبسًا من هذه المصادر. وأرجو أن يحمل بعض من يقرؤه من أعضاء البرلمان، إن لم يكن كلهم - على أن يقفوا فى وجه من بيدهم مقاليد السياسة المصرية، فيجهروا بالاعتراض على استمرار تلك السياسة فى طريق ليس فى ماضيه ما يأتلف من الشرف والحرية، ولا يبشر مستقبله بحسن العاقبة. وإنى أحيل هؤلاء بوجه أخص على الفصول الأخيرة من هذا الكتاب، حيث يجدون البحث فى مالية مصر فى الست السنين التى أعقبت إلغاء صندوق الدين، وإلى الكلام على ما استنفده السودان من مال مصر لمصلحة الإنجليز، ثم إلى النزاع الذى قام أخيرًا بشأن امتياز قناة السويس. وعلى ذكر المسألة الأخيرة سيجدون فى ذيل هذا الكتاب نص التقرير الشهير الذى وضعته لجنة الجمعية العمومية، والذى تعمد السير إدوارد غراى زمنًا طويلاً عدم عرضه على البرلمان،

وقيل عنه إنه دليل على عجز الجمعية العمومية، مع أنها أظهرت فيه بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ما كان يراد أن يضحى به فى مشروع الاتفاق من المصالح المصرية. وإن إخفاء ذلك التقرير عن مجلس العموم طول دور انعقاده الماضى، مع أن عليه ينبنى حكمنا على طلب المصريين للحكم الذاتى، لدليل على سوء نية وزارة خارجيتنا وخبث طويتها. ولقد يكون إخفاء هذا التقرير أكبر حلقة فى سلسلة المخادعات والأضاليل التى امتازت بها علاقة تلك الوزارة بمصر فى الأربعين سنة الماضية.

أبدئ القول ثم أعيده بأن هذا ما يجب أن يستفيده الأحرار من هذا الكتاب. أما الاستعماريون «الذين يستوى لديهم الحق والباطل» والذين يرون واجب إنجلترا فى هذه الدنيا إنما هو بسط سلطانها واستنزاف كل ما تستطيع من خيرات البلاد الشرقية التى يقضى عليها نحس طالعها بالوقوع فى قبضة يدها، فإنى أسلك بهم سبيلا أخرى فى البحث أهدى إلى الغرض، وهى لا تخلو من فائدة للأحرار متى قرنت بالحجة الأولى، حجة العدالة والشرف. إن طول أمد احتلالنا العسكرى لمصر قد جعل القوم يرون مصر من ممتلكات إنجلترا، ويحسبون أن لنا فيها حقوقًا ومصالح دائمة يعترف بها العالم اليوم وسيظل معترفًا بها. تلك أيضًا خرافة كاذبة مخيفة نشأت بيننا لجهلنا بالسياسة الأوروبية وأحوال الدول البرية الكبرى ومطامعها[1]. إن من يكلف نفسه النظر إلى خارطة العالم القديم وموقع مصر منها وسيطرتها على الطريق الأعظم الواصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحار الهندية، ليعرف أنه مهما تكن قيمة هذا الموقع لنا لوقوعه على طريقنا إلى الهند (مع أنا دولة بحرية نائية لنا طريق بحرى آخر)، فإنه أعظم قيمة وأجل خطرًا للدول الأوروبية الأخرى التى لها ثغور بالقرب من مصر على البحر الأبيض المتوسط، وأن هذه القيمة العظيمة ستزداد على مر السنين وتفوق تجارة هذه الدول على تجارتنا. ثم إنه ليس من شك فى أن ألمانيا ستصبح يومًا ما ـ وليس ذلك اليوم ببعيد ـ دولة من دول البحر الأبيض

(١) يلاحظ أن الحرب الأوروبية الكبرى غيرت وجه ما ذهب إليه الكاتب فى هذه الفقرة والفقرتين التاليتين. (المترجمان)

المتوسط؛ وليس معقولا بالمرة أنها إذ ذاك ستظل هى وحليفتاها النمسا وإيطاليا، بما هن عليه من طموح تجارى وحلف سياسى، غير مكترثات لحال مصر السياسية، تاركاتها لإنجلترا القوية التى تنافسهن فى تجارتهن أشد المنافسة، والتى ليس لها حق فى امتلاكها، وليس لها فيها مصالح مباشرة تعدل ما لهن. والحق أنه ليس من بين هذه الدول دولة واحدة اعترفت بحقنا فى احتلال وادى النيل احتلالاً دائمًا، وليس فيهن من ترضى ببقاء الإنجليز فى هذا الوادى إذا رأت أن ذلك ليس من مصلحتها، أو إذا حان الوقت الذى ترى فيه أن لا داعى إلى تأجيل مطالبتنا بالجلاء. ويقينى أن فرنسا نفسها، وإن كانت اتفقت معنا كتابة منذ ست سنوات على المسألة المصرية نظير اتفاقنا معها على المسألة المراكشية، لن ترضى بضم مصر إلى أملاكنا، أو ببسط أى نوع من أنواع الحماية الدائمة عليها.

وأقل احتمالاً من ذلك أن ينزل لنا الباب العالى أو السلطان سيد مصر الشرعى عن أى حق دائم فى احتلال مصر، أو يسمح بالتعرض لحقوقه عليها من حيث هى جزء من الدولة العثمانية غير منفصل عنها. نعم قد تكون حكومة الآستانة الحاضرة راغبة كل الرغبة فى المحافظة على ما بيننا وبينها من علاقة ودية، ولكن هذه الرغبة لن تتعدى تأجيل ساعة القرار الأخير.

لذلك كان من السخف أن نتوقع أن تصير مصر يومًا ما ملكا لنا من طريق القانون أو السياسة (من طريق «التلصص أو الشراء» كما قال المستر غلادستون قديمًا) وكان حقًا على الاستعماريين من الإنجليز أن يطرحوا هذه الآمال، فلن يجيز لنا إنسان يهمه أمر مصر أن نضمها إلى أملاكنا. قد يسمح بأن نحتفظ بضع سنين أخرى بمركزنا الحاضر فى مصر، مركز المحتل لولاية عثمانية احتلالاً غير مألوف (كما وصفه المستر بلفور)؛ ولكن آخر أيام هذا السماح هو اليوم الذى يرى فيه السلطان أو الدول الأوروبية أن ليس من مصلحتها إطالة أمده،أو هو اليوم الذى لا تستطيع فيه قوتنا الحربية إرغام العالم على الرضا ببقائنا فى وادى النيل .

وبعد فإنى أتقدم إلى من يصرون على الاحتفاظ بمصر «بالحق أو بالباطل» أن يتصوروا موقفنا إذا حلت ساعة الحساب الأخير. لقد لبث القوم فى عهد اللورد

كرومر اثنتى عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا نستدرج المصريين إلى أن يرضوا مع الابتهاج باحتلالنا بلادهم حربيًا وإداريًا، وكانوا يحتجون فى ذلك بأن ما تنعم به مصر من لذة الأمن والرخاء، وما تتمتع به من العدل فى ظل أنظمة قضائية ثابتة، ومن حرية صحفية، ونظام يشبه النظم النيابية من بعيد، بأن هذا كله بالقياس إلى ما كانت فيه البلاد العثمانية من الفوضى وسوء الحال كافٍ لبقاء الرأى العام فى جانبنا إذا ما استعرت نار الحرب بيننا وبين دولة كبرى، ولو كانت الحرب بيننا وبين السلطان كما كان يظن اللورد كرومر. ثم أمسكت فرنسا عن معارضتها الطويلة لنا فى سنة ١٩٠٤ فوثق اللورد كرومر بحسن وقع هذا الظفر من نفوس المصريين ثقة جعلته يقترح على وزارة حربيتنا سحب حامية القاهرة والانتفاع بما ينفق عليها فى وجوه أخرى بعد أن أصبحت غير ضرورية. ولكن سرعان ما انقضى هذا الحلم اللذيذ، فإنه لم يكد يمضى عام واحد على هذا حتى انبرى اللورد كرومر ينازع السلطان فى أمر اجترأ فيه على الظهور بمظهر المدافع عن حقوق مصر الملكية، وما كان أشد دهشته عندما رأى المصريين على بكرة أبيهم قد وقفوا فى وجهه حتى ليخيل إليه أن فى الأمر إحدى مؤامرات الجامعة الإسلامية. ثم جاءت حادثة دنشواى فأظهرت ما كمن فى صدور المصريين من الحقد على الإنجليز، وقضت على ما تبقى فى نفس اللورد كرومر من وهم وانخداع. وما حل عام ١٩٠٦ حتى أقبل اللورد كرومر يلح فى تعزيز الحامية التى أراد التخلص منها فى عام ١٩٠٤. ونحن الآن أوثق ما نكون بأن المصريين يعارضون فى بقائنا ببلادهم. ذلك بأن ما رأوه من ثورة الآستانة، ومفاجأة ارتجاع تركيا حقوقها وامتيازاتها، وتقرير الحكم الدستورى فيها، كل ذلك قد بعث فى نفوس المصريين قوة وأملاً: قوة على العمل لإثبات شخصيتهم وأملاً فى إدراك النجاح. ولم يبق من شك فى أننا سنضطر إلى أن نعامل مصر معاملة العدو اللدود يوم تنشب الحرب بيننا وبين أوروبا.

وماذا عسى أن يكون موقفنا الأدبى بإزاء العالم إذا جاء ذلك اليوم؟ ليس لنا فى مصر حق شرعى حتى ولا حق الغزاة الفاتحين، فإننا ومصر فى سلم من الوجهة الاسمية (لأننا فى مصر أصدقاء سيدها وضيوفه) فنضطر إذن إلى خرق

قوانين المدنية لنحتفظ بالموقف الباطل الذى نصير إليه؛ ولن نستطيع فى ذلك الحين أن نعزى أنفسنا ونخدع ضمائرنا بأننا نعمل لخير الإنسانية، وسيحيق بنا مكرنا السيئ الذى طال أمده. وأكبر ظنى أننا سنرغم على الانسحاب من مصر وسط ذلك «العار» الذى يعلن السير إدوارد غراى حرصه على تجنبه. وليت شعرى أية فائدة ولو استعمارية تجنيها من بقائنا فى مصر؟ لا تكاد إنجلترا تجنى من مصر فائدة إذا صرفنا النظر عن المناصب القليلة التى يتمتع بمرتباتها الضخمة أبناء الطبقة الحاكمة منا. لقد أدرنا شئون البلاد نحو ثلاثين سنة فما خطونا خطوة واحدة فى سبيل استعمارها؛ وإن الجالية الإنجليزية لأقل عدداً بمصر من الجالية الفرنسية أو الإيطالية أو اليونانية؛ ولولا الحامية العسكرية وبضع مئين من المالطيين لأوشك وادى النيل أن يخلو من الإنجليز قاطبة. ثم إننا ليس لنا بمصر مزايا تجارية ليست للأمم الأخرى، ولا يكاد يوجد بين ملاك الدلتا أو متاجر القاهرة مالك أو متجر إنجليزى واحد. وليس من ينتفع بمقامنا فى مصر غير قليل من الموظفين والممولين الإنجليز (وأغلبهم يهود) ونفر من أصحاب المصارف والمقاولين وسماسرة الشركات. أمن أجل هذا النفر القليل وفخر الاستعمار نظل نعرض أنفسنا للخسارة ولعار لا ينمحى أبد الدهر؟ لعمرى لقد أغلينا مرتخصاً وحرصنا على زهيد.

ولفرد اسكاون بلنت

٢٥ أغسطس سنة ١٩١٠

حاشية ـ أذيل هذا التمهيد ببيان وجيز لأشهر الوعود والتصريحات التى قطعها باسم إنجلترا ممثلوها الرسميون والتى تمس القضية من الوجهتين الأدبية والقانونية، وإنى ألفت إليها من أول الأمر أنظار القراء الذين لا يودون أن يكلفوا أنفسهم عناء قراءة هذا التاريخ كله، أو الذين قست قلوبهم فأصبحوا لا يتأثرون بوعود عشرين بل ثلاثين سنة لم تنفذ بعد. ولست أخال هذه الوعود إلا محركة لضمائرهم.

وعـود إنجلتـرا

«إن سياسة حكومة جلالة الملكة بالنسبة إلى مصر لا ترمى إلى غير سعادة هذه البلاد وتمتعها التام بما نالته من الحرية بمقتضى الفرمانات السلطانية المتوالية... وأريد أن يتضح لكل إنسان وضوحًا لا يعتوره خفاء أن إنجلترا لا ترغب فى أن تكون بمصر وزارة مشايعة لها. إن حكومة جلالة الملكة ترى أن وزارة مشايعة تعتمد على معونة دولة أجنبية، أو على النفوذ الشخصى لمعتمد دبلوماسى أجنبى، لا يمكن أن تفيد البلد الذى تحكمه ولا البلد الذى قد يظن أنها قائمة لمصلحته».

(رسالة اللورد جرنفل فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١. مصر رقم ١ (١٨٨٢ ص ٢، ٤)

* * *

«سأستخدم نفوذى فى المحافظة على الحقوق التى قررت من قبل، سواء أكانت قررتها الفرمانات السلطانية أم الاتفاقات الدولية. وسيكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد، وترقية نظمها ترقية مقرونة بالحزم والحكمة»

(خطبة الملكة فكتوريا فى البرلمان فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢)

* * *

«تتعهد الحكومات التى يمثلها الموقعون على هذا، بأنها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شئون مصر، لا تسعى إلى امتلاك شىء من أرضها، أو أى

إذن بأى امتياز خاص، أو أية مزية تجارية لرعاياها غير التى يمكن أن تنالها أية دولة أخرى» (عهد البراءة الذى وقع عليه اللورد دوفرين مع بقية ممثلى الدول الخمس الكبرى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢، مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣)

* * *

«أنا أمير الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأن أسرع فأؤكد لسموكم مرة أخرى أن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى فتح مصر، ولا التعرض لدين المصريين وحريتهم بحال من الأحوال، وأن غرضها الوحيد هو أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة» (رسالة السير بوشامب سيمور إلى الخديو توفيق، الإسكندرية فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢. وقد نشرت بالجريدة الرسمية فى ٢٨ يوليه)

* * *

«إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد أن تخلص مصر من الطغيان العسكرى... ونحن نثق بأنه خير لإنجلترا ولمصر أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة... نحن لا نريد أن نأخذ مصر بنظم نختارها لها، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء... ولسنا نرغب فى احترام النظم الحاضرة فحسب، بل نرغب كذلك فى دفع كل ما قد يعوق رقى تلك النظم رقيًا مقرونًا بالحكمة. لا نبغى مد يدنا إلى إدارة مصر الداخلية أو منع المصريين من أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم إلا بمقدار ما تقضى به الضرورة. إن الشرف ليقضى علينا بأن نحترم مبادئ النظم الحرة التى نفخر بها» (السير تشارلى ديلكى فى مجلس العموم، ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢)

* * *

«لقد سألنى السيد الفاضل، هل فى نيتنا أن نحتل مصر احتلالاً غير محدود؟ وقد أذهب فى جوابه بعيدًا فأقول إنا مهما نأت من شىء فلا شك فى أنا لن نأتى هذا. إنه مناقض لمبادئ حكومة جلالة الملكة وآرائها مناقضة مطلقة، مناقض لعهودها التى بذلتها لأوروبا، ويمكننى أن أقول إنه مناقض لآراء أوروبا نفسها» (الرايت أنورابل و. أ غلادستون فى مجلس العموم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢)

«لقد قلت لكل من سألنى رأيى فى المسألة المصرية، إننا ليست لنا أدنى رغبة فى الاحتفاظ بالسلطة التى آلت إلينا بهذه الطريقة... لقد كانت نيتنا أن تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال خير أصدقائهم ونصائحهم. ولكننا لم نقرر فى سبيل ذلك أن ننزلهم على آرائنا أو نحجر عليهم حجرًا يستثير حفائظهم» (رسالة اللورد دوفرين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢. مصر، رقم ٢ (١٨٨٢) ص ٣٠)

* * *

«يجب أن تبلغ الحكومة المصرية أن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تسحب الجنود من مصر متى سمحت الأحوال بذلك، وأن هذا السحب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد، وأن حكومة جلالة الملكة ترجو أن يكون بقاء كل القوة الحاضرة قصيرًا جدًا» (اللورد جرنفل ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢. مصر، رقم ٢ (١٨٨٣) ص ٣٣)

* * *

«لقد اعْتُرِف بأن بلاد الخديو واقعة خارج مناطق الحروب الأوروبية والمنافسات الدولية» (رسالة اللورد دوفرين، ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ مصر، رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٤١)

* * *

«لا يمكن أن تدير لندن شئون وادى النيل. فإن حاولنا شيئًا من هذا عرضنا أنفسنا فى الحال لحقد المصريين وسوء ظنهم، وأصبحت القاهرة بؤرة لما يكاد لنا من الدسائس والمؤامرات الأجنبية. وسرعان ما نجد أنفسنا مكرهين إما على التخلى عن دعوانا فى ظروف مزرية بالشرف، أو الشروع فى محاولة امتلاك البلاد امتلاكًا تامًا. أما إذا قنعنا بالحد الأوسط من النفوذ، وأفهمنا المصريين أننا بدلاً من أن نبغى حملهم على قبول حكم استبدادى غير مباشر، نعمل بإخلاص على إعدادهم لحكم أنفسهم فى حماية صداقتنا الثابتة الدعائم، فإنهم لا يعدمون أن يعلموا أننا من جهة أول الأمم اهتمامًا بأمنهم ورفاهيتهم، ومن جهة أخرى أننا أزهد الأمم فى أن نجعل ما أولتنا الحوادث من النفوذ ينحط إلى أن

يكون مظهر سلطة من شأنها إثارة النفوس وأحفاظها، والقضاء على سجيتى الوطنية والحرية اللتين نفخر بإنمائهما حينما نزلنا» (الرسالة السابقة. ص ٥٠)

* * *

«بقى فوق ذلك نظام واحد ضرورى لجعل النظم التى تقدم وصفها فَعَّالة مثمرة، ذلك هو الصحافة الحرة» (الرسالة السابقة ص٥٠)

* * *

«لو كنت ندبت لتنظيم شئون مصر على الأساس الذى تقوم عليه ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر. إذن لأخضعت يد المعتمد القادرة كل شىء لإرادته، ولاستطعنا فى خمس سنين أن نزيد ثروة البلاد المادية ورفاهيتها بتوسيع نطاق الأراضى الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الدخل، وبالقضاء على السخرة والاسترقاق بعض القضاء إن لم يكن كله، وبتقرير العدل وإصلاحات أخرى نافعة. لكن المصريين إذ ذاك كانوا يرون بحق أنهم قد اشتروا هذه المزايا بثمن غالٍ هو استقلال بلادهم. زد على ذلك أن حكومة جلالة الملكة قد وعدت بألا تنحو هذا النحو» (الرسالة السابقة ص ٨٣)

* * *

«إن فى نفس منحنا مصر نظما نيابية لدليلاً على أننا برآء من المطامع. ولو كنا نريد أن تظل حكومتها تحت سيطرتنا لكان ذلك آخر ما نمنحها، لأنه مهما عظم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضعيفة، فإن هذا السلطان لا يكون له أثر مع وجود مجلس نيابى أهلى» (الرسالة السابقة ص ٨٣)

* * *

«إن الدول الأوروبية الأخرى... لتعلم حق العلم ما تضمره الحكومة الإنجليزية من المقاصد العامة، وهى مقاصد قد تعطى - بالطبع - حقها من مراعاة الظروف؛ ولكنها صدرت واحتفظ بها، لا على أنها بلاغات فحسب، بل على أنها فوق ذلك عهود ومواثيق» (المستر غلادستون فى مجلس العموم، ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣)

إن الشك الذى يخامر الرأى العام سببه رغبة بعضهم فى احتلال مصر احتلالاً مؤبداً وإدماجها فى هذه الإمبراطورية. وتلك غاية نحن مصممون على مدافعتها وعلى ألا نسعى إليها بحال من الأحوال. نحن نقاوم هذا المبدأ مبدأ الضم، نحن نقاوم كل شىء يشبهه أو يقرب منه، نحن نقاوم كل قول يدعو إلى توقعه، نقاومه لأنه مناف لمصلحة إنجلترا، نقاومه لأنه مخل بواجبنا نحو مصر، نقاومه من أجل تلك المواثيق الصريحة الخطيرة التى كتبناها على أنفسنا أمام العالم أكثر ما نكون جداً فى الأمر، وفى أحرج ما يكون من الظروف، تلك المواثيق التى أكسبتنا ثقة أوروبا عامة فى حوادث غاية فى الخطر والحرج، وتقضى علينا بأن نرعى لهذه المسألة حرمة خاصة لو أن ميثاقاً أشد إحراجاً وأكثر حرمة من ميثاق آخر. ونحن محسون أيضاً أن الاحتلال إذا تعدى أجله حداً معيناً قد يفضى إلى الضم. ولذلك سنحرص الحرص كله على ألا يأخذ الاحتلال بالتدريج صفة الدوام والاستمرار... نعم إننا لا نستطيع أن نضرب أجلاً للجلاء ولا أن نتعهد بذلك، ولكننا لن نألو جهداً فى جعل هذا الأجل أقرب ما يكون. أما الشروط التى ستمكننا من أن نجلو عن البلاد فهى التى وصفها اللورد جرنفل - إعادة النظام فى البلاد وتنظيم الوسائل اللازمة لحفظ سلطة الخديو... إن السيد الرايت أونورابل (السير س. نورثكوت) يظن أننا ننوى البقاء فى مصر حتى نضع لها نظماً غاية فى الكمال. ليس هذا الذى نبغى... إنى أقول بلغة يفهمها كل الناس إننا نريد أن نهيئ لمصر أسباب النهوض؛ فإذا ما ضمنا لها النظام، وأوجدنا فيها قوة مدنية وحربية كافية لحفظ هذا النظام، مع رجل فوق عرشها نثق بعدله وبره، ونظام قضائى يديره رجال كفاة تحت رقابة مستنيرة - وإذا ما وضعنا بها أساساً معقولاً لنظم تشريعية غرست فيها بعض بذور الحرية، إذا ما فعلنا هذا كله فقد يظن أن قد تم واجبنا» (المستر غلادستون فى مجلس العموم. ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣)

* * *

«إن حكومة جلالة الملكة... تريد أن يكون سحب الجنود فى أول عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول الأوروبية إذ ذاك أنه لا يخشى من هذا العمل

على السلم والنظام» (رسالة اللورد غرنفل، ١٦ يوليه سنة ١٨٨٤. مصر، رقم ٢٣ (١٨٨٤) ص١٣)

* * *

«لم يبرح أذهاننا من أول الأمر أن يكون احتلالنا مصر مؤقتًا غير بعيد الأجل... نحن لا نفكر مطلقًا فى أن يكون ذلك الاحتلال مؤبدًا... لقد عاهدنا هذا البلد وعاهدنا أوربا على ذلك. فإذا ما اتبعت سياسة تخالف هذا العهد فلن تكون لنا يد فيها» (اللورد دربى فى مجلس الأعيان، ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥)

* * *

«لم يكن فى وسعنا أن نبسط حمايتنا على مصر، لأن حكومة جلالة الملكة قد أخذت على نفسها العهد غير مرة بألا تفعل ذلك... ولقد أطال صديقى الفاضل القول فى هذا العهد ونطق بالحق عند ما قال إنه لا يزال على الدوام ماثلا بأذهاننا... ومما لا مرية فيه أن وجودنا بمصر، وهو الأمر الذى لم يعترف به أى اتفاق، قد جعل رعايا السلطان يرتابون فى نياتنا. على أن ذلك ارتياب لا نستحقه» (اللورد سالسبرى فى مجلس الأعيان، ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧)

* * *

«عندما يطلب إلينا صديقى النبيل... أن نستحيل من أوصياء إلى ملاك... وأن نعلن أن بقاءنا بمصر أبدى... فقد أرانى مضطرًا إلى أن أقول إن صديقى الفاضل لا يقدر حرمة تلك العهود التى كتبتها حكومة جلالة الملكة على نفسها، والتى لابد لها من التمسك بها. إننا فى مثل هذه المواقف لا يجب علينا أن نبحث عن أى السبل أسهل أو أجدى علينا، بل يجب أن نبحث عن السبيل التى تقضى علينا باتباعها عهودنا والقوانين الأوروبية» (اللورد سالسبرى فى مجلس الأعيان ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩)

* * *

«لا أستطيع الآن إلا أن أوافق بوجه عام... على أن احتلالنا مصر عبء ومشكلة معًا، وأن احتلالها احتلالاً أبديًا يغاير سياستنا المأثورة ولا يأتلف مع

حسن نياتنا نحو الدولة صاحبة السيادة على مصر، فى حين أنه مناف لقوانين أوروبا... لن أكون الرجل الذى يضع مبدأ مؤداه أننا استكشفنا واجبًا يجعلنا فى حل من العهود والمواثيق التى كتبناها على أنفسنا بمحض اختيارنا... إن الأمر الذى لا يسلم معه شرفنا من الأذى هو أن ننكر أننا مرتبطون بعهود تحظر علينا أن نفكر فى احتلال مصر احتلالاً غير محدود، وأن نفسر ذلك الاحتلال غير المحدود تفسيرًا يحول لاعتبارات فرعية دون نفاذ ما كتبناه على أنفسنيا من العهود» (المستر غلادستون فى مجلس العموم. أول مايو سنة ١٨٩٣)

* * *

«تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا ترغب تغيير حال مصر السياسية» (نص الاتفاق الإنجليزى الفرنسى المؤرخ ٨ إبريل سنة ١٩٠٤)

* * *

«هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون بسط الحماية البريطانية على مصر، فان تلك الحماية تتضمن تغييرًا فى «حال مصر السياسية» وقد أعلنت الحكومة الإنجليزية بصريح العبارة فى المادة الأولى من الاتفاق الإنجليزى الفرنسى المؤرخ ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ أنها لا ترغب تغيير حال مصر السياسية» (تقرير اللورد كرومر ٣ مارس سنة ١٩٠٧. مصر، رقم ١ (١٩٠٧) ص ١٢)

* * *

«يقال إن بريطانيا العظمى تنوى عما قريب أن تبسط الحماية على مصر أو تضمها إلى الإمبراطورية الإنجليزية. فهل يسمح لى السير إلدن غورست أن أسأله أصادقة هذه الإشاعة أم كاذبة؟»

«ليس لهذه الإشاعة أساس ما، وفى وسعك أن تكذبها تكذيبًا تامًا. إن بريطانيا العظمى قد ارتبطت مع تركيا والدول الأوروبية باتفاقات رسمية تقضى باحترام سيادة السلطان على مصر؛ وستحتفظ إنجلترا بتعهداتها التى أعادتها فى سنة ١٩٠٤ عند توقيع الاتفاق الإنجليزى الفرنسى، فقد أخذت إنجلترا على نفسها فى هذا الاتفاق ألا تغير حال مصر السياسية، ولا ترغب الأمة الإنجليزية

ولا حكومتها فى نقض هذه العهود» (حديث السير إلدن غورست مع الدكتور فارس نمر محرر «المقطم» ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨. وقد اعترف السير إدورد غراى فى مجلس العموم بأن هذا التصريح رسمى)

* * *

«من بين الطبقات الأكثر تربية طبقة قليلة العدد ولكنها تزداد على مر الأيام. هذه الطبقة تهتم بكل ما يتعلق بحكومة البلاد وإدارتها، وهى تأمل ـ بحق ـ أن تعاون فى تقريب ذلك اليوم الذى تستطيع فيه مصر أن تحكم نفسها دون مساعدة خارجية. ولما كان ذلك هو الغرض الذى ترمى إليه السياسة الإنجليزية، فلا تعارض فى المبدأ بين عناصر الإصلاح المصرية وعناصر الإصلاح الإنجليزية

(تقرير السير الدن غورست ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩. مصر، رقم ١ (١٩٠٩) ص١)

* * *

«لم تتغير السياسة التى ارتضتها الحكومة الإنجليزية منذ احتلت مصر. ومبدأ هذه السياسة إعداد المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم، وإعانتهم فى الوقت نفسه على التمتع بمزايا الحكومة القويمة» (التقرير السابق للسير الدن غورست ص٤٨)

* * *

لا تختلف سياسة إنجلترا فى مصر أى اختلاف عن سياستها فى جميع البلاد الخاضعة لنفوذها. ومرمى هذه السياسة وهمها الأول هو إسعاد أهل تلك البلاد»

تقرير السير إلدن غورست. ٢٦ مارس سنة ١٩١٠. مصر، رقم (١٩١٠) ص ٥١)

* * *

حقًا إنه ليس فى تاريخ جميع إجراءات إنجلترا الاستعمارية عهود كهذه بذلت ثم نقضت.

الباب الأول

انتهاب مصر

«المال، المال، يا مولاى»!

المستر فردريك هريسن فى «البال مال غازيت»
٧ يونيه سنة ١٨٨٢

خراب مصر
تاريخ مالى وإدارى

الفصل الأول
بداية الاعتداء

يبتدئ تاريخ مصر المالى من حيث علاقته المباشرة بإنجلترا، من أواخر حكم الخديو إسماعيل وأوائل الشدائد الاقتصادية الكبرى التى نزلت برعيته.

لا نزاع فى أن مصر كانت فى عهد سعيد باشا الذى خلفه إسماعيل أكثر البلدان الشرقية رخاء، فقد كانت خبت منذ عهد طويل نيران حروب محمد على التى كان يؤخذ لها الفلاحون عنوة من ديارهم، وكانت ضريبة الأراضى خفيفة للغاية لا تكاد تبلغ ثلث الضريبة الحاضرة، وبلغت حاجات المعيشة من الرخص حدًا لا يتصوره العقل حتى كانت أجرة العامل العادية اليومية، وهى قرش واحد[1] تقوم عن سعة بحاجة أسرة قروية بأسرها، وكان العمل فى الأشغال العامة الكبرى، كالسكك الحديدية والقناطر الخيرية الشهيرة التى بدئت فى عهد محمد على وعباس الأول سائرًا بهمة عظيمة، فحفرت ترع جديدة، وأدخلت فى مصر لأول مرة الأسلاك البرقية والآلات البخارية الرافعة، ومنح المسيو دى ليسبس إجازة إنشاء قناة السويس. ولما قامت الحرب الأهلية الأمريكية اغتنم زراع القطن

(١) بنسان ونصف بنس.

المصريون هذه الفرصة الثمينة السانحة فضاعفوا صادراته فى سنتين، وباعوها بنحو ثلاثة أمثال سعرها الأول.

فلما تولى إسماعيل عام ١٨٦٣ كانت توليته إيذانًا بتغيير جديد، ذلك بأن استواءه على أريكة محمد على جاء فى الوقت الذى كانت فيه فرنسا: فرنسة هوسمان وأوفنباخ[1] و «المالية العليا» والفساد والتبذير المتغلغلين فى جميع فروع الإدارة العامة، قد بلغت تحت حكم نابليون الثالث ذروة الحضارة الأوروبية، فصادفت تلك الحال هوى فى نفس إسماعيل الذى كان ـ بطبعه ـ مفيدًا للمال متلافًا له محبا للظهور، فأراد من أول عهده أن يتخذ له من فرنسا نموذجًا يحتذى على مثاله، وأن يجعل من نفسه نابوليونًا ثالثًا فى الشرق، وشرع يعمل لهذا الغرض بحمية وعزيمة ما كان أخلقهما أن توجها إلى خير من هذه الوجوه، وما هى إلا عشية أو ضحاها حتى طبقت الخافقين شهرة بلاطه، وقصوره، وحفلاته، وحظياته، ومطابخه، ومخازن ميرته، وأعجب الناس جميعًا بغبقريته وسخائه. ولما احتفل عام ١٩٦٩ بافتتاح ذلك العمل المجيد ألا وهو قناة السويس، هرع إلى الاحتفال جل ملوك أوروبا وفيهم فرنسيس جوزيف ملك هيسبرج الرفيع الشأن، وولى عهد بروسيا، والإمبراطورة يوجينى، تصحبهم حاشياتهم وساستهم وعلماؤهم والفنانون من رجالهم. وأخذت صحف العالم تصف ضروب التكريم الرائعة التى أقامها عزيز مصر لضيوفه (وكان منها أن مثلت لأول مرة «عايدة» التى وضعها فردى[2] لهذا الظرف خاصة)

ولما كان هذا الإسراف يقتضى ـ بطبيعة الحال ـ المال، وكانت أسعار القطن قد انخفضت فى ذلك العهد بعد أن وضعت الحرب الأمريكية أوزارها، فقد اضطر إسماعيل إلى طرق أبواب الاستدانة ـ من لندن بخاصة؛ حيث كان دائمًا يجد مصرف فرهلنج وغوشن مستعدا لإقراضه ما يحتاج إليه، وهو المصرف الذى أقرض سعيد باشا عام ١٨٦٢ ما يزيد على ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

---

(١) البارون هو سمان من مخططى باريس الفرنسيين عاش من عام ١٨٠٩ إلى عام ١٨٩١ وأما چاك أوفنباخ فموسيقى من أصل ألمانى فرنسى عاش من عام ١٨١٢ إلى ١٨٨٠ (المترجمان).

(٢) مؤلف موسيقى إيطالى عاش من ١٨١٣ إلى ١٩٠١ (المترجمان).

بفائدة لا بأس بها هى ٨٪، وكانت ديون إسماعيل فى أول أمرها شخصية الصفة لأن سلطته لم تكن مطلقة بل مقيدة بشروط توليته على مصر، فلم تكن له قوة مشروعة تجيز له أن يرتهن دخل الحكومة بأية صورة قطعية. لذلك كانت الشروط التى تقدم بها إليه الأموال إذا قورنت بغيرها باهظة تبلغ حد الربا الفاحش. ويكفى أن يقال إنه لم يدخل عام ١٨٦٨ أى قبل أن يمضى على توليته خمس سنين حتى كان قد أثقل كاهله بديون متنوعة المصادر تبلغ ٢٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، وتتراوح فائدتها الاسمية بين ٧٪ و ١٢٪ أما فائدتها الحقيقية فتتراوح بين ١٢٪ و ٢٦٪[1] وسرعان ما استولى الفزع على الحكومة العثمانية لما عساه أن ينجم عن هذه الديون، فحظرت على إسماعيل أن يعقد أى قرض جديد، ولكن إسماعيل على رغم ذلك قد عقد فى عام ١٨٧٠ قرضًا آخر يزيد على ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بضمان الأراضى الأميرية وفائدة (حقيقية) باهظة تزيد على ١٣٪ هنالك كتب الباب العالى رأسا إلى الحكومة الإنجليزية من حيث هى الدولة الممثلة لمعظم الدائنين «يحتج مقدمًا على كل اتفاق مالى يمس دخل مصر بالذات أو بالواسطة، ولا يكون قد أقره صاحب الجلالة الشاهانية السلطان»[2].

هنا يبدأ الطور الأول من أطوار مسئولية إنجلترا نحو مصر. لقد كانت السياسة الإنجليزية طوال القرن التاسع عشر ترمى إلى أن تكون إنجلترا جسمًا وروحًا مع السلطان ضد الاستقلال الذى كانت تنتحله مصر لنفسها من حين إلى آخر بتشجيع فرنسا[3]. فإن فرنسا وإن كانت أرغمت على الجلاء عن مصر عام ١٨٠١ فإنها كانت لا يزال لها بمصر نفوذ أدبى عظيم، فهى التى كانت تمد ولاتها بالمستشارين على اختلافهم، والتى كانت مدارسها منتجع العديد الأكثر من شباب مصر، يتلقون فيها أصول الحضارة الغربية، ولم يكن ثمة شك فى أن طبقة الموسرين والحكام المصريين على أقل تقدير كانت تتفرنس على مر الزمن. وإن

---

(١) مصر، رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستر كيف ص ٧.

(٢) الصحيفة البرلمانية (١٠٠) ١٨٧٠ ص ١.

(٣) انظر رأى اللورد بلمرستون فى الصحيفة البرلمانية (٢٠٦) عام ١٨٣٩ ص ٤، ٦، ومجموعة الأوراق الخاصة بالفرمانات الممنوحة لخديو مصر فى مواضع متفرقة فى مصر، رقم ٤ (١٨٧٩).

المسيرين لدفة السياسة الفرنسية كانوا يمنون أنفسهم ببسط الحماية الفرنسية على مصر يومًا من طريق «التدخل السلمى. هذا هو السر فى تشجيعهم ولاة مصر على السعى فى التحرر من وصاية الباب العالى، وهو السر فى أن إنجلترا من جهة أخرى كانت تقاوم كل تلك المحاولات. وكانت إنجلترا أيامئذ قد أخذت تنعم بحكومة الأحرار[1] فلم يكن يهمها أن توسع حدود سلطانها الاستعمارى وإنما كانت تقنع بحماية مصر من عدوان فرنسا، وذلك ببقائها داخل الدائرة الموهومة التى تضم أجزاء الإمبراطورية العثمانية[2] فكان ينتظر والحالة هذه من الحكومة البريطانية عندما استعان بها السلطان على كبح جماح إسماعيل، أن تذكر إسماعيل بما يجب عليه من طاعة السلطان، وتحذر فى الوقت نفسه المضاربين الإنجليز عاقبة عمهلم. غير أن مصالح الدائنين كانت إذ ذاك راجحة النفوذ بوزارة الخارجية فلم يجب نداء السلطان، وتمكن إسماعيل بالرشا الجسيمة التى نفح بها الصدر الأعظم أولاً والسلطان ثانيًا، أن يحصل على إذن بعقد قرض جديد يبلغ ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وأن يستصدر عام ١٨٧٣ فرمانًا خاصًا يطلق يده فى جميع شئون مصر من ديون وعقود ومنح امتيازات. وسرعان ما هب السير هنرى اليوت سفير إنجلترا بالآستانة يعترف[3] بأن «ماناله (الوالى) من حرية مطلقة فى الإدارة الداخلية لا قيمة له إذا لم تطلق له الحرية فى غشيان الأسواق الأجنبية للحصول على الأموال التى يحتاج إليها فى المشروعات النافعة الضرورية لتنمية موارد بلاده العجيبة تنمية تامة».

بهذا الفرمان استحال دفعة واحدة ما كان من قبل دينًا شخصيًا على الخديو إلى دين على الحكومة المصرية. ويجدر بمن يدهشهم كفر المصريين بنعمة إدارة

---

(١) كتب اللورد بلمرستون وقتئذ يقول: «نريد أن نتجر مع مصر، وأن نكون آمنين فى غدونا ورواحنا بمصر، ولكنا لا نريد أن نتحمل حكم مصر... فلنعمل على إصلاح هذه البلدان بنفوذنا التجارى العام، ولنبرأ بأنفسنا أن نشب نار حرب يكون الغرض منها الفتح والتغلب (سيرة اللورد بلمرستون تأليف أ. أ. اشلى. المجلد الثانى ص١٢٥).

(٢) «لقد كانت سياسة إنجلترا القديمة أن نحتفظ جهد طاقتنا بما بين تركيا ومصر من صلة، وأن نمنع بذلك فرنسا أن يكون لها أى نفوذ كبير فى القاهرة» من رسالة للمستر إدورد ديسى أرسلها إلى التيمس، ٢٥ أغسطس ١٨٧٩.

(٣) مصر، رقم ٤ (١٨٧٩) ص ٢٧.

إنجلترا ماليتهم أن يذكروا هذه الحقيقة الواقعة وهى أن هذا الدين قد ألقى على كاهل مصر بتغاضى الحكومة الإنجليزية إن لم يكن بتشجيعها.

ولم يمض على ذلك غير قليل من الزمن حتى حان الوقت الذى وجب أن تصبح فيه مسئولية إنجلترا أصرح وتدخلها فى الشئون المصرية، سياسية كانت أو مالية، أنشط ـ أو أشد اعتداء. لا شك فى أن المصائب التى حلت بفرنسا على يد ألمانيا سنة ١٨٧٠، والتى أضعفت من نفوذها فى أنحاء العالم، قد بعثت ساسة الإنجليز بعيد وقوعها على ألا يكتفوا بما جرت عليه سياستهم القديمة من مقاومة النفوذ الفرنسى فى الشرق، وأن يفكروا فى مشروعات شرقية جديدة. ولقد وضح ذلك التطور فى عملهم التاريخى الذى هو شراء أسهم قناة السويس. وبيان ذلك أن شئون مصر كانت أيامئذ على الرغم من ديون إسماعيل، أو على الأصح بسببها، تزداد فسادًا على فساد، وكان إسماعيل قد اضطره دائنوه سنة ١٨٧٢ إلى خطة مالية حرجة تعرف «بالمقابلة» وهى أن ينزل لملاك الأراضى الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولا دائمًا على أن يدفعوا إليه فى أجل معلوم ستة أمثال هذه الضريبة. كذلك عرض سنة ١٨٧٤ فائدة دائمة قدرها ٩٪ كل سنة لكل من يكتتب فى قرض داخلى[1] غير مردود يبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠جنيه. ومع ذلك لم يحل صيف عام ١٨٧٥ حتى اشتدت حاجة الخديو إلى المال يشبع به نهم دائنيه، فعزم أن يبيع حصته (أو حصة مصر) فى شركة قناة السويس وقدرها ١٧٦,٦٠٢ سهم من مجموع أسهم الشركة التى تبلغ ٤٠٠,٠٠٠ سهم. فبلغ ذلك مسامع المستر دزرئيلى، رئيس الحكومة الإنجليزية وقتئذ، فأسرع من فوره إلى شراء الأسهم المذكورة مستعينًا فى ذلك بمصرف آل رتشيلد بلندن فاشتريت فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات.

ذلك أمر لم يسبق للحكومة الإنجليزية أن أتت مثله. فهو من جهة مضاربة من أشد المضاربات خطرًا، لأنه وإن يكن قد عاد على إنجلترا آخر الأمر بالربح الجزيل (فالأسهم تساوى الآن فى سوق السندات ما يقرب من

---

(١) هو المعروف بدين «الرزنامة». (المترجمان).

٣٥,٠٠٠,٠٠٠جنيه) لم يكن للحكومة أن تلقى بأموال الأمة فى مشروعات قد تفضى إلى الخسارة، وقد عنف غير واحد من الإنجليز المستر دزرئيلى على عمله هذا تعنيفًا شديدًا. ومن جهة أخرى فإن اشتراك الحكومة البريطانية فى مشروع مهما بلغ من أمره فهو مشروع تجارى خاص، وإقدامها على ذلك من غير رضا البرلمان وبمعونة مصرف مستقل، إن هذا الاشتراك خروج ظاهر على جميع المبادئ المتبعة. إلا أنا إذا شئنا تفسير هذا العمل المنقطع النظير فعلينا أن نرجع إلى ما أخذت حكومة المستر دزرئيلى تبيته لمصر من النيات السياسية بعد أن لم يعد لفرنسا شأن يعتد به. كتبت «التيمس» لسان حال ذوى الأعمال بلندن فى عددها الذى صدر فى ٢٦ نوفمبر من عام ١٨٧٥، والذى أعلنت فيه شراء الأسهم تقول: «إن الجمهور فى هذا البلد وغيره سينظر إلى هذا العمل الخطير الذى قامت به الحكومة الإنجليزية من نواحيه السياسية لا التجارية. سيعده مظاهرة وشيئًا أكثر من مظاهرة، سيعده إعلانًا لنياتنا وشروعًا فى العمل على تحقيقها. إن من المستحيل أن نفكر فى شراء أسهم قناة السويس منفصلاً عن علاقة إنجلترا المستقبلة بمصر، أو أن نفكر فى مصير مصر منفصلاً عما يحوم حول الدولة العثمانية من المخاوف... فإذا أدت القلاقل أو الاعتداء الخارجى أو فساد الإدارة الداخلى إلى انهيار الدولة العثمانية ماليًا أو سياسيًا، فقد نضطر إلى أن نحتاط للمحافظة على سلامة ذلك الجزء من أملاك السلطان الذى تربطنا به علاقة قوية» تلك هى الصراحة بعينها. وما أكبر الفرق بين هذا القول وبين ما يقوله الاحتلاليون المتأخرون الذين يجهدون فى إظهار التدخل البريطانى بمظهر «قضاء مبرم» دوفع حتى النهاية ولم يذعن له إلا بحكم ضرورة قاهرة وحوادث كان يستحيل أن يحسب لها قبل وقوعها حساب»[1].

---

(١) يقول اللورد كرومر فى كتابه الذى ظهر حديثًا «لقد بذلت السياسة البريطانية جهدها فى أن تلقى عن كاهلها عبء مصر، ولكن الحوادث كانت أقوى من أن يقف تيارها عمل سياسى. لقد قدر لمصر أن تكون من نصيب الإنجليز، وفوق ذلك كانت من نصيبهم على الرغم من أن البعض كان يعارض فى ذهابهم إليها والبعض لا يهمه أذهبوا إليها أم لم يذهبوا، ولم يكن ثمة من يرغب فى ذهابهم رغبة شديدة، أما هم فلم يكفهم عدم رغبتهم فى الذهاب، بل قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه أن يضطرهم إلى الذهاب» (مصر الحديثة، المجلد الأول ص١٣٠).

فلم يبق إذًا على الحكومة الإنجليزية إلا أن ترتقب ساعة انهيار الدولة العثمانية المالى إن لم يكن السياسى فتضع يدها على مصر، كما توقعت «التيمس» لسان حالها الفصيح. ولقد ظهر أن هذه الساعة غير بعيدة. فقبل أن تشترى الحكومة الإنجليزية أسهم قناة السويس بستة أسابيع أو سبعة فقط أى فى ٥ أكتوبر عام ١٨٧٥ نشرت «التيمس» فى صدر أخبارها برقية وردت عليها من مراسلها بالآستانة هذا نصها: «قرر الباب العالى أنه فى السنوات الخمس التى تبتدئ من أول يناير المقبل سيدفع نصف أرباح سندات الدين العام وقسط استهلاكه نقدًا والنصف الآخر سندات ذات خمسة فى المائة». فكان هذا الخبر بمنزلة إعلان لإفلاس الحكومة العثمانية اضطربت له سوق سندات لندن اضطرابًا فظيعًا، وتعدى تأثيره السندات العثمانية إلى السندات المصرية الخاصة بديون إسماعيل. قالت «التيمس» فى هذا العدد عينه فى مقالتها المالية: «لقد اضطربت اليوم سوق السندات الأجنبية، ولم تعلق فيها نشرة البنك العثمانى الإمبراطورى الخاصة بالدين التركى إلا منتصف النهار. وما كاد الخبر يذيع حتى أخذت السندات التركية ثم السندات المصرية فى نزول شديد بلغ حد الإزعاج وأقفلت السوق من غير أن تتحسن أثمان السندات، واستمرت السندات المصرية بعد إقفال السوق فى نزول مستمر». وفسر الكاتب هذه الحال بقوله: «لم يصل خبر ما عن حال مصر، ولكن ارتباط البلدين بعضهما ببعض فى أذهان الجمهور يجعل الحكم عليهما واحدًا». والحقيقة أنه لم تتحسن سوق السندات المصرية فى اليوم الذى تلا هذا الإعلان ولا اليوم الذى جاء بعده، بل ظلت فى نزول مستمر على الرغم من كل ما أكدوه من أن مصر جزء من الدولة العثمانية بالاسم فقط، وأن ماليتها لا تتأثر أدنى تأثر بحال المالية العثمانية. لقد كان العالم كله يعلم علم اليقين أن مالية مصر ليست دون مالية الدولة العثمانية خللاً واعتلالاً وأنه لا يبعد وقد أعلنت هذه إفلاسها أن تعلن تلك إفلاسها أيضًا. وإلا فماذا عسى أن يصنع إسماعيل وقد بلغت ديونه ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه اقترضها بفوائد فاحشة وتضحيات مدهشة ما بين سمسرة وخصم ونحو ذلك؛ إلا أنه لا عجب إذ نزلت سندات عام ١٨٦٨ بعد هذا الإعلان بأسبوعين إلى ٥٧، وسندات عام ١٨٧٣ إلى ٥٧ ¼.

لا شك فى أن شراء أسهم قناة السويس كان الباعث عليه توقع ما يؤدى إليه إعلان تركيا إفلاسها، ألا وهو انهيار تركيا ومصر معًا، غير أن كل إنسان يعلم جيدًا أن هذا التوقع لم يصدق على الأقل فيما يتعلق بتركيا، لأن خوف الدول الأوروبية بعضها بعضًا قد منع كلا منها أن تفصل فيما بينها وبين الباب العالى، وبذلك استطاع الباب العالى أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزًا منتصرًا، واضطر حملة السندات التركية وهم صاغرون أن يقنعوا بالقليل الذى قسم لهم، غير أن القضاء الذى لم يجر بما كانوا يتوقعونه لتركيا قد عزموا على أن يجروه على الأقل بما توقعوه لمصر. وعلى ذلك لم تكد إنجلترا تشترى أسهم قناة السويس حتى وقع أول تدخل لها صريح فى شئون مصر الداخلية.

واتخذت المالية نفسها وسيلة للاعتداء كما هو الشأن فى المشروعات الاستعمارية فلم تنقض ثلاثة أسابيع على ما رزئت به مصر من نزول سنداتها فى السوق المالية حتى أخبر الجنرال استانتن قنصل إنجلترا العام بالقاهرة اللورد دربى بما أظهره له الخديو منذ أيام قلائل «من حاجته إلى موظف قدير عليم بالنظم المتبعة فى مالية حكومة جلالة الملكة ليعاون ناظر المالية المصرية فى سد الخلل الذى يعترف به سموه فى هذه النظارة»[1]، وأعيد هذا الطلب كتابة بعد أسبوع من ذلك، ولكن بعد أن عدل وجعل طلب استعارة سيدين «يشرفان على الدخل والخرج خاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره»، ويكون أحدهما على الأقل «ملمًا بموضوعات علم الاقتصاد السياسى التى أوضحت للناس فى العصور الحديثة المبادئ الصحيحة التى بها تنمو موارد البلدان»[2]، ولم يكن فى هذا الطلب ما يستغرب فإن الحكومة الإنجليزية قد أعارت الخديو من قبل رجلين هما المستر بنل والمستر أكتن اللذان وظفا فى نظارة التجارة التى كان الخديو أنشأها وقتئذ حديثًا واللذان رضى الخديو عنهما الرضا كله[3]، وكل ما يستوقف النظر فى الطلب المذكور هو أن الموظفين طلبا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبيعيا فى تلك الظروف.

---

(١) مصر، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) من رسالة للمستر ماك كون، العضو بالبرلمان إلى «التيمس» فى ١٧ إبريل سنة ١٨٧٦.

ومع ذلك فقد انقضى أكثر من ثلاثة أسابيع دون أن ترد الحكومة البريطانية على هذا الطلب، ثم جاء الرد فكان مخيفًا بعض الشىء، فبدلا من أن يبادر اللورد دربى إلى إرسال الكاتبين اللذين طلبهما الخديو أقبل يستشير وزارة المالية المرة بعد المرة، ثم أخبر الجنرال استانتن فى ٢٩ نوفمبر أن الحكومة ترى أن ترسل إلى مصر «بعثة خاصة تنظر هى والخديو فيما يسأله سموه من النصح فى الشئون المالية»[١]. كان ذلك من غير شك تقدمًا فى ميدان العمل، إن الخديو لم يطلب قط نصحًا، وإنما طلب موظفين للحكومة يكونان طوع إرشاد ناظر المالية وأمره. فحول اللورد دربى ذلك الطلب قوة واقتدارًا إلى طلب نصح، ورأى أن يستبدل بالموظفين بعثة مالية خاصة. ومع ذلك فقد رضى الخديو بما عرض عليه. ولسنا نعلم أكان رضاه لحاجة فى نفسه أم لسوء فهمه الأمر، وما هو إلا أسبوع واحد حتى ألفت «البعثة» من خمسة من كبار موظفى الحكومة يرأسهم المستر[٢] كيف رئيس الصيارفة وقتئذ. وكتب اللورد دربى إلى المستر كيف فى ٦ ديسمبر[٣] رسالة شرح فيها تاريخ طلب الخديو والأمور التى دعت الحكومة إلى إرسال هذه البعثة. ومما قاله فى هذه الرسالة «ولما كان نجاح مالية أى قطر من الأقطار يتوقف على الحكمة فى حد التزاماته ونفقاته، كما يتوقف على إنماء موارده أو إدارته الاقتصادية، فإنه يجب أن توضح حكومة الخديو مكانة السيدين (المطلوبين) وسلطتهما. ولما كان من الصعب الوصول إلى تفاهم من طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل «رجلا تثق به حكومة جلالة الملكة مشهودًا له بالكفاية فى الشئون المالية والإدارية ليفاوض الخديو وحكومته فى إدارة مصر ومركزها المالى، وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة بناء على تقريره أقدر على مد الخديو بالمعونة التى يريدها» ثم استأنف يقول: «ولا تشك حكومة جلالة الملكة فى أن الخديو سيكون على غاية الصراحة فى معاملته لكم، وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شئون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا إليها تقريرًا وافيًا».

(١) مصر، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٤.
(٢) (السير استيفن فيما بعد).
(٣) مصر، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٦.

من المستحيل أن نقرأ هذه الرسالة الرسمية اللهجة، ولا ندرك أن الوزارة البريطانية بإرسالها أحد رجالها إلى مصر كانت ترمى إلى أكثر من البحث عن أى الكتاب يريد إسماعيل. فبينما الخديو يتكلم على ضرورة إنماء ثروة بلده حتى يزيد دخله، إذا باللورد دربى يلح فى وجوب تقصى البحث فى نفقات مصر وإدارتها. وبينما الخديو يريد أن يكون الموظفان طوع أمر ناظر المالية إذا باللورد دربى يتكلم على «الوقوف على حقيقة» حال المالية المصرية وإسداء «النصح» للخديو. لقد كانت هذه الفعلة من اللورد دربى تطفلا وتفتيئًا كما أجاد بعضهم وصفها فى مجلس العموم(1)، وقد قالت التيمس عنها فيما بعد(2) «ليس لدينا أقل دليل على أنه (أى الخديو) كان يريد موظفًا كبيرًا يفحص حساباته، ويزجر خدمه، ويسدى النصح إليه، ويخبر العالم أجمع عن موعد إفلاس خديو مصر، إن كان ثمة إفلاس».

لقد بين وزير المالية إذ ذاك سبب هذه الفعلة الغريبة التى أتتها الحكومة عندما سئل عنه فقال: إنه بينما الحكومة تفكر فيمن عسى أن ترسله إلى الخديو إجابة لطلبه إذ عرضت للبيع أسهم قناة السويس فاشتريناها(3)، ذلك هو الحق لا ريب فيه، فقد طير اللورد دربى - كما رأينا - إلى الجنرال استانتن فى ٢٧ نوفمبر برقية أخبره فيها بعزم الحكومة على إرسال بعثة خاصة إلى مصر ولم يكن مضى على شراء الأسهم غير يومين اثنين، فكان ذلك دليلا على ما بين الحادثين من الاتصال، ولم يكن شراء الأسهم إذًا إلا عملاً سياسيًا يقصد به أن يكون للإنجليز حق قوى غير منازع يسوغ لهم امتلاك مصر إذا ما انحلت أجزاء الدولة العثمانية كما كان محتملا أيامئذ؛ كما لم يكن إرسال «البعثة» من ناحية إنجلترا إلا سعيًا وراء تقرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الخديو نظير صنيعها عنده على قبول إرشادها فى شكل رقابة مالية أيا كان نوعها.

نعم إن اللورد دربى قد اعتمد على المستر كيف فى رسالته الرسمية التى اقتبسنا منها العبارة السابقة «أن يحرص على ألا يقطع عليها (أى الحكومة)

---

(1) هو المستر لوى، فى ٥ أغسطس سنة ١٨٧٦، مضابط البرلمان، المجلد ٢٣١، ١٨٧٦ ص ٦٣٩ وما يليها.
(2) «التيمس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦».
(3) مضابط البرلمان، المجلد ٢٣١ (١٨٧٦) ص ٦٣١، ٦٣٢.

بنصح أو غيره عهدًا يقضى بأى عمل يشعر أنها ترغب التدخل فى شئون مصر الداخلية فوق ما ينبغى لها»[1]، ولكن هذا طبعى فإنه لا يصح أن تذكر البواعث الحقيقية التى بعثت الحكومة على إرسال البعثة فى مستند رسمى قد يظهر للعالم يومًا ما. ومع ذلك فقد اهتم اللورد دربى فى هذه الرسالة عينها بالتلميح إلى ما قد تقوم به البعثة من جلائل الأعمال[2] فقال: «ولو أن الغرض الأول من بعثتك هذه هو الاتفاق مع الخديو على المعونة الإدارية التى يريدها سموه، فإنك لا تعدم أن تتصيد معلومات كثيرة جمة النفع لمصر ولهذا البلد» وختم الرسالة بقوله: «ولا ترى حكومة جلالة الملكة حاجة إلى أن تصدر إليك تعليمات مفصلة، فإنها تفضل أن تترك بقدر الإمكان شئون البعثة لحكمتك»

وكان الرأى العام ـ وقتئذ ـ يعتقد اعتقادًا راسخًا أن سفر المستر كيف إنما هو للمفاوضة فى بسط الحماية الإنجليزية على مصر، أو على الأقل لتقرير الرقابة الإنجليزية على ماليتها لقاء مساعدة مالية كبيرة؛ فلما شاع فى ٤ يناير ١٨٧٦ أن المستر كيف قد تنازع هو والخديو وأنه راجع أدراجه من غير أن يقوم بما عهد به إليه اضطربت سوق السندات اضطرابًا شديدًا[3]، وبعد بضعة أسابيع عادت «التيمس» وقد عرفت شيئًا من أسرار الحكومة تبحث فى مركز مصر المالى فقالت معتبرة بما مضى[4]. «والنتيجة لا شىء أضمن لسلامة مصر من القيام بتغيير أساسى فى الحكومة المصرية وماليتها، ولا شك أنه لو كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن تتفق مع دائنيها على خير من الشروط التى اتفقت وإياهم عليها، فالمسألة ـ إذًا ـ ، كيف تحوز مصر هذه الثقة؟ الظاهر أن كل ما يقال فى هذا الموضوع قائم على الاعتقاد بأن الخديو سيخضع بطريقة ما صاغرًا للإرشاد الإنجليزى، وأنه سيعهد إلى إنجلترا بإدارة مالية مصر، وأنه سيتحول إلى مصر بعض الثقة بإنجلترا فتتمكن من تحويل[5] ديونها

(١) مصر، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) راجع «المقالة المالية» فى «التيمس»، ٥ يناير سنة ١٨٧٦.

(٤) «التيمس» ٢٩ يناير ١٨٧٦.

(٥) أى نقص فائدتها. (المترجمان).

ونقص أقساطها السنوية نقصًا كبيرًا، ولكن لا بد لذلك من علاقة بين الحكومتين ليس ثمة أى ضامن لها، ولا بد من عطف من والى مصر لا نرى على وجوده دليلا ما». فى هذا القول ما يدل دلالة واضحة على استعداد إنجلترا لأن تقوم بإدارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو «لإرشاد إنجلترا»؛ ومع أن هذه الجريدة أصبحت بعد شهرين تهزأ بهذا الاتصال وتعده أضر ضروب التضليل[1] فإنها كانت شديدة الرغبة فيه وقتما كان المستر كيف بمصر.

ومن سوء حظ المستر دزرئيلى وحملة السندات أن أخفقت بعثة المستر كيف الإخفاق كله. وكان إخفاقها راجعًا بعضه إلى الخديو، وبعضه إلى المستر كيف، وبعضه الآخر إلى الحكومة الفرنسية. فأما الخديو فقد سمح على كره[2] منه أن يفحص المستر كيف مالية مصر، وقبل ما عرض عليه من أن يستبدل بالكاتبين الخاضعين لناظر المالية مستشارًا ماليًا هو المستر[3] ولسن الذى كان المراقب العام لقلم الدين الأهلى بإنجلترا، وكان ذلكم رضا منه بتطفل جديد من جانب الحكومة الإنجليزية. ولكن الخديو لم يسمح بأكثر من ذلك. أما المستر كيف فربما لم يكن السياسى الذى يليق من كل الوجوه لهذا الأمر الخطير الذى ندبه له المستر دزرئيلى وذلك لما كان عليه من شرف النفس وطهارة الخلق. على أن السبب الأكبر فى الفشل هو أن الحكومة الفرنسية لم تكد تسمع «بالبعثة» حتى قررت إرسال مندوب من قبلها إلى مصر يقاوى المستر كيف فيما عساه أن يعرضه باسم الحكومة الإنجليزية وحملة السندات الإنجليز[4]. وكان ذلك المندوب هو المسيو أو ترى الذى كان من قبل قنصلاً عامًا فى القاهرة. وقد قام بواجبه

(١) "التيمس" فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦.

(٢) "التيمس" من المسلم به أن الخديو لم يعرف ما جاء من أجله المستر كيف، وأنه استشاط غضبًا عندما عرف ما انتحله ذلك الموظف الخطير لنفسه من حق التنقيب فى شئون مصر، التيمس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦.

(٣) (والسير ريفرز فيما بعد).

(٤) انظر البرقية التى وردت على التيمس من باريس فى ٣١ يناير سنة ١٨٧٦. وكان المسيو ده بلونتر مراسل التيمس فى باريس طول هذه الأزمة على اتصال تام بحملة السندات الفرنسيين، وكان كذلك صديقًا حميمًا للمستر ولسن وبعض كبار حاشية الخديو ومنهم نوبار باشا.

خير قيام، حتى أن الخديو عندما رأى رجلين يتباريان فى ترضيته أفهم المستر كيف أنه يستطيع الاستغناء عن «إرشاد إنجلترا».

وهكذا أعجل الإنجليز عن بلوغ الغاية فى أول سعى لهم للاستيلاء على مصر، ومما يؤسف له أن مؤرخينا المحققين[1] لم يكلفوا أنفسهم إخبارنا بالتفصيلات التى ذكرناها آنفًا، بل تراهم يفتتحون كلامهم بذكر ما جرى به القلم من قضاء، ويختمونه بنفاذ ذلك القضاء؛ فأما ما بين هذين من الأطوار فإنهم لم يعنوا بذكره بل عنوا بإغفاله.

(١) انظر بحث اللورد كرومر فى عظم مزية «الدقة فى الرواية» وأخطار «أنصاف الحقائق» ؛حيث يقول: «أظننى أدعى ـ بحق ـ أننى فى مركز ذى مزية نادرة من حيث الوصول إلى الحقائق» الفصل التمهيدى لكتاب «مصر الحديثة»، ص ٣٠٢.

الفصل الثانى

مصر فى قبضة حملة السندات

غادر المستر كيف القاهرة فى أول فبراير تاركًا الخديو منهمكًا فى مفاوضاته مع المسيو أوترى ونفر من المولين الفرنسيين يرأسهم المسيو بستريه العضو فى الشركة المالية الإنجليزية المصرية. وكان غرضهم إنشاء مصرف «وطنى» لمصر يديره مندوبون دوليون تعينهم فرنسا وإنجلترا وإيطاليا، ويكون عمله تحويل الديون المصرية السائرة[1] إلى دين واحد بفائدة ٩٪ وضمان السكك الحديدية المصرية، ويقوم بوجه عام بتسلم الإيرادات ودفع الكوبونات وتبادل الأعمال المالية مع الخزانة، وما إلى ذلك. وكانت الحكومة الفرنسية حريصة على أن تشترك إنجلترا فى إنشاء هذا المصرف، وقد اقترح وزير خارجيتها الدوق ديكاز رسميًا على اللورد دربى وجوب عمل الحكومتين فى المسائل المصرية مجتمعتين غير متنافستين[2]، ولكن اللورد دربى أبى أن يصغى إلى هذا الاقتراح لأمرين: أولهما أن الخديو كان لا يحب أن يرى ماليته تحت رقابة وكلاء من الأجانب، وثانيهما أن الوقت كان غير ملائم لعرض اقتراحات جديدة فقد كان «المستر ريفرز ويلسن

(١) كانت ديون إسماعيل ثلاثة أنواع: سائرة وثابتة وداخلية. فالسائرة floating debts جاءت من أعمال تمت لإسماعيل ولم تدفع أجورها نقدًا بل بقيت دينا عليه، والثابتة funded debts عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل من المصارف الأوربية بضمان ثابت كدخل بعض مصالح الحكومة مثلاً. والداخلية Internal عبارة عن ديون مصرية بحتة عقدها إسماعيل عندما عقد القروض السائرة والثابتة، ومثلها دين الرزنامة الآتى ذكره فى المتن. (المترجمان).

(٢) مصر، رقم ٨ (١٨٨٦) ص ١.

وهو السيد المقدم إلى الخديو لتنظيم ماليته على جناح السفر إلى مصر»[١] وكان المستر ويلسن إذ ذاك بباريس يطلع على التقرير السرى الذى يكتبه المستر كيف عن المالية المصرية[٢]، وقد اتضح له بنظرة واحدة أن ما تريده الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة الإنجليزية معها فى مشروع المصرف المصرى ليس فى صالح حملة السندات الإنجليز، لأن معظم هؤلاء من حملة سندات الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف إلى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التى كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية. وفى شهر مارس حذر مكاتب «التيمس» الباريسى الحكومة الإنجليزية أن توافق على الاشتراك الذى يريده أو ترى وبستريه بحجة أن ذلك ينقص من قيمة السندات التى بأيدى الإنجليز[٣]. وبعد ثلاثة أيام من ذلك التحذير، أى فى ٦ مارس رد اللورد دربى على ما طلبه الخديو غير مرة من تعيين مندوب إنجليزى للمصرف بأن الحكومة الإنجليزية لن يكون لها بهذا المشروع أية علاقة، وشفع ذلك القول بهذه الكلمات الخطيرة! «أما إذا كان ثمة خطة عملية لتكوين لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى، فإن حكومة جلالة الملكة تعير هذه الخطة جانب رعايتها». فكأن الحكومة الانجليزية ـ كما صرح المستر دزرئيلى فى مجلس العموم[٤] ـ لم تكن مستعدة للنظر فى وضع نظام لمصرف شبيه بالمصارف الخاصة، ولم تحب أن تبحث فى شىء غير إنشاء لجنة فعلية للمراقبة المالية[٥]. ولكن الخديو لم يعجبه ذلك الرأى وآثر أن يهمل المشروع كله. ولشد ماسر الماليون الإنجليز بهذا الإهمال فقد كتبت ال «أكونوميست»[٦]. تقول: «يسرنا جداً حبوط مشروع القرض

---

(١) المصدر السابق الذكر، ص ٢.

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستر كيف، ص ١.

(٣) "التيمس" ٣ مارس سنة ١٨٧٦.

(٤) مضابط البرلمان المجلد ٢٢، ص ١٤١٨.

(٥) يقول اللورد كرومر فى رواية تاريخ المفاوضات التى جرت بشأن المصرف الوطنى («مصر الحديثة» المجلد الأول ص ١٢) «إن فرنسا وإيطاليا اتفقتا أن ترسل كلتاهما مندوباً، لكن اللورد دربى لم يشأ التدخل فى شئون مصر الداخلية وأبى أن يعين مندوباً إنجليزياً» حقاً «إن الدقة فى الرواية لمزية عظيمة».

(٦) نقلته عنها جريدة "التيمس" فى عدد ١٧ إبريل سنة ١٨٧٦.

الفرنسى واللجنة الفرنسية. إن أسوأ ما يجر إليه نجاح أى هذين المشروعين هو أن يصبح الفرنسيون حكام مصر، وهو الأمر الذى حمل اللورد بلمرستون على المعارضة فى حفر قناة السويس، والذى جعلنا ننفق من أموالنا أربعة ملايين من الجنيهات خشية أن تصبح أسهم الخديو فى القناة أسهمًا فرنسية».

بيد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد. فإن الحكومة الفرنسية عندما رأت إخفاق الماليين الفرنسيين فى مشروعهم أبت أن تخلى الجو كله للإنجليز، وأرسلت ـ على الفور ـ من قبلها إلى مصر مستشارًا ماليًا هو المسيو فيليه الذى كان مفتشًا عامًا للمالية. أرسلته «ليساعد» الخديو فى تنظيم ماليته من جديد[١] وكان ذلك منها حركة سياسية معارضة لإرسال المستر ولسن ارتاع لها اللورد دربى فطير إلى الجنرال استانتن برقية يتقدم إليه فيها أن ينصح للخديو بألا يتسرع فى أى أمر، وأن ينتظر على الأقل وصول المستر رفرز ولسن[٢] إلى مصر؛ وكان الخديو حريصًا على العمل بهذه النصيحة، إذ صرح للجنرال استانتن[٣] «أنه يعنى مع الابتهاج بكل رأى يعرضه المستر ولسن ويعمل به متى كان خيرًا لمصرمما تعرضه جماعة الفرنسيين»، ولكن المستر ولسن عندما قدم مصر أخذ يلح فى تكوين لجنة لمراقبة المالية نظير توحيد الدين كله ونقص فائدته،فى حين أن المسيو فيليه قد جاء بمشروع صاغه حملة السندات الفرنسيون بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية.وقد أهمل الفرنسيون فى هذا المشروع إنشاء المصرف الذى كان محل خلاف فى المشروع السابق واستبدلوا به تأليف لجنة خالصة للدين العمومى وحده تعين أعضاءها حكومات متنوعة ويكون واجبها تسلم الإيرادات التى تخصص لأداء الكوبونات. وكان المشروع يرمى فوق ذلك إلى توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معلومة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية. فلما سمع اللورد دربى بهذا المشروع طلب ـ على الفور ـ الاطلاع على تفصيلاته[٤]. فلما وصلته رآها مما لا يمكن قبوله، لأن اللجنة لن تكون لها

(١) مصر، رقم ٨ (١٨٧٦) ص ١٣.
(٢) المصدر عينه ص ١٤.
(٣) المصدر عينه.
(٤) مصر، رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢٥.

سيطرة فعلية على المالية وإنما قصاراها أن تتولى تسلم المال نائبة عن الدائنين. هذا إلى أن شروط تحويل الدين السائر إلى دين ثابت ضارة بحملة سندات الدين الموحد. ولما لاح أن الخديو يميل إلى تنفيذ المشروع فقد عزمت الحكومة البريطانية على أن ترجعه عنه قوة واقتدارًا.

ففى ٢٠ مارس باغت اللورد دربى إسماعيل بعزمه على نشر تقرير المستر كيف[١] تلك غدرة ليس لها من مثيل. لقد أذن للمستر كيف بالتنقيب فى إدارة مصر وماليتها على فكرة أن تقريره سيظل سرًا مكتومًا بين الخديو والحكومة البريطانية، وألا يتخذ غير قاعدة لتقديم ما تمس إليه حاجة الخديو من المساعدة المالية. ولكن هاهى الحكومة البريطانية توشك أن تنشر التقرير بحجة أن الجمهور يريد الاطلاع عليه وهو أمر إذا وقع فلن تكون له غير نتيجة واحدة هى القضاء المبرم على الثقة بالخديو. وقد احتج إسماعيل ـ بطبيعة الحال ـ على نشر التقرير أشد احتجاج يستطيعه وقال[٢]: «إن المعلومات التى قدمت إلى المستر كيف سرية محضة، وليس الغرض منها إلا أن تطلع عليها حكومة جلالة الملكة». فإذا نشر التقرير «قبل أن يتم الاتفاق مع الماليين الإنجليز وقبل أن يعين مندوب إنجليزى (لصندوق الدين) أصبح كل بحث فى مالية مصر ضارًا به لا محالة». وقد أصغت الحكومة البريطانية إلى احتجاجه هذا ورجعت عن عزمها، ولكنها عملت ما هو أدهى وأمر. وذلك أنه عندما سئل المستر دزرئيلى فى البرلمان عن موعد نشر تقرير المستر كيف لم يجب بأن التقرير وضع على ألا ينشر بل قال إنه لا يمانع أبدًا فى نشره ولكن الخديو يعارض فى ذلك أشد المعارضة[٣]. فكان هذا القول تلميحًا ظاهرًا إلى أن تقرير المستر كيف تقرير غير جميل. وقد ظهر أثر ذلك القول على الفور، إذ هوت أثمان السندات المصرية وساد الفزع الأسواق المالية فلما رأى الخديو حرج موقفه سمح بنشر التقرير المشئوم بعد عشرة أيام من تصريح المستر دزرئيلى قائلاً[٤] إنه لم ير التقرير ولكنه يرغب فى

---

(١) المصدر عينه ص ١٥.

(٢) المصدر عينه.

(٣) «مضابط البرلمان». المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩.

(٤) مصر، رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢٨.

نشره لثقته بأن المستر كيف قد قرر الحقيقة، ولعلمه أن نشره يبدد شكوك الجمهور الخاطئة. ولكن سبق السيف العذل. فمع أن تقرير المستر كيف لم يكن من الرداءة بالمنزلة التى أشار إليها المستر دزرئيلى فقد أبى الجمهور أن يحسن الظن بمالية مصر. وكان كل ما علق به إسماعيل المسكين على هذه الفعلة الحقيرة التى أتتها الحكومة البريطانية أن قال «لقد احتفروا لى القبر!» Ils ont creuse ma fosse! ولم يسع المستر كيف نفسه إلا أن يعترف بأن «بعثته قد أقفلت باب السوق المالية فى وجه الخديو بدل أن تساعده على الاقتراض»[1].

ولم يكن أمام إسماعيل باشا وقتئذ إلا أن يقر بإفلاسه. وذلك الذى كان، فقد نشر تقرير المستر كيف فى ٣ إبريل وبعد أربعة أيام من نشره أعلن الخديو عجزه عن أداء سندات الخزانة مرجئًا ذلك ثلاثة أشهر. وقد كتبت التيمس على أثر ذلك[2] تقول: «نحن الذين جعلنا نزول السندات المصرية أعظم مما كان يكون لو أمسكنا جملة عن التدخل فى مالية مصر... ولو أشير على الخديو بأن يكتب إلى وزارة خارجيتنا يعنفها ويقول إن تذبذب سياسة إنجلترا الخارجية هو الذى أضعف الثقة به فى جميع أسواق أوروبا المالية حتى أصبح عاجزًا عن تسوية ديونه السائرة، وكان لا يعجز عنها لولا تدخلنا، لو كان ذلك لما وسعنا إلا أن نقره على تعنيفه»[3].

على أن الحال كانت بعيدة من اليأس والقنوط. فقد قال المستر كيف فى تقريره بعد أن حلل المالية تحليلاً مفصلاً[4]: «يتضح من هذا الحساب أن موارد مصر إذا أحسنت إدارتها تكفى لأداء ما عليها من الالتزامات، ولكن لما كانت كل

(١) «مضابط البرلمان» المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ س ٦٢٧، ٦١٩.

(٢) "التيمس" ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٦.

(٣) قارن هذا برواية اللورد كرومر: «لقد ظهر قبيل حلول الكارثة العامة أن اعتساف إسماعيل فى إدارة مالية البلاد لا بد مؤد إلى انهيار مالى عاجل أو آجل. ولقد وقع المحذور فى ٨ إبريل، إذ أجل الخديو أداء سندات الخزانة» «مصر الحديثة»، المجلد الأول ص ١٢، ولم يذكر اللورد كلمة واحدة عن الدور الذى قامت به الحكومة البريطانية! كأنه لم يقل فى تمهيد كتابه: «إن أول مراتب الخطأ فى التاريخ أن تذكر الحقائق ناقصة غير كاملة».

(٤) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) ص ١٢.

الموارد التى يمكن الانتفاع بها مخصصة لأداء أرباح القروض الحاضرة كان لا بد من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح الحاضر إلى دين ثابت ذى فائدة معتدلة: ... إن فى وسع مصر آن تحتمل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة، ولكن ليس فى وسعها أن تمضى فى اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥٪ وعقد قروض بفائدة ١٢٪ أو ١٣٪ لأداء هذه الديون الجديدة». وقد تابع المستر كيف فى رأيه هذا مالى آخر هو السير جورج إليوت الذى دعاه إسماعيل قبل هذا الوقت لفحص المالية المصرية فحصًا دقيقًا، وكان ينافس المسيو بستريه فى مشروع المصرف الوطنى، فمما قاله بنفسه فى مجلس العموم(١): «لقد كشف البحث عن حقيقة حال مصر فإذا بها لا تدعو إلى اليأس وقطع الرجاء. إن حالها حسنة إذا قصدنا بذلك أن يكون دخلها كافيًا لأداء ديونها أداءً عادلاً. أريد بهذا القول إنه بضمان معقول وفائدة منقوصة... فإذا ما عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديو فلا شك فى أن مصر تستطيع أداء جميع الفوائد وأقساط الاستهلاك التى تحررها من ديونها فى ٦٥ سنة ويتبقى لها بعد ذلك فضل سنوى يكفى جميع حاجات إدارتها الضرورية..... إنى أعتقد كل الاعتقاد ألا خوف على مصر من الناحية المالية، فموارد ثروتها قد زادت ونمت فى الماضى أعجب زيادة ونمو، وجميع القرائن تدل على حدوث ذلك فى المستقبل أيضًا».

تلك شهادات بديعة تجلو حقيقة حال مصر المالية. وأكبر ما يخرج به الإنسان من قراءتها أنه إذا ما حول دين مصر السائر إلى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله، فسرعان ما تنتعش مصر ويصبح الكل راضيًا.

وهذا ما عزم عليه إسماعيل الذى لم يكن ليقبل شيئًا مما عرضته الحكومة البريطانية بعد الذى رأى من غدرها. فقبل المشروع الفرنسى وأصدر فى ٢ و ٧ مايو أمرين عاليين يقضيان بأن ينشأ صندوق الدين العمومى، وأن تحول جميع الديون الثابتة والسائرة إلى دين موحد فائدته ٧٪ من قيمته الاسمية ويستهلك فى ٦٥ سنة، وقد قبلت سندات معظم القروض فى هذا التحويل الجديد بقيمتها

---

(١) مضابط البرلمان المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٥٢، ٦٥٣.

الاسمية، أما سندات الديون السائرة التى كان أغلبها بفائدة ٢٠٪ و ٢٥٪ فقد أعطيت تعويضًا قدره ٢٥٪ أى قبلت بسعر ٨٠[1]، وحبست على الديون بعض موارد الحكومة، وهى ضرائب أربع من أغنى مديريات مصر ودخوليات القاهرة والإسكندرية ورسوم الجمارك والدخان وغير ذلك مما يبلغ دخله فى العام ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، ويضاف إلى هذه الموارد أراضى الخديو الخاصة المعروفة بالدائرة السنية والمستحق عليها دين يبلغ ٨,٨٠٠,٠٠٠ جنيه والتى يبلغ دخلها ٦٨٤,٠٠٠ جنيه.

لقد كان هذا تصرفًا حسنًا، حسنًا للدائنين لا للمصريين الذين حملوا فائدة يعجزون عن حملها[2] قدرها ٧٪ ولقد ظهر على الحكومة البريطانية هنيهة من الزمن شبه استعداد للمفاوضة على أساس هذا المشروع بشرط أن يشترك فى عمليات التحويل آل رتشيلد الذين ساعدوا المستر دزرئيلى فى شراء أسهم قناة السويس، وبلغ الأمر أن ذهب السير نثانيل رتشيلد إلى باريس ليتحقق من إمكان هذا الاشتراك[3] فلما جاءها وجد ما كان متوقعًا من قبل؛ وجد أن فائدة المشروع لحملة سندات الدين السائر من الفرنسيين أكبر مما ينبغى إذ ينيلهم تعويضًا قدره ٢٥٪ وبقدر فائدة المشروع لهؤلاء وجد ضرره للإنجليز حاملى سندات الدين الثابت الذى سيبلغ ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. ووجد فوق ذلك أن مندوبى صندوق الدين لن يخولوا سلطة استثنائية، بل يكونوا طوع أمر الخديو إذا شاء عزلهم وإذا شاء أبقاهم، وبذلك «يظل» الخديو كما قالت التيمس بحدتها المعهودة «على نحو ما كان عليه من السيطرة على شئون مصر»[4] من هذا يتضح أن الإنجليز لم يكونوا ليقنعوا بأقل من خضوع إسماعيل خضوعًا تامًا «للارشاد الإنجليزى» وكتبت هذه الصحيفة التى هى لسان حال ذوى الأعمال بلندن تقول[5]: «لا بد من

(١) لعله يزيد ٥٧٪ (الترجمان).

(٢) وقد قيل فى المقالة المالية التى نشرتها «التيمس» فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٦ عن هذه الفائدة بأنها «تقرب من ضعفى ما تستطيعه مصر بسهولة فى حالتها الحاضرة».

(٣) برقية من باريس إلى التيمس ٨ ابريل سنة ١٨٧.

(٤) "التيمس" ٥ مايو سنة ١٨٧٦.

(٥) التيمس فى ٧ إبريل سنة ١٨٧٦.

أحد أمرين: فإما أن تقوم حكومة موالية للخديو فتمد إليه يد مساعدتها جهرة نظير قبوله سلطتها الحامية، وإلا فليأت الخديو بمشروع من عنده» فلما رفض الخديو أشد الرفض أن يقبل «السلطة الحامية» «للحكومة الموالية» الإنجليزية، وكان مشروعه مما لا يسر آل رتشيلد أو المستر دزرئيلى فقد كتب اللورد دربى فى ٢٦ مايو إلى الجنرال استانتن يقول إن فى المشروع «بضع نقط معرضة للنقد الشديد» وإنهم لذلك «لا يستطيعون أن يتحملوا تبعة تعيين مندوب لصندوق الدين»[١].

وظهر الموقف قبيحًا جدًا، فهاهما الأمران العاليان اللذان صدرا فى مايو، وهاهى ثلاث حكومات من الحكومات الأربع التى طلب إليها تعيين مندوبيها فى صندوق الدين قد أجابت الدعوة، وها قد ظهر فوق ذلك أن الخديو بممالأة فرنسا سيهمل آخرة الأمر مطالب الإنجليز كل الإهمال ويخيرهم بين اثنتين، فإما أن يقبلوا مشروعه أو يفعلوا ما بدا لهم. وأخذ القلق يشتد فى سوق سندات لندن، ووالى حملة السندات المصرية الاجتماع واحتجوا على مسالك الخديو «الاستبدادى» وضعف سياسة الحكومة الإنجليزية، وانهالت الرسائل على الصحف طالبة إلى الحكومة إيجاد مخلص من هذه الورطة. ومما جاء ضغثًا على إبالة أن المستر رفرز ويلسن الذى كان فى النية تنصيبه «مستشارًا ماليًا» قد عاد إلى أوروبا لأنه رأى كما قال مراسل التيمس الإسكندرى والأسف[٢] بالغ منه «استحالة البقاء فى مصر بعد أن قبل الخديو مشروعًا عارض فيه معارضة قوية ورفضته الحكومة البريطانية رفضًا شديدًا» وأخيرًا رأت الحكومة البريطانية أن تنزل على حكم الظروف فتترك من أجل حملة السندات مشروعها الأثير لديها، وظهر لها أنه مادام الأمر مالى الصبغة فلن تبرح فرنسا قادرة على القضاء على أقصى ما تبذله لحمل إسماعيل على قبول حمايتها، وأنه إذا كان الأمر كذلك فلا مندوحة من أن تعدل عن مطامعها زمنًا ما وتسوى الأمور مع فرنسا حتى تحفظ

(١) مصر، رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٧٧ - ٧٩.
(٢) "التيمس" فى ٥ يونيه سنة ١٨٧٦.

على الأقل مصالح الدائنين الإنجليز. لا شك أن اضطرار المستر دزرئيلى إلى ذلك كان شديد الوقع عليه، ولكن ماذا يصنع وحملة السندات لا يألونه ضغطًا من جهة، والبعثتان الآنفتا الذكر قد فشلتا من جهة أخرى فشلاً يرثى له؟ إلا أنه لم يكن أمام المستر دزرئيلى للخلاص من هذه الورطة غير سلوك هذه السبيل.

غير أن الضرورة كانت تقضى مع ذلك بالتزام جانب الحكمة والاحتياط فإن الحكومة الفرنسية كان من السهولة النسبية الاتفاق معها، وربما كان ما قام به أرل أف دربى وقتئذ من زيارة الدوق ديكاز وزير الخارجية الفرنسية كافيًا لوضع قاعدة للعمل مرضية(١). ولكن الأمر لم يكن كذلك مع الخديو، فإن الرسالة الأخيرة التى كتبها وزير الخارجية البريطانية إلى الكولونيل استانتن لم يكن مدادها قد جف بعد، ولوأن أرل أف دربى أراد سحبها لعد ذلك منه بمنزلة اعتراف صريح بالهزيمة. لذلك ظهر أن لا بد من أن يذعن الخديو بعض الإذعان للمبدأ الذى يتشبث به البريطانيون، وأن يوافق هؤلاء موافقة غير رسمية على ما يتفق عليه هو ودائنوه، ولكن من الرجل الذى يتولى هذه المفاوضات الخطيرة؟ ذلك المشكل الخطير قد حل بظهور المستر(٢) غوشن على مسرح العمل.

كان المستر غوشن فى ذلك الوقت من أعضاء البرلمان النائبين عن دائرة ذوى الأعمال بلندن، وكان قبل ذلك عضوًا فى وزارة الأحرار السابقة، ثم هو شريك فى مصرف فرهلنج وغوشن الذى أقرض إسماعيل باشا ديونه الأولى. فهو يستطيع أن يعمل بصفة رسمية لمصلحة حملة السندات ويعمل بصفة غير رسمية لمصالح انجلترا السياسية، أى ينفذ رغبات الحكومة من غير أن يحملها تبعة عمله. لذلك استقبل ظهوره بمزيد السرور والابتهاج. وكان أول ما عمل أن اختلف إلى باريس بضع مرات فاوض فيها حملة السندات الفرنسيين. وقد نجح آخر الأمر فى إرجاعهم عن مشروعهم وجعلهم يقبلون مشروعًا آخر أساسه التوفيق بين الطرفين. كان هذا المشروع الجديد يرمى إلى أن يحول الدين السائر إلى دين ثابت مع نقص التعويض الذى يعطاه حملة سنداته إلى ١٠٪، وألا يدخل دين

(١) برقية من باريس «التيمس» فى ١١ إبريل ١٨٧٦.

(٢) اللورد فيما بعد.

الدائرة السنية الخاص بالخديو فى هذا الدين الثابت، بل يضم إلى الدين السائر ويكون منهما دين واحد فائدته الاسمية ٥٪، وألا يدخل كذلك فى الدين الثابت العام قروض سنى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ لاعتبارات فنية كما قيل (والحقيقة لمصلحة فرهلنج وغوشن)، بل تظل فائدة هذه الديون ما بين ١٠٪ و ١٢٪. وبهذه الوسائل ينزل الدين الثابت الحقيقى إلى ٥٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وتصبح فائدته ٧٪ من قيمته الاسمية. وأنه لإجراء هذا التحويل يعقد قرض ممتاز جديد قدره ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وفائدته ٥٪؛ وبذلك كله تصير الأموال المخصصة بخدمة الديون والتى يكون على مصر أداؤها سنويًا ٦,٥٦٥,٠٠٠ جنيه أى نحو ٦٦٪ من دخلها الرسمى.

هذا من الوجهة المالية البحتة، ولضمان هذه الأموال الطائلة قد اتفق على قبول الموارد التى عرضها إسماعيل فى مشروعه، ولكن اشترط لضمان هذه الموارد نفسها أن يعين مراقبان عامان غير هيئة صندوق الدين أحدهما لمراقبة دخل الحكومة والآخر لمراقبة خرجها، ويشتركان فى إعداد الميزانية ولو لم يملكا حق التدخل فى أعمال النظار، وكان تنصيبهما وعزلهما بيد الخديو. ذلك هو الجانب السياسى من مشروع المستر غوشن. وكان الغرض منه التوفيق بين مطالب الحكومة الإنجليزية والخطة السلبية التى سار عليها الخديو حتى ذلك الوقت. ظاهر هذا المشروع يوهم بخلوه من الغرض فإن الخديو هو الذى ينصب المراقبين ويعزلهما ولكنه فى الحقيقة كان خطوة إلى الأمام واسعة المدى، فقد أدخل فى الإدارة المصرية أجانب يعملون لأجانب ووضع الإدارة المصرية تحت الرقابة العليا الأوروبية. لقد كان ذلك شرارة صغيرة تعهدت فيما بعد بالحطب والنفخ فاستطار لهبها شيئًا فشيئًا حتى التهم سلطة الخديو وأحل محلها سلطة آخرين.

فلما ذاع أن المسترغوشن وحملة السندات الفرنسيين قد وفقوا بين المصالح الإنجليزية والمصالح الفرنسية أخذت الحماسة من سوق السندات كل مأخذ. وفى مستهل أكتوبر عام ١٨٧٦ أصبح المستر غوشن على جناح السفر فأقام حفلة وداع للدائنين أقسم فيها «ليحصلن لحملة السندات أكبر ما يمكن تحصيله[1] على أساس

(١) "التيمس" ١٠ أكتوبر ١٨٧٦.

ثابت غير مزعزع» وما هى إلا أيام قلائل حتى خرج يريد مصر يصحبه الموسيو جوبير ممثل المصالح المالية الفرنسية، فكأنما هو هركيول حديث نيط به تطهير المالية المصرية كما نيط من قبل بهركيول القديم تطهير الإصطبلات الاوجية[1].

سافر المستر غوشن وظاهر أمره أنه مندوب خاص يمثل الفين من حملة السندات البريطانيين. قال خطيب الحكومة[2] بعد ذلك فى مجلس العموم: «لقد ساعدت الحكومة البريطانية هؤلاء السادة (المستر غوشن وأتباعه) بعض المساعدة كما تقضى عليها اللياقة بمساعدة أى إنجليزى يغترب عن بلاده، ولكنهم فى مهمتهم إنما كانوا يعملون على عهدتهم» هذه بالطبع إحدى الأكاذيب الخيرة التى كثيرًا ما يستجيزها الوزراء للمنفعة العامة، أما الحقيقة فهى أن الحكومة الإنجليزية لم تكتف بالمساعدة «المعتادة» للمستر غوشن بل تقدمت إلى قنصلها العام بالقاهرة فى أن يفهم إسماعيل أقدار الرجال الذين سيعمل معهم، وألا ينسى أن يذكر له أن المستر غوشن وزير قديم من رتبة أعضاء مجلس الوزراء وأنه لا شك عائد إلى كرسى الوزارة يومًا ما[3]، والواقع أن المستر غوشن كان أبعد ما يكون عن تولى المفاوضات على عهدته، وأن القنصل البريطانى العام كان يساعده فى جميع الأمور أكبر مساعدة فعلية. وكان هذا ـ بالطبع ـ تنفيذًا للخطة التى رسمت من قبل ولا صلة بينه وبين أمور «اللياقة».

ثم يقوم ضرب سافل من التلاعب بالمساومة من جهة والوعيد من جهة أخرى يسفر عن مأساة غامضة[4] كان إسماعيل أكبر ممثليها، ولكن مديريها الحقيقيين لايزالون حتى يومنا هذا محتجبين لا يجرءون على الظهور. لقد كان متوقعًا ألا يطول أمد مقاومة إسماعيل حملات غوشن وجوبير، فإن سلامته حتى هذه الساعة كانت قائمة على ما كان من تنافس بين حملة السندات الفرنسيين وحملة السندات الإنجليز. فلما غمس الفريقان أيديهما فى جفنة واحدة وأصبحا ألبًا

(١) كان الذى تملق غوشن بتشبيهه بهركيول هو مراسل «التيمس» الإسكندرى. «التيمس» ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٦.

(٢) مضابط البرلمان. المجلد ٢٤٣ عام ١٨٧٦ ص ١٦٢٦ و ١٧٢٧.

(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٧ و ٨.

(٤) يلاحظ قول المؤلف «مأساة غامضة» (المترجمان).

عليه لم يكن له بد من إجابتهما إلى ما كانا يطلبان. على أنه كان إلى جانبه ناظر من نظاره القدماء يعارض فى أى إذعان من الخديو لغوشن وجوبير؛ ذلك هو إسماعيل صديق باشا ناظر المالية الذى صوره الثقاة الذين لم يكن لنا بد من الاعتماد عليهم فى كل ما نعرفه عنه، والذين هم كلهم أصدقاء المستر غوشن وحملة السندات، صوروه مثالاً للباشا الشرقى، فقالوا إنه رجل فاقد الضمير، غليظ القلب خوان متعصب، قد لا يكون إسماعيل صديق من الخسة بحيث أنزله الذين كان يقف بينهم وبين أغراضهم السافلة، ومهما يكن من أمره فإن موقفه وقتئذ كان الموقف الحق من جميع الوجوه. كان يقول إنه إذا وصل الأمر إلى اتفاق مع الدائنين فمنتهى السفاهة أن يكون أساس الاتفاق ٧٪ فإن ٥٪ هى أقصى ما تستطيع مصر أداءه من غير أن تجر على نفسها الخراب، وأما الرضا بوضع رقابة على المالية هى فى الواقع رقابة على الإدارة فكان فى رأيه محض سعى لإسلام البلد للأجانب، وهو أمر لا يختلف عن الخيانة العظمى فى شىء. ولقد أوعد الخديو بأنه إذا ما قبل هذا الشرط من برنامج[1] غوشن وجوبير ثارت عليه البلاد ثورة عامة. ولدينا من الأسباب ما يحملنا على أن نعتقد أنه هو نفسه كان لا يقعد عن بذل جهده فى تنفيذ وعيده هذا. لذلك تحرجت الأمور وكتب مراسل «التيمس» الإسكندرى[2] إلى جريدته يقول" «ينبغى أن نعترف بأن المشروع الجديد سيقبض من سلطة الخديو المطلقة قبضًا يذكر... لذلك كان قبوله موضع شك. إنه إذا ترك الأمر للخديو فإن له من الدراية... ما يجعله ينزل على حكم الظروف... ولكن الحزب الذى استفاد كثيرًا من النظام القديم... قوى جدًا، وزعيمه ناظر المالية شديد السلطان على عقل مولاه».

فكان التخلص من ناظر المالية والحالة هذه يكاد يكون مسألة حياة أو موت لحماة «النظام الجديد». قال هذا المراسل عينه متظاهرًا بالإخلاص[3] «سواء

(١) اتهمت وكالة روتر فى تلغراف نشرته جريدة «التيمس» فى ١٣ نوفمبر إسماعيل باشا المفتش بأنه «يظهر الخديو بمظهر من يبيع مصر إلى المسيحيين ويثير شعور القوم الدينى على الأمور التى اقترحها غوشن وجوبير». إن من عادة الأوروبيين المفسدين إذا ما ثار شعب إسلامى على مشروعاتهم الاستغلالية أن يرموا ذلك الشعب بالتعصب الدينى.

(٢) "التيمس" فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦.

(٣) "التيمس" فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦.

أكان سقوطه خطأ أم صوابًا فهو أمر يحرص عليه حرصًا شديدًا، وليس شىء أدعى إلى رواج بورصة الإسكندرية الكاسدة من إشاعة سقوط المفتش (أى ناظر المالية) التى ترددها الألسن كثيرًا». ولقد نال القوم بغيتهم بعد سعى كثير فإنه لما كان إسماعيل لا يستطيع الصبر على إبراق المستر غوشن وإرعاده، ولا يجسر على عزل المفتش القوى القديم بالطريقة المعتادة، فقد دعا المفتش ذات يوم للتنزه معه ثم أمر به فقتل غدرًا. وعلى أثر ذلك طير مراسلو الصحف إلى بلادهم نبأ سقوط «عدو الإصلاح» الممقوت، وكتب القنصل العام إلى الحكومة يقول: «لقد قوى الأمل كثيرًا فى نجاح بعثة المستر غوشن والمسيو چوبير عقب سقوط ناظر المالية السابق؛ لقد ظل تحقيق هذا الأمل بضعة أيام معلقًا بين اليأس والرجاء لعداء ذلك الناظر ودسائسه»[1]. ولما بلغ نبأ هذه الجريمة مسامع القوم لم ترتفع منهم صيحة استشناع واستنكار، كما أن الذين نصبوا أنفسهم فيما بعد لكشف مساوئ الخديو لم يهتموا بالحادثة كثيرًا وطووا عنها كشحًا، مع أنهم لم يغادروا فى خلق[2] إسماعيل أدنى مغمز إلا أظهروه وأثبتوه. لا بل حدث ما هو عكس ذلك، فإنه لم يكد ينمى هذا الخبر السار إلى بورصة الإسكندرية حتى ارتفعت السندات المصرية ثلاثة بنوط فى ساعة ونصف ساعة. وكتب مراسل «التيمس» إلى جريدته جذلاً مسرورًا[3] يقول: «إنه[4] يعد خاتمة نظام عتيق.... لقد كان إسماعيل صديق زعيم حزب يقاوم النفوذ الأوروبى وكل تقدم للمدنية فى البلاد.... إن سقوط المفتش الذى يقال إنه كان أعد مشروعًا معارضًا ليعد من أقوى دواعى النجاح»، والحق أنه لم يمض على وقوع تلك الجريمة أسبوع واحد حتى أعلن إسماعيل إلى غوشن وچوبير قبوله مشروعهما[5] ، وأصبحت «المدينة» فى وادى النيل أمرًا مقضيًا، ثم ظهرت إنجلترا وفرنسا يتقدمهما الدائنون مظهر

---

(١) مصر، رقم ٢ (١٨٧٩) ، ص ٢١.

(٢) ليس فى كتاب اللورد كرومر عن هذه الحكاية كلها غير ملحوظة واحدة موجزة.

(٣) رسالة من الإسكندرية «التيمس» ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٦.

(٤) أى التخلص من صديق.

(٥) قبض الخديو على إسماعيل صديق فى ١٠ نوفمبر، وقبل رسميًا اتفاق غوشن وچوبير فى ١٨ نوفمبر.

المخلصين الأوفياء، كأن لم يصلوا إلى هذا المظهر فوق جثة تلطخت ثيابهم بدمائها[1]. ألا نعمت الحادثة بداية لحكم قام على العنف، وبالعنف نما، وبالعنف تغلب أخيرًا على كل الصعاب.

---

(١) أورد المستر بلنت فى كتابه «التاريخ السرى لاحتلال البريطانيين مصر» من صفحة ٣٩ إلى صفحة ٤١ رواية عن مقتل المفتش رواها له السير ريفرز ويلسن. ومؤدى هذه الرواية أن إسماعيل أمر بقتل المفتش خشية أن يبوح لغوشن وجوبير بما أتاه الخديو من ضروب الغش والتزوير فى الحسابات التى قدمت إلى هذين السيدين. على أن السير ريفرز ويلسن ليس ـ فى الغالب ـ الرجل الذى يورد هذه الحكاية على حقيقتها. فقد كان رئيس لجنة التحقيق الدولية التى كانت تبحث عن علة فشل اتفاق غوشن جوبير، ومع أن هذه العلة كانت واضحة كل الوضوح ـ إذ لا يستطيع بلد مهما أودى من الغنى أن يخصص لأداء دينه ٦٦٪ من إيراده السنوى ـ فإن اللجنة استطاعت أن تستنبط سببًا آخر هو ما كان ينسب إلى حسابات إسماعيل من الأغلاط، على أن من يكلف نفسه عناء البحث فيما كتب فى ذلك العهد سواء أكان رسميًا أو غير رسمى لا يخرج إلا بهذه الفكرة وهى أن الجريمة إن لم تكن اقترفت بتحريض الماليين مباشرة فإنها كانت على أقل تقدير نتيجة غلظتهم على إسماعيل، وأن نفس الإيجاز الذى كتبت به التقريرات الرسمية عن هذه الحادثة ليبعث على الريبة فى كنه هذه المأساة الغامضة، كتب الكولونيل تشارلس لنج فى ال «سندى ستار» التى تصدر فى واشنطن أثناء نقده كتاب للورد كرومر يقول: «إن اللورد (المستر فى ذلك الوقت) فيفيان (قنصل إنجلترا العام فى القاهرة) على ما يعرفه الكاتب شخصيًا ـ قد نقل الحكاية مفصلة إلى ولاة الأمور بلندن أما فى مصر فإن الشخص الذى عزا إليه اللورد فيفيان الجريمة قد رقى إلى رتبة الفرسان وأنعم عليه بلقب «سير»، فليت رسالة اللورد فيفيان تنشر فيعرف الناس من هو هذا الشخص.

الفصل الثالث

المالية العليا[1]

أما وقد بلغنا طورًا جديدًا من أطوار هذه القصة التاريخية، فقد يكون من المفيد قبل استئناف الحديث أن نلقى نظرة عامة على حال مصر الاقتصادية، لنكون أقدر على فهم حقيقة ذلك «القضاء» الذى بدأ بإسماعيل وثنى بمصر فأورد كلاً منهما مورد الحتف والهلاك.

كتب بعض من عاينوا مصر فى الوقت الذى بلغت فيه حكومة إسماعيل غاية البؤس[2]، أى عام ١٨٧٦، يقول: «إن مصر مثل للرقى عجيب؛ لقد أدركت من التقدم فى سبعين عامًا ما لم تدركه أمم كثيرة أخرى فى خمسمائة عام» قد يبدو هذا القول غريبًا لمن ألفوا تأريخ نهضة هذا البلد التعس من يوم أن احتله البريطانيون. ولكنه مهما يظهر عليه من تناقض حكم عادل جد العدل، منطبق على عصر إسماعيل حتى عام ١٨٧٥ انطباقه على أى عصر سبقه؛ فمن الثابت المقرر[3] أنه فيما بين عامى ١٨٦٣ و ١٨٧٥ قد أنشئت قناة السويس وحفرت ١١٢

---

(١) يطلق اسم «المالية العليا» La haute finance فى أوروبا على جماعة كبار الماليين القابضين على أزمة الشئون المالية فى بلادهم. (المترجمان).

(٢) ليس هذا الكاتب إلا مراسل «التيمس» الإسكندرى (٦ يناير سنة ١٨٧٦) الذى صار فيما بعد عدو إسماعيل اللدود.

(٣) انظر مثلاً مقالة «المالية المصرية» لكاتبها م، ج، ملهول والتى نشرت فى كنتمبورى رفيو، اكتوبر، ١٨٨٢ ص ٥٣١، و «مصر والتدخل الأجنبى» للبارون فون ملورتى عام ١٨٨٣ ص ١٤٤ وص ١٢٣ - ١٢٥، و «غمة مصر» لكاتبها ا. بيرد عام ١٨٨٤ ص ١٩ ومواضع متفرقة من تقرير المستر كيف.

ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل، وزيد طول السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلاً إلى ١١٨٥ ميلاً ومد ما يزيد على ٥٠٠٠ ميل من خطوط الأسلاك البرقية، وعقد ٤٣٠ جسرًا منها جسر الجزيرة الذى ظل زمنًا طويلاً معدودًا من أحسن جسور العالم، وأنشئ مرفأ الإسكندرية، وآلات جلب المياه إلى الإسكندرية والقاهرة، وبنيت أحواض السويس، ونصبت ١٥ منارة و ٦٤ معملاً للسكر، وأدخلت فوق ذلك تنظيمات عظيمة على شوارع القاهرة وغيرها من المدن. وقد قدر مهرة الإحصائيين ما استنفدته[1] هذه الأشغال وحدها بأكثر من ستة وأربعين مليونًا من الجنيهات. وبفضل هذه الأشغال قد استصلح من الصحراء أكثر من مليون وربع مليون فدان بلغت قيمة ما كانت تغله وقتئذ ١١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وقيمة إيجارها ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه. فزادت بذلك مساحة الأراضى الزراعية المصرية من ٤,٠٥٢,٠٠٠ فدان فى عام ١٨٦٢ وهو آخر حكم سعيد باشا إلى ٥,٤٢٥,٠٠٠ فدان فى ١٨٧٩ أى عام عزل إسماعيل. وإلى ذلك زادت قيمة الواردات فى العصر المذكور من ١,٩٩١,٠٠٠ جنيه إلى ٥,٤١٠,٠٠٠ جنيه، كما زادت قيمة الصادرات من ٤,٤٥٤,٠٠٠ جنيه إلى ١٣,٨١٠,٠٠٠ جنيه، وازداد عدد السكان من ٤,٨٣٣,٠٠٠ نسمة إلى ٥,٥١٨,٠٠٠ نسمة. ذلك يقينًا مستند جميل جدًا لرقى عصر يلوح لأعيننا الآن أنه عصر الفجور المالى[2].

غير أن هذا الرقى العظيم قد شمل وجوهًا أخرى غير هذه الوجوه؛ ففى الإدارة، كما يشهد ثقة مشهور ممن يعول عليهم فى أمور مصر[3]، قد أدخلت إصلاحات عدة «لم يسبق قط لحاكم مصر أن فكر فى مثلها» فقد وسع نظام محمد على باشا الإدارى وأصلح من نواح كثيرة، وجدد نظام الجمارك كله

(١) انظر مقالة ملهول السابقة الذكر ص ٥٢٩ وما بعدها.

(٢) «طالما أذاعوا بالكتابة والقول وبغير روية أن الخديو قد جمع واقترض تسعين مليونًا من الجنيهات ما نرى لها من أثر سوى بضعة قصور من الجص والخشب، وتلك تهمة بها من الظلم والحمق بقدر ما بها من الكذب فالحقيقة أن إصلاح الأعمال العامة الذى ابتدأ وانتهى فى الاثنتى عشرة سنة الأخيرة إصلاح عجيب ليس له نظير فى أى بلد آخر». من كتاب «مصر والخديو» ١٨٨٢ ص ٣٦٢ لمؤلفه ا. دى ليون الذى كان قنصل أمريكا العام بمصر.

(٣) «مصر» لاستانلى لين - بول ١٨٨١ ص ١٧٩ وما بعدها.

بإشراف رجال أوروبيين، واشتريت مصلحة البريد التى كانت فى أيد أجنبية، ثم عهد بإدارتها إلى موظف من سنت مارتنز - لِ - جراند[1] وأعظم من هذا أن النظام القضائى قد غير من أوله إلى آخره بأن أنشئت المحاكم المختلطة التى قضت على عهد فرار الأوروبيين من طائلة العقاب فى كثير من القضايا المدنية، واستبدل فيما يتعلق بالأهلين القانون الأوروبى ونظام القضاء الأوربى بالسنة والقرآن[2] القديمين، وبذلت جهود عظيمة لمنع الاسترقاق وتجارة الرقيق الشنعاء، وذلك إصلاح يزيد فى قدره أنه كلف الخزانة المصرية أموالاً طائلة، وأن إسماعيل كان فيه «خارجًا على مقتضى دينه[3] ومألوف قومه ومصلحة الجمهور الأكبر من رعيته»[4]. ثم يأتى بعد هذا كله ما بذلته الحكومة المصرية من جهد فى توسيع نطاق التعليم[5]. إن ميزانية التعليم لم تتجاوز قط فى عهد سعيد باشا ٦٠٠٠ جنيه أما فى عهد إسماعيل فقد بلغت ٨٠,٠٠٠ جنيه يضاف إليها ما جاء بعد من دخل أراض[6] استردت من شركة قناة السويس نظير ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ليصير التعليم فى مصر مجانًا، وليحصل الطلاب على كل ما يحتاجون إليه مجانًا[7]. فى ذلك العصر أسست مدارس للبنات كانت الأولى من نوعها، لا فى مصر وحدها، بل فى الدولة العثمانية كلها، وأنشئ متحف بولاق الشهير، وزيد فى مكتبة القاهرة ما جعلها من أعجب مكاتب الدنيا وكانت المدارس الأولية[8] بمصر كلها فى عام ١٨٦٣ تبلغ ١٨٥ مدرسة، فأصبحت فى عام ١٨٧٥ نحو ٤٦٨٥ مدرسة يتعلم بها ١١١,٨٠٣ أطفال. وينبغى أن يضاف إلى هذه المدارس عدد

---

(١) حى من أحياء لندن به ادارة البريد الإنجليزية. (المترجمان).

(٢) ملورتى: المصدر السابق الذكر ص ١٠٨.

(٣) ليس فى منع تجارة الرقيق بطبيعة الحال ما يخالف الدين الإسلامى.

(٤) «من بين أعمال إسماعيل عمل جميل سيبقى ظاهرًا فى تاريخ حكمه، ذلك هو إبطاله الاسترقاق فى بلاده» من محاضرة للمستر فرنسيس كب ألقاها فى جمعية الفنون ونقلتها «التيمس» فى ٢٠ مارس من عام ١٨٧٨.

(٥) «إن تقدم التعليم فى عهد إسماعيل ليقينا عجيب، ولقد يكون كذلك فى أى قطر من أقطار الأرض» ا. دى ليون، المصدر السابق ص ١٦٠.

(٦) هى أراضى الوادى. (المترجمان).

(٧) ملورتى: المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٨) تقرير القنصل البريطانى بالإسكندرية، التقريرات القنصلية ١٦٦٢ (عام ١٨٧٧)، ص ٣٠.

كبير من مدارس أرقى منها كانت تابعة للحكومة والبلديات. وكان ثمة أيضًا مدارس حربية، لكل فرقة من فرق الجيش مدرسة خاصة. قالت لجنة التعليم الحربي فى عام ١٨٧٢ إنه لم يكن فى الجيش المصرى كله غير ٤٢ أميًا فقط(١).

نكاد لا نصدق هذه الحقائق بالنظر إلى ما نعلمه عن الناحية الأخرى من إدارة إسماعيل باشا. ولكنها حقائق اعترف بها يومئذ العدو والصديق على السواء فقد اعترفت «التيمس» ألد أعداء إسماعيل فى لحظة رأت الصراحة فيها متمشية مع أغراضها(٢) بأن مصر «قد ارتقت فى عصر إسماعيل رقيًا مدهشًا.. وأنه قد أنمى موارد الثروة المادية المصرية جهد علمه ومقدرته؛ فالسكك الحديدية والمرافئ وقناة السويس كلها من أعماله. وأنه قد عمل على تحسين الزراعة بجلب البذور الجديدة واتباع الأساليب الحديثة، وبذل جهده فى إصلاح إدارة بلاده القضائية والتنفيذية».

إن من أعظم ما يكون قيمة أن نذكر هذا الرقى فى حكم إسماعيل، فذكره يعيننا على فهم حقيقة ذلك الخراب الذى كان تبذيره السبب فيه. ومن الواضح قبل كل شىء، أنه لو كان إسماعيل اقتصر على هذه الإصلاحات لما كان له يد من الوقوع عاجلاً أو آجلاً فى عسر مالى شديد، إذ من شأن أمثال هذه الإصلاحات مادية كانت أو أدبية، أن تحتاج إلى زمن طويل لتؤتى ثمرها المنشود، وأن منتهى الحمق أن ينفق زهاء ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى ثلاثة عشر عامًا فى أعمال لا تجنى ثمارها إلا الأجيال المستقبلة. ولقد صدق المستر كيف عندما قال فى تقريره(٣) فى هذا الصدد: «يمكن أن نقول إن مصر فى طور انتقال فهى تكابد عيوب النظام الذى هى خارجة منه، وعيوب النظام الذى تحاول الدخول فيه. تكابد ما منى به الشرق من جهل وخيانة واضمحلال وتبذير.. كما تكاد النفقات التى تدعو إليها العجلة والتعسف فى اتباع المدنية الغربية(*)(٤) وما أصدق

(١) تقرير القنصل البريطانى بالقاهرة، التقريرات القنصلية، ٧٠٧ (عام ١٨٧٣)، ص ٣١.

(٢) فى عدد ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩، وكذلك تقرير المستر كيف ص ٢، إذ يقول: «لقد زيدت خصوبة الأرض زيادة عظيمة فى عهد الحاكم الحاضر».

(٣) تقريره، ص ١.

(*) فى الأصل الشرقية.

(٤) هذا التميز فى الخط متابعة منا لا لتقرير المستر كيف. (المترجمان).

الملاحظة الأخيرة، فإن إسماعيل كما قال السير صمويل بيكر[1] قد «أخذ على نفسه أن ينجز فى وقت قصير ما يقتضى إنجازه العمل مع الصبر سنين طوالا». فكان من وراء ذلك أن حبس جانب عظيم من رءوس الأموال دون استثمار، ولما كان البلد خالياً من أموال مدخرة فقد أصبح العسر المالى أمراً لا مفر منه.

ولكن يجب ألاّ نغلو فى الحكم على هذه الناحية من الصعاب، فقد أشار المستر كيف نفسه إلى أن عجلة إسماعيل واعتسافه فى محاولاته كان غلطة «شاركت فيها مصر غيرها من الأقطار الحديثة» ومثل لذلك بالولايات المتحدة وكندا ثم قال بصريح العبارة: «لعل مصر لم تشهد شيئاً يقرب من التبذير الذى امتاز به قيام السكك الحديدية بإنجلترا» ومع لين هذا الحكم على هذه الناحية من إدارة إسماعيل المالية فإن شهوداً آخرين قد حكموا حكماً أشد منه ليناً وأكثر هوادة، قال بعض هؤلاء[2] الشهود: «مهما يكن فى مصر من ارتباك مالى مؤقت فهو ارتباك لا يرجع إلى نقص فى تجارتها، إن موارد ثروتها لم تكن قط فى تاريخها الحديث أكثر منها اليوم، وإن حركتها التجارية لم تكن أنشط ولا أصح منها فى وقتنا هذا الذى بلغت فيه فائدة دينها الموحد باعتبار قيمته الحقيقية ١٤٪» وقال المستر[3] جون فولر الذى كان مستشار الخديو الهندسى وكان محيطاً بالشئون المصرية[4]: «لقد أنفقت مصر فى السنوات العشر الأخيرة أموالاً طائلة فى أعمال كانت سبب نمو عظيم عاجل وأساساً لسعادة مستقبلة... قد تكون هذه الأعمال أنشئت فى زمن أقصر مما تقتضيه موارد البلد، وقد يكون من الممكن إقرار هذه الأعمال وعدم إقرارها بأدلة كثيرة مقبولة فى الحالين، ولكن لا شك فى أنها كانت أعمالاً ضرورية لنمو الأمة». ويشهد بعد هذين السير صمويل بيكر[5] بأنه «قد تم على يديه (يدى إسماعيل) فيما بين عامى ١٨٦٤ و ١٨٧٨

(١) «إصلاح مصر». فورتنيتلى رفيو، نوفمبر سنة ١٨٨٢ ص ٥٣٧.

(٢) ماك كون (الذى كان وقتئذ عضواً فى البرلمان) «مصر كما هى»، ١٨٧٧ ص ١٧٤. قارن ذلك أيضاً بما جاء فى كتاب دى ليون فى الفصل التاسع عشر؛ حيث يفند المؤلف دعوى أن مصر كانت على وشك الإفلاس.

(٣) السير فيما بعد.

(٤) من رسالة إلى "التيمس" مؤرخة ٢٨ أكتوبر عام ١٨٧٥.

(٥) «إصلاح مصر» السابق الذكر ص ٥٣٩.

تغيير خارق للعادة، لم يكن فيه عيب سوى أنه كان أسرع مما تتحمل إدارته، ولكنه مع ذلك تغيير إلى الأحسن وأساس لعظمة مصر المستقبلة».

وجملة ما يقولون إن آفة مجهودات إسماعيل فى إصلاحاته الكثيرة هى «العجلة والتعسف»، ولكن لما كانت تلك العجلة وهذا الاعتساف لا يؤديان وحدهما إلى هذا الخراب المالى التام الذى حمل إسماعيل على إعلان إفلاسه، فقد كان العامل الأكبر فى هذا الخراب هو بالضرورة «ما منى به الشرق من جهل وخيانة واضمحلال وتبذير» كما يقول المستر كيف.

طالما تحدث القوم عن هذه الأخلاق الشرقية عند كلامهم على إدارة إسماعيل المالية. فأما الذى يقابلها من جشع الغربيين فمن الغريب أنهم لم يذكروه إلا غرضًا. مع أن حرص إسماعيل وتفريطه من جهة، ومخابث الماليين الأوروبيين من جهة أخرى، قد تضامنت فى إيجاد ما حل بمصر من الخراب تضامنًا يجعل من يفرق بينها ويؤكد ما يرجع منها إلى إسماعيل دون غيره جانيًا أكبر الجناية على الحقيقة والتاريخ. ألا ليس ذلك الذى يجب أن يؤكد، ولكن الذى يجب توكيده وجوبًا مطلقًا هو: إن مصر التى التى حُمِّلت فى آخر عام ١٨٧٥ دينًا يزيد على ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بخلاف الديون السائرة، لم يدخل خزانتها منه إلا مبلغ أقل من ٤٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، فأما الفرق فقد ذهب به الدائنون ووكلاؤهم على هيئة سمسرة وخصم وعدة[1] تكاليف أخرى ما أنزل اللّه بها من سلطان. فكان من وراء ذلك أن أصبح على الخزانة المصرية أن تدفع سنويًا بين فائدة وقسط استهلاك ما يعدل ضعفى أو ثلاثة أضعاف الفائدة الاسمية المقررة وهى ٧٪ أو ٨٪ وتلك سرقة لم يسمع لها من قبل بنظير اللهمّ إلا فى تركيا. وكان جميع ما يسمونه المالية العليا بلندن وباريس قد تآمر رسميًا على سلب خديو مصر الذى لم يجرب الأمور وكان مفتونًا غير راجح الفكر[2] فكان يظهر فى الليلة الواحدة،

(١) تقرير المستر كيف ص ٧، ويقدر ملهول فى مصدره السابق صافى ما حصلت عليه مصر من ديونها منذ سنة ١٨٧٢ بـ ٥٠,٥ مليون جنيه.

(٢) لا نقر المؤلف على هذه الأوصاف كلها. (المترجمان).

كما يظهر النبات الدنىء، مصارف مفتعلة طنانة الأسماء كالمصرف الإنجليزى المصرى والمصرف الفرنسى المصرى وغير ذلك، غرضها الوحيد إغراء الخديو بعقد قروض جديدة فاحشة الربا. ولقد يكون خير مثل لهذه القروض هو آخرها[1] الذى عقد سنة ١٧٨٣ لأداء الديون السائرة التى بلغ مجموعها وقتئذ ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. كانت قيمة هذا القرض الاسمية لا تقل عن ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وفائدته ٧٪ وقسط استهلاكه ١٪. غير أن الشركة التى أقرضت إسماعيل هذا القرض لم تدفع إليه غير ٢٠,٧ مليون جنيه وحفظت لنفسها الباقى الذى يقرب من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه «ضمانًا» مما تستهدف له من أخطار المجازفة. ثم لم تقنع بذلك بل حملت إسماعيل بالتهديد والوعيد، على أن يقبض ضمن هذا القرض من سندات ديونه السائرة ما قيمته ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بسعر ٩٣٪ مع أن السعر الذى كان لهذه السندات وقتئذ والذى اشترتها الشركة به فعلاً هو ٦٥! ألا نعم ما كتبه إنجليزى غيور على شرفه القومى فى مفتتح عام ١٨٧٦ فقال[2]: «إن هذه القصة من تاريخ المالية الحديثة هى من أولها إلى آخرها مما يخجل له كل إنجليزى أبىّ النفس، ويعرض بوجهه عنه مخافة أن يرى لقومه أية صلة بأمور كلها شقاء لا يحيط به الوصف لعدة ملايين من النفوس».

هذه الأساليب التى جرت عليها المالية الحديثة هى أكبر ما يعزى إليه البؤس الذى أصبحت فيه مصر فى عام ١٨٧٦ على الرغم من التقدم العظيم الذى بلغته فى الثلاثة عشرة سنة السابقة على ذلك العهد، وعلى الرغم مما كان لها فى ذمة المستقبل من تقدم أجل وأعظم. لقد اعترف[3] المستر كيف نفسه بـ «أن هذه الإحصاءات (الواردات والصادرات والتعليم وغيرها) تدل على أن البلد قد ارتقى فى عهد حاكمه الحاضر رقيًا شاملاً عظيمًا. غير أن حالته المالية مع ذلك... مخيفة جدًا. نعم إن النفقات باهظة، ولكنها لم تكن لتؤدى وحدها إلى الأزمة الحاضرة التى قد ترجع كلها تقريبًا إلى الشروط الموبقة التى عقدت بها قروض لسد حاجات ماسة جلبتها أحيانًا ظروف خارجة عن سلطة الخديو» هذه الشهادة

(١) تقرير المستر كيف، ص ٨.
(٢) من مقالة عنونها «تركيا ومصر والمسألة الشرقية» نشرت فى «فريزرز مجزين» يناير عام ١٨٧٦ ص ١٢.
(٣) تقرير المستر كيف، ص ٦.

الصادرة من رجل لم يكن صديق الخديو بحال نقدمها هدية خالصة إلى أولئك الذين توفرت جهودهم على رد ما حاق بمصر من الخراب إلى إسماعيل وحده دون غيره. إن مصر فى عهد إسماعيل لم ترق «رقيًا شاملاً عظيمًا» فحسب ولكن العقبات المؤقتة التى لقيتها كانت «كلها تقريبًا» راجعة إلى الشروط الموبقة التى أخذ بها إسماعيل دائنوه. نحن ـ بالطبع ـ أبعد الناس عن أن نغتفر لإسماعيل جريرة استرساله فى السماح لهذا العلق بالتسرب إلى مصر التعسة، ونعطف العطف كله على الأمة المصرية التى لا تزال، إذا ما ذكر إسماعيل، تستنزل عليه اللعنات[1]. ولكن إذا كان للأمة المصرية أن تعد إسماعيل سبب خرابها فليس للدائنين ووكلائهم أن يعدوه كذلك؛ لقد كان هؤلاء «الأوغاد العيارون الذين لا يصل إلى مسامعهم ما يعانيه عبيد مصر البائسون من الآلام»[2] كما يقول فيهم ثقة من ثقاة المالية العليا، يعلمون حق العلم أنهم هم الذين دفعوا مصر إلى حافة الخراب.

على أنه ليس هؤلاء وحدهم «الأوغاد العيارين» الذين جعلوا همهم الاستفادة من ضعف إسماعيل وعدم تبصره. فمن «الأوغاد العيارين» أيضًا طائفة كبيرة من المقاولين الذين كانوا يجلبون لإسماعيل بضائعه أو يقومون له بإصلاحاته، والذين بلغ من فضلهم عليه أن كلفوه نظير ذلك نفقات تكفى للقضاء على سمعتهم فى أوروبا لو أنهم كلفوها أوروبيًا. لقد أخذ منه من تعهدوا له بإنشاء مرفأ الإسكندرية نحو ٨٠٪ فوق ما يستحقون، وأخذ منه بغير حق من كانوا يمدون له السكك الحديدية أكثر من أربعة أمثال ما يستحقه العمل، وكذلك فعل الذين عملوا له فى إقامة معامل السكر وآلات جلب المياه وغيرها[3]. وكان أغلب

(١) وهذا أيضًا مما لا نقر عليه المؤلف. (المترجمان).

(٢) من مقالة للمستر ا. ج. ولسن عنوانها «مركز مصر المالى» نشرت فى «فريزرز مجزين» يونيه ١٨٧٦ ص ٨٠٦.

(٣) ملهول: المصدر السابق، ص ٥٢٩ وما بعدها. ومن الغريب أنه كثيرًا ما كان يتخذ غش هؤلاء المقاولين والبنائين دليلاً على «تبذير إسماعيل». فلقد نقم المستر ادورد ديسى من إسماعيل فى مقالة شهيرة عنوانها «مصر والخديو» ونشرت فى مجلة «القرن التاسع عشر» ديسمبر سنة ١٨٧٧ أمورًا منها أن السكك الحديدية التى ذكر فى الحسابات أنها أنفق فيها ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لم تكن تساوى فى تقديره غير ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. وما أحسن ما أجاب به عن ذلك المستر ماك أون فى العدد التالى من هذه المجلة فقال: «قد يظن المستر ادورد ديسى أن هذا المبلغ كبير، ولكن مصر ليس البلد الوحيد الذى كلفته سككه الحديدية فوق قيمتها الحقيقية».

مستشاريه الفنيين وغير الفنيين، إلا قليلاً منهم ذوى نفوس شريفة، يتقاضون أحيانًا أجورًا ورشًا من هذه الطائفة الخاصة من المرابين الذين لم يقنعهم ما تقدم فكانوا يتفقون فيما بينهم ويحملون خديو مصر الغافل على قبول شروطهم الغريبة. ولقد يكون لنا أن نضم إلى أعمال هؤلاء المقاولين الأوروبيين ذلك الحكم المشهور الذى أصدره نابليون الثالث فى النزاع الذى شجر بين إسماعيل وشركة قناة السويس. لقد كان إنشاء هذه القناة من أضر المشروعات التى أدت إلى ارتباك مصر اقتصاديًا وماليًا. ذلك بأن هذه القناة لم يقتصر الأمر فيها على عدم إفادتها مصر شيئًا ما لوقوعها فى طرف ناء منها يفصل بينه وبين أغنى البقاع المصرية حجاب من الصحراء، بل إنها آذت مصر مباشرة بتغييرها مجرى التجارة التى كانت تخترق مصر مارة بالإسكندرية والسويس[1] نحن لا ندرى كيف استطاع دى ليسبس أن يحصل من سعيد باشا على الرضا بهذا المشروع المشئوم، ولعل ذلك سيظل أبد الدهر سرًا غامضًا. وأغمض منه كيف اقتنع سعيد باشا بأن يتعهد بتقديم ٢٠,٠٠٠ عامل مصرى للشركة تسخرهم فى إنشاء القناة، فحمل بذلك أمته عبئًا باهظًا نظير فائدة حقيرة هى ١٥٪ مما تبقى للشركة من صافى الربح بعد خصم فوائد أموال المساهمين. وحسبنا أن نقول، إنه لم يكد إسماعيل يتولى على مصر حتى ألغى هذا الشرط وشرطين آخرين جائرين مثله يقضيان بأن تنزل مصر للشركة عن منطقة من الأرض واسعة تقع على طول القناة، وعن ترعة عذبة لا تغرم الشركة فى حفرها شيئًا ما. فقام النزاع من أجل ذلك بين إسماعيل والشركة، فحكم نابليون الثالث فى الأمر، فقضى بأن يدفع إسماعيل للشركة تعويضًا[2] قدره ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه. فكان ذلك الحكم مجلبة سخط كثير فى ذلك الزمن، ولكنه مع ذلك لم يكن غير سرقة من سرقات عدة أذعنت فيها مصر لأوروبا المتنورة الفاضلة.

فى ضوء هذه المعلومات وضوء حقائق أخرى يخطئها الحصر وتشمئز منها النفوس، فى هذا الضوء وحده، تتضح حقيقة المعركة التى أثار عجاجتها حملة

(١) مصر، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ١٨٤.
(٢) ماك كون: المصدر السابق ص ٨٩.

السندات البريطانيون والفرنسيون وحكوماتهم، والتى كان النصر حليفهم فيها يقول البارون فون ملورتى بتهكم مؤلم[1]: «لقد كنت ترى حجر استقبال دواوين النظار، ما دام لإسماعيل ضمانات يعطيها، خاصة بالدائنين الذين همهم أن يقدموا إليه الملايين بفوائد تحرمها قوانين عقوبات بلادهم، كنت تراهم يتذللون إليه مارجوا عنده نفعًا؛ فلما عدموا ذلك النفع انقلبوا يهددونه بالوقاحة التى نعهدها فى طائفة الدائنين إذا ما أعسر غرماؤهم. لو كانت هذه قضية رجل من عامة الناس لقضت المحكمة برد ما يطلب إليه من المطالب الشائنة إلى نسبة عادلة غير مجحفة» ولقد رأينا المستر كيف نفسه يشير فى تقريره إلى الخطة التى كان على إسماعيل أن يتبعها عندما أصبح عاجزًا عن أداء ديونه للمرابين فقال[2]: «وفى وسع مصر أن تتحمل كل ديونها الحاضرة إذا كانت ذات فائدة معقولة. ولكن ليس فى وسعها أن تمضى فى اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥٪ وعقد قروض بفائدة ١٢٪ أو ١٣٪ لأداء هذه الديون الجديدة التى لا تعود على خزانتها بقرش واحد» أى إن من رأى المستر كيف أنه كان على إسماعيل أن يطرح من ديونه التكاليف الموهومة التى فرضت عليه تفاديًا من الخطر وأن يرد الفوائد إلى الحد الذى تتحمله موارد بلاده[3] وأنه لو فعل هذا لما فعل أكثر مما يتوقعه الدائنون ولكان فى عمله ضمان لمصالحهم الحقة فى المستقبل. لا ريب أن إسماعيل على الرغم من جميع عجبه وغروره كان لا بد سالكًا هذا السبيل، إن عاجلاً أو آجلاً، فكافيًا مصر شر العبء الباهظ الذى قضى فى بضع سنين على جميع إصلاحاته قضاءً مبرمًا، وأدى إلى ما كان فى الحقيقة فوضى فى الإدارة والحال الاقتصادية. غير أن دائنيه كانوا أحذر منه وأشد احتياطًا. فإن هؤلاء الرجال الذين قد عرضوا أنفسهم مقدمًا مما عساه أن يكون من خسارة قد شرعوا يستصرخون الأرض والسماء لمنع إسماعيل من أن ينقص شيئًا مما كان عليه. كتبت مجلة «أدنبره رڤيو» بعد ثمانية عشر شهرًا من عزل إسماعيل[4]

(١) مقاله السابق الذكر، ص ١٣١، ١٣٢.

(٢) انظر هذا الكتاب، ص ٢٣.

(٣) كذلك رأت جريدة "التيمس" نفسها ـ انظر مقالتها الافتتاحية فى عدد ٥ إبريل عام ١٨٧٦.

(٤) «مصر مقيدة ومطلقة» إبريل عام ١٨٨١ ص ٣٤٥.

تقول: «لقد كان يعينه (أى إسماعيل) فى خطته رجال يرفعون اليوم رءوسهم عالية فى أوروبا، رجال ملئوا بطونهم من طعامه الشهى ثم انقلبوا يذمونه ويقدحون فيه. هؤلاء الرسل المكرمون ـ الذين لم يعرفوا سفاهة قاصرهم إلا عند ما أجل دفع كوباناتهم الفادحة أو وقف لمجرد نفاد المال ذلك السيل الذى كان يتدفق عليهم بمقتضى عقود لو أنها فى بلدانهم لعدت شنعة وعارًا ـ هؤلاء الرسل المكرمون كانوا كل يوم من عام ١٨٧٦ يطوفون أبواب الوزراء فى باريس ولندن ملحين عليهم أن يتدخلوا من أجلهم فى الأمر».

لقد رأينا النجاح الذى توجت به مجهودات هؤلاء «الرسل المكرمين» (الذين يجب أن نضم إليهم الآن من نصبوا أنفسهم للدفاع عنهم) والآن نعود إلى الموضوع لنرى ماذا كان لهذه المجهودات من الآثار.

الفصل الرابع

حملة السندات فى ميدان العمل

إن الاثنين والعشرين شهرًا الواقعة بين صدور الأمر العالى لغوشن وجوبير وبين تأليف الوزارة الأوروبية فى أغسطس عام ١٨٧٨ هى المدة التى يصح أن يطلق عليها اسم المراقبة الثنائية الأولى أو المراقبة الثنائية المالية. لقد كانت فى الواقع فترة من الزمن تولى فيها موظفون أوروبيون مالية مصر لمصلحة حملة السندات وإن كانوا فى ظاهر الأمر فى خدمة خديو مصر. ولقد بينا فيما مضى أن السبب فى هذه الحال الجديدة هو ما كان من عزم الحكومة البريطانية على التنحى المؤقت عن مشروعاتها السياسية، وإطلاق أيدى حملة السندات الإنجليز فى الوصول إلى اتفاق مع إخوانهم الفرنسيين حتى يستطيع الفريقان أن يعملا معًا فى وادى النيل.

وعملا بهذا التصبر المتعمد، استمرت الحكومة رسميًا تتجاهل التسوية الجديدة وتعدها عملاً شخصيًا محضًا، وأبت أن تعين من يمثلها فى صندوق الدين أو فى منصب المراقب البريطانى العام. وفوق ذلك أكدت لحزب المعارضة بصفة جدية أنها لن تأذن لموظف إنجليزى أن يخدم الخديو إلا إذا استعفى من منصبه أولاً[١]. ولقد أنجزت وعدها هذا فيما يتعلق بالمستر رومين الذى كان نائب الأحكام فى الجيش الهندى، ثم عرض عليه المستر غوشن أن يقوم بعمل المراقب العام للإيرادات مع البارون دى ملريه الذى عينته فرنسا مراقبًا للمصروفات؛ ولكنها أخلفت وعدها فيما يتعلق بالمستر چرلد فيتز چرلد الذى

(١) مضابط البرلمان المجلد ٢٣٢ عام ١٨٧٧، ص ١٢١.

كان من موظفى المالية الهندية، فإنه عندما عرض عليه المستر غوشن منصب وكل المراقب العام للمالية المصرية اكتفت الحكومة بأن منحته «إجازة سنة»[1]. أما المستر بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) الذى قبل من المستر غوشن فى الوقت نفسه تقريبًا منصب المندوب الإنجليزى بصندوق الدين نظير مرتب سنوى يتقاضاه من الخديو قدره ٣٠٠٠ جنيه، فإن الحكومة لم تفكر حتى فى إحالته على الاستيداع[2]. لا مراء فى أن مطامع حكومة ذلك الزمن كانت أقوى من أن تخضع لذلك التصبر الذى أخذت به حكومة ذلك الوقت.

ابتدأ عمل النظام الجديد مختّم عام ١٨٧٦، وظهرت كفايته على الفور فى السرعة التى دفع بها كوبون يناير، إذ أعد المال اللازم لهذا الكوبون قبل أن يحل أجله، وعلى الرغم من وقوف دولاب الصناعة والتجارة وقوفًا تامًا، وعلى الرغم مما حاق بالفلاح من العسر والضيق. وما أيسر ما تمت به هذه الخارقة، فإنه لم يكتف برد ما كان فى بلاط الخديو وحريمه من ضروب الترف إلى الحد الأدنى، بل حبس عن موظفى الحكومة مرتباتهم وسرح فريق من رجال الجيش ولما لم تف هذه الموارد على ضخامتها بالمال المطلوب عمد إلى الكرباج المعهود من قديم فأكره به الفلاحون على إظهار ما كانوا يكنزون. قال أحد الكتّاب المعاصرين العدول: «لقد تشدد فى جباية الضرائب، والتقريرات الواردة من أنحاء القطر متفقة على أنه قد عجل إيراد السنة المقبلة قبل دخولها»[3] لا شك أن من المؤلم أن يذكر الإنسان أن هذا الكاتب نفسه قد قال قبل ذلك بشهرين عن مجهودات المستر غوشن ما نصه[4]: «أتى زمن كان فيه من رأى جماعة كبيرة فى هذا البلد ولندن أن ليس فى مقدور مصر أن تدفع غير ٥٪، ولكنى أرى إعفاء مصر من هذا الجزء الكبير مما عليها إساءة فاحشة إلى الأخلاق العامة والسياسة العامة، فسيدفع الفلاحون المبلغ المستحق وهم فرحون، وسيبقى لهم بعد ذلك ما يكفى لشراء الفوسفات اللازم لأرضهم»؛ فليتصور القارئ مقدار «فرح» الفلاحين وهم

---

(١) المصدر السابق.

(٢) "التيمس" ١٥ يناير عام ١٨٧٧.

(٣) مراسل "التيمس" الإسكندرى، ٢٦ يناير عام ١٨٧٧.

(٤) "التيمس" ٢٨ نوفمبر عام ١٨٧٦.

يدفعون ضرائب سنة مقدمًا ومقدار ما كسبته «الأخلاق العامة والسياسة العامة» من أخذ رطل اللحم كاملاً بمقتضى نص الوثيقة[١].

وبهذه الروح نفسها أديرت الأمور المالية طوال عام ١٨٧٧، فلكى يضمنوا أداء كوبون يوليه لجئوا إلى عدة طرق تشهد بعلو كعبهم فى استنباط الحيل والتفنن فيها؛ من ذلك بيعهم إلى شركة إنجليزية امتياز تصدير العظام البالية واتخاذ المقابر المصرية القديمة مخزنا للفوسفات، وبيعهم حق استنباط الزيت من آبار الإسماعيلية؛ وتضعيفهم رسوم جمرك الإسكندرية وأجور السكك الحديدية وهلم جرا. وكان فى نيتهم أن يبيعوا لرجل اسمه المسيو بلان ممن اشتهروا فى مناكو وهمبرج[٢] امتياز إقامة دور للقمار ومقاهى للغناء ونحو ذلك، ولكن حال دون تنفيذ هذا المشروع عدم تراضى الطرفين[٣]. ومع ذلك قرب أجل كوبون يوليه والمال اللازم له لم يتوفر بعد علي الرغم من هذه الطرق وأمثالها ذلك بأن واردات الإسكندرية قد نقصت نقصًا عظيمًا، وحل النيل[٤] محل السكك الحديدية فى نقل كثير من البضائع. فلما رأى القوم ذلك وضعوا أيديهم على محصول فلاحى الأقاليم المختصة بأداء الدين «بحجة المتأخر عليهم» وباعوه لشركة بريطانية هى شركة آل هويتورث بـ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه[٥]. قال مراسل[٦] «التيمس» إن هذا المحصول كله عبارة عن ضرائب عشرية أداها الفلاحون. وإذا اعتبر الإنسان حال الفلاحين الذين عضهم الفقر، وأرهقهم الطلب، والذين لا يجدون الكفاف من العيش فى حظائرهم التعسة ويكدحون آناء الليل وأطراف النهار ليملأوا جيوب الدائنين، إذا اعتبر الإنسان كل ذلك فلا بد أن يرى أن أداء الكوبونات فى آجالها

---

(١) يشير المؤلف إلى قصة شيلوك اليهودى المذكورة فى رواية «تاجر البندقية» لشكسبير. (المترجمان).

(٢) مناكو: مقاطعة صغيرة فى الجنوب الشرقى من فرنسا على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتشتهر بدور القمار التى يغشاها سنويًا نحو ٤٠٠,٠٠٠ مقامر. وأما همبرج بضم الهاء (خلاف همبرج بفتح الهاء) فبلدة واقعة فى مقاطعة هسى ناساو الألمانية كانت مشهورة بالقمار، ولكنه أبطل بها رسميًا عام ١٨٧٢. (المترجمان).

(٣) "التيمس" رسائل من الاسكندرية ٣ مارس و ١٢ ديسمبر عام ١٧٧٧.

(٤) محاضرة للمستر فرنسيس كب نشرتها "التيمس" فى ٢٠ مارس عام ١٨٧٨.

(٥) "التيمس" ١٥ يونيه عام ١٨٧٧.

(٦) "التيمس" رسالة من الإسكندرية ٢٧ يونيه عام ١٨٧٧.

مما لا يغتبط به كل الاغتباط». وعبثًا حاول إسماعيل أن يفهم القوم وقتئذ استحالة دفع الكوبون، وعبثًا توسل إلى المراقبين ألا يخربا البلد بهذا التشدد فى جمع المال[1]، فإن الموظفين الأوروبيين أصموا آذانهم عن صوت التوسل والاعتذار شأن «الرجال أشراف النفوس الذين هممهم القيام بواجبهم جهد طاقتهم»[2] وأدى الكوبون تامًا غير منقوص. وقد كتب عن ذلك العمل[3] قنصل بريطانيا العام وقتئذ فقال: «لقد استطاعت مصر فى ثمانية أشهر أن تؤدى ما يقرب من ٦,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات؛ وهذا كله يدل على كفاية المراقبة الجديدة غير أنى أخشى أن تكون هذه النتائج لم تتم إلا بما فيه هلاك الفلاحين من حملهم على بيع محصولاتهم قبل حصادها، وجباية الضرائب قبل مواعيدها، أما الموظفون الوطنيون الذين يقتضى صلاح الإدارة اطراد دفع مرتباتهم إليهم فقد ذهبوا ضحية الكوبونات وأصبحوا ولهم متأخرات عظيمة»، بل إن نفس مراسل «التيمس» الذى كان كثير التفاؤل أيام احتجاجات إسماعيل صديق قد أحس أن من الواجب عليه أن ينصح للمستر رومين «بألا ينسى الفلاحين فى حميته للدائنين، وإلا فقد يتعدى يومًا ما حدود قدرة البلاد على الإنتاج»[4].

كانت نتيجة هذه الإدارة المالية التى تشهد لأصحابها ببلوغ الغاية فى الكياسة والبر والرحمة أن وقف دولاب إدارة البلاد فى خريف العام المذكور الوقوف كله ولم يكن مضى بعد على تسوية غوشن وجوبير إلا عام أو بعض عام. وكتب المستر ڤيڤيان إلى الحكومة فى نوفمبر عام ١٨٧٧ يقول[5] : «لقد أقفرت خزانة الحكومة، وأصبح للجنود والموظفين مرتبات شهور عديدة، وأصبح الموظفون فى أنكد عيش وأتعس حال؛ ولقد وقف دولاب الحكومة وقوفًا تامًا» وكان ما أخذه

---

(١) مصر رقم ٢ (١٧٧٩) ص ٧٢ و ٧٣.

(٢) وصف اللورد كرومر نفسه وزملاءه فى ذلك الوقت فقال: «لا أدعى صفات خاصة للموظفين الأوروبيين الذين قدموا مصر فى ذلك الوقت أو حواليه... ولكنا كنا جميعًا مشتركين فى الاتصاف ببعض المزايا، لقد كنا جميعًا أشراف النفوس... همنا جميعًا القيام بواجبنا جهد طاقتنا». «مصر الحديثة» المجلد الأول ٢٤.

(٣) مصر رقم ٢ (١٨٧٩)، ص ٧٣.

(٤) "التيمس" ٢١ يوليه عام ١٨٧٧.

(٥) مصر، رقم ٢ (١٨٧٩)، ص ٩٧.

الدائنون من إيراد الحكومة البالغ ٩,٥٤٣,٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٧٧ لا يقل عن ٧,٤٧٣,٠٠٠ جنيه، فإذا طرحنا من الإيراد فوق ذلك جزية الباب العالى وأرباح أسهم قناة السويس لم يبق لحاجة الإدارة[١] إلا مليون وبعض مليون جنيه، لذلك لم يؤد الكوبون المستحق فى ١٥ ديسمبر ولم يكن بد من تأجيل أدائه أسبوعين.

واتضح أن الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال، فإن حملة السندات كانوا لا يفعلون أكثر من قتل الإوزة من أجل بيضها الذهبى؛ وكان من صالحهم إن لم يكن من صالح المصريين أن يعاد النظر فى تسوية غوشن وچوبير. وقد رأى المستر رومين نفسه فضلاً عن الخديو أن العبء الذى ألقته هذه التسوية على كاهل المصريين عبء باهظ فكتب مذكرة بين فيها أن الضرائب التى يدفعها الفلاحون تفوق مقدرتهم الاقتصادية[٢]. ولكن ذلك لم يكن رأى حملة السندات فإن الميچر بيرنج الذى كان أكثر الناس إخلاصًا لهم فى الأمر كله قد عارض مذكرة المستر رومين على الفور بمذكرة من عنده قال فيها إنه كتبها «خشية ما عساه أن يكون من احتجاج برأى المستر رومين فى تسويغ تغيير العلاقة التى بين الحكومة (المصرية) وحملة السندات الذين نمثل مصالحهم تغييرًا مؤقتًا أو دائمًا» وبعد أن ناقش أرقام المستر رومين وقارنها بالضرائب الموضوعة على زراع فرنسا وتركيا والهند نفسها وصل إلى أنه «إذا قورنت الضرائب المصرية بهذه الضرائب تبين أن الضرائب المصرية غير باهظة، ثم قال بصريح العبارة «لا أتردد أن أقول إنه ليس فى وسعى ولا وسع زملائى أن نقر أية تضحية تطلب إلى الدائنين بحجة أن تقرير المستر رومين يصف بالدقة ما يمكن الانتفاع به من موارد مصر»[٣]

(١) المصدر عينه، ص ١١٣.

(٢) المصدر عينه، ص ١٣٦ – ١٣٨.

(٣) المصدر رقم ٢ (١٨٧٩) ص ١٤٦ – ١٤٩. ومن المفيد أن نقرأ فى ضوء هذا الدفاع عن مصالح حملة السندات أسف اللورد كرومر على أن إسماعيل لم يعرف قيمة هذه التطورات التى جمعت بينه وبين رجال «أشراف النفوس» فما قاله فى المجلد الأول من «مصر الحديثة» ص ٢٥: «لو نجح إسماعيل فى اكتساب ثقة هذه الفئة القليلة من الموظفين الأوروبيين والاستفادة من خدماتهم لكان من الممكن، بل من الراجح، أن يظل خديو مصر حتى آخر حياته». فليتصور القارئ أية «ثقة» كان يبعث عليها وقتئذ الميجر بيرنج. أما عن هذه الفئة القليلة من الموظفين الأوربيين» فمن المفيد أن نذكر أنه فى ذلك الوقت قد كثرت الشكوى «من تكاثر الوظائف الضخمة المرتبات التى يشغلها الأوروبيون». انظر «التيمس» رسالة من القاهرة ١٠ فبراير عام ١٨٧٧.

ورأى الميجر بيرنج أن ثمة طريقًا أخرى للخلاص من هذه الضائقة فسافر هو والمسيو بلنيير المندوب الفرنسى فى صندوق الدين إلى أوروبا لمفاوضة حملة السندات ولما رجعا قدمًا إلى الخديو مشروع تأليف لجنة دولية تفحص المالية المصرية لتصل إلى توفيق نهائى بين مصالح حملة السندات ومصالح الحكومة المصرية لا شك أن ذلك العمل كان وقاحة منهما، لأن مصر كانت لاتزال دولة مستقلة. لا يمكن أن تأذن للأجانب بالتنقيب فى ماليتها من غير أن تفقد كرامتها. ومع ذلك لو عرفنا البواعث الخفية على هذا المشروع لازداد عملهما وقاحة فى نظرنا؛ فلا يظنن القارئ أن الدائنين كانوا حقيقة يريدون الوصول إلى طريقة «للتوفيق» بين مصالحهم ومصالح مصر. فإن برقية صدرت من باريس فى منتصف مارس عام ١٨٧٧ تقول[١]: «أعلن أن لجنة الدائنين الإنجليز قد صرحت بأنها لا تقر إدخال أى تعديل على التزامات الخديو، وأنها ترى أن ليس للجنة التحقيق إذا تبين لها عجز الإيرادات الحاضرة أن تنقص فائدة الدين، بل لها أن تغير نظام الضرائب بحيث يضمن أداء الأرباح كاملة غير منقوصة... وأعلن أيضًا أن قنصلى إنجلترا وفرنسا قد أخذا فى أسباب حمل الخديو على مراعاة التزاماته المالية». فهذا يدل على أن الغرض من المشروع المقترح لم يكن ما تقتضيه الحال من إعادة النظر فى تسوية غوشن وچوبير، ولكن السعى فى استكشاف موارد دخل أخرى سواء أكانت فى شكل ضرائب جديدة تفرض أو الاستيلاء على مورد فوق الموارد المستولى عليها، كل ذلك لتظل التسوية معمولاً بها. ولقد أشاعوا لهذا الغرض أن الخديو ونظاره يحتجنون بعض الإيراد المخصص لينفقوه فى شئونهم الخاصة[٢]، وبلغ بهم الأمر أن أوهموا فى فبراير سنة ١٨٧٨ أنهم سيقاضون ناظر المالية أمام المحاكم المختلطة ويلزمونه بيان السبب فى عجز الأموال التى كان يجب أن تؤدى إلى صندوق الدين. وكان فى وسع حملة السندات إلى جانب فرض ضرائب جديدة والاستيلاء على موارد أخرى أن يستولوا على أراضى الخديو الخاصة وأراضى أسرته «فإن بيتًا به متاع

(١) "التيمس" ١٤ مارس عام ١٨٧٨.

(٢) مصر رقم ٢ (١٨٧٩) ص ١٢٢؛ "التيمس" رسالة من الإسكندرية ١٤ فبرايرعام ١٨٧٨.

تناهز قيمته خمسة عشر أو عشرين مليونًا من الجنيهات، وليس عليه إلا رهن واحد، لا يعد صاحبه من العسر؛ بحيث يتعذر عليه إرضاء دائنيه»، وهو ما قاله ذلك المعاصر المفيد، مراسل «التيمس»[1] الإسكندرى. من ذلك يتضح أن الغرض من لجنة التحقيق المنشودة؛ إنما هو أن يغصب المصريون وولى أمرهم لقمة أخرى كبيرة يسد بها نهم الدائنين وشرههم.

وقد دهش إسماعيل باشا لهذا الاقتراح وأصم أذنيه بادئ الأمر عن سماعه وحق له ذلك. غير أنه عاد أخيرًا فأقره بشرط ألاّ يتعدى التحقيق موارد الدخل، ولكن ذلك لم يرض الدائنين الذين أرادوا فوق ذلك قتل نفقات الحكومة بحثًا لعلهم يجدون سبيلاً إلى ردها إلى الحد الأدنى فيضمنوا أداء أرباح الدين ضمانًا أقوى من الضمان السابق، وقد اغتاظ إسماعيل لذلك أيضًا؛ لأن معناه إسلام ميزانية البلاد إلى الأجانب والسماح لهم بالتصرف فيها وفق أهوائهم، وذلك بمنزلة بسط حماية أوروبية مشتركة على مصر؛ بل هو فى الحقيقة قضاء على مصر من حيث هى بلاد مستقلة، ولا بد أن إسماعيل قد تذكر فى تلك الساعات العصيبة ما نصح به إليه المفتش القديم من ألاّ يأذن لذلك العلق الأوروبى فى الدبيب إلى إدارة البلد بحال من الأحوال، ولكن سبق السيف العذل، فقد كتب المستر غوشن فى «التيمس»[2] منذرًا بسوء العاقبة يقول: «إنى لا أحجم عن بذل ما أوتيت من جهد ونفوذ للقضاء على ما تحاوله الحكومة المصرية من حصر دائرة التحقيق»، وظهر فجأة فى برقيات الصحف الصادرة من باريس والإسكندرية اسم الأمير حليم عم إسماعيل، والمطالب بعرش مصر، والذى كان شبه منفى بالآستانة[3]، وتوعد المستر غوشن إسماعيل مرة أخرى فى «التيمس» بأن يأتى ما يسوءه فى مؤتمر برلين القريب الانعقاد «والذى سيبحث من غير شك فى موقف مصر»[4]. من المستحيل أن نقول إلى أى حد كان المستر غوشن

(١) "التيمس" أول مايو عام ١٨٧٨.
(٢) "التيمس" ٢١ يناير عام ١٨٧٨.
(٣) انظر مثلاً مقالة "التيمس" الافتتاحية ٧ سبتمبر عام ١٨٧٨.
(٤) "التيمس" ٢٥ فبراير عام ١٨٧٨.

ينفذ أو يستطيع أن ينفذ وعيده هذا على فرض تنفيذ شيء منه، ولكن وعيده على كل حال جاء بالغرض المراد، فقد ضعف إسماعيل أمام هذا التحدى المستمر، وخضع لمشيئة حملة السندات، فأصدر فى ٤ إبريل عام ١٨٧٨ أمرًا عاليًا بتأليف لجنة تحقيق دولية عملها، كما أنذر الدائنون «لا يعده الإنجليز والفرنسيون عملاً شخصيًا ولكن بحثًا رسميًا مؤديًا لا محالة إلى قرارات للوالى أن يقبلها أو يرفضها متحملاً فى كلتا الحالين تبعة قبوله أو رفضه»[١].

وفى أثناء ذلك كان القوم يتابعون وهم جذلون لعبة استخراج ربح الدين من الفلاح المعدم والحكومة المخربة، وكان النيل قد جاء فى خريف سنة ١٨٧٧ منخفضًا جدًا فنقص محصول عام ١٨٧٨ نقصًا فاحشًا[٢]، وفشا الطاعون البقرى فى طول البلاد وعرضها، وانحطت سوق القطن إلى الدرك الأسفل من الكساد، فكان من وراء ذلك كله أن انتابت أهل الصعيد قاطبة سنة شديدة لم يسمع بمثلها منذ أجيال مضت، فكنت ترى الأطفال والنساء هائمين على وجوههم متنقلين من قرية إلى قرية يستجدون الأكف ليدرأوا غائلة الجوع، وكثيرًا ما حملتهم شدة المسغبة على أن يقتاتوا بفضلات الطرق وقمامة الشوارع، وقد أحصى من أكلهم القحط فى العام المذكور؛ فلم يقلوا عن ١٠,٠٠٠ نسمة ليس فيهم من أهلكتهم الدوسنطاريا ونحوها من الأدواء التى تنشأ عادة عن القحوط والمجاعات[٣]؛ ومع هذا كله فإنه عندما سأل الخديو تأجيل دفع كوبون مايو رفض سؤله رفضًا شديدًا، وعبثًا رجا الموظفين الأجانب أن يدفعوا على الأقل إلى موظفى الحكومة مرتباتهم لأن أكثرهم كاد يقتله الجوع، وعبثًا أنذرهم بعبارات تتقطر لها القلوب وتذوب الأكباد «أنه لا يتحمل تبعة هذه الأمور»[٤]، وكان من رأى

---

(١) برقية من باريس «التيمس» ٥ إبريل عام ١٨٧٨.

(٢) كانت نتيجة نقص الماء أن ترك أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ فدان بورًا. ونقص دخل الخزانة مليون وبعض مليون جنيه.

(٣) مصر، رقم ٦ (١٨٨٨)، ص ٧.

(٤) مصر، رقم ٢ (١٨٧٩)، ص ١٩٤ و ١٩٨ «إن وجود جيش جرار من صغار موظفى الحكومة مشرف على الموت جوعًا لفضيحة أحق بالاعتبار من نفس تأجيل الدين العمومى تأجيلاً مؤقتًا». مراسل "التيمس" الاسكندرى، أول مايو عام ١٨٧٨، ومع ذلك فإن إسماعيل قد منعه عناده من أن يكسب ثقة الفئة القليلة من الموظفين الأوروبيين أشراف النفوس!.

المستر ڤيڤيان والمستر رومين أنفسهما تأجيل هذا الكوبون الموبق[1] بصفة خاصة، لكن الحكومة البريطانية إصغاء منها إلى صخب حملة السندات، ورغبة فى اجتذاب فرنسا إلى جانبها فى مؤتمر برلين؛ أصمت أذنها عن سماع هذا النداء، وأمرت في برقية أرسلتها بوجوب دفع الكوبون. أزف شهر مايو وما هو إلا أسبوع واحد حتى يستهل، ومع ذلك فتلك الوريقة الثمينة المستحقة فى هذا التاريخ كان ينقصها مليون وبعض مليون جنيه. بيد أن وكالة روتر استطاعت أن تطمئن الجمهور بأنه «بفضل ضغط إنجلترا وفرنسا لن تألوا الحكومة المصرية جهدًا فى سبيل أداء الكوبون»[2] وحقيقة لم يحل الأجل المضروب حتى أدى الكوبون بتمامه. أما طريقة أدائه فنتركها لخيال القارئ. وحسبنا أن نقول إن الفلاحين كثيرًا ما اضطروا إلى بيع محصولاتهم قبل حصادها بنصف أو أقل من نصف الثمن الذى أدوه فيما بعد للحصول عليها قوتًا لهم، وأنه قد خربت لذلك أقاليم بأكملها وتناقص عامرها تناقصًا دائمًا، ثم أدى كوبون يولية فى مثل تلك الحال، وقد حاول الخديو مرة أخرى مد أجل هذا الكوبون قائلاً: «إنه قد بذل لحملة السندات كل ما يملك وأنه ليس فى وسعه أن يمنحهم شيئًا فوق الذى فعل دون أن يجر الخراب على بلده الموقر الظهر» فرد عليه المستر ڤيڤيان بإشارة من حكومته ردًا وجيزًا قال فيه «يجب ألا يحتمل الدائنون شيئًا من آثار تلك الحال المحزنة التى لم يكونوا قط السبب فيها»[3] ودفع الكوبون كاملاً. وقد كتب المستر ڤيڤيان إلى رئيسه وهو يعلم - بالطبع - مجرى الأمور حق العلم يقول: «أخشى أن تكون الإدارة الأوروبية قد رضيت (ولو أنصف لقال أمرت) على غير علم منها بدمار الفلاح منبع الثروة فى هذه البلاد، وإنى أعتقد من أجل ذلك أن الإنجليز يعرضون أنفسهم لمسئولية عسيرة»[4]. يا أسفا على المستر ڤيڤيان! إن نذيره هذا وغيره من النذر التى كان يدلى بها من حين إلى آخر لم تقع على آذان موقورة فحسب، بل حرمت المستر ڤيڤيان آخرة الأمر منصبه. فقد استدعى بعد سنة من

(١) "التيمس" رسالة من الإسكندرية ١٤ مايو عام ١٨٧٩.
(٢) "التيمس" ٢٥ أبريل عام ١٨٧٨.
(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٧٩) ، ص ٧١.
(٤) مصر، رقم ٢ (١٨٧٩)، ص ٧٣.

ذلك الوقت بحجة أنه رجل لا يصلح بالمرة للقيام بما يقتضيه الدفاع عن مطالب حملة السندات.

وفى أثناء ذلك كانت لجنة التحقيق الدولية مكبة على عملها وقد أوشكت أن تفرغ منه، واتخذ القوم من تأليفها سببًا لمعرفة هل آن أن تبسط «الحماية» على مصر أولاً؟ فانطلقت الصحف ترجف بذلك لتسبر غور ميول الفرنسيين نحو هذا الأمر، فكتبت «التيمس» مع الحيطة التى تليق بالساسة المحنكين[1] تقول: «مهما يأت به المستقبل المجهول من الحوادث فمن الثابت عقلاً أن مصر ستظل زمنًا طويلاً مركزًا من مراكز الاهتمام السياسى. لسنا فى الحقيقة الأمة الوحيدة التى تمد عينيها إلى وادى النيل. لو أن الأمر كذلك لكان حل المسألة أسهل نسبيًا مما هو ولكن من أوائل عهد محمد على.... قد جد الفرنسيون ولا يزالون يجدون فى أن يكسبوا ويستبقوا لأنفسهم النفوذ الأكبر فى مصر. من أجل ذلك هم ينظرون أغير ما يكونون إلى كل خطوة من ناحيتنا يمكن أن يفهم منها اعتزامنا السيطرة على السياسة المصرية» وكان ذلك القول «مسبارًا» أحكمت وضعه لتسبر غور القوم، ولم يكتف بذلك بل رخص لمراسلى هذه الجريدة نفسها أن يكونوا أجرأ فى القول، فقد رخص لمراسلها الإسكندرى مثلاً عند وصف موارد مصر الزراعية أن يختم مقاله بقوله: «إن هذا الوصف يهم كل من يوافق على الفكرة الأوروبية القائلة بأن إنجلترا لا بد أن تصبح عما قريب حامية وادى النيل أو مالكته»[2] كذلك رخص لهذا المراسل أن يدلى بالآراء الآتية فى تعليقه على الإشاعة القائلة بأن إنجلترا وفرنسا توشكان أن تعلنا بسط حمايتهما المشتركة على مصر «إن فكرة احتلال إنجليزى فرنسى لمصر لا تلقى استحسانًا، إن طول عهدنا بالإدارات الثنائية التى يقف فيها تنافس الرءوس عقبة فى سبيل التقدم يجعلنا نشك فى استقامة العمل مع مثل هذا الاشتراك.... كذلك يتساءل الناس ماذا لفرنسا من المصالح الحقيقية فى مصر؟.... لا شك أن مصرفًا من مصارف باريس الكبرى قد تورط فى إقراض مصر، ولكن خمس سنين من سنى الحماية الإنجليزية كفيلة بنجاته من ورطته»[3].

(١) "التيمس" ١٩ إبريل عام ١٨٧٨.
(٢) "التيمس" ١٧ إبريل عام ١٨٧٨.
(٣) "التيمس" ٢٦ مارس عام ١٨٧٨.

وسرعان ما أظهرت تلك الإشاعات المتنوعة أن فرنسا لا تستحسن بحال فكرة الحماية الإنجليزية، وأن الذى تريده، بل تحرص عليه هو أن تبسط على مصر حماية مشتركة، ولكن لما كانت إنجلترا لا ترضى بحماية مشتركة لما فيها من قضاء على مطامعها الخاصة، فقد انتهى الأمر بأن أهمل المشروعان بحكم الضرورة وأخذت إنجلترا تعزى نفسها قائلة إن المصالح الفرنسية بمصر وإن كانت «خيالية محضة»، فإن مصر «لا تستحق أن تكون مثاراً لخلاف شديد بيننا وبين فرنسا»[1].

وكان فشل إنجلترا فى بسط حمايتها منفردة على مصر وتحاميها كل خطوة قد تؤدى إلى حماية مشتركة أو دولية سبب رضاها الفجائى بلجنة تحقيق فيها عضو مصرى وعملها مالى محض، بل بلغ بها الأمر أن نصحت للحكومة الفرنسية التى كانت تتشدد فى منع العناصر المصرية كلها من دخول اللجنة «ألاّ تسرف فى الأمر» وأن تذكر «أن الخديو لايزال القابض على ناصية الحكم فى بلاده»[2]، ولكنها مع ذلك لم تأل جهداً فى جعل نفوذها راجحًا فى اللجنة أكبر رجحان ممكن، حتى يعلم الخديو أى الفريقين أشد بأسًا وأحق بأن يحسب له أكبر الحساب. وقد اتفق أن تؤلف اللجنة من أعضاء صندوق الدين الأربعة، وثلاثة أعضاء آخرين أحدهم مصرى، والثانى فرنسى، والثالث إنجليزى؛ وأن يكون العضو المصرى رياض باشا المشهور بشدة ميوله الإنجليزية، وأن يكون فردينند دى لسبس منشئ قناة السويس العضو الفرنسى ورئيس اللجنة أيضًا. وكان الخديو شديد الرغبة فى أن يكون العضو الإنجليزى هو الجنرال[3] تش. ج. غوردون، ولكن غوردون قد تخلص منه بطريقة ما[4]. واستبدل به السير رفرز

(١) برقية من باريس، "التيمس" ٢٣ سبتمبر عام ١٨٧٨.

(٢) "التيمس"، رسالة من الإسكندرية ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٧.

(٣) الكولونيل فى ذلك الوقت.

(٤) راجع كتاب السير ويليم بتلر الذى عنوانه «تشارلس چورج غوردون» ص ١٣٩ و ١٤٠، «إن اسميهما (فردينند دى لسبس وغوردون) كانا كفيلين بأن يجعلا عملهما بمنجاة من التهمة وسوء الظن. ولكن الحقيقة أن حملة سندات مصر والدول المتنافسة التى كانت حريصة على امتصاص دم المصريين لم يرغبوا فى رجال أمناء. فعندما استعان إسماعيل بالرجل الوحيد الذى كان فى وسعه أن يحافظ على عرشه وبلده، كان لا بد من التخلص من هذا الرجل بأسرع ما يمكن. ولقد =

ولسن الذى عرفناه فى قصتنا هذه عندما ابتدأت متاعب مصر، وكان السير رفرزولسن لا يزال موظفًا بقلم الدين الأهلى بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فكان تعيينه فى اللجنة والحالة هذه نقضًا صريحًا لما تعهدت به الحكومة البريطانية من أن تظل بمعزل عن النزاع القائم بين الخديو ودائنيه، وأن تلزم مهما كانت الحال كل إنجليزى يوظف فى مصر أن يستعفى أولاً من منصبه الذى يشغله فى بلده، ولقد حاولت أول الأمر أن تنكر «أنها تنوى التدخل رسميًا بين الخديو ودائنيه» ولكنها لم تلبث أن اعترفت بأن تعيينها المستر ولسن تدخل، وسوغته بأنه ضرورى «للمحافظة على مصالحنا الخاصة»(١) والظاهر أنها كانت تعنى بذلك أنه يجب على مصر ألا تتفق مع دائنيها على شىء يمس جزية الباب العالى التى هى ضامنة لها(٢). وما أحسن ما وصف به مراسل «التيمس» الإسكندرى الحال إذ ذاك فقال: «إنه (أى السير رفرز ولسن) إنما جاء هذه المرة، كما جاء فى المرة الأولى بتفضل الحكومة البريطانية لا بتعيينها الرسمى، وستكون كل نفقاته على حساب الخزانة البريطانية لا المصرية»(٣).

كان فى تعيين السير رفرز ولسن الخير كل الخير لإنجلترا، فإنه هو والميجر بيرنج قد صار الأمر كله فى الحقيقة إليهما. نعم إنه كان إلى جانبهُما فى اللجنة رجل خطيرالشأن أيضًا هو المسيو بلنيير، ولكن الميجر بيرنج كان قد اجتذبه إلى الناحية الانجليزية، وأصبح بذلك المسيو بلنيير على باب السياسة التى أثارت عليه فيما بعد حنق الجالية الفرنسية وجعلتها ترميه بأنه ضحى بالمصالح الفرنسية من أجل الإنجليز، والتى أدت أخيرًا إلى استدعائه وافتضاحه(٤). فلم

= نجحوا فيما أرادوا؛ فإن غوردون عندما رأى المعارضة تنهال عليه من كل صوب، وموظفى الحكومة الإنجليزية يتعمدون إهانته، والوزراء الإنجليز يغلظون أجوبتهم له، وصحافة القاهرة المستأجرة تسخر منه وتهزأ به، والباشوات والمندوبين والقناصل وكل جماعة الدساسين القاهريين يكيدون له فى القصر والقنصليات؛ عندما رأى ذلك كله عاد ثانية إلى السودان حيث خمل ذكره عامين آخرين». وكان من رأىّ غوردون تأجيل أداء ربح الدين حتى تؤدى إلى الموظفين المصريين مرتباتهم أولاً.

(١) «مضابط البرلمان» المجلد ٢٣٩ عام ١٨٧٨ ص ٢٢٨.

(٢) المصدر السابق ص ١٦٢٧.

(٣) "التيمس" ١٧ أبريل عام ١٨٧٨.

(٤) راجع (مستندات ومنتخبات من الصحف) عام ١٨٨١ نشرتها الجاية الفرنسية بمصر.

يبق إذًا غير المسيو دى لسبس، وهذا أيضًا قد سلب سلطته وحمل على التخلى عن كرسيه بطريقة لا نعلمها، واختير السير رفرز ولسن رئيسًا للجنة بدله. فلما تكامل للسفينة هؤلاء الملاحون، سارت باسم اللّه مجريها ومرساها، تهتف لها سوقًا سندات الإسكندرية ولندن، وتدعوان لها بالتوفيق والنجاح.

الفصل الخامس

الوزارة الأوروبية والثورة الأولى

بدأت لجنة التحقيق الدولية عملها فى إبريل عام ١٨٧٨، وظهر أول تقرير لها بعنوان «المقدمة» فى أوائل أغسطس من العام المذكور. ولقدأقبل الأعضاء لاسيما الإنجليز منهم على عملهم بغيرة محمودة فأزاحوا الستار عما امتازت به مالية مصر من عيوب ومفاسد واضطراب عام، ثم أفرغوا نتائج بحثهم فى القالب الذى أرادوه وعرضوها على الخديو والعالم أجمع لاطلاعهما على جلية الأمر واستثارة سخطهما الحق على ما كان من خلل وفساد. نحن لا ننكر صحة أغلب التهم التى وردت فى تقرير اللجنة، ولكنا إذا ذكرنا ما يكاد يحدث كل يوم من المفاسد والعيوب فى الحكومات المستنيرة الديمقراطية كحكومات إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، لم نعجب لوقوع ذلك فى حكومة غير مسئولة كحكومة الخديو إسماعيل. بل ربما كان عدم مسئولية حكومة إسماعيل مما يحملنا على ألا نسرف فى السخط على هذه الأمور كما فعل مندوبو لجنة التحقيق. وأكبر ظننا أنه لو أجيز للجان أجنبية أن تنقب عن أسرار الحكومات وتطلع على خفاياها، لظهرت حكومات أوروبية كثيرة من لدن البرتغال إلى الدانمارك، ومن الروسيا إلى إنجلترة فى مظهر يرثى له. على أنه مما يجعل الفساد الذى شمل مصر أيامئذ أمرًا يجرى مجرى الطبيعة وتعذر عليه مصر بعض العذر، أن مصر كانت إذ ذاك خارجة من فوضى بعيدة العهد، وأن من شأن ذلك الخروج أن يكون بطيئًا. ولقد اعترفت «التيمس» نفسها فيما بعد بأن «هذا الخروج يحتاج إلى زمن

طويل وصبر كثير»[1] واستتبعت تقول بتهكم خبيث: «يعجل الناس فى زمننا هذا فيما ينشدون من كمال عجلة لا يسوغها العقل بحال، كأنهم لا يدرون كم جيل قضته كل دولة أوروبية فى بناء نظامها السياسى، وأن مائة عام فى حياة الأمم ليست شيئًا مذكورًا».

إلى جانب ذلك ينبغى أن نقول إن جزءًا على الأقل من العيوب والفوضى التى استكشفها المندوبون الغيورون. وقد يكون هذا الجزء أوضحها وأظهرها. كان نتيجة لازمة للحال السيئة التى أوقع فيها الدائنون مصر ولإدارة المراقبين الأوروبيين التى استنزفت دماء الفلاحين، وزعزعت أركان الحكومة، ونشرت الفساد فى البلاد جميعها بوقفها موظفى الحكومة فى موقف لم يكن لهم ولأسرهم فيه غير أحد أمرين: إما الهلاك جوعًا، أو الحصول على الكفاف من العيش من طريق الإرهاب والارتشاء، وقد كتبت «التيمس» فى بعض خطرات صراحتها[2] فقالت: «إن الحكم الفاسد الذى تعانيه مصر منذ عهد قريب، والظلم الذى حاق بالفلاحين وأكبر التهم التى أخذ بها إسماعيل باشا، ولكن يجب ألا ننسى أن تبعة هذا الفساد وذلك الظلم لا تقع على إسماعيل وحده، فإنه إذا كان لا بد من مال لأداء ما عقده من القروض. وكان أداء هذا المال مما اشتركت حكومتنا فى أخذه به. فليس من سبيل لإسماعيل إلى إجابة ما طلب إليه سوى السبيل التى سلكها، والمضطر يركب الصعب. إن الأمر بأداء كوبون مايو الماضى ليس إلا أمرًا بأن يعامل الفلاحون بما عوملوا به».

على أن الاعتراف بكل هذه الظروف المخففة وأمثالها لم يكن ليعجب المندوبين الذين قدموا مصر لا لينتصروا لإسماعيل، بل ليقيموا الحجة على فساد حكمه ويتوصلوا إلى وضع مصر تحت حكم دائنيها. لذلك كان أول ما طلبوا وأعظمه أن يتخلى إسماعيل عن سلطته المطلقة، لا لنواب الأمة المنتخبين، كما قد يخطر بالبال، ولكن لوزارة يرأسها فى الظاهر وزير مصرى هو نوبار باشا، ويكون السير رڤرز ولسن فيها ناظرًا للمالية، وقد رسموا عملهم هذا؛ ولا يزال اللورد كرومر

(١) "التيمس" فى ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩.
(٢) "التيمس" فى ٢٧ يونيه عام ١٨٧٩.

يسميه باسم طنان هو «إدخال المسئولية الوزارية»[1]، وهو أغرب ما يمكن أن يوصف به استبدال حكم حملة السندات المطلق بحكم الخديو[2]، ومع هذا كان لابد من ذر الرماد فى عيون الجمهور الأوروبى، ولذلك بادرت الصحف إلى استعمال هذا الاسم ونشره بين الناس.

ثم نظر بعد ذلك فى الإصلاحات المالية. فكان أشهر ما قرر منها أن ينزل الخديو «للحكومة» نظير مرتب معين، عن أملاكه الخاصة المعروفة بالدائرة السنية والبالغة ٤٨٥,١٣١ فدانًا وأن ينزل كذلك عن أملاك أسرته التى كانت تزيد على ٤٣١,٠٠٠ فدان، وقد كتب فى هذا الأمر مراسل «التيمس» الباريسى الذى كان ألصق الناس بالسير رفرز ولسن، قبل أن ينشر تقرير اللجنة، كلامًا غريبًا فقال: «يريد الناس أن يعرفوا أنى لإسماعيل هذه الأملاك الواسعة؟ من الواضح أنه لم يعد فى الإمكان أن تحرم مصر من هذه الأملاك فهى حقها المشروع، وقد اقتنيت ولا تزال تستثمر على حساب الفلاح المسكين»[3] من أجل ذلك قررت اللجنة أن تعود هذه الأملاك إلى «الفلاح المسكين»، أى إلى الدائنين من سبق منهم ومن لحق. نقول ومن لحق لأن ثانى «الإصلاحات» المقترحة كان عقد قرض جديد تضمنه هذه الأملاك ويؤدى به ما تراكم من الديون السائرة التى بلغت نحو سبعة ملايين من الجنيهات، ومن العجيب أن «التيمس» قد نسيت الفلاح المسكين الذى ذكره مراسلها الباريسى[4] منذ هنيهة من الزمن فكتبت تقول: «مما يغتبط به دائنو الحكومة المصرية جد الاغتباط، أن دخل الدائرة السنية لن يبقى بعد الآن منفصلاً عن ميزانية مصر العامة».

---

(١) «مصر الحديثة»، المجلد الأول، ص ٥٧ «لقد كان يخشى أن تتقوض دعائم الحكومة كلها، وكان من العبث التأنق فى رسم أى إصلاح ثانوى على الورق من غير أن يكون قد أخذ فى تلافى العيوب الرئيسية فى النظام الحكومى. وقد ظهر أن لا بد من بعض التقييد لسلطة الخديو المطلقة وإدخال مبدأ المسئولية الوزارية عنوة»

(٢) فقد وصف «التيمس» الإسكندرى (٣٠ أغسطس عام ١٨٧٨) ثانى الشروط التى قبل نوبار بمقتضاها تأليف الوزارة فقال: «هو ما يسميه (نوبار) تسمية غريبة بالوزارة المسئولة (أى غير المسئولة أمام والى البلاد)».

(٣) "التيمس" فى ٨ أغسطس عام ١٨٧٨.

(٤) "التيمس" فى ٢٦ أغسطس عام ١٨٧٨.

كان هذان الإصلاحان مع تقرير الحكومة «المسئولة» كل ما استطاعت اللجنة أن تعمله فى بداية أمرها. غير أنها كانت تعد تقريرًا آخر اقترحت فيه التجاوز عن الضرائب المتأخرة حتى عام ١٨٧٥ لاستحالة تحصيلها، وإلغاء ثمانى ضرائب صغرى متنوعة كان ضررها للفلاح أكثر من نفعها للخزانة[1]، ولكن على الرغم من هذين الإصلاحين الرائعين يمكننا أن نقول إن مجهودات اللجنة كلها لم تزد على أن أضافت ضمانات جديدة إلى ما كان بأيدى حملة السندات ونقلت إدارة القطر من يد الخديو إلى يد وزارة تعمل لصالح البيوت المالية الأوروبية. فهى مثلاً لم تقل كلمة واحدة عن تخفيف العبء عن كاهل «الفلاح المسكين» الذى بكت من أجله أثناء بحثها بكاء مرًا. كذلك لم تنقص فائدة الدين ولا حاولت تعديل الضرائب الجائرة الظالمة التى طالما تكلمت عنها فى تقريرها بلسان طلق وضمير حنق. ثم إنه كان بمصر إذ ذاك أكثر من مائة ألف أوروبى لا يؤدون للخزانة المصرية قرشًا واحدًا، وكانوا فى ظل الامتيازات يهربون البضائع تهريبًا أضر بإدارة الجمارك ضررًا بليغًا[2]. لم يخطر ببال اللجنة أمام تلك الشنعة العامة اقتراح واحد يمحوها. كذلك لم تجد اللجنة كلمة واحدة تقولها عن تكاثر الموظفين الأوروبيين الذين أخذ سيلهم يتدفق على الإدارة المصرية منذ نهاية عام ١٨٧٦ والذين استنسروا بمصر من غير أن يقوموا لها بعمل ما. لقد كان عدد هؤلاء فى أول الأمر قليلاً، فلم يدخل الحكومة المصرية فيما بين عامى ١٨٦٤، ١٨٧٠ غير ١٦٠ موظفا أوروبيا ولكن فيما بين عامى ١٧٨١ و١٨٧٥ دخل الحكومة المصرية ٢٠١ أوروبى، ودخلها فى عام ١٨٧٦ وحده ما لا يقل عن ١١٩ أوروبيًا، وفى عام ١٨٧٧ استجلب للحكومة ٧٦ أوروبيًا، وفى عام ١٨٧٨ كان المستجلب ١٣١[3] أوروبيًا. ثم اتسع الخرق بعد ذلك، وعلى كل حال فإن كثرة الموظفين الأجانب كادت تكون فى الوقت الذى نتكلم عنه أمرًا فاضحًا؛ فقد كتب مراسل «التيمس»[4] القاهرى يقول: «إن أكثر كبار الموظفين من الأجانب، ويظهر أن

(١) «تقرير عن النظام المؤقت للأمور المالية»، ص ٦٦.
(٢) مصر، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٩٤، ١٥٥.
(٣) مصر، رقم ٤ (١٨٨٢).
(٤) "التيمس" ٢٣ يناير عام ١٨٧٩.

المرتبات الضخمة لا بد منها لإقلال حنينهم إلى أوطانهم، وتخفيف ما يقاسون من ألم الغربة. لقد أدى التنافس بين الدول إلى أن صار العمل الذى يمكن أن يقوم به موظف واحد يسند إلى موظفين أو ثلاثة، وأحيانًا إلى أربعة موظفين... وقد ترتب على التغيير والتبديل فى الحكومة أن أصبح فى مصر عدد كبير من الموظفين ذوى المرتبات الضخمة الذين ليس لهم عمل سوى تناول مرتباتهم»، وكتب صاحبه[1] الإسكندرى يقول: «مما يلهو به الزوار المتهكمون أن يحصوا الموظفين الأوروبيين القاعدين الذين يتقاضون آلاف الجنيهات فى الوقت الذى لا يستطيع فيه مئات من خدام الحكومة الوطنيين الحصول على مرتبات قليلة متأخرة من العام الماضى أو قبله ويستحقونها عن خدم جليلة قاموا بها فعلا». نعم إن هذه الشكاوى يرجع عهدها إلى ما بعد الوقت الذى نتكلم عليه أى إلى بعد مضى أربعة أشهر أو خمسة من تسلم الوزارة الأوروبية زمام الأمور، ولكن شيئًا منها كان موجودًا عندما بدأت اللجنة عملها بدليل ما قاله مراسل «التيمس» وقتئذ «لقد كثر الانتقاد الموجه إلى الموظفين الأجانب الذين جاءوا مصر ليصلحوا أمورها. إنهم يتقاضون من المرتبات الضخمة ما يبلغ مجموعه فى العام ٦٠,٠٠٠ ألف جنيه والظاهر أن عملهم قليل جدًا. لقد أخذنا نرجع القهقرى أسرع ما نكون على الرغم من قادتنا الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين»[2].

رأت اللجنة هذه الأمور رأى العين ومع ذلك لم تقترح لإصلاحها شيئًا قط: حكومة خاوية الوفاض تدفع ستين ألف جنيه إلى طائفة من الكسالى ما جىء بهم إلا ليتقلبوا على مهاد الراحة فى الوقت الذى كان فيه الموظفون الوطنيون الذين هم عماد إدارة البلد لا يتقاضون غير مرتبات «تشجعهم على الاختلاس، وحتى هذه المرتبات الحقيرة قد حبست عنهم بضعة شهور»[3]، أعظم بذلك أمرًا يستثير الحفيظة وأحرى به موضعًا للإصلاح. غير أن اللجنة رأت من الحكمة أن تمر

---

(١) "التيمس" ٢٥ ديسمبر عام ١٨٧٨.

(٢) "التيمس"» ٥ إبريل عام ١٨٧٨.

(٣) "التيمس" ٢٣ يناير عام ١٨٧٩.

بذلك مر الكرام باللغو وأعلنت فى تقريرها الثانى أنه «يجب ألا يسأل الدائنون تضحية ما حتى يبذل المدينون كل تضحية معقولة»[1].

وقد عجب الخديو لذلك المشروع الغريب عندما عرض عليه وحق له أن يعجب. لقد كان يتوقع أن يسأل النزول عن أملاكه، بل كان قد عرض من تلقاء نفسه على الحكومة أثناء انعقاد اللجنة جانبًا منها يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ فدان[2] ولكنه لم يكن يتوقع أن تصادر أملاك أسرته. وأكثر من ذلك لم يدر بخلده قط أن يطلب إليه النزول عن سلطته العليا لوزارة غير مسئولة وزمامها بأيدى الأجانب. على أن الذى يدهش له الإنسان أن إسماعيل لم يعن بمقاومة أعدائه الأجانب مقاومة حقة غير عناية يسيرة جدًا، ولا ندرى أكان ذلك لخوفه مرة أخرى أن يعزل ويولى حليم مكانه، أم لأنه كان قد سئم المتاعب التى لم يكن لها حد تنتهى إليه. ومهما يكن من أمره فإنه قبل المشروع بعد قليل من التردد، وأصدر إلى نوبار باشا فى ٢٨ أغسطس أمرًا عاليًا بتأليف وزارة تعهد أن ينزل على حكمها فى جميع الأمور[3].

عند ذلك عرض التنافس المعتاد بين إنجلترا وفرنسا. وتفصيل ذلك أن السير رفرز ولسن كان قد رشح لنظارة المالية كما بينا وتقرر أن تسند إليه وحده أعمال المراقبين العموميين بعد إلغاء منصبيهما، وحرصت إنجلترا على ألا تفوتها هذه الفرصة فمنحت السير رفرز ولسن إجازة سنتين يقضيهما فى مصر. فلما سمعت فرنسا بذلك اهتاج هائجها وعدت مسعى إنجلترا للاستئثار بإدارة مصر أمرًا فى منتهى الوقاحة ورأت أنه يجب أن تعطى مركزًا فى الوزارة المصرية يجعل

---

(١) «تقرير عن النظام» إلخ، ص ١٢.

(٢) كتب مراسل «التيمس» الإسكندرى (١٠ يونيه عام ١٨٧٨) يقول: «ما كاد خبر ذلك ينتشر حتى ارتفعت سندات الدين الموحد والدين الممتاز ارتفاعًا مدهشًا خيل معه إلى الناس أن بورصة الإسكندرية أسكرتها نشوة الفرح. لقد ارتفعت سندات الدين الموحد فى عشرة أيام أربعة عشر بنطًا». ومن الغريب أن التاريخ لا يذكر شيئًا عن ابتهاج «الفلاح المسكين» عند سماعه هذا الخبر.

(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٢٨٨. ولما وصل نبأ ذلك إلى لندن طير السير استافورد نورثكوت وزير المالية برقية إلى السير ريفرز ولسن هنأه فيها أجمل التهنئة بنجاحه الباهر («التيمس» ٣١ أغسطس عام ١٨٧٨).

لها ما لإنجلترا من صوت مسموع فى الشئون المصرية. فلما رأت إنجلترا أن قد افتضح أمرها قبل تمامه أكدت لفرنسا من فورها حسن نيتها فيما حاولت وعرضت بواسطة نوبار باشا منصب نظارة الأشغال العمومية على «فرنسى محترم جدًا ومستقيم السيرة جدًا، غير أنه خامل الذكر بالمرة، وليس على شىء من الاختصاص الظاهر يؤهله لهذا المنصب. قد شغل مركزًا وضيعًا جدًا فى إدارة التعليم، ولما كان على وشك أن يغادره رجا قبل ذلك بأسبوعين من أحد أعضاء الوزارة الفرنسية أن يعينه فى مركز ثانوى جدًا يعوضه عن مركزه الحاضر»[1]، فجاء هذا العمل من إنجلترا ضغثًا على أبالة. فقد استشاطت فرنسا له غضبًا وبلغ من غضبها أن هددت بأن تنفض يدها من كل التسوية التى تمت مع الخديو إذا لم تنزلها إنجلترا المنزل اللائق بها. عندئذ أخذت «التيمس» تتكلف الإبراق والإرعاد لهذه «الدعاوى» الفرنسية وتأسف مقدمًا لما قد يصيب قضية إصلاح مصر المقدسة من جراء «هذه المنافسات الدولية» التى لا حد لها[2]. غير أن إبراقها وإرعادها لم يجديا نفعًا، فإن إنجلترا لم تجد بدًا من الخضوع وعين المسيو بلنيير ناظرًا للأشغال العمومية بعد أن وسعت دائرة اختصاصه بأن أضيفت إليها السكك الحديدية ومصلحة البريد عدا بريد الإسكندرية، ثم جاءت إيطاليا والنمسا تترعان الكأس ذلة لإنجلترا فطلبت الأولى نظارة الحقانية والثانية نظارة المعارف وقد روعى خاطر كل منهما بأن عين إيطالى مراقبًا عامًا للحسابات ونمسوى مساعدًا لناظر المالية[3]؛ وكذلك قبضت أوروبا على زمام الحكم فى مصر.

من السهل على القارئ أن يدرك كنه ذلك الحكم، لقد وصفه مراسل «التيمس» الإسكندرى وصفًا وجيزًا شاملاً عندما عرف رضا الخديو بتأليف وزارة أوربية فقال: «لقد أصبح الرجوع إلى الأهواء الاستبدادية فى وقتنا هذا أمرًا بعيدًا، بيد أنه إذا ما أعد المال اللازم للديون السائرة، وانتظم دفع فوائد الدين العمومى... فصلاح حكومة مصر وفسادها فى نظر الجمهور الأوروبى

(١) «التيمس» برقية من باريس فى ٢٣ سبتمبر عام ١٨٧٨.

(٢) «التيمس» ١٥ أكتوبر عام ١٨٧٨.

(٣) «التيمس» برقية من باريس ١٤ أكتوبر عام ١٨٧٨.

سيان»[1]، ومعنى ذلك أن أوروبا كانت لا تحفل كثيرًا بإدارة مصر مادام حملة السندات يجدون ما يرضيهم، وأن الغرض الوحيد من وزارة نوبار وولسن هو أن تعمل على تحقيق هذا الإرضاء، ولكن تحقيق هذا الإرضاء كان من الصعوبة بمكان، فقد أخذ من المصريين منذ أقرت تسوية غوشن وچوبير إلى أن ألفت وزارة نوبار ما لا يقل عن ١٢,٣٢١,٠٠٠ جنيه ليس فيها ما دفع من فوائد دين الدائرة السنية، وفوق ذلك كانت موارد البلاد الاقتصادية قد بلغت غاية الانحطاط، حتى أنه لم تجمع الأموال اللازمة لأداء الكوبونات إلا بأعجب الطرق وأغربها. ولقد وصف مراسل «التيمس»[2] حال البلاد إذ ذاك فقال: «إن الحقيقة المرة التى يكاد العقل لا يصدقها أن الفلاحين الذين أخرجهم الفيضان الحديث من بيوتهم وأهلك دوابهم واكتسح عددهم وديارهم هم الفلاحون الذين كانوا يقاضون أمام المحاكم لعدم أداء الضرائب المتأخرة عليهم، هذا على الرغم من رقابتنا الأوروبية كلها، وفى الوقت الذى كانت صحف لندن تحمد الله فيه على صلاح أمور مصر (بتأليف وزارة نوبار ولسن)». فكيف يمكن والحالة هذه أن يستمر استغلال الأمة المصرية؟ غير أن الوزارة الجديدة قد قررت دوام ذلك الاستغلال إذا كان لا بد من الاحتفاظ بمصالح حملة السندات، وسافر السير رفرز ولسن قبل أن يتسلم زمام أعماله الجديدة إلى باريس ليفاوض آل رتشيلد فى عقد قرض قدره ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه تضمنه الدوائر. وهناك تم الاتفاق على ألا تنقص فائدة الدين بحال بل يبذل كل مجهود فى أداء الفائدة كاملة حتى آخر العام على أقل تقدير، وعندئذ ربما استطاع حملة السندات أن يخدعوا الجمهور ويبيعوا له شيئًا من سنداتهم[3] فكأنما كان «التظاهر بإقامة حكومة مصرية

---

(١) ١٦ سبتمبر عام ١٨٧٨.

(٢) "التيمس" ٥ ديسمبر عام ١٨٧٨.

(٣) يقول مكاتب التيمس الباريسى فى ١٢ مارس عام ١٨٧٩: «إن الهيئات المالية الكبيرة التى تملك كميات عظيمة من السندات المصرية، والتى عاهدها السير رفرز ولسن عندما عقد القرض الأخير على ألا ينقص من فائدة الدين شيئًا قبل انتهاء العام، قد ألحت إلحاحًا شديدًا فى أن يوفى بهذا العهد، ولو ترتب على ذلك دفع هذه الفائدة من رأس مال ذلك القرض» ومع ذلك يقول اللورد كرومر (فى المجلد الأول من كتابه ص ٧١): «لا شك أن وزارة نوبار باشا كانت تمثل قضية الرقى والمدنية».

منتظمة» كما قال فيه السير چورچ كمبل على أثر الاتفاق المذكور فى مجلس العموم «بشجاعة وصراحة» «مجرد لعبة مالية عظيمة ترمى إلى رفع السندات المصرية حتى يتمكن من لهم مصلحة فى القروض المصرية من التخلص منها وإلقائها على كاهل الجمهور»(١). ولقد استمسك السير رڤرز ولسن بهذا الاتفاق أشد الاستمساك، فعندما استهل نوفمبر وحل أجل كوبون الدين الموحد ووجد المال الذى يحتاج إليه فى أداء هذا الكوبون بنقصه أكثر من مليون وربع مليون جنيه فإنه سد هذا النقص بمال أخذه من متحصل قرض رتشيلد الذى عقد لأداء الدين السائر وحصل الدائنون على كوبونهم تامًا غير منقوص، وكذلك أخذ من قرض رتشيلد مليونا آخر لأداء ما يستحق على الدين المضمون كما أخذت بضع مئات الآلاف لأداء جزية الباب العالى وشئون حكومية أخرى. وجملة القول إنه لم يمض غير قليل من الزمن حتى ذهب معظم القرض ولم يبق لحملة سندات الديون السائرة إلا ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه(٢)، وحتى هذه قد علق آل رتشيلد دفعها على إعفاء الدائرة السنية من الضرائب بحجة أن الدائرة السنية رهن للأوروبيين(٣). نظن القارئ فى غنى عن أن نقول إن موظفى الحكومة لم يؤد إليهم شىء من مرتباتهم المتأخرة، بل ظلوا يعانون ألم البؤس والفاقه كما أن صغار دائنى الحكومة لم يظفروا بشىء ما(٤)، وفى أثناء ذلك كله كان انتزاع الضرائب من الفلاحين مستمرًا بهمة لا يعتورها ملل ولا فتور. يثبت ذلك ما كتبه مراسل «التيمس» الإسكندرى فى مفتتح عام ١٨٧٩(٥) فقال: «يقول أهل الدلتا إن الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجبى بنفس الطرق التى كانت تجبى بها الضرائب فيما مضى. قد يعجب الناس من وقوع ذلك بإزاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على قوارع الطرق، وأن أراضى شاسعة قد تركت بورًا لثقل

---

(١) مضابط البرلمان المجلد ٢٤٤ عام ١٨٧٩ ص ٨٣١.

(٢) رسالة "التيمس" من الإسكندرية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٨٠.

(٣) "التيمس" فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠.

(٤) لما عجز أحد أفراد الدائنين المدعو كلر عن نيل ما طلبه استولى على خزانة المالية وصمم على ألا يتركها حتى يعطى حقه، ولكن المحاكم أرغمته على تركها؛ لأن عمله إذا أقر «يخل بالأوامر العالية التى تحمى حملة السندات»؛ وهو ما قيل بصفة رسمية، مصر رقم ٢ (١٨٧٩) ص ١٠٠.

(٥) "التيمس" ٣١ مارس عام ١٨٧٩.

الأعباء المالية المفروضة عليها، وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم، وأن النساء قد بعن حليهن، وأن أقلام الرهون غاصة بالمرابين يحملون وثائقهم، وأن المحاكم لا عمل لها سوى النظر فى قضايا غلق الرهون إجابة لطلب هؤلاء المرابين». وبلغ من فساد الحال والتباس الأمور أن هب أودع الفلاحين وألينهم جانبًا يحتج على ذلك كما يؤخذ مما كتبه المراسل[1] المذكور فى يناير فقال: «لست مبالغًا إذا قلت أن فى القاهرة الآن مئات من المشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى. لقد جاءوا بمعروضات يسألون فيها تخفيف الضرائب، وكلهم يعلن أنه لا يمكن بقاؤها على ما هى عليه. وجموعهم محتشدة أمام أبواب النظارات؛ حيث يعترضون النظار فى غدوهم ورواحهم ومعروضاتهم مكدسة فوق أرض أقلام المصالح».

كان من الجلى أن لا دوام لهذه الحال؛ وأنها لا بد منتهية عاجلاً بفضيحة كبيرة. وقد استعجل النظار أنفسهم هذه النهاية. فقد قرروا فى ذات يوم من أيام فبراير «إصلاحًا» جديدًا يعود بشىء من المال اللازم لكوبون مايو الذى قرب أجله. هذا الإصلاح هو أن يسرح ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش «مضى عليهم ثمانية عشر شهرًا لم يتناول واحد منهم فيها مرتبًا ما وكثير منهم من يستحق مرتبات عن ضعفى المدة»[2] فكان هذا العمل من النظار بمنزلة مشعل ألقى فى مستودع بارود. قد يتمادى فى الإساءة إلى الموظفين الملكيين وعدم الاحتفال بهم ثم يكون ذلك مأمون العاقبة. كذلك الفلاحون الجهلاء المشتتون فى نواحى القطر قد يتمادى فى استغلالهم دون أن يبدوا أية معارضة فعلية. ولكن الخطر كل الخطر أن يهان قوم اعتادوا الأمر والنهى، ثم هم إلى ذلك قوة متماسكة النظام، موفورة السلاح تشغل فى المجتمع مركزًا عظيم الشأن. أقدم سادة مصر الأوروبيين برغم النصيحة الغالية التى بذلها لهم المستر ڤيڤيان[3] على تسريح جملة عظيمة من ضباط أغلبهم لم تدفع إليهم مرتباتهم فكان ذلك دليلاً على ما فى وسع هؤلاء السادة أن يأتوه من ضروب الحمق والغطرسة. وقد نشأ عن فعلتهم هذه أنه بينما

(١) «التيمس» ٢٣ يناير عام ١٨٧٩.

(٢) «التيمس» ٣ مارس عام ١٨٧٩.

(٣) «التيمس» رسالة من القاهرة، ١٠ مارس عام ١٨٧٩.

كان نوبار والسير رفرز ولسن ذاهبين إلى ديوانيهما إذ أحدقت بهما ثلة من الضباط وأخرجتهما من مركبتيهما على مرأى جمهور من الناس، ثم أخذتهما إلى نظارة المالية حيث سجنتهما حتى يقطع عامة الضباط فيهما أمرًا. بيد أنه لم يكد نبأ هذا الاعتداء الشنيع ينمى إلى الخديو حتى ركب من قصره إلى نظارة المالية وأطلق السجينين وأمر الضباط بالانصراف. فلما لم ينصرف الضباط أمر رجال حرسه بأن يطلقوا عليهم الرصاص، وعرض إسماعيل حياته بذلك لخطر عظيم. وأخيرًا انصرف الضباط بعد أن وعدوا حسن النظر فى مظالمهم[1].

لقد أهاج ذلك الحادث النفوس أيامئذ إهاجة شديدة، وكان من غير شك نذير سوء بما ستأتى به الأيام. لقد دل القوم على أنه مهما يكن ضعف المصريين فى جملتهم ـ وكل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة يضعف أمام الاستبداد داخليًا كان أم أجنبيًا ـ فثم الجيش المصرى، وإن شئت فقل الضباط المصريون الذين يستطيعون الوقوف، بل يقفون بالفعل فى وجه المعتدين الأوروبيين إذا ما اضطرهم اليأس إلى ذلك. وإن من لغو الكلام أن يعد هذا الحادث وما تبعه من نوعه مجرد شغب عسكرى؛ فإن ما شعر به الضباط هو ما كانت الأمة تشعر به، غير أن الأمة لم تكن تستطيع التصريح برغباتها ولا البدء بالعمل مجتمعة ملتئمة النظام. ولقد أشاع مراسل «التيمس» الباريسى الذى عرفناه شديد الاتصال بحملة السندات الفرنسيين، وصديقًا حميمًا لنوبار باشا والسير رفرز ولسن، أن الشعب إنما كان عن ملأ من الخديو، وقال إنه بنى هذا على برقية چفرية وصلته من القاهرة[2]. وأيد السير رفرز ولسن نفسه هذه الرواية فيما بعد وأعطى المستر بلنت ما نشره عنها فى كتابه[3] من التفصيلات. ولكن هذه الإشاعة لا تقوم على شىء غير ما قاله السير رفرز ولسن وبرقية المسيو بلويتز الغريبة[4] ثم

---

(١) مصر، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٢٤.

(٢) "التيمس" فى ٢١ فبراير عام ١٨٧٩.

(٣) «التاريخ السرى لاحتلال البريطانيين مصر» الطبعة الثانية من ص ٤٥ إلى ص ٤٧ وص ٦١٥.

(٤) يذكر المستر بلنت (فى كتابه السالف الذكر فى صفحتى ٤٨٢ و ٤٨٩) تأييدًا لرواية السير رفرز ولسن شهادتى عرابى باشا والشيخ محمد عبده. ولكن عرابيًا كما يقول هو نفسه كان وقت حدوث الفتنة غائبًا فى الأقاليم. وكل ما يقوله الشيخ محمد عبده مجرد تصديق لقول عرابى ويغلب =

إن المستر فيفيان قد قرر عكس ذلك فى تقريره الرسمى عن الحادث، كما أن رسائل مراسلى «التيمس» المعروفين بوفور المعلومات حافلة بالدفع الشديد لهذه التهمة[1]، وأن كل ما كتب فى ذلك الوقت يدل على أن إسماعيل قد فوجئ بهذا الشغب كما فوجئ به نوبار وولسن أنفسهما، وأن إسماعيل عندما أمر الجند بإطلاق الرصاص على الضباط كان جاداً غير هازل وليس ببعيد أن الضباط الذين قاموا بهذا الأمر لم يقوموا به عن روية سابقة، وإنما أتوه بوحى خواطرهم عندما رأوا عدويهما يقتربان فى مركبتيهما.

ومهما يكن من شىء فقد كانت النتيجة العاجلة لهذا الشغب هى سقوط نوبار باشا. لقد كان نوبار - بطبيعة الأحوال - أبغض إلى الخديو من الأوروبيين أنفسهم وقد أعلن إسماعيل فى غد هذا الاعتداء أنه لن يكون مسئولاً بعد ذلك عن الأمن والنظام إذا لم يعزل نوبار عن منصبه. وبعد أخذ ورد فى المسألة أجيبت رغبة الخديو، غير أن المستر فيڤان أبلغه «أن قيمة استقالة نوبار... شخصية، وأنها لا يترتب عليها أى تغيير فى نظام الأمور»[2].

= على الظن أن كلا الرجلين إنما كان يردد الإشاعات التى أذيعت فيما بعد وصدقها من غير تمحيص بغضاً منه لإسماعيل. أما اللورد كرومر الذى لا يمكن أن يتهم بشدة الاقتصاد فى الطعن على إسماعيل، فإنه يعترف «بأن كل ما يقال من أن إسماعيل كان على علم بالفتنة ليس إلا من قبيل الحدس والتخمين». وكل ما يستطيع اللورد أن يرمى به إسماعيل هو اشتراكه الأدبى فيها. (مصر الحديثة المجلد الأول، من ص ٧٨ إلى ص ٨١).

(١) كتب المستر فيفيان يقول: «يؤكد أعداء الخديو أن له يداً فى المؤامرة من أولها إلى آخرها وأن هذا هو السر فى لينه مع العصاة، فإن صح هذا فإن إسماعيل يكون قد خاطر مخاطرة عظيمة قد تفقده عرشه. على أن بلاءه ومظهره فى أول أيام الفتنة، يكادان ينفيان هذه التهمة عنه، فى حين أن البؤس والشقاء الحقيقيين اللذين سببتهما العجلة فى تسريح عدد كبير من ضباط لا يجدون مرتزقاً، ولهم لدى الحكومة متأخرات كثيرة، لاشك يسوغان استياء هؤلاء الضباط» (مصر، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٢١٣ وكتب مراسل التيمس القاهرى يقول، «على الرغم من بلاغ رسمى صدر فى مايو الماضى، يعلن وجوب دفع المرتبات المتأخرة قد أهملت مطالب الجيش إهمالاً تاماً، وبهذا دفع أشر عناصر الحكومة خطراً إلى حالة من السخط قد يعذر من أجلها. ولم يفد شيئاً لوم المستر فيفيان القوم على حمقهم المخيف فى تسريح جيش لم تدفع إليه مرتباته، لقد كانوا يشكون فى وقوع الخطر فلم يقروا شيئاً فى أمر المرتبات وسرحوا الجنود والضباط، عندئذ حدثت فتنة الثامن عشر» ("التيمس" ١٠ مارس سنة ١٨٧٩).

(٢) مصر، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٣٤.

ولكن على الرغم من كلام المستر ڤيڤيان قد اعترى نظام الأمور بعض التغيير ذلك بأنه كان قد تقرر عند تأليف الوزارة «المسئولة» ألا يتدخل الخديو فى عمل الإدارة، وألا يحضر اجتماع مجلس النظار نفسه، وطلب إليه مع ذلك أن «يعاون» النظار بدليل ما أعلن المستر ڤيڤيان إليه[1] من «أن حكومة جلالة الملكة لا تريد منه أن يقابل النظام الجديد بعدم اكتراث أو فتور أو كراهية؛ بل إن يضع كل علمه ونفوذه وخبرته تحت تصرف نظاره، وأن يعاونهم بإخلاص فيما لا يخرج عن دائرة اختصاصه الحق». وبعبارة أخرى أريد ألا يكون لإسماعيل ذى السلطان الأكبر على رعيته صوت مسموع فى إدارة بلده وأن يستر مع ذلك باسمه جميع مفاسد النظار الأوروبيين حتى يتمكن حملة السندات من إنجاز عملهم السافل غير مؤاخذين بشىء ثم تقع عهدة عملهم على إسماعيل. وقد أبى الخديو ذلك بطبيعة الحال قائلاً[2] «إنه إذا كان لا يخطئ فهم المبادئ الأولى للحكم النيابى فإن المسئولية يجب أن تكون على النظار لا على رئيس الحكومة». وبذلك نفض يده من الأمر ووقف جانبًا مخليًا الجو لنظاره وجاعلهم من بعض الوجوه مسئولين بحق أمام الرأى المصرى العام. ظلت الحال كذلك حتى كانت فتنة ١٨ فبراير، فأظهرت للنظار خطأهم فى محاولتهم الحكم بدون الخديو. قال مراسل «التيمس» الإسكندرى على أثر الفتنة المذكورة[3] «لقد كان من الخطأ الفاحش أن يحاولوا الحكم بدونه (أى الخديو). لقد عده النظار مجرد موقع على أوامرهم العالية، فلاقوا بدل المعاونة مقاومة سلبية وشمل الخلل دولاب الإدارة كله». لذلك كان من رأى المستر ڤيڤيان والسير رڤرز ولسن عند تأليف الوزارة التى أعقبت سقوط نوبار باشا أن يجعلا لإسماعيل نصيبًا فعليًا فى حكومة بلده، على شرط أن تظل قرارات عضوى المجلس الأوروبيين هى العليا كما كانت من قبل. فأبى إسماعيل ذلك، وعندئذ وفق بين الطرفين بأن أسندت رياسة مجلس النظار إلى ولى العهد «توفيق» وكان شابًا محايدًا ليس له لون سياسى، وظل إسماعيل بعيدًا عن المجلس. فلما أعيد تأليف الوزارة الأوروبية على هذا النحو استأنفت عملها مرة أخرى.

(١) مصر، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٣.

(٢) مصر، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٣.

(٣) "التيمس" ١٠ مارس سنة ١٨٧٩.

الفصل السادس

سقوط الوزارة الأوروبية

كانت نتائج فتنة ١٨ فبراير المادية ما وصفناه فى الفصل السابق، أما نتائجها الأدبية فقد فاقت هذه كثيرًا. ذلك بأن ما قاله مراسل «التيمس» من أن صلاح حكومة مصر وفسادها سيان فى نظر أوروبا مادامت الكوبونات تؤدى فى مواعيدها، كان يصدق لو أن المصريين رضوا بما قسم لهم طائعين مستسلمين. أما وقد أظهر المصريون أنهم لا يخضعون لعسف الأجنبى إلا إلى حد محدود فقد تبينت أوروبا فى الحال أن صلاح حكم مصر وفسادها مما يعنيها لأن دعتها موقوفة على ذلك. ولقد أظهرت الفتنة لأوروبا أن الخطر كل الخطر فى العبث بمصالح المصريين وعواطفهم، وأن استمرار سياسة حملة السندات لا بد عائد بأوخم العواقب مهما تراخى أمد ذلك. كذلك فتحت عيون الإنجليز خاصة، وكان جمهورهم حتى هذا الوقت لا يعنى مطلقًا بما يجرى فى وادى النيل فى ظل الإدارة المالية الدولية الفاسدة. وأثارت احتجاجًا شديدًا ممن لم تضطرهم الروابط الحزبية إلى الرضا بأعمال الحكومة، فلم يبق رجل من حزب الأحرار إلا هب يحتج على المضى فى استغلال المصريين من أجل حملة السندات ومن غير ما رحمة ولا إشفاق. وليس من العدل والحالة هذه أن نرمى هؤلاء الأحرار بالرياء والنفاق السياسى بحجة ما فعلوه من ثلاث سنين من ذلك الحين. نعم إن وقوفهم موقف المعارضة للحكومة قد زاد احتجاجهم شدة، ولكن يجب ألا ننسى أن خلوهم من المسئولية الحكومية هو الذى جعلهم ينظرون إلى الأمر بعيون مجردة عن الهوى ويصرحون بما يعتلج فى صدورهم من العواطف تصريحًا خالصًا من

جميع القيود. وأكبر ظننا أنه لو كان المحافظون إذ ذاك هم المعارضين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الأحرار، ذلك بأن الوقائع كانت أوضح من أن يتمارى فيها أو تخفى على إنسان. ومهما يكن من شىء فلا بد أن الحزب الذى كان وقتئذ قابضًا على زمام الحكم قد رأى الأمور جلية واضحة، وأنه لم يمنعه من الجرى على مقتضى الشرف والمصلحة السياسيين إلا الغلطات التى ارتكبتها باسمه وزارة دزرئيلى.

ولقد ضج القوم من كل ناحية يطلبون نقصًا عاجلاً لفائدة الدين ورد السلطة إلى الخديو لأنه بغير هذين كان لا يستطاع تخفيف سخط المصريين(١) البادى لكل ذى عينين. وفاضت أنهر الصحف بوصف بؤس الفلاحين وشقائهم، ومع أن التقريرات الرسمية قد أكدت أن معظم ذلك «إشاعات» مبالغ فيها كثيرًا فإن الذين كانوا إذ ذاك بمصر وصفوا المجاعة وصفًا يفتت الأكباد وأعلنوا أن القوم «أصبحوا مجرد أشباح»(٢). فمما قاله السير جوليان جولد سميد، وقد أصبح بعد من دعاة الاحتلال(٣)، من خطبة مؤثرة ألقاها فى البرلمان «إن القروض التى يحاول ذلك السيد (السير رڤرز ولسن) أن يؤدى عنها فائدة قدرها ٧٪ لم تؤخد وفق قيمتها الاسمية. ونحن - إذن - نساعد على بقاء فائدة فاحشة يجب على الحكومة أن تستعمل نفوذها فى نقصها بعد أن رأت ما حل بالفلاحين من البؤس البالغ». وقال مراسل «التيمس» الإسكندرى فى كلامه على الناحية السياسية من خطة السير رڤرز ولسن وزملائه: «إن مجلس النظار يستبد بالأمر دون رئيس الحكومة الذى منع عن حكم بلاده، والإدارة تنتقل شيئًا فشيئًا إلى أيدى الأوروبيين، والمناصب العالية مقفلة فى وجوه المصريين، مع أن مصر، مهما بلغت بها الحال، ملك للمصريين والخديو مليكهم الذى يخدمونه ويخشونه»(٤).

على أنه لم تكن أوروبا وحدها التى أيقظتها جراءة الضباط من سباتها. فمصر أيضًا كانت كذلك. لقد وقعت الفتنة فى جو مفعم بالسخط والتذمر

(١) انظر مثلاً مقالة «التيمس» الافتتاحية فى عدد ٢٦ مارس عام ١٨٧٩.

(٢) من كلام الكولونيل ألكسندر فى مجلس العموم (مضابط البرلمان، المجلد ٢٤٤ عام ١٨٧٩ ص ٨٣٨).

(٣) مضابط البرلمان، المجلد ٢٤٤ ص ٨٤١.

(٤) "التيمس" ٣ مارس عام ١٨٧٩.

فكانت كشعلة من نار وقعت فى مستودع بارود. فلا تسل عما ابتعثته من انفجار سخط المصريين الكمين فى صدورهم على هيئة مظاهرات واجتماعات للمشايخ والأعيان والعلماء أقر فيها استعجال إلغاء النظام القائم وخرجت منها وفود إلى الخديو تعده المعونة فى نزاعه مع سادته الأوروبيين وتطلب أن يكون للأمة يد فى حكومة البلاد[1] ولقد ذكر فيما بعد فى التاريخ الرسمى لهذا العصر أن هذه الحركة قد دبرها إسماعيل ليوهم العالم أن الانقلاب السياسى الذى أخذ يستعد له لم يكن إلا عملاً دفعته إليه قوة الشعور القومى العام وضغطه[2]، ولكن الذى يعجب له أن معاصرى هذه الحركة من رجال الحكومة وغيرهم لم يعرضوا بشىء من ذلك فى ثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٨٧٩، وهى الأشهر التى كانت الحركة تستجمع فيها قواها. ومما يعجب له أيضًا أن أول من أثار هذه التهمة هو الرجل الذى خلف المستر فيفيان فى القاهرة وأنه قد أثارها فى الوقت الذى رأى إسماعيل فيه أن قد آن أن يرسل على أعدائه القوى الوطنية التى اجتمعت حوله من تلقاء نفسها. ألا ليس اتهام إسماعيل بأنه مدبر تلك الحركة بأصدق من اتهامه بأنه مدبر فتنة ١٨ فبراير. ففى كلا الحادثين لم يزد إسماعيل على أنه استفاد من أمور واقعية، وعمل ما يعمله كل من يكون فى مثل موقفه.

لو أن الأوربيين الذين كانوا يدبرون شئون مصر قد أوتوا مثقال ذرة من الإنسانية، نستغفر الله بل من السياسة، لحولوا تيار هذه الحركة الوطنية إلى مجرى مأمون العواقب ووقوا البلاد كل ما كانت تنذر به من أخطار، ولم يكن ذلك ليكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الدين إلى الحد المعقول ويستعينوا بنواب الأمة على تجديد نظام البلاء ماليًا واقتصاديًا، إذًا لأقاموا من فورهم مصالح الدائنين على أثاث ثابت غير مزعزع، وجعلوا عودة استبداد الخديو الذى كانوا يعدونه بحق رأس البلاء كله[3] أمرًا مستحيلاً. ولكن كلا هذين الأمرين لم يكن مما يرتضيه سادة مصر الأوروبيون. فأما عقد مجلس نيابى مصرى فكان أمرًا

(١) مصر، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٧٠، ٨٥ ، وكذلك «التيمس» رسالة من الإسكندرية ٣١ مارس عام ١٨٧٩.

(٢) اللورد كرومر، «مصر الحديثة» المجلد الأول ص ٨٥، ٨٦.

(٣) لا نوافق المؤلف على هذه التهمة.

لا سبيل إلى النظر فيه لأن مصر الدستورية تقضى القضاء المبرم على ما كانت إنجلترا وفرنسا لا تزالان تبيتانه لمصر من النيات السياسية. وأما نقص فائدة الكوبونات فقد كثر فيه الأخذ والرد، وكان المستر ڤيڤيان خاصة ميالاً إلى تنفيذ هذا الإصلاح الأساسى[1] ورأت لجنة التحقيق الدولية التى ظلت توالى اجتماعها بعد صدور تقريرها الأول أنه لا بد من تنفيذ هذا الإصلاح عاجلاً أم آجلاً. بل أشيع أن السير رڤرز ولسن نفسه وضع مشروعًا لنقص فائدة الدين إلى ٥,٥٪ حتى عام ١٨٩٠ أو إلى ٥٪ حتى عام ١٨٨٦.[2] ولكن كل هذا الأخذ والرد وكل هذه المشروعات لم تتمخض إلا عن مشروع جديد عام يرمى إلى نقص نفقات الحكومة نقصًا جديدًا وفرض أنواع أخرى من الضرائب. وكان أول مواد هذا المشروع قصر المرتب السنوى للخديو وأسرته على ٣٠٠,٠٠٠ جنيه. فإذا علمنا أن الخديو وأسرته حرموا كل أملاكهم العظيمة حتى آخر دابة وآخر محراث، رأينا أن هذا المبلغ ليس من الأريحية والسخاء فى شىء[3]. ومع ذلك يمكن التجاوز عن هذا الأمر. لقد كان شرًا منه مشروعهم الذى يقضى بفرض ضريبة على الأراضى المعروفة بالأراضى العشرية. هذه الأراضى كانت - فى الأصل - أراضى قاحلة وزعها الولاة السابقون على أتباعهم الذين كانوا يشبهون الأمراء الإقطاعيين، وزعوها عليهم على شريطة أن يصلحوها وأن تعفى من الضرائب إعفاء تامًا دائمًا. قد تكون هذه الهبة حكمة أو سفاهة عدلاً أو ظلمًا، ولكنها مهما يكن من أمرها لا يمكن الرجوع فيها بأمر خديوى عال لاسيما إذا كان ذلك الأمر من إملاء أجانب أملوه لمصلحة أجانب وباسم العهود «المقدسة» التى قطعتها الحكومة على نفسها. وأن منتهى الوقاحة أن يطلب إلى الخديو أن يخل بعهوده لأمته حتى يفى بها لأجنبى، وأى أجنبى! لقد اعترف إذ ذاك بكل صراحة أن ذلك الأمر معناه «مصادرة حقوق الملكية»[4] من جانب قوم لم يكفوا عن النداء بوجوب

---

(١) "التيمس" رسالة من الإسكندرية؛ ١٣ مارس عام ١٨٧٩.

(٢) برقية روتر المنشورة فى «التيمس» ١٠ مارس عام ١٨٧٩.

(٣) وقد زادت لجنة التحقيق بريائها المعهود على اقتراحها هذه المبلغ قولها: «لا ريب أن سمو الخديو لن يسأل أن يكون مرتبه فوق ما ينبغى فى الوقت الذى يطلب فيه إلى الدائنين تضحيات جديدة(؟) («تقرير عن النظام» إلخ ص ١٢).

(٤) هذا هو اللفظ الذى استعمله مراسل «التيمس» القاهرى، ٢٢ يناير عام ١٨٧٩.

احترامها عندما اتفق أن كانوا هم أصحاب هذه الحقوق، ولم يتغير ذلك الاعتقاد إلا بعد حين.

ومما يتصل اتصالاً شديداً بهذا «الإصلاح» مشروعهم الذى كان يقضى بإلغاء جميع الالتزامات التى نشأت عن قانون المقابلة. يذكر القارئ أن هذا القانون كان يعفى ملاك الأرضى الزراعية من نصف الضريبة المفروضة عليهم إعفاء دائماً على أن يؤدوا للحكومة فى أجل معين ستة أمثال هذه الضريبة. فالآن قد اقترح الرجوع فى هذا الإعفاء بحجة أن نحو نصف ال ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه التى ذكر فى الميزانية أن الملاك دفعوها بموجب هذا القانون، لم يدخل خزانة الحكومة، وأن الخديو علاوة على ذلك لم يكن ينوى الوفاء بعهده. نحن لا نستطيع أن نتحقق من صحة هذا القول الذى كانت لجنة التحقيق الدولية مصدره. غير أن الذى يعجب له الإنسان أنه بعد مضى عدة سنوات من ذلك الحين، وبعد أن ألغى قانون المقابلة فعلاً، سئل اللورد أدمند فتزموريس وكيل وزارة الخارجية البرلمانى إذ ذاك عن الأسباب التى بنى عليها السير رفرز ولسن قوله إن معظم ال ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لم يدخل خزانة الحكومة، فأجاب - بسذاجة - إنه ليس من سبب يحمل على الظن بأن قد دفع حقيقة ما يقرب من هذا المبلغ[(1)]. وفى الوقت نفسه كان مراسل التيمس الإسكندرى يكتب إلى صحيفته عن «المبالغ الطائلة التى قدمها الملاك» ويطلب أن يعوضوا عنها بجود وسخاء[(2)].

وكان آخر مشروعاتهم مشروع يظهر أن واضعه الحاذق هو المسيو بلنيير كان هذا المشروع يرمى إلى وضع نظام للإعفاء من السخرة نظير مبلغ معلوم من المال يؤدى إلى الحكومة. وكان الغرض من هذه الفكرة التى تحققت فيما بعد فى عهد

(١) مضابط البرلمان، المجلد ٢٧٦ عام ١٨٨٣ ص ١٤٢٣.

(٢) "التيمس" ٢١ يناير عام ١٨٨٠. ويقول المستر بلنت فى كتابه المذكور آنفًا ص ٤٤: «إن مشروع... إلغاء نظام المقابلة الذى لو تم لكان معناه مصادرة أراض تبلغ قيمتها نحو خمسة عشر مليون جنيه، قد اضطرب له فكر كل مالك، واعتقد الناس أنهم قد ينالهم على يد الناظر الإنجليزى أسوأ مما نالهم على أيدى من سبقوه» أما اللورد كرومر فيستخف (فى كتابه المذكور آنفًا ص ١١٧ وما بعدها) بقرار إلغاء إلتزامات المقابلة، وما أشوقنا إلى أن نعرف هل كان اللورد يقف هذا الموقف لو عمل فى إنجلترا ما يشبه هذا العمل؟

اللورد كرومر، أن تفرض السخرة على الطبقات الميسورة الحال سواء أكان ثمة ما يدعو إلى ذلك أم لم يكن، ثم يعفى من يراد تسخيرهم من السخرة نظير البدل الذى يدفعونه. ذلك نوع مهذب من أنواع السلب والاغتصاب وقد يكون خير مثال للطرق التى سلكتها الوزارة فى الوصول إلى أغراضها[1].

كان متوقعًا أن تقوم قيامة الطبقات الموسرة عند سماعها نبأ هذه الإصلاحات المزمعة، وأن تدرك لأول مرة أن مصالحها ومصالح الطبقات الدنيا مرتبط بعضها ببعض أتم ارتباط. لذلك رأى إسماعيل أن قد حانت ساعة العمل إذا كان لا بد من عمل، وإلى القارئ ما قام به. كان محمد على باشا أنشأ مجلسًا من المشايخ والأعيان يجتمع من حين إلى آخر ليمد الخديو برأيه فى أمور الضرائب الجديدة ونحوها، وكان أعضاؤه ينتخبهم فى الظاهر أهل البلاد، أما فى الحقيقة فالحكومة هى التى كانت تعينهم. ولم يكن هؤلاء الأعضاء من الاختصاص والشجاعة ما يجعلهم يمثلون الأمة حق التمثيل. هذا المجلس قد أعاده إسماعيل[2] عام ١٨٦٦، واجتمع فى عهده كله ثلاث مرات. وفى الوقت الذى نحن بصدد الكلام عليه عزم إسماعيل بموافقة العلماء والأعيان على تحويله إلى مجلس نيابى، وذلك بتوسيع اختصاصه وزيادة عدد أعضائه ومنح أهل البلاد ما يقرب من حق الانتخاب العام. ولما كان المجلس إذ ذاك فى دور انعقاده الثالث لم يكن يحتاج إلى شىء لتنفيذ هذا المشروع سوى بلاغ ملائم للحال، وأمر بإجراء الانتخابات التكميلية. على أن المجلس النيابى لم يكن مقصودًا لنفسه، بل ليكون سلمًا إلى أمور أخرى هى تأليف وزارة وطنية مسئولة تحل محل الوزارة الأوروبية، وإصدار قانون مالى جديد بدل الأمر العالى الذى صدر لغوشن وچوبير. وكان أهم ما فى هذا القانون المالى إنزال فائدة الدين الموحد من ٧٪ إلى ٦٪ وأداء ٥٥٪ من الديون السائرة نقدًا وأداء الباقى فى السنتين ونصف السنة التى تعقب ذلك، ثم تعيين ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه[3] سنويًا للشئون الإدارية.

---

(١) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب.

(٢) بعد أن وصف البارون فون ملورتى هذا الإصلاح فى كتابه المذكور آنفًا ص ١٢٣ قال: «سينقش الخلف اسم اسماعيل بحروف ذهبية على أول وثيقة للحرية منحت لمصر الحديثة».

(٣) "التيمس" رسالة من الإسكندرية ١٩ إبريل عام ١٨٧٩.

كان هذا المشروع ولايزال موضع الاستهزاء الشديد ممن أضر بمصالحهم، فقد وقع فى النفوس وقتئذ أن النوبة الدستورية الفجائية التى انتابت إسماعيل لم تكن إلا مناورة ماكرة يقصد بها التخلص من الوزارة الأوروبية وارتجاع سلطة الخديو الفردية بعد مرور ما ينبغى مروره من الزمن، كما أن القانون المالى قد عد خداعًا وتهويشًا، وأن الغرض منه هو التهدئة المؤقتة لثائرة الدائنين، وأنه فيما عدا ذلك مستحيل التحقيق[1].

نحن آخر من يعزو إلى الملوك الصدق والإخلاص فيما يمنحونه شعوبهم من النظم النيابية، بل نحن نرى أنهم على الإطلاق أبعد من أن تظن فيهم هذه الفضائل. ولا نعلم منذ أيام الملك چون[2] حتى وقتنا هذا ملكًا منح شعبه دستورًا دون اضطرار شديد ودون أن يمنى نفسه الرجوع فيما منح يومًا ما. ولقد عبرت التيمس عن هذا المعنى بعد بضعة شهور فى الوقت الذى نتكلم عليه فقالت[3] : «كم من الأمراء الأوروبيين الذين خلقوا ليكونوا مطلقى التصرف من رضى بأن يتخلى عن تلك المكانة وأن يشغل مكانة متواضعة هى مكانة الملك المطلق فى بلاطه فحسب؟ كثير من هؤلاء الأمراء من وعد بتغيير نظام حكمه ولكن قليلاً منهم من أنجز وعده». على أن الذى يحدث عادة فى مثل هذه الأحوال هو أن الملوك بعد أن يقيموا لشعوبهم مجلسًا نيابيًا لمحض التخلص من صعاب عارضة لا يلبثون أن يروا أنفسهم أمام خصم عنيد يساجلهم الحرب ثم ينتصر عليهم آخر الأمر. وذلك ما كان يحدث من غير شك فى الحال التى نتكلم عليها. يدل على ذلك ما كتبه مراسل التيمس الإسكندرى[4] على إثر انعقاد مجلس شورى النواب الجديد فقال: «إنه فى ظاهر أمره مجلس نواب، ولكن طريقة الترشيح الرسمى الفرنسية هى وحدها المعمول بها، حتى أن المرشحين الرسميين لا ينجحون فى

(١) انظر كتاب اللورد كرومر المذكور آنفًا ص ١٠٥ وما بعدها.

(٢) هو الملك الذى دفع بعسفه وخرقه الأمة الإنجليزية إلى الثورة عليه وإلزامه احترام حقوقها وإعطائها (عام ١٢١٥) موثقًا بذلك. وهذا الموثق يعد أعظم أسس الحرية الإنجليزية السياسية. (المترجمان).

(٣) ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩.

(٤) "التيمس" ١٥ إبريل عام ١٨٧٩.

الانتخاب فحسب، بل فيما أذكر لا ينافسهم فى دوائرهم منافس. ولكن مع هذا كله فإن لكل حكومة نيابية بداية، وأن برلماننا لم يكن دائمًا مستقلاً استقلاله الحاضر. على أن مجلس شورى النواب المصرى قد أظهر فائدة عظيمة فى مناقشة مشروعات الإصلاح الزراعى وتوسيع نطاق الأعمال العامة»[1].

وبعد قليل من ذلك الوقت أى قبل الانقلاب السياسى نفسه استطاع مراسل التيمس القاهرى أن يكتب إلى صحيفته عن مجلس شورى النواب أنه قد أثبت فائدته فى وجوه أخرى ويصرح[2] بأن «مجلس شورى النواب لم يعد موضعًا للاستهزاء، وأن أعضاءه قد أظهروا أدلة كثيرة على حياتهم واستقلالهم، وأن ليس آخر هذه الأدلة بأقلها شأنًا ... فلقد ذهب رياض باشا ناظر المالية منذ أيام إلى المجلس ليعلن رسميًا انتهاء دور انعقاده، فخطب النواب خطبة لطيفة رقيقة نوه فيها بخدماتهم وأشار إلى انتهاء واجباتهم كلها. ولكن رياض قد عجز عن أن يحذو حذو أوليفر كرومول[3] وأبى المجلس أن يرفض، وقام أحد الأعيان خطيبًا فرفض تحية رياض الختامية وصرح بالنيابة عن بقية المندوبين أنهم على عكس ما قال رياض باشا لم يفعلوا بعد شيئًا، وأن أمامهم عملاً كبيرًا هو مراقبة الوزارة؛ وأنهم من أجل ذلك يأبون الإرفضاض. وقد أيد الخطيب زملاءه كلهم كما أيد الأعيان فى ملعب التنس بفرسايل خطيبهم ميرابو فى بعض المواقف المشهودة[4]. وعلى ذلك لا يزال مجلس شورى النواب المصرى يعقد اجتماعاته،

---

(١) قارن هذا بما كتبه ماك كون فى «مصر كما هى» فى هامش ص ١١٨ «لقد أصبحوا (أى النواب) أكثر استقلالاً وهم الآن عامل مفيد فى سياسة مصر الداخلية».

(٢) "التيمس" ١٦ إبريل عام ١٨٧٩.

(٣) هو قائد الجيش الإنجليزى فى عهد الجمهورية والحماية (١٦٤٩-١٦٦٠) والمستبد بشئون الحكومة فى هذا العهد. وقع خلاف بين البرلمان المعروف بالبرلمان الطويل وبين الجيش، فطلب كرومول إلى أعضاء البرلمان الانقضاض ليحل محلهم أعضاء آخرون فأبوا. فما كان منه إلا أن سار إلى دار البرلمان ومعه فريق من الجند أخرج الأعضاء بالقوة وأقفل البرلمان. (المترجمان).

(٤) عندما اختلت أحوال فرنسا قبيل الثورة الكبرى عقد الملك لويس السادس عشر مجلس الأمة بفرسايل فى مايو عام ١٨٧٩. وكان هذا المجلس يتألف من مندوبين يمثلون الأعيان ورجال الدين وعامة الشعب. فاختلف مندوبو هذه الطبقات فى الطريقة التى تتبع فى التصويت. وأخيرًا انتحى نواب الشعب ناحية من ملعب التنس واقسموا فيما بينهم ألا ينصرفوا حتى يضعوا لفرنسا دستوراً، وانضم إليهم بعض الأعيان ورجال الدين. فخاف الملك وحزبه عاقبة اتحاد العناصر =

وهو الآن يتشدد فى وجوب خضوع النظار الأجانب والمصريين لإرادته وجعلهم مسئولين أمامه عن أعمالهم. فالأعضاء فى الواقع ينوون تحويل الحكومة المسئولة اسمًا إلى حكومة مسئولة فعلاً».

من هنا يتضح أن مجلس النواب المصرى الذى أوجده إسماعيل لم يكن على علاته أضحوكة كما صوروه. ولقد قالت التيمس نفسها فى مقالها[1] الافتتاحى بعد الانقلاب السياسى: «ربما كان كثير من الأعضاء صنائع للخديو، ولكن مهما تكن طريقة انتخاب هيئة نيابية فلابد أن تحصل هذه الهيئة على شىء من الاستقلال عندما تعمل مجتمعة. ويظهر أن مجلس نواب مصر لايشذ عن هذه القاعدة» والحقيقة أن ما يقوم به المؤرخون الرسميون من تصوير الأعيان والعلماء وغيرهم من الطبقات المصرية الراقية فى ذلك الوقت فى صورة آلات فى يد إسماعيل مسخرة لأمره وفاقدة الاستقلال الخلقى والفكرى، لمن قبيل العبث بالحقائق التاريخية وتشويهها. قد يكون النواب بحكم الظروف مستعدين للانقياد لإسماعيل ومساعدته فى رفع النير الأوروبى عن بلادهم ولكنهم مع ذلك كانوا يمقتونه لأنه كان علة علل شقائهم وبلائهم، وقد بلغ بهم الأمر بعد الانقلاب السياسى أن فكروا فى عزله[2]. ومما يدل حقيقة على مبلغ كره المصريين له أنه لما عزل وأخرج من البلاد لم يرتفع صوت واحد بالدفاع عنه، بل أسر كثير منهم فى أنفسهم الشماتة به. يتضح من ذلك أنه مهما كان خطر اتخاذ إسماعيل مجلس النواب الجديد آلة لتنفيذ مآربه فإنه كان من السهل على أوروبا أن تدفع هذا الخطر بأخذها جانب النواب الوطنيين واستعمال نفوذها فى تقوية دعائم

= الثلاثة وحاولوا منع ذلك. فخطب الملك الجميع خطبة نهى فيها نواب الشعب عن التعرض لامتيازات الأعيان ورجال الدين ثم طلب إلى كل فريق الانصراف إلى مكانه الخاص. فانصرف الأعيان ورجال الدين ولم ينصرف نواب الشعب. فجاء كبير أمناء الملك إليهم وقال لهم: «ألم تسمعوا أمر الملك؟» فأجابه ميرابو أ حد قادة نواب الشعب قائلاً: «اذهب وقل لمن أرسلوك إنا هنا بأمر الشعب وإنا لن نبرح مكاننا إلا بحد السنيف» عندئذ سلم الملك بمطالب النواب. (المترجمان).

(١) «التيمس» ١٦ إبريل عام ١٨٧٩، المقال الافتتاحى.

(٢) وقد اعترف عرابى باشا للمستر بلنت أنه كان ينوى عزل إسماعيل، بل قتله منذ فبراير عام ١٨٧٩ («التاريخ السرى» ص ٤٨٣).

الحكم النيابى الصحيح، ولكن ذلك لم يدخل قط فى حسابها، لأنه لم يكن شىء أبعد عن تفكيرها من خير المصريين وسعادتهم.

ذلك ما نقوله عن مجلس شورى النواب، فإذا ما انتقلنا إلى الكلام على مشروع إسماعيل المالى لم يخل كلامنا من ضعف فى الحجة ووهن فى الدليل. فإن ما أراد إسماعيل القيام به كان لايزال فوق طاقته على الرغم مما اقترحه من نقص فائدة الدين. ثم غير معقول أن يستطيع أداء ٥٥٪ من دينه السائر نقدًا على الرغم من أنه كان يوجد عند آل رتشيلد مبلغ يزيد على مليونى جنيه ويمكن أن يؤدى به بعض هذا الدين. بيد أننا فى الوقت نفسه نعلم أنه بعد سنة من ذلك قد نقص حملة السندات والدول الأوروبية نفسها فائدة الديون بمقدار ١٪ ورأوا أن فى مقدرتهم الحصول على حقهم. ونعلم كذلك فيما يتعلق بالدين السائر أن كبار الملاك قد اكتتبوا لإسماعيل[1] نقدًا بما لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ جنيه، وأن كثيرين منهم قد أبدوا رغبتهم فى رهن أملاكهم لعقد قرض جديد[2]. ربما كان ممكنًا تنفيذ مشروع إسماعيل بشىء من الجهد وبشرط أن يراقب تنفيذه مجلس شورى النواب لا الخديو. ولدينا من الأسباب ما يحملنا على الظن بأن الطبقات العليا المصرية، بعد أن تبذل هذه التضحيات لتحرير بلادها من كابوس السيادة الأجنبية، كانت لا تسمح للخديو بالرجوع إلى نظامه القديم، بل كانت تقيده وتعمل على الوفاء بالعهود التى قطعتها مصر على نفسها. ولكن ذلك ما رفضته أوربا مقدمًا فقد صرحت باستحالة وجود مجلس نواب، وبأن المشروع المالى حلم من الأحلام، ورفضت المشروعين باحتقار وازدراء.

يجدر بنا فى هذا المقام أن نشيد بذكر رجل لا نقول إنه كان يميل بحال إلى التضحية بمصالح الأوروبيين، ولكنه كان من نزاهة الخلق وبعد النظر بحيث رأى أن سياسة السير رفرز ولسن لا محالة منتهية بنكبة أو ثورة عامة. ذلك هو القنصل البريطانى العام المستر فيفيان. كثيرًا ما ظهر هذا الرجل فى قوله وعمله من حيث هو خادم لحكومته كأشد المرابين قسوة وألد أعداء الحكومة المصرية

---

(١) "التيمس" رسالة من الإسكندرية، ٧٢ مايو عام ١٨٧٩.

(٢) "التيمس" رسالة من الإسكندرية ١٦ إبريل عام ١٨٧٩.

خصومة. ومع ذلك فإنه كثيرًا ما كان يشفع تقاريره الرسمية بتحذير أولى الأمر فى بلده من أن يغرقوا فى نزع القوس، ويشير إلى حال الحكومة المصرية التى أصبحت لا تطاق. ولقد احتج فى إبريل عام ١٨٧٨ ليس بعد، على ما كان يتخذ من الوسائل فى جباية الضرائب من الفلاحين لأداء الكوبونات. وكثيرًا ما ألح فى وجوب تأجيل الدفع ونقص فائدة الدين[١]. من أجل هذا كله كان المستر ڤيڤيان مبغضًا إلى السير رڤرز ولسن وأصحابه الذين كانوا يرون فيه رجلاً كثير التطفل جم الذهاب مع الخيال[٢] ولقد عارض المستر ڤيڤيان أشد المعارضة فيما رآه النظار الأوروبيون من أنهم يستطيعون أن يحكموا مصر وحدهم ويستغنوا عن إسماعيل جملة، وكثيرًا ما ألح فى أن يكون لإسماعيل يد فى الحكومة وألا يمنع من حضور مجلس النظار. وكان أبغض الأشياء إليه مشروع السير رڤرز ولسن الأخير. ويلوح أنه هو والسير رڤرز ولسن قد تبادلا قوارص الكلم من أجل هذا المشروع الذى يمس حقوق الملاك ومن أجل إصرار السير رڤرز ولسن على عدم نقص فائدة الدين. غير أنه من المستحيل أن نعرف ما دار من الرسائل بين الرجلين من جهة وبين الحكومة الإنجليزية من جهة أخرى. ويكفى أن نقول إن الحكومة أخذت جانب السير رڤرز ولسن واستدعت المستر ڤيڤيان فى ٢٠ إبريل عام ١٨٧٩[٣] واستبدلت به المستر (والسير فيما بعد) فرنك لاسل وهو رجل لا يقل عن السير رڤرز ولسن استعدادًا لخدمة حملة السندات[٤].

---

(١) "التيمس" رسالة من الإسكندرية ٣١ مارس عام ١٨٧٩.

(٢) والمستر ڤيڤيان هو الذى يعنيه اللورد كرومر بقوله: «القناصل المتطفلون» الذين يكثرون القول فى إرهاق الفلاحين من أجل حملة السندات («مصر الحديثة» المجلد الأول، ص ٨٤).

(٣) إن الرسالة التى بعث بها السير رڤرز ولسن للمستر بلنت («التاريخ السرى» ص ٤٨)، والتى ذكر فيها أسباب سقوط ڤيڤيان لعظمة الفائدة. قال فيها السير رڤرز ولسن: (كان كربى ڤيڤيان أكبر العاملين على تدهور النظام الذى أمر بالمحافظة عليه تدهورًا لم يكن فى الحسبان. لقد انضم المستر ڤيڤيان إلى الخديو دفعة واحدة، وكان ذلك ناشئًا عن الحسد والغرور وقلة الذكاء) قارن ذلك أيضًا بمضابط البرلمان المجلد ٢٤٤ عام ١٨٧٩ ص ٥٢٣ و ١١٦١.

(٤) يذكرنا اللورد كرومر فى كتابه المذكور آنفًا ص ٩٦ بأن السير فرنك لاسل قد أمر «بأن يعاون السير رڤرز ولسن كل المعاونة فى شئونه مع الخديو»، ويقول لنا كذلك فى موضوع آخر بعد أن فصل القول فى وصف السياسة الفرنسية التى كانت، إذ ذاك «تميل ميلاً شديدًا إلى جانب الدائنين الأجانب» «إن الحكومة البريطانية قد أخذت جانب الفلاحين المصريين»، ص ٩٤.

والآن وقد أظهرت الحكومة البريطانية باستدعائها المستر ڤيڤيان برهانًا جديدًا على مظاهرتها للسير رڤرز ولسن وخططه الفاسدة على كل من يناوئه فقد عن لهذا المالى العظيم فجأة أن يعلن إفلاس الحكومة المصرية وتأجيل كوبون إبريل شهرًا كاملاً. ذلكم هو المنقذ الذى قدم مصر لينظم ماليتها فانتهب الأموال باليمين والشمال ولم يفلت من مخالبه لا الفلاح ولا الخديو ولا أسرة الخديو، وأضاف إلى ديون مصر دينًا جديدًا من غير أن يخفف العبء القديم أو يلغى ضريبة واحدة[1]، واستقصى دقائق الإدارة بحثًا وتنقيبًا، وأظهر للملأ عجز الحكم الوطنى. هذا هو يعلن بعد أن تولى شئون مصر وتصرف فى جميع مواردها حولين كاميلن، أن مصر عاجزة عن الوفاء بوعدها، وأنه يجب مقاضاتها حيث يقاضى المفلسون! أى شهادة بالعدم والفاقة هذه! وأى استثارة لحفائظ المصريين الذين سيقوا كما تساق الأغنام وسيموا كل خسف وهوان! فهل عجيب إذًا غلى الدم فى روق المصريين عندما ذاع قرار ناظر المالية الأوروبى بإعلان

---

(١) ما أصدق ما يقوله المستر بلنت فى كتابه المذكور آنفًا ص ٤٤ «إن التسعة الملايين التى قدمها آل رتشيلد قد ذهب معظمها لسد حاجات ماسة عاجلة ولم تخفف ضريبة واحدة ولا رفع على الأهلين تكليف واحد، بل على العكس ظل حكم الكرباج قائمًا فى القرى بأشد مما كان، ومما زاد فى رعب الزراع... مسح الأراضى مسحًا خراجيًا جديدًا... فقد عدوا ذلك مقدمة لزيادة الضرائب.

وأرسل قنصل السويد فى القاهرة إلى حكومته تقريرًا طريفًا عن الحالة قال فيه: «إن الطريقة التى اتبعت حتى الآن فى حل المشكلة المالية تكاد تشبه الطريقة التى يتبعها الإنسان مع دائن خاص... لسنا نبحث فى هل انتفعت مصر بما استدانته من الأموال أو لم تنتفع وهل يستحق العطف أولئك الدائنون الذين أقرضوها أموالهم بربا فاحش ونالوا من الأرباح الطائلة ما عاد عليها بالضرر أو لا يستحقون فإن واجب مصر أن تفى بعهودها. ولكن ليس معنى ذلك أن يقضى على أهل مصر إرضاء للدائنين. ليس من السهل أن نعد الأهالى والحكومة شيئًا واحدًا، فيثقل كاهل الفلاحين بالضرائب الفادحة ويجاز للدائنين أن يتصرفوا فى الفلاح وأرضه للحصول على ما يرضيهم، إن مصر الآن أشبه شىء بضيعة كبيرة يديرها الدائنون، ولكن مع هذا الفارق الكبير وهو أن الدائنين عادة يفهمون أنه لا بد من إنماء موارد الضيعة حتى يحصلوا على أموالهم. أما فى هذا البلد فلا يفكر الإنسان إلا فى تسلم الأموال ناسيًا أنه على مر الأيام يستحيل عليه أن يحصد حيث لم يزرع... إن الأحكام الصادرة على الحكومة باقية لم تنفذ والموظفين يقاسون آلام البؤس والشقاء؛ لأن مرتباتهم لم تدفع إليهم منذ شهور عدة وكل عمل منتج نافع معطل ودولاب الإدارة واقف، كل هذا بحجة أن الدين يجب أن يدفع قبل كل شىء وأن يكون له المقام الأول (مصر رقم ٢ عام ١٨٧٩ ص ١٧٩ و ١٨٦ وما بعدها). كذلك كان حكم الشهود الأجانب!.

إفلاس الحكومة المصرية؟ أهذه عاقبة سيطرة أوروبا على الحكومة المصرية؟ أمن أجل هذا استنزفت دماء المصريين؟ وماذا يضمر لك المستقبل يا مصر بعد ذلك؟ لاشىء سوى استئناف زيادة الضرائب وتضييق الأوروبيين الخناق على أهلك. وبعد فلم يكد يعلن هذا القرار حتى كتبت مذكرة وطنية طلب فيها عزل الأجنبى الوقح ورفعت إلى الخديو. وقد وقع على هذه المذكرة سبعون من العلماء فيهم شيخ الإسلام وبطرك الأقباط وحاخام اليهود، كل نائب عن طائفته. ووقع عليها كذلك ستون من الباشوات وستون من البكوات وأربعون من الأعيان وعدد عظيم من ضباط الجيش[١]. بهذا المستند دعا إسماعيل فى ٧ إبريل ممثلى الدول الأجنبية وأعلن إليهم عزمه على تأليف وزارة وطنية وسنّ قانون مالى جديد. وكتب فى الوقت نفسه إلى الناظرين الأجنبيين باستقالة توفيق باشا واعتزامه - أى الخديو - الاستغناء عن خدمتهما. وأصدر أمرًا عاليًا إلى شريف باشا المعروف بميوله الدستورية كلفه فيه تأليف وزارة جديدة، ومما جاء فى هذا الأمر أن «السير الذى كانت عليه النظارة السابقة..[٢] كان على غير رضا الله والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها، وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون» وأن «النتيجة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر فى حالة العدم وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة كانت سببًا لتغيير قلوب الأمة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور» وجاء فى آخر هذا الأمر أن أعضاء النظارة الجديدة «يكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريته بوجه كافٍ للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها»[٣].

هذا هو «الانقلاب السياسى» المشهور، وما أغرب لفظ «الانقلاب السياسى» اسمًا[٤] لعمل أيدته الأمة وكان يرمى إلى إقامة وزارة وطنية دستورية على أنقاض

---

(١) "التيمس" رسالة من الإسكندرية ١٩ إبريل عام ١٨٧٩.

(٢) "التيمس" رسالة من الإسكندرية ٢٣ إبريل عام ١٨٧٩.

(٣) ليست هذه المقتبسات من ترجمتنا، ولكنها من عبارة الوقائع المصرية، عدد ١٣ إبريل عام ١٨٧٨. (المترجمان).

(٤) انظر الفصل السادس من كتاب اللورد كرومر المذكور آنفًا.

عصبة من الدساسين الأجانب. لقد أفرد المؤرخون المتأخرون فى كتبهم صفحات كثيرة لغاية نبيلة هى تشويه معنى هذا الانقلاب، وذلك ليسوغوا ما انتقمت به أوروبا لنفسها من انقلاب سياسى حقيقى. ولكن سنرى أن معاصرى هذا الحادث أصدروا فى شأنه حكمًا يختلف عن حكم هؤلاء المؤرخين.

الفصل السابع

الانقلاب السياسى

لعل الحوادث التى شهدتها ثلاثة الأشهر التى جاءت بين سقوط الوزارة الأوروبية وبين عزل إسماعيل هى أكثر ما فى تاريخ مصر قبل الاحتلال الإنجليزى عبرة وأحقه بالاهتمام. ولكن مما يؤسف له أن أنباء هذه الحوادث وصلتنا مبتورة، وأن كثيرًا من المستندات المهمة لا يزال حتى يومنا هذا بعيدًا عن متناولنا. وذلك ما يجعل عمل المؤرخ المنصف غاية فى الصعوبة.

ومما زاد هذا العصر شدة وخطرًا أن وقع فيه ما كان يقع عادة من المشادة بين انجلترا وفرنسا كلما تأزمت الأمور المصرية. لقد كان متوقعًا أن الفعلة "الاستبدادية" التى أتاها إسماعيل، لا بد ملقية "الفزع" فى طول أوروبا وعرضها، كيف لا وكل شىء كان يسير كما يهوى ماليو الدول: وزارة أوروبية تعنى بالكوبونات، ولجنة دولية تنمق مشروعًا جديدًا للانتهاب، والمنافسة السياسية التى كانت بين إنجلترا وفرنسا قد خيل أنها أصبحت فى خبر كان، بينما الأمر كذلك وإذا بالخديو قد أفسده بغتة بفعلة لا يمكن أن يؤاخذ بها. لقد كان أو آثار هذه الفعلة أن استشاط القوم غضبًا. نعم إنه كان لإسماعيل، كما أعلنت الوزارة غير مرة فى البرلمان، الحق كل الحق فى عزل خدمه الأوروبيين متى رأى المصلحة فى ذلك[1] ولكن انتفاع إسماعيل بهذا الحق وإسقاطه الوزارة على نحو ما فعل

---

(١) قال وزير المالية: "لما خرج المستر ولسن إلى مصر خرج ناظرًا من نظار الخديو الذى من حقه أن يعزله من منصبه متى رأى المصلحة فى ذلك" (مضابط البرلمان المجلد ٢٤٤ عام ١٨٧٩ ص ٨٥١).

قد بدا للقوم أمرًا فى منتهى الوقاحة، ولم يلبث معه كبار الموظفين الأوربيين بالقاهرة أن أعلنوا شبه إضراب عام عن العمل. وبيان ذلك أنه عندما تسلمت الوزارة الأوروبية مقاليد الأمور اتفق أن يلغى منصبا المراقبين العموميين، وأن يراعى خاطر كل من المستر رومين وصاحبه الفرنسى بأربعة آلاف جنيه على الرغم من خلو الخزانة المصرية(١). فلما ألفت الوزارة الوطنية عرض إسماعيل من تلقاء نفسه على السير أقلن بيرنج والعضو الفرنسى فى صندوق الدين أن يقوما بعمل المراقبين، فكان جوابهما الرفض البات. وتلا تلوهما فى ذلك سائر موظفى الحكومة الأوروبيين حتى لم يبق منهم أحد فى عمله غير أعضاء صندوق الدين(٢) وحتى هؤلاء سمحت لهم الفرص أن يعلنوا استياءهم. فعندما أظهر شريف باشا رغبته فى دفع كوبون مايو الذى قرب أجله بالفائدة المنقوصة ٥٪، أعلن صندوق الدين أنه لا يتسلم هذا القسط، وأن الواجب أن يدفع الكوبون تامًا غير منقوص، وأن لا بد أيضًا من أداء ما تأخر من قسط الاستهلاك منذ نوفمبر الماضى (ولو أن هذا قد أجل دفعه السير رڤرز ولسن نفسه) وكذلك كوبون إبريل المستحق على دين عام ١٨٦٤ (وهذا أيضًا مما أخرت دفعه الوزارة السابقة(٣) وغنى عن البيان أن الحكومتين البريطانية والفرنسية قد أقرتا الأمور، بل إن أولاهما أرسلت إلى إسماعيل تلومه وتطلب رد الناظرين الأوروبيين إلى عملهما، وتهدده، إذا أبى ذلك، بأن تسعى فى الدفاع عن مصالحها فى مصر وتقرير النظم التى تراها كفيلة بانتظام الحكومة وسعادة الأمة"(٤).

غير أن التهديد والاحتجاج وقفا عند هذا الحد. فعندما رفض إسماعيل فى كلمات قلائل أن يرد الوزارة الأوروبية لم تكتف إنجلترا بعدم مراجعته، بل وافقت بالفعل على تعيين المراقبين، فى حين أن فرنسا لم تطق ولا سماع هذه الإهانة. إنما كانت فرنسا تريد عزل إسماعيل فى الحال واحتلال مصر احتلالاً مشتركًا.

---

(١) مصر رقم ٥ (١٨٧٩)، ص ١٧.

(٢) اللورد كرومر "مصر الحديثة" المجلد الأول ص ١٠٣.

(٣) "التيمس" رسالة من الإسكندرية، ٥ مايو عام ١٨٧٩.

(٤) مصر رقم ٥ (١٨٧٩)، ص ١٥٩.

ولكن لما كان الفريق البعيد النظر من الانجليز لا يرضى بذلك مهما خفت مؤنته فقد رفع ذلك الفريق صوته عاليًا محتجًا على استمرار التدخل فى شئون مصر، وتاركًا الخديو وشأنه يعمل على استنقاذ بلده مع وزارته الوطنية. وكتبت صديقتنا "التيمس" بصراحة عجيبة تقول(1): "لشد ما تخطئ الحكومة إذا ألقت على إنجلترا مسئولية جديدة كالتى انتهت برد السير رفرز ولسن إلى عمله فى قلم الدين الأهلى. يجب ألا تجرنا رغبتنا فى عدم الانفصال عن فرنسا إلى الوقوع فى هذه الغلطة سواء أكان ذلك بعمل مذكرات مشتركة أم بغيرها.. إن الأمة لا تميل إلى اصطناع العنف مع الخديو.. ومن الواضح أن المسألة ليست فى شكلها الحاضر إلا مسألة حملة السندات، وأنه ليس ثمة مصلحة سياسية تهتم بها إنجلترا قد أضر بها تغيير الخديو نظاره... إن واجب الحكومة، ما بقيت مصالح إنجلترا الحقيقية بعيدة عن الخطر، أن تمسك عن أن تحمل بمفردها أو بالاشتراك مع فرنسا مسئولية إدارة مصر المالية. إن الذين يريدون أن تحمل انجلترا هذه المسئولية هم أولئك الذين يرون أن على إنجلترا بالإضافة إلى واجباتها وشواغلها العديدة، أن تحصل لدائنى الخديو فوائد ديونهم". تلك صراحة عجيبة تكاد تكون مبالغًا فيها لاسيما إذا عرفنا أنها صادرة من صحيفة قد اشتهرت قبل كل شىء بالدفاع عن ماليى لندن. وقد عادت هذه الصحيفة إلى هذا الموضوع المرة بعد المرة، وجعلت تكيل لدعاوى حملة السندات السخرية والاستهزاء، وتعرض بما يقصد من استمرار تدخل أوروبا فى الشئون المصرية، وتدفع عن الخديو والحركة الوطنية حملات أعدائهما المنكرة. فقد أنكرت بكل قوتها فى مقال افتتاحى كتبته فيما يسمى حقوق الدائنين الأدبية أن مسلك الخديو "قد أدى إلى تدهور الحكومة والنظام الاجتماعى فى مصر" وقالت: "والحقيقة أن غلطة الخديو التى لا تغتفر عند من ينادون بسقوطه ليست فى عسفه الفلاحين، بل فى نقضه عهوده لدائنيه أو تهديده بنقض هذه العهود(2).

---

(1) ٢٨ إبريل عام ١٨٧٩.

(2) "التيمس" ١٨ إبريل عام ١٨٧٩.

والسبب فى ذكر العبارة الخاصة بالفلاحين أن تقارير القناصل أخذت تنهال من كل ناحية بإيعاز حملة السندات مصورة قسوة العهد الجديد فى جباية[1] الضرائب، كأن القسوة أمر لم يعهد من قبل وإنما ابتدع بعد سقوط الوزارة الأوروبية[2]، ولم يكن الغرض من هذه التقارير سوى محو الأثر الذى قد يتركه فى ذهن الجمهور نجاح الحكومة الوطنية فى إنفاذ قانونها المالى. وسنرى فى غير هذا المقام أنه كثيرًا ما استعملت هذه الطريقة الماهرة فى تهييج النفوس وإثارة الخواطر، أما فى الحال التى نحن بصددها فسنرى أنها أخفقت فى تأدية القوم إلى غرضهم إخفاقًا يرثى له. وكتبت "التيمس" تهزأ مرة أخرى بدعاوى جماعة[3] الدائنين وتقول: "الظاهر أن دائنى مصر يكادون فى الوقت الحاضر يكونون وحدهم الذين يعنون بهذا التغيير. نعم قد تذكر مساوئ إسماعيل باشا تسويغًا لهذه العناية، ولكن الذين نراهم اليوم أكثر الناس طعنًا فى إسماعيل وأشدهم رغبة فى نفيه هم الذين كانوا منذ أسابيع يقولون غير ما يقولون اليوم. إنهم اليوم ينادون بالتدخل لغايات إنسانية سامية. يقولون إنهم يريدون أن يكفوا

---

(١) وقد أطنب المستر لاسل فى وصف البؤس الذى أدت إليه قسوة الحكومة المصرية فى جباية الدخل وأكد اللورد سلسبرى "أن إسماعيل لم يستخدم هذه الفترة إلا فى تجديد عهد الإرهاق والقسوة اللذين كانت بهما تملأ خزانته" (مصر رقم ٥ عام ١٨٧٩ صفحة ١٦٢ ورقم ٣ عام ١٨٧٩ صفحة ١٠). راجع كذلك مجموعة تقريرات القناصل فى مصر رقم ١ عام ١٨٨٠ من ص ١٩ إلى ص ٣٠. ومن الواضح أن بعض هؤلاء الوكلاء لم يحسنوا فهم ما صدر إليهم من الأوامر وأرسلوا فى الحالة تقريرات طيبة فإن اثنين منهم مثلا وهما مصريان كتبا من الصعيد يقولان إن حالة الفلاحين "حسنة". ولكن المستر برج وكيل القنصل فى القاهرة قد ذيل هذين التقريرين بتلك الملاحظة السديدة وهى: "مما يؤسف له أن وكيلى قنصلنا فى الوجه القبلى أميان، ولما كانا تحت رحمة كتابهما فإنى أرى أنه يجب الحذر والاحتياط فى النظر إلى تقريرهما" ومعنى ذلك، إن كان له معنى، أنهما لو استطاعا أن يقرءا التعليمات الصادرة إليهما لقررا خلاف ذلك. وكتب وكيل آخر يقول إن الفقراء والأغنياء يكادون يعاملون فى جباية الضرائب معاملة واحدة. فكتب المستر برج على هذا تلك الملاحظة الخبيثة: "إن المعلومات التى استقيتها من مصادر أخرى تدل على أن الأغنياء يحابون عادة" حقًا إن هذه التقريرات لرواية هزلية.

(٢) يقول اللورد كرومر: "لقد عادت كل مساوىء العهد القديم على إثر تقليد الوزارة الجديدة (وزارة شريف باشا) زمام الحكم" ("مصر الحديثة" المجلد الأول صحة ٦٢٦).

(٣) "التيمس" ٢٤ يونيه عام ١٨٧٩.

مصر شر تبذير حاكمها. ألا لم يبعد العهد الذى كان فيه هؤلاء أنفسهم شديدى الغيرة على مصالح الدائنين وكانوا يسخرون إذا قيل إن الفلاح يعسف، وإن السخرة مرهقة له، وإن البلد مثقل بالديون. إلا أن ظهور عطفهم الكثير على رعية الخديو بهذه السرعة لما يحمل على أن تظن به الظنون".

هذه العبارات الصريحة خير ما يورد تعليقًا على المزاعم التى اختلقها فيما بعد المؤرخون المتحمسون. إلا إنه من الخطأ الفاحش أن نعزوها إلى رغبة صادقة فى ترك مصر تستنقذ نفسها من الهلاك، وأن نقابل بينها وبين السياسة العدائية التى كان ينادى بها إذ ذاك فى فرنسا لمصلحة البيوت المالية على ما يظهر. فحقيقة الأمر، إن كان للأمر حقيقة، كانت عكس ذلك. لقد علمت فرنسا أنها لن تصبح سيدة مصر ما دامت إنجلترا واقفة فى طريقها، وأن قصاراها أن تمنع إنجلترا أن تصير سيدة مصر. لذلك كانت دائمًا تقترح العمل المشترك فى مصر والاحتلال المشترك لها، وكانت إن لم تنجح فى شىء من ذلك تقترح أن تحتل مصر جنود السلطان. وكان الجمهور غير المطلع على الحقائق يظن تلك السياسة اعتداء صريحًا منها، وفاته أنها سياسة صادرة عن تقدير دقيق جدًا هو أن اشتراك الدولتين فى إدارة مصر أو احتلال جنود الباب العالى لها يقضى بالفعل على كل خوف من وقوع مصر فى يد إنجلترا. ولكن هذا الأمر نفسه هو الذى من أجله كان الانجليز الطامعون فى رؤية العلم البريطانى يخفق على ربوع النيل يعارضون دائمًا فى كل فكرة ترمى إلى اشتراك إنجلترا وفرنسا فى اصطناع الشدة مع الخديو. ولقد وضح لهذا الفريق من الإنجليز جد الوضوح أنهم بجمعهم بين سياستهم وسياسة فرنسا يهدمون بأيديهم كل فرصة قد تملكهم مصر، وأنه خير لهم أن يتركوا بمحض إرادتهم مصر وشأنها. فإنهم إذا ما فعلوا ذلك ظلت مصر على كل حال بعيدة عن متناول فرنسا التى تنافسهم وقد تسوق لهم المقادير فرصة تملكهم مصر من غير ما عناء. نعم إن سير الحوادث حتى هذه اللحظة قد انتهى بعكس ما كانوا يشتهون، وذلك لصخب حملة السندات الذى لم تمكن مقاومته فى الدوائر الرسمية ولكن قد آن أن يتدارك الأمر. لقد ذهب الناظران الأوروبيان لشأنهما، واعتزمت مصر أن تنزل على حكم نفسها -

فلم لا تقف إنجلترا عند هذا الحد وتخرج مما بينها وبين فرنسا من حلف مخيف؟ ذلك ما كانت "التيمس" تريده، وهى من غير شك تعبر عن آراء أشد الدوائر السياسية إطلاعًا وأكثرها دراية. ألا فليسقط حملة السندات! إن إنجلترا من أجلهم قذفت بنفسها فى طريق سياسية وعرة - وقد آن لها أن تسلك طريقًا أخرى.

هذا إذًا هو الباعث على تلك السياسة التى ظاهرها عدم الاعتداء على مصر والتى كان ينادى بها فى إنجلترا والتى اتبعتها الحكومة فعلا فى الشهرين اللذين أعقبا سقوط الوزارة الأوروبية. وقد أصبحت الصحف الإنجليزية تفيض طعنًا على حملة السندات وسياستهم التى جرى عليها وكلاؤهم فى مصر فى الثلاث سنوات المنصرمة. ولكى تحط من شأن هذه السياسة جعلت تورد كل دليل يثبت أن الخديو وحكومته الجديدة يستطيعان أن يدبرا أمر مصر تدبيرًا حسنًا جدًا، ولم يسخر القوم إذ ذاك من الحركة الوطنية الناشئة كما سخروا منها فيما بعد، بل كان مراسل "التيمس"(١) الإسكندرى يقول: " لقد أصبح واجبًا على الخديو، وإن كان مليك البلاد، أن يحسب حسابًا لحزب يقال له الحزب الوطنى، ويقال إن سيطرته على الخديو تبلغ أحيانًا حد الأمر والنهى. وقد اجتمعت كلمة الجيش والباشوات والعلماء على أمر واحد وهو إثبات أن مصر تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها. ومجلس شورى النواب الذى زيد عدد أعضائه حديثًا حتى بلغ المائة، قد أظهر من دلائل الحياة ما يؤذن بمستقبل نيابى مجيد". ولم يتردد مراسل هذه الصحيفة القاهرى أن ينقل إلى صحيفته مع الاستحسان البين، حديثًا دار بينه وبين الخديو. فبعد أن بثه الخديو شكواه وشكوى المصريين من حكم حملة السندات الذى انقضى؛ ختم ملاحظاته بهذه الكلمات العجيبة التى تكاد تكون من قبيل الإخبار بالغيب، قال: "قد يكون من السهل عليكم أن تحكموا مصر بالوالى زيد أو الوالى عمرو إذا ما استعنتم بالشعور الوطنى. أما إذا قاومتم هذا الشعور فلا أقول إنكم لا يمكنكم أن تحكموها بالوالى زيد أو الوالى عمرو ولكن عليكم أن

(١) "التيمس" ١٩ مايو عام ١٨٧٩.

تقرنوا ذلك بالقوة والعنف والعسف"[١]. وقد تنوقلت هذه العبارة ورددت كثيراً ولفت إليها نظر الفرنسيين. ولا شك أن نصيبها من الصدق فى يومنا هذا هو بعينه نصيبها منه منذ ثلاثين عاماً.

كان ممكنًا جدًا والحالة هذه أن تترك بالفعل مصر وشأنها عند ما سقطت الوزارة الأوروبية فى أول إبريل. فقد ثبت لفرنسا أنها لا تستطيع أن تخالف مشيئة انجلترا وتنفرد فى أخذ إسماعيل بالشدة والعنف، ولعلها كانت قليلة الرغبة فى ذلك بالنظر إلى ما كانت قريبة عهد به فى المكسيك وذكرتها به الصحافة الإنجليزية[٢] غير مراعية واجبات اللياقة والمجاملة[٣]. ثم إن اقتراحها إشراك السلطان فى الأمر لقى معارضة شديدة فى الرأى العام البريطانى الذى ظل يلح سنين طوالاً فى تأييد سيادة السلطان على مصر، ثم أصبح بغتة يغص بكل فكرة ترمى إلى الاستعانة بالسلطان فى حل المسألة المصرية. كتبت التيمس[٤] تقول: "إن اقتراح دعوة السلطان للتدخل فى أمر مصر لا بد أن يكون صادرًا عن شخص حقير همه حفظ أسعار الأوراق المالية من الهبوط إلى أجل قصير" مع أن هذه الصحيفة كانت تعلم أن المسألة ليست مسألة أسعار أوراق مالية فحسب، وقد صرحت دون تردد فى مقام آخر بأن تدخل السلطان "ليس فى مصلحة الدول الغربية عامة وإنجلترا خاصة"[٥].

ثم تغيرت الحال لمصلحة فرنسا وذلك بتدخل المانيا فى الأمر فجأة. وقد أشار السير رڤرز ولسن إلى علة ذلك التدخل فقال للمستر بلنت إنه لما رجع من مصر

---

(١) "التيمس" فى ٢٨ ابريل عام ١٨٧٩. انظر كذلك رسالة هذا المراسل نفسه إلى صحيفته فى ٣٠ أغسطس عام ١٨٧٩ وكتب مراسل هذه الصحيفة القاهرى رسالة أخرى نشرت فى ١٦ ابريل عام ١٨٧٩ وقد وصف فيها توحد جميع العناصر النيابية وتكوينها حزبًا وطنيًا شعاره "مصر للمصريين".

(٢) انظر مقالة "التيمس الافتتاحية" ١٠ إبريل عام ١٨٧٩.

(٣) يشير المؤلف إلى فشل الحملة التى أرسلها الإمبراطور نابليون الثالث إلى المكسيك توطيداً لملك الأرشيدوق النمساوي مكسيمليان فرديننـد جوزف. ومما يجدر ذكره أن الجنود المصرية اشتركت فى هذه الحملة وأحسنت البلاء فى القتال. (المترجمان)

(٤) ١٤ إبريل عام ١٨٧٩.

(٥) "التيمس" ١٨ إبريل عام ١٨٧٩.

قصد تواً آل رتشيلد بباريس ونجح فى تخويفهم من الحال وحملهم على أن يفزعوا إلى بسمرك ليأخذ بناصرهم(١). ولكن السير رڤرز ولسن لم يخبر المستر بلنت بالطريقة التى توصل بها آل رتشيلد إلى التأثير فى مستشار الإمبراطورية الألمانية. ولما كانت هذه الطريقة مما تهم القارئ معرفته فإنا ذاكروها ههنا. يذكر القارئ أنه كان لايزال على آل رتشيلد من القرض الذى عقده السير رڤرز ولسن فى ظاهر الأمر لأداء الديون السائرة أكثر من مليونى جنيه. نقول فى ظاهر الأمر لأن الوزارة الأوروبية لم تنفق قرشًا واحدًا فى هذه السبيل، بل تركت أداء الديون المذكورة للوزارة الوطنية الجديدة. فلما طلب شريف باشا إلى آل رتشيلد أن يدفعوا بقية القرض أبوا ذلك بتاتًا محتجين بأن الأراضى التى من حقهم أن يتسلموها خالية من كل رهن(٢) قد رهنتها وزارة ولسن من قبل ولم يكن هذا القول إلا حجة اختلقها آل رتشيلد فقد كانوا يعلمون حق العلم أن المال الذى يطلبه شريف باشا إنما هو لفك هذا الرهن الذى يحول دون تحرير الأراضى المذكورة. ولكنهم رأوا بدهائهم ـ وأكبر ظننا أن السير رڤرز ولسن قد ساعدهم فى ذلك ـ أنهم إذا ما أبوا دفع المال فإن أصحاب الديون السائرة لا ينالون حقهم، ولما كان أغلب هؤلاء من رعايا ألمانيا والنمسا فإن حكومتى هذين البلدين لا بد أن تتدخلا فى الأمر. تلك هى الطريقة التى بها برز بسمرك إلى الميدان ـ وهو أمر حببه إليه أنه سيؤدى إلى مشكلات قد تثير الشحناء بين إنجلترا وفرنسا. على ذلك أرسل إلى إسماعيل فى ١٨ مايو باسم الحكومتين الألمانية والنمساوية احتجاجًا شديدًا على الطريقة التى تنوى الحكومة المصرية أن تتبعها فى معاملة أصحاب الديون السائرة وعلى توانيها فى إجابة مطالبهم. وأرسل فى الوقت نفسه إلى حكومتى إنجلترا وفرنسا مذكرة جاء فيها أن "ألمانيا لا تقصد غير الدفاع عن مصالح رعاياها المالية وأنها تترك المسألة السياسية لإنجلترا وفرنسا"(٣) وهكذا أخذت الحكومتان على حين غفلة، وقد زاد موقفهما حرجًا أن

---

(١) "التاريخ السرى لاحتلال البريطانيين مصر"، ص ٦٥ و ٦٨.

(٢) انظر رسالة مراسل "التيمس" الإسكندرى، ١٢ يونيه ١٨٧٩.

(٣) "التيمس" رسالة من الإسكندرية، ١٩ يونيه عام ١٨٧٩.

أداء كل الديون السائرة لم يدخل قط فى حساب حملة السندات الإنجليز والفرنسيين الذين كانوا يحرصون على أن يستأثروا وحدهم بالخير كله. وقد كتب مراسل التيمس على الأثر يقول إن لجنة التحقيق الدولية نفسها رأت استحالة(١) أداء الديون السائرة كلها، ورفعت الحكومة الإنجليزية صوتها فى وجه المشروع الألمانى "الذى من شأنه أن يضر بمصالح الدائنين الآخرين"(٢). ولا يمكننا أن نتتبع سير المفاوضات التى دارت بين إنجلترا وألمانيا فى تلك الأزمة، وذلك للثغرة التى تركت عمداً فى الأوراق الرسمية الخاصة بهذه المفاوضات، والتى عرضت فيما بعد على البرلمان(٣) غير أننا نعلم من مصدر آخر(٤) أن شريف باشا عند ما أحرجه احتجاج بسمرك بعث إلى الدول فى ١٥ يونيه بمنشور أخبرها فيه أن الأمر العالى المالى قد سحب وأن الديون السائرة ستؤدى بأكملها، وأن فائدة الدين الموحد سيترك تقريرها للدول نفسها. ولكن لم يجد هذا الإذعان نفعًا(٥). فبعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ تقدم اللورد سلسبرى إلى المستر لاسل فى أن يقترح على الخديو النزول عن العرش لابنه توفيق، وأن يخبره بأنه إذا لم يفعل ذلك "فقد يكون من واجب الدول الغربية أن تعرض هذه الاعتبارات (وهى أن "سلطة الخديو الاستبدادية هى السبب الأكبر فى فساد النظام العام) على السلطان الذى يستمد الخديو سلطته من فرمانه"(٦). ولما أخذ إسماعيل يقدم رجلا ويؤخر أخرى حمل السلطان فى ٢٦ يونيه أن يرسل إليه برقية يعلن فيها خلعه. عندئذ رأى إسماعيل أن كل مقاومة غير مجدية ونزل فى اليوم عينه لابنه

---

(١) "التيمس" الرسالة السابقة الذكر.

(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة فى التيمس، ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩.

(٣) راجع مصر، رقم ٣ عام ١٨٧٩. هذه الثغرة هي الواقعة بين ٣٠ مايو، ١٨ يونيه ففى هذين الشهرين العصيبين أصرت الحكومة على ألا تبوح بشىء عن المفاوضات الجارية مفضلة أن تفاجئ البرلمان بأمور مقضية. أما حزب الأحرار المعارض فلم يفكر مطلقًا فى أن يقترح تأجيل عقد البرلمان.

(٤) برقية روتر المنشورة فى التيمس فى ١٦ يونيه ١٨٧٩.

(٥) كتب مراسل التيمس الباريسى فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٩ يقول: "إن الدول قد رضيت بإذعان إسماعيل فى هذه المسألة، ولكنها أفهمته أن ليس ذلك علاجًا لسوء إدارة مصر وتبذير الثروة العامة وإرهاق الفلاحين".

(٦) مصر رقم ٣ عام ١٨٧٩، ص ٩.

عن سلطته، وكان ذلك بصفة رسمية وبمحضر من كبار رجال الدولة. وبعد أربعة أيام ودع رعيته وغادر القاهرة قاصدًا منفاه ليقضى فيه البقية الباقية من أيامه، وقد أدركته المنية فى الآستانة فى ٨ مارس من عام ١٨٩٥ ونقلت جثته إلى الإسكندرية بعد أسبوع من وفاته، فبلغتها فى ليلة اختارها مدير دار الأوبرا بالقاهرة لتمثيل "عايدة" - وهى الرواية الملحنة التى أطرب بها إسماعيل ملوك أوروبا يوم احتفل بافتتاح قناة السويس. وسواء أكان ذلك الحادث مصادفة أم مظاهرة قام بها الاحتلال ليظهر من جبروته وشماتته فإنه يدل على دناءة السياسة الأوروبية وخستها، أكثر مما يدل على تولى نعيم الدنيا وزواله(١).

يستحيل على الإنسان، ولو كان مثل كاتب هذه السطور يرى قيمة الأفراد فى التاريخ محدودة، أن يودع هذا الرجل من غير أن يشعر بشبه عطف عليه. لا ريب أن إسماعيل لم يكن مثلا أعلى فى الحكم، وليت شعرى كم هم الذين كذلك؟ وقد يكون أسوأ من غيره بعض الشىء. غير أن أمرًا واحدًا يظهر لنا واضحًا من بين صروف حياته. فلولا ما عراه من التردد عند إفلاسه الأول لاستطاع أن يحفظ عرشه واسمه (ذلك الاسم الذى أصبح تقبيحه أمرًا لازمًا لتسويغ ما وتوالى عليه من ضروب الاعتداء) بل واستقلال بلاده أيضًا(٢)، على أننا مع ذلك ليس لنا أن نأخذه بهذه الغلطة الأساسية الموبقة، فإنه من جهة ذاق من جرائها الأمرين، ومن

---

(١) من المستطرف أن نذكر في ضوء هذه الحوادث أنه فى ٩ أغسطس سنة ١٩١٠ قضت المحاكم المصرية على رجل اسمه محمد وحيد بك بالحبس شهرين لأنه كتب مقالة احتج فيها على فكرة إقامة تمثال لاسماعيل باشا. يا عجبا لقد أصبح الاحتلال يقدس ذكرى إسماعيل الذى أهانه من قبل.

(٢) كتبت التيمس ذات مرة (٢ فبراير عام ١٨٧٨) تقول: "لنا كلمة نقولها إنصافًا لمصر وماليتها. يجب أن يذكر النقّاد الغضاب الحقائق الآتية: لقد أثرت حرب طاحنة فى موارد مصر تأثيرًا سيئًا وجاء هبوط سعر القطن فأضعف قدرتها على دفع الضرائب... وكان الطاعون البقرى الطامة الكبرى لمواردها، وجر انخفاض النيل انخفاضًا شديدًا على أهلها العدم والفاقة. ولكن على الرغم من جميع هذه الأمور الداعية إلى الفقر والإملاق قد حافظ الوالى على عهوده فى حين أن الحرب قد سهلت لكل وال عثمانى فى تركيا أن يتحلل بما يجب عليه لدولته ويمتنع عن أداء ديون الأوروبيين" قارن هذا بحكم اللورد كرومر فى كتابه المذكور آنفًا ص ٤٤١ حيث يقول: "لقد ذهب ضحية الإسراف وسوء استعمال السلطة" ونحو ذلك.

جهة أخرى إذا كان لنا أن نأخذه بها، فماذا عسى أن يكون نصيب الماليين والمرابين الذين أوقعوه فى حبائلهم؟ وماذا عسى أن يكون نصيب الحكومات التى ساعدت هؤلاء فى القبض عليه حيًا إذا صح ذلك التعبير؟ لقد كتب السير چوليان جولد سميد بعد أشهر من عزل إسماعيل يقول[1] "إن نفوذ الدائنين قد ظهر فى مواطن كثيرة. فقد بحثت لجنة إثر لجنة شئون مصر المالية ونشرت على الناس تقارير أحكمت وضعها ووضحت كيف يدفع هذا الكوبون وذاك. ولكن ذلك كله لم يسفر إلا عن نتيجة واحدة حقيقية هى أن العبء لم يخفف عن كاهل الأهلين، بل على العكس زيد كثيرًا ونمت ديون القطر نموًا هائلاً. ثم جاء السير رفرز ولسن فزاد هذه الديون... ألا فليذكر دائنو مصر أنه لو اقتدى الخديو السابق بمولاه السلطان فألغى ديونه كما فعل السلطان بدل أن يحاول دفع ربح باهظ لديون شجعه هؤلاء الدائنون على تراكمها لظل إسماعيل باشا جالسًا على عرش مصر، ولكان المصريون من غير شك أسعد كثيرًا منهم الآن" كذلك فصل المعاصرون العدول بين الحق والباطل فى قضية إسماعيل ودائنيه. ومما يزيد فى قيمة حكمهم هذا أنهم قد انضموا ـ فيما بعد ـ إلى صفوف المدافعين عن الاحتلال. ولما وقف فى البرلمان السير ستافورد نورثكوت، الذى كان ـ وقتئذ ـ وزير المالية، مدافعًا عن اعتداء ٢٦ يونيه بحجة "أنه كان لازمًا لإنقاذ مصر من الفوضى لا لمصلحة الدائنين" فإن التيمس ـ وهى الصحيفة التى كونت لنفسها بعد ذلك رأيًا آخر فى الأمر، كتبت تتكهم وتقول[2]: "لم نر أقل دليل على أن الفوضى كانت تهدد مصر حتى لو عومل دائنوها كما عومل دائنو اليونان وتركيا وإسبانيا وكثير من جمهوريات أمريكا الجنوبية"، وكتبت فى مقام آخر تقول[3]: "إذا سألنا لم وقع هذا وكيف وقع؟ (تعنى اعتداء ٢٦ يونيه) فلا نجد لسؤالنا غير جواب واحد. إنه أتاوة أديت لما للمال من سلطان عظيم يزيد على مر الأيام". قد يعلق بهذه التصريحات على ما أحدثته الدول العظمى من انقلاب سياسى عند ما عزلت إسماعيل ونفته من بلاده.

(١) "التيمس"، ٢٣ أغسطس عام ١٨٧٩.

(٢) ١٢ أغسطس عام ١٨٧٩.

(٣)"التيمس" ١ أغسطس، عام ١٨٧٩.

يمتاز الشهران اللذان أعقبا عزل إسماعيل مرة أخرى بتردد كثير فى الدوائر الإنجليزية والفرنسية. لقد كان أول ما اندفعت إليه حكومتا إنجلترا وفرنسا بطبيعة الحال هو إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٧ إبريل، ولكن توفيق باشا عارض فى ذلك معارضة شديدة فلم يتم ما أرادت الحكومتان. ثم تقرر أن يعاد منصب المراقبين العموميين غير أن تعيين سلطاتهما كان موقوفًا على الشكل العام الذى تأخذه الحكومة المصرية. فإذا ما تولى أمر مصر مجلس نيابى أصبحت سلطة المراقبين - بطبيعة الحال - محدودة، وكانا خاضعين فى عملهما لنواب الأمة. وبعبارة أخرى يصبح منصبهما ثانويًا وعملهما - على وجه العموم - مقصورًا على الرقابة لا أكثر ولا أقل. أما إذا أعطى المراقبان سلطة إدارية حقيقية، وصارا كما كان يهوى حملة السندات، سيدَىْ مصر المتصرفين فى أمورها، فإن البرلمان يصبح إذ ذاك لا معنى له وتصبح عودة استبداد الخديو أمرًا لا بد منه. وكان توفيق، وهو الذى طالما انضم وهو ولى عهد إلى أنصار الحكم النيابى، ميالا إلى الأمر الأول، وكذلك كانت الطائفة من الجمهور الإنجليزى التى كانت تريد أن يجلو النفوذ الأوروبى كله عن مصر. وقد أعلنت هذه الطائفة أن على إنجلترا أن تجهر بمبدأ "منع كل تدخل أجنبى بما فى ذلك تدخلنا نحن" لأن هذه السياسة "هى خير سياسة تؤدى إلى ما فيه مصلحتنا وإلى سعادة مصر"(١) وكتبت التيمس، ذلك الشاهد العدل الكبير النفع، تقول(٢): "إن التدخل الذى حاولناه حتى الآن لم يعد بخير يذكر، هذا إذا لم نقل إنه عاد بالشر. وإنه لتحوم حول منشئه شكوك هى أكثر من أن تجعل له فى النفوس حرمة ومكانة. لقد تركت مصر وشأنها حتى أصبح من المتعذر إجابة سؤل حملة السندات المصرية. وإن إرهاق الفلاحين لم يزدد زيادة محسة إلا فى أحوال خاصة. أى عند ما يزيد عليهم الضغط توصلا إلى إجابة ما كان حملة السندات يطلبون. وبينما كنا نأخذ مصر بالمثابرة على أداء ما عليها ونغض الطرف عن الوسائل التى كان يتذرع بها إلى ضمان هذه المثابرة فانا لم نحرك لسانًا بالاحتجاج على ما كان فى الماضى

(١) "التيمس"، ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩.

(٢) "التيمس" ٢٠ أغسطس عام ١٨٧٩.

من معاملة قاسية لقد كانت الأمور تدار على مرأى ومسمع منا إدارة عشوائية غير مقتصدة، وقد شجع الموظفون والمخاطرون الأوروبيون هذه الحال. إن مجرد الخوف من عمل يشعر بالإفلاس هو وحده الذى نبه الدول الغربية إلى أن تسلك إلى التدخل طرقًا دافعت عنها دفاع المنافقين. فقالت: إن الباعث على سلوكها هو رغبتها الصادقة فى إيجاد حكومة مصرية صالحة. نحن لا نعطف أقل عطف على سوء استخدام الحكومات الأجنبية نفوذها فى مصلحة الدائنين، ويحسن أن ننتهز الفرصة فنختط خطة جديدة مبدؤها الأساسى ترك مصر تستنقذ نفسها بنفسها".

ولكن ما كان أضيع هذا الطلب فى الوقت الذى ازداد فيه شره الدائنين إلى القوة بعد الذى أصابوه من نجاح فى اعتداء ٢٦ يونيه. وقد رأت الحكومة نفسها مرة أخرى تنفذ خططهم بدل أن توجه همها إلى ما هو أجل؛ ألا وهو مصالحها السياسية. ومن الثابت أن نفس المسيو تريكو قنصل فرنسا بالقاهرة كان ميالا إلى إيجاد حكومة نيابية مصرية، وأنه بذل قصارى جهده فى مقاومة النفوذ السيئ للمستر لاسل، وفى حمل حكومته على الأخذ بناصر شريف باشا والعصبة الوطنية التى كانت معه. غير أنه حتى هذه المجهودات ذهبت سدى، فقد شدت الحكومتان الوطأة على توفيق الضعيف الإرادة، تريدان بذلك حمله على أن يسقط الوزارة ويقضى على البرلمان وقد كان ما أرادتا. ففى ١٨ أغسطس رفض توفيق بتاتًا أن يوقع على مشروع الدستور الذى عرضه عليه شريف باشا، واستقال شريف باشا وتسلم المسيو تريكو فى الوقت نفسه أمرًا من حكومته بالعودة إلى فرنسا، وأعيد إلى الخديو استبداده القديم. ذلك هو الشكل الذى تأخذه عادة غيرة أوروبا على الإصلاح إذا ما تأثرت بعوامل الربح والمنفعة.

ولم يكن استبداد الخديو - بطبيعة الحال - إلا استبداد الماليين الأوروبيين[(١)] فإن توفيق باشا كان - كما قلنا - ضعيفًا، والوزارة الجديدة اختير لرياستها رياض باشا الذى أثبت فى وزارة نوبار أنه آلة صماء فى أيدى الأوروبيين. وأما المراقبان،

(١) يقول اللورد كرومر فى كتابه المذكور، ص١٤٥: "إن اعتزال إسماعيل الملك كان إيذانًا بالقضاء على حكومة الفرد المطلقة فى مصر.

فعلى الرغم من أن عملهما كان مقصورًا على "البحث والمراقبة والتفتيش" ولا يتناول إدارة الأمور العامة إدارة فعلية، فإن الخديو كان لا يملك عزلهما إلا بموافقة الدول الأوروبية صاحبة الشأن(١). وكانت هذه هى أول مرة تقررت فيها الرقابة السياسية المشتركة على مصر ـ وهى رقابة طالما رغبت فيها فرنسا بمقدار ما عارض فيها أدهى ساسة الإنجليز. ولقد كان تقرير الرقابة المذكورة على هذا النحو انتصارًا سياسيًا لفرنسا، غير أن المهارة التى بها انتقى المراقبان العموميان ـ وهما: الميجر بيرنج من جهة والمسيو بلنيير من جهة أخرى ـ قد جعلت كفة إنجلترا هى الراجحة. ولم يكن بعيدًا أن فرنسا مادامت مصالحها السياسية فى مصر مضمونة بهذا الحكم المشترك، لا تحفل أزادت فائدتها المادية من استغلال مصر عن فائدة إنجلترا أم نقصت. بقى علينا أن نذكر أن السلطان، تجنبًا لما عساه أن يكون من ارتباكات جديدة، قد حمل على إلغاء فرمان عام ١٨٧٣ وإصدار فرمان آخر أهم ما جاء فيه، رد الجيش إلى عدده الأول وهو ١٨٠٠٠ جندى، ومنع الخديو من أن يعقد قروضًا جديدة إلا ما كان منها لازمًا لتنظيم الحال القائمة وموافقًا عليه من الدائنين، ومنعه من أن ينزل للأجانب ولو مؤقتًا عن "رأى امتياز منحته مصر أو أى جزء من أراضيها". ونزيد على ذلك أن القيد الخاص بالديون كان نتيجة تشدد إنجلترا، كما أن القيد الخاص بالامتيازات والأراضى كان نتيجة مجهودات فرنسا، وبذلك حفظ كل فريق من الآخر ما كان فى نظره أجل ما فى الأمر وأعظمه.

* * *

(١) "التيمس"، رسالة من الإسكندرية ١٩ نوفمبر، عام ١٨٧٩.

الفصل الثامن

مصر فى عهد المراقبة الثنائية

صدر الأمر العالى بإعادة المراقبين العموميين فى ٥ سبتمبر، ولكن الميجر بيرنج وزميله الفرنسى لم يتسلما ـ بالفعل ـ عملهما إلا بعد ذلك بكثير. فقد كانا فى باريس يستشيران حملة السندات ويرسمان الخطة التى سيتبعانها فى عملهما. وأن من تهكمات التاريخ المصرى المرة أن هذين السيدين الجديدين قررا اتباع الخطة التى من أجلها عزل إسماعيل وقضى على حكومته النيابية، فلقد تقرر أن تنقص فائدة الدين الموحد، وألا يدفع إلى أرباب الديون السائرة إلا بعض ما يستحقون، وأن يضحى[1] بجزية الباب العالى نفسها إذا لم يكن من المال ما يكفى موظفى الحكومة. ومعنى ذلك أن ما كان فى أيام إسماعيل ووزارته الدستورية عملاً استبداديًا لا يمكن السكوت عليه، أصبح الآن سياسة حكيمة وخطة مالية قويمة. لذلك لم يدفع كوبون مايو إلا بفائدة ٦٪[2] ووقف دفع الجزية، وشرع فى الحال فى مفاوضات ترمى إلى أن يراجع الأمر العالى الذى صدر لغوشن وچوبير مراجعة تامة. كذلك أمسك فجأة آل رتشيلد عن معارضتهم فى دفع ما تبقى من قرض عام ١٨٧٨ كما أمسكت ألمانيا والنمسا عن اعتراضهما على عدم أداء الديون السائرة

---

(١) وصف اللورد كرومر هذه القرارات بعبارة تشتم منها الأريحية والمروءة. قال: "سألتنا (الحكومة المصرية) أيجب عليها أن تستدين لتفى بعهودها أم لا؟ فلم يكن شك فى الجواب. إذا لم يمكن دفع الجزية فذلك من سوء حظ الجزية. ومثل ذلك يقال عن فائدة الدين الموحد" ("مصر الحديثة"، المجلد الأول ص ١٦٦).

(٢) اللورد كرومر: كتابة المذكور ص ١٦٧.

كلها. ولم يكد العام ينتهى حتى دفع إلى أرباب الديون المذكورة ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه وتسلمت الحكومة المصرية، - أى المراقبان - المقدار الباقى[١] لتنفقه فى شئون أخرى[٢] كل ذلك لم يصبح جائزًا فحسب بل وممدوحًا أيضًا.

وإلى جانب ذلك تمت أمور أخرى كان الغرض منها "تنظيم" الحالة المالية حتى تنعقد اللجنة الدولية التى كانت، - كما رغب المراقبان - على وشك أن تنعقد لتصفى الأمور بصفة نهائية. وكان أول هذه الأمور إلغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على الأراضى العشرية - وهما الأمران اللذان سببا سقوط الوزارة الأوروبية "المسئولة" ولما لم يكن ثمة رجل كإسماعيل يحول دون إنفاذهما، فقد أصبح من المستطاع إنفاذهما فى غير خوف ولا وجل. ولقد أقدمت صحيفتان على الاحتجاج على هذين الأمرين، ولكن رياض باشا - رئيس النظار - عطلهما فى الحال[٣]. كذلك رفع إلى الحكومة بعض عرائض اعترض فيها على العهد الجديد، فكان جزاء الموقعين عليها أن اعتقلوا ونفى قادتهم إلى إقليم النيل الأبيض[٤]. لا شك أن الغرض من هذه الأعمال كلها إنما كان تنبيه المصريين إلى أن عهد الاستبداد انقضى وذهبت أيامه! وفى عام ١٨٨٠ صدر أمران عاليان بالموافقة على المشروع الذى كان محببًا إلى المسيو بلنيير، ألا وهو مشروع الإعفاء من السخرة. وأخيرًا - إذا اقتصرنا على ذكر الأمور الشهيرة - نظر فى مرتب حليم باشا عم الخديو والمطالب بعرش مصر والذى طالما خوف به الخديو الأسبق، فنقصوا المرتب المذكور من ٦٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ جنيه فى العام[٥]. ولا يفوتن القارئ أن هذه الـ ٦٠,٠٠٠ جنيه السنوية كانت نتيجة اتفاق أبرم بين حليم وإسماعيل ١٨٧٠، وكان يقضى بأن يتناول حليم هذا المقدار مدة أربعين سنة على أن ينزل عن جميع أراضيه وامتيازاته وحقوقه فى عرش مصر، وألا تطأ قدمه أرضها. ولقد قام إسماعيل بنصيبه من هذا الاتفاق كما يقتضى الشرف والأمانة،

(١) اللورد كرومر: كتابه المذكور ١٦٧.

(٢) "التيمس"، ٨ نوفمبر عام ١٨٧٩.

(٣) "التيمس"، رسالة من الإسكندرية، ٨ ديسمبر، عام ١٨٧٩.

(٤) برقية روتر المنشورة فى التيمس، ٢٨ مايو، عام ١٨٨٠.

(٥) مصر، رقم ١ (١٨٨٠) ص ١٠، ١١.

حتى عند ما سمح حليم للدساسين الأوروبيين أن يتخذوه أداة يرهبون بها الخديو. فلما تولى أولئك السادة الأوروبيون الأمر مرة أخرى نقضوا من فورهم ذلك الاتفاق كأن لم يكونوا هم الذين اشتدت غيرتهم على ما بين الدائن والمدين من مواثيق مرعية مقدسة، وكأن لم يصبحوا مالكى هذه الأراضى التى من أجلها استحق حليم ذلك العطاء السنوى. وقد حاول حليم أن يحتج على ذلك لدى بعض الحكومات الأوروبية، ولكن احتجاجه ذهب ـ بطبيعة الحال ـ صرخة فى واد. ولم يسعه بعد ذلك إلا أن يستسلم للقضاء وينشد مع شيلر، لو كان يعرف الألمانية قوله المأثور: "لقد أدى المغربى عمله، فليذهب المغربى حيث شاء".

وفى أثناء ذلك كانت لجنة جديدة مؤلفة من أعضاء صندوق الدين ويرأسها مرة أخرى السير رفرز ولسن توالى الاجتماع للنظر فى مالية مصر. وقد لحظتها الدول بعنايتها فتعهدت مقدمًا بأن توافق على كل قرار تصدره كائنًا ما كان. ألفت هذه اللجنة فى أول إبريل وفرغت من عملها الشاق فى ثلاثة أشهر ثم صاغت خلاصة بحثها فى قانون يعرف بقانون التصفية. وقد صدر بهذا القانون أمر عال فى ١٧ يونيه عام ١٨٨٠(١) وبموجبه قدر دخل مصر بمبلغ يسير هو ٨,٥٧٦,٠٠٠ جنيه وحددت فائدة الدين بـ ٤٪ يضاف إليها قسط استهلاك قدره ١٪ فيكون مجموعهما وهو ٥٪ مقابلا لمجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماضيين وهو ٧٪ وبذلك نقصت الأموال المخصصة لخدمة الدين فى العام نحو مليونى جنيه. وقد حتم القانون نظير هذه التضحية أن يستخدم الزائد من الإيرادات المخصصة فى جميع الأحوال فى استهلاك سندات الدين، وأن يستخدم أحيانًا الزائد من الإيرادات الحرة نفسها فى هذا الغرض حتى يكون المستهلك فى السنة $\frac{1}{2}$٪ من قيمة الدين الموحد الإسمية (التى تزيد على ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه). ثم نص القانون على عقد قرض جديد مقداره ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه تضاف إلى الدين الممتاز لأداء الدين السائر، وبذلك يبلغ الدين الممتاز ٢٢,٥٣٠,٠٠٠ جنيه تضمنها السكك الحديدية والمرافئ والتلغرافات والجمارك ودخل أربعة أقاليم. أما حملة سندات الدين السائر فقد جعلوا أقسامًا، فمنهم من يتسلم أمواله كاملة، ومنهم من ينقص

(١) مصر، رقم ١ (١٨٨١)، ص ١ : ١٤.

ما يستحقه نقوصًا مختلفة. وكان مجموع ما يستحقونه يزيد على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. فإذا عرف القارئ أن السير رفرز ولسن إنما جاء مصر ليؤدى دينًا سائرًا يقرب من ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، عرف حسن إدارة الأوروبيين مالية البلاد.

يرى مما تقدم أن قانون التصفية جعل فائدة الدين أقل حتى من الفائدة التى اقترحها إسماعيل، بل إنه عند ما اقترح بعض المندوبين أن تكون الفائدة ٦٪ كتب مراسل التيمس الإسكندرى يقول إن ذلك "قسوة وفساد فى السياسة معًا"(١) كأنه لم يكن ـ كما يذكر القارئ ـ أيام مفاوضات غوشن وجوبير، يعارض بشدة فى جعل الفائدة دون ٧٪ ويخبر بأن البلاد ستدفع ٧٪ بسهولة وابتهاج. لا ريب أنه لو عمل بهذه الفائدة الجديدة فى عام ١٨٧٦ كما ألح صديق باشا لكفيت مصر شر المصائب التى نزلت بها فى أربع السنوات التى أعقبت التاريخ المذكور، ولبقى إسماعيل خديو مصر. ولكن حملة السندات كانوا يريدون "رطلهم من اللحم كاملا" ولم يقنعوا بأقل منه إلا عند ما رأوا أنهم لن يحصلوه ولن ينجحوا إلا فى تخريب البلاد وتضييع آخر فرصة لهم.

لا مراء فى أنه كان لا يمكن أن يقابل نقص الفائدة وإن جاء متأخرًا بغير الرضا، أما الشرط الخاص بما عساه أن يكون من زيادة فى الدخل فلا يستحق غير السخط الشديد. ومن الواضح أنهم تعمدوا تقدير الدخل تقديرًا منخفضًا ليتبقى مال ينتفع به حملة السندات على حساب إدارة البلاد. ومع ذلك فإن ميزانية عام ١٨٨٠ التى وضعت وفق قانون التصفية قد خصت فيها شئون الدين بما لا يقل عن ٤,٣٥٠,٠٠٠ جنيه وترك لإدارة الحكومة نحو هذا المبلغ مطروحًا منه ما يقرب من مليون جنيه تؤدى بها جزية الباب العالى وأرباح أسهم قناة السويس ونفقات أخرى طفيفة. وبذلك لم يبق لسد حاجات الإدارة الكثيرة غير نحو ٣٤٪ من الدخل وتلك هى السرقة بعينها. ولقد وصف مراسل التيمس الإسكندرى هذه الحال وقتئذ فقال: "إن كيف وفيليه وغوشن وجوبير وكل أطبائها السابقين كانوا أسخى يدًا من هؤلاء" وزاد على ذلك قوله: "أرى أن حرصهما (أى

(١) "التيمس"، ٣ فبراير سنة ١٨٨٠.

المراقبين) على إرضاء الدائنين قد قتل الإدارة جوعًا"[1] ثم إن الشرط القاضى بتخصيص الزائد من الدخل بأداء الدين قد زاد الطين بلة؛ فقد كان معناه أنه مهما اهتزت مصر وربت بعد الجدب الذى سببه سوء إدارة السنوات الماضية، ومهما كانت مجهودات الحكومة فى القيام على مواردها المالية، ومهما خفف العبء عن الأهلين بنقص نفقات الدين، فإن ثمرة هذا كله لا تجنيها مصر ولكن يجنيها الدائنون الأجانب، وإن التعليم والرى والقضاء وغيرها من حاجات الحكومة الجمة التى لم تعط نصيبها من العناية منذ عام ١٨٧٥ ستبقى غير معنى بها، وسيظل انحلال مصر الاقتصادى والأدبى والاجتماعى كما كان من قبل. فهل يتصور العقل سياسة تخريب أشد من هذه؟ ومع ذلك فهذه هى السياسة التى قضت باتباعها حكمة الدول الأوروبية مجتمعة. ولم يتنبه القوم إلى أن هذه السياسة قاتلة مهلكة إلا بعد حين، أى عند ما أخذت إنجلترا على عاتقها إدارة مصر المالية أو الوفاء بديون مصر، وقد اشتهر اللورد كرومر عندما فطن إلى ذلك بأنه سياسى قدير. أما فى الوقت الذى نحن بصدده فلم يكن من يهتم بمصر وبما سيئول إليه أمرها ما دامت الكوبونات تؤدى بسرعة، وتلك هى سياسة المغامرين الخرق الذين لا هم لهم سوى تحصيل أكثر ما يستطيعون عند سنوح الفرصة تاركين المستقبل يعنى بنفسه. فإذا ما أظهرت مصر بإحدى المعجزات أنها قادرة على النهوض بحملها الثقيل، فذلك. وإذا لم تفعل نبذت نبذ الرداء الخلق.

وبالإضافة إلى ما تقدم وافق قانون التصفية على إلغاء المقابلة وعلى فرض ضريبة على الأراضى العشرية. فأما الأمر الأول فقد قرر مندوبو اللجنة أنفسهم أن نحو خمسمائة ألف شخص دفعوا أكثر من تسعة ملايين جنيه، ورأت اللجنة أن تخصهم سنويًا نظير ذلك بنحو $1\frac{1}{2}$٪ من رأس المال الذى دفعوه أى بـ ١٥٠,٠٠٠ جنيه توزع عليهم، كل بنسبة حصته، مدة خمسين عامًا. وتقرر فى نظير ذلك أن تجبى منهم الضرائب كاملة، تلك هى الطريقة التى عومل بها دائنو الحكومة من المصريين بعد أن رفضت مطالب أغلبهم، وكانت تبلغ أكثر من ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، بحجة ساذجة هى أن ديونهم وهمية غير حقيقية. يا عجبا!

لم لم تطبق هذه النظرية نفسها على الدائنين الأوروبيين الذين كانت قروضهم إلى حد كبير وهمية أيضًا[1]؟.

استمرت المراقبة الثنائية الصحيحة أى المراقبة السياسية، حتى احتلت إنجلترا مصر فى سبتمبر عام ١٨٨٢ غير أن عهدها الصحيح المطرد قد انتهى قبل هذا التاريخ بسنة، وذلك لعودة الحكم النيابى. وكان نظام هذه المراقبة من وجهة نظر الدائنين ناجحًا جد النجاح. فإن إنفاذ ميزانية عام ١٨٨٠ قد أسفر عن زيادة فى الإيرادُ المخصص تقرب من ٦٤٠,٠٠٠ جنيه، وعن زيادة فى الإيراد الحر تقرب من ٦٠٢,٠٠٠ جنيه، وقد أنفق معظم مجموع هاتين الزيادتين الذى يبلغ أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه فى استهلاك سندات الدين. كذلك كانت ميزانية عام ١٨٨١ مقبولة، فقد بلغت زيادة إيرادها المخصص نحو ٦٧٠,٠٠٠ جنيه وزيادة إيرادها الحر ٢٠٠,٠٠٠ جنيه، وبعبارة أخرى كانت النتيجة كما توقعت لجنة التحقيق الدولية حينما قدرت أنه من عام ١٨٨٠ إن لم يكن قبله "تستطيع موارد مصر، إذا أحسن القيام عليها، أن تضمن انتظام تقدم الأعمال العامة"[2] ولم يبق إنسان إلا اغتبط بهذا النجاح اغتباطًا شديدًا. ففى يونيه عام ١٨٨٠، أى بعد عام من وصول تقارير المستر لاسل المقلقة، وردت إلى لندن حزمة تقريرات قنصلية تصور القطر ونجاح الإدارة أجمل التصوير، وكتب المستر مالت (السير إدورد مالت فيما بعد) قنصل إنجلترا العام الجديد عن هذه التقارير فى رسالته[3] الملحقة بها "أنها تحمل على الاعتقاد بأن حال الفلاح قد انتقلت أخيرًا إلى ما هو أحسن انتقالاً دائمًا... لقد بطل ـ بالفعل ـ استعمال الكرباج فى جباية الضرائب.... ودفع الفلاح الضرائب عن رضا وطيب خاطر... وهو آخذ فى أن يعتاد الاستعداد لأداء ما يطلب إليه أداؤه فى مواعيد مقررة" وتقول هذه التقريرات عينها "يظهر أن نتيجة الإصلاحات التى جاءت بها الإدارة الجديدة

---

(١) يأسف اللورد كرومر ـ بعد وقوع الأمر بالطبع ـ "على أن لم تزد الفائدة للذين كانوا يستحقون أموالا بموجب قانون المقابلة" (مصر الحديثة ص ١٢٢).

(٢) "تقرير مبدئى"، ص ٤٩.

(٣) مصر، رقم ٣ (١٨٨٠)، ص ١ ـ ٥.

كانت أعظم وأسرع مما كان يخبر به أو يتوقعه الذين دعوا إليها أو جاءوا بها" وأن "المرابين أصبحوا لا يستطيعون أن يقرضوا الفلاحين أموالهم، وأن كل ما يقال من أن أسعار الربا تتراوح بين ٨٪ و ٣٠٪ يمكن اعتباره لغوًا لا معنى له" وأن "الفلاحين" بوجه عام "يجدون أنفسهم فى حال من الرخاء والطمأنينة لم ينعموا بمثلها منذ سنوات كثيرة". ألا ما أبهر هذه النتائج التى وصلوا إليها فى ستة أشهر! ولكن يا أسفا! إن هذه الحال اعتورها التغيير شأن كل نجاح يدركه الإنسان فى هذه الحياة! فسنرى أنه بعد سنوات قلائل من ذلك العهد قد تغيرت وجهة نظر هؤلاء القناصل ووكلائهم تبعًا لتغير مقتضيات السياسة وحاجاتها. ففى عام ١٨٩٨ ليس قبل عند ما أطرى اللورد كرومر فى تقريره السنوى مزايا مشروعه الجديد، مشروع إمداد الفلاح "بسلفيات" صغيرة من البنك الأهلى، قد ذكر "فوائد الربا الفاحشة التى قد تبلغ ٤٠٪ أو أكثر، والتى كان على الفلاحين المساكين أن يؤدوها إلى المرابين(١). كذلك ظهر الكرباج مرة أخرى فى عهد متأخر عن العهد الذى نتكلم عليه، وكان ظهوره فى الوقت الذى أرادوا فيه أن يظهروا للجمهور ما يسمونه إبطال الكرباج مظهر إصلاح خيرى عظيم. بل فى الساعة التى كان فيها المستر مالت وأعوانه يسطرون تقريراتهم الجميلة كان مراسل التيمس الإسكندرى يقول فى نقده تقرير المراقبين عن سنة ١٨٨٠: "ربما كان حسنًا جدًا أن يرضى مندوبو صندوق الدين الذين يتقاضى كل منهم فى العام ٣٠٠٠ جنيه، ولكن كان يكون أحسن من ذلك وأهم لو وجه المراقبان عنايتهما إلى الحال السيئة التى وصل إليها التعليم والأعمال العمومية". وختم كلامه بقوله: "إن التقرير فى جملته يدل على أن المراقبين يعتقدان اعتقادًا جازمًا أن انتظام المالية معناه انتظام الحكومة"(٢) وكتب ذلك السيد نفسه بعد شهر من ذلك عن اعتمادات عام ١٨٨١ يقول: "أرانى مضطرًا إلى أن أختم رسالتى هذه بأن أقول إن ميزانية عام ١٨٨١ يهنأ بها الدائن العمومى أكثر مما يهنأ الفلاح المصرى"(٣). وهناك شاهد آخر

---

(١) مصر، رقم ٣ (١٨٨٩)، ص ١.

(٢) "التيمس"، ١٠ مارس سنة ١٨٨١.

(٣) "التيمس"، ٢٧ إبريل سنة ١٨٨١.

غريب الشأن هو المستر فيليرز استيورت الذى كان عضوًا بالبرلمان، والذى لم يترك فرصة تمر دون أن يدلى بشهادة "منزهة عن الهوى" "بعيدة عن المؤثرات" على ما أصابته مصر من الخير فى ظل الحكم الأوروبى عامة، والإنجليزى خاصة. فقد كتب إلى التيمس وقت الفتنة العرابية، أى وقتما كان من الضرورى أن يوضح للجمهور ما يحيق بمصر من المصائب إذا حل الحكم الوطنى محل الحكم الأوروبى يقول: "لقد أنقذ المصريون فى عهد المراقبة الأوروبية ولأول مرة فى التاريخ الحديث، من الظلم الفظيع الذى شملهم قرونًا كثيرة. فقد أصبحت العدالة موجودة بالفعل، وأبطل حكم العصا، وأخذت الطمأنينة والرخاء يحلان محله فى الأقاليم بسرعة كبيرة"(1) فلما انقضت المراقبة الأوروبية وحلت محلها المراقبة الإنجليزية، وجد المستر استيورت فى سنة ١٨٩٥ من الأسباب القوية ما دعاه إلى الصراحة التامة فى الكلام على ما مضى من الحوادث فكتب يقول:(2) "لقد زرت مصر مرارًا فى عهد المراقبة الثنائية وقبلها. ويمكننى أن أقول إن كل ما أصلحناه من المفاسد كان موجودًا زمن المراقبة الثنائية كله. فالضرائب الجائرة التى كانت جبايتها مرتع العسف والظلم، والسخرة وما يتصل بها من سوء تصرف وقسوة، وإرغام الناس على العمل فى معامل السكر (وذلك من التهم التى اتهمت بها إسماعيل لجنة التحقيق الدولية)، وفى خواص شئون الأغنياء وذوى الشأن ـ هذه الشرور كلها وكثير غيرها مما أستطيع ذكره ظلت تضرب أطنابها وتستفحل فى أرض مصر ـ حتى أخذنا على عاتقنا إصلاح البلاد" ندع القارئ يرى فى أى الحالين يقرر المستر فيليرز استيورت غير الحقيقة. أما نحن فندرأ عنه الحد بالشبهة فى أنه يقول غير الحقيقة فى الحالة الثانية(3).

---

(1) "التيمس"، ٨ مارس سنة ١٨٨٢.

(2) مصر، رقم ٢ سنة ١٨٩٥، ص ٣.

(3) كان نظام المراقبة المشتركة (الثنائية)... لايهتم إلا بالمالية وقلما كان يعنى بغيرها من الأمور فكان الفلاحون فى الغالب لايزالون يحكمون بالكرباج وقد فسدت دور القضاء بشكل قبيح وتورط ملاك الأراضى كلهم فى الدين وصاروا يتخلون للدائنين عن أراضيهم... ولم يظهر فى هذا العهد أثر لشىء يصح أن يسمى رقيًا أدبيًا محثوثًا عليه من قبل الحكومة حتى ولا أى تحسين فى نظام الإدارة ـ "االتاريخ السرى" للمستر ويلفرد بلنت ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

والحقيقة أن العبء وإن كان خفف عن كاهل الأهلين بنقص نفقات الدين، فإن فساد الإدارة الماضية وما ترتب عليه من إنهاك قوى المصريين قد جعل انتعاشهم من أشق الأمور وأبطأها، وبخاصة عندما حرمت الإدارة كل زيادة قد تكون فى الإيراد. فلم تكن ثم سبيل يمكن سلوكها إلى هذا الإنعاش، وأخذت الأعمال العامة تتداعى يومًا بعد يوم، وصار التعليم يتقلص ظله حتى كاد يصبح خبرًا من الأخبار، وأخذ الربا والرشوة يهدمان قواعد الحياة القومية نفسها. وعلى ذكر الربا ينبغى أن نذكر أن المحاكم المختلطة التى أنشئت عام ١٨٧٦ كانت أداة فظيعة لضرب الذلة والمسكنة على الأهلين من الوجهة الاقتصادية، فقد سنت حكم القانون الأوروبى الشخصى لمجتمع لا يزال - إلى حد كبير - فى حال هى أشبه بالبداوة الأولى والحكومة الأبوية الفطرية. فكان لهذا القانون من الأثر ما بينه اللورد دوفرين فيما بعد[١] بيانًا شافيًا فقال: "لم يكن فيما مضى بيد الدائن سلاح نزع ملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة، ولا تجيز الشريعة الإسلامية أن يحكم عليه غيابيًا. وكما أن إدخال القانون الإنجليزى فى الهند خول الدائن سلطة جديدة، فكذلك كان إنشاء المحاكم المختلطة فى مصر. فإنه من جهة قوى رغبة الفلاح فى الاستدانة بجعله أملاكه ضمانة قانونية لدينه، ومن وجهة أخرى جعل للدائن حقًا هائلا يسهل إنفاذه، ألا وهو حق بيع أملاك المدين متى ثقلت ديونه". وقد نشأ عن ذلك ما لا يزال معهودًا من أيام الرومان إلى يومنا هذا عندما يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على قوم لم يفقهوا بعد معنى الملكية الشخصية. فلم يأت عام ١٨٧٩ حتى قيل إن أكثر الفلاحين لا يملكون الأراضى التى يزرعونها، وأن طبقات أخرى تملك تسعة أعشار هذه الأراضى[٢] قد يكون ذلك مبالغة، ولكنا نعلم وعمدتنا اللورد دوفرين أنه فيما بين عامى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ زادت الأموال المدونة فى قوائم الرهن على وجه التقريب من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خاصة بالفلاحين ويضاف إليها ما

(١) مصر، رقم ٦ (١٨٨٣)، ص ٦٠.

(٢) هذا هو رأى المسيو بيو الذى كان مدير إدارة الطب البيطرى بمصلحة الدومين وقد نقله عنه المسيو رييه فى "سياحة زراعية فى وادى النيل". ص ٤٦.

عليهم لمرابى القرى من ديون قدرها اللورد دوفرين بمقدار يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين من الجنيهات الإنجليزية(١). ذلك خراب تام سببه المال الذى انتزع من الفلاح بشكل مرعب منذ بسط حملة السندات حكمهم على مصر، ولم يسع اللورد دوفرين إلا أن يعترف بأن "هذا الدين قد تجمع منذ عهد قريب وسببه، كما يقول الفلاحون أنفسهم، ما كانت الحكومات السابقة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حملتهم على ركوب متن الدين"(٢). وغرض اللورد دوفرين من هذا القول التعريض بعهد إسماعيل باشا ناسيًا أن أواخر هذا العهد ليست من عهد إسماعيل إلا بالاسم، وأما بالفعل فإنها كانت عهد وكلاء حملة السندات. وقد عملت المراقبة الثنائية على بقاء حال الفلاح هذه التى لم تكن تطاق باستيلائها على كل ما عساه أن ينفق فى وجوه الإصلاح الاقتصادى بدلا من أن تحاول تخفيفها. وقد وصف هذه الحال مراسل التيمس الإسكندرى فى أغسطس سنة ١٨٨١ ليس قبل فقال: "إن الفلاح اليوم أثقل دينًا منه فى أى زمن مضى، وإن نيلاً منخفضًا ومحصولاً قليلاً... لينقلان كثيرًا من الأراضى إلى أيدى الأوروبيين"(٣).

كذلك الشأن فى الرشوة. إنها تتصل اتصالاً شديدًا بسياسة شحن وظائف الحكومة ـ ما هو حقيقى منها وما هو صورى خلق جزافًا ـ بالأوروبيين، وترك الموظفين يشغلون فى الغالب الوظائف الصغرى يهلكون جوعًا. ولقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى، ولكنا نزيد ههنا أنه فى عام ١٨٧٩ قد استورد ما لا يقل عن ٢٠٨ أوروبيين ليعملوا فى الحكومة، وفى عام ١٨٨٠ جىء بـ ٢٥٠ أوروبيًا، وما وافى شهر مارس من عام ١٨٨٢ حتى كان فى خدمة الحكومة المصرية نحو ١٣٢٥ موظفا أوروبيًا، يتقاضون كل سنة مرتبات منتظمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦(٤) جنيهًا. على حين كان البلد فى فقر مدقع، والإدارة قد حرمت كل

(١) مصر، رقم ٦ (١٨٨٣)، ص ٦١.

(٢) مصر، رقم ٦ (١٨٨٣)، ص ٦٢.

(٣) "التيمس"، رسالة من الإسكندرية، ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨١.

(٤) مصر، رقم ٤ (١٨٨٢)، ص ٥.

زيادة مهما صغرت، والدائنون الوطنيون قد رفضت مطالبهم أو نال منها النقص والتخفيض! ولقد حاول بعد ذلك اللورد دوفرين نفسه أن يسوغ إطعام هذا الجراد المنتشر بحجة ذات وجهين؛ وهى أنهم فئة قليلة إذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣,٠٠٠ موظف، والذين يتقاضون ١,٦٤٨,٠٠٠ جنيه وأنه بدونهم "تصبح الحكومة المصرية بسرعة طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات الخربة والمشروعات الهندسية الخادعة"(١)، ولكن ظهر بعد قليل من الزمن أن الموظفين الوطنيين ليسوا ٥٣,٠٠٠ موظف ولكن ٩٢٠٠ فقط، ذلك بأن اللورد دوفرين اعتمد على تقرير المستر مالت فضمن العدد الأول رجال الجيش والشرطة وعمال الجمارك والسكة الحديدية ونحوهم(٢) ومن ذلك يتضح أن الموظفين الأوروبيين يبلغون ١٠٪ من مجموع الموظفين، وأنهم فضلا عن ذلك يشغلون المناصب الكبرى ويتقاضون مرتباتهم بانتظام، فى حين أن الموظفين المصريين لم يكونوا يشغلون إلا الوظائف الصغرى ولم يتقاضوا قط مرتبى شهرين بتتابع وانتظام. وكانت نتيجة ذلك ما يمكن أن نعبر عنه بما قاله السير أفلن بيرنج بعد بضع سنين من ذلك الحين إذا لاحظنا أنه عندما يتكلم على الحكومة المصرية فإن كلامه ينبغى أن يصرف إلى حكم المراقبين والوزارة الأوروبية ـ قال السير أفلن بيرنج فى أحد تقريراته: "كانت الحكومة المصرية منذ سنوات قلائل تجرى على خطة تشجع على انتشار الرشوة، وكان محالا أن يتوقع الإنسان النزاهة فى طائفة من الموظفين غير متعلمة ورديئة الأجر ويعول معظمها أسرًا كبيرة وتحبس عنها مرتباتها شهورًا عدة"(٣).

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التى سوغ بها اللورد دوفرين استخدام ذلك العدد العظيم من الأوروبيين فلا بأس بذكر شهادة شاهد غير مضطغن على المراقبة هو السير افلن بيرنج. فقد كتب فى عام ١٨٨٦ يقول(٤): "من دواعى

---

(١) مصر، رقم ٦ (١٨٨٣)، ص ٦٧.
(٢) مصر، رقم ١٤(١٨٨٣)، ص ١٨.
(٣) مصر، رقم ١٥ (١٨٨٥) ، من ٦٠.
(٤) مصر، ١١ (١٨٨٧)، ص ٥، ٦.

الارتباك المالى الموجود الآن فى الحكومة المصرية تلك السنة التى اتبعت فى السنوات الماضية، سنة الإكثار من الموظفين فى وظائف الحكومة"، ثم أنه على عادته شفع ذلك القول برأى خطأ فقال "كان عام ١٨٧٩ أول الأعوام التى بدأ الناس يشعرون فيها بشدة أثر المراقبة الأوروبية فى مالية مصر، غير أنه قبل أن تثمر هذه المراقبة ثمرًا يذكر وقعت الحوادث التى انتهت بالفتنة العرابية" لقد رأينا أن سيل الموظفين الأوروبيين لم يعب عبابه إلا فى تلك الأعوام التى "بدأ الناس يشعرون فيها بشدة أثر المراقبة الأوروبية" كما يؤخذ من قول السير أفلن بيرنج نفسه: "مما يدل دلالة واضحة على عدم وجود رقابة شديدة عدد الموظفين الجدد الذين عينوا فى سنى ١٨٨٠ و ١٨٨١ و ١٨٨٢"، وهنا يلاحظ القارئ أن حيطة السير أفلن بيرنج حملته على أن يتناسى أن هؤلاء الموظفين الجدد كلهم من الأوروبيين. على أن القارئ غير محتاج فى هذا الموضوع إلى معلومات خاصة أخرى. ولقد كان الموظفون الأجانب أنفسهم لمصر سببًا من أسباب الخراب على الرغم مما فعلوه حماية لمصالح الحكومة من "المضاربين الخونة" ومع ذلك فلدينا من الأدلة القوية ما يحملنا على أن نعتقد أنهم قاموا بهذه الحماية المحمودة بطريقة تخالف ما يثبته اللورد دوفرين. فقد امتاز عهد المراقبة الثنائية بما يحصى من المضاربات والمقاولات الصورية بين الحكومة وأفراد المقاولين والماليين. من ذلك أن شركة إنجليزية يرأسها دوق سذرلند قد اتفقت مع الحكومة على رى أراضى البحيرة بالآلات الرافعة رغم ارتفاع الأجر الذى طلبته وبرغم قناطر محمد على الخيرية التى كان يمكن الانتفاع بها فى هذا الغرض. ومنه تحكير بيع الملح وقصره على شركة إنجليزية دون شركة فرنسية ضمانًا لمصالح الإنجليز الذين يستوردون الملح للهند. ومنه أيضًا أن شركة فرنسية عرضت على الحكومة أن تدير الأسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر وتخفض نظير ذلك أجرة الكلمة الواحدة من فرنكين إلى ٢٥ سنتيما، فأبت الحكومة أن تمنحها هذا الامتياز مفضلة بقاء تلك الرسوم العالية لأن ذلك فى مصلحة شركة التلغراف الشرقية. وفى وسعنا أن نورد للقارئ أمثلة كثيرة من هذا القبيل(١) ولكن ما ذكر

(١) إذا شئت أن تعرف هذه الحقائق وأمثالها فتصفح "مستندات ومختارات من الصحف" لسنة ١٨٨١ (وتوجد هذه بالمتحف البريطانى).

كافٍ لأن يصور له ما كان عليه عهد المراقبة الثنائية من حيث "حمايته" مصالح الحكومة المصرية من "المقاولات المخربة" ونحوها. وربما كان اللورد دوفرين لا يعلم أى تهويش كان يجرى به لسانه عندما أورد هذه الحجة دفاعًا عن الاحتفاظ بالموظفين الأوروبيين. غير أن الذين أمدوه بها كانوا يعلمون جلية الأمر حق العلم، ولا بد أنهم فى أنفسهم سخروا من سذاجة هذا الدبلوماسى الكبير.

قد يكون من المستحسن أن نشير فى مساق هذا الحديث إلى سيئة أخرى هى من نوع ما ذكرنا ولا تختلف عنه فى سببها. نعنى ما ذكرناه من قبل من إعفاء النزلاء الأوروبيين من الضرائب المقررة. لقد نصت الامتيازات على ألا تفرض ضريبة على أوروبى إلا بموافقة حكومته، وانتفع الأوروبيون بهذا الشرط الانتفاع كله. وقد حاول إسماعيل باشا فى أيامه غير مرة إثارة هذه المسألة قائلا إن من الظلم البين أن قومًا ينزحون إلى مصر ابتغاء الغنى فى حماية قوانينها لا يؤدون إليها قرشًا واحدًا ثمنًا لهذه الحماية، اللهم إلا من طريق الضرائب غير المقررة، هذا فى حين أن أهل البلاد أنفسهم يؤدون أموالا جسيمة على هيئة ضرائب أرضية. فلما حاول إسماعيل ذلك تفضلت الدول فوافقت على أن يدفع رعاياها الضريبة الأرضية، وأما ما يفرض فى المدن من الضرائب كضريبة الفرضة وعوائد المنازل وبدل التمغة فى الأعمال التجارية فذلك ما ترك للأهلين ينعمون به وحالهم. وقد نشأ عن ذلك أن الأوروبيين لعدم اشتغالهم بالشئون الزراعية لم يؤدوا شيئًا من المال المفروض على الأراضى، وفى الوقت نفسه أعفوا من ضرائب المدن مع اتساع أعمالهم التجارية والمالية. وأصبح ما يدفعه المصريون فى العام من الضرائب الأخيرة وهو ٤٣٠,٠٠٠ جنيه عقبه فى سبيل منافستهم الأوروبيين فى الشئون التجارية[١].

ذلك نظام المراقبة الثنائية. إنه لم يكن إلا استمرار حكم حملة السندات الذى ابتدأ عام ١٨٧٦، ولكن مع هذا الفرق الجوهرى، وهو أن نظام المراقبة لم يكن تامًا فحسب بل اتخذ شكلاً سياسيًا واضحًا. والحق أنه كان كما وصفه فيما بعد

(١) مصر، رقم ٦ عام ١٨٨٣، ص ٧٦.

المشترع الدولى الشهير المسيو ده مرتين فقال(١): "كانت المراقبة الإنجليزية الفرنسية نظامًا سياسيًا أخص أغراضه إيقاع الخلل فى دولاب الحكومة المصرية وتقبيح حكومة الخديو فى نظر رعيته ووقف كل إصلاح تشريعى أو إدارى يمكن أن يمس بأى وجه من الوجوه مصالح الدائنين الأجانب".

* * *

(١) "المسألة المصرية"، ص ١٣٧ فى عام ١٨٨٣ قام فى مجلس العموم السير تشارلس دلكى بصفة كونه وكيل وزارة الخارجية سابقا وقال: "كان ثمة مراقبتان ثنائيتان، المراقبة الثنائية الأولى وهى التى أنشأها اللورد دربى، والمراقبة الثنائية الثانية، وهى التى أنشأها اللورد سلسبرى. وكانت المراقبة الثنائية الثانية هى التى حمل عليها خطباء الأحرار حملة شعواء... ففيها حرمت الحكومة المصرية حق عزل المراقبين وفيها تغلغل التدخل الأجنبى إلى قلب الحكومة المصرية وأنشأت الحكومة مراقبة سياسية بأكبر معانى الكلمة" مضابط البرلمان المجلد ٢٧٦ عام ١٨٨٣ ص ٢٢٣ لقد أدت حملات الأحرار على المراقبة الثنائية السياسية إلى وضعهم أيديهم على مصر بجملتها.

الباب الثانى

احتلال مصر

«إذا قدر لنا أن يتزعزع مركزنا فى مصر لأنا لا نستطيع أن نورد أمام محكمة دولية أى مسوغ قانونى لعملنا، فعلينا أن نكتب تاريخنا من جديد.. إذا كنت تاجراً وكنت لا تريد الإفلاس فلا تسر فى عملك على مبادئ المسيحية الأولى. ذلك مبدأ لا تتبعه إنجلترا وحدها»

«مستقبل مصر» للمستر إدورد ديسى

الفصل التاسع

ثورة سبتمبر، عام ١٨٨١

لم يكن متوقعًا بعد ما حدث فى عام ١٨٧٩ من سابقة حسنة أن تطول الحال التى وصفناها فى الفصل السابق دون أن تثير شيئًا من الاحتجاج أو تبعث على محاولة أخرى للقضاء على سلطة الأوروبيين الاستبدادية. ولو أن الخديو الجديد كان على شىء من همة أبيه وطموحه لرأت مصر فيه رجلا لا يتهيب أن يكون البادئ بالفصل فى أمر المراقبة مستنهضًا الأمة لمعونته فى ذلك. ولكن توفيق باشا كان جبانًا وضعيفًا فلم يكن بدء العمل ليصدر عنه[١]. وقد اقتضت الظروف بمنطقها الطبيعى جدًا أن يكون بدء الخروج على نظام المراقبين الاستبدادى على يد الجيش مرة أخرى يقوده فلاح ساذج نصف متعلم قد بلغ فى الجيش رتبة أميرالاى، ألا وهو أحمد عرابى. وليس لنا أن نعجب لأن يكون الجند على رأس حركة وطنية وينبروا للدفاع عن حقوق الأمم وحريتها بعد أن رأينا ما قام به الجيش التركى منذ عهد قريب «فالجنود» فى الشرق «كانوا ولا يزالون» كما قيل وقتئذ بحق[٢] «العامل الأكبر فى الحركات السياسية. ذلك بأن لهم وحدهم من

(١) كان توفيق أول الأمر تحت تأثير شريف باشا، وكان ضد إرجاع نوبار باشا وتدخل المراقبين فى شئون الضرائب، ثم خضع فيما بعد كما رأينا لنفوذ القناصل ووافق على إلغاء الدستور. انظر "التيمس" ٢٠ أغسطس و١٢ سبتمبر من عام ١٨٧٩ (برقيات باريس) و١٢ سبتمبر عام ١٨٧٩، رسالة من الأسكندرية. انظر كذلك سيرة عرابى التى كتبها بيده، والتى ذكرها المستر بلنت فى «التاريخ السرى» ص ٤٨٤.

(٢) السير وليم جريجورى فى "التيمس". ١٠ يناير ١٨٨٠.

الاتحاد والشجاعة ما يمكنهم من بلوغ أغراضهم. فأما بقية الأمة فكالغنم تجز وتذبح دون أن تحرك ساكنًا» وما أشد انطباق هذا القول على حال مصر التى وصفتها التيمس وصفًا صادقًا فقالت: «ينبغى أن نذكر أن الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التى تملكها مصر الآن. وكل هيئة سواه قد عدا عليها ممثلو فرنسا وإنجلترا الرسميون فأخذوا بزمامها وغيروا نظامها[1]». فكأنما قدر للجيش أن يترأس الحركة الوطنية إذا كان لا بد من حركة وطنية. ولما كان الجيش هو الهيئة الوحيدة التى لاتزال بعيدة عن المراقبة، والتى أوتيت القدر الضرورى من النظام والقوة، فقد كان لا بد أن يتجمع حوله استياء الأمة عاجلا أو آجلا ليعبر عن نفسه تعبيرًا مفيدًا.

أخذ الخطب من تلقاء نفسه يتفاقم شيئاً فشيئاً. فبدأ الجيش بالدفاع عن مصالحة الخاصة وانتهى بأن أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الأمة. ولقد رأينا تباشير ذلك فى عام ١٨٧٩، إذ أسقط الضباط الذين حبست عنهم مرتباتهم وزارة نوبار، فقد كان أكبر محرك للجيش وقتئذ مصالحه الخاصة التى كانت تؤدى إلى إضراب الموظفين الملكيين لو أنهم كانوا على شىء من النظام. وكذلك كانت الحال بوجه التقريب فى مايو عام ١٨٨٠ إذ قام بعض الضباط وفيهم أحمد عرابى فقدموا لناظر الحربية معروضاً احتجوا فيه على حبس المرتبات وتسخير الجنود. وقد أصغى ولاة الأمور فى الحال لهذه المظلمة، واتضحت لهم صحتها[2] غير أن مصالح المجموع أخذت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الأفراد، فقد أشار معروض الضباط إلى الغبن و«المحسوبية» اللذين كان يشتمل عليهما نظام الترقية فى عهد ناظر الحربية عثمان رفقى، وهو رجل من الطبقة العالية وكان لذلك يعمل على بقاء أغلب الضباط الفلاحين فى الرتب الصغرى. وقد بنى عرابى وأصحابه عملهم فى شهرى يناير وفبراير من السنة التالية على هذه المصالح المشتركة[3] ذلك بأن طريقة «المحسوبية» التى احتجوا عليها أول الأمر لم تستمر فحسب، بل زاد شرها اضطهاد جميع الضباط

(١) "التيمس"، ١٢ سبتمبر عام ١٨٨١.

(٢) كتاب بلنت المذكور آنفًا، ص ١٣٣ وما يليها.

(٣) كتاب بلنت ص ١٣٥ ـ ١٣٨.

الفلاحى الأصل جهرة والاندفاع فى ترقية الضباط الذين هم من الطبقات العليا التركية والچركسية.

لذلك صمم عرابى وأصحابه فى منتصف يناير عام ١٨٨١ على أن يقدموا إلى رياض باشا رئيس مجلس النظار معروضًا ثانيًا أشد لهجة من معروضهم الأول ويطلبوا فيه عزل ناظر الحربية والنظر فى نظام الترقية من أوله إلى آخره . فعد ذلك من الجيش تمردًا عزم النظار بعد تردد كثير على أن يقضوا عليه. ولكنهم لما لم يجرءوا على اعتقال الضباط المذنبين ومحاكمتهم بالطرق المتبعة أمام محكمة عسكرية فقد لجئوا إلى خدعة معروفة فى البلاد الشرقية وذلك أن استقدموا إلى نظارة الحربية الضباط الذين قدموا المعروض وهم عرابى واثنان آخران. وكان ظاهر دعوتهم النظر فى خطة الاحتفال المزمع إقامته بمناسبة زفاف إحدى الأميرات. أما حقيقتها فإنهم كانوا يريدون القبض على الضباط والتخلص منهم بطريقة خفية ما. وقد أجيد نصب الشباك برضا توفيق نفسه ولكن الطيور لم تقع فيها ذلك بأن عرابياً وصاحبيه قد علموا بالمكيدة من صاحب لهم فى القصر فلم يكادوا يقبض عليهم حتى ظهر حراس القصر يقودهم صديق لعرابى فطردوا الناظر والقواد الذين كانوا معه من الحجرة وعادوا إلى ثكناتهم ظافرين يقودهم الضباط المحررون. ثم أصدر الضباط من فورهم بلاغاً ذكروا فيه للجمهور تفصيل الحادث وأعادوا طلب عزل ناظر الحربية. فعزل عثمان رفقى ونصب مكانه[1] محمود سامى المعروف بنزعته الدستورية والذى كان مدير الأوقاف فى وزارتى شريف ورياض.

حدثت هذه الثورة الصغيرة فى اليوم الأول من فبراير عام ١٨٨١ وكانت ثانى ما توج من أعمال الجيش بالنجاح. غير أن نتائجها كانت أعظم خطرًا من نتائج الفتنة الأولى؛ فإن الطريقة التى حاول بها مجلس النظار برمته أن يحمى ناظر الحربية المتهم بسوء استعمال سلطته، والطريقة الشرقية الاستبدادية البحتة التى أراد أن يحسم بها النزاع القائم، قد دفعتا الجيش إلى التدخل فى المسألة السياسية مسألة عدم مسئولية الحكومة من بعد عزل إسماعيل، وأثبتتا فى

(١) تجد البيان الرسمى لهذه الفتنة فى مصر، رقم ٣ (١٨٨٢)، ص ٢٧ وما بعدها.

أذهان الجند أن لا ضمان لأرواحهم ولا لحياتهم العملية ولا لمصلحة الأمة ما بقى استبداد توفيق وحُماته الأوروبيين.

ثم إن الأمة بأسرها، وبعبارة أدق، أن طبقاتها المستنيرة الدستورية النزعة قد تبينت فجأة أنها ليست من الضعف والعجز بحيث ظنت نفسها، وأن لها فى الجيش قوة طبيعية متجمعة لا يستهان بها، فإذا ما استطاعت أن تضمه إلى جانبها فى قضية الإصلاح الدستورى، فإنه لا بد قاض على ما حاق بالأمة من شدة وهوان طال عهدهما، وسرعان ما أصبح عرابى وأصحابه بجراءتهم وحركتهم الناجحة معقد آمال الأمة وموضع إعجابها، واستحال فى نظر الوطنيين ما كان يقصد به أن يكون مجرد احتجاج عسكرى إلى فعله مدنية وطنية، وأصبح عرابى رجل مصر المشار إليه بالبنان ولقب «بالرجل الوحيد» وما هو إلا قليل من الزمن حتى توثقت العلاقة بينه وبين أكثر الزعماء السياسيين فى ذلك الزمن[1].

كان فى وسع كل إنسان إذ ذاك أن يخبر بأن الجيش إن سنحت أو عند ما تسنح له فرصة للظهور فى ميدان العمل مرة أخرى؛ فإن ذلك لن يكون من أجل مصالح أفراده أو وظيفته، ولكن من أجل مصالح الأمة السياسية العامة. ويلوح أن حكومة مصر «ومستشاريها» الأوروبيين قد عبروا بعد فتنة أول فبراير قليلا من الزمن أدركوا فيه الخطر الذى ينشأ عن ذهابهم فى تهييج الجيش إلى أبعد مما فعلوا وسعوا كثيرًا فى تهدئة خواطر الضباط الثائرة، بأن عجلوا دفع مرتباتهم إليهم ووعدوهم مراراً باتباع العدل فى ترقيتهم، ولم يأت شهر مايو حتى كانت الأمور استقرت استقرارًا جعل السير إدورد مالت، قنصل إنجلترا العام، يقول فى تقرير لحكومته: «إن لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن الثقة قد أخذت تعود»[2] ولكن لحسن الحظ أو لسوئه لم يطل أمد هذه الثقة. فإن رياضًا الذى ظن أنه خدر أعصاب الضباط وجعلهم يشعرون أنهم آمنون على أنفسهم أخذ يقلب الفكر فى كيف يتخلص من عرابى وأصحابه ليقضى على الحركة الدستورية الناشئة فى الجيش قبل استفحال أمرها. وانبرت الجواسيس تتعقب خطى عرابى

(١) بلنت كتابه السابق الذكر ص ١٤٣، ١٤٤

(٢) مصر، رقم ٣ (١٨٨٢)؛ ص ٢٨.

وأصحابه، وأصبحت بيوت عرابى وأصحابه لاتنام عنها أعين الرقباء، وانتشرت الأخبار بأن مؤامرة خبيثة تدبر لاغتيال عرابى وبعض كبار رفاقه. وغدا محمود سامى المعروف بصداقته لعرابى وجماعة الدستوريين هدفًا لمضايقات حقيرة، وكثيرًا ما أنزله الخديو ورياض على حكمهما[1]، ومن المحال أن نعلم إلى أى حد كان ذلك كله راجعاً إلى تحريض المراقبين ولكنا لا نشك فى أنهما كانا يعلمان تصرف النظار المحرج للصدور، وأنهما لم يحاولا قط وقف هذا التصرف بل تركا رياضاً يسير فى تدبير حيله الخطيرة. وكان الرجل الوحيد الذى استطاع أن يرفع صوته محتجاً على هذه السياسة هو البارون دى رنج قنصل فرنسا العام؛ فقد بلغ من عطفه على الحركة الوطنية أن انحاز إلى عرابى فى حوادث فبراير اعتقاداً منه أن تلك الحركة خير دافع لعدوان إنجلترا. ولكن ذلك الانحياز منه كان وحده سببًا فى أن حمل الخديو على أن يطلب إلى الحكومة الفرنسية استدعاءه من مصر. وبذلك أصاب البارون دى رنج ما أصاب المستر ڤيڤيان من قبل، فقد أقيل من منصبه فى آخر الشهر المذكور[2]. هنالك أصبح رياض وليس أمامه من يخشى بأسه غير الضباط، وقد أراد أن يخضد شوكة هؤلاء جهد استطاعته فعن له فى شهر أغسطس أن يرسل الفرقتين اللتين يقودهما عرابى وأعز أصدقائه عبد العال إلى أطراف البلاد: أحداهما إلى الإسكندرية والأخرى إلى دمياط.

فلما عارض محمود سامى فى هذه الفكرة أرغم على الاستقالة ونصب مكانه صهر الخديو داود باشا، وهو رجل رجعى متطرف لا يتردد فى أن يأتى أى عمل يكون فى مصلحة العصبة الحاكمة. فكان هذا التنصيب باعثاً لعرابى وأصحابه على الشروع فى العمل. وذلك أن داود باشا أصدر فى ٨ سبتمبر أمرًا بإبعاد الفرقتين، فصمم عرابى على ألا يطيع هذا الأمر، ولكنه مع ذلك أرسل فى صباح اليوم التالى إلى توفيق بقصر الإسماعيلية يخبره أنه هو وجنوده سينتظرونه أمام قصر عابدين. وبالفعل سار إلى ميدان عابدين فى فرقته وفرق زملائه من فرسان

(١) بلنت: كتابه المذكور آنفًا، ص ١٤٦.

(٢) انظر «مستندات ومختارات» الذى ذكرناه فيما مضى. وكذلك «مصر الحديثة» للورد كرومر فى المجلد الأول، ص ١٨٠.

ومشاة ومدفعية وغير ذلك ورابط أمام القصر. فلما اقتربت الساعة الرابعة مساء أقبل الخديو ومعه مستشاروه رياض والسير أوكلند كلفن المراقب الإنجليزى العام والقائد الأمريكى استون وبعض ضباط آخرين. وكان الخديو قبل مجيئه قد عمل بإشارة كلفن فطاف بعدة مراكز حربية ليتأكد من إخلاص جنودها فلما تلاقت الوجوه كان المنظر، كما وصفه عرابى بعد ذلك رهيباً[1] للغاية. وإنا لنعلم من مصادر أخرى[2] أن مستشارى الخديو وبخاصة السير أكلند كلفن قد نصحوا له بأن يقتل عرابيًا فى الحال رميًا بالرصاص وعلى مشهد من جنوده ولكن توفيقاً لم يكن من الشجاعة بحيث يستطيع ذلك. فبعد أن أصغى لما قاله عرابى وتبادل معه كلمات الغضب دخل القصر تاركًا بقية المفاوضة للمستر كوكسن نائب القنصل العام. وقد اختلف المستر كوكسن بينهما بضع مرات حاملا حديث كل منهما للآخر. وأخيراً أسفرت هذه المفاوضة الطويلة عن خضوع الخديو خضوعاً تامًا لمطالب عرابى وكان عرابى قد طلب ثلاثة أمور: إسقاط الوزارة، ومنح الأمة الدستور، وإبلاغ الجيش حده الأقصى وهو ١٨٠٠٠ جندى. فأجابه الخديو إلى هذه المطالب كلها، وانصرف الجند إلى ثكناتهم بين تهليل الجماهير وهتافها.

كذلك انتهت الثورة دون أن تراق فى سبيلها قطرة دم واحدة[3]. ولقد اتفق أن كان المستر بلنت إذ ذاك بمصر، وأن وصفه لما أعقب ذلك النصر من مظاهر الفرح والسرور فى القاهرة وغيرها[4] لينطبق كل الانطباق على ما شاهده جيلنا

---

(١) بلنت: كتابه المذكور آنفًا ص ١٤٨ ـ ١٥٠.

(٢) اللورد كرومر: كتابه السابق الذكر ص ١٨٤ ـ ١٨٨.

(٣) يأبى عقل اللورد كرومر البيروقراطى أن يرى فى حوادث ٩ سبتمبر شيئاً أكثر من فتنة عسكرية. وفى آخر المجلد الثانى من كتابه «مصر الحديثة» جدول تاريخى للحوادث ذكرت فيه ثورة سبتمبر هكذا: «تمرد الجيش المصرى مرة أخرى ـ سقوط وزارة رياض ـ تنصيب شريف باشا رئيساً للنظار» وربما كان عمل الجيش التركى بقيادة أنور بك ونيازى بك فى يوليه سنة ١٩٠٨ هو أيضا تمرد عسكرى!.

(٤) بلنت كتابه السالف الذكر ص ١٥٢ ـ ١٥٣ ولا بأس أن نورد للقارئ بعض هذا الوصف قال: «إن ثلاثة الشهور التى أعقبت هذا الحادث الخطير لهى من الوجهة السياسية أسعد الأيام التى شهدتها مصر. ولقد أسعدنى الحظ بمشاهدة ماجرى فيها بعينى رأسى فلم أتلق معلوماتى عنها بطريق السماع ولو كان ذلك لشككت فى حقيقتها. إنى لم أر فى حياتى ما يشبه هذه الحوادث وأخشى الا ارى مثلها فى المستقبل. إن كل الأحزاب الوطنية وكل أهالى القاهرة قد اتفقت كلمتهم =

الحاضر فى تركيا بعد انقلاب ٢٤ يوليه من السنة الماضية، وفى الروسيا بعد صدور منشور القيصر فى ٣٠ أكتوبر من عام ١٩٠٥ وجملة القول إن الجيش استطاع بحملة منه صادقة أن ينتشل الأمة بأجمعها من غمار الرق والاستبداد ويهيئ لها سبيل الإصلاح الدستورى الصحيح. وقد عهد بناء على طلب عرابى إلى شريف باشا المعروف من عهد إسماعيل بنزعته الدستورية أن يؤلف وزارة وطنية ودعى مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢٦ ديسمبر.

وبعد فكيف تلقت أوروبا نبأ هذه الثورة؟ لقد أجاد السير وليم جريجورى، وهو من أنصار الحركة الوطنية القليلين، وصف هذا التلقى فى رسالة منه للتيمس[1] فقال: «يعلن ميلاد الحكومات الجديدة عادة بدق الطبول وضرب الدفوف، ولكن هذه الحكومة الوطنية لم تكد تحظى بدعوة طيبة من بلدان أوروبا الحرة. مع أن المصريين كلهم قد بسطوا أكفهم ضارعين إلى الله أن يمد فى عمرها ويجعل النجاح حليفها. لقد قدمت هذه الحكومة إلى العالم بين إعراض الدبلوماسيين وقدح الحكوميين ولعن الأسواق المالية» وكانت الصحافة الإنجليزية قد أخذت بعد فتنة أول فبراير تفزع الجمهور وتلقى فى قلبه الرعب لظهور قوة جديدة فى ميدان السياسة. وشعر القوم أنه بإخضاع الجيش الحكومة المصرية لإرادته قد ظهر فى الأمر عامل جديد أفسد عليهم تدبيرهم الماضى من أوله إلى آخره وجعل تحديد مركزهم من جديد أمرًا ضروريًا وفى الغالب محتمًا. وأخذت التيمس تشير من طرف خفى إلى «ما لإنجلترا فى مصر من المصالح السياسية العظيمة» التى لا يمكن أن يضحى بها مهما كانت الأحوال. وفى شهر مايو سافر السير إدورد مالت إلى الآستانة فى مهمة غامضة، وربما كان سفره لتعرف استعداد الباب العالى للعمل ضد عرابى وتهدئة ثائرة الجيش[2] ولا بد أن

= هنيهة من الزمن على تحقيق هذه الغاية الوطنية الكبرى، لا فرق فى ذلك كما يظهر بين الخديو والأمة... وسرت فى مصر رنة فرح لم يسمع بمثلها على ضفاف النيل منذ قرون، فكان الناس فى شوارع القاهرة حتى الغرباء منهم يستوقف بعضهم البعض يتعانقون وهم جذلون مستبشرون بعهد الحرية العظيم الذى طلع عليهم على حين غفلة طلوع الفجر إثر ليلة مخيفة حالكة الظلام».

(١) "التيمس"، ١٦ مارس، عام ١٨٨٢.

(٢) مصر، رقم ٣ (٨٢٢)، ص ٢٤.

مفاوضات دبلوماسية كثيرة قد جرت وقتئذ ولم تنشر أخبارها، بدليل أن مراسل التيمس الخبير بالأمور اعترف فى أغسطس أى قبل الرحلة «بأنه لا يوجد مصرى خبير بالحال يخالجه شك فى أن إنجلترا وفرنسا تتلا كمان من أجل امتلاك مصر[1] النهائى، وأن هذا التلاكم يجرى الآن بأيد مكسوة بالقفافيز».

ومع ذلك فقد كانت ثورة ٩ سبتمبر هى التى أثارت دبلوماسية أوروبا عامة وإنجلترا وفرنسا بخاصة، ولم ينفع عرابى منشوره الذى أصدره فى ذلك اليوم العصيب يشرح فيه لممثلى الدول الكبرى الأمور التى دفعت الجيش إلى فعل ما فعل؛ ويؤكد لهم أن العهد الجديد «سيظل محافظاً على ما لجميع رعايا الدول الموالية لمصر من المصالح»[2] ولقد وقع فى النفوس ـ بحق ـ أنه مهما حسنت نيات القائمين بالحركة الوطنية فإنهم لا بد أن يمسوا مصالح الأوروبيين الكثيرة التى تمثلها المراقبة الأوربية وكثرة الموظفين الأوروبيين والمزايا الكثيرة التى يتمتع بها الأوروبيون بعبثهم بالامتيازات الممنوحة لهم. وكانت أوروبا تعلم حق العلم أن مصالحها فى مصر قائمة على النهب والسلب، وإنه إذا ما استقلت مصر واشتد ساعدها عاجلا أو آجلا فلا بد أن يضحى بهذه المصالح من أجل ما هو أهم منها، ألا وهو مصالح الأمة المصرية. وقد كتب مراسل التيمس الإسكندرى يقول: «لا فائدة فى إخفاء تلك الحقيقة وهى أن هذه الحركة لا ترمى إلا إلى هدم تدخل أوروبا فى الإدارة المصرية، وأنه إذا كانت هذه النية منذ أسبوعين مقصورة على فئة قليلة من الضباط فإنها ليست الآن كذلك. إن سكان الإسكندرية والقاهرة المدنيين على الأقل، وهم الذين كانوا ـ على وجه العموم ـ لا يهتمون لما يحدث، أصبحوا يؤيدون عمل الجنود كل التأييد، وهم الآن أجرأ على الجهر بأغراضهم»[3] هذا القول ـ بطبيعة الحال ـ مبالغ فيه فإن «هدم تدخل أوروبا» كان لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال أول أغراضهم استقلال المصريين بحكومة البلاد.

(١) "التيمس"، ١٧ أغسطس، عام ١٨٨١.

(٢) مصر رقم (٣) (١٨٨٢) ص ٤ ـ ٥.

(٣) "التيمس"، رسالة من الإسكندرية، ٢٧ سبتمبر عام ١٨٨١.

ولما كان التدخل الأوروبى حائلا دون هذا الغرض فقد كان من غير شك عقبة يجب القضاء عليها بأسرع ما يمكن. لذلك أخذت الصحف الوطنية التى تعاظم شأنها، على عادتها فى أوائل أيام الحرية، تنتقد ما كان من الأعمال الإدارية فى عهد المراقبة[1] ثم قام البرلمان بعد ذلك فطلب إلى المصالح على اختلافها أن توافيه بتقاريرها ليكشف الستار عن المساوئ الكثيرة التى أتاها القائمون بأمرها وليدخل عليها ما هو ضرورى من الإصلاح. والحق أن الحركة الوطنية بأسرها والثورة نفسها كانتا لا يكون لهما معنى إذا لم تحررا مصر من ذلك النير المزدوج. نير الاستبداد الوطنى والمراقبة الأوروبية، وأن البرلمان كان لا يفيد شيئاً إذا لم يكن بمنزلة مدفع ينسف حصون هاتين القوتين الرجعيتين نسفاً.

فليس عجيباً والحالة هذه إذا ما أدت أنباء الثورة إلى ما يقرب من الذعر فى أوروبا عامة وإنجلترا وفرنسا بخاصة فإن الدبلوماسيين وحملة السندات لم يخطر ببالهم قط منذ عزل إسماعيل أن مصر ستثير قلقهم مرة أخرى. ثم هاهم أولاء قد خاب حسابهم الدقيق دفعة واحدة، فماذا هم صانعون؟ أما الفئة الصعبة المراس من الجمهور وفيها من كان منذ عامين يندد بعزل إسماعيل أشنع التنديد وينكر على إنجلترا تدخلها فى الشئون المصرية، فقد أصبحت تميل إلى احتلال مصر فى الحال[2] ولقد بلغ مما اعتاد الجمهور أن يعتقده فى السنتين اللتين أعقبتا التدخل غير المشروع وبسط المراقبة السياسية، من أن مصر لم تعد

---

(١) قال المستر بلنت فى صفحة ١٦٤ من كتابة السالف الذكر: «الآن وقد نشطت الصحافة من عقالها فإنها أخذت تطعن على مساوئ العهد المنصرم الشنيعة مثل الظلم فى تقرير الضرائب ومحاباة الأوروبيين على حساب المصريين فى عهد المراقبة المالية الأجنبية، وكثرة الوظائف الكبرى غير الضرورية التى يشغلها الإنجليز والفرنسيون؛ وسيطرة الأجانب على مصلحة السكك الحديدية ومصلحة الدومين اللتين أصبحتا فى أيدى ممثلى آل رتشيلد، وتلك المخزاة وهى إعانة دار الأوبرا الأوروبية بتسعة آلاف جنيه فى العام فى حين أن الأمة كانت فى أشد حالات الفقر المدقع وقد حملت الصحافة حملة شعواء.... على المواخير وبيوت الخمر ودور البغاء المنحطة التى أخذت تنتشر فى أنحاء القاهرة محتمية بالامتيازات وأثارت حنق كل مسلم يغار على دينه». وقد أشار اللورد كرومر إلى هذه الحملة الصحفية فى المجلد الأول من كتابه صفحة ٢١١ بقوله: «أخذت الصحف العربية فى أثناء ذلك تستثير حفيظة الأهالى الملكيين وتحمل على الأوروبيين وطريقتهم فى الحكم حملة شعواء وتحرك التعصب الدينى الإسلامى.

(٢) أنظر رسالة السير جوليان جولد سميد فى التيمس الصادرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١.

مملكة مستقلة، بلغ من ذلك أن الدعوة إلى الاحتلال لم تكد تلقى أية معارضة يوحى بها التمسك بالمبدأ وكان أهم ما اعترض به عليها أن تدخل إنجلترا لا بد ملاق مقاومة شديدة لا من فرنسا وحدها بل من أوروبا بأسرها، وأن فى ذلك من الخطر فى تلك الظروف ما فيه. كذلك رؤى أن فى اشتراك إنجلترا وفرنسا فى التدخل الحربى خطرًا لا يقل عن الخطر السابق، لأن هذا التدخل يؤدى إلى دوام احتلال الدولتين ويقضى على مطامع إنجلترا الاستعمارية القديمة. فلم يبق إذا أمام انجلترا إلا أن تختار أقل الأمور ضرراً لها فترجع إلى حيلتها القديمة وتدعو تركيا للتدخل فى الأمر؛ ثم تترقب فرصة تكون خيرًا من هذه وتمكنها من العمل الحاسم(١).

غير أن سعيها لإنفاذ هذه الخطة قد فشل الفشل كله؛ فإن اللورد جرنفل عند ما سمع بالثورة رأى أن سبق فرنسا إلى العمل؛ فأمر متولى أعمال السفارة الإنجليزية فى باريس أن يقابل المسيو بارثلمى سنت هيلير وزير الخارجية الفرنسية وقتئذ ويفحص معه الأمر «بحرية» ويفهمه «ما تعلقه حكومة جلالة الملكة من الأهمية الكبرى على اتباع إنجلترا وفرنسا خطة التهدئة والمسالمة إزاء الأزمة المصرية الحاضرة»(٢) ولكن سنت هيلير لم يكن أقل مهارة من اللورد جرنفل، فقد صرح للمستر أدمز بأن «سياسته فى الشئون المصرية معروفة جيدًا ولم يطرأ عليها أى تغيير، وهى تتلخص فى وجوب الصراحة التامة فى المستقبل كما كانت الحال فى الماضى وفى دوام اشتراك الدولتين فى جميع الأمور» وقال المستر أدمز فى تقريره عن هذا الحديث الذى دار بينهما: «إن سنت هيلير مستعد للاتفاق مع فخامتكم فى الوقت المناسب على التدبيرات التى قد ترى الحكومتان اتباعها وأشار إلى أن تبسط على مصر مراقبة حربية إنجليزية فرنسية، ولكن فخامته عارض أشد المعارضة فى إنفاذ جنوب تركية فى هذه الآونة لأن ذلك مما يزيد فى نفوذ السلطان فى مصر». كان ذلك صدمة قوية

(١) كانت "التيمس" شديدة الميل إلى الأخذ بهذا الرأى مع أنها كانت قبل ذلك بقليل تعده وهمًا من الأوهام.

(٢) تجد وصف هذه المفاوضات كلها فى مصر، رقم ٢ (١٨٨٢).

ارتبك لها اللورد جرنفل، ثم رأى أخيراً أن يلجأ إلى مناورة دبلوماسية، فقال إنه بلغه أن الخديو طلب إلى الباب العالى أن يحسم المشكل القائم فى مصر بجنود تركية، وزاد على ذلك أن الحكومة الإنجليزية وإن كانت لا تميل فى ذلك الوقت إلى اصطناع العنف أيا كان فإنها «لا تعارض فى أن ينفذ السلطان بموافقة إنجلترا وفرنسا قائداً تركيا» غير أن سنت هيلر لم يصغ ولا إلى هذا الرأى وفضل أن تبسط على مصر «مراقبة حربية مشتركة يقوم بها قائدان فرنسى وإنجليزى يستطيعان أن يعيدا النظام إلى الجيش المصرى» ومضى يقول: «إن إنفاذ قائد تركى قد يستتبع خطوات أخرى ربما جرت إلى احتلال تركيا مصر احتلالا دائماً». عند ذلك اضطر اللورد جرنفل أن ينقض أمره الأول الذى كان أرسله إلى اللورد دوفرين سفير إنجلترا بالآستانة وطلب إليه «أن يقنع السلطان بالعدول عن إنفاذ قائد تركى» وأن ينصح للباب العالى بوجه عام «بألا يتسرع فى أى أمر من الأمور».

كل هذا جرى فى خلال خمسة الأيام التى أعقبت الثورة وكانت نتيجته أن إنجلترا لم تستطع أن تأتى عملاً حاسماً يقضى على آثار الثورة إلا إذا رضيت بالاشتراك مع فرنسا فى احتلال مصر، وبذلك تقضى أبد الدهر على كل فرصة تمكنها من أن تستولى بمفردها على مصر. وقد ظل النفور من هذا الموقف ماثلا مدة من الزمن مثولا غريباً على صفحات الجرائد فقد كتب مراسل التيمس الإسكندرى يقول[1]: «لقد أصلحنا فى عامين ما أفسده التبذير فى عشرة أعوام لقد حسنا حال الفلاح المالية وحميناه من الظلم والاستبداد فكان أثر ذلك أن أصبح يرى أنه اليوم أشقى منه فى عهد إسماعيل باشا. وإذا ما أصخت بسمعك إليه سمعت منه أن رجال الإدارة الإنجليز ينقدون من المرتبات أكثر مما ينقد المصريون، وأنه إذا كان غرضهم إصلاح الشئون المالية التى تهمهم (أوتهم إنجلترا) فأحرى بهم أن يعملوا لذلك إما بدون أجر أو على حساب بلدهم.. فإذا كان المصريون يمقتوننا ويتخونوننا وإذا كنا نخلق على غير علم منا الفوضى والاختلال فخير لنا، إذا كان حب الخير رائدنا. أن ننفض يدنا مما نحاوله». يذكرنا ذلك

(١) ٢٢ سبتمبر، عام ١٨٨١.

الندب والعويل بما يروى عن الثعلب فى خرافات أيسوب، غير آن العنب فى هذه الحال لم يكن ـ بطبعه ـ بعيداً عن متناول القوم، ولكن فرنسا هى التى أقصته عن أيديهم. ولقد علقت التيمس على كلام مراسلها هذا[1] فقالت سواء أكانت هذه العاطفة وطنية أم غير وطنية فإنها يجب أن يحسب لها حساب. إن وجودها ليس مما يسهل على كلتا الدولتين (إنجلترا وفرنسا) أن تنبرى للدفاع عن استقلال مصر. وإذا أعلنت إنجلترا اختيارها هذه السياسة ـ التى قد تكون من الوجهة المثالية خير سياسة نتبعها ونرغب فيها من وجوه عدة ـ فإن إنجلترا تكون قد اختارت السياسة التى عرفت بها فرنسا من قديم والتى كان آخر من عمل بها المسيو رنج الذى لا يزال العهد به قريباً».

إن هذا القول من صحيفة استعمارية لدليل التشاؤم الصريح ولكن لا يسع الإنسان إلا أن يسلم بأن ثمة مسوغاً لهذه الحال النفسية. فهاك ثورة وقحة للغاية لا تهدد مصالح إنجلترا المالية فحسب ولكن مصالحها السياسية أيضاً، ومع ذلك ليس من سبيل إلى اتقاء هذا الضرر بسبب موقف فرنسا. وقد كتبت التيمس[2] فى ذلك تقول: «ربما آن الوقت الذى يكون من الضرورى فيه أن تنفذ إنجلترا المبدأ القائل بأنها لا تجيز أن تكون مصالحها السياسية فى مصر فى المقام الثانى مادامت مالكة للهند» وهى كلمات تدل على الشجاعة، ولكنها للأسف لم يكن لها أثر على الإطلاق. فإن إنجلترا لا تستطيع من أجل مصر أن تشب نار حرب طاحنة مع العالم كله، ولم يكن أمامها غير ذلك سوى التسليم والانتظار.

على أنه كان يلوح فى الموقف بارقة من الأمل أشار إليها السير أوكلند كلفن فى مذكرة خاصة له كتبها بعد عشرة أيام من الثورة فقال[3]: «أرى أن ليست الحال الحاضرة بطبيعتها إلا هدنة، وأن ما وصلنا إليه من التسوية ليعطينا مهلة نستجم فيها ونلم بالقوى التى تعمل حولنا، ونسعى فى الاستفادة منها أو القضاء عليها...

(١) "التيمس"، ٢٨ سبتمبر، عام ١٨٨١.

(٢) ١٩ أكتوبر، عام ١٨٨١

(٣) «مصر الحديثة» ص ٢٠٦ وما بعدها. ولا يوجد هذا المستند فيما نشر من الأوراق البرلمانية، ولا ريب أنه رؤى أن من الحكمة إخفاءه.

إن الجيش ثمل بخمرة النصر وقواده يعتقدون اعتقادًا راسخًا أنهم بعثوا لتحرير مصر. أما الأعيان الذين كثر عددهم فى القاهرة فمع أنهم يجيزون لأنفسهم أن يطلبوا توسيع الحرية المدنية وينكروا على الضباط أى حق فى تقديم المعروضات أو التدخل فى الأمور المدنية؛ فإنهم والضباط سواء فى الرغبة فى الحصول على بعض الحقوق. إن الأمور سائرة على أذلالها ولكن الوصول إلى حل نهائى موقوف على ١ ـ انصراف الجند إلى مراكزهم ٢ ـ وعلى ما يظهره الأعيان من الاعتدال فى مطالبهم ٣ ـ وعلى ما يظهره النظار من الكياسة والحزم فى سلوكهم مع الجيش والأعيان... وإنى أرى أن يكون عملى مصروفًا إلى هذا الغرض فأسدى إلى شريف باشا النصح متى حان وقت البحث والمناقشة. وجملة القول إننا ننصحنا بالإسراع فى إنفاذ التدابير الضرورية الخاصة بالجيش وفى مناقشة كل ما يعرضه الأعيان مناقشة معقولة؛ بذلك وحده نستطيع أن تحول هذه الهدنة إلى سلام دائم».

يرى من هذا أن السير أوكلند كلفن كان يأمل أن تكون العناصر المدنية فى الحركة الوطنية أكثر اعتدالا وأسلس قيادًا من الجيش، وأنه إذا تحقق هذا الأمل وأمكن التخلص من الجيش وقواده بوسيلة من الوسائل أمنت عواقب الثورة، وليس فى هذه الخطة شىء مستحيل التنفيذ، فإن الحزبين اللذين قاما بالحركة الوطنية كانا يمثلان فى الحقيقة طبقتين مختلفتين متضادتين، فالأعيان يكونون طبقة الملاك الموسرة ومعظمهم من الأتراك والجراكسة، أما الجيش فرجاله من الفلاحين. وشريف باشا نفسه كان تركى الأصل ومن أغنى أغنياء مصر، ولذلك كان آخر ما يرغب فيه أن يدافع عن حقوق الفلاحين. وفى التاريخ أمثلة عدة لثورات خذلتها الطبقة نفسها التى رفعتها تلك الثورات إلى منصة الحكم، وليس ثمت ما يمنع حدوث ذلك فى مصر، بل لقد ظهرت بوادره منذ ٢١ سبتمبر أى بعد يومين من إرسال المذكرة السابقة الذكر إلى لندن؛ فقد أكد شريف باشا للسير إدورد مالت أنه ينوى «فى المستقبل دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد، وأنه يأمل أن يصبح هذا المجلس بالتدريج الممثل الشرعى لحاجات مصر الداخلية وبذلك تزول عن الجيش الصفة التى انتحلها لنفسه فى الحركة

الأخيرة(١)» ألا ما أبلغ كلمة «انتحلها» إذا كان شريف باشا قالها حقاً؛ فإنها تدل على مبلغ استعداد الناس لنسيان الوسائل التى رفعتهم إلى منصة الحكم، كما أنها تدل على صدق نظر السير أوكلند كلفن فيما توقعه من أنه يستطيع التفرقة بين الأعيان والجيش الذى كان الدعامة الحقيقية الوحيدة للثورة المصرية(٢).

فلما أيقنت إنجلترا أنها لا تستطيع فى تلك الظروف أن نصطنع الشدة فى القضاء على آثار الثورة المصرية قرت فى مكانها زمناً ما تنتظر ما تأتى به الأيام وتأمل أن تكون النتيجة خيراً مما كانت تدل عليه مخايل الأمور فى بادئ الأمر. لا شك أن هذا الأمل كان ضعيفًا وأن اقتناعها به مذل لها أيما إذلال.

ولكن ما الحيلة وهذا جهد استطاعتها؟ إنه لموقف يستوى فيه القوى والضعيف.

* * *

(١) انظر كتاب اللورد كرومر السالف الذكر صفحة ٢٠٦ وهذا المستند أيضًا قد أخفته حكومة ذلك الوقت

(٢) يقول اللورد كرومر فى صفحة ١٨٨ من كتابه مصر الحديثة: «كان فى وسع القائدالسياسى المحنك أن يستفيد كثيرًا من جنوح الحزبين إلى الاختلاف. لقد كان أهم شىء فى المسألة الا يجتمع الفريقان».

الفصل العاشر

وقفة إنجلترا من السلم والحرب

سارت الأمور فى ثلاثة الأشهر الأخيرة من عام ١٨٨١ سيرًا هادئاً كان فى ظاهره وفق ما أراد السير أوكلند كلفن. ولم يظهر عرابى أى ميل إلى الحكم العسكرى المطلق بل أظهر من أول الأمر أنه يخضع لحكم العقل، وأنه لا يتردد فى الخضوع لرغبات الجانب المدنى من القائمين بالحركة الوطنية. وقد استدعى بنفسه الأعيان إلى القاهرة لينظر معهم فيما يفعل بعد. وعندما نصب شريف باشا رئيساً لمجلس النظار أبدى عرابى رغبته فى مغادرة القاهرة بفرقته كما أمرت الوزارة السابقة. وسافر بالفعل فى ٦ أكتوبر وودعه عند المحطة كثير من الناس خطب فيهم ممجداً ثورتهم السلمية ومادحاً «عمل الجيش المتماسك الأجزاء، الحسن القيادة والنظام، السائر إلى غرضه الوحيد ـ ألا وهو خير الأمة» (١).

ولقد قدم القاهرة بعد ذلك ومعه من فرق أخرى ضابطان برتبة أميرالاى ليقابل السير أوكلند كلفن بخاصة، فكان لحديثه كما شهد السير إدورد مالت «أحسن وقع فى النفوس». وقال السير إدورد مالت ناقلا عنه أنه أنكر «كل عداء للأجانب وصرح بأن كل ما يعرفه المصريون عن الحرية ومعظم ما نالوه منها يرجع الفضل فيه للأجانب»(٢). وقد دهش السير أوكلند كلفن لهذه المقابلة دهشة

---

(١) انظر كتاب اللورد كرومر السالف الذكر صفحة ٢٠٨ وكتاب بلنت صفحة ١٧٠.

(٢) مصر رقم ٣ عام ١٨٨٢ ، ص ٧٢.

سرور كما يرى من قوله: «إن الأثر الذى تركه عرابى فى نفسى باعتداله فى كلامه ورزانته ولهجته السلمية هو أنه رجل مخلص ماضى العزيمة ولكنه غير عملى»(١). ذلك عين الصدق: فإن هذا الفلاح الساذج والوطنى الغيور لم يصوره خيال أحد صورة من كان يكون أحد القياصرة أو قادة الجماهير، اللهم إلا خيال الذين انتصروا فيما بعد للاحتلال. والحقيقة أن كل الذين عرفوه معرفة شخصية مجمعون على أنه كان فيلسوفاً يسبح فى بحار الخيال أكثر منه جنديًا مظفرًا أو ثوريًا بالطبع أو بالعقيدة(٢). نعم إنه لم يكن ـ بطبعه عمليًا كما وصفه السير أوكلند كلفن ولكنه لم يكن كذلك بالمعنى الذى أراده ذلك الموظف الإنجليزى الهندى الداهية، ولكن بذلك المعنى الأوسع وهو أن كل زعيم ثورة ينبغى أن يكون عمليا. ولقد دلت الحوادث فيما بعد على أن عرابيًا لم يكن يليق مطلقاً للقيام بذلك الواجب الذى ألقته الأيام على كاهله فى بعض حالاتها الغريبة. وهذا يؤيد ما يعتقده عارفوه من أنه كان رجلا خياليًا، شديد الثقة بالناس وأنه لم يكن له مطمح غير خدمة وطنه، وإنه مع ذلك لم يكن من رجال التصميم والعمل ولقد أظهر عرابى فى حادثين آخرين أنه لم يكن ذلك الزعيم الذى يخشى بأسه والذى بعث فى نفس السير أوكلند كلفن من المخاوف ما بعث. أما الحادث الأول فسببه ما كان من اختلاف شديد بين شريف باشا وعرابى وعندما صدر الأمر العالى بعقد مجلس شورى النواب. فإن شريفاً كان يريد أن ينتخب المجلس على القاعدة الضيقة قاعدة عام ١٨٦٦ فى حين أن عرابياً كان يصر على تنفيذ قانون الانتخاب الأكثر ديمقراطية والذى وضعه شريف باشا نفسه فى الأشهر الأخيرة من عهد إسماعيل، والذى حال عزل إسماعيل دون إقراره. لا شك أن عرابيًا كان على الحق فمن العدل أن يبدأ النظام الجديد الذى أقامته ثورة ٩ سبتمبر بترقية النظم السياسية من حيث قطعها التدخل الأوربى قطعًا عنيفًا. وقد دافع عرابى

(١) كتاب اللورد كرومر السالف ص ٢١٠، كتب مراسل التيمس الإسكندرى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ مشيرًا إلى الطلبات التى عرضها عرابى وقتئذ فقال: «ليست مطالبهم لورية بحال ما.... وكل ما يرغبون فيه هو أن يحل العدل والنظام محل الاستبداد»، وهو يسمى عرابيًا «الداعى الفصيح إلى الحرية العربية».

(٢) انظر ما وصفه به المستر بلنت الذى كان شديد الصلة به فى كتابه «التاريخ السرى» فى ص ١٣٩ و١٤٠.

عن رأيه بمنتهى الشدة، وظاهره فى ذلك كثير من الأعيان؛ فلما رأى أن شريفاً لا يتحول عن رأيه عملا منه دون شك بنصيحة السير أوكلند كلفن، وأنه بلغ به الأمر أن هدد بالاستقالة من منصبه، عند ذلك أذعن ووافق على بعث قانون عام ١٨٦٦[١] ولم يمتشق حسامه ليدعم به حجته.

أما الحادث الثانى فنشأ عن تقرير اعتماد الجيش لسنة ١٨٨٢ وتفصيل ذلك أنه لما تقرر إبلاغ الجيش إلى ١٨,٠٠٠ جندى كما وعد الخديو فى ٩ سبتمبر قدر ناظر الحربية محمود سامى نفقات هذا الإصلاح بـ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه فعارض السير أوكلند كلفن فى ذلك وقال إن حال المالية لا تسمح بأكثر من ٥٢٢,٠٠٠ جنيه تكفى لإبلاغ الجيش إلى ١٥,٠٠٠ جندى. فكان ذلك مثاراً لنزاع طويل ومخيف جداً بين المراقبة والجيش[٢] وهنا كان يحق لعرابى أن يصر على طلبه إذا كان حقاً يريد أن يسلك مسلك الحاكم العسكرى المطلق. ذلك بأن الجيش كان عدته الوحيدة وعماد الثورة الأكبر. ولكن عرابياً رضى أن ينزل عن طلبه بعد مفاوضات طويلة مملة وأمل أن يسد هذا العجز بالاقتصاد فى أبواب أخرى.

كذلك أظهرت العناصر المدنية فى الحركة الوطنية أدلة صادقة على استعدادها للسير فى جادة الاعتدال. وقضى شريف فصل الخريف كله فى إعداد قانون أساسى يحدد اختصاص سلطة البرلمان وكان ينوى أن يعرض هذا القانون على المجلس عند انعقاده فى أواخر ديسمبر. وقرر شريف بعد أخذ ورد مع المراقبين ألا يكون من اختصاص المجلس البحث فى جزية الباب العالى والدين العام وكل النفقات التى فرضها على الخزانة قانون التصفية وغيره من اتفاقات مصر الدولية. كل هذا لا يكون من اختصاص نواب الأمة أن يتناقشوا فيه بل يترك أمره للمراقبين والوزارة. وأما ما بقى من أبواب الميزانية فكان للمجلس أن يبدى فيه رأيه، ولكنه لم يكن يملك حق اتخاذ قرار فيه. ولم يكن للمجلس رأى نافذ إلا فى سن القوانين وفرض الضرائب، فلا ينفذ قانون جديد ولا تفرض

---

(١) مصر رقم ٥ عام ١٨٨٢ ص٢٤.

(٢) كتاب المستر بلنت السالف الذكر ص ١٧٧. كان المستر بلنت نفسه وسيطاً فى المفاوضات التى دارت بين السير أوكلند وعرابى.

ضريبة جديدة إلا بعد موافقته. على أنه حتى فى هذين لم يكن له حق الاقتراح بل كان ذلك للنظار المسئولين أمام المجلس مسئولية جزئية(1).

ذلك مشروع دستور شريف، وهو الاعتدال بأكمل معانيه. بل لقد بلغ من اعتداله أن صار بمنزلة نزول حقيقى عن أهم أغراض الثورة؛ وهو أن تحكم مصر نفسها بنفسها. فليت شعرى كيف تحكم أمة نفسها إذا لم يكن لها أى إشراف على ماليتها؟ إن مجلس الدوما الروسى، وهو أبعد برلمانات العالم عن الروح النيابى الصحيح، له من السلطة على أبواب الميزانية ما يجعل تنفيد هذه الميزانية مستحيلا إلا بموافقته. أما فى مصر فكان يراد ألا يعلم المجلس شيئًا عن نصف الميزانية وألا يكون له فى النصف الآخر غير رأى استشارى محض. فلا عجب إذا استاء من هذا النظام معظم القائمين بحركة الإصلاح وطلبوا أن يكون لهم على الأقل رقابة تامة على ما لم يخصص من الميزانية بأداء الدين العام وغيره من الالتزامات الدولية، على أنه لم يكن هناك قط ما يدل على أنهم سيظلون حقيقة واقفين موقف المعاندة والمعارضة بدليل ما قاله الشيخ محمد عبده وهو من أقطاب الوطنيين «لقد ظللنا ننتظر حريتنا مئات السنين، أفيصعب علينا أن ننتظرها بضعة شهور أخرى؟»(2) لا شك أن الأمر كان موقوفاً على صبر الفريقين وقدرتهما على المساومة، ولذلك كان المأمول أن يفصل فى المسألة بطريقة ودية.

يتبين من هذا أن كل الأمور كانت تدل على أن الأزمة ستحل حلاً مقبولاً كما ظن السير أوكلند كلفن. ولكن ذلك لم يمنع المسيو سنت هيلير من أن يقول فى ٤ أكتوبر للورد ليونز، سفير إنجلترا بباريس، أنه يرى أن يرسل إلى مصر قائدان «يكونان للجيش بمنزلة المراقبين الإنجليزى والفرنسى للمالية»(3) ، ولكن اللورد جرنفل كان وقتئذ أبعد ما يكون عن الإصغاء لمثل هذا الاقتراح فلم يحر جوابًا بل أكد لموزوروس باشا السفير التركى بلندن، فى حديث كان له معه فى اليوم عينه

(١) خطاب لـ "التيمس" من الإسكندرية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢.

(٢) كتاب بلنت صفحة ١٨٠.

(٣) مصر رقم ٣ عام ١٨٨٢، ص ٢٤.

«أنه مهما ظهر من الإشاعات والشبه، فإنا ليست لنا أية رغبة فى العمل على احتلال مصر أو ضمها إلى أملاكنا فضلا عن أن نرى دولة أخرى تحتلها أو تضمها إلى أملاكها»(١). ولقد وقعت فى هذه الأثناء مشكلة صغيرة، ولكنها كافية فى الدلالة على عظم أمل الحكومة الإنجليزية إذ ذاك فى الوصول إلى حل «مقبول» لتلك الأزمة. ذلك بأن السلطان الذى طلب إليه ألا يتدخل فى الأمر، رأى الفرصة سانحة لتثبيت سيادة الباب العالى على مصر؛ فأرسل إلى مصر مندوبين من قبله. فلم يكد المندوبان يصلان إلى الإسكندرية حتى عرض اللورد جرنفل على فرنسا أن تحتج على هذا العمل، مع أنه كان خليقًا به أن يرى فيه تحقيقاً لرغائبه. وجاء فيما عرضه اللورد جرنفل أن يقوم السير إدورد مالت وزميله الفرنسى «معاً بإبلاغ الخديو وشريف باشا أنهما مكلفان بمعاونة حكومة سموه فى حفظ استقلال مصر الذاتى كما قررته الفرمانات السلطانية»(٢).

على أن اللورد جرنفل قد ذهب فى الأمر إلى أبعد من هذا. وذلك أن السير إدورد مالت كان قد أبلغ حكومته فى ٢٥ سبتمبر، أى على أثر رجوعه من الآستانة أن الحال التى نشأت فى مصر على أثر الثورة قد تستدعى أن يرسل إلى الإسكندرية سفينة حربية تبقى بها طول فصل الشتاء لتخفف من «خطر ذعر النزلاء الأجانب فى القاهرة والإسكندرية إذا ما وقعت اضطرابات ولم يكن ثم مكان أمين يلجئون إليه» ليس ذلك القول - بالطبع - إلا أسلوبًا دبلوماسيًا للإيعاز بأنه يحسن أن تكون ثم وسيلة قريبة للتدخل فى مصر إذا قامت فيها ثورة أخرى. وقد فهم اللورد جرنفل المراد وقرن اقتراحه الذى أرسله إلى سنت هيلير فيما يتعلق «بحماية» استقلال مصر الذاتى من اعتداء السلطان باقتراح آخر مضمونه أن ترسل كلتا الدولتين سفينة حربية لتخفف من «خطر ذعر» النزلاء الأجانب. ولشد ما فرح سنت هيلير بهذه الفرصة التى تمكنه من الاشتراك مع إنجلترا فى العمل. وعلى ذلك صدر الأمر إلى سفينتين حربيتين بالسفر إلى الإسكندرية. وقد ظهرت نتيجة هذا العمل على الفور، إذ استولى الرعب على الجمهور فى

(١) مصر رقم ٣ عام ١٨٨٢، ص ٢٣.

(٢) مصر رقم ٣ عام ١٨٨٢ صفحة ٣٧.

القاهرة والآستانة وتواردت من كلتا الجهتين برقيات الذعر مستفهمة عن معنى هذه المظاهرة البحرية الفجائية. وكأن السير إدورد مالت قد نسى أنه السبب الأول فى ذلك، فطير هو أيضًا إلى اللورد جرنڤل برقية يسأله فيها كيف يفسر للخديو والوطنيين هذا الاعتداء الذى لا مسوغ له: أما اللورد جرنڤل فإنه كان يفكر فيما قد يكون لهذه المظاهرة من أثر فى الآستانة أكثر مما كان يفكر فى أثرها فى القاهرة، حيث كانت سياسته تقضى بأن يتحاشى جهد طاقته مس إحساس الجمهور. ولذلك وجد نفسه فى مأزق حرج لم ينجه منه إلا اقتراح اللورد دوفرين إخبار السلطان أن السفينتين تبرحان الإسكندرية إذا ما عاد المندوبان إلى الآستانة. وقد قبل السلطان ذلك واضطر المندوبان قبل وصول السفينتين أن يبرحا مصر عائدين إلى مولاهما دون أن يعملا عملا يستحق الذكر. أما السفينتان فعادتا إلى قاعدتيهما الحربيتين بعد أربع وعشرين ساعة من وصولهما إلى الإسكندرية(١)

يمثل هذا الحادث ما كان من اضطراب واعتلال فى دبلوماسية وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت، وهو كذلك دليل على السياسة التى كانت متبعة إذ ذاك؛ سياسة ترك الأمور تجرى فى أعنتها على أمل أن من فى مصر من السياسيين أعنى السير إدورد مالت والسير أوكلند كلڤن، يستطيعان أن يعملا من وراء ستار على جعل الثورة مأمونة العواقب، ثم جاء الوقت الذى بلغ فيه الرضا عن حال مصر مبلغاً حمل على أن يجهر به ويؤكد لمن يهمهم الأمر أنهم إذا ظلوا سائرين كما ابتدأوا استحال هذا الرضا حبا لخيرهم. ففى ٤ نوفمبر كتب اللورد جرنڤل إلى السير ادورد مالت رسالة شهيرة، أشار فيها إلى ثورة ٩ سبتمبر وإلى قيام الوزارة الوطنية بعد وزارة رياض فقال(٢): «تخبرنى أن الرأى السائد هو أن رياض باشا لقى من إنجلترا مساعدة خاصة. وإن الخديو إنما أبقاه فى منصبه مخافة أن يسىء إلى حكومة جلالة الملكة. ألا ليس شىء أوضح من أن إنجلترا لا ترغب فى أن يكون بمصر وزارة مشايعة لها. إن حكومة جلالة الملكة ترى أن

---

(١) مصر رقم ٣ عام ١٨٨٢ من ص ٥٧ إلى ص ٥٩.
(٢) مصر رقم ١ عام ١٨٨٢.

وزارة مشايعة تعتمد على معونة دول أجنبية أو على النفوذ الشخصى لوكيل دبلوماسى أجنبى، لا يمكن أن تفيد البلد الذى تحكمه ولا البلد الذى قد يظن أنها قائمة لمصلحته. إن حكومة إنجلترا إذا ما رغبت فى نقض تلك الحرية أو العبث بتلك النظم التى يرجع وجودها إليها فقد اتبعت سنة تخالف أعز تقاليد تاريخها الوطنى عليها... ليس من شىء يحملنا على سلوك خطة أخرى غير قيام حالة فوضى فى مصر» وبعد فإن القارئ الذى يكون قد تتبع قصتنا إلى هذا الحد ليعلم من تلقاء نفسه أن كل كلمة فى هذه الرسالة رياء أجيد سبكه، فإنجلترا كانت دائمًا ترغب فى وجود وزارة «مشايعة» لها خاضعة لحملة السندات ولأغراضها السياسية. ولا يتجلى ذلك فى المسألة القريبة العهد، مسألة سقوط الوزارة الرياضية فحسب، بل فى كل الحوادث التى جرت منذ نحى المفتش القديم ليفسح المجال لنظام غوش وچوبير. وبدلا من أن تتحاشى إنجلترا العبث «بحرية مصر وبالنظم التى يرجع وجودها إليها» قد عملت على خلع الخديو إسماعيل لأنه أسقط وزارة ولسن وألف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابى، وساعدت على وضع رقابة سياسية على الإدارة المصرية. ثم إن ثورة ٩ سبتمبر قد نجحت لا لخطأ ارتكبته الحكومة الإنجليزية؛ فإن هذه الحكومة قد نصح ممثلوها بقتل الثوار رميًا بالرصاص، ولم يوافقوا على العمل الذى أصبح أمراً مقضيا إلا لأنه يترك لهم «مهلة» يرسمون فيها خططًا أخرى. إلا أن تاريخ مصر بأجمعه من سنة ١٨٧٦ ليفند ما نطق به اللورد جرنفل من الخداع والرياء تفنيدًا تاما، وليس لهذه الكلمات قيمة اللهم إلا من حيث إشارتها إلى أن إنجلترا كانت فى ذلك الوقت على الأقل لا تتعرض للوزارة الوطنية ما عملت هذه على منع رجوع «الفوضى» أى ما ظلت ساكنة معتدلة كابحة جماح جيش الثورة.

من أعجب الأشياء أن ينقلب الخير شرا إذا لم يقصد إليه مبتغيه بنية خالصة وذلك ما كان فى أمر مصر، فإنه فى النصف الأخير من ديسمبر نصب المسيو ليون غمبتا وزيرًا لوزارة الخارجية الفرنسية بدل بارثلمى سنت هيلير. ولم يكد غمبتا يتسلم زمام عمله حتى استأنف ما أهمله سلفه من المفاوضة فى التدخل فى الشئون المصرية بعد أن تبين ما فى العدول عن الخطة القديمة؛ خطة

اشتراك الحكومتين فى العمل، من الخطر الشديد، فحادث اللورد ليونز فى ١٤ ديسمبر ولفت نظره إلى قرب اجتماع مجلس شورى النواب(١) وقال إنه ليس فى وسع إنسان أن يتنبأ بالخطة التى سيتبعها الأعيان، فقد يتوخون الاعتدال ويؤيدون سلطة الخديو، وقد ينضمون إلى الجيش ويصرون على إنفاذ خطة الحزب الوطنى المعادية للأوروبيين وقد يرضون بتدخل السلطان ضد إنجلترا وفرنسا، أو قد يطلبون إليه ذلك من تلقاء أنفسهم. فمن الحكمة والحالة هذه أن تتفاوض الحكومتان فيما يجب اتباعه إذا ما حدثت فى مصر بعض الحوادث المحتملة الوقوع جدا. ومما قاله غمبتا: «إن أول الأشياء وأهمها أن تتحد الحكومتان اتحادًا تامًا، وأن يظهر هذا الاتحاد ظهورًا جليا لأوليائهما وأعدائهما فى مصر على السواء. وفضلا عن هذا فإن من الأهمية بمكان أن تقوى سلطة توفيق باشا، ونبعث فيه الثقة بمعونة إنجلترا وفرنسا ونبث فيه روح الثبات والحزم. وأخيرًا يحسن أن يقضى على ما يجرى فى الآستانة من الدسائس، وأن يفهم الباب العالى أنه لن يسمح له بالتدخل فى الأمور فوق الحد المقبول».

لم يجب اللورد جرنفل عن هذا الاقتراح الطبيعى من وجهة النظر الفرنسية، والذى جاء فى غير أوانه من وجهة النظر الإنجليزية، إلا بعد أربعة أيام وفى ذلك الوقت عينه كان عرابى والمراقبان يتساومان فى ميزانية الجيش كما كانت أنهر الصحف الإنجليزية تفيض إرجافاً بالحال المفزعة فى مصر، فقد زعمت أن وزارة شريف على وشك السقوط، وأن محمودًا ساميًا سيخلف شريفًا، وأن عرابيًا ينوى أن يقوم بثورة جديدة إذا لم يؤيد المجلس طلبه الخاص بإبلاغ ميزانية الجيش إلى حدها الأعلى(٢). كان كل ذلك إرجافًا، ولكن اللورد جرنفل أصغى إليه ورأى من واجبه على إثر تسلمه اقتراح غمبتا أن يستفهم من السير إدوارد مالت عن حقيقة الحال. فكان جواب المعتمد الإنجليزى على غير ما يشتهى. إذ أوضح له حقيقة مطلب عرابى وسخر من الفكرة القائلة باستقالة شريف وتنصيب محمود سامى بدله وقال: «إن ما يعرفه الضباط عن شريف باشا من أن له نفوذًا كبيرًا فى

(١) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢ ص ٢١
(٢) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢ ص ٢٢

القطر يمنعهم من أن يصطنعوا القوة فى إسقاطه. ولا بد أنهم أصبحوا يدركون أن هذا العمل قد يؤدى إلى التدخل الأجنبى»[1]. أكبر ظننا أن هذا القول حق، غير أن الملاحظة الأخيرة لا تتفق مع ما أكدته إنجلترا حديثاً من أنها لا ترغب فى وجود وزارة مشايعة لها. ثم صرح السير إدورد مالت فى جوابه بأن الحال العامة مع هذا كله لا يمكن أن ينظر إليها بعين الارتياح، لأن عرابيًا مقيم فى القاهرة لمرض زوجته فى الظاهر، وفى الحقيقة للاتصال بالأعيان عند اجتماعهم لافتتاح المجلس. وختم السير إدورد مالت رسالته بقوله: «لا أدرى إلام يستطيع شريف أن يرأس الحكومة أو يرضى بهذه الرياسة إذ ظل عرابى بك صاحب الكلمة النافذة فى مصائر أمور البلد».

لا شك أن هذه الرسالة كتبت تحت تأثير الصعاب العارضة التى قامت وقتئذ من جراء ميزانية الجيش. ولكن وصولها إلى اللورد جرنفل عندما كان يفكر فى الإجابة عن اقتراح غمبتا جعلها ذات نتيجة حاسمة. فقد رأى اللورد جرنفل أن تصدر الحكومتان صاحبتا الشأن إنذاراً للوطنيين يؤكد الفقرة الأخيرة من رسالته المؤرخة ٤ نوفمبر، وكلف اللورد ليونز فى اليوم التالى إبلاغ غمبتا «أن حكومة جلالة الملكة توافق كل الموافقة على أنه قد آن أن تنظر الحكومتان فى الخطة التى يجب أن تسلكاها معًا»[2] كان هذا جواباً سخيفًا مشئومًا، زاد فى سخفه أن السير إدورد مالت بعد يومين من صدوره أخبر رئيسه أن مسألة ميزانية الجيش قد حلت على ما يرام بتسليم عرابى بمطالب المراقبين. ولكن سبق السيف العذل ولم يعد الانسحاب مستطاعًا. ففى ٢٤ ديسمبر جرى حديث آخر بين اللورد ليونز والمسيو غمبتا قال غمبتا فى خلاله إن «أحسن وسيلة لمنع وقوع فتن جديدة فى مصر أن يفهم المصريون أن فرنسا وإنجلترا مصممتان على ألا تسمحا بها». واقترح أن ترسل مذكرة موحدة النص «تدل عبارتها على اتحاد فرنسا وانجلترا فى عزمهما على تقوية مركز توفيق باشا وإضعاف موجدى الخلل والاضطراب»[3]

(١) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢ ص ٢٢

(٢) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢ ص ٣٥.

(٣) مصر رقم عام ١٨٨٢ ص ٢٥

فقبل اللورد جرنفل هذه الفكرة وفى ٣١ ديسمبر أرسل إليه اللورد ليونز مسودة مذكرة مشتركة أعدها غمبتا لترسل إلى ممثلى الحكومتين فى القاهرة ليبلغاها إلى الخديو والوزارة، وقد صرح فيها «بأن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تريان أن بقاء سمو الخديو على العرش بالشروط التى قررتها الفرمانات السلطانية واعترفت بها الحكومتان رسميًا، هو الضمان الوحيد فى الحاضر والمستقبل لاستتباب النظام فى مصر واطراد رخائها، وهما الأمران اللذان تهتم بهما فرنسا وبريطانيا العظمى على السواء» ومضت المذكرة تقول: «إن الحكومتين متفقتان اتفاقًا تامًا فى عزمهما على أن تمنعا كل أسباب الارتباكات الداخلية أو الخارجية التى يمكن أن تهدد النظام القائم فى مصر ولا يداخلهما ريب فى أن جهرهما بما عزمتا عليه رسميًا فى هذا الأمر سيحول دون الأخطار التى قد تتعرض لها حكومة الخديو والتى لا بد أن تقاومها فرنسا وإنجلترا معًا» وجاء فى ختامها «أن الحكومتين تثقان بأن سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج إليه من الثقة لتدبير شئون بلده وشعبه»[1].

قلما يتصور خيال الإنسان مذكرة أخبث من هذه المذكرة. فإن هذا التدخل الذى لم يكن له مسوغ وقتئذ كان فى نفسه استفزازاً لا يمكن الصبر عليه، وكأنما قصد به تفكير الأمة المصرية بأنها مهما بذلت من الجهد فى وضع أساس حكمها الذاتى فإن ثمة الدولتين الغربيتين الواقفتين لها بالمرصاد ترقبان أعمالها وتتحفزان للوثوب عليها متى شاءت أهواؤهما. هذا إلى أن تمسك المذكرة واهتمامها الغريب بسلطة الخديو التى لم يكن يهددها أحد وتعريضها بالارتباكات الغامضة «الداخلية أو الخارجية» التى لا بد أن تقاومها الحكومتان معاً، كل ذلك كان بمنزلة تحريض ظاهر للخديو على أن يحاول قلب الحكومة، فيحل المجلس ويعيد السلطة الاستبدادية القديمة كما «قررتها الفرمانات السلطانية»، ثم إن المذكرة تناقض رسالة اللورد جرنفل المؤرخة ٤ نوفمبر، والتى لم تنص إلا على «حالة الفوضى» وكان نصها عليها من باب الحدس والتخمين البعيد، أما الحكم الجديد فشملته بعطفها وأفاضت عليه من دعواتها الصالحة. كذلك تعارض هذه

(١) مصر رقم عام ١٨٨٢ ص ٣٥.

المذكرة ما نصح به السير إدورد مالت، فإنه لما ذهب عنه ما استولى عليه من الخوف منذ أيام قلائل كتب إلى اللورد جرنفل فى ٣٠ ديسمبر يقول: «ليس من المستحسن أن يشجع الخديو على التطلع على معونتنا إذا التزم بإزاء المجلس خطة التحفظ والحذر» ذلك بأن مقاومة المجلس «تلقى مصر فى أحضان الباب العالى، وتقوى نفوذ الحزب العسكرى، وتضعف ما نستفيده الآن من النفوذ بأخذنا بناصر الإصلاح المعتدل»(١).

قد يتبادر إلى ذهن الإنسان أن اللورد جرنفل كان يرفض اعتماد هذه المذكرة فى تلك الظروف، ولكنه اعتمدها. وسبب ذلك أنه فى اليوم الذى تلقى فيه صورتها من اللورد ليونز تلقى أيضاً مذكرة مسهبة من السير أوكلند كلفن وصف فيها بالتفصيل ما يتهدد المراقبة الأوروبية من الأخطار إذا ما كان للمجلس رأى قاطع فى بعض أبواب الميزانية، كما وصف ما قد يتعرض له الموظفون الأوروبيون الكثيرون إذا امتدت الرقابة الدستورية إلى الإدارة ثم بين خطته فقال: «يرى من هذا أن الخطة التى أشير باتباعها هى أن تصرح الدول على لسان وكلائها الدبلوماسيين فى هذا الوقت الذى أخذت مصر فيه تنظم إدارتها الداخلية تصريحاً بيناً مؤكداً، بالمصالح التى لها فى الإدارة والتى هى عازمة على استبقائها. وأن تترك بعد ذلك للمصريين الحرية التامة فى وضع الخطط التى يريدونها لحكومتهم الداخلية مادامت هذه الخطط لا تتعارض مع المكانة التى بلغتها الدول» ثم أورد زعمًا فى غاية الوقاحة ويدل دلالة واضحة على التغيير الذى طرأ على مركز مصر الدولى بعد إنشاء المراقبة الثنائية سنة ١٨٧٩ فقال: «والحقيقة أن الإدارة المصرية شركة ثلاثية، فإذا لم تكن الدول على استعداد لتعديل نصيبها فعليها أن تحافظ عليه وتقويه فى هذا الوقت الذى أصبح فيه المصريون فى حال تطور وانتقال. إن الدول لا تستطيع أن تقف موقف المشاهد تاركة الأمور تبحث هنا وتقرر من غير أن تدلى بآرائها. وإذا لم يكن الأمر جليًا واضحاً من مبدئه فقد يؤدى ذلك إلى كثير من سوء التفاهم الذى يكون أشد

(١) كتاب اللورد كرومر السالف الذكر لمجلد الأول صفحة ٢١٨، لا يوجد هذا المستند فيما نشر بالأوراق الرسمية.

تكديرًا لعلاقتنا بالمصريين مما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية فى هذا الوقت الذى أصبح فيه المجلس على وشك الانعقاد»[1].

كانت هذه المذكرة التى حشوها الخبث والأذى، وما فى الفقرة الأخيرة منها من افتيات وخيم العاقبة ـ كما ستدلنا الحوادث وشيكا ـ هى التى حملت اللورد جرنفل على قبول مذكرة غمبتا التى تناقض ما صرح به حديثاً وتفرض على إنجلترا أن تشترك فى العمل مع فرنسا اشتراكًا تدعوها سياستها التقليدية إلى تجنبه. وكان كل ما أبداه اللورد من التحفظ والحذر عندما رضى بإرسال هذه المذكرة فى ٦ يناير أن قال إن الحكومة البريطانية «يجب ألا تعد بسبب هذه المذكرة مقيدة بسلوك خطة عمل خاصة إذا ما بدا لها أن العمل ضرورى» وقد اغتبط غمبتا بهذا الانتصار وأجاب «مبتهجاً» بأن هذا تحفظ تشاركه فيه الحكومة الفرنسية[2].

لقد أشبع المؤرخون اللورد جرنفل فيما بعد لومًا وتعنيفًا لموافقته على هذه المذكرة ـ لا لأنها آذت مصر، بل لأنها آذت مصالح إنجلترا أذى مضاعفًا فقد قيدتها مرة أخرى بوجوب الاشتراك مع فرنسا فى العمل، وحالت دون نمو الحزب الوطنى نموًا هادئًا كان يرجى منه أن يقضى على كثير من آثار الثورة ولعمرى أن هؤلاء النقّاد لعلى حق فى لومهم، فإن المذكرة وقعت على مصر وقوع الصاعقة لأن الحالة كانت إذ ذاك على نقيض ما وصفها به السير أوكلند كلفن فى مذكرته. فقد افتتح الخديو المجلس فى ٢٦ ديسمبر وسر بما أجاب به رئيسه سلطان باشا وعضو آخر من أكبر الأعضاء مكانة، سرورًا جعل السير إدورد مالت يقول فى تقريره الذى أرسله بعد ذلك بقليل: «حادثت الخديو فى ٣١ من الشهر الماضى، فوجدت سموه لأول مرة بعد رجوعى فى سبتمبر مسروراً كثير التفاؤل بالحالة، وخاطبنى مظهرًا رضاه عن نزعة المندوبين الظاهرة الاعتدال، وصرح باعتقاده أن القطر أصبح يستطيع التدرج فى معارج الرقى»[3] نعم إنه بقى ـ بطبيعة الحال ـ

(١) كتاب اللورد كرومر السالف الذكر ص ٢١٨ إلى ص ٢٢٠ وهذا المستند أيضا قد أخفته حكومته ذلك الوقت.

(٢) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٥، ٦.

(٢) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢، ص ٤٢.

مثار واحد للنزاع هو موقف المجلس إزاء الميزانية. فإن كثيراً من الأعيان كانوا لا يزالون يطلبون أن يكون للمجلس رأى قاطع فيما لم يخصص من أبوابها بشئون الدين العام، ولكنه لم يكن ثمت داع كبير إلى اليأس من الوصول إلى حل مقبول لهذا النزاع كما يتضح من برقية أرسلتها وكالة روتر قبيل تسليم المذكرة المشتركة تخبر فيها الجمهور «بأنه لا يتوقع أن يصر المجلس على هذا (الطلب)»(١) ، ولكن إرسال المذكرة قد غير تلك الحال بسرعة البرق بدليل ما كتبه السير إدوارد مالت فى ٩ يناير إلى رئيسه يقول: «إن المذكرة أبعدت عنا كل ثقة. لقد كان كل شىء يسير سيرًا حسناً. وكان ينظر إلى إنجلترا كما ينظر إلى دولة بارة مخلصة حامية لمصر، أما الآن فالمصريون يعتقدون أن إنجلترا ألقت بنفسها فى أحضان فرنسا وأن فرنسا تحملها أسباب خاصة بحربها التونسية على التدخل هنا»(٢) ينبغى أن يفهم من الإشارة إلى الحرب التونسية التى كانت فرنسا مشتغلة بها وقتئذ ما كان يظنه بعضهم من أن فرنسا كانت تخشى أن يؤدى عطف المسلمين الطبعى على التونسيين إلى حركة من حركات الجامعة الإسلامية وإلى نشوب حرب بين الهلال والصليب. ولكن ذلك وهم لا نصدقه، ونعتقد أن غمبتا أوتى من السياسة العملية ما يجعله قليل الاعتداد به ومع ذلك فمن المحتمل أنه كان فى مصر كثيرون يعتقدون أن غمبتا كان يخشى هذه الحركة ويعزون إلى ذلك إقدامه على إرسال المذكرة.

ثم إنا نعلم وحجتنا المستر بلنت الذى كان وقتئذ بالقاهرة أن السير إدورد مالت قد هاله إصدار المذكرة المشتركة(٣) ذلك بأن هذا الرجل الذى كان ينصح «بألا يشجع الخديو على أن يتطلع إلى معونتنا إذا التزم بإزاء المجلس خطة

---

(١) "التيمس" فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢.

(٢) مصر الحديثة المجلد الأول ص ٢٢٨. لقد فاه السير أدورد مالت وقتئذ بتصريحات عدة تشابه هذه، ولكنها كلها أخفيت (انظر كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٨) على أن اللورد كرومر كان فى وسعه الوصول إلى أدراج مكاتب وزارة الخارجية فاستخرج منها هذا المستند وغيره مما نقلناه آنفًا وهذا مثل مستظرف من الوسائل التى تستخدمها السياسة الحديثة للتأثير فى الرأى العام فلو أن ما خص به اللورد كرومر من الامتياز ناله أيضا غيره ممن لا يهمهم ستر مخازى حكومة الأحرار وقتئذ فكم من وثيقة مفيدة كان يستطاع إظهارها!.

(٣) التاريخ السرى ص ١٨٨.

التحفظ والحذر» وجد نفسه فجأة أمام دعوة صريحة إلى توفيق بأن يعبث بدستور البلاد. وعبثًا حاول أن يؤكد لزعماء الوطنيين على لسان المستر بلنت «أن ما تفهمه الحكومة البريطانية من المذكرة هو أن تلك الحكومة لا تجيز تدخل السلطان في شئون مصر ولا ترضى أن ينكث الخديو عهده أو يتعرض بسوء للبرلمان» ولقد أجاب عرابى عن هذه التدليلات المتناقضة بقوله «لا شك أن السير إدورد مالت يعتقد أننا أطفال لا نفقه للقول معنى[1]» ولقد فهم زعماء الوطنيين بحق أن هذه المذكرة يقصد بها أن تكون ضرباً من ضروب إعلان الحرب، إلى من كانوا يسعون فى الإصلاح الدستورى الصحيح الذى يقضى على سفاهة رجال الإدارة الأوروبيين، وكانت نتيجتها النتيجة الطبيعية لأمثالها، إذا انحازت العناصر المعتدلة من الوطنيين إلى جانب المتطرفين[2] وكتب السير إدورد مالت فى ١٠ يناير يقول «يتسرع من يخبر الآن بالنتيجة النهائية لما جرى. ولكن أثره فى الوقت الحاضر هو أنه زاد استحكام الروابط بين الحزب الوطنى والجيش والمجلس، ووقف هذه العناصر الثلاثة فى وجه إنجلترا وفرنسا كأنما هى عنصر واحد، وجعلها أشد شعورًا منها فيما مضى بأن فى الرابطة التى بين مصر والدولة العلية ضماناً يجب أن تتمسك به لتنجى نفسها من غائلة الاعتداء»[3].

وجاءت هذه النتيجة مكذبة تنبؤ السير أوكلند كلفن، فإنه كما يذكر القراء أكد للورد جرنفل بأنه «إذا لم يكن الأمر جليا واضحاً من مبدئه فقد يؤدى ذلك إلى كثير من سوء التفاهم الذى يكون أشد تكديرًا لملاقاتنا بالمصريين مما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية»، فلما رأى اللورد جرنفل مبلغ الخطأ الذى ارتكبه بإصغائه إلى نصائح المراقب الإنجليزى عمل باقتراح شريف باشا والسير إدوارد مالت وعرض على غمبتا أن ترسل إلى السير إدورد مالت «برقية إيضاحية مضمونها أن المذكرة المشتركة قد أسيء فهمها» ولكن غمبتا رفض هذا الاقتراح

---

(١) التاريخ السرى صفحة ١٨٩.

(٢) لقد وصف المستر بلنت فى كتابه ص ١٩٠ تأثير هذه المذكرة وصفًا بليغًا.

(٣) مصر الحديثة، المجلد الأول، صفحة ٢٢٩.

ونقل عنه اللورد ليونز «أنه (أى غمبتا) يعتقد أن من الخطأ أن يرسل أى تفسير للبلاغ المشترك» وبهذا صرف النظر عن الموضوع[1].

وكذلك أفسد اللورد جرنڤل بفعلة طائشة واحدة لعبة ظهر وقتًا ما أنها كانت تقلل ما يتهدد المطامع الإنجليزية فى مصر من الأخطار.

نحن نسلم بأن اللورد جرنڤل لم يدر عاقبة عمله، بدليل ما حدث فى اليوم الذى أرسلت فيه المذكرة المشتركة. ففى هذا اليوم زاره موزوروس باشا مستفهمًا عن حقيقة الإشاعة المتعلقة بما تنوى الدولتان القيام به، فأطلعه اللورد جرنڤل على نص المذكرة، ثم أحاله إلى رسالته المؤرخة ٤ نوفمبر، وقال مؤكدًا. «إننا متمسكون كل التمسك بهذا المنهج (الذى نصت عليه الرسالة) وبما جاء فيها من إنكار كل مطمع لنا فى مصر» وأنكر كذلك «ما روته الصحف من أن الحكومة الفرنسية قد اقترحت أن يوعد الخديو بمعونة مادية أو أننا قد وافقنا على هذا الاقتراح»[2] فإذا عرفنا أن نص المذكرة التى كانت بيد موزوروس باشا يناقض تلك التأكيدات تناقضًا تامًا لم يكن لنا بد أن نستنتج أن اللورد جرنڤل لم يفقه حقيقة عمله الأخير. قد يكون هذا غريبًا، ولكنه أمر طبعى فإن ما كان من كثرة تدخل الدولتين فى مصر قد جعل كل زيادة أو نقص فى هذا التدخل أمرًا قليل الأهمية فى نظرهما، وأن مذكرة ٤ نوفمبر على حسن قصدها كانت عبارة عن انتحال للسلطة لا يمكن أن يسوغ فى حال أية دولة مستقلة غير مصر. والحق أن مصر كانت تعد بجد «شركة ثلاثية» فكل درجات التدخل فيها، ما لم يصل الأمر إلى الضم أو الاحتلال الفعلى، كان ينظر إليها كما ينظر إلى الأشياء المتكافئة فى المشروعية والقيمة.

ومما يجدر ذكره أن الباب العالى لم يقبل تفسير اللورد جرنڤل المسكن للنفوس، وأرسل إلى الدول العظمى منشورًا يحتج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا فكان جواب الدول خطيرًا إذ قالت: «إنها ترى أن الحال الحاضرة فى مصر

---

(١) مصر الحديثة المجلد الأول، ص ٢٨٧.
(٢) مصر رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٤٣.

لا يمكن تعديلها إلا باتفاق الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة»[1] أن هذه الكلمات التى لم ينقضها أحد، والتى وافقت عليها إنجلترا وقتئذ كل الموافقة، لجديرة بالذكر، لأنها تبين من وجهة نظر القانون الدولى، حقيقة المركز الذى اتخذته إنجلترا باحتلالها مصر.

* * *

(١) مصر رقم ٥ عام ١٨٨٢ ص ٨٠.

الفصل الحادى عشر

دسائس التدخل

كان أول أثر ظاهر محسوس لاتحاد شطرى الحزب الوطنى على إثر نشر المذكرة المشتركة هو المعارضة الشديدة التى لقيها قانون شريف باشا الأساسى فى مجلس النواب، وبخاصة ما كان متعلقًا منه بالميزانية. ولقد وصفت وكالة روتر ذلك الموقف فقالت[1]: «إن المذكرة الإنجليزية الفرنسوية المشتركة جعلت مجلس النواب أقل مسالمة للحكومة» وكذلك أشار السير إدوارد مالت إلى النزاع القائم بشأن مراقبة الميزانية بقوله: «لقد سنحت فرصة لحسن التفاهم، ولكن يلوح أن هذه الفرصة قد ضاعت الآن»[2] وأعلن المجلس بإجماع الآراء أنه لا يقبل القانون الأساسى كما وضعه شريف، وأنه سيضع مشروعاً من عنده ينص فيما ينص عليه، على رقابة المجلس رقابة تامة على أبواب الميزانية غير المخصصة بأداء الدين العام. فلما أبلغ اللورد جرنفل ذلك أجاب على الفور بأن «حكومة جلالة الملكة لا ترغب فى منع المجلس منعاً باتًا أو دائمًا من النظر فى الميزانية، ولكنها تريد أن يحتاط المجلس عند النظر فيها ويراعى المصالح المالية التى تعمل حكومة جلالة الملكة للمحافظة عليها»[3] تلك صراحة طيبة قلما ظهرت بمثلها الحكومة البريطانية فيما مضى. وكأنما أراد اللورد جرنفل أن يؤكد أنه يريد المحافظة على «المصالح المالية» لحملة السندات فسأل السير إدورد مالت فى هذه الرسالة

(١) "التيمس" فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٢.

(٢) مصر الحديثة صفحة ٢٨٨.

(٣) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٤٤.

نفسها أن يخبره «بالدقة عن النتيجة التى يؤدى إليها حصول الأعيان على ما يطلبونه من السلطة على المالية» فأجاب السير إدورد مالت بأن المجلس لن يكون من اختصاصه المناقشة فى جزية الباب العالى أو الأموال المخصصة بشئون الدين العام أو أية نفقات أخرى أوجبها قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية، ولكن «مرتبات الموظفين التى لم تحددها عقود ستكون تحت سيطرة المجلس، فيستطيع والحالة هذه أن يلغى مسح الأراضى.... ويعزل كثيرًا من موظفى الإدارة الأوروبيين»[1] كان هذا وحده كافياً فى نظر اللورد جرنقل. نعم إن حملة السندات لن يصيبهم أذى، ولكن العدد العديد من أبناء الأعمام والأخوال والإخوة والأبناء والأصدقاء. كل هؤلاء قد يحرمون مرتباتهم وهذا أمر لا يطاق.

وفى اليوم نفسه الذى استفهم فيه اللورد جرنقل من السير إدورد مالت أمر اللورد ليونز أن يسبر غور غمبتا فى هذا الموضوع فجاءه الرد على الفور بأن غمبتا «يعارض أشد المعارضة فى أى تدخل من جانب المجلس فى أمر الميزانية» ويرى «أنه يجدر بفرنسا وإنجلترا ألا تلين قناتهما لئلا يشجع ترددهما ما يطمع فيه الأعيان من بسط سلطتهم على الميزانية» إلى أن قال: «إن تدخلهم فى أمر الميزانية مهما كان قليلا لا بد أن يؤدى إلى القضاء على جميع النظم التى قررها قانون التصفية، وهدم كيان المراقبة الفرنسية والإنجليزية، وخراب المالية المصرية»[2] وكان السير إدورد مالت قبل ذلك بيومين قد أوضح للورد جرنقل هذه النقطة الأخيرة بعد ما عرف الضرر الذى سببته المذكرة المشتركة والذى كان يود محو أثره بأية طريقة كان فقال: «إن المجلس باق وسيظل باقياً ما لم يحل بالقوة، وهذا أمر لا يكون إلا بالتدخل الذى هو آخر سهم فى كنانتنا والذى لا يسوغه أبدًا احتمال خرق قانون التصفية..... إنى أعترف أن الأفضل أن يعطى المجلس ما يطلبه من الحق، وألا نتدخل حتى يسىء استعمال هذا الحق. ويجب ألا ننسى أن الأمة المصرية قد أخذت تسلك طريق الحكم النيابى خيرًا كان ذلك أو شرًا وأن قانون المجلس الأساسى هو وثيقة حريتها[3]» ألا ما أصدق هذه الكلمات وما

(١) مصر رقم ٥ صفحة ٤٥.
(٢) مصر رقم ٥ صفحة ٤٥.
(٣) مصر، رقم ٥ صفحة ٥٠.

أكبر معناها، ولا سيما أن قائلها رجل هو مثال البيروقراطية التامة. ولكن اللورد جرنڤل لم يحفل بها، وأمر اللورد ليونز أن يبلغ غمبتا موافقة الحكومة الإنجليزية على آرائه.

ومما يذكر للسير إدورد مالت فى هذا الوقت أنه لم يأل جهدًا فى الوصول إلى اتفاق يرتضيه الفريقان، وذلك لعلمه بما يؤدى إليه النزاع فى مسألة الميزانية من عواقب وخيمة كان يحرص على تجنبها. فلما ثبت عنده من مساعى المستر بلنت المشكورة أن الوطنيين لا يقبلون بحال أن ينزلوا عن كل مطلبهم[1] أرسل إلى اللورد جرنڤل فى ١١ يناير برقية يقول فيها: «إنى أرى أنه يمكن التوفيق بين الطرفين بإعطاء المجلس هذا الحق وجعله جزءاً من القانون الأساسى بشرط أن لا يستعمله النواب من تلقاء أنفسهم مدة ثلاث سنين»[2]. ثم أرسل إليه بعد أسبوعين من ذلك برقية أخرى يسأله فيها: «هل يعتد باقتراحات عرضها عليه رئيس المجلس بطريقة غير رسمية، ويقصد بها الوصول إلى اتفاق يخول بعض مندوبى المجلس حق الاشتراك مع النظار فى فحص الميزانية والاقتراع عليها؟»[3] ثم أرسل بعد ذلك برقية ثالثة كانت آخر ما فى جعبته وفيها يقول إنه يرى «أن المجلس يخضع لحكم العقل إذا كانت الدول العظمى، مع رفضها انتقال السلطة على الميزانية إليه، تعلن أنها تضمن للبلاد نظامًا نيابيًا يتفق والعهود الدولية، وتحافظ على الحال الحاضرة فى ما عدا ذلك، ثم تعمل بعدئذ للوصول إلى اتفاق فى أمر الميزانية»[4]. ولكن اللورد جرنڤل لم يجب عن اقتراح واحد من هذه الاقتراحات، ولم يجد ما أنذر به السير إدوارد مالت من سوء العقبى فى رسالته التى اقتبسنا منها العبارة السابقة بقوله: «أرى أن هذه هى الوسيلة الوحيدة للخروج من طريق يدفع بنا نحن والمصريين إلى أحرج المواقف» وعبثًا أنذر اللورد جرنڤل بقوله: إن «التدخل المسلح سيصبح أمرًا محتومًا إذا ما تشبثنا بمنع المجلس من الاقتراع على الميزانية. ومع ذلك فجميع الحكومات تهتم بمنع ما

---

(١) التاريخ السرى للمستر بلنت فى صفحتى ١٩٤، ١٩٥.

(٢) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٥٠.

(٣) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٥٤.

(٤) مصر رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٥٢.

يوجب هذا التدخل الذى إذا أقدمت عليه الدولتان وحدهما أدى إلى سوء المنقلب فى هذا البلد»[١]. ولكن يظهر أن اللورد جرنفل كان قد صمم على التدخل المسلح إذا تمسك المجلس بحقوقه، ولذلك أشار على مرءوسه أن يعمل لهذا الغرض.

لقد كانت هذه الحال فى الحقيقة فاتحة النهاية، فلم يكن ينتظر من الحزب الوطنى الذى كان وقتئذ يضم كل من يستطيع التعبير عن آرائه من الأمة المصرية أن ينزل بغير قيد ولا شرط عن كل ماجنته مصر من ثورة سبتمبر. وبذلك صار احتلال البلد أمرًا محتومًا، وشرع السير إدورد مالت من ذلك الحين يهيئ بنفسه سبيل التدخل الحربى شأن الموظف الأمين الذى ليس له آراء خاصة. أما السير أوكلند كلفن فإنه أزمع العمل على ضم مصر إلى إنجلترا[٢].

وفى ٢٠ يناير أبلغ السير إدوارد مالت وزميله الفرنسى بالنيابة عن دولتيهما الحكومة المصرية رسميا أن «المجلس لا يستطيع الاقتراع على الميزانية من غير أن يخل بالأوامر العالية التى أنشئت بموجبها المراقبة»[٣]. ولما كان شريف باشا لا يزال متمسكًا بقانونه الأساسى فقد ذهب وفد من المجلس فى ٢ فبراير إلى الخديو وطلب إليه أن يسقط وزارة شريف ويستبدل بها وزارة أخرى تكون أشد نزولا على رغبات المجلس فتظاهر الخديو بالمقاومة فى بادئ الأمر وفق خطة مرسومة من قبل ثم أذعن أخيرًا، ولم يبق إلا معرفة من يكلف بتأليف الوزارة الجديدة. أما الوفد فقال: إن هذا من حقوق الخديو، وأما الخديو فقد عمل بنصيحة مستشاريه الإنجليز، وقال: يجب أن يرشح المجلس من يريد وكان المظنون أنه بهذه الطريقة تلقى مسئولية المشكلات السياسية المقبلة على عاتق المجلس، ويحفظ الخديو لنفسه حرية العمل إن كانت له هذه الحرية حقيقة، لم يكن ذلك العمل دستوريًا فى شىء، بل كان نذير سوء بمسلك الخديو فى مستقبل الأيام. ومع ذلك فقد قبل المجلس المسئولية ورشح ناظر الحربية محمود سامى

---

(١) مصر رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٥٢.

(٢) انظر الحديث الذى دار بينه وبين المستر بلنت قرابة هذا الوقت (التاريخ السرى فى ص ١٩٩ - ٢٠٠).

(٣) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٧١.

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن المجلس لم يرشح عرابيًا، مع أن عرابيًا كان إذ ذاك من رجال الوزارة، فقد نصب فى ٥ يناير وكيلا لنظارة الحربية، لأن الخير كما قال المراقبان فى «أن يكون داخل الحكومة لا خارجها»(١) وكل الذى عاد على عرابى من هذه الوزارة الجديدة أن أصبح ناظر الحربية. على أن ذلك لم يمنع كتاب الاحتلال من أن يقولوا عن الوزارة الجديدة إنها عبارة عن قيام الحكم العسكرى المطلق. هذا وقد تسلمت الوزارة السامية مقاليد أعمالها فى ٥ فبراير وكان برنامجها كما بينه رئيسها فى كتاب أرسله للخديو عن تنصيبه(٢) يحتوى على عدة إصلاحات داخلية كتنظيم المحاكم، وإصلاح الأحوال الإدارية وتحسين حالة التعليم والتربية، وما شاكل ذلك من ضروب الإصلاح، وينص على أن أول أعمالها وأهمها التصديق على القانون الأساسى الذى وضعه المجلس، وقال محمود سامى فى هذا الكتاب: «على أنه سيكون هذا القانون كافلا باحترام العهود والمواثيق الدولية والمشارطات الشخصية (الكنتراتات) ورعاية جميع الحقوق والواجبات مانعاً كل المنع من مس كل شرط يتعلق بالدين وتسديداته، وأن يجعل لمجلس النواب حق مسئولية النظار بوجه الحكمة والاعتدال وحق تنقيح القوانين(٣) وقد نص فى المادة الرابعة والثلاثين من القانون الأساسى على أن جزية الباب العالى ونفقات الدين العام وكل ما له صلة بهذا الدين من نتائج قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية، كل هذا لا يمكن أن يكون «بحال من الأحوال» موضع المناقشة فى المجلس. أما باقى الميزانية فتبحثها وتقترع عليها لجنة مؤلفة من النظار وعدد يماثلهم من النواب ينتدبهم المجلس، وبهذا أصبحت حقوق الدائنين مضمونة ضماناً كافياً فى حين أن سلطة المجلس على الإيرادات الحرة من الميزانية قد ردت إلى الحد الأدنى. غير أن القانون فى مادة أخرى كانت أبغض شىء إلى من كان فى المتجر من «الشركاء» الأوروبيين. تلك هى المادة العشرون التى نصت على «أن للنواب حق مراقبة أعمال الموظفين العموميين فى

---

(١) مصر، رقم ٥ (١٨٨٢) ، ص ٣٥.

(٢) تجد ترجمة الرسالة الإنجليزية فى كتاب المستر بلنت، ص ٥٦١.

(٣) هذا نص الكتاب لا ترجمته وقد نقلناه عن الوقائع المصرية. (المترجمان).

دور انعقاد المجلس، وأن يبلغوا الناظر المختص على لسان رئيس المجلس كل عبث أو إهمال موظف عمومى فى تأدية أعماله» هذه المادة ومادة أخرى تنص على أن كل معاهدة أو تعاقد بين الحكومة وطرف ثالث وكل التزام أو امتياز، لا يكون قانونيا إلا بعد موافقة المجلس. كانتا أسوأ نذير للموظفين الأوروبيين الذين لم يكن لهم فى مصر غير السلب والنهب. لذلك لم يكن عجيباً كما سنرى أنه عندما أخذ المجلس يعمل بهاتين المادتين الأساسيتين أخذت تقريرات القناصل تصف «الاضطراب الذى بدأ ينتشر» فى طول البلاد وعرضها، وشرع السير إدورد مالت يطعن على سياسة الوطنيين «المعادية للأوروبيين».

وقع الخديو على القانون الأساسى فى ٦ فبراير(١) وظل المجلس يوالى جلساته حتى آخر دور انعقاده فى ٢٦ مارس، ولم يكن ينتظر أن يعمل فى خلال هذه المدة القصيرة عملا يذكر من الوجهة التشريعية، اللهم إلا إزالة بعض فضائح الماضى الظاهرة لكل ذى عينين. ومع ذلك فقد كانت النظارات المختلفة أثناء هذه المدة تكدح فى تهيئة مشروعات الإصلاح لعرضها على المجلس فى دور انعقاده القادم. فكانت تعد قانوناً جديداً للانتخاب، وقانوناً لمنع السخرة، ومشروعاً لإصلاح المحاكم المختلطة التى آذت الفلاحين فيما مضى أذى بليغاً، وآخر لإنشاء مصرف زراعى وما إلى ذلك من الأعمال(٢)، وقد جد عرابى بنوع خاص فى إصلاح نظارته التى كانت فى منتهى الفوضى والخراب وذلك ليستعد للطوارئ كلها. فأظهر همة فائقة فى إصلاح حصون السواحل(٣) ونظم احتياطى المدفعية ووزعه على تلك الحصون. أما المجلس فكان أثناء ذلك مكبا على فحص نصوص المعاهدات والمعاقدات العامة والخاصة المبرمة بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية ورعاياها، وفى استجواب النظار عن المساوئ المختلفة التى وصلت إلى علمه، وأهمها المساوئ الخاصة بمسح الأراضى الذى تم منذ ثلاث سنين تحت إشراف موظفين من الإنجليز، ولم يكن له أثر ظاهر غير النفقات الباهظة التى

---

(١) يجد القارئ نص هذا القانون بأكمله فى جريدة "التيمس" الصادرة فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وفى كتاب بلنت من ص ٥٦٤ إلى، ص ٥٧٠.

(٢) التاريخ السرى، ص٢١٠.

(٣) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢، ص ٨٢.

ذهبت على هيئة مرتبات وأجور ونفقات انتقال ونحو ذلك، وقد انتهى الأمر فى هذا الصدد بأن ألف المجلس لجنة خاصة لفحص هذا الموضوع، فأزعج ذلك «المساحين» الذين قاموا بهذا العمل[1].

من السهل على القارئ أن يتصور نظر «من كان فى مصر من السياسيين» إلى هذه الحوادث. فأما سقوط وزارة شريف فقد فسر للعالم الخارجى بطريقة رسمية على لسان مالت وبطريقة غير رسمية على ألسنة مراسلى الصحف[2] بأنه كان نتيجة مباشرة لإبراق عرابى وإرعاده ، وقيل إن عرابيًا قد توعد سلطان باشا إن لم يستقل من منصبه. وعبثاً حاول سلطان باشا نفسه تكذيب هذه الفرية علنًا، فإن السير إدورد مالت لم يشأ أن يصغى إلى تكذيبه هذا. وأما النظام الجديد فقد صوره السير أوكلند كلفن فى صورة نظام «هو بأسره تحت سيطرة جيش متمرد ظافر»[3]. ونحا هذا النحو المستر كوكسن، الذى ناب عن السير إدورد مالت فى عمله مدة قليلة من الزمن كان يتجول فيها فى النيل مع أطفال ولى عهد إنجلترا، فكتب يقول[4] «إن ما يتظاهرون به من طموح إلى العدل والحرية قد انتهى بأن حلت سلطة الجيش الغاشمة محل كل سلطة مشروعة» وقال إن عرابى شرع يرقى عدداً كبيراً من ضباط الجيش بغير حق، وإن الخديو اعتمد هذه الترقيات خوف الفتنة. وكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتخابى الجديد الذى ينص على الانتخاب غير المباشر على درجتين، فلم ير المستر كوكسن فى هذا القانون غير وسيلة خبيثة لتأييد الحكم العسكرى، وقال عنه: «إن الغرض منه فى هذا البلد أن تكون كل القوة الانتخابية، لمن رشحتهم السلطة الحاكمة ـ والسلطة الحاكمة الآن هى سلطة الجيش» وكتب عدة تقريرات أخرى وصف فيها «الاضطراب والفوضى السائدين فى الأقاليم» وأبلغ رئيسه أن كثيرين من الأعيان الذين لهم مصالح فى القطر، أخذوا ينقضون أيديهم مما بينهم وبين الحزب العسكرى، من حلف عقدوه دون روية. ورمى كتاب آخرون عرابيا صراحة

(١) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ فى ص ٥٠، ص ٦٤.

(٢) بلنت فى كتابه ص ٢٠٣ ومابعدها.

(٣) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ صفحة ٨٠.

(٤) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ صفحة ٦٥.

بأنه أجير للسلطان[1]، وبلغ من السير إدوارد مالت أن صار يشك «فى وجوب بقاء المراقبة بعد أن صارت لفظاً لا معنى له»[2] وكان ختام هذه المفتريات كلها أن رجع السير إدورد مالت إلى الخطة القديمة فأوعز إلى وكلائه فى الأقاليم بأن يكتبوا فى حال القطر الداخلية، ثم بعث بعدد كبير من تقاريرهم إلى رئيسه وكلها تصف ماآلت إليه مصر من الفوضى التى تفاقم شرها فى الشهرين اللذين تسلمت فيهما الوزارة الوطنية زمام الأمور[3]. واتضح إذ ذاك أن إلغاء الكرباج - وهو الإصلاح الذى صار فيما بعد من أجمل الأعمال التى يتباهى بها اللورد كرومر - قد ذهب بكل سلطة مشروعة فى البلاد وبعث الفلاحين على الخروج على سادتهم وقد كتب فى هذا المستر روزل مدير الدومين[4] فقال: «إن الحاكم الشرقى إذا حرم كرباجه، وحظر عليه أن يسجن من يشاء، عجز عن سياسة قوم اعتادوا منذ القدم أن يخضعوا لحكومة فردية قوية... إن الطريق الذى سادت فيه الحركة منذ عام جعل الفلاح يعتقد أنه يستطيع الوصول طفرة إلى ما يقال له إنه حرية، فى حين أن ما اكتسبته هذه الحركة من قوة جديدة بإسلام أزمة الأمور إلى طائفة من الخياليين النظريين جعل أثرها فى السلطة - على وجه العموم - أثر الماء تصبه على قطعة من السكر» تلك قصة غريبة يزيد فى غرابتها أن أسف واضعها على تقوض سلطة المديرين الاستبدادية على يد «خياليين نظريين» يكشف القناع عن سر نفور الأوروبيين من العهد الجديد. وقد علق السير إدوارد مالت على هذا التقرير وغيره من التقارير فقال فى الرسالة التى شفعها بها «ينبئ أول هذه (الرسائل) بتزايد اختلال الأمن فى البلاد لقلة اكترات الأهالى بأولياء الأمور المدنيين، ويعزى ذلك (!) إلى سلوك رجال الحزب العسكرى الذين لا يعاملون زملاءهم المدنيين بالاحترام الضرورى لإدارة البلاد. وقد أخذت الرشوة تعود إلى سابق عهدها بين الموظفين ، ومما يساعد على انتشارها كثرة

(١) خطاب السير وليم جريجورى فى جريدة "التيمس" الصادرة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ المحتوى على نص حديث مع عرابى.

(٢) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ صفحة ٤٦.

(٣) مصر، رقم ٧ عام صفحة ٤٠ وما بعدها.

(٤) مصر، رقم ٧ (١٨٨٢) صفحة ٤٢.

التغيير والتبديل فى كبار الموظفين.. أما الرسالة الثانية فتهتم بوصف الضيق الذى وقع فيه الفلاحون فى سبيل الحصول على المال. ويعزو الملاك قلة رءوس الأموال وما هم فيه من الضيق إلى سياسة الحكومة الحاضرة، التى لا تبعث على الثقة بها. ويجهرون بأنهم إذا عجزوا عن دفع الضرائب فالتبعة على الوزارة[1].

غنى عن البيان أن تلك التهم الشنيعة وهذه الحال المروعة لم تكن توجد إلا فى مخيلة أولئك الساسة، وأن هذا الوصف ليس إلا أخبارًا «دالا على الفطنة» بما سيكون من طرق الصحف الصفراء فى التهييج، تلك الطرق التى اعتدناها فى أيامنا هذه كل الاعتياد؛ فالحقيقة أن عهد الوزارة الوطنية كان من أسعد ما رأت مصر، وأنه لم يكن عسكرى الصبغة، بل كان من كل الوجوه أقل العصور تأثرًا بإرهاب الطبقات العليا. نعم إن الجيش كان فى ميدان العمل، ولكنه كان عنصرًا حيويًا من عناصر الحركة الدستورية، وأن ما كتبه السير وليم جريجورى قبل ذلك بشهرين سيظل النبأ اليقين عن هذا العصر الذى نحن بصدده، قال يصف عمل الجيش فى ٩ سبتمبر[2]: «لقد قوى عمل الجيش ما فى مصر من رأى عام، وإنى لكبير الأمل بأن المساوئ القبيحة التى لا تزال فاشية فى البلاد سيقضى عليها بالصبر والأناة شيئاً فشيئاً. لا شك أنه لولا وجود يد قوية فى الحركة الوطنية ما تم إصلاح يذكر. طالما تكلموا على الإصلاح فى هذا البلد كما تكلموا عليه فى تركيا، ولكن الأمر لم يتعد دائرة الكلام.... أما الآن فقد سرع فى إصلاحات قيمة كان الباعث عليها علم القوم بوجود عصبة قوية تصر على إنفاذها»، أما المساوئ التى طالما عزوها إلى الجيش[3] فقد كتب عنها إلى التيمس رسالة مطولة فند فيها كل ما عزى إلى الجيش من صغيرة وكبيرة وختمه بقوله: «لست أخشى القول بأنه قد ارتكب من الفضائح العسكرية فى لندن وحدها فى شهر واحد أكثر مما ارتكب فى مصر كلها منذ ذلك اليوم المشهود، يوم ٩ سبتمبر،

---

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢)، ص ١١١.

(٢) "التيمس" فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٢.

(٣) لقد ردد اللورد كرومر فى كتابه صدى ما كان يذاع وقتئذ فى الأقاصيص المروعة عن تمرد الجيش، فهو يقص علينا نبأ تمرد طائفة من الجند؛ لأن إيطاليا قتل زميلا لهم وأن الفرقة الموسيقية بإحدى الأرط أبت أن تعترف فى دار التمثيل (مصر الحديثة المجلد الأول من ٢١).

يوم أصبحت يد الضباط هى العليا: ومع ذلك لم يقل أحد بأن الجيش الإنجليزى متمرد عاص... إن فى مصر حزباً وطنيًا يشمل الأمة المصرية بأجمعها إذا استثنينا بالطبع طبقتى الموظفين والمترفين[1].

لا ريب فى أن مالت وكلفن وأشياعهما كانوا يعملون ذلك حق العلم ولكنهم عرفوا أن الحكومة الإنجليزية تريد التدخل فى شئون مصر فأخذوا يمهدون لهذه الغاية المحمودة بكل ما لديهم من الوسائل. وأن فيما جرى فى هذا الحين لبياناً بديعاً «لتقاليد» الحكومة البريطانية ومعاملتها لمصر يدل على رغبتها فى ألا يكون فى مصر وزارة «مشايعة لها». ذلك بأنه لم تكد تتسلم زمام الأمور وزارة لا توافق أهواءها حتى أخذت تكيد لها بكل ما تملك من الوسائل.

كان ساسة الإنجليز أثناء ذلك يكدحون فى إنفاذ ما أقرته الحكومة من تهيئة أسباب التدخل العسكرى. ففى أول فبراير ، أى قبيل استقالة شريف، أرسل السير إدوارد مالت إلى رئيسه برقية ضمنها كما يقول ملخص حديث جرى بينه وبين أحد النظار المستقيلين[2]، وربما كان هذا الحديث كله مصنوعًا، ولكنه إذا صح فلا بد أن يكون هذا الناظر شريف باشا وهو من الثقات الذين يشك فى نزاهتهم[3] وخلاصة الحديث: «أن الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا المأزق أن يرسل فى الحال إلى مصر مندوب من قبل الباب العالى تجىء على أثره قوة تركية» ولما كان هذا بعينه ما أعرضه اللورد جرنفل على الحكومة الفرنسية كما رأينا بدل الاحتلال المشترك فما أكبر دهشتنا من اتفاق رأيه ورأى هذا الناظر المجهول الاسم . ولقد زاد الناظر ـ كما يقول السير إدورد مالت ـ على ذلك قوله «إن تدخلنا» (البريطانى) المسلح لا يمكن التهديد به أو تنفيذه بغير أن تتعرض حياة الأوروبيين لأعظم الأخطار، وبدون مقاومة طويلة يراق فيها كثير من الدماء، ويظن (الناظر) أننا إذا اصطنعنا الكياسة وقبلنا أية وزارة يختارها

---

(١) "التيمس" فى ١٦ مارس سنة ١٨٨٢.

(٢) مصر، رقم ٥ عام ١٨٨٢، ص ٧٨.

(٣) لقد صدق ظننا فإن اللورد كرومر يقول: (فى المجلد الأول من كتابه ص ٢٤٤) إن شريفًا هو صاحب هذا الحديث السرى.

المجلس استطعنا أن ندرأ الخطر بدون حدوث اضطرابات عامة، ولكنه يرى أن لا أمل فى المستقبل بعد أن أصبح الجيش مرة أخرى صاحب الأمر والنهى (؟) اللهم إلا إذا خضدت شوكة هذا الجيش قوة واقتدارًا».

لم يكد اللورد جرنقل يتسلم هذه الرسالة التى جاءته من «الدوائر الوطنية» والتى تتفق مع آرائه اتفاقًا حتى أبلغها إلى الحكومة الفرنسية ليستطلع طلعها غير أن غمتا كان قد سقط وقتئذ وخلفه فى وزارة الخارجية المسيو فريسنيه، وكان لهذا الوزير الجديد فى السياسة التى يجب أن تتبعها فرنسا فى مصر آراء لا تتفق فى شىء مع آراء سلفه. فقد كان يرى أن أحسن حل للمسألة المصرية ألا تتدخل دولة ما فى شئون مصر، بل تترك مصر وشأنها لتقرر بنفسها مصيرها، ولم يكن الباعث الأول على اتباعه هذه السياسة غيرته على مصالح مصر، بل ظنه الصحيح فى ظاهرة أنه إذا تركت مصر وشأنها لم تقع فريسة للإنجليز، وهو ما كانت فرنسا حقيقة تبغيه فى تلك الظروف. على أن الغلطة التى أتاها المسيو فريسنيه هى أنه قدر أن انجلترا ستقعد عن التدخل بمفردها إذا وقفت فرنسا عند هذا الحد من التدخل، وسيتضح لنا أن ذلك التقدير كان و همًا باطلا ربما كان منشأه خطأ المسيو فريسنيه الذى لم يؤت من الحزم ما يمكنه من تنفيذ خطته بإخلاص.

على أنه عندما وصلته دعوة اللورد جرنفل فى ٢ فبراير أجاب على الفور(١) بأنه لحداثة عهده بمنصبه لا يستطيع أن يبدى رأيًا قاطعًا فى الموضوع، ولكن أمرين هو ثابت الرأى فيهما أولهما «أنه لا يميل مطلقًا إلى أى تدخل عسكرى فى مصر سواءً أكان هذا التدخل من جانب فرنسا وإنجلترا مجتمعين أم متفرقين» والثانى «أنه يعارض كل المعارضة فى أى تدخل من قبل الباب العالى، ولكى يؤكد ما يقصده من قوله هذا طلب إلى اللورد ليونز أن يبين له بالدقة معنى التحفظ الذى ذكره اللورد جرنفل عندما وافق على المذكرة الإجماعية وهو أن الحكومة الإنجليزية «يجب ألا تعد مقيدة باتباع خطة عمل خاصة إذا ما بدا لها أن العمل واجب» ، ومما قاله المسيو فريسنيه للورد ليونز: « لقد قيل إن حكومة جلالة الملكة

(١) مصر. رقم ٥ عام ١٨٨٢، ص ٨١.

من حيث المبدأ قد أخذت على نفسها أن تعمل، ولكنها أبت أن تقيد نفسها مقدمًا باتباع خطة خاصة فى العمل» فلم يرد اللورد ليونز بدا من أن يجيب عن هذا جوابًا مطمئنًا، فقال إن الحكومة البريطانية تحفظ لنفسها الحق فى تعيين نوع العمل إذا لم يكن من العمل بد وفى تقرير وجوب العمل أو عدم وجوبه بوجه عام.

من المستحيل أن نعلم هل فطن اللورد جرنفل وقتئذ للفرص التى عاد بها موقف فرنسا الجديد إزاء المسألة المصرية على الدّبلوماسية البريطانية «والمشروعات» البريطانية. على أنه قد قيل ومصدر القول مما يعول عليه، إن وزارة الحربية البريطانية بدأت قرابة هذا الوقت تفكر فى غزو مصر وترسم خطة القتال[1] ومهما يكن من شىء فإن اللورد جرنفل أجاب المسيو فريسنيه بأنه يقدر الصعوبة التى يلاقيها فى إبداء رأى قاطع بشأن مصر وأكد له بناء على رسالة تسلمها وقتئذ من السير إدوارد مالت يصف فيها برنامج الوزارة الجديدة «إن حكومة جلالة الملكة لا ترى أنه قد حدث الآن ما يوجب التدخل، فإن الأعيان والحكومة الجديدة يجهران برغبتهما فى المحافظة على تعهدات مصر الدولية» وأضاف إلى هذا قوله إنه «إذا اقتضت الضرورة التدخل فإنها (الحكومة) ترغب فى أن يكون هذا التدخل ممثلا لتضامن أوروبا وسلطتها. فإذا حدث ذلك فإن الحكومة ترى أن لا بد من اشتراك السلطان فى كل عمل وكل مفاوضة يؤدى إليها هذا التدخل». ثم سأل هل يعارض المسيو فريسنيه فى دعوة الدول الأوروبية لإبداء رأيها فى هذا الأمر»[2].

قبل المسيو فريسنيه تأكيدات اللورد جرنفل فرحًا مسرورًا ولم يعارض فى إرسال منشور إلى الدول العظمى تسأل فيه هل هى مستعدة للاتفاق على خطة سياسية عامة فى المسألة المصرية إذا ما اقتضت الضرورة شيئًا من ذلك. وصرح للورد ليونز مرة أخرى بـ[3] «أنه يعارض كل المعارضة فى أى تدخل عسكرى.. وأنه ينبغى أن يكون غرض الدول العظمى التى ستتبادل الآراء فى مسألة مصر منع

(١) انظر وصف محادثة شيقة بين المستر بلنت واللورد ولسلى فى التاريخ السرى ص ٢٢٧.
(٢) مصر رقم ٥ عام ١٨٨٢ ، ص ٨٤.
(٣) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ ص ٣٤.

هذا التدخل» وأضاف إلى ذلك قوله: «إنه يرجو أن يكون هذا رأى حكومة جلالة الملكة».

لم يكن هذا ـ بالطبع ـ رأى حكومة جلالة الملكة. ولكن اللورد جرنفل لم ير من الضرورى أن يبصره بالأمر. ثم أرسلت الحكومتان إلى الدول الكبرى فى ١١ فبراير منشورًا إجماعيًا(١) تدعوانها فيه «إلى تبادل الآراء فى أمر مصر» ومما جاء فيه أن الحكومتين لا تريان «أنه قد طرأ ما يدعو إلى ذلك التدخل ممثلا لتضامن أوربا وسلطتها» وأن «يشترك السلطان فى كل عمل وكل مفاوضة يؤدى إليها هذا التدخل» وقد أبدت الدول كلها بعد قليل من الزمن رغبتها فى الاشتراك فى تلك الأمور إذا ما اقتضتها الضرورة.

سيتضح لنا عدم إخلاص الحكومة البريطانية فى مشروعها القاضى بترك المسألة المصرية فى يد السلطان عند كلامنا على ضرب الإسكندرية. على أنه يجب ألا ننسى أن السير إدورد مالت وأعوانه كانوا حتى فى ذلك الوقت يعملون بجد ونشاط على إثارة الرأى العام على الوزارة الوطنية وإعداده لقبول التدخل الأجنبى. ولم يكد يمضى على إرسال المنشور إلى الدول بضعة أسابيع حتى فاجأ اللورد جرنفل المسيو فريسنيه فى ٢٩ مارس باقتراح مؤداه أن يرسل إلى مصر «مستشاران فنيان» ليساعدا الوزارة فى إدارة البلاد ناسيًا أن المسألة قد أحيلت على أوروبا(٢)، ولكن المسيو فريسنيه عارض فى هذا الاقتراح وقال: «إنه لا يرى داعيًا إلى إرسال رجل خاص إلى مصر ليمده بتقريرات جديدة» ولقد كان سلوك الحكومة الفرنسية وقتئذ جديرًا بالثناء من كل الوجوه ومخالفًا كل المخالفة لسياسة الدسائس الخفية التى يتبعها اللورد جرنفل وأعوانه. فمن ذلك أن المسيو سينكفيكز، قنصل فرنسا فى القاهرة، أبلغ رئيسه فى ١١ مارس أنهم يعدون مشروع أمرين: تأليف وزارة من كبار الموظفين وأعضاء مجلس النواب يكون عرابى رئيسها. ثم إنشاء مجلس للحكومة يمثل فيه العنصر الأوروبى تمثيلاً كبيرًا، ولم يذكر فى التقرير صاحب هذا المشروع، ولكن المسيو فريسنيه أجاب

---

(١) مصر، رقم ٧ ٧ عام ١٨٨٢ ص١٠

(٢) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ ص ٨١.

عن ذلك بأن أمر وكيله فى مصر بأن يمسك عن كل تدخل فى هذا المشروع المزمع وأن «يلتزم جانب التحفظ والحذر وإن كان ذلك لا يمنعه من أن يحسن صلته بكل حكومة فى مصر تحترم الاتفاقات الدولية وتحافظ على النظام» وطلب المسيو فريسنيه من الحكومة البريطانية أن ترسل مثل تعليماته إلى وكيلها، فأرسل اللورد جرنفل «بعد أن نظر فى الموضوع طويلا» إلى المستر كوكسن، الذى كان قائمًا بأعمال الوكالة البريطانية، أوامر كالسابقة تقضى بعدم التدخل[1].

على أن المسيو فريسنيه لم يقف حتى عند هذا الحد، بل قرر استدعاء المسيو بلنيير الذى كان طوال هذه المدة المراقب الفرنسى العام ، وذلك لما كان يعلمه من خلقه وآرائه فى المسألة المصرية. فلما وصل هذا الخبر إلى مسمع اللورد جرنفل بادر إلى الإعراب عن أمله فى ألا يكون معنى هذا العمل تغيير لخطة فرنسا السياسية. فأجاب المسيو فريسنيه عن ذلك بقوله: «إنه يرى أن قد حان الوقت الذى يحسن فيه أن يستبدل بالمسيو بلنيير رجلا يكون أقل استخدامًا للنفوذ السياسى فى الشئون المصرية» إلى أن قال: «إن تدخل المراقب الفرنسى فى الأمور السياسية طالما جر إلى قيام المشكلات بينه وبين القنصل العام. تلك المشكلات التى قد تؤدى إلى أضرار بليغة فى الظروف الحاضرة»[2].

كان ذلك من جانب المسيو فرنسيه إعلانًا صريحًا لسياسته: ولو أن الحكومة البريطانية جرت على مثل هذه السياسة لتغير مجرى الحوادث المقبلة. ولكن الحكومة البريطانية لم تعبأ بإشارة المسيو فريسنيه، وظل السير أو كلند كلفن والسير إدورد مالت يبذلان وسعهما فى تهيئة أسباب التدخل . ولا ريب أن السياسة البريطانية قد أصبحت بعد هذا التصريح فى موقف قبيح. فإن إعلان فرنسا حيادها صراحة جعل العالم كله يرى من المعتدى ! لقد كان يرجى ولا ريب أن المسيو فريسنيه نفسه كان يرجو - أن أوروبا والحالة هذه لا تقر إنجلترا على تنفيذ مآربها الخفية، ولكن واأسفاه ! لقد خاب هذا الرجاء، فإن إنجلترا لم تلبث أن رأت الفرصة سانحة لأن تخرج من عزلتها وتخدع فرنسا وأوروبا جميعًا.

---

(١) مصر، ٧ عام ١٨٨٢ صفحتى ٥٨، ٦٢.
(٢) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ ص ٦٢.

الفصل الثانى عشر

السياسيون يحرضون على الإجرام

لقد أتاح الزمن أخيرًا للورد جرنفل ووكلائه فى القاهرة بما كانوا يتحينونه من الفرص للاعتداء الفعلى على مصر. ففى أواخر إبريل كشفت الحكومة المصرية مؤامرة دبرها جماعة من ضباط الجيش لاغتيال عرابى وزملائه. وذلك أن عرابيًا ـ كما بينا من قبل ـ قد رقى عددًا كبيرًا من رجال الجيش فى الشهرين اللذين قضاهما فى منصبه الجديد، وكان أنصار الوزارة يسوغون هذه الترقيات بقولهم إنها نتيجة لازمة لتنفيذ القانون العسكرى الجديد القاضى بإحالة الضباط الذين يبلغون سنا معينة على الاستيداع [1]، لا ريب أن هذا القول صحيح من الوجهة القانونية الرسمية، ولكن قد يكون من أكبر العوامل فى إبعاد الضباط القدماء وترقية الضباط الجدد رغبة القائمين بالإصلاح فى تطهير الجيش من العناصر التى لا يوثق بها والمناوئة للنظام الوطنى، والتى كان معظمها من الأتراك والجراكسة ومع هذا فلا ينكر أحد مشروعية عمل عرابى إذا عرف مالاقته فرنسا فى حادثة دريفوس[2]، وما أجرته حديثًا الحكومة التركية الجديدة، على أن ممثلى الحكومة البريطانية الرسميين فى مصر قد نظروا إلى المسألة نظرة أخرى كما رأينا، فصوروا هذه الترقيات فى صورة استبداد عسكرى يدل على

(١) انظر رسالة الشيخ محمد عبده إلى المستر بلنت (التاريخ السرى ص٢٥٠).

(٢) حادثة دريفوس من أشهر حوادث فرنسا الحديثة (١٨٩٥ ـ ١٩٠٦) ومجملها أن ضابطًا فرنسيًا يهوديا اتهم بأنه يبيع الأسرار الحربية لألمانيا، فأدى ذلك إلى محاكمته وسخط الرأى العام على نظام الجيش الفرنسى. (المترجمان).

الفوضى التى أخذت تضرب أطنابها فى وادى النيل. ولا شك فى أنه كان لهذه النظرة أثر كبير فى ازدياد سخط الضباط المبعدين، فقد أشعرتهم أن ممثلى أوروبا وراءهم يشدون إزرهم، ورجح عندهم أنهم إذا نجحوا فى قلب الحكومة والقضاء على حكم الوطنيين، فلن يلقوا من أوروبا غير الحمد والثناء.

ويقال (١): إن الذين دبروا هذه المؤامرة هم صنائع إسماعيل الذى كان مقيمًا وقتئذ فى نابلى والذى قدم كاتب سره راتب باشا مصر قبل ذلك بقليل. وكان راتب صهر شريف باشا، ويظهر أن المؤامرة قد دبرت فى منزل شريف نفسه، وأنها كانت ترمى إلى اغتيال عرابى ونفر من أصدقائه ثم إعلان عودة الحكم المطلق. ولكن قبل أن يشرع المتآمرون فى تنفيذ غرضهم دل عليهم أحد المتآمرين، فاعتقل ضباط كثيرون كانوا كلهم من العنصر الچركسى، وكان فيهم عثمان رفقى ناظر الحربية السابق، ثم حوكموا أمام مجلس عسكرى، فقضى بتجريدهم من ألقابهم ونفيهم إلى إقليم النيل الأبيض. ولقد انتشرت على أثر ذلك إشاعة نقلها مراسل التيمس إلى جريدته، بل ذكرها السير إدورد مالت فى تقريره الرسمى، ومضمونها أن عرابى دخل السجن على المعتقلين وعذبهم أشنع التعذيب(٢). ولكن غنى البيان أن هذا محض اختلاق، وأن لا فرق بينه وبين الفظائع التى نسبتها الصحف الصفراء فى وقتنا هذا إلى الرئيس كروجر(٣).

كشفت المؤامرة فى ١١ إبريل وصدر الحكم فى ٢ مايو. وبين هذين التاريخين عزم السير إدورد مالت على أن يتخذ الحادث وسيلة إلى إسقاط الوزارة الممقوتة ويتذرع به إلى التدخل إذا اقتضت الضرورة ذلك. ولقد كانت الحجة الرسمية لكل تدخل من جانبه وجانب زملائه حتى ذلك الوقت هى المحافظة على الاتفاقات الدولية، أما فى هذه المرة فقد نبذت هذه الحجة جهارًا واستبدل بها حجة أخرى هى حجة «الإنسانية» و«العدالة». فزعموا أن القبض على المتهمين والحكم عليهم كان انتقامًا سياسيًا. وأن المحاكمة كانت سرية، وأن الخديو عندما اطلع على أدلة

---

(١) والتاريخ السرى، ص ٢٥٢.

(٢) التاريخ السرى، ص ٢٥٥ .

(٣) الرئيس كروجر هو رئيس جمهورية الترنسفال وقريع إنجلترا فى حرب البوير الشهيرة، وكان يعزى إليه اضطهاد الرعايا البريطانيين المقيمين فى الترنسفال. المترجمان.

الإثبات تبين له «أنها لاتدل دلالة قاطعة إلا على رغبتهم (أى رغبة المحكوم عليهم) فى عرض مطالبهم، وأنه ليس فيها ما يثبت أنهم كانوا ينوون الاغتيال»[1]. ولذلك نصح السير إدوارد مالت للخديو بألا يعتمد الحكم ، وأن يأمر بإعادة المحاكمة من جديد. على أن هذه النصيحة كانت تطفلا لا تسوغه الإجراءات القضائية بحال من الأحوال، فإن المجالس العسكرية المصرية كلها كانت سرية حتى فى عهد المراقبة الثنائية، ولم يكن للخديو حق التعرض لأحكامها لأن استئنافها لم يكن جائزًا، وكل الذى كان فى استطاعته هو أن يستخدم حقه الخاص ويخفف الأحكام بعد التصديق عليها كما أشار عليه المسيو سينكڤيكز زميل السير إدورد مالت. ولكن ذلك لم يكن يحقق أغراض السير إدورد مالت الذى كان يرغب فى إيقاع الشقاق بين الخديو ووزارته الدستورية، ولذلك تمسك بوجوب إلغاء الأحكام، فلما أظهر الخديو شيئًا من التردد لعلمه أن النظار سيعدون عمله تحديًا صريحًا لهم، أشار عليه السير إدوارد مالت أن يستشير مُمثلى الدول الأربع الأخرى. ولما أبى هؤلاء - غير ممثل دولة إيطاليا - أن يبدوا رأيهم، فإن الخديو، بإيعاز السير إدورد مالت، عرض الأمر برمته على الباب العالى.

تلك غلطة من السير إدوارد مالت، فإن الباب العالى لم يكن يملك التدخل فى الأمر، اللهم إلا من جهة واحدة هى أن عثمان رفقى كان حائزًا للقب «فريق» من الباب العالى وأنه لايصح تجريده منه رسميا إلا بموافقة السلطان. وفوق ذلك فإن الرجوع إلى الباب العالى فى هذه الأزمة معناه الشروع فى سياسة جديدة قلما رغبت فيها الدولتان بوجه عام وفرنسا بوجه خاص. وكانت النتيجة أن رأى اللورد جرنڤل أن يصدر تعليمات إلى وكيله المفرط التحمس يأمره فيها «بأن يعمل بقدر الإمكان بالاتفاق مع قنصل فرنسا العام» أى أن يرجع عن خطته الأساسية ويترك للخديو أن يعتمد الأحكام بقصد تخفيفها عاجلا. لا شك أن هذا الاستهجان كان شديد الوقع على السير إدوارد مالت فقد قضى على كل ما رسمه

---

(١) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ فى هذه الورقة البرلمانية كل الحقائق التى ورد ذكرها فى المتن والمختصة بهذه المؤامرة الجركسية كما يسمونها. على أنه يحسن بالقارئ أن يطلع على الفصل الحادى عشر من كتاب المستر بلنت وهو من أمتع فصول الكتاب، وفيه من التفاصيل شىء كثير غير ما ذكرناه.

من الخطط قضاء عاجلا. ومما زاد الطين بلة أن النظار أنفسهم أرادوا أن يسدلوا الستار على هذا الحادث الذى كان ينذر بمشكلات كثيرة فرفعوا فى ٦ مايو إلى الخديو بصفة كونهم مستشاريه الدستوريين معروضًا يلتمسون إليه فيه بما له من امتياز خاص أن يخفف أحكام المجلس العسكرى ويستبدل بها مجرد النفى من القطر المصرى دون حط من الرتب أو تجريد من الألقاب، وأن يكتفى بمحو أسماء المحكوم عليهم من سجلات الجيش المصرى. وكذلك مدت الوزارة يدها للمصافحة واعترفت بهزيمتها وأرادت أن تقضى على تلك الحيلة الدبلوماسية التى كان يقوم بها السير إدوارد مالت. ولكن السير إدوارد مالت لم يكن يرضى بهذا بسهولة.

وعلى ذلك فإنه بدلا من أن ينفذ ما أمره به رئيسه دون توان أقبل يفكر فيما يجب أن يشير به على الخديو، وطلب إلى اللورد جرنفل تعليمات أخرى مضيفًا إلى طلبه فكرة لطيفة قال عنها: «اسمحوا لى أن ألاحظ أنه عند النظر فى الخطة التى يجب أن يسلكها الخديو بإزاء حكم المجلس العسكرى يجب أن نلقى نظرة عامة على الحالة كلها وأن نذكر أن الوزارة الحاضرة تسعى (كذا) لتضييق نطاق الحماية الإنجليزية الفرنسية» (لقد صارت المراقبة حماية!) «وأن نفوذنا آخذ كل يوم فى النقصان، وقد يستحيل علينا أن نستعيد سلطتنا العليا (لاسلطة الخديو إذن!) حتى تخضد شوكة الحكم العسكرى الذى يرزح القطر تحته الآن... وفى اعتقادى أنه لا بد من حدوث ارتباكات شديدة قبل الوصول إلى حل مقبول للمسألة المصرية، وأن الحكمة تقضى باستعجال هذه الارتباكات لابتأجيلها»[1].

لا ريب فى أن سماح اللورد جرنفل بطبع هذه الرسالة الغريبة، فيما طبع من الأوراق التى عرضها على البرلمان[2] سنة ١٨٨٢ لايرفع من شأن «مقدرته السياسية» فإن السير إدورد مالت قد أظهر فيها ما انطوت عليه نيته بأجلى بيان.

---

(١) مصر رقم ٧ عام ١٨٨٢، ص ١٠٧.

(٢) لقد كان اللورد كرومر أحكم من رئيسه، فإن هذه الرسالة لا توجد فى كتابه.

فليست سلطة الخديو ولا الفرمانات السلطانية، كما قالوا من قبل ومن بعد، هى التى كانت تهم أولئك الذين ما فتئوا يتدخلوا فى شئون مصر والذين احتلوها فى آخر الأمر، بل «سلطتنا العليا» و«نفوذنا» اللذان ألحقت بهما «سيادة الحزب العسكرى» أذى بليغًا. وتدل الجملة الأخيرة دلالة واضحة على ما كان يعمله السير إدورد مالت منذ عرف أن الحكومة الإنجليزية ترغب التدخل، ألا وهو استعجال «ارتبا كات شديدة» من نوع الارتباكات التى كان يستطاع توليدها من الأحكام التى صدرت فى المؤامرة الجركسية(١).

ولا شك أن اللورد جرنقل فهم ما عرض به السير إدورد مالت ولكنه لم يستطع الرجوع عن قراره الأول، وأعاد هو والمسيو فريسنيه القول بقبول الاتفاق. فلما يئس السير إدورد مالت عزم على سلوك خطة جديدة، فأشار على الخديو بأن يستبدل بالأحكام الأولى مجرد النفى دون أن تمحى أسماء المحكوم عليهم من سجلات الجيش. ولتأكده من سهولة انقياد توفيق أغلق الباب دون كل طارق يحتمل مجيئه، وما زال هو والمسيو سينكفيكز بفتلانه فى الذروة والغارب حتى وقع على الأوراق. ذلك عمل لا يأتيه إلا كل محرض على الإجرام. ثم هو إهانة شنعاء للنظار عامة ولعرابى خاصة لأنه كان المسئول عن الجيش، ولم يكن بعيدًا أن يستثير هذا العمل حفيظة الوزارة كلها. بل هذا بعينه الذى حدث، فإن الوزارة طلبت على الفور أن يلغى هذا القرار، ويستبدل به قرار آخر يتفق مع معروضها. ولكن السير إدوارد مالت قد علم أنه آخذ بناصية الأمر، فأشار على الخديو ألا

---

(١) لقد صدق اللورد سلسبرى إذ عزا هذه الأزمة بعد ذلك الوقت أى بعد ضرب الإسكندرية إلى دسائس السير إدورد مالت فقال: «إن السبب الحقيقى فى هذه الأزمة هو محاكمة الضباط الجراكسة. لست أشك فى براءة الضباط الجراكسة... ولكن هذه الحادثة ليست من الحوادث التى توجب علينا عادة أن نتدخل بين حاكم شرقى ورعيته» (مضابط البرلمان مجلد ٢٧٢ عام ١٨٨٢ ص ١٥٠٠) وإن ما لاقاه أولئك الضباط «الأبرياء» فى المستقبل لجدير بالذكر ففى ٢٠ مايو غادروا مصر وقال السير ادورد مالت: «إن ثبات الخديو قد رد العقوبة إلى الحد الأدنى، وسيتمكن سموه إذا ما صار حرًا فى عمله ذا وزارة متشبعة بروح العدل من إعادتهم إلى أهلهم وأوطانهم» (مصر رقم ٨ عام ١٨٨٢ ص ١٤٦) وفى ٣٠ مايو أبلغ اللورد دوفرين رئيسه بأن الضباط قد وصلوا إلى الآستانة حيث يعيشون على نفقة الحكومة (مصر رقم ١ عام ١٨٨٢ ص ١٦) وفى ٢٥ يوليه أى بعد ضرب الإسكندرية عاد الضباط إلى مصر.

يذعن لهذا الطلب. وعندئذ رأى النظار أن كل ما بذلوه لفض المشكل قد ذهب أدراج الرياح، وأن قد آن الوقت للفصل بين النظار ممثلى الأمة وبين الخديو ممثل المتطفلين من الأجانب. وهنا نرى حادثة كان يصح للجيش أن يتدخل فيها لو أن الحكومة المصرية وقتئذ كانت حكومة عسكرية مطلقة، فلعمرى إن الثورة هى آخر ما تلجأ إليه الأمة المضطهدة، ولو أن الجيش فعل كما فعل فى ٩ سبتمبر، فأعلن خلع توفيق لرأى الأمة من وراثه تقره على عمله. ولكن لما كان الحكم العسكرى المطلق حديث خرافة اختلقه أولئك الذين كانوا يودون «استعجال» ارتباكات شديدة فإن النظار ومن بينهم عرابى قرروا عقد مجلس النواب وإحالة القضية التى بينهم وبين الخديو إلى حكمه، وأعلنوا «أن الخديو قد سلك مسلكا يمس استقلال مصر وأتى كثيرًا من الأعمال دون استشارة نظاره» وقرروا كذلك ألا يفاوضوا الخديو فى شىء ما حتى يصدر قرار المجلس، وأن يضمنوا له مع ذلك سلامته الشخصية واستتباب الأمن بوجه عام.

لا بد أن السير إدوارد مالت قد تملكه وقتئذ الزهو والإعجاب، كيف لا وهو بدسائسه الدبلوماسية الخفية التى لم يرع فيها عهدًا ولا ذمة قد أفلح فى إثارة الوزارة وجعلها تجاهر بعصيان الخديو ـ عصيانًا يسهل تصويره فى الخارج للجمهور الجاهل بما تقدمه من الدسائس الخفية فى صورة الفوضى الصريحة. أليس عقد المجلس بأمر النظار وحدهم خرقًا للقانون الأساسى الذى ينص على وجوب موافقة الخديو على عقده؟ ثم أليس الواجب على الوزارة إذا وقفت موقف المعارضة للخديو أن تقدم استقالتها فى الحال؟ لقد كان كثيرون يدلون بأمثال هذه الحجج، وكان أشدهم فى ذلك كبير الدساسين، السير إدوارد نفسه. ولكن هذا قول كان لايقوله إلا أحد رجلين إما جاهل لايعلم، أو عالم متحذلق فى علمه. فلو حافظت الوزارة على الرسميات الدستورية وقتما كان العدو يعمل على هدم كل نظام دستورى، لكان عملها خيانة منها لوطنها، ولألقت بنفسها فى أحضان مالت وشركائه فى المؤامرة، ولهيأت لهم ما يرجون من نصر يحرزونه دون عناء.

وبالضرورة أثار انقطاع العلائق بين النظار والخديو رعبًا كبيرًا فى إنجلترا وفرنسا، فإن القوم قد توقعوا أن يعلن المجلس خلع الخديو على الفور وظنوا أنه

قد يقع من الحوادث ما يجعل حياته وحياة كثير من الأوروبيين، وفيهم ممثلو الدول السياسيون ، فى خطر كبير. وكتب السير إدورد مالت فى هذا المعنى خاصة فقال:

«إن ما أعطاه النظار من ضمان المحافظة على حياة الخديو والأوروبيين لا يعتد به»(١) وذكر «أن القلق قد استولى على الناس فى كل مكان وأن كثيرًا منهم أخذوا يهاجرون من البلاد». لا ريب أن ساعة الفصل الأخيرة، أى ساعة قيام الدولتين الغربيتين بعمل ما فى مصر، قد أخذت فى الاقتراب. ولقد اهتاج الرأى العام فى فرنسا اهتياجًا شديدًا وطلب التدخل فى الأمر، ولكن المسيو فريسنيه ظل محافظًا على رباطة جأشه، وأرسل فى ٧ مايو برقية إلى المسيو سينكفيكز يطلب إليه فيها أن يسلك سبيل الحذر فى أعماله وأن يعمل بقدر الإمكان بالاتفاق مع مالت، وأن يرد الأمر إلى باريس إذا ما قام بينهما خلاف، وأن يكون فى جانب الخديو «صاحب السلطة الشرعية الوحيدة - ومع هذا فلتعمل بالكياسة والحذر الضروريين لتجنب ما يثير النزاع أو يزيد الشقاق الموجود فى داخل الحكومة»(٢) ألا ما أكبر الفرق بين هذا وبين ما أجازه اللورد جرنفل لوكيله وقتئذ. ولما علم المسيو فريسنيه أن الخديو عرض على السلطان مسألة المؤامرة الجركسية احتج على تدخل الباب العالى، وطلب إلى اللورد جرنفل أن يصرح جهارًا بعدم رضاه عن هذا العمل، وقال للورد ليونز: «إنه إذا لم تعلن حكومة جلالة الملكة على الفور وبحزم وثبات أنها لاتقبل تدخل الأتراك فإنها تجعل هذا التدخل أمرًا لامناص منه»(٣) على أن المسيو فريسنيه لابد أن يكون قد شعر بأنه لا يستطيع أن يظل متمسكًا بخطته السلبية المحضة زمنًا طويلا، وأنه لا بد له فى القريب العاجل من أن يختار أحد أمرين، إما تدخل السلطان وإما التدخل الإنجليزى الفرنسى، وهو ما كان يطلبه ذلك الفريق من الرأى العام الذى كان يقوده غمبتا. والحق أن اللورد جرنفل أخذ يدفعه إلى سلوك إحدى الخطتين كما

---

(١) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢، صفحة ١١٧.

(٢) مصر، رقم عام ١٨٨٢ ، ص ١٠٧.

(٣) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢، ص ١٠٩.

يرى من جوابه على ما اعترض عليه المسيو فريسنيه فى ٨ مايو فإنه بعد أن أنكر أن له ميلا خاصًا إلى تدخل تركيا، قال منذرًا بما سيقع: «ولكننا نرغب أن نكون عند اشتداد الخطب أحرارًا نتدبر كل أنواع التدخل الممكنة، ونختار منها أقلها مشقة وخطرًا»(١). وكان هذا بمنزلة إعلان أن إنجلترا لن تنقاد لرغبة الحكومة الفرنسية إذا ما ظلت هذه متمكسة بسياسة عدم التدخل، وأنها إذا ما دعت الضرورة لا تحجم عن أن تتولى العمل بمفردها. ولم يمض بالفعل على هذا الجواب غير ثلاثة أيام حتى عرض اللورد جرنفل على المسيو فريسنيه رأيًا كان قد «عن له» ذات مرة فى بدء الأزمة، ومؤداه أن يطلب إلى الباب العالى أن يرسل إلى مصر قائدًا «يعطى السلطة التامة فى إعادة النظام إلى الجيش المصرى» وأن يرافق هذا القائد قائدان آخران أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى وأن يتبع القائد التركى مشورة هذين القائدين، وأن يسبق هذه البعثة كلها بلاغ ينذر بتدخل الترك فى الأمر(٢) ولقد رأى المسيو فريسنيه - على الفور ألا مفر له من أن يختار أحد أمرين، فإما أن يقبل تدخل الترك، وإما أن تقوم إنجلترا وفرنسا بعمل مشترك. وقد قرر أن يختار ثانى الأمرين لأنه كان أهون الشرين. ولقد أنحى الأحرار المتطرفون من الفرنسيين وقتئذ باللائمة على المسيو فريسنيه لعدوله عن خطته الأولى واتباعه سياسة هى أشبه شىء بسياسة غمبتا. ولا مراء فى أن الحوادث المقبلة تسوغ هذا اللوم، فإن تحول المسيو فريسنيه عن سياسته لم ينج المصالح الفرنسية ولا أنقذ مصر من الخطر، وكانت نتيجته أن اضطر فى آخر الأمر إلى العودة إلى سياسته الأولى. على أن المسيو فريسنيه كان يرجو وقتئذ أنه ما دام تدخل إنجلترا، سواء أكان صريحًا أم من وراء ستار التدخل التركى، أمرًا لامناص منه، وما دامت سياستها كلها ترمى إلى بلوغ هذه الغاية فإن فرنسا باشتراكها مع إنجلترا فى العمل قد تفلح فى إعطاء هذا التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا. وقد ظن المسيو فريسنيه أن هذا هو الفارق

---

(١) مصر، رقم عام ١٨٨٢ ص١١٠.

(٢) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ ، صفحة ١١٩.

الجوهرى بين سياسته وسياسة غمبتا الذى كان يعمل على أن تحتل فرنسا وإنجلترا(1) البلاد المصرية احتلالاً فعليًا.

أما الشكل «العديم الضرر نسبيًا» الذى كان المسيو فريسنيه يرغب أن يكون عليه هذا التدخل الانجليزى الفرنسى فهو أن ترسل كلتا الدولتين إلى الإسكندرية ثلاث سفن حربية بحجة حماية رعاياها فى الظاهر ولإرهاب الوزارة وحملها على التسليم فى الحقيقة، وبهذا تحل الأزمة ولاتبقى بعد ذلك حاجة إلى أى عمل آخر. لا شك أن المسيو فريسنيه كان على بينة من أمر النزاع القائم بين الخديو ونظاره وأنه كان فيما بينه وبين نفسه يعطف على النظار ولكن تلك حالة من الحالات التى يضحى فيها بصاحب الحق اتقاء لأضرار بالغة. لذلك رد المسيو فريسنيه فى ١٢ مايو على ما اقترحه اللورد جرنقل من إرسال ثلاثة قواد بأن عرض عليه أن ترسل بدلا منهم إلى الإسكندرية سفن حربية، قائلا إن إرسالها يشد أزر الخديو ويجعل تدخل الترك أمرًا داعى إليه. ولكن بقى بطبيعة الحال أمر آخر وهو أن هذا العمل قد لا يكون كافيًا وأن الحكومتين ربما بدا لهما أن تنزلا جنودًا إلى البر. فلذلك قال إنه إذا وصل الأمر إلى هذا الحد فإنه لا «يمانع فى استدعاء جنود تركية إلى القطر المصرى تعمل فيه تحت الرقابة الإنجليزية الفرنسية لغرض وبشروط تكون انجلترا وفرنسا قد حددتاها من قبل» إلى أن قال إنه لا يوافق بحال من الأحوال على استخدام جنود فرنسية أو إنجليزية(2).

وليس فى الرسالة التى أورد فيها اللورد ليونز هذا الرأى مساق اقتراح المسيو فريسنيه الأخير، ولكن لا شك فى أن المسيو فريسنيه لم يقترحه من تلقاء نفسه بل ردًا على سؤال وجهه إليه اللورد ليونز يستفهم فيه عما يكون إذا لم يؤد إرسال

(1) قال المسيو فريسنيه فى مجلس النواب الفرنسى فى ١١ مايو سنة ١٨٨٢: «ولقد كنا دائما ولا نزال نهتم بأمرين أولهما أن نحفظ لفرنسا مركزها الخاص الممتاز بحق فى القطر المصرى وأما الأمر الثانى الذى ترمى إليه سياستنا فهو رغبتنا فى الاحتفاظ باستقلال مصر كما قررته الفرمانات التى اعترفت بها الدول الأوروبية. ولن نجيز قط - مادام الأمر موقوفًا على أعمالنا - أى اعتداء على هذه الفرمانات ولا نرضى بأن تخرج مصر من أية أزمة تحل بها أقل حرية واستقلالا مما هى اليوم (مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢ ص ١٢٥).

(2) مصر، رقم٧ عام ١٨٨٢ ص ١٢٨.

السفن إلى النتيجة المقصودة. وقد قبل اللورد جرنفل الاقتراح الخاص بالمظاهرة البحرية ولكنه لم تطمئن نفسه كثيرًا إلى رفض مشروعه القاضى بتدخل تركيا على الفور واقترح أن يبلغ الباب العالى على الأقل مع التحفظ فى القول أنه لايبعد أن تعرض عليه فيما اقتراحات أخرى»، ولكن المسيو فريسنيه لم يشأ إن يتقيد بخطة مبهمة لا يود فى الحقيقة سلوكها ولهذا لم يوافق على اقتراح اللورد جرنفل .

وعلى ذلك أصدرت كلتا الحكومتين أمرها بأن تسافر سفن حربية إلى الإسكندرية فى الحال، وهنا ينبغى أن نعيد على القارئ بهذه المناسبة ذكر حادثة تزيد خطة السير إدوارد مالت ورئيسه وضوحًا. يذكر القارئ أن السير إدوارد مالت قد حذر اللورد جرنفل مرتين من أى تدخل غير تدخل الترك وحجته فى ذلك أنه فى الفترة التى تكون بين إعلان هذا التدخل ووصول الجنود تعرض حياة الأوروبيين للخطر الشديد[1] ثم إن المسيو فريسنيه قبل أن يعرض اقتراحه سأل ممثله فى القاهرة هل فى إرسال الأسطول من خطر على حياة الإنجليز والفرنسيين المقيمين فى مصر؟ ولسنا نعلم بطريقة مباشرة ما أجاب به المسيو سينكفيكز عن السؤال، ولكنا نعلم أن اللود جرنفل لما سأل السير إدوارد مالت هذا السؤال عينه رد عليه بالبرقية الآتية[2]: «يشرفنى أن أبلغ فخامتكم أنى أنا وزميلى الفرنسى نرى أن ما فى وصول الأسطول المشترك إلى الإسكندرية من الفائدة السياسية كبير جدا يفوق فى أهميته الخطر الذى يمكن أن يصيب بسببه من فى القاهرة من الأوربيين» ولسنا نبحث الآن فى هل وافق المسيو سينكفيكز على رأى زميله الإنجليزى حقيقة أو لم يوافق، ولكن الذى نريد أن نقوله هو أن هذه الرسالة أكبر دليل على سياسة السير إدورد مالت وعاطفته الإنسانية. ولا ريب أنها لم يكن يقصد إظهارها وأن الإذن بنشرها فيما بعد لما يؤخذ مرة أخرى على «مقدرة» اللورد جرنفل «السياسة» وأن فيها دليلا واضحًا على أن كل

---

(١) راجع صفحتى ١٧٢، ١٨٢ من هذا الكتاب.

(٢) مصر، رقم عام ١٨٨٢ صفحة ١٣٢ لقد كان اللورد كرومر فى هذه المرة أيضا أحكم من رئيسه فإنه أخفى هذه البرقية الشائنة.

ما كانوا يخافونه من الأخطار التى يتعرض لها الأوروبيون بسبب «السيادة العسكرية» كان كله زورًا وبهتانًا ولا غاية منه إلا تهيئة السبيل للتدخل المسلح. ومهما يكن من شىء فإن الأمر لا يخرج عن إحدى اثنتين ، فإما أن تكون هذه المخاوف كلها لا أصل لها ـ وعندئذ تتبين لنا مقدرة السير إدوارد مالت السياسة ـ وإما أن تكون قائمة على أساس ثابت وعندئذ يتبين لنا مقدار عاطفته الإنسانية. وسواء أكانت هذه أم تلك فإن ما قاله السير إدوارد مالت كاف للحكم عليه بأنه من أحط طبقات الساسة الدساسين.

ولم يكن اللود جرنقل خيرًا من صاحبه كثيرًا، فإن الموافقة على أن النفوس البشرية التى طالما ملئوا الرسائل والصحف بوصف الخطر المحدق بها لايصح الاهتمام بها عندما يخشى على المصالح السياسية ومصالح الدائنين أمر لايرضاه أى ضمير. ثم ماذا عسى أن نقول فى وزير إنجليزى يقرر التضحية بحياة الإنجليز وفى الوقت عينه يشير على وكيله بأن النظار المصريين عامة وعرابيًا بخاصة أنهم مسئولون شخصيًا عن كل إخلال بالنظام؟ ومع ذلك فهذا ما فعله اللورد جرنقل فى ١٤ مايو أى فى اليوم الذى تسلم فيه برقية السير إدوارد مالت الشهيرة. فإنه لم يكفه أن يختط خطة فى العمل هى لا محالة معرضة نفوس الأوروبيين للخطر، حتى أخذ ينذر من ترمى خطته إلى توريطهم بأنهم مسئولون عن هذه النفوس! ولقد أجاب عرابى ـ بطبيعة الحال ـ بأنه «يضمن استقرار النظام التام وسلامة الخديو ما دام ناظرًا، ولكنه لا يستطيع أن يضمن ذلك إذا ما وصل أسطول إنجليزى فرنسى»(١). وبالضرورة لم يقبل هذا التصريح، وعندما قتل بعض الأوروبيين بعد أسابيع معدودة من ذلك الوقت فى اضطرابات لم يكن للوطنيين يد ولا فى إثارتها، ألقيت التبعة على عرابى ورفاقه. تلك مناهج العدل والخلق التى انتهجتها سياسة جرنقل ومالت.

على أنه فى أثناء ذلك كان النواب قد اجتمعوا وأخذوا يبحثون بقلق زائد فيما صارت إليه الأمور. وكان السخط على الخديو آخذًا فى الازدياد ولولا الخوف من

---

(١) مصر، رقم ٧ عام ١٨٨٢، صفحة ١٤٠.

انتقام الدولتين لخلع توفيق. لكن كثيرًا من النواب عارضوا فى ذلك الأمر وانقسم المجلس على نفسه[1]، فانحاز رئيسه سلطان باشا إلى جانب العدو دفعة واحدة، وأخذ يعمل على إسقاط الوزارة، ورأى غيره من الأعضاء أن يسعوا مرة أخرى للتوفيق بين الطرفين وتخفيف الأزمة بشىء من التساهل. وبينما هم كذلك إذا بالأسطول الفرنسى قد وصل فى ١٥ مايو وإذا باللورد جرنفل قد بعث فى اليوم نفسه إلى السير إدوارد مالت برقية مضمونها أنه فضلا عن المظاهرة البحرية «فإنا نحفظ لأنفسنا الحرية فى أن نستخدم من الوسائل ما نراه ضروريًا لإقرار النظام والمحافظة على سلطة الخديو»[2] . وقد قرر عرابى ورفاقه أن يعملوا بمشورة القائلين بالسعى مرة أخرى للتوفيق بين الطرفين [3] فذهبوا بأجمعهم إلى الخديو «وعرضوا عليه ولاءهم التام» وذهبوا كذلك إلى مالت وأكدوا له أنهم سيبذلون غاية جهدهم فى حفظ الأمن العام[4] وا أسفاه! لقد ظهروا فى مظهر مؤلم للنفس وقد يكون غير مشرف لهم، ثم هم لم يجنوا من ورائه شيئًا على الإطلاق. فإن السير إدوارد مالت لم يسمح للخديو بأن يقبل تأكيدات الولاء التى قدمها النظار كما لم يقنع بها اللورد جرنفل ولا المسيو فريسنيه الذى كان همه وضع حد لهذه الأزمة. وكتب المسيو فريسنيه على الفور إلى المسيو سنكفيكز يبلغه أنه يجب على الخديو أن يستفيد من وصول الأسطول فيسقط الوزارة ويستبدل بها أخرى يكون رئيسها شريف باشا مثلا، وعند ذلك يجوز إصدار عفو عام وعزل عرابى ورفاقه عن مناصبهم على أن تبقى لهم ألقابهم العسكرية. وأرسل اللورد جرنفل هذه التعليمات نفسها إلى السير إدوارد مالت بعد أن أضاف إليها متلاعبًا بالألفاظ على عادته، أنه يجب عليه ألا يقول شيئًا «يمنع صدور الأمر إلى عرابى وزملائه بترك مصر إذا رغبت فى ذلك الوزارة الجديدة»[5].

---

(١) التاريخ السرى فى صفحتى ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) مصر رقم ٧ عام ١٨٨٢، صفحة ١٣٦.

(٣) فى ١٣ مايو أرسل المستر بلنت إلى عرابى برقية يرجوه فيها أن يتذرع بالصبر وأن يؤجل عمله ضد الخديو (التاريخ السرى، صفحة ٢٦٧).

(٤) مصر رقم ٧ عام ١٨٨٢ ص١٤٣.

(٥) مصر رقم ٨ عام ١٨٨٢ صفحة ٧.

وعلى هذا أخذ السير إدوارد مالت يسعى فى حمل محمود سامى وعرابى وثلاثة قواد آخرين «يخشى منهم» على أن يوافقوا من تلقاء أنفسهم على ترك مصر نظير معاش سنوى واحتفاظهم بألقابهم. وقد عهد إلى المسيو مونج أحد رجال القنصلية الفرنسية أن يقوم بهذه المهمة الدقيقة لمعرفته اللغة العربية فيعرض على عرابى ورفاقه حل الأزمة بهذه الطريقة. فلما رفض ذلك المسيو مونج عهد إلى سلطان باشا أن يؤدى هذا العمل الشاق، ولكن العاقبة كانت وبالا، فإن عرابيًا أبى حتى الإصغاء إلى هذا الاقتراح. وعندئذ عرض السير إدوارد مالت على اللورد جرنڤل أن يخول هو وزميله الفرنسى الحق فى أن يطلبا بطريقة رسمية استقالة وزارة سامى بشرط أن يكون له «حق التصريح بما يترتب على رفض ذلك الطلب من النتائج» وقال إن الوزارة والجمهور «لا يزالون يعتقدون أن الدولتين لن ترسلا جنودًا وإن معارضة فرنسا تجعل تدخل الترك مستحيلا»(١) وكان معنى ذلك الطلب العدول عن سياسة التكتم والخفاء إلى سياسة الصراحة والإفصاح، ومع هذا فقد وافق اللورد جرنڤل على هذا الطلب. وعلى ذلك قدم القنصلان العامان فى ٢٥ مايو مذكرة مشتركة طلبا فيها إسقاط الوزارة وإخراج عرابى من مصر وإبعاد القائدين الوطنيين الآخرين على فهمى وعبدالعال إلى داخل القطر. هذا هو الوفاء بما أكده اللورد جرنڤل من أن إنجلترا لا ترغب فى وجود وزارة مشايعة لها بمصر، وهو فى الوقت نفسه ظفر توجت به سياسة السير إدوارد مالت.

أمام هذه القوة القاهرة لم يكن للوزارة بد من الاستقالة، فاستقالت فى اليوم التالى محتجة على ما أجازه الخديو للدول الأجنبية من التدخل فى شأن مصر تدخلا مخلا بحقوق سيادة السلطان. ولكن الخديو عمل بإشارة مالت وأجاب بأنه إنما يعمل وفق «إرادة الأمة» وأنه يعرف كيف يدافع عن عمله أمام السلطان. ثم أرسلت المنشورات على الفور إلى حكام الأقاليم تبلغهم سقوط الوزارة وتأمرهم بألا يغفلوا عن حفظ النظام العام. وتطلب إليهم فى الوقت نفسه أن يقفوا التجنيد ويخبروا صفوف الرديف بأن الحكومة لم تعد فى حاجة إليهم. وقد

(١) مصر، رقم ٨ عام ١٨٨٢ ص٢٨، ٢٩.

أكدت لهم المنشورات أن الأساطيل الأجنبية «قد جاءت لأغراض ودية». على أن هذا كله صدر عن عجلة وعدم ترو، فإن الخبر لم يكد يصل إلى الإسكندرية حتى ثار رجال الحامية والشرطة وأبلغوا الخديو على الفور أنهم لايكونون مسئولين عن الأمن العام إذا لم يعد النظار إلى مناصبهم فى ظرف اثنتى عشرة ساعة. وسرعان ما وصل نبأ هذا الاحتجاج إلى أهل القاهرة فتقدم إلى الخديو وفد مؤلف من رؤساء الأديان المختلفة - علماء الإسلام، وبطريرك الأقباط، وحاخام اليهود - وطلب إعادة عرابى وزملائه. فكان ذلك مظهرًا «إرادة الأمة» غير متوقع بالمرة وعندما قدم سلطان باشا على الخديو مهرولا يكاد يقتله الخوف وتوسل إليه أن يرجع النظار إلى مناصبهم وإلا كانت حياته فى خطر، نقول عند ذلك أذعن توفيق وأصحابه البررة، وأعيدت الوزارة، وأرسلت الأوامر إلى الأقاليم بإلغاء أوامر التسريح السابقة[1].

لم تلبث هذه المأساة الهزلية أكثر من ثلاثة أيام، ولكنها كانت كافية فى إظهار شعور الأمة المصرية الحقيقى. وأن فى السرعة التى أرسلت بها الأوامر إلى الأقاليم لوقف جميع الدفاع وسائل لبيانًا لسبب كره الدبلوماسيين البريطانيين عرابيًا ورفاقه. فقد رأوا أنه ما دام هؤلاء قابضين على زمام الأمور فلا يحتمل أن تقع مصر غنيمة باردة فى أيدى المعتدين.

(١) ترى هذه الحقائق كلها فى مصر رقم ٨ عام ١٨٨٢ فيما بين صفحتى ٣٨، ٤٩.

الفصل الثالث عشر

مذبحة الإسكندرية المدبرة

لا شك أن السير إدوارد مالت قد ساءه الإخفاق الذى لقيه وهو يحاول التخلص من وزارة سامى، ولو أنه كان على شىء من الشعور بكرامة النفس لاستعفى وقتئذ من عمله، ولكن الرجل لم يكن يريد المحافظة على كرامة نفسه إنما كان يريد إحداث تدخل مسلح فاذا لم تؤده إلى ذلك طريق سياسية معينة فلا بأس بأن يعيد الكرة ويسلك طريقًا أخرى تكون أقصر وأهدى إلى وجه النجاح، لذلك لم يكن الإخفاق الذى لقيه إلا ليزيده إقبالاً على العمل ومضيًا فيه. فقد كتب عن رجوع الوزارة إلى رئيسه فى ٣٠ مايو يقول: «إن القوم يعدونه إيذانًا بإخراج النصارى من مصر وارتجاع الأرضين التى يمتلكها الأوروبيون أو يرتهنونها، كما يعدونه إيذانًا بإلغاء الدين العام»[1] وردد صدى هذه اللهجة المفزعة صديقه المستر كوكسن قنصل الإسكندرية، فأرسل معروضًا لبعض تجار الإنجليز يسألون فيه «أن تتخذ للمحافظة على حياتهم وسائل فعالة»[2] وفى غد ذلك اليوم أعاد السير ادوارد مالت الكتابة مصورًا الخوف الذى استحوذ على الجالية الأوروبية كلها وطالبًا تعزيز الأسطول. فأجيب هذا الطلب على الفور ومع ذلك لم يقف الأمر عند هذا الحد، لأن المسألة لم تكن مسألة خوف أو أمن. واللورد جرنفل كان يعلم حق العلم أن ما يرويه له مرءوسه إنما هو تهويش محض . ولكن كيف ينفذ الوعيد الذى قرن به السير ادوارد مالت فى ٢٥ مايو طلبه

(١) مصر، رقم ٨ سنة ١٨٨٢ ص ٥٥.

(٢) المصدر السابق. ص ٥٤.

الرسمى لحل وزارة سامى؟ كان ذلك من الصعوبة بمكان، فإن السلطان لم يكد يسمع بإنفاذ الأسطولين المتحدين حتى أقبل يحتج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته، وهم بأن يجيب الخديو إلى ما سأل فيرسل إلى مصر مندوبًا من قبله، ذلك بأنه رأى من التناقض «أن يصرح من جهة بوجوب عدم الاعتداء على حقوق سيادته، وأن يمنع من جهة أخرى عن كل أنواع التدخل[1] على أن اللورد جرنفل أكد للسلطان أن إرسال الأساطيل لم يقصد به اغتصاب حق ما وأنه «إذا اقتضت الضرورة عملا يكون مظهراً لحق من حقوق السيادة فإنا لا نرفع الأمر إلى الباب العالى»[2] كذلك أخبرت الدول العظمى فى مذكرة دورية أن إرسال السفن الحربية» لم يكن الغرض منه اتباع سياسة الأثرة والانفراد فى العمل، بل ضمان المصالح الأوروبية فى مصر من غير تمييز بين الجنسيات، ثم الاحتفاظ بسلطة الخديو» ومضت المذكرة تقول : «إن الحكومة البريطانية لم تفكر قط فى أن تنزل إلى البر جنوداً، ولا أن تحتل البلاد احتلالا عسكريًا، وفى عزم حكومة جلالة الملكة، متى أعيدت السكينة إلى مصر وزال الخوف على مستقبلها أن تترك مصر وشأنها وتسحب سفنها الحربية، فإذا وقع عكس ما ترجو بأن تعذر حل المسألة حلا سلميا فانها تتفق مع الدول ومع تركيا على ما تكون قد رأته هى والحكومة الفرنسية أنجح الوسائل»[3].

تعد هذه المذكرة التى تنم سطورها على الرياء والمداهنة ذات شأن خطير إذا اعتبرنا ما عملته إنجلترا وما ستعمله، لقد صدرت فى ٢٣ مايو وقد رأينا أنه فى ٨ و١١ من هذا الشهر كان اللورد جرنفل يشير بإنذار الحكومة المصرية بالتدخل الحربى ويفاوض مسيو فريسنيه فى إرسال جنود تركية إلى مصر، وسنرى عما قليل كيف وفت الحكومة البريطانية بالعهد الذى يقضى عليها بالاتفاق مع الدول ومع تركيا على الخطط الحربية، عند ما رأت أن تفتح باب الشر وتغزو البلاد المصرية.

(١) المصدر السابق، ص ٥.
(٢) المصدر عينه، ص ١٧.
(٣) المصدر عينه، من ٢٧.

على أنه بينما كان اللورد جرنفل يبذل للدول تلك الوعود الجوفاء فإنه فى الوقت عينه كان يلح على فرنسا فى الموافقة على إرسال جنود تركية إلى مصر تكون تحت سيطرة إنجلترا وفرنسا كما ذكرنا من قبل، وقد اقترح ذلك رسمياً على مسيو فريسنيه فى ٢٤ مايو، ولما لم يرد عليه أعاد الاقتراح بعد ثلاثة أيام، وعندئذ رد مسيو فريسنيه رداً غير جميل، فصرح فيما يتعلق بما أذيع عن استقالة الوزارة السامية بأنه لا داعى إلى التدخل فى هذا الظرف خاصة، وكتب مسيو تيسو سفير فرنسا بلندن عن رئيسه إلى اللورد جرنفل يقول: «إن مسيو فريسنيه يرى من المستحيل ألا يبهركم سداد هذا الرأى وإلا... تعترفوا يا مولاى بعدم فائدة الخطة التى اقترحتم عليه أول الأمر اتباعها»[١]. فأثار ذلك غضب اللورد جرنفل، وكان ما يعرف فى إنجلترا بالرأى العام قد اهتاج منذ أمد بعيد لما يسمونه انقياداً لفرنسا وأصبح ميالا إلى الاستقلال فى العمل، قالت التيمس[٢]: «إذا لم تنظم مصر من جديد نظاماً تراعى فيه مصالحنا فمن المؤكد أنها ستأخذ شكلا مؤيداً لمصالح تناقض مصالحنا» عند ذلك صمم اللورد جرنفل على أن يعمل بنفسه، فكتب إلى اللورد دوفرين فى ٢٨ مايو وهو يوم رجوع الوزارة بأن يشير على السلطان بأن ينحاز إلى الخديو وأن يستقدم إلى الأستانة سامياً والقواد الوطنيين الثلاثة وفيهم عرابى، وكتب فى الوقت عينه إلى السير إدوارد مالت بأن يشير على الخديو باستدعاء مندوب عثمانى «يحافظ على حياته» ثم أخبر مسيو فريسنيه بعد ذلك بما قد عمله[٣].

وهكذا خطيت الخطوة التى سبقها من التروى والتفكير ما سبقها، وأصبحت فرنسا وهى بين اثنتين: فإما أن تدخل فيما دخلت فيه إنجلترا أو تنسرح من سياسة العمل معها. وكانت الثانية شديدة الخطر على فرنسا ومصر جميعاً، فى حين أن الأولى كان معناها أى تجرى فرنسا على سياسة التدخل العسكرى من غير ما تقهقر ولا نكوص، وقد استشار المسيو فريسنيه زملاءه، ثم عزم على انتهاج الخطة الأولى على نحو ما فعل عند إرسال الأساطيل، وربما كان الباعث

(١) مصر، رقم ٨ سنة ١٨٨٢، ص ٣٧

(٢) ١٥ مايو سنة ١٨٨٢

(٣) مصر، رقم ٨ سنة ١٨٨٢، ص ٤٢

واحدًا فى الحالتين، فمهمها يكن فى الموافقة على تدخل تركيا من المخاطرة فإنه لا يزال فى ملازمة إنجلترا فى كل خطوة تخطوها سبيل إلى تجنب الطامة الكبرى، وعلى ذلك أرسل فى ٢٩ مايو إلى السفير الفرنسى بالآستانة، وإلى مسيو سينكفيكت تعليمات شبيهة بتعليمات اللورد جرنفل، ولكنه اقترح فى الوقت نفسه على اللورد جرنفل بناء على وعوده الحديثة أن يعقد مؤتمرًا أوربيًا.

ولما سمع أهل القاهرة بأن إنجلترا وفرنسا والخديو قد طلبوا إلى السلطان التدخل فيما شجر بين الخديو والأمة من النزاع تأجج كامن شعورهم، فجاهر عرابى بأنه لن يطيع أوامر السلطان وأنه يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو البلاد، وانحازت طوائف العلماء والأعيان إلا قليلا منهم إلى جانب الوزارة وطلبوا جهارًا عزل توفيق، وأفتى شيخ الجامع الأزهر بأن الخديو ببيعه البلاد للأجانب لم يعد أهلا للحكم، وأيده فى ذلك سائر رجال تلك الجامعة العظيمة، وأسرع الخطباء إلى الإسكندرية، حيث خطبوا فى جماهير بلغ عددها ١٠،٠٠٠ نسمة منوهين بذكر القضية الوطنية، ولما بلغ المندوب العثمانى درويش باشا فى ٧ يونيه مثل أمامه كبار مشيخة الأزهر واثنان وعشرون من الأعيان بمعروض عليه ١٠،٠٠٠ توقيع وطلبوا إليه أن يقف مع الأمة فى وجه الدول وأن يعزل توفيقًا، وتوارد من جميع جهات القطر معروضات موقع عليها وشبيهة بالمعروض الآنف الذكر، وأخذ النساء والأطفال الصغار يطوفون الشوارع مناديات برفض الدول[١].

على أن البعثة التركية من حيث تقدير المفسدين كانت فشلا فظيعًا، نعم أن درويش باشا كان من أجرأ رجال الحاشية السلطانية، وكان ينتظر منه أن يحمل عرابيا ورفاقه بالخوف والإرهاب على اعتزال مناصبهم، وقبول النفى إلى الآستانة أو أن يتخلص منهم بالطريقة التى عرضها السير أكلند كلفن[٢] على الخديو فى موقف من المواقف المشهودة، وقد وصله الخديو مبملغ جسيم يبلغ ٥٠،٠٠٠ جنيه

---

(١) ترى وصفًا شاملاً لذلك العهد الخطير فى كتاب التاريخ السرى لبلنت فى صفحة ٢٠٥ والصفحات التى تليها.

(٢) أورد المستر بلنت فى كتابه السابق الذكر ص ٢٠٢ ـ ٣٠٢ اقتباسات شيقة أخذها من (بول مول غازيت) التى كان يصدرها وقتئذ المستر (والآن اللورد) مورلى لبيان الدواعى الحقيقية على بعثة درويش باشا.

ليجعله أسلس قيادًا وأسهل مراسًا. ولكن درويش باشا لم يكن مغفلا فقد قبل الهدية وأسمع عرابيًا والعلماء بعض كلمات التخويف والإرهاب ولكنه عند ما رأى أن فى المسألة غير «التمرد العسكرى» الذى ندب لقمعه أبت له نفسه العالية أن يجرى على يديه شىء مما كان ينتظر منه، وقرر فى يوم السبت ١٠ يونيه أن يعقد فى يوم الاثنين مجلسًا يتألف من الخديو والقناصل للنظر فى الأمر، وأبلغ عرابيًا فى أثناء ذلك أنه يجب عليه أن يستعد للاستقالة من منصبه[١].

ولكن وقع فى يوم الأحد الفاصل بين السبت والإثنين ما قضى دفعة واحدة على كل ما كان يريده درويش باشا، فى هذا اليوم وقعت بالإسكندرية مذبحة النصارى التى دبرها الخديو ومحافظ المدينة عمر باشا لطفى، وقام بها رجال البوليس وجماعة من الفتاك المستأجرين. وهى مثل صحيح لما يقع فى زمننا هذا من مذابح اليهود المدبرة[٢].

لقد كان الخديو يعلم حق العلم أن هيجة صغيرة تقع بمصر إنما هى ضالة السياسة البريطانية التى ما برحت تنذر بأشد الويل للأوروبيين إذا لم يقض على «الفوضى» التى يؤديها حزب سامى وعرابى بنفوذه «العسكرى» وفى ٣١ مايو ليس قبل أنهى السير إدوارد مالت إلى اللورد جرنفل «أن المسلمين والنصارى قد يصطدم بعضهم ببعض وقتًا ما»[٣] وقد رأينا أن ذلك أدى إلى تعزيز الأسطولين، ومع هذا فإن الخديو بعلم مستشاريه الأوروبيين أو بغير علمهم عقد النية على أن يتعجل تلك الفتنة المنشودة بشىء من لطف الحيلة إذا كان سير الحوادث الطبيعى لا يعجل وقوعها، ولكن ترى أين تقع هذه الفتنة؟ إنها إذا وقعت فى القاهرة فلا

---

(١) بلنت، الكتاب السابق، ص ٣٠٧.

(٢) انظر الوصف الشامل لفتنة الإسكندرية فى كتاب بلنت السابق الذكر من صفحة ٣١٠ إلى صفحة ٣١٥ وانظر خاصة التذييل الثانى من صفحة ٤٩٧ إلى صفحة ٥٣٤ حيث جمع كل دليل يمكن العثور عليه. ويقول اللورد كرومر («مصر الحديثة» المجلد الأول ص ٢٨٧) فى ملحوظة له: «بعد فحص جميع الحقائق قر رأيى على أن هذه الأدلة عديمة القيمة بالمرة. وليس ضروريًا أن أبسط الأسباب التى بنيت عليها ذلك الحكم». ربما يكون لفظ «غير ملائم» خيرًا من قوله «ليس ضروريًا».

(٣) مصر، رقم ٨ (١٨٨٢)، ص ٦٠.

تؤمن عاقبتها على الإطلاق. ففى القاهرة عرابى ورفاقه، وفى القاهرة الجيش الذى يستطيع أن يقمع الفتنة فى طرفة عين، أما إذا وقعت فى الأسكندرية فإنها يكون لها شأن آخر، فمحافظ المدينة هو عمر باشا لطفى الذى كان وطنى الميل زمنًا ما والذى رشحه الخديو لنظارة الحربية فى فترة اليوم التى أعقبت استقالة وزارة سامى، فأصبح من مصلحته أن يعمل على سقوط عرابى، ثم هو حاكم المدينة فيستطيع أن يمنع رجال الحامية من التعرض للمشاغبين بمجرد عدم ندبهم لذلك، كما يستطيع أن يمنع صدور البرقيات من الإسكندرية إلى النظارة، من أجل هذا بعث إليه الخديو فى ٣ يونيه ببرقية جفرية يقول فيها: « »إن عرابيًا قد تعهد بالمحافظة على الأمن العام ونشر ذلك فى الصحف وجعل نفسه مسئولا أمام القناصل، فإذا بر بعهده هذا وثقت به الدول وسقطت هيبتنا. ثم إن الإسطولين راسيان فى مياه الإسكندرية وخواطر الناس هائجة والخصام بين الأوروبيين وغيرهم ليس ببعيد فاختر لنفسك فإما أن تخدم عرابيًا وتؤيد عهده وإما أن تخدمنا». ولا ندرى أكانت هذه البرقية حلقة من سلسلة برقيات أم كانت فاتحة العمل، ومهما يكن من شىء فإنها استتبعت مفاوضات أخرى جرت على يد ابن عم الخديو الأمير حيدر باشا الذى اختلف بضع مرات بين القاهرة والإسكندرية حاملا رسائل المتآمرين، وفى ٩ يونيه سافر عمر لطفى إلى القاهرة ليقف بنفسه على خطة المؤامرة ولعله قد تقرر فى هذا الاجتماع أن يكون موعد الفتنة يوم الأحد التالى أى الحادى عشر من شهر يونيه، وكانت العدد الضرورية قد هيئت من قبل، فجلب إلى المدينة عصبة من البدو المستأجرين وسلحوا «بالنبابيت» وأمر رجال البوليس فى السر بأن يشهدوا ما يجرى ولا يعترضوا.

ابتدأت «الفتنة» قرابة الساعة الأولى بعد الظهر، واستمرت إلى قرابة الساعة الخامسة، وذلك أن مكاريا مالطيا تشاجر مع مسلم[1] فاجتمع الناس حولهما، ثم انبعثت طلقات نارية من بيت يسكنه مالطيون وظهر البدو فى مكان الحادثة، وبعد

(١) المعروف أن المكارى هو المسلم. (المترجمان).

قتال عام مهوش ارتقت الفتنة إلى فتك بالأوروبيين قتل فيه بضع مئين وجرح مثلها، وكان فيمن جرح المستر كوكسن وقناصل آخرون، حدث ذلك كله ورجال البوليس كانوا تارة لا يفعلون شيئًا وتارة يشتركون فى الفتك والتقتيل أما عمر لطفى فكان فى أثناء ذلك قد استحوذ على التلغراف ليكون على اتصال بالخديو، ولم يخبر سليمان سامى قائد الحامية بشىء عن الفتنة إلا بعد مضى الساعة الرابعة، وحتى فى تلك الساعة قد أمر بأن يقود الجنود عزلا من السلاح، على أن الرجل تولى الأمر بنفسه فبرز فى الساعة الخامسة وأخمد ثائرة «المذبحة».

إنا إذا التمسنا نظيرًا لتلك المؤامرة الشيطانية وذلك الفتك الخبيث فعلينا كما ذكرنا من قبل أن نذهب إلى روسيا الحاضرة، إلى أرض كروشيفان وغيره من زعماء «العصابات السوداء». أعجب ما يتصل بهذا الحادث وأغربه أنهم حاولوا فيما بعد أن يجعلوا لعرابى يدًا فيه، مع أنه قاسى من جرائه ما لم يقاسه غيره فزعموا أنه هو ناسج برد المؤامرة لحمته وسداه، والآمر بالمذبحة، والناهى رجال الحامية عن التعرض لها، ولكن التهمة تطايرت بشكل يرثى له عندما أدركوا أن اللجاج فى الأمر قد يزيح الستار عمن قاموا حقًا بتلك الفعلة الفظيعة المنقطعة النظير، ثم ظهرت الحقيقة على الرغم من ذلك كله، وكان الفضل فى ظهورها راجعًا إلى مجهودات المستر بلنت، وفى سنة ١٨٨٣ بسط اللورد رندلف تشرتشل لأعضاء البرلمان الأمر بأجمعه(١).

بيد أنه فى الوقت الذى نحن بصدد الكلام عليه لم يعلم شىء من أسرار الحادث الحقيقية، فعرابى نفسه لم يسئ الظن بأحد على الإطلاق، وعمر لطفى محافظ الإسكندرية والمسئول قانونًا عن هذه الاضطرابات لم يكتف بإبقائه فى منصبه، بل عهد إليه فوق ذلك برياسة اللجنة التى ألفت لتحقيق الأمر، وقد أجيز فيما بعد إجازة غياب غير أنه ظل فى مصر إلى أن وقعت الحرب، فلما وضعت الحرب أوزارها جعل ناظرًا للحربية، وهذا يذكرنا مرة أخرى بما تجريه

---

(١) مصر، رقم ٤ (١٨٨٤).

الحكومة الروسية فى مثل هذه الأحوال، إذ ترفع من فورها مدبرى المذابح إلى المناصب السامية والرتب العالية[1].

ومع هذا كله فإن المذبحة لم تنتج بعيد وقوعها غير عكس ما كان يتوقعه المفسدون، ذلك أن الجالية الأوروبية التى كانت تنظر إلى دسائس السير إدوارد مالت بشىء كثير من القلق، وترى أنها ربما أسخطت الأهلين وبعثتهم على الثأر لأنفسهم، قد عدت المذبحة نتيجة طبيعية لتلك السياسة، وأخذت تنادى بوجوب استدعاء المعتمد البريطانى وسحب الأسطولين، ورأت تلك الجالية وقتئذ أن الضمان الوحيد لسلامتها هو أن يصفو ما بين الخديو ونظاره، عامة وعرابى خاصة فإن عرابى من حيث هو الرئيس المحبوب للجيش يستطيع وحده أن يضمن النظام والسكينة العامة، كذلك رأت أن النزاع مع الوطنيين عين الجد، فان إلى جانبهم الشعب الذى لا يهدأ له خاطر حتى يسمح لقادته بإدارة شئون البلاد، وعلى ذلك أسرع قنصل فرنسا وقنصلا ألمانيا والنمسا اللذان كانا حتى هذه اللحظة قد تركا السير إدوارد مالت يفعل ما يشاء، واللذان كانا يضعان سلامة مواطنيهم فوق الاعتبارات السياسية ـ نقول أسرع هؤلاء فطلبوا إلى الخديو أن يرضى عن عرابى، وعزموا عليه ليعهدن بحفظ النظام والأمن العام[2] إلى عرابى رسميا وليكونن ذلك بمحضر منهم ومن درويش باشا فلم يسع الخديو إلا أن يجيبهم إلى ما طلبوا على كره منه وإباء شديد، وبذلك أصبح عرابى رجل مصر المتصرف فى شئونها، فنشر على الناس بلاغًا تقدم إليهم فيه بالتزام السكون وطاعة القانون وأنفذ الأوامر إلى قواد الجنود على اختلافهم أن يحافظوا على الأمن العام كل فى إقليمه الخاص، وأوعز إلى شيخ الإسلام فنشر على الناس بلاغاً موقعًا عليه من كبار علماء الأزهر[3] وشبيها بالبلاغ السابق الذكر، وهكذا

(١) بلنت، المصدر السابق الذكر، ص ٢١٤.

(٢) والظاهر من رسالة أرسلها اللورد دوفرين من الآستانة ومؤرخة ١٦ يونيه أن الباعث الأول على إصلاح ذات البين إنما كان السلطان نفسه، فقد كان حريصًا على إزالة دواعى التدخل الأوروبى (مصر، رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٧).

(٣) بلنت، المصدر السابق الذكر، ص ٣٤٣.

أصبح عرابى فى يومين اثنين معترفًا بأنه «منقذ المجتمع» مع أنه الذى كان يراد أن تودى بحياته غدارة درويش باشا أو أن يذهب فريسة السخط الذى أثارته المذبحة - يا له من انقلاب راع الذين قدروا عكسه بمقدار ما غصت به نفوسهم!.

كل ذلك جعل السير إدوارد مالت يشعر هنيهة من الزمن بأنه قد سحق سحقًا تامًا، فإن ظهور القنصلين الأوروبيين على مسرح العمل كان أمرًا لم يخطر له ببال، ولذلك كتب إلى رئيسه رسالة مؤرخة ١٤ يونيه يشكو فيها من أن كلا زميليه الألمانى والنمسوى أرسل إلى حكومته برقية يذكر فيها اعتقاده «بألا وسيلة لاتقاء أفدح الخطوب غير رحيل الأسطولين عن الإسكندرية ورحيلى أنا أيضًا»[١] وأرسل فى غد ذلك اليوم برقية أخرى أدل على اليأس من البرقية التى سبقتها، ويقول فيها: «إن الحال هنا قد حرجت إلى حد أن صار من الضرورة المطلقة القيام بعمل ما. والظاهر أنه لن ترسل إلى الإسكندرية فى القريب العاجل جنود تركية، وستحول الحكومة الفرنسية جهدها دون مجيئهم. وسيكون لآراء زميلى الألمانى والنمسوى تأثير عظيم فى منع حكومتيهما من الرضا بذلك». وفى تلك الحال من الأمر أقبل ذلك البطل الشجاع الذى ظن أنه حتى هذه اللحظة قد ظفر بأمنيته، أقبل يقترح على الخديو «عقد مجلس النواب والوقوف على رغبات الأمة» وقد حادث سموه فى ذلك صبيحة اليوم المذكور «فلم يعارض سموه فى هذه الفكرة»[٢].

كان هذ العمل من السير إدوارد مالت دليلا على أن سياسته قد فشلت فشلا تاما وأنه تقطعت به الأسباب وأصبح لا يريد إلا خلاصًا مقبولا من تلك الشباك التى نصبها بيديه، وأنه ظن أن فى عقد المجلس بابًا يلج منه إلى النجاة، ولا ريب فى أن اللورد جرنفل قد غاظه خور الرجل فقد أشار عليه فى اليوم التالى فى برقية موجزة» بأن يمسك عن الإشارة بعقد المجلس فى الأزمة الحاضرة»[٣] ولعل

---

(١) مصر، رقم (١٨٨٤)، ص ٦٥.

(٢) المصدر عينه، ص ٧٤.

(٣) المصدر عينه، ص ٨٢.

الخديو نفسه لم يقدم على العمل لسلوك مستشاره الذى أثبت فى ذلك المأزق الحرج أنه سهل المغمزلين القناة، أما القنصلان فلم يكتفيا برد عرابى إلى سابق عهده على الرغم من معارضة السير إدورد مالت بل أصرا على أن يؤلف الخديو وزارة جديدة لا يشترط فيها أن يكون رجالها كلهم من الوطنيين وإنما يكون عرابى فيها ناظر الحربية فيوفق بذلك بعض التوفيق بين الحزبين المتنازعين، وكانا يرميان بذلك إلى القضاء النهائى على الأزمة وعلى كل ما يدعو إلى تدخل خارجى، فاضطر الخديو على كره منه ومن السير إدوارد مالت إلى قبول هذه التسوية، وبذلك ألفت وزارة جديدة فى ١٧ يونيه كان رئيسها رجلاً عاديًا هو راغب باشا وان عرابى فيها ناظر الحربية. وكل الذى استطاع السير إدورد مالت أن يذكر فى تقريره عن هذا الانتصار الجديد الذى أحرزه ندّاه أن قال إن الخديو إنما فعل ما فعل وهو مضطر فإن القنصلين الألمانى والنمسوى أمهلاه أربعًا وعشرين ساعة لإجابة مطلبهما(1).

وهكذا نجت قضية الوطنين فى أقل من أسبوع وكانت على وشك الضياع. أنها ازدادت قوة على قوة بفضل القنصلين، وقد رأى درويش باشا أن عمله فى مصر قد انتهى فكتب إلى حكومته بذهاب ما كان يخشى من خطر الفوضى، وصرح مسيو فريسنيه من جهته بأنه قد تهيأ «كل ما يمكن من تسوية المسألة المصرية

---

(١) مصر: المصدر عينه ص ٩١ وتاريخ هذه الرسالة هو ١٧ يونيه. وفى هذا اليوم عينه غادر السير إدوارد مالت القاهرة إلى سفينة بمياه الإسكندرية ويقى بها مدة من الزمن. وتوافق هذين التاريخين غريب جدًا. وينبئنا المستر بلنت فى كتابه (ص ٣٣٦ - ٣٣٧) أنه فى ١٥ يونيه تلقى برقية من وكيله بالقاهرة المستر صابونجى، يناشده فيها الله إلا ما أخرج السير إدوارد مالت من القاهرة. ويقول عنه فيها: «كل الناس يلعنه وكل الناس قاتله إذا ما بقى» فسار المستر بلنت إلى وزارة الخارجية و«التمس أن ينقل مالت إلى إحدى السفن» فأجيب الطلب كما يقول المستر بلانت فيما أورده فى كتابه عن هذه المسألة. وقد أثارت هذه الملحوظة فى نفس السير إدوارد مالت قبيل وفاته شكوكًا كثيرة فقد ذكر فى رسالة بعث بها إلى «التيمس» أن انتقاله إلى السفينة لم يكن لأمر رئيسه، بل لأنه أصيب بحمى غريبة كادت تودى بحياته، ولما عرف من رسالة المستر بلنت مضمون برقية المستر صابونجى استنتج أنه قد دس له السم لا محالة. ونحن نرى حدس السير إدوارد مالت تكلفًا شديدًا. وأرجح منه فى رأينا بعد الذى علمناه من فشله السياسى الفظيع أن صحته إنما اضمحلت حزنًا على نكد طالعه.

بالاتفاق مع عرابى»[1]، بل إن فكرة عقد المؤتمر التى كانت قد قررت فى آخر مايو كما رأينا أصبحت غير محتاج إليها، ورأى السلطان - بحق - أن المياه قد عادت إلى مجاريها وأنه لم تعد ثمة حاجة لدعوة الدول لترسم خط التدخل فى الأمر، والحق أن الأمر كله بدا كبرق خلب أو كسراب بقيعة، نعم إنه كان كذلك ولكن عند من ينظر إلى ظواهر الأمور دون بواطنها، فإن الحكومة البريطانية قد عقدت النية على أن تفصل في الأمر بحد الحسام، وإنما كانت تنتظر حجة طلية تبدأ بها هجومها، يدل عى ذلك ردها الصريح على قول المسيو فريسنيه «تسوية المسألة المصرية» «أنه غير ممكن أن يوضع نظام ثابت مقبول من غير إسقاط عرابى باشا والحزب العسكرى المصرى»[2] وقد أخذ عمالها يرسلون التقرير إثر التقرير يصفون اضطراب البلاد وسخط الأهلين الذى أثاره الإرهاب العرابى العسكرى[3]، وأبلغ اللورد جرنفل بسمرك رسميا فى ٢٠ يونيه بواسطة اللورد أمهتل السفير البريطانى ببرلين «أن حكومة جلالة الملكة لم يكن لها يد فى النظام الحاضر بمصر (يعنى تأليف وزارة راغب وعرابى) وأنه إذا كانت الحكومة قد سلمت بملاءمة هذا النظام والاحتفاظ به مؤقتًا لحفظ حياة الأوروبيين وممتلكاتهم من الاعتداء؛ فإنها لا تعده حلا للمسألة السياسية بحال من الأحوال»[4].

بيد أنه كان دون حل «المسألة السياسية» كما تريد إنجلترا عقبات لا يستهان بها،. فثم ما تقيدت به من وعود تقضى باشتراك أوروبا وتركيا مع الدولتين الغربيتين فيما تقضى به الضرورة من وسائل الشدة والضغط، ثم الدعوة إلى عقد مؤتمر عام، وكانت قد أعلنت إنجازًا للوعود المذكورة، وإنه لمن الميسور أن نعرف من رسائل اللورد جرنفل مقدار ثقل هذه الوعود عليه ومقدار سروره لو

---

(١) اللورد كرومر: الكتاب السابق: المجلد الثانى ص ٢٩٣.

(٢) المصدر عينه، ص ٢٩٣.

(٣) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ، صفحتا ٨١، ٨٨.

(٤) المصدر عينه ص ١١٨ ، ولكى يقوى اللور حجته نهى المراقبين عن حضور مجلس النظار (ص ١٣١) مع أن المفهوم أن المراقبين كانا موظفين مصريين فى الحكومة المصرية. ومما يؤسف له أنهما لم يحاكما على هذا العبث بالنظام.

استطاع التملص منها، ففى غرة يونيه، أى فى اليوم التالى لنشر الدعوة إلى المؤتمر اقترح اللورد مرة أخرى على مسيو فريسنيه اقتراحًا مضمونه رجاء الدول العظمى أن تطلب إلى السلطان إنفاذ جنود تركية إلى مصر. فكان جواب مسيو فريسنيه ـ بطبيعة الحال ـ أن الأولى أن يتحقق أولا، هل الدول متفقة على عقد المؤتمر أولا؟ فرد اللورد بأنه إذا كان الأمر كذلك، فلا أقل من أن يكون سؤال السلطان إنفاذ الجنود من ضمن ما يشار به على اللورد دوفرين بشأن برنامج المؤتمر، فلم يوافق مسيو فريسنيه على ذلك أيضا لأن أجوبة الدول على الدعوة لم ترد بعد، وهذه الأجوبة لم يكن من السهل أن ترد والسلطان مصر على عدم عقد المؤتمر حتى تنتهى بعثة درويش باشا من عملها، عند ذلك عزم اللورد جرنقل على أن يعمل على مسئوليته، فأشار فى رسالة مشتركة ومؤرخة ١٣ يونيه على السفراء البريطانيين المفوضين أمام الدول العظمى أن يطلب كل منهم إلى الحكومة التى هو مختص بها أن تقترح على السلطان «الاستعداد لإرسال قوة إلى الخديو تمكن سموه من الاحتفاظ بسلطته» على ألا يبقى الجيش بمصر غير شهر واحد وألا تمس حرية مصر وأن تحتفظ على وجه العموم بحال البلاد حتى تضع أوروبا نظامًا لإصلاحها[1] فرأى المسيو فريسنيه مرة أخرى أنه أمام أمر واقع وأنه ليس له إلا أحد أمرين: إما قبول هذا الأمر أو رفضه، فأخبر اللورد ليونز فى ١٤ يونيه أنه لا يستحسن عمل اللورد جرنقل لأن اقتراح تدخل السلطان الحربى لا بد أن يصل إلى مسامع الباب العالى وهذا ما يزيده ترددًا وتمنعًا من الاشتراك فى المؤتمر، وأظهر مسيو فريسنيه شديد استيائه من عدم نص المذكرة على وجوب خضوع الجنود التركية لأوامر الخديو العليا[2].

فتظاهر اللورد جرنقل بالاهتمام بهذا الاعتراض حتى لا ينال من عواطف الرجل الفرنسى، وأذن للورد دوفرين أن يدرج فى المذكرة النص المذكور إذا لم ير منه بأسا، ولما كان مسيو فريسنيه «راغبًا» كما قال فى «ألا يبتعد عن الوزارة

(١) مصر، رقم ١١، (١٨٨٢)، ص ٥٩.
(٢) المصدر عينه، ص ٦٨.

الإنجليزية فى هذه الظروف» فإنه بعد تريث قليل أعاد على سفرائه تعليمات اللورد جرنڤل مدرجًا النص المتنازع عليه بصورة واضحة[1].

يلاحظ القارئ أن هذا كله إنما حدث قبل تأليف الوزارة الراغبية الذى لم يحل «المسألة السياسية» كما تقول السياسة الإنجليزية، وأن عمل اللورد جرنڤل الانفرادى فى ١٣ يونيه إنما كان نتيجة التقرير الذى رفع إليه عن «ذبحة» الإسكندرية، ومن السهل أن يلاحظ القارئ أيضًا أن اللورد جرنڤل كان قليل الارتياح إلى المؤتمر الذى قرب عقده، وأنه كان يسعى جهده فى حل الأمور التى ستعرض عليه حتى لا يكون ثمة داع للنظر فيها، أما مسيو فريسنيه فكان من ناحيته يبذل قصارى جهده فى أن يفسد على الحكومة البريطانية تدبيراتها، تلك التدبيرات التى بلغ من وضوحها أن شك معظم الدول فى الفائدة العملية من المؤتمر، أو كما قال اللورد جرنڤل «لم يبد عليها الاقتناع بحكمة هذه الخطوة وملاءمتها[2]» وزيادة فى التحفظ والاحتراس اقترح مسيو فريسنيه فى ١٤ يونيه أن توقع الدول قبل افتتاح المؤتمر على اتفاق تمهيدى يثبت «براءتها من الأثرة» ويكون شبيهًا بالذى وقعت عليه الدول فى سبتمبر عام ١٨٨٠ فيما يتعلق بمسألتى الجبل الأسود وبلاد اليونان، وتتعهد فى هذا الاتفاق التمهيدى «ألا تسعى وراء زيادة ملكية أو مزايا خصوصية»[3] فاغتاظ اللورد جرنڤل لإساءة الظن بالمقاصد الإنجليزية وأجاب بفتور بأنه موافق على هذا الاقتراح، وعندئذ أخذ مسيو فريسنيه يعمل على عقد المؤتمر بأسرع ما يمكن؛ لأنه أدرك الأخطار التى تنجم من التوانى فى وضع إنجلترا تحت رقابة الدول، وجعل يذلل كل عقبة تحول دون عقد المؤتمر، فعندما أبى اللورد جرنڤل أن يلتمس إلى الدول مرة ثانية أن تحض السلطان على الموافقة على عقد المؤتمر، فإن مسيو فريسنيه جعله برضا أن تسأل الدول على الأقل عقد المؤتمر سواء اشتركت فيه تركيا أو لم تشترك، ولكى يدفع ما عسى أن يورده اللورد جرنفل من الاعتراضات، أصر على وجوب عقد

---

(١) المصدر عينه، ص ٧٣ و ٧٩.

(٢) مصر، رقم ١١ (٢٨٨٢)، ص ٤٦.

(٣) المصدر عينه، ص ٦٨.

المؤتمر فى غير الآستانة، إذ اقتضت الضرورة ذلك[1] وعندما اعترض بسمرك على تحديد مدة عمل الجيش بشهر واحد، قبل مسيو فريسنيه أن تحال هذه المسألة على المؤتمر ليفصل فيها مكتفيًا بأن أشار على المركيز ده نواى سفير فرنسا بتركيا «بأنه فى حال التدخل التركى ينبغى أن يتفق هو وزملاؤه على الشروط الضرورية لمنع كل ما من شأنه أن يفضى بهذا التدخل إلى احتلال مناف لاستقلال مصر»[2]. فعل مسيو فريسنيه هذا الأمر الأخير فى ١٧ يونيه؛ أى فى اليوم نفسه الذى أعيد فيه تأليف الوزارة الوطنية، ولم يبق على إنجلترا بعد ذلك إلا أن تتقدم إلى المؤتمر لحل «المسألة السياسية» التى طالما أقلقت بالها.

(١) المصدر عينه، صفحتا ٨٢، ٨٤.

(٢) المصدر عينه، ص ١١١.

الفصل الرابع عشر

سياسة المدافع الضخمة

انعقد المؤتمر فى٢٣ يونيه من عام ١٨٨٢ ليفصل فى المسألة المصرية التى لولا المطامع الإنجليزية لما كانت فى حاجة لأن يفصل فيها، انعقد فى الآستانة عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر، والتى نفضت يدها من الأمر كله عندما رأته اعتداء على حقوقها، ولا شك أن من بين الدول الكبرى التى دخلت المؤتمر دولة واحدة على أقل تقدير أدركت عظم خطر الأمر، تلك هى دولة الروسيا، فإن مسيو دو چيير وزير خارجيتها اهتم فى التعليمات التى أرسلها إلى سفرائه بمناسبة انعقاد المؤتمر، بوجوب بقاء المؤتمر حتى يفصل فى أمر مصر، قائلا إن كل حل للمسألة يأتى من غير هذا الطريق حل غير مقبول، وإنه إن لم يكف التأثير الأدبى فى تذليل الصعاب فإن المؤتمر بأجمعه يقرر ما يراه من الوسائل الأخرى، فإذا اقتضت الضرورة ذلك فتركيا أحق الدول لإعادة المياه فى مصر إلى مجاريها، فإن أبت تركيا ذلك فقد يعهد الأمر إلى إنجلترا وفرنسا على شرط أن يرافق جيوشهما مندوبون من قبل الدول الكبرى، فإذا ما استقر النظام فى نصابه أعيد النظر فى جميع التزامات مصر الدولية بقصد إلغاء المراقبة الثنائية ووضع نظام دولى يحول دون عبث معتمدى الدول ويجعل كل تعرض آخر لشئون مصر الداخلية أمرًا مستحيلا(١).

غنى عن البيان أن انجلترا تقدمت إلى المؤتمر بغير هذه المقاصد وتلك الخطط، وأنه لم يكن شىء أبغض إليها فى إسقاط الوزارة الوطنية الممقوتة من

---

(١) مصر، رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨.

تدخل أوروبا المشترك، ذلك بأن دخول أوروبا فى الأمر قد يفضى إلى ما تخشاه من فقد مركزها الخاص فى مصر وحرمانها أبد الدهر كل فرصة تؤدى إلى تحقيق مطامعها القديمة، والحق أنها لتتقى ذلك الخطب الجلل، كانت تعمل فى أول الأمر على دفع تركيا إلى التدخل فى شئون مصر منتظرة بحق أنها تستطيع تسيير تركيا وفق مصالحها، فلما خاب رجاؤها فى ذلك وانعقد مؤتمر من الدول الكبرى رأت أنه إذا ما أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول خطة لا تتفق مع مقاصدها[1] وجب أن تعمل على مسئوليتها أو تستسلم للقضاء، وكان معنى هذا بالطبع أن تقع فى حرب مع فرنسا أو مع دول أوروبا كلها، على أنها رجت ألا يبلغ الأمر حد امتشاق الحسام وعولت فيما دون ذلك على صروف الزمن أولا وعلى سياستها ثانيا

على أن الحوادث أثبتت أن الأمر أهون ما توهمت إنجلترا. فقد ساقت المقادير لها حليفًا لم يخطر لها ببال، ذلك الحليف هو بسمرك، رأى بسمرك أن فى الأمر فرصة ثمينة لأن يضرم نار الخصام بين إنجلترا وفرنسا، فيعزل الثانية ويجتذب إليه الأولى فيضمن لألمانيا الزعامة السياسية المطلقة على أوروبا، وهكذا كان من شر مصائب سياسة الاعتداء البريطانية من حيث علاقتها بمصر أن فرقت بين قوى أوروبا الديمقراطية الممثلة فى أرقى شعوب زمننا هذا أى فى إنجلترا وفرنسا، وكان من وراء هذه التفرقة التى دامت أكثر من عشرين عامًا أن صارت زعامة أوروبا لبروسيا وهى أقوى دولة رجعية فى العالم، كما كان من ورائها أن ألقت فرنسا بنفسها فى أحضان الروسيا على ما فى ذلك من الضرر لأهل هاتين الدولتين، كل هذا قامت به السياسة البريطانية فى غضون الشهرين المشئومين اللذين انعقد فيهما المؤتمر، شهرى يوليو وأغسطس من عام ١٨٨٢.

---

(١) لما قدم الأمير لوبانوف إلى اللورد جرنفل المذكرة المتضمنة آراء المسيو ده جيير المذكورة قال اللورد للسفير مؤكداً: «إننا لم تكن لنا فى سياستنا نحو مصر أغراض خفية ولا نسعى وراء مطامع الأثرة وحب النفس» ثم أبدى رغبته فى أن يكون كل عمل يحدث إنما يحدث بتصديق أوروبا. على أنه لم يملك لسانه أن يقول «لقد كنا نأخذ أهبتنا للقيام بما تقضى به الضرورة» مصر رقم ١٧ (١٨٨٢ ص ٨٢) ومع ذلك فقبل هذا الحديث بأسبوعين فقط أكد اللورد جرنفل لسفير ألمانيا بلندن عندما سأله عن حقيقة ما بلغه من استعداد إنجلترا لإرسال جنود بريطانية إلى مصر «أن ما بلغه لا أساس له» (مصر رقم ١١ (٨٨٢) ص ٩٠.

غير أنه كان لا بد لانجلترا قبل أن تحرز هذا النصر أن تذوق شيئًا من الذلة والهوان، فإن بسمرك نفسه لم يشأ أن تذهب إنجلترا بمصر دون سائل الدول، ولذلك عرضت فى الجلسة الأولى للمؤتمر «مسألة اتفاق البراءة من الأثرة» وفى الجلسة الثانية التى انعقدت بعد يومين من الجلسة الأولى وقع على الاتفاق من حضر من المندوبين المفوضين، وكان نص الاتفاق هكذا «تتعهد الحكومات التى يمثلها الموقعون على هذا أنها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شئون مصر لا تسعى إلى امتلاك شىء من أراضيها، ولا إلى أى إذن بأى امتياز خاص، ولا إلى أية فائدة تجارية لرعاياها إلا ما كان عامًا يمكن أن تناله أية أمة أخرى»(١) وهذا البلاغ خطير الشأن للغاية فإن إنجلترا باشتراكها فيه - وهى التى من أجلها عمل البلاغ خاصة - تعهدت بألا تضم مصر إلى ممتلكاتها، بل بألا تحتلها بالطريقة الى أجازت بها معاهدة برلين للنمسا احتلال البوسنة والهرسك، ولكنها إنما تعمل من حيث هى إحدى دول كثيرة تهمها تسوية المسألة المصرية بالنيابة، عن جميع الدول ولمنفعة الدول، فالطريقة التى أنفذت بها إنجلترا هذا الاتفاق تعد فى تاريخ القانون الدولى من أشنع المخازى، ولا عجب أن يعنى المؤرخون الذين ينتصرون لها بتحاشى ذكر ذلك الاتفاق الهادم لحججهم كلها(٢).

ومع ذلك فإن المؤتمر قبل أن يقرر شيئًا حاول مرة أخرى أن يمنع انجلترا من أن تحملها الأثرة على الاعتداء على مصر، فقد قدم المندوب الإيطالى المفوض فى الجلسة الثالثة التى انعقدت فى ٢٧ يونيه اقتراحًا تتضمنه عباراته الآتية «ينبغى أن يعلم أنه ما دام المؤتمر منعقدًا فليس للدول أن تقوم فى مصر بعمل انفرادى ما» وكانت إنجلترا فى هذه المرة أيضًا هى المعنية بهذا الاقتراح لأنه قد عرف أنها قائمة باستعدادات حربية، وقد أقر المؤتمر هذا الاقتراح بعد ما أضيف إليه تحفظ اقترحه اللورد دوفرين والمركيز ده نواى مضمونه استثناء ما تقتضيه «الظروف القاهرة» كضرورة محافظة كل دولة على نفوس رعيتها مثلا، وقد كتب اللورد دوفرين عن هذا التحفظ لرئيسه يقول: «إن الغرض من إضافته إطلاق

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ٣٣.

(٢) لا توجد كلمة واحدة عن هذا الاتفاق فى التاريخ «الصريح» الذى وضعه اللورد كرومر.

أيدى حكومتينا فى العمل إذا طرأ طارئ ما»، وزاد ذلك الدبلوماسى الداهية على ما تقدم قوله: «.... إننا فى الحقيقة لم نعد اقتراح السفير الإيطالى ذا شأن كبير بعد هذا التحفظ الذى يرجع إليه عند الحاجة»[1] ولكن اللورد جرنڤل لم يقنع بهذا التفسير الذى كان لا شك مبالغًا فيه وأرسل إلى اللورد دوفرين برقية يشير عليه فيها بأن يتحين فرصة يذكر فيها لزملائه أنه فهم من لفظ «الظروف القاهرة» معنى أوسع من المحافظة على نفوس الرعية الإنجليزية[2]، وقد قام بذلك اللورد دوفرين فى جلسة المؤتمر الرابعة، إذ ألقى سؤالاً يتعلق بما يكون إذا تجاهل السلطان المؤتمر وأرسل من تلقاء نفسه جنودًا إلى مصر، فقال أحد المندوبين إن هذا العمل من السلطان يسهل إحباطه بأسطولى إنجلترا وفرنسا الراسين فى مرفأ الإسكندرية واللذين فى وسعهما أن يمنعا الجنود التركية من النزول إلى البر، فقال المركيز ده نواى معترضًا «أما وقد عقد المؤتمر فليس للأسطولين الإنجليزى والفرنسى أن يتدخلا فى الأمر بهذه الصورة» وعندئذ رأى اللورد دوفرين سنوح الفرصة التى يتحينها.، فقال: إن هذا الفعل من السلطان ليس إلا حالة من حالات «الظروف القاهرة» التى يشملها التحفظ الملحق بالقرار الإيطالى «كما لو هددت قناة السويس أوجد فى الحال السياسية تغير فجائى أو مخيف يخشى منه على المصالح الخاصة»[3] ومع أن هذا التفسير لا يبقى للقرار الإيطالى قيمة ما فإن المندوبين لم يجادلوا فيه إما لغباوتهم أو لإشارة تلقوها من بسمرك، وكذلك ظفر اللورد دوفرين بما أراد.

وفى أثناء ذلك كانت المسألة الأساسية التى من أجلها عقد المؤتمر هى أيضًا موضع البحث والاهتمام. وكان اللورد دوفرين لا يألو أن يتلو على الأعضاء عند افتتاح جلسات المؤتمر الرسائل الكثيرة الواردة من القاهرة فى وصف خطر الحال هناك والسلوك الفاضح الذى تسلكه «الوزارة الهزلية» كما كان يسمى وزارة راغب، ثم وقاحة الحزب العسكرى الذى كان «يسير من عنف إلى عنف» ولا يبرح متمردًا عاصيًا غاضبًا، ثم الفوضى التى أخذت تضرب أطنابها، والخراب الذى

---

(١) مصر رقم سنة ١٧ سنة (١٨٨٢)، ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٧.

يتسع نطاقه، وما يوشك أن يكون من نبذ التعهدات الدولية وما إلى ذلك وكانت الرسائل تصف هذا وغيره بالأسلوب الذى استحسنته سياسة العهد الذى جاء بعد ذلك، فكان زملاؤه يصغون إليه وعلائم الشك فيما يسمعون بادية عليهم، بل إن منهم من صرح بأنه لا يستطيع قبول هذه الآراء[1] على أنهم عند ما رأوا أن انجلترا مصممة على تغيير الأحوال فى مصر أقروا ما اقترحه اللورد دوفرين من سؤال السلطان التدخل فى الأمر حربيًا، فعلوا هذا جميعًا غير المركيز ده نواى فإنه جاهر بعدم موافقته على الاقتراح المذكور[2]، ثم صارت المشكلة بعد ذلك كيف يكون ذلك التدخل بحيث لا يفضى إلى أى اعتداء، من جانب السلطان أو جانب إنجلترا، فقال اللورد دوفرين إنه لا شىء أسهل من هذا فما على الخديو إلا أن يسقط الوزارة الحاضرة، ويولى، درويش باشا نظارة الحربية، ويعهد إليه قيادة الجند التركى، ويعيد المراقبة الثنائية وبذلك ينفض الإشكال، ولكن المندوبين لم يقبلوا هذا الرأى لأنهم رأوا بحق أن السلطان لن يرسل جنودا على هذه الشروط التى تمس كرامته، ثم أدلى المركيز دو نواى برأيه فكان أرضى للمندوبين من رأى اللورد دوفرين، رأى السفير الفرنسى أن إرسال الجند التركى إلى مصر يجب أن يقرن بالشروط الآتية: - أن تطلب الدول إلى السلطان ذلك رسميا، أن يتعهد السلطان بإعادة الحال إلى ما كانت عليه، ألا يتعرض للفرمانات والامتيازات الخاصة بمصر، ألا تحدد مدة عمل الاحتلال، ألا يتعرض لشئون مصر الداخلية ما بقى الجند بها، وألا تمس حقوق الخديو وكرامته، وقد قبل المندوبون جميع هذه الشروط غير الشرط الذى يقضى بإطلاق مدة الاحتلال و«الطلب» الذى يقدم إلى السلطان، لأنهم لاحظوا أن الباب العالى لن يقبل «طلبًا» وأنه يخشى على مصر من إطلاق مدة الاحتلال وعدم تقييدها، وقد عارض اللورد دوفرين فى هذا الشرط الأخير أشد المعارضة وأخيرًا وافق المؤتمر على توجيه مذكرة موحدة النص إلى السلطان يسأل فيها إرسال جند تركى إلى مصر ويتلطف له فيها عند ذكر الشروط التى ترجو الدول أن يتم العمل بموجبها، وفى جلسة

---

(١) مصر، رقم ١٧ (١٨٨٢) ، ص ٣١ - ٣٢.

(٢) المصدر السابق ص ٥٦. صرح المركيز ده نواى بأن الاقتراح إنما صدر من الحكومة البريطانية وليس بحال من الأحوال اقتراحًا إنجليزيًا فرنسيًا.

المؤتمر السابعة التى عقدت فى ٦ يوليو وافق المؤتمر على نص هذه الشروط وإلى القارئ بيان هذا النص[1] «إن الدول الكبرى مقتنعة كل الاقتناع بأنه أثناء وجود الجند العثمانى بمصر سيحتفظ بحال البلاد المعتادة، ولا يتعرض للأمور التى أعفيت منها مصر، ولا لما خصت به من الامتيازات بموجب الفرمانات السابقة، ولا لعمل الإدارة المعتاد، ولا للنظم والاتفاقات الداخلية المبنية عليه، أن تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التى سيعمل ضباطها بالاتفاق مع الخديو ثلاثة أشهر مالم يسأل الخديو مد هذا الأجل؛ فإذا فعل حدد الأجل الجديد بالاتفاق مع تركيا والدول الكبرى، وأن تتحمل مصر نفقات الاحتلال... وأنه إذا وافق السلطان كما ترجو الدول على هذا النداء الصادر من الدول الكبرى فإن إنفاذ المواد والشروط الآنفة الذكر يكون موضوع اتفاق آخر بين الدول الست وبين تركيا»

وقع المندوبون أجمعون على هذا «النداء» وأرسله كل منهم إلى حكومته لتعتمده. ولا يخفى أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا مصر لم يكن مما تقبله الحكومة البريطانية. فإن إنجلترا صاحبة الحول والطول والتى دبرت أمر التدخل من أوله إلى آخره، لم يقيموا لها أى وزن بل أدمجوها فى عداد «الدول الست» وفوق هذا وذاك فإن حلول الدول محل الحكومة البريطانية فى التعاقد مع تركيا على التفصيلات المتعلقة بتنفيذ مواد المذكرة المشتركة جعل تسيير تركيا وفق مصالح إنجلترا الخاصة أمرًا فى منتهى الصعوبة، ثم إنه لم يبق من شك فى أن تركيا ستقبل الشروط المذكورة، ذلك لأمرين أولهما أن هذه الشروط تحفظ عليها كرامتها من حيث هى صاحبة السيادة على مصر، وثانيهما علمها أنها إذا لم تتدخل فقد تبدأ الدول العمل بدونها، والحق أن المؤتمر قد ناقش هذا الأمر الأخير ولكنه أرجأ الفصل فيه مجاملة للباب العالى[2].

لهذا كله عزمت إنجلترا على العمل قبل أن تعتمد الدول المذكورة وتقدمها إلى الباب العالى، وليس فى الأوراق الرسمية التى نشرت فيما بعد ما يدل على أن الحكومة البريطانية كانت إذ ذاك قد تواطأت هى وبسمرك على أمر من الأمور وربما كانت كذلك، ثم أخفيت الأوراق التى تثبت هذا الأمر. ومهما يكن من شىء

---

(١) مصر، رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ٩٤.

(٢) مصر، رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ٦٨ ـ ٦٩.

فقد اتضح أن إنجلترا عقدت النية على أن تواجه الدول، بحقيقة واقعة تذر المذكرة المشتركة التى قبلتها وهى قصاصة ورق ليس فيها من غناء، وتريها أنه فى كل نظام يوضع لحل المسألة المصرية يجب أن يكون لإنجلترا الحظ الأوفر من النفوذ، ولا مراء فى أن عملها هذا كان يخشى منه عليها، ولكنه أفلح - كما يفلح كل عمل وقح تقوم به دولة شديدة البطش والسلطان.

لم يكن العمل الخاص الذى أتته إنجلترا غير ضرب الإسكندرية بحجة أن المصريين كانوا يقومون بإنشاء استحكامات تهدد الأسطول الأجنبى، وهى حجة أجاد تسخيفها المستر رتشردز فى البرلمان إذ قال: «أجد رجلا يحوم حول بيتى وعلائم الإجرام بادية عليه، فأبادر إلى إحضار الأقفال والمزاليج وأحكم سد نوافذى فيقول إن هذا إهانة له وتهديد، ويحطم علىّ أبوابى ويعلن أنه إنما فعل ما فعل، دفاعًا عن نفسه ليس غير»[1]. والحق أنه لا شىء أحقر ولا أصرح نفاقًا من الحجة التى تذرع بها الإنجليز إلى الشروع فى ضرب الإسكندرية وهى مدينة لها شأن عظيم فى عالم التجارة يزيد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة وإلى القارئ كيف تم ذلك: أخبر السير بوشامب سيمور (الذى أصبح اللورد السستر مكافأة له على عمله) فى ٢٩ مايو وزارة البحرية الإنجليزية أن المصريين يقومون بإنشاء استحكامات فى مرفأ الاسكندرية، فاتخذ اللورد جرنڤل فى ٣ يونيه هذا العمل المشروع الذى تقوم به حكومة مستقلة يهددها أسطول أجنبى موضوع استفهام من الباب العالى. فأجاب الباب العالى بعد ثلاثة أيام بأنه لم يجر إنشاء أو تسليح حصون جديدة، وكل ما فى الأمر هو رم بعض الحصون وقد أمر الباب العالى بوقفه، وذكر الباب العالى أمله فى «أن يتجنب قائدا الأسطولين الإنجليزى والفرنسى جهدهما كل ما يثير أدنى نزاع»[2] ومضى على ذلك شهر كامل، فلما استهل يوليه استؤنفت الاستحكامات وأعد ما يلزم لسد المرفأ، فأرسل اللورد جرنفل إلى اللورد دوفرين من فوره برقية أظهر فيها عظيم استيائه من بطء عمل

(١) مضابط البرلمان مجلد ٢٧٢، ١٨٨٢ ، ص ١٧٧٨.
(٢) مصر، رقم ١١ (١٨٨٢) ، ص ٢٢.

المؤتمر[١] وقال إنه يجب أن ترسل الدول إلى السلطان بلاغًا نهائيًا أو تختط خطة أخرى ثم تقدم فى الوقت نفسه إلى أمير البحر سيمور بأن يخبر قائد حامية الإسكندرية أن «محاولة سد المرفأ عدوان يفضى إلى ضرب الحصون»[٢] وهكذا نرى الحكومة البريطانية تبدأ عملا انفراديًا فى حين كانت تحض المؤتمر على دعوة الباب العالى للعمل، وكأن اللورد جرنفل أراد توكيد الانفراد فى العمل المقصود فأشار على أمير البحر سيمور بأن يدعو أمير البحر الفرنسى للاشتراك معه قبل البدء فى أى عمل عدائى، مضيفًا إلى ذلك قوله: «وليس لك أن تؤخر العمل بمقتضى التعليمات المرسلة إليك إذا ما أبى الفرنسيون الاشتراك فى الأمر»[٣] وقد أبى الفرنسيون الاشتراك فى الأمر، فان المسيو فريسنيه قال قبل ذلك بأيام قلائل مجيبًا عن سؤال ألقى فى البرلمان بشأن الأسطول الفرنسى الموجود بالإسكندرية، إنه هناك لحماية مصالح «بنى وطننا» ليس غير، وعلى الرغم من كتمانه ما سيتخذ من الوسائل قال: «غير أن هناك وسيلة واحدة أرفضها، تلك هى تدخل فرنسا فى مصر حربيًا»[٤] وعلى ذلك أعلن إلى اللورد ليونز أن أمير البحر الفرنسى لا يستطيع بحال من الأحوال «الاشتراك مع أمير البحر الإنجليزى فى أن يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالإسكندرية»[٥] أما قائد حامية الإسكندرية فانه من جهته أكد أنه لم يفكر فى العمل على سد مرفأ لإسكندرية ولكن أمير البحر كان مثله مثل الذئب المذكور فى الخرافة فلم يشأ أن تفلت الفريسة من يده، وأرسل فى ٦ يوليه إلى القائد المذكور مذكرة أخرى طلب فيها بإيجاز وقف الاستعدادات الحربية، ثم أرسل إليه بعد أربعة أيام بلاغًا نهائيًا أمهله فيه أربعًا وعشرين ساعة لإجابة ما طلب

وهنا تجب ملاحظة أمر مهم، إن المؤتمر فى ذلك الوقت كان يفكر فى حمل السلطان على التدخل، وبالفعل قد وصل إلى قرار نهائى فى ذلك وإنما كان

---

(١) المصدر عينه رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ٧٠.
(٢) المصدر عينه، ص ٧٤.
(٣) المصدر عينه، ص ٧٤.
(٤) المصدر عينه ، ص ٨.
(٥) المصدر عينه، ص ٨٣.

ينتظر موافقة الحكومات عليه، ولذلك لا يمكن أن يسوغ تمرس الحكومة البريطانية الذى لم يسمع له بمثيل إلا بأنه من مقتضيات «الظروف القاهرة» فنقول ردًا على من يعتقد هذا أنه ليس معقولا أن يحتج بخطر يتهدد حياة الرعايا البريطانيين وأملاكهم لأنه لم يكن ثم خطر ما. إن رجال القنصلية البريطانية كانوا طوال شهر يونيه بالاتفاق مع أمير البحر سيمور يخرجون الرعايا البريطانيين من مصر إما إلى سفن الأسطول أو إلى بلدانهم[١] وهذا يؤيد ما عرفناه من مصدر مباشر من أن ضرب الإسكندرية كان قد تقرر من أول شهر يونيه[٢]، أما الحجة التى احتجوا بها وقتئذ فى الرسائل الرسمية وفى البرلمان تسويغًا لهذا العدوان فهى كما قدمنا ضرورة الدفاع عن النفس، قال اللورد جرنفل فى الرسالة العامة التى كتبها إلى سفراء بريطانيا أمام الدول الأجنبية: «ليست الخطة التى أعلنها أميرنا البحرى إلا عملا مشروعًا يقتضيه مجرد الدفاع عن النفس وسيقوم بعمله... لهذا الغرض لا لأية حاجة فى نفوسنا»[٣]، ولكى يعرف القارئ حظ هذا العذر من الإخلاص والصدق يجب أن نرجع به إلى الرسالة التى كتبها اللورد دوفرين إلى رئيسه فى ٨ يوليه يذكر فيها حديثًا دار بنيه وبين وزير خارجية تركيا، رجا الوزير اللورد بإلحاح شديد أن يطلب إلى اللورد جرنفل أن ينهى أمير البحر سيمور، من أن يأتى بالإسكندربة عملا غير معروف العاقبة. فما كان من اللورد دوفرين إلا أن أخذ عليه مذاهب القول بأن سأله «لِمَ لِمْ يذهب السلطان بجنوده فيحفظ النظام؟» قال اللورد فى رسالته «فقلت عندئذ إنه لو أكد لى أن السلطان سيعمل وفق ما نريد لكان ما أنقله لفخامتكم من آرائه خليقًا بالنظر وحسن الروية. أما والأمر مجرد إبلاغ التماس لا يقوم على أساس فإنه ليس بذى خطر كبير[٤] وبعبارة أخرى إن ضرورة الدفاع عن النفس كانت بالغة والخوف على الأسطول من مدافع حصون الإسكندرية جسيمًا إلى حد أن اللورد دوفرين كان مستعدًا. ويحق له أن يقول ذلك. لأن

---

(١) مصر، رقم ١٧ (١٨٨٢) صفحات ٩٨، ١٠١، ١١٠.

(٢) بلنت، كتابه السابق الذكر، ص ٣٦٤.

(٣) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ١٤٤.

(٤) المصدر عينه، صفحة ١٠٤.

ينصح بسحب الأوامر التى أصدرت إلى أمير البحر سيمور بضرب الحصون لو رضيت تركيا أن تعمل ما تريده إنجلترا، لعل القارئ غير محتاج إلى دليل أقوى من هذا يثبت أن ضرب الإسكندرية لم يقصد به غير الإحراج ومواجهة الدول «بحقيقة واقعة جديدة».

ومن المستطرف أن نلاحظ حقيقة أخرى، بينما كانت إنجلترا تنصب شباك دسائسها كانت الوزارة الوطنية تدير شئون مصر على أهدأ ما يكون من الحال، فإن هذه الوزارة لم تعد تخشى تدخلاً أجنبيًا بعد انتقال السير إدوارد مالت كما ذكرنا إلى سفن أمير البحر سيمور، وبعد إضراب المراقبين عن العمل فى ٢٢ يونيه عملا بنصيحة السير إدوارد مالت وموافقة اللورد جرنقل، وبعد فشل المسعى الذى كان يرمى إلى حمل عرابى على ترك مصر[1] نظير رشوة تدفع إليه، وبذلك استراحت من مستشارين ومراقبين جاءوا تطفلا وفضولا، أما الخديو فبقى بالقاهرة وظل على اتصاله السرى بالإنجليز، وعند ما وصل إليه بلاغ أمير البحر سيمور كان من أشد أنصار المقاومة والدفاع[2] والراجح بل المؤكد أنه لو كان من رأيه إجابة مطالب السير بوشامب سيمور لما تحولت الوزارة عن عزمها على مقاومة الإنجليز على أن كونه من أنصار الدفاع لا ينفى أنه كان فى الوقت نفسه أحد المحرضين على الإجرام وأن ما رمى به الوطنيون فيما بعد من الخروج على الخديو كان كذبًا صريحًا[3].

ضربت الإسكندرية فى ١١ يوليو، ابتدأ الضرب صبيحة اليوم، واستمر نحو عشر ساعات فسكتت المدافع المصرية، وما وافى العصر حتى انسحبت الحامية وبعد يومين نزلت الجنود البريطانية المدينة، وفى ١٥ من الشهر المذكور صارت المدينة رسميًا فى أيدى الغزاة الفاتحين. وفيما بين هذين اليومين اشتعلت النار فى المدينة فمن قائل إنها نشأت عن قنابل الأسطول الإنجليزى، وهو الأصح، ومن قائل إنها من عمل الحامية المصرية المنسحبة هو قول ضعيف، على أن هذا

(١) بلنت: كتابه السابق ص ٣٣٤. عرض آل رتشيلد مرتبًا سنويًا قدره ٤٠٠٠ جنيه وعرضت الحكومة الفرنسية مرتبًا سنويًا قدره ٦٠٠٠ جنيه. لا شك أن أساليب الرشوة لا يعرفها إلا الشرقيون.
(٢) المصدر عينه، ص ٣٧٩.
(٣) المصدر عينه، ص ٣٨٢.

لا يهمنا كما لا يهمنا ما اشتملت عليه الفوضى التى أعقبت ذلك من قتل وجرح وانتهاب، وإنما تهمنا تلك الحقيقة الساطعة، وهى أن إنجلترا قد خرقت حرمة القانون الدولى وأتت أمرًا همجيًا لم يسبق له مثيل، أمرًا لو صدر من دولة أضعف منها لحوسبت عليه حسابًا عسيرًا.

حدث ما حدث فكان أثره ما تمنته انجلترا إلى حد بعيد، فقد أصبح العالم يرى أن غزو إنجلترا مصر واقع لا محالة، وأيد هذا الرأى التحمس الشديد الذى لقيته من كافة الأحزاب الإنجليزية فكرة إنفاذ حملة حربية إلى مصر فالأحرار. والأحرار المتطرفون، ومعتزلو الكنيسة المقررة، والإخوانيون، كل هؤلاء أصبحوا يتبارون فى طلب حرب عاجلة مع الطغمة العسكرية «المتمردة» بالقاهرة، وانضم إليهم المحافظون خافتة أصواتهم شأن الحزب المعارض، ولكنهم لم يكونوا فى الأمر أقل تشددًا وحرصًا. ولم يجرؤ على الوقوف فى وجه هذه النعرة الوطنية غير أفراد كرام النفوس متنوعى الآراء السياسية كمستر بلنت من جهة، ومستر فريدريك هريسن من جهة أخرى، على أن معارضة هؤلاء ذهبت صرخة فى واد، وخرج المستر چون برايت من الوزارة احتجاجًا على ضرب الإسكندرية، أما أولئك الذين اشتهروا بأنهم متطرفون كالمستر «والآن اللورد» مورلى الذى كان وقتئذ محرر الـ «پال مال غازيت» والسير تشارلز دلكى الذى كان وكيل الخارجية، فقد كانوا جميعًا من دعاة الحرب، ياله من تدهور فى عالم الشهرة والمبدأ مؤلم للنفس، وقد يكون أشد مما شاهدناه فى أيامنا مدة حرب البوير. وعلى إثر ضرب الإسكندرية وافق البرلمان غير أقلية محترمة يقودها السير ويلفرد لوصن والسير چورج كمبل على الاعتمادات الحربية الضرورية، وسيرت الجنود على الفور، من مالطة والهند وجهات أخرى.

أما مصالح حملة السندات التى كانت مصدر الارتباك كله والغرض الذى من أجله ستوقد نار الحرب، فقد تنوسيت إذ ذاك بطبيعة الحال، وأصبح كل من كان يهمه أمرها، يبذل جهده فى عدم ذكرها والخوض فيها، وعلت الصيحة بأن شرف انجلترا معقود بتأييد نفوذ الخديو وسلامة التزامات مصر، ومع أن هذين الأمرين لم يكن يخاف عليهما إلا من الإنجليز أنفسهم، ومع أن الجمهور لم يكن يهتم بهما أكثر من اهتمامه بعمل الضباط الصينيين فى البلاط الصينى، فإن الصيحة شأن

كل صيحة جوفاء، تأدت إلى مسامع الجماهير الجاهلة ورددتها ألسنتهم فى الشوارع والطرق، وحدث وقتئذ بمصر ما ألبس هذه المزاعم لباس الصدق، وذلك أنه لم يكد الإنجليز يستولون على الإسكندرية حتى كان الخديو الذى حض على المقاومة قد تمكن بالحيلة من الهرب من قصر الرمل والاتصال بأمير البحر سيمور، وبلغ من جراءته وهو بمأمنه بقصر رأس التين أن أرسل إلى عرابى يستقدمه ليستشيره فى الظاهر فى تسليم المدينة للإنجليز، وفى الباطن ليقبض عليه إن أتى، أو يعلن أنه عاص إن لم يأت[1] كما قال المستر كرترايت الذى كان وقتئذ قائمًا بأعمال السير أدورد مالت، ولا حاجة إلى القول بأن عرابى لم يجب تلك الدعوة الغرارة، فلما هرب توفيق وكان عرابى لا يزال بالإسكندرية اجتمع بالقاهرة كبار ولاة الأمور من الأمراء وحكام الأقاليم وممثلى الطوائف الدينية كلها ومنها القبطية والإسرائيلية وغيرها وكونوا مجلسًا وطنيًا يدير شئون البلاد ويدافع عنها وفوضوا الأمور الحربية إلى عرابى بأن ولوه نظارة الحربية والقيادة العامة[2].

فلما حدث ذلك أصدر الخديو فى ٢٢ يوليه أمرًا عاليًا بعزل عرابى وتأليف وزارة جديدة كان فيها الرجلان المتشيعان للإنجليز من قديم ألا وهما شريف ورياض: الأول لرياسة الوزارة، والثانى لنظارة الداخلية، على أن هذا الأمر العالى لم يحفل به أحد وأعلن المجلس الوطنى أن الخديو بتركه شعبة وانضمامه إلى العدو قد فقد حقه فى الحكم، وعندئذ صُور عرابى وزملاؤه فى صورة «عصاة» خارجين على وليهم الشرعى، أما أن وليًا شرعيًا يجوز له أن يخذل شعبه ساعة الشدة، أو لا يجوز، فذلك ما لم يخطر ببال إنسان.

بقى علينا أن نبين للقارئ أثر ضرب الإسكندرية فيما يسمونه جماعة الدول الأوروبية وأن نتبع المراحل الأخيرة التى قطعتها إنجلترا حتى تمكنت من إطراح رقابتها والوصول إلى الغرض الذى ترمى إليه، ألا وهو الانفراد باحتلال الديار المصرية.

---

(١) بلنت كتابه السابق الذكر، ص ٣٨٨ و ٣٩٢ ـ ٣٩٣.
(٢) بلنت: كتابه السابق الذكر، ص ٣٨٣.

الفصل الخامس عشر

الاستيلاء على مصر

لم يكد اللورد جرنڤل يتسلم من أمير البحر سيمور برقية ينبئه فيها بالشروع فى ضرب الإسكندرية حتى أرسل إلى اللورد دوفرين بيانًا مطولا ليبلغه إلى زملائه وقد فصل فيه الحوادث التى دعت إلى ضرب الإسكندرية وختمه بالكلمات الخطيرة الآتية: «إن حكومة جلالة الملكة لا ترى الآن غير اصطناع القوة فى القضاء على حال أصبحت لاتطاق، وفى رأيها أن الأصلح والأقرب إلى مبادئ القانون الدولى والعرف أن يكون الجيش الذى يقوم بهذا الغرض من قبل الدولة صاحبة السيادة، فإذا لم يتيسر ذلك لامتناع السلطان فمن الضرورى النظر فى طرق أخرى، ولاتزال حكومة جلالة الملكة على رأيها الذى أبدته فى منشورها المؤرخ ١١ فبراير وهو أن كل تدخل فى مصر يجب أن يكون مظهرًا لسلطان أوروبا وتضامنها»[1] إن الإشارة إلى مبادئ القانون الدولى والعرف وترديد ذكر الرغبة فى تضامن أوروبا، نقول إن هذا كله تلقاء عمل أمير البحر سيمور لمن الأشياء المستطرفة حقا، وسنرى عما قريب قيمة ما صرح به من الحرص على أن تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين وليست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلميح كليهما رياء ونفاق، إنما هى خطيرة لما صرح به فيها من أن الحرب مع مصر أصبحت لا مناص منها، وأنه إذا لم تقم تركيا بهذه الحرب وجب النظر فى «طرق أخرى» ولم يبين اللورد نوع هذه الطرق بل تركه

---

(١) مصر، رقم ١٠ «١٨٨٢» انظر ما تقدم، ص ١٧٥.

مبهمًا غامضًا، غير إذا نظرنا إلى العمل العسكرى الذى وقع فى يوم ١١ يوليه، والاستعداد الحربى الذى حدث على إثره لم يخالجنا ريب فى أن إنجلترا قد اعتزمت أحد أمرين: إما الحصول على تفويض رسمى من الدول أو القيام بعمل يجعل كلمتها العليا فى الحوادث التى أصبحت على وشك الوقوع، ولا أقل من أحد هذين الأمرين.

وقد تأثرت الروسيا بهذا البغى الذى أتته إنجلترا أشد التأثر ورأت ألا فائدة من المؤتمر ما دامت إنجلترا تفتئت على جماعة الدول، ولذلك أمرت مندوبيها بالانسحاب منه معلنة «أن صاحب الجلالة الإمبراطور كان يريد الاشتراك فى المؤتمر على أن تكون قراراته ذات قيمة وتأثير لا على أن تكون مجرد موافقة على أمور واقعة»[1] أما الدول الأخرى ويقودها بسمرك فكانت فى الأمر ألين جانبًا. على أنها لم ترد أن تعهد إلى إنجلترا بتفويض رسمى؛ لأن ذلك يقضى بأن تعهد إلى فرنسا بتفويض مثله وأن يحبط المشروع السياسى الذى رسمه بسمرك فى ذهنه، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها رأت أن الأحسن لها ألا تتحمل تبعة ما عسى أن تعمله انجلترا حتى تحفظ لنفسها الحق فى كبح جماحها عند الضرورة. على أنه بينما كان بسمرك يتحاشى أن يعطى إنجلترا تفويضًا رسميًا فإنه فى الوقت نفسه أخذ يفاوضها فى إطلاق يدها فى العمل على مسئوليتها. واستطاع اللورد دوفرين فى ٢٠ يوليه أن ينقل إلى رئيسه حديثًا دار بينه وبين متولى أعمال السفارة الألمانية مضمونه «أن دول الشمال لن تقبل تفويضًا ما، وأنه خير لنا أن نتقدم وحدنا من غير إبطاء، لقدأصبح كل إنسان يعلم أن التحفظ الذى أتيناه باسم الظروف القاهرة يشمل كل ما قد نضطر إلى عمله فى مصر»[2] وقد نسج على منواله الكونت كلنوكى وزير خارجية النمسا فقال إنه لا يعارض فى أن تعمل إنجلترا أو فرنسا على شرط ألا يفهم من ذلك أنها تعمل بتفويض من أوروبا، ثم قال: «لقد جرت إنجلترا وفرنسا فيما يتعلق بمصر على سياسة لم يستحسنها

---

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٢) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ٢١٦.

دائما، وهذه السياسة هى التى أدت إلى المشكلات الحاضرة التى لا يريد أن يتورط فيها إلى حد استحالة النجاة منها»[1].

كانت هذه النتيجة فوق ما غامرت من أجله إنجلترا، نعم إنها كانت تفضل أن تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا منذ سنوات البوسنة والهرسك فإن ذلك لا يحد من حريتها فى العمل ويجعل احتلالها البلاد أرسخ. ولكن ذلك أصبح مستحيلا ولم يبق أمام الحكومة البريطانية إلا أن تشحذ غرار عزيمتها وتمضى فى الأمر على مسئوليتها، وقد دارت المحادثات المذكورة فى يوم ٢٠ و ٢١ يوليو وفى هذا اليوم الأخير قدمت الحكومة إلى البرلمان طلب اعتماد حربى فأجيب فى الحال.

بيد أنه كان لا يزال ثم المسألة الأولى، مسألة تركيا، وإلى القارئ ما تم فى شأنها.. فى ١٥ يوليو تلقى مندوبو المؤتمر اعتماد حكوماتهم للمذكرة المشتركة، وفى اليوم عينه قدمت المذكرة إلى الباب العالى. وعلى الرغم من أن عمل إنجلترا كان واضح الخطر فإن الباب العالى كان لا يزال يقدم رجلا ويؤخر أخرى، فلما كان يوم ١٩ يوليو أرسل اللورد جرنفل إلى اللورد دوفرين برقية يشير عليه أن يقترح على المؤتمر أن يمهل السلطان اثنتى عشرة ساعة يشرع بعدها فى البحث عن وسائل أخرى[2] غير أن الباب العالى كان قد أحس شيئًا من المفاوضة التى دارت بين إنجلترا وألمانيا فأخبر السفراء فى اليوم المذكور بقبوله المذكرة وأنه مرسل إلى المؤتمر فى جلسته القادمة من يمثلونه فيه.

وهكذا انقلبت «معاسرة» تركيا «مياسرة» وأصبح ممكنًا أن تسير الأمور سهلة سمحة وفق ما رسمه المؤتمر فتعبأ الجنود ويعقد اتفاق بين الدول الست وبين تركيا على تفصيلات المذكرة المشتركة وتطبيقها، وفى ٢٤ يوليو ظهر المندوبون الأتراك لأول مرة فى المؤتمر، وقبلوا رسميًا الاقتراح المتضمن إرسال جنود تركية

(١) مصر رقم ١٧) (١٨٨٢)، ص ٢٠٢.
(٢) المصدر عينه، ص ١٦٥.

إلى مصر، وفى الجلسة التالية التى انعقدت بعد يومين أعلنوا أن الجنود على أهبة الرحيل.

بيد أن تركيا قدرت فلم تحسن التقدير، ذلك بأن إنجلترا قد أصبحت مالئة يديها من بسمرك وكلنوكى. ولم تعد ترغب بحال من الأحوال أن ترى تركيا تحل محلها فى وادى النيل، ثم إن خمسة عشر ألف جندى بريطانى قد أخذوا بالفعل طريقهم إلى الإسكندرية، وما هى إلا أيام قلائل حتى وصلت طلائعهم إلى البر، هنالك تغيرت لهجة الحكومة البريطانية فجأة، فعندما سمع اللورد جرنقل بقبول تركيا للمذكرة المشتركة أرسل من فوره إلى اللورد دوفرين برقية صرح فيها بأن السلطان «لا يرتجع ثقة حكومة جلالة الملكة إلا إذا أصدر بسرعة بلاغًا يؤيد فيه الخديو ويعلن فيه عصيان عرابى»[1] وهكذا ضرب بجماعة الدول الأوروبية عرض الحائط مع أنها أحد الطرفين المتعاقدين، وحل التظاهر بالأخذ بناصر الضعيف محل الاعتراف السابق بسلطة الباب العالى التى لم تكن محل نزاع، وجىء عنوة بشرط لم يعهد ألبتة فى شروط المذكرة التى صاغها المؤتمر، وقد أثار بطبيعة الحال حفيظة السلطان فوجه الاحتجاجات إلى مندوبى الدول الكبرى، ولكن احتجاجاته ذهبت هباء، فإن حكومات هذه الدول وفيها الروسيا كانت قد قررت أن ترخى لإنجلترا العنان وتتركها تفعل ما تشاء على مسئوليتها، وأبت أن تعطيها أى تفويض ولا بما طلبته من حق حماية قناة السويس، وفى ٢٧ يولية أبلغ اللورد جرنقل مسيو فريسنيه «أن حكومة جلالة الملكة ستمضى فيما شرعت فيه من الوسائل وإن كانت تقبل اشتراك تركيا فيما يتعلق بالتدخل فى مصر»[2] وكان هذا القول بمنزلة التصريح بأن الحكومة البريطانية رأت أن تعد قرار المؤتمر كما جاء فى المذكرة المشتركة أمرًا لاغيًا لا وزن له، وأنها هى نفسها ستقوم بما عهد إلى تركيا أن تقوم به، وأن قصارى تركيا أن يسمح لها بأن «تشترك فى العمل»، وقد ذكر اللورد جرنقل هذه الآراء عينها فى رسالة إلى اللورد دوفرين مؤرخة ٢٨ يوليو، وكأنما هى تتمة رسالة ١١ يولية، قال فخامته

---

(١) المصدر عينه، ص ١٨٨.

(٢) مصر، رقم ١٧ (١٨٨٢) ، ص ٢٢٤.

بعد أن ذكر ما وقع من الحوادث منذ ضربت الإسكندرية: «إن حكومة جلالة الملكة وإن كانت تحفظ لنفسها الحق فى حرية العمل التى قد يوجبها إلحاح الحوادث، فإنها ترحب بكل اشتراك فى العمل تقوم به أية دولة من الدول»[1] وهنا يجد القارئ أن تركيا قد ضن عليها حتى بذكر اسمها، وكل الذى نالته أن اندرجت فى مدلول اللفظ العام «أية دولة» ترحب الحكومة البريطانية بـ «اشتراكها» متى حصل، لم يكن المراد بـ «أية دولة» غير إيطاليا التى كانت إنجلترا وقتئذ تفاوضها فى العمل معها فى وادى النيل، ففى ٢٢ يوليو عرض اللورد جرنفل على مسيو فريسنيه، وهو يعلم حق العلم رأى فرنسا فى التدخل الحربى، أنه إذا لم تقبل تركيا الشروط التى وضعتها إنجلترا فإن إنجلترا وفرنسا تعلنان معًا إلى المؤتمر «أنهما تريان ضرورة الإسراع بالعمل حقنًا للدماء! ولذلك عزمتا، ما لم يكن للمؤتمر رأى آخر، على أن تضعا بالاشتراك مع دولة ثالثة إذا أمكن ذلك، الخطط الحربية التى تحل المسألة»[2] وقد أبى مسيو فريسنيه ـ بطبيعة الحال ـ أن يرضى بأكثر من المساعدة المعينة لحماية قناة السويس»، ولكنه لم ير بأسًا من أن تدعو إنجلترا إيطاليا (وهى الدولة الثالثة التى ذكرها اللورد فى عرض رسالته) لتشترك معها فى التدخل العسكرى[3] فلما أحست إنجلترا أنها أصبحت آخذة بناصية الأمر طلبت إلى إيطاليا جادة غير هازلة أن تعبئ جنودًا ينضمون إلى الجيش البريطانى الزاحف على مصر، فعلت ذلك وهى لا ريب معتقدة أن الاشتراك فى الجريمة اشتراك فى تبعتها، ولكن الحكومة الإيطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب، فقد أجاب السنيور منسينى وزير خارجية إيطاليا فى ٣٠ يوليو «أن ليس فى إمكانه من غير مناقضة لما هو واقع أن يفاوض خارج المؤتمر فى تدخل آخر لم تجر بشأنه مخابرة ما»[4] وكان هذا الجواب فى الحقيقة اعتذارًا صوريًا لأن المؤتمر كان مطلعًا على جميع ما كان يجرى، ولما كان عمل

(١) المصدر عينه ص ٢٤٠.
(٢) المصدر عينه ص ١٩٤.
(٣) المصدر عينه ص ٢١١.
(٤) المصدر عينه ص ٢٥٥.

إنجلترا غير رسمى فقد تحاشت إيطاليا جهدها، كما فعلت حليفتها ألمانيا والنمسا، كل ما عساه أن يدل على قبول رسمى لهذا العمل، وذلك لتقع التبعة كلها على انجلترا، وبذلك انقطعت المفاوضة مع ايطاليا.

وفى أثناء ذلك كانت المفاوضات مع تركيا لا تزال مستمرة، فإن الحكومة البريطانية لم يكن فى وسعها أن تقطع هذه المفاوضات قطعًا مقبولا من غير حجة طلية تسوغ ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها كانت تريد اغتنام الوقت حتى يتم تلاحق الجند وتبدأ الإجراءات العسكرية، وفوق ذلك فإنها - ولعل هذا هو السبب الأهم - كانت شديدة الحرص على أن يعلن السلطان أن عرابيًا عاص خالع لأن ذلك يؤيد بعض الشىء ما تحتج به من أن تدخلها إنما هو لتأييد سلطة حاكم مصر الشرعى ومولاه السلطان، وقد قبل الباب العالى فى ٢٨ يوليو أن يعلن عصيان عرابى مصرحًا فى الوقت نفسه برغبته فى «العدول عن الاحتلال الأجنبى بمجرد بلوغ الجنود العثمانية الشاهانية مدينة الإسكندرية»[١] ولكن اللورد جرنفل لم يسمح بذلك وإنما طلب أن يعرف أمستعد الباب العالى للعمل مع الجنود البريطانية ومصدر بلاغًا ضد عرابى قبل تحرك الجنود العثمانية أم لا؟ عند ذلك وافق الباب العالى على بقاء الجنود الإنجليزية بمصر ولكنه تمسك بوجوب جلائهم هم والجنود التركية فى آن واحد متى استقر النظام فى نصابه، أم البلاغ فقد قبل أن يصدره قبل أن تبلغ الجنود مصر[٢] ألا لا شىء أحسن من هذا يمكن عمله دفعًا لعدوان الإنجليز، ولكن ذلك كله لم يلق من اللورد جرنفل غير أذن صماء، وتشدد اللورد فى وجوب إصدار البلاغ على الفور ولو قبل تحرك الجنود، أما بقاء جنود الدولتين فقد قال إنه أمر ينبغى أن يقرر باتفاق تعقده الدولتان[٣]، وأما ما يعمل بعد ذلك فإن اللورد جرنفل أشار على سفيره (فى ٢ أغسطس) أن يعلن للمؤتمر «أنه بمجرد حصول الغرض الحربى المقصود فإنها (أى الحكومة البريطانية) ستستعين بالدول فى وضع نظام قويم

---

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٣) المصدر عينه، ص ٢٦٥.

لحكومة مصر المستقبلة»[1]. وظن اللورد جرنفل أن هذا كاف لأن ينفى عن تركيا ما يساورها من خوف اعتداء إنجلترا على حقوقها، ولكن تركيا لم تقبل هذه الوعود الضمنية من دولة طالما نقضت عهودها وكان لتركيا الحق فى ذلك؛ فإن نفس طلب اتفاق خاص يقر طريقة تعاون جند الدولتين وتحديده ليس إلا افتئاتًا جديدًا على حقوق جماعة الدول الأوروبية كلها التى اشترطت فى المذكرة المشتركة أن هذا التقرير لا يكون إلا باتفاق الدول الست مع تركيا، ثم إن إنجلترا لم تكتف باغتصاب حق التوكيل الذى كان بنص المذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق جماعة الدول الأوروبية كلها. وقد احتج المندوبون الأتراك على مطالب إنجلترا الجائرة ولكن احتجاجاتهم ذهبت هباء، وأعلن اللورد دوفرين إلى المؤتمر ما أمره به رئيسه، ثم انصرف المؤتمر إلى برنامج الجلسة وكان يتضمن الكلام على مسألة قناة السويس، وقد كتب اللورد دوفرين إلى حكومته بعد ذلك ما يأتى «لم تلق هذه التصريحات معارضة من الدول ولا من تركيا، فمن الواضح إذن أن إجراءاتنا قد حازت قبول كل من يعنيهم الأمر»[2] وهذا تأويل بديع لموقف الدول وموقف تركيا شبيه من هذه الناحية بشكوى ذلك الدبلوماسى الداهية إلى المؤتمر بعد أيام قليلة من أن الباب العالى لم يجب بعد عن المذكرة المشتركة جوابًا صريحًا![3].

وأخيرًا سلم الباب العالى فى جميع نقط الخلاف، ففى ٩ أغسطس قدم بواسطة سفيره فى لندن مشروع اتفاق حربى اشترط فيه أن تبقى الجنود التركية ثلاثة أشهر وأن يكونوا هم القائمين بالإجراءات الحربية، وألا تبرح الجنود الإنجليزية الإسكندرية، وأن تسلم الأسرى إلى الخديو، وأن تترك جميع تفصيلات الحرب والإدارة التى ستعقبها للقواد الأتراك والإنجليز ليضعوها معًا[4]، فلم تلق هذه الدعاوى ـ بطبيعة الحال ـ إلا السخرية والاستخفاف،

(١) المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٢) المصدر عينه، ص ٣٢٨.

(٣) المصدر عينه، ص ٣٢٤.

(٤) المصدر عينه، ص ٣١٦.

وعارض اللورد جرنفل هذا المشروع بمشروع من عنده اشترط فيه أن ينزل جيش تركى لا يزيد عدده على ٥٠٠٠ جندى فى نقطة معينة ويظل تحت إمرة قائده العام الذى يكون إلى جانبه مندوب إنجليزى، ولا يتحرك أية حركة أو يختط أية خطة إلا بموافقة القائد الإنجليزى العام، وأن ينجلى هو والجنود الإنجليزية بعد انتهاء العمل[١] وفى آن واحد وبعبارة أخرى يكون الجيش التركى مجرد ردء للجيش البريطانى، أما تصريف شئون الحرب وما يعقبها من الاتفاقات فيترك للإنجليز وحدهم.

ليس ضروريًا أن نفصل القول فيما ترتب على هذه الاقتراحات من مفاوضات مملة باطلة بطلانًا تاما، نقول باطلة لأنه فى أثنائها كانت الجنود البريطانية قد بدأت عملها فى وادى النيل، ولأن كلا الفريقين المتفاوضين كان عالمًا بأن كل لحظة تمر تعجل فوات الغرض من الاتفاق الذى يتفاوض فيه، ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية ما كانت تنزل عن شرط واحد من شروطها فى حين أن الباب العالى إبقاء على حقوق سيادته كان لا يألو جهدًا فى حمل خصمه على تعديل هذه الشروط، وتراخى أمد المفاوضة شهرًا كاملا ولم يؤذن اللورد دوفرين بالتوقيع على الاتفاق إلا فى ١٣ سبتمبر وهو يوم وقعة التل الكبير الذى ختمت به المسألة المصرية كلها! فى هذا اليوم استطاع اللورد جرنفل أن يطير برقية إلى اللورد دوفرين يقول فيها بتهكم مهلهل شفاف القناع: «أما وقد قضى الأمر فإن لصاحب الجلالة السلطان أن يرى ألا موجب لبعث جنود إلى مصر»[٢].

وهكذا انتهى الأمر كله انتهاءً مضحكًا، وقد أراد السلطان أن يجعل موقفه مشروعًا فى مصر بأن يرسل الجند على الرغم من فوات الفرصة، ولكن الحكومة البريطانية عارضت فى ذلك وكتب اللورد جرنفل إلى اللورد دوفرين بعد خمسة أيام من وقعة التل الكبير[٣] يقول: «أما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق الحربى المقترح عقده بين هذه البلاد وبين تركيا فإن حكومة جلالة الملكة يسرها زوال

---

(١) المصدر السابق ص ٣١٠.

(٢) مصر، رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ٦٧.

(٣) المصدر عينه ص ٦٩.

دواعى البحث فى العقبات التى ارتآها جلالة السلطان، ولفخامتكم أن تبلغوا السلطان بألطف عبارة أنكم أذنتم بقطع المفاوضات فى هذه المسألة.

وهكذا كان ختام تلك الرواية الهزلية، رواية التدخل التركى، ولقد أذيع على أثر ذلك فى مشارق الأرض ومغاربها، معاذير كثيرة تنفى عن السياسة البريطانية تهمة الغش والخداع وتنحى باللائمة على تركيا التى أضاعت بعنادها مكانتها فى مصر، وليس لنا أن ننتصر لتركيا فى هذا الموقف إظهارًا لاشمئزازنا من مسلك الحكومة البريطانية، فتركيا لا شك قد آذت مصالحها السياسية برفضها التدخل العاجل فى شئون مصر، ولقد أخطأت فرنسا نفس الخطأ عندما أعلنت على لسان مسيو فريسنيه أن إرسال جند إلى مصر هو آخر وسائل التدخل عندها، فلما نفضت الدولتان اللتان يهمهما الأمر أيدهما من العمل أصبحت إنجلترا التى لم تكن مثلهما فى التحرج والتأثم حرية بالفوز والانتصار، على أن الأمر الجوهرى الخليق بالملاحظة هو ما يأتى: عند ما أحست إنجلترا أن تركيا ربما تدخلت آخرة الأمر، تدخلت هى فى مصر بعمل همجى وغدر لم يسبق لهما مثيل. وبذلك أصبح كل تدخل من جانب تركيا يمكن رده إلى مجرد معاونة لا تشعر بشىء من حقوقها من حيث كونها صاحبة السيادة على مصر، فلا عجب إذا تردد الباب العالى فى العمل بعد ذلك وأبى أن يوقع على اتفاق لا يترك له إلا عمل خادم لإنجلترا مسخر لمشيئتها، وليس القول إن تركية أضاعت بغلطتها السياسية مكانتها السامية فى مصر بعد كل ما تقدم إلا رياء محضًا، فهذه المكانة قد ضاعت فى ١١ يوليو يوم ضرب الأسطول الإنجليزى مدينة الإسكندرية.

وقبل أن تنتهى المفاوضات الإنجليزية التركية انتهاءها المضحك انتهت رواية مضحكة أخرى وهى رواية مؤتمر الآستانة، لقد أصبحت أعمال هذا المؤتمر تافهة منذ أذن بسمرك لإنجلترا أن تعمل على مسئوليتها، وعلى ذلك أبلغ القائم بأعمال السفارة النمسوية بلندن اللورد جرنفل فى ١١ أغسطس ما تراه حكومته على إثر تسوية مسألة الاتفاق مع تركيا من أن المؤتمر «يجب أن تؤجل جلساته حتى ينتهى العمل العسكرى»[1] ولم يقترح سوى وجوب موافقة المؤتمر قبل

---

(١) مصر، رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

إرفضاضه على بلاغ يتضمن تأكيد اللورد دوفرين فى ٣٠ يوليو أن «التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر أوروبا وحكمها».

وسرعان ما وافق اللورد جرنفل على ذلك، وفى الجلسة التالية التى انعقدت فى ١٤ أغسطس قال المندوب الإيطالى إنه قد آن للمؤتمر أن يؤجل أعماله، فوافق المندوبون جميعًا على ذلك غير المندوبين الأتراك فإنهم احتجوا على أن خذلوا فى موقف من أحرج المواقف وحفظوا لأنفسهم الحق فى تعيين ميعاد الجلسة التالية لزملائهم(١)، ولكن جلسة تالية لم تعقد قط، نعم إنه كان فى النية عقد جلسة رسمية خاصة يضاف فيها إلى «اتفاق البراءة من الأثرة» أن الوزارات الأوروبية قد وصلت إلى تفاهم ودى مؤداه أن التسوية النهائية للمسألة المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول كلها(٢)، ولكن الحكومة البريطانية لم تستحسن ذلك، لقد كانت هذه الحكومة دائمًا مستعدة للإذعان للدول عندما كانت ترى نفسها عاجزة عن إنفاذ ما تريد، فإذا لم تر نفسها كذلك فإنها كانت أحذر من أن تولى وجهها شطر الدول، لذلك قال اللورد جرنفل عندما بلغه ما تراد إضافته إلى الاتفاق: «إن حكومة جلالة الملكة لا ترى حاجة إلى هذه التصريحات المتكررة»(٣) فلما تشدد الكونت كلنوكى فى الأمر وهم بأن يدعو المؤتمر من تلقاء نفسه إلى جلسة أخرى وافق اللورد جرنفل على عقد الجلسة بشرط أن تغير كلمة «اشتراك» بكلمة «اطلاع» أو «استشارة»(٤)، واتضح حرصه على التملص من العهود التى قطعها عل نفسه فيما مضى، ولكن الكونت كلنوكى أراد التوفيق فاقترح كلمة «موافقة»، ولكن هذه أيضًا لم تعجب اللورد جرنفل وقال إنها تعنى «أن امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية» ثم إنه «بعد تصديق مجلس الوزراء» عرض رسميا اللفظين اللذين اقترحهما وهما «اطلاع أو «استشارة» مؤكدًا قوله « »بعد تصديق مجلس الوزراء» وأعلن أن «ليس فى نية حكومة جلالة

---

(١) المصدر عينه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٢) المصدر عينه، رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ١.

(٣) المصدر عينه، ص ١.

(٤) المصدر عينه.

الملكة أن ترجع فى تصريحاتها السابقة» وأنه إذا كانت العبارة التى ينظر فيها الآن «قد رأتها تافهة بعض الشيء» فهى مع ذلك «مستعدة لأن توافق عليها إذا اختير اللفظان اللذان اقترحا»[1]، وبعد فإذا تكلم وزير خارجية «بعد تصديق مجلس الوزراء» فمعنى ذلك أنه يعطيك بلاغًا نهائيًا، ولما كان الكونت كلنوكى من غير شك قد تداول الرأى هو وبسمرك فقد رضى بالعدول عن الأمر كله مفضلا تركه رسميا على ما كان عليه فى ٣٠ يوليو وكذلك انتهى المؤتمر انتهاء غير طبيعى ونجت إنجلترا من ورطة غير لطيفة.

وبعد فماذا كان موقف فرنسا؟ ذلك سؤال يرد على الأذهان بطبيعة الحال والجواب عنه سهل ميسور: إن فرنسا منذ عقدت النية على عدم متابعة إنجلترا فى اصطناع القوة لحل ما يسمى على سبيل التلطف فى القول بالمسألة المصرية، وانسحب أسطولها فى ذلك اليوم المشهود يوم ١١ يوليو، لم يكن لها غير أحد أمرين: إما أن تعلن الحرب إلى إنجلترا، أو تجتهد فى تقييدها بكل ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا، ولقد أصابت عندما اختارت ثانى الأمرين الذى ساعدها فيه بسمرك على ما يظهر، وبلغ من اعتقاد الأحرار الفرنسيين بصحة هذه الخطة أنه عند ما طلب مسيو فريسنيه إلى مجلس النواب اعتمادًا ماليا لحماية قناة السويس أبى المجلس أن يصغى لأدلته ورفض اقتراحه، فاستقال لذلك فى أول أغسطس وقامت وزارة جديدة برياسة مسيو دكلرك.

وهكذا استطاعت إنجلترا أن تخلى لنفسها مجال العمل وكان جل الفضل فى ذلك راجعًا إلى بسمرك وإلى جراءتها على الاستهانة بالقوانين الدولية ونكث ما قطعته على نفسها من العهود، ثم أعقب ذلك غارة سريعة ناجحة أمدت إلى حد بعيد بما أجادت الصحف الفرنسية وقتئذ تسميته بـ «فرسان القديس جورج» (أى الجنيهات الإنجليزية)[2] ففى ١٣ سبتمبر بدد السير جرنت ولسلى عند التل

---

(١) مصر، رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ٤٩.

(٢) إذا أراد القارئ وصفًا وافيًا صحيحًا لهذا الجانب المهم من الحرب المصرية فليرجع إلى كتاب المستر بلنت السابق الذكر من ص ٤٠٠ إلى ص ٤١١. لقد كانت الحرب أصلح خاتمة لسنوات طوال كلها اعتداء على مصر، وإن السياسة البريطانية فى مصر كانت دنيئة المنشأ دنيئة الوسائل ثم ختمت بحرب دنيئة الأسلوب.

الكبير ما كان لعرابى من جند مختل النظام فاسد القلوب سيئ القيادة، وبعد يومين من ذلك سقطت القاهرة فى أيدى الإنجليز وقضى على استقلال مصر وحريتها؟

وهكذا صدقت الأحلام، نسلم مع أنصار الاحتلال أن مصر إنما صارت إلى الإنجليز مصادفة واتفاقًا أكثر من صيرورتها بتدبير ماهر محكم، ولكن الذين قرءوا هذه القصة بشىء من التنبه والالتفات يقولون معنا إن الساسة البريطانيين والجمهور البريطانى لم يهملوا قط الانتفاع بكل حادث من شأنه استيلاء إنجلترا على مصر وأنهم كانوا إذا ما أوعوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاحتيال وأن انجلترا فى جميع علاقاتها بمصر لم تخفف عنها الوطأة لحظة واحدة، بل كانت على العكس تجتهد فى شدة الوطأة عليها ما استطاعت، وفى إحلال نفسها محل فرنسا التى كانت تنافسها وتباريها، وأنه لم يكن من سبب لجميع عدائها لإسماعيل باشا، ثم لعرابى من بعده غير خوفها بحق أن مصر إذا كانت دستورية سهل عليها الإفلات من قبضتها، وأنها لم يمنعها أن تغلظ على مصر ويضطرها إلى استعانة الباب العالى غير ظنها أن كل محاولة منها لضم مصر توقعها فى حرب مع أوروبا أو على الأقل فى مشكلات لا يستهان بها، وأنها عند ما رأت أن هذه المخاوف لا أساس لها اغتبطت بتلك المفاجأة اللذيذة، ولا يفوتنا أن نذكر أنها هى نفسها إلى هذا كله كانت عاملا فعالا فى الأمر، فقد سعت إلى تلك «المفاجأة» عند ما برزت إلى حكومة الوغى وتحدت بضربها الإسكندرية دول أوروبا كلها.

لا حاجة إلى أن نطيل القول فى بقية تاريخ مصر فى هذه السنة، فبعد أن «أعاد» السير جرنت ولسلى النظام فى القاهرة استدهى اللورد دوفرين من الآستانة لينظم حال البلاد السياسية وفق مصالح إنجلترا الاستعمارية المالية، فأول ما فعل فى هذه السبيل أن ألغى المراقبة الثنائية، رغم جميع العهود الحديثة القاضية بإعادة الحال إلى ما كانت عليه والقيام بأمانة بالتعهدات الدولية، وقد احتجت الحكومة الفرنسية على ذلك احتجاجًا شديدًا، ولكن احتجاجها ذهب سدى، فإن إنجلترا التى أصبحت صاحبة الأمر والنهى لم تحفل كثيرًا بخصيمتها القديمة، وعرضت عليها على سبيل التعويض رياسة صندوق الدين فرفضته

فرنسا بازدراء. ثم ألغى دستور مصر ومجلس نوابها بأمر عال دفعة واحدة، وعهد إلى اللورد دوفرين أن يضع مشروعًا جديدًا لنظم «نيابية» تكون ستارًا يوارى سوأة الحكم المطلق الذى أعيد إلى الخديو والذى أصبح فى الواقع حكما استبداديًا إنجليزيًا. فقام اللورد بالأمر بكفايته المعروفة، وقد كتب فيما بعد[1] يقول: «لقد كان فى نيتنا أن تكون علاقاتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال أفضل أصدقائهم ونصحائهم، ولكننا لم يجل بخاطرنا أن نأخذهم فى سبيل ذلك باتباع آرائنا أو نحجر عليهم حجرًا يستثير حفائظهم. لقد رغبنا أن يحيا المصريون حياتهم التى ألفوها وأن يديروا حكومتهم من غير أن يعوقهم عن ذلك شاغل خارجى ما» هذا البرنامج الجميل نفذ بإنشاء «مجلسين نيابيين» يفيان بأغراض الحكم الذاتى، أحدهما يعرف بمجلس شورى القوانين، والآخر بالجمعية العمومية، ويتألف الأول من ثلاثين عضوًا تعين الحكومة منه أربعة عشر وتنتخب مجالس المديريات بقيتهم، وقد عرف مجلسهم «بمجلس شورى القوانين»؛ لأنهم ليس لهم الحق فى إجازة أى قانون بل كل ما لهم أن يبدوا آراءهم فيما تعرضه عليهم الحكومة من الاقتراحات التشريعية، وللحكومة بعد ذلك أن توافق على القانون أولا توافق، وأن تقبل رأى المجلس أو ترفضه، وفوق ذلك ليس من اختصاص هذا المجلس أن ينظر البتة فى بعض أبواب الميزانية المتعلقة بالإيرادات والنفقات التى عينتها المعاهدات الدولية، أما الجمعية العمومية فتتألف من اثنين وثمانين عضوًا ينتخب أهل البلاد منهم بطريقة ضيقة ستة وأربعين عضوًا فقط، والباقون عبارة عن ستة نظار وأعضاء مجلس الشورى الثلاثين، ومن اختصاص هذه الجمعية ألا تفرض ضريبة مقررة جديدة من غير موافقتها، وأما فيما عدا ذلك فرأيها كرأى مجلس الشورى استشارى محض، وهى تعقد كل سنتين وجلساتها كجلسات مجلس الشورى سرية لا علنية.

هذا هو «الدستور» الذى وضعه اللورد دوفرين ليمكن المصريين من «أن يحيوا حياتهم التى ألفوها وأن يديروا حكومتهم» لقد صدق من وصفه فى مجلس

(١) مصر، رقم ٢ (١٨٨٢)، ص ٣٠.

العموم بأنه «صورة كاذبة للحكم الدستورى[1] أجيد رسمها» ومع ذلك فقد وافقت عليه الحكومة البريطانية مع الارتياح والسرور، وانتقلت السلطة كلها فى مصر إلى يد القنصل البريطانى العام، الذى ظل محتفظًا بهذا اللقب الوضيع، وإلى أعوانه «مستشارى النظارات» المختلفة، نعم إنه لم يتعهد الخديو ولا نظاره كتابيًا بطاعة المعتمد البريطانى وموظفيه[2]، ولكن هذه الطاعة أصبح توقعها أمرًا معلومًا والتشدد فى طلبها واجبًا، وإن أنكر اللورد دوفرين هذه النية وكتب بريائه اللذيذ بعد أن أتم تحديد النظام الدستورى يقول: «لو كنت ندبت لأن أنظم شئون مصر على الأساس الذى تقوم عليه ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر. إذًا لأخضعت يد المعتمد القادرة كل شىء لإرادته ولاستطعنا فى خمس سنين أن نزيد ثروة البلاد المادية ورفاهيتها بتوسيع الأرض الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الإيراد ... ولكن المصريين والحالة هذه كانوا يرون بحق أنهم اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم»[3] لم يكن المراد من هذه الكلمات الجميلة غير تخدير أعصاب الجمهورين البريطانى والأوروبى، وإلا فهى فى الواقع تثبت ما تريد نفيه، فإن القنصل البريطانى العام أصبح بالضبط عميدًا من طراز حكام الولايات الهندية الأهلية، وانحطت مكانة الخديو الذى طالما عنيت الحكومة الإنجليزية بارتجاع سلطته، وأصبح سيقةً ليس له من الأمر شىء وأصبح النظار وعامة رجال الإدارة خاضعين للموظفين الإنجليز، والحقيقة أن اللورد دوفرين إنما جاء بحماية مقنعة ليس غير[4].

ثم أصبح ضروريًا أن يوجد رجل يقوم بعمل المعتمد، أما السير إدورد مالت فلم يكن أهلا لذلك العمل من عدة وجوه، فمن جهة كان بغيضًا إلى المصريين،

---

(١) هو المستر لابوشير «مضابط البرلمان» المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣، ص ١٣١٠.

(٢) رد السير إدوارد غراى فى مجلس العموم على سؤال ألقاه المستر كتل، ١٤ مايو سنة ١٩٠٨.

(٣) المصدر السابق رقم ٦ (١٨٨٣)، ص ٨٣.

(٤) يقول كاتب المقالة المعنونة «هل كانت الحرب المصرية ضرورية؟» التى نشرت فى «كوارترلى رفيو» المجلد ١٥٥ سنة ١٨٨٣ ص ٢٣٣ «إن تدخل إنجلترا الحربى كان كما يقولون لارتجاع نفوذ الخديو والحال التى كانت عليها البلاد قبل الثورة. وقد قضى التدخل على هذين الأمرين، كما كان يقضى عليهما لو انتصر عرابى.

ومن جهة أخرى كان تنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة، وأما السير أكلند كلفن فكان يقعد به أول السببين المذكورين، وأن شدته قد تستحيل إلى وحشية ممقوتة، فلم يبق ممن ألموا بالشئون المالية المصرية غير السير رڤرز ويلبسن والسير إڤلن بيرنج، وربما كان الأول كالثانى أهلا للمنصب لولا شدة اتصاله بالماليين الفرنسيين، وعلى ذلك وقع الاختيار على السير إڤلن بيرنج وفى ١١ سبتمبر ظهر ذلك المعتمد الجديدة بالقاهرة للمرة الثانية، وقد ظلت مصر تحت «يده القادرة» ستة وعشرين عامًا، وهى مجرد آلة تسيرها الإدارة البريطانية الاستعمارية.

الباب الثالث

إدارة مصر

«إن قولهم (المسألة المصرية) لا يراد منه، كما قد يظن بعض من لا يعرفون التلاعب الحديث بالألفاظ، كيف تدار مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة وسعادة أهلها، ولكن يراد منه هل تدار وكيف تدار منذ الآن بحيث تصبح حالتها وحالة أهلها السياسية خاضعتين لمصالحنا وسعادة قومنا».

المستر و . ا. غلادستون
«الاعتداء على مصر والحرية فى الشرق»

الفصل السادس عشر
أعمال اللورد كرومر المالية

إن النجاح فى هذه الحياة كالصدقات يذهب كثيرًا من السيئات. ولقد كان المظهر الخلاب لعمل الإنجليز فى مصر عاملا كبيرًا فى طمأنينة الذين نفرت ضمائرهم أول الأمر من الطريقة التى ثبتت بها إنجلترا قدمها فى هذه البلاد. فقد يقول هؤلاء: «ماذا تريدون؟ نسلم معكم أننا نلنا هذه المكانة فى مصر من طريق غير شريفة. ولكن تعالوا فانظروا النتائج ألم نستنقذ مصر من يد الخراب؟ ألم نصلح ماليتها إصلاحًا بديعًا؟ ألم تتقدم مصر فى هذه السبعة والعشرين سنة تقدمًا يبهر الألباب؟ فماذا يهمكم بعد ذلك من أمر مجيئنا إلى مصر إذا كان وجودنا بها قد عاد على الشعب المصرى بأجل العوائد؟ لقد جعلنا مصر من أعظم بلدان العالم تقدمًا وحسبكم هذا مسوغًا لما عملناه». ويؤيد هذا التدليل عادة بأرقام تدل على تقدم البلاد من نواح شتى ـ زيادة فى الدخل والخرج، رواج فى التجارة الخارجية، كثرة فى السكك الحديدية والتلغرافات، اتساع فى مساحة الأرض الزراعية، ازدياد فى عدد السكان، وهلم جرا[1] إلا أن هذا التدليل لا يشف إلا عن أمر طبعى هو إعجاب العامل بعمله، وإنه لمما تقتضيه الطبيعة البشرية أن يرجح هذا الإعجاب شعورًا آخر ـ شعور

---

(١) فى اليوم (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧) الذى منح فيه اللورد كرومر حرية مدينة لندن نشرت التيمس رسما رائعا يدل على تعاظم دخل مصر وخرجها ووارداتها وصادراتها والأموال المستثمرة فيها بل وأعمال بريدها فيما بين عامى ١٨٨٤و١٩٠٦.

الحيرة وقلق البال: أكان الاحتلال البريطانى مشروعًا فى أصله أم غير مشروع؟

وليس مسلك إنجلترا إزاء أوروبا بوجه عام إلا هذا المسلك. لقد لبث الإنجليز فى مصر أكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكيل وعلى الرغم من عهودهم التى تقضى عليهم بالجلاء عن مصر بمجرد إعادة النظام. لبثوا هذه المدة وهم لا شك حريصون على ألا يمسوا الحقوق الأساسية للدول الكبرى ومستخدمون فى الوقت نفسه سلطة تكاد تكون مطلقة وناقضة لاتفاق البراءة من الأثرة الذى أبرم فى سنة ١٨٨٢. فكيف استطاعوا هذا كله؟ استطاعوه بقدرتهم على الاستفادة مما للنجاح ومزايا النجاح من مظهر خلاب. فلأنهم قد أفلحوا فى تنظيم مالية البلاد وإدارتها قد سمحت لهم الحكومات الأوروبية التى كان رعاياها يهتمون بالشئون المصرية المالية والتجارية أن يحتفظوا بمركزهم غير المشروع فى وادى النيل. سمحت لهم بذلك وكأنما صرفت النظر عن جميع الاتفاقات الماضية. بيد أنه قد صرح ذات مرة لإنجلترا بأنها إن لم تنجح فى تنظيم مالية مصر فى مدة وجيزة (قد عينت بالفعل) فينبغى أن تخلى مكانها للجنة إدارية دولية. ولكن إنجلترا نهضت بالعبء وسمح لها بالبقاء فى مصر وكان نجاح اللورد كرومر فى استنقاذ إنجلترا من هذه الورطة المخزية مما أكسبه شكر إنجلترا الرسمية وعاد عليه بشهرة السياسى العظيم.

فى كل تاريخ يكتب لمصر الحديثة ينبغى أن يكون تحليل عمل الإنجليز فى مصر ركنًا أساسيا مهمًا. ما الذى عملوه؟ وكيف عملوه؟ هذان سؤالان ينبغى أن يجاب عنهما قبل الحصول على صورة كاملة لعمل الإنجليز فى مصر. ولما كان الإصلاح المالى الذى قام به اللورد كرومر أهم أعمالهم فنحن متكلمون عليه أولا.

لقد جرت العادة عند تقدير عمل اللورد كرومر أن يقارن بين حال مصر فى نهاية حكم إسماعيل وحالها بعد أن حكمها القنصل المسيطر العام ستا وعشرين سنة. وصاحب هذه الطريقة فى المقارنة هو اللورد كرومر نفسه، فقد كتب فى سنة ١٨٥٥[1] يقول: «ستكون قيمة التقدم الذى أدت إليه المجهودات التى بذلت

---

(١) مصر، رقم ١٥ (١٨٨٥)، ص ٤.

فى إصلاح الإدارة المصرية حتى يومنا هذا على حسب المقياس الذى يختار للمقارنة. وأرى أن المقياس الصالح الوحيد هو أن تقارن الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل» وكرر المقارنة بهذا المقياس فى تقريراته السنوية وحذا أعوانه حذوه. فمن ذلك أن المستر ف. س كلرك كتب فى سنة ١٨٨٨ يقول: «لكى ندرك التحسين الذى حدث أرى أن نتعرف حال الفلاح فى السنوات الأخيرة من عهد اسماعيل باشا»(١).

لا شىء يبدو لأول وهلة أعدل من مقارنة قائمة على هذا الأساس. غير أن قليلا من التدبر يرينا أن هذا المذهب مضل فى المقارنة أيما إضلال. ماذا كانت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل؟ إنها فى الحقيقة لم تكن من حكمه، وإنما كانت من حكم وكلاء حملة السندات الأوروبيين الذين تظاهرت جهودهم على أن يضمنوا انتظام أداء الأرباح الفاحشة تامة غير منقوصة، والذين شلوا فى سبيل هذه الغاية سائر فروع الإدارة. فمن يتخذ هذا العصر فى تاريخ مصر الحديثة مقياسًا للمقارنة بينه وبين أى عصر لاحق فقد سلك فى البحث طريقًا مؤدية لا محالة إلى نتائج غير صحيحة. إن المقارنة الصحيحة ينبغى أن تكون بمقاييس أخرى. فإما أن تكون بمقياس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ أيام كانت الكوبونات لم تستبد بعد بالإدارة المصرية، أو تكون بمقياس العهد القصير الذى يبتدئ بسنة ١٨٨٠ وينتهى بسنة ١٨٨٢ أيام كان قانون التصفية، لحسن حظ إدارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعد، قد قلل الضحايا التى استتبعتها الكوبونات. فإذا ما قارنا بهذين المقياسين ـ وهما المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة وإن لم ير اللورد كرومر ذلك ـ فإن النتيجة تكون أمرًا آخر مختلفًا بعض الاختلاف عما ذهب إليه اللورد. ولقد رأينا فى فصل سابق (هو الفصل الثالث) أى تقدم وأى نجاح أحرزتهما مصر فى عهد إسماعيل باشا. لا حاجة إلى أن نعيد فى هذا المقام ما ذكرناه ثم من أرقام وأدلة، ولكن لا شك أننا إذا جعلناها نصب أعيننا وجدنا تقدم مصر فى عهد اللورد كرومر ليس على أكبر تقدير إلا

---

(١) المصدر عينه رقم ٥ (١٨٨٥)، ص ٢.

استئنافًا واطرادًا للتقدم السابق الذى قطعته غارة الحكومتين الإنجليزية والفرنسية على البلاد.

ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالى فى عهد اللورد كرومر إذا قورن بحال مصر المالية فى عهد المراقبة الثنائية. فقد رأينا فى هذا المجال أيضًا أنه بتنفيذ قانون التصفية - وتلك مرحمة طالما سألها إسماعيل فلم يجب سؤله - قد أفلح المراقبان فى إيجاد تعادل بين بابى الميزانية فلاحًا كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة تربى على ٨٠٠,٠٠٠ جنيه وأن ميزانية سنة ١٨٨٢ التى وافقت عليها وزارة شريف قدر أنها تعطى زيادة وإن كانت دون زيادة السنة التى قبلها. فقد قدرت الإيرادات بـ ٨,٧٤٦,٠٠٠ والمصروفات بما لا يزيد على ٨,٤٦٣,٠٠٠ جنيه[1] فيتضح من ذلك أن الإصلاح الذى أدخله اللورد كرومر على مالية مصر إنما هو استمرار الإصلاح الذى ابتدأ فى عهد المراقبة الثنائية، وأن النقطة التى بدأ الإنجليز عملهم منها لم تكن بعيدة، ولا التقدم الذى تم فى عهدهم مستحدثًا كما خيل إلى اللورد كرومر وإلى الجمهور. لقد جاء من قبل أجا ممنون ملوك، وما كانوا ملوك سوء.

والحق أن الإنجليز عند ما أخذوا على عاتقهم إدارة مصر لم يروا الموقف حرجًا كما صوره اللورد كرومر فيما بعد ليعظم من شأن أعماله. فلقد نظر اللورد دوفرين ومن رافقه فى بعثته أو لحق بها إلى الموقف نظرة تفاؤل واستبشار رغبة منهم دون شك فى أن يؤكدوا للجمهور الأوروبى النجاح الذى ستؤدى إليه مجهودات إنجلترا فى إعادة النظام وتحسين الحال. فهونوا من نكبة المصريين وثقل الضرائب، واجتهدوا فى أن يظهروا للملا أن من السهل إصلاح أكثر المفاسد باتخاذ الوسائل الإدارية الضرورية. فذكر[2] اللورد دوفرين مثلا أن ضريبة الفدان التى تتراوح بين ١٦ شلنًا و٣٢ شلنًا ليست ثقيلة على أرض ينتج الفدان منها فى الوجه البحرى ما تختلف قيمته من ١٥ جنيهًا إلى ٣٠ جنيهًا وأنه إذا كانت قوة الإنتاج فى الصعيد أقل بكثير منها فى الوجه البحرى فإن ضرر الضرائب هناك

(١) مصر، رقم ٥ «١٨٨٣»، ص ٧٩.

(٢) مصر، رقم ٦ «١٨٨٣»، ص ٦٢.

يرجع إلى عدم المساواة فى توزيعها وإلى نظام المساحة العتيق الذى يمضى مع الزمن إلى عهد محمد على، أكثر مما يرجع إلى ثقل الضرائب نفسها. وقال المستر ڤيليرز ستيورت الذى رافق اللورد دوفرين فى بعثته إن الفلاح المصرى ليس مثقلا بالضرائب - وإنه فى الحقيقة يؤدى منها دون ما يؤديه الفلاح الإنجليزى[1] - ونفى وهو غضبان أسف ما شاع فى إنجلترا من أن «الضرائب فى مصر قد زيدت إجابة لمطالب حملة السندات» فقال: «إن جميع من حادثتهم من المصريين مجمعون على أن الضرائب الحاضرة قد وضعت فى بداية عهد الخديو السابق، أى قبل وجود الدين الأجنبى»[2]. وأكد القنصل كوكسن للجمهور فى تقريره عن تجارة الإسكندرية سنة ١٨٨٣ أن «حال الفلاحين.... قد تحسنت بالإجمال تحسنًا بينًا كما يستفاد من أدائهم ديونهم الفادحة إلى المرابين»[3]. بل إن اللورد نورثبرك الذى أرسل إلى مصر بعد اثنى عشر شهرًا كمندوب سام ليفحص حال البلاد المالية لم ير وجهًا للتفكير فى أن ثمة «فقرًا مدقعًا». و كان يريد بالفقر المدقع «الحاجة إلى الكفاف من العيش» وصرح بأن المصريين «على الإجمال أحسن حالا من فلاحى الهند» وأنه إن كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعًا إلى ثقل الضرائب، ولكن «إلى تهور الفلاحين فى شئون الزواج وغيره من وجوه الإنفاق، ثم إلى اقتراضهم على أراضيهم الذى سهله تدفق رءوس الأموال الأوروبية على البلاد»[4].

كان الباعث على هذه الأقوال لاشك هو التفاؤل والاستبشار، وربما كان بعضها على أقل تقدير يرمى إلى تخدير أعصاب الجمهور الأوروبى الذى كان حريصًا على معرفة مصير الكوبونات الثمينة بعد أن جعل الإنجليز أنفسهم مسئولين عن إدارة مصر. ومع ذلك فإن هذه الأقوال ترى كيف كان الإنجليز أنفسهم لأول عهد الاحتلال بعيدين عن تلك النظرة السوداء التى اقتضت سياستهم فيما بعد أن

---

(١) المصدر عينه، رقم ٧ «١٨٨٣» ص ٢

(٢) المصدر عينه، ص ٥.

(٣) الصحيفة البرلمانية التجارية رقم ١ «١٨٨٥» ص ١٢.

(٤) مصر، رقم ١ «١٨٨٥» ص ٨٧.

ينظروها إلى حال مصر وقت مجيئهم إليها. لقد اعتقدوا إذ ذاك أنْ الفلاح بقليل من الإصلاح الإدارى يصبح قادرًا على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون التصفية، وتوقعوا أن الميزانيات الجميلة ميزانيات ١٨٨٠ ـ ١٨٨٢ ستظل تطلع عليهم بالخير دون انقطاع.

ولكنهم كانوا مخطئين كل الخطأ فى هذا التوقع وذلك الاعتقاد. وخطؤهم هذا ليس راجعًا إلى حكام مصر الوطنيين السابقين ولا إلى المراقبة الثنائية ولكن إلى ما حدث فى الفترة التى كانت بين وزارة شريف ومجىء اللورد كرومر، أى إلى مأساة التدخل البريطانى التى عادت بنكبة جديدة على مالية البلاد. إن ما استتبعته مقاومة العدو من الخسائر المالية وغير المالية كان وحده كافيًا لأن يخل بتوازن البلاد الاقتصادى سنوات كثيرة، ومع ذلك قد ألقى الإنجليز تنفيذًا لقرار مؤتمر الآستانة، (وهو القرار الوحيد الذى احترموه)، على كاهل المالية المصرية ما أنفقوه فى الحرب، ثم ألقوا عليه بعد قليل من الزمن ما هو أدهى وأمر. ألقوا ما أنفقوه عبثًا فى ارتجاع السودان من أيدى «العصاة». ولما جاء وقت التعويضات الخاصة بالحريق والتخريب اللذين ترتبا على ضرب الإسكندرية بلغ من أريحيتهم وسخائهم أن أعلنوا أن من أكلت النيران أموالهم وأمتعتهم سيحصلون على تعويض عاجل غير منقوص. وألفت لجنة لتلقى الطلبات المختلفة وفحصها، وبلغ من نشاط هذه اللجنة فى العمل أن أجازت فى يوم واحد ٢١٠ طلبات[1]، وبلغ مجموع ما قدروه لمن نكبوا فى هذه الكارثة مبلغ ٣,٩٥٠,٠٠٠ جنيه، فلما آن أوان الدفع إذا بالحكومة الإنجليزية تلقى بالعبء كله على دافعى الضرائب المصريين ولم تحمله هى مع أنها هى التى ضربت المدينة، ولا ألقته على حملة السندات كما ارتأى بعضهم! ألا إن من الصعب أن نتصور أمرًا أحط من ذلك. على أن هذه لم تكن الأولى ولا الأخيرة من الدنايا التى أتتها حكومة أحرار ذلك الزمن فى علاقاتها بمصر.

كان ذلك كله عبئًا جديدًا مؤثرًا لا محالة تأثيرًا سيئًا فى الخزانة المصرية المعتلة، وفعلا ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بعجز يزيد على ٦٠٠,٠٠٠ جنيه وتوقع

---

(١) السير جورج كمبل فى مجلس العموم «مضابط البرلمان» المجلد ٢٧٧، ١٨٨٣ ص ١٤٨٩).

عجز لسنة ١٨٨٤ يبلغ ١,٢٩٤,٠٠٠ جنيه[١]. وقدر اللورد كرومر وقت نشوب الحرب السودانية أنه بانتهاء سنة ١٨٨٤ سيتكون من عجوز الميزانية مضافًا إليها نفقات الحرب ونفقات جيش الاحتلال (التى حملتها الخزانة المصرية) وتعويضات الإسكندرية وبعض وجوه أخرى، سيتكون من مجموع ذلك كله دين سائر جديد يبلغ ٧,٨٠٠,٠٠٠[٢]. وكان معنى ذلك ظهور ارتباكات مالية جديدة، وقد يكون معناه إفلاسًا جديدًا.

فعمل اللورد كرومر و الحالة هذه لم يكن كله من الهنات الهينات. نعم إنه لم يكن يشبه بأى وجه الموقف الذى كابده إسماعيل أو مابدته المراقبة الثنائية قبل تنفيذ قانون التصفية، ولكنه مع ذلك كان عقدة من العقد، وإنه ليهمنا أن نعرف كيف حل اللورد كرومر هذه العقدة.

إن الرأى الشائع فى هذا الموضوع أن العقدة إنما حلت بسحر ساحر ليس غير، وأن الجمهور الذى يتوهم أن عمل اللورد كرومر ابتدأ من ذلك المستوى المنحط المقرون (نقول مرة أخرى خطأ) بعهد إسماعيل باشا يجزم ألا شىء غير عبقرية اللورد كرومر المالية والإدارية كان يستطيع تذليل الصعاب التى لقيها اللورد عند قدومه مصر. وكثيرًا ما صرح اللورد كرومر نفسه بهذا الرأى. فقد كتب بعد سنين كثيرة يقول: «إن من المتعذر أن نبالغ فى وصف الخراب الذى كان ينزل بالمصريين وكل من تهمهم الشئون المصرية لو بقى نظام العهد السابق على الإصلاح ولو سنوات قلائل... إن إصلاح طرق الرى... والمساعدات المالية القيمة... وعلى الإجمال إن إحلال سياسة إدارية ممدنة محل سياسة إدارية ظالمة نصف همجية، إن هذا كله يتضامن فى جعل مصر تنهض بالعبء الذى ألقى على عاتقها، وإنى أقول غير متردد إنه لولا هذه التغييرات لكانت الخزانة المصرية قد وردت منذ حين من الإفلاس موردًا لا صدر لها منه ولساءت حال الناس من جميع الوجوه». لقد عرف القارئ مقدار الحقيقة التى تنطوى عليها التأكيدات الخاصة «بالنظام السابق على الإصلاح» فمهما كان فى هذا النظام من

---

(١) مصر، رقم ٨ «١٨٨٥»، ص ٣.

(٢) مصر، رقم ٢٨ «١٨٨٤» ، ص ٥٣.

خراب فإنه لا يرجع إلى النظام نفسه بمقدار ما يرجع إلى ضغط الممدنين الأوروبيين الذين لم يتحرجوا من شيء. ومع ذلك فهذا الخراب كان على وشك أن يزول كله من الوجهة المالية على أقل تقدير، ولولا تدخل إنجلترا وفرنسا عنوة فى سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدى المصريين أنفسهم دون احتياج إلى المراقبة الثنائية، ولولا تدخل إنجلترا عنوة فى سنة ١٨٨٢ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملا يعمله.

وبعد فسنرى فيما يأتى ما تناهت إليه «السياسة الإدارية الممدنة» بكل ما فيها من مساعدات مالية ومنع للظلم والإرهاق. أما فى هذا المقام فإنا نكتفى بالإشارة إلى المدح الذى كاله اللورد كرومر لعبقريته التى أتت بهذا التغيير المحير للألباب. نعم إنه تكلم فيما بعد بلهجة فاترة وتواضع بين، ولكن كلامه لا يشف إلا عن التنويه بعبقريته والإكبار من شأنها. فقد كتب وهو على جناح السفر من مصر يصف إدارته فقال: «إن النجاح المالى يرجع من غير ريب إلى ما للبلاد من قدرة على النهوض عجيبة، ثم إلى جد الأهلين ومثابرتهم. وإنه إن يكن للحكومة فضل فهو أنها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطبيعة فرصة للعمل، ولم تساعدها غير مساعدة محدودة»[1]. هنا يجد القارئ تكرمًا صريحًا عن ذكر كل فضل اللهم إلا فضلا سلبيا هو «إعطاء الطبيعة فرصة العمل» وإن كان هذا الفضل السلبى قد ذكر كمتاع خاص باللورد كرومر. يا له من نظر فى المسألة بعيد كلف القوم ما كلفهم ليعلموا أن ليس إلا أن تعطى الطبيعة فرصة العمل حتى تحل المسألة وتسير الأمور على أذلالها! وقال اللورد كرومر فى سياق آخر: «قد يغيب عن الأذهان أننا فى تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الإنسان قد وجدت فرصة لإظهار قدرة البلاد على الإنتاج إلا فى ربع القرن الأخير.... ولا نبالغ إذا قلنا إنه لو كان عمل ولاة الأمور سلبيًا محضًا ـ أى لو أنهم قصروا أنفسهم على نزع القيود التى قيدت الناس فيما مضى فى أعمالهم ـ ولو أنهم قصروا الحكومة على وظيفتها الأساسية، لبلغت الأمة من التقدم والفلاح

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٧)، ص ٥٨.

مبلغًا عظيمًا»[1] أعظم بهذا العمل عملا وبالقيام به قيامًا! إنه لأول مرة فى تاريخ مصر قد نزعت عن الأمة قيودها التى كانت تضايقها، ثم قامت الطبيعة بما وراء ذلك، لعمر الحق إنا لا نعرف حكومة أسدت إلى قطر من الأقطار منة مضاعفة كهذه المنة!.

على أن الأمر كله كان للأسف حديث خرافة. وما هى إلا أشهر معدودات حتى أخذ اللورد كرومر يرى أنه لن يتغلب على الصعاب المالية إلا إذا ساعد الطبيعة مساعدة كبيرة جدا. ذلك بأن مصادر الناس الاقتصادية انحطت على إثر مصائب الحرب الانحطاط كله وجاء على إثر ذلك كساد فى التجارة والصناعة قضى على كثير من صغار الفلاحين وأثر فى كبار الملاك تأثيرًا سيئًا، وأصبحت زيادة الضرائب لسد النفقات الجديدة وهما مستحيل التنفيذ. نعم إن القسم المخصص من الميزانية أى قسم حملة السندات قد راج فى نفس هذه الأشهر العصيبة رواجا جعل ميزانية سنة ١٨٨٤ تبشر بزيادة تبلغ ٤٠٠,٠٠٠[2]، ولكن هذه الزيادة لم يكن يرجى منها خير لأنها بمقتضى قانون التصفية يجب أن تنفق فى شراء بعض سندات الدين. وظهر ألا نجاة من هذه الورطة إلا بالرجوع إلى الطريقة الطيبة القديمة طريقة عقد قرض جديد لتغطية ما تراكم من الديون السائرة، ثم أن يعدل قانون التصفية تعديلا ملائمًا للحال. وهذا ما وصلت إليه لجنة جديدة فحصت الأمر وكان اللورد كرومر نفسه أحد أعضائها. وقد وضعت هذه اللجنة للورد جرنڤل سلسلة اقتراحات هامة جدا ليعرضها على مؤتمر أوروبى جديد[3]. وكان أول هذه الاقتراحات يقتضى أن تضمن إنجلترا قرضًا قدره ٨,٠٠٠,٠٠٠ بفائدة ٤,٥٪ وأن يقصر هذا القرض على تسوية الدين السائر مع العلم بأنه سيحمل الخزانة عبئًا جديدًا قدره ٣٥٠,٠٠٠ جنيه وأن الميزانية، على الرغم من شدة العناية بمصادر البلاد المالية، تنذر بسبب هذا الدين بعجز مستمر يبلغ ٣٧٦٠٠٠ جنيه. هذا إذا لم يفرق بين الإيرادات المخصصة والإيرادات الحرة. فقد

---

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٦)، ص ١٨، ٢٠.

(٢) المصدر عينه ص ١٧ (١٨٨٤)، ص ٣.

(٣) انظر، مصر رقم ٢٨ (١٨٨٤).

قالت اللجنة فى تقريرها: «وقد قدرنا أن زيادة الإيرادات المخصصة ستقصر على نفقات الإدارة لا على شراء ما فى السوق من سندات الدين الموحد كما هو جار الآن. فإذا لم يقدر هذا فإن النتيجة ستكون زيادة فاحشة فى العجز العادى وزيادة الدين السائر حتى سنة ١٨٨٤» ولذلك تقترح اللجنة عدم التفرقة بين الإيرادات المخصصة والإيرادات الحرة[١]!.

وبعبارة أخرى فإن الإنجليز أنفسهم قد اعترفوا بمساوئ شرط من أهم شروط قانون سنة ١٨٨٠. ألا وهو الشرط الذى رأى فيه المصريون وسيلة جهنمية لوقف تقدم البلاد المادى والأدبى ليعوض حملة السندات مما خسروه من الأرباح الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجًا شديدًا. فعل الإنجليز ذلك لا رفقًا منهم بالمصريين، بل لأنهم أصبحوا يرون هذا الشرط عقبة فى سبيلهم من حيث هم المديرون لشئون البلاد، ليت شعرى كم من بلاء كان يتقى لو عمل بذلك سنة ١٨٨٠؟ لا شك أنه كان لايكون ثورة و لا تدخل ولا احتلال. على أن المشكل لم يحل بعد حلا تاما. فكيف يتخلص من عجز ٣٧٦٠٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر منه ولو غير قانون سنة ١٨٨٠ على الوجه الآنف الذكر؟ لقد رأت اللجنة أن السبيل الوحيدة لذلك هى تخفيض أرباح الديون كلها بمقدار $\frac{١}{٢}$ ٪ أو بعبارة أخرى إعلان إفلاس جديد! وكذلك نجد اللجنة تقترح لذلك العسر المالى علاجًا هو نفس العلاج الذى سددت إليه سهام النقد عند ما كان المصريون هم الذين يريدونه! إن اقتراحًا من هذا القبيل اقترحه إسماعيل قد أدى إلى تدخل أيدته الحكومة البريطانية والمستر غوشن وصاحبه الفرنسى المسيو چوبير، وكان السبب فيما حدث على أثره من أعمال همجية، ولكن ما يسمح به لجوبيتير لا يسمح به للثور.

اهتمت الحكومة الإنجليزية ـ على الفور ـ بهذه الاقتراحات التى عرضتها اللجنة؛ ففى إبريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد جرنفل إلى الدول أن ترسل مندوبين من قبلها إلى مؤتمر يراجع مواد قانون التصفية على حسب المشروع الجديد.

(١) المصدر عينه، ص ٥٥.

ولكى تكون الدعوة أقوى وأوقع، ولكى يحتاط لما عساه أن يكون من معارضة الدول فى تضحية أخرى بمصالح حملة السندات، رجع الإنجليز إلى ما ألفوه من طرق إثارة العواطف والشعور فخالفوا صراحة ما ملئوا به مشارق الأرض ومغاربها منذ أشهر قلائل، وأقبلوا يصفون جوع الفلاح ودماره وبؤسه. فكتب المستر (والسير فيما بعد) إدجر فنسنت «المستشار» المالى الجديد وخلف السير أكلند كلفن الذى استقال يقول: «لقد راعنى ما رأيت فى رحلتى فى الصعيد من إملاق الفلاحين... إن بؤس الفلاحين فى تلك الجهات... ليفوق كل ما رأيت فى غير مصر من البلاد» إن ضرائب هذه الجهات لا تحتمل زيادة ما بل إنه «يجب نقصها إذا أريد أن تجبى جباية منتظمة»[1]. ورأى سلطان باشا رأيًا يشبه ذلك فقال: «إن البلاد لم تبلغ من البؤس ما هى فيه فى الوقت الحاضر، فالفلاحون بالنظر لديونهم وهبوط أسعار محصولاتهم قد غدوا فى ضنك يستحيل معه أن يجبى أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة»[2]. وكان من رأيه أن تخفض الضرائب ٢٠٪ فى الصعيد و٢٥٪ فى الدلتا. ورأى نوبار باشا الذى خلف شريف باشا فى رياسة الوزارة أن ينقص مليون جنيه على الأقل من مجموع ضرائب الأراضى قائلا إن كل تخفيف دون هذا حرى بأن يبقى الفلاحين فى مخالب الدائنين[3]. وعمل المستر جبسن رئيس مصلحة المساحة الجديدة حسابًا مفصلا لدخل وخرج فلاح صغير متوسط الحال، ثم استنتج أنه «لابد من تخفيف عاجل»[4]. وعلى هذا النمط كتب الكولونيل (والسير فيما بعد) سكت ـ مونكرييف، الذى جعل ناظر الأشغال العمومية، فى تقرير له يقول «إن حال البلاد كافية لإثارة القلق الشديد» وإن طائفة من دواعى هبوط الأسعار كالطاعون البقرى ودودة القطن وغير ذلك قد «جعلت الناس أضعف من أن يحتملوا عبء

---

(١) مصر، رقم ٣١ (١٨٨٤) ، ص ٢٠.

(٢) مصر، رقم ٢٥ (١٨٨٤)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٣) المصدر عينه، ص ٣١ (١٨٨٤) ، ص ٦.

(٤) المصدر عينه، ص ٢٥ (١٨٨٤)، ص ٧٥.

الضرائب الثقيل»[١]. وشكا من أن «فروعًا من أكثر فروع الإدارة نفقة قد وجدت لمصلحة حملة السندات دون مصلحة البلاد» وطلب من أجل ذلك نقص فائدة الدين[٢].

عجيب جدًا أن ينتبه الحكام الجدد فجأة إلى ثقل الأعباء الملقاة على كاهل الشعب المصرى التعس مع أنهم هم الذين جهلوها فيما مضى أو أنكروها. وليس مذهبهم فى تعليل حرج الموقف بأقل عجبًا: هبوط فى الأسعار، وطاعون بقرى وهلم جرا، كأن مصر لم تشهد شيئًا من ذلك فى تاريخها الماضى، كأنها لم تشهده مثلا فى سنة ١٨٧٨ ـ ١٨٧٩ أيام كان الجوع يفتك بآلاف النفوس، وكانت الضرائب مع ذلك تجبى بكل وسائل الشدة والعنف[٣]. ومما يلاحظ فى أقوالهم المذكورة شدة حرصهم على ألا يشيروا أية إشارة إلى أقوى دواعى هذا الارتباك أى إلى تدخل الإنجليز وحملهم المصريين على دفع ثمن إخضاعهم. على أن الأعجب من ذلك كله أن اللورد كرومر أرسل مذكرة صرح فيها بناء على تقريرات وصلته من الهند «وقتئذ فقط»، وعلى الرغم من تأكيداته المؤثرة التى أكدها منذ سنوات قلائل، نقول صرح فيها بأن «متوسط الضرائب المصرية المفروضة على الأراضى الخراجية يفوق كثيرًا متوسط الضرائب المفروضة على أراضى الهند النادرة الخصب»[٤] . ألاشد ما يتغير حكم الإنسان على الأشياء إذا اقتضت ذلك مصالحه.

على أن كل هذا الإرجاف المدبر لم يفد رغم مهارته شيئًا. فإن فرنسا كان يسرها أن «تحرج» إنجلترا، ولذلك رفضت بتاتًا أن توافق على أى قرض تقرضه

---

(١) المصدر عينه رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ١.

(٢) مصر، رقم ٣١ (١٨٨٤) ، ص ٤.

(٣) إن المجموعة المصرية السابعة عشرة (١٨٨٥) ملأى بمذكرات وتقريرات خاصة ترى نتائج الهبوط الحديث فى معظم أثمان الصادرات المصرية. وكتب اللورد كرومر نفسه يقول: «إن الهبوط الجسيم فى أسعار الحبوب.... هو الذى أفقر أهل الصعيد.... وهو الذى يحتم نقص ضرائب أقاليم القمح» (مصر رقم ١٥ (١٨٨٥) ص ٤١) يا أسفا على أنه لم ير ذلك الأمر المحتم فى السنين التى كان فيها إسماعيل يسأل بعض التخفيف ولو بتأجيل دفع الكوبون بضعة أشهر لمثل هذه الأسباب.

(٤) مصر، رقم ٣١ (١٧٨٤) ، ص ٢١.

إنجلترا، وعلى أى نقص لفائدة الدين، وأشارت ـ بحق ـ إلى أنه منذ أشهر قلائل كان الموظفون البريطانيون فى مصر يكتبون تقريراتهم بلهجة تختلف عن لهجتهم الحاضرة كل الاختلاف. ولا ريب فى أنها ذكرت اللورد جرنفل برسالة مؤرخة ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٢(١) أكد فيها للمسيو فريسنيه فى معرض تسويغه عزمه على غزو مصر عاجلا أنه بناء على مصدر من أوثق المصادر «إذا أعيد النظام إلى مصر قبل انتهاء أغسطس فإن عودة رخائها ستكون عجيبة، أما إذا استمرت الفوضى شهرى أكتوبر ونوفمبر فإن خراب البلاد يكون تامًا». ومن الثابت أن إعادة «النظام» لم تتم إلا فى منتصف سبتمبر، فكان ينبغى إذن ألا «يتم» الخراب الذى يحق فى أكتوبر ونوفمبر. وقد اضطر المؤتمر الذى اجتمع فى لندن فى شهر يونيه أن ينفض فى أقل من شهرين دون أن يقرر شيئًا ما فلما خاب مسعى اللورد كرومر من هذه الناحية عزم على أن يقتدى بإسماعيل فيقوم بكرة سياسية على مسئوليته صارفًا نظره عما أخذ على مصر من التزامات دولية «مقدسة». فأمر بواسطة مرسوم خديوى أن تذهب جميع الإيرادات المخصصة إلى نظارة المالية لا إلى صندوق الدين، وأجل استهلاك الدين. فكان عمله هذا غاية فى الجراءة، ولكنه انتهى بالفشل التام. فإن مندوبى صندوق الدين فعلوا ما فعله زميلهم من قبل فى سنة ١٨٧٩، فقاضوا ناظر المالية ورئيس مجلس النظام وحكام الأقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة، وحكم على الحكومة المصرية بأن ترد إلى صندوق الدين سبعة وعشرين مليون فرنك. وقد حاولت إنجلترا أن تسوغ فعلتها، ولكن الدول أخذت بناصر فرنسا، ولم يسع إنجلترا إلا أن تقنع من الغنيمة بالإياب(٢).

---

(١) المصدر عينه رقم ١٧ (١٨٨٢)، ص ١٩٩.

(٢) مصر، رقم ٣٦ (١٨٨٤) ص ١٧ ـ ٢١ مما تحسن ملاحظته أن الغرض كان فى أول الأمر الاستيلاء على جزية الباب العالى. ولكن لما كانت الجزية مرهونة لحملة السندات التركية من البريطانيين، فقد رفض اللورد نورثبرك ذلك بتاتًا. وعندئذ عزم اللورد كرومر، ورفاقه على أن يضعوا أيديهم على صندوق الدين.

الفصل السابع عشر

أعمال اللورد كرومر المالية

(تتمة)

لقد كان موقف الإنجليز بعد فشلهم فى الحصول على موافقة الدول على المشروع المالى الجديد قبيحًا للغاية. وفى شهر أكتوبر أرسل اللورد كرومر إلى لندن مرة أخرى إضبارة من التقريرات القنصلية المشهورة التى أصبح إرسالها عملاً سياسيًا مطردًا يصف فيها حال القطر التى تفتت الأكباد وتذيب القلوب. وقال فى رسالته الملحقة بهذه التقريرات: «تصف هذه التقارير الفلاحين بأنهم قوم يعيشون فى أكواخ من الطين فإذا خرجوا منها خرجوا يكادون يكونون عراة الأجسام وإذا تبلغوا بشىء من الزاد فليس بغير خبز الذرة والبصل. ذلك بأن قيمة حاصلاتهم الاسمية لا تكاد تكفى لأداء الضرائب ولأن تمسك عليهم حياتهم التعسة»[1]. ولم ير اللورد كرومر، وهو يجتهد فى إفهام الجمهور استحالة الحصول على شىء من الفلاح، بأسًا من أن يذكر التجاءه إلى أقسى الطرق فى انتزاع الضرائب من الفلاح. وهكذا سوغ ما أخذ به «الحكام السابقين» من نظام «ظالم نصف همجى» وقد جهر أحد وكلاء القناصل الإنجليز بالأمر فقال: «نعم لقد كانت الضرائب أثقل فى السنين الماضية ولكن أسعار المحصولات كانت أحسن كثيرًا وكانت الحكومة تجبى أكثر ما يمكن من

---

(١) مصر رقم ١ (١٨٨٢)، ص ٤٨.

الضرائب دون أن تنفذ أوامر كالتى نفذت فى هذا العام»[١]. ووصف المستر جبسن الموقف بكلمات لا تقل عن هذه صراحة ووضوحًا فقال: «من البين أن حال الفلاحين اليوم أسوأ مما كانت منذ عامين. نعم إن إيراد السنة الحاضرة (١٨٨٤) جبى بالطريقة المعتادة وأن الدائنين نجحوا فى ارتجاع ديون اقترضت قبل حرب ١٨٨٢؛ ولكن ينبغى ألا يتخذ هذا دليلا على تقدم يعادل تقدم السنوات الماضية. لقد احتيج إلى ضغط شديد فى تحصيل الأقساط، ولقد بيعت أراض كثيرة للحصول على الأموال التى تريدها الحكومة ويقتضيها أداء الديون الخاصة»[٢].

يلاحظ القارئ أنهم فى هذا المقام أيضًا لم يشيروا بكلمة واحدة إلى أن الارتباكات المالية يرجع معظمها إلى الأعباء الجديدة التى وضعتها إنجلترا على الخزانة المصرية، بل عزوا كل ارتباك منها إلى أمور ليس للإنسان عليها من سبيل. ومهما يكن من شىء فمن المحقق كما اعترف السير إدجر فنسنت أنه فى دفعتين مختلفتين من سنة ١٨٨٤ لم يكن بين الخزانة المصرية وبين تأجيل الدفع[٣] إلا أن يطلب إليها أداء ٥٠٠٠ جنيه فقط.

وفى خريف عام ١٨٨٤ أرسلت الحكومة البريطانية إلى مصر اللورد نورثبرك - وربما كان ذلك آخر سهم فى كنانتها - ليرى هل الحال حقيقة أسوأ من أن تستقيم على شىء دون الإصلاح المالى الذى يريده اللورد كرومر. ولكن اللورد نورثبرك كان من أقرباء بيرنج فنظر فى الأمر نظرة كرومرية مع هذا الفارق وهو أنه لم يصور الحال تصويرًا مفزعًا كما فعل اللورد كرومر[٤]. ولقد كان عمله هذا أشد مطابقة لحكم العقل فإن اللورد كرومر أسرف من غير شك فى الأمر حتى جعل الجمهور بتهويله يظن أن الحال صارت من الفساد بحيث يستحيل إصلاحها. وسرعان ما أدرك اللورد كرومر ما فى خطته من خطأ وعمل على

---

(١) المصدر عينه، ص ٤٩.

(٢) المصدر عينه، رقم ١٥ (١٨٨٥) ، ص ٩٤.

(٣) المصدر عينه، رقم ١٧ (١٨٨٥) ، ص ٥١ - ٥٢.

(٤) تقريره مذكور فى مصر، رقم ١ (١٨٨٥).

تداركه فقد صور الحال فى أوائل سنة ١٨٨٥ فى تقرير مفصل عن «حال مصر وتقدم الإصلاح الإدارى» تصويرًا أجمل وأدعى إلى التفاؤل والاستبشار. وأشار بوجه خاص إلى ما سيحققه المستقبل من الأمانى الباهرة[١]. ثم قال: «ولكنى أبدئ القول وأعيده أنى إنما أتكلم بهذه الثقة على أمل أنه سيتوصل قريبًا إلى حل عاجل مقبول للمشكلات المالية التى طال أمدها»[٢] ، وقال فى تقرير آخر مع التأكيد الشديد: «ليس هنا كما فى الهند مسألة اقتصادية معقدة سلطان الحكومة عليها ضعيف»[٣] وكذلك دفع اللورد الاعتراضات التى أوردها فى تقريراته السابقة.

هذه الحيل كانت أنجح من سوابقها، ولكن التعويضات التى يستحقها منكوبو حريق الإسكندرية من الأوروبيين لم تكن قد أديت بعد لنفاد المال. وكان رعاع الدول بالإسكندرية حريصين على تحصيلها عاجلاً. فأرسل اللورد جرنڤل فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ إلى الدول مرة أخرى منشورًا ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نورثبرك عدة اقتراحات جديدة أهمها[٤]: أن يعقد قرض بضمان الحكومة البريطانية صافيه ٥,٠٠٠,٠٠٠ وفائدة ٣,٥٪، وأن تؤجل تأدية أقساط الاستهلاك جميعها، وأن تباع أراضى الدائرة السنية والدومين، وأن تفرض الضرائب على الأجانب، وأن ينقص من ضرائب الأراضى نحو ٤٥٠,٠٠٠ جنيه. وقد كانت المفاوضات هذه المرة أسهل وأيسر لأن نقطة الخلاف الجوهرى الوحيدة كانت من يضمن القرض؟ وقد صرح اللورد نورثبرك فى معرض الجواب عن هذا السؤال والدفاع عنه بأن نتيجة ضمان إنجلترا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون «من غير شك إقامة الإشراف الإنجليزى المالى مقام الإشراف الدولى»، ثم قال بشىء من السذاجة: «وماذا على الدول الأوروبية الأخرى لو عهدت بهذا الإشراف إلى إنجلترا بعد الضحايا التى بذلتها فى سبيل المحافظة على سلامة

---

(١) مصر، رقم ١٥ (١٨٨٥).

(٢) المصدر عينه، ص ٤٥.

(٣) المصدر عينه، ص ٤١.

(٤) المصدر عينه، رقم ٤ (١٨٨٥)، ص ٢٠.

مصر وسلمها؟»[1] ولكن «الدول الأخرى» رأت أمورًا كثيرة تمنع من إسلام مصر جملة إلى إنجلترا، وطلبت أن يكون القرض بضمان الدول كلها. فعز على الحكومة البريطانية أن تفوتها هذه الفرصة الثمينة وامتد أجل المفاوضة بضعة أشهر أخرى. وأخيرًا وقعت الدول بلندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعطى الحكومة المصرية المعونة الضرورية ولكن على غير الشروط التى كانت إنجلترا متشبثة بها.

وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الأهمية وخطر الشأن[2] ومضمونها ما يأتى: (١) إن الدول قد وافقت على الحصول على قرض من بيت رتشيلد بضمان الدول كلها تكون قيمته الاسمية ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وفائدته ٣½٪ (٢) أن يخصص المقبوض منه بدفع تعويضات الإسكندرية وتغطية العجوز التى تراكمت فى السنتين الماضيتين (وقدرها ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه) وتغطية العجز المتوقع لسنة ١٨٨٥ (١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه) وأعمال الرى (١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) وبعض وجوه أخرى (٣) أن تفرض ضريبة قدرها ٥٪ على الكوبونات لمدة سنتين ـ وبعبارة أخرى أن يحجز ٥٪ من الأقساط المستحقة على الدين. (٤) أن يؤجل دفع أقساط الاستهلاك المستحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك (٥) أن يلغى فوق ذلك شرط قانون التصفية الخاص بالتصرف فى الزائد من الإيراد ويستعاض عنه بآخر يقضى بأن عجوز الميزانية الحرة تغطى من الإيرادات المخصصة، وأن تقسم الزيادة العامة قسمين: قسم يذهب لصندوق الدين والآخر للحكومة المصرية. ولكى ينفذه هذا الشرط الأخير على حقيقته حددت نفقات إدارة البلاد أى الجزء المقابل للإيرادات الحرة تحديدًا بمبلغ ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه. وإلى ذلك أعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة مالية أخرى حق بيع أراضى الدائرة السنية والدومين والمفاوضة فى فرض ضرائب على الأجانب.

إن النظر فى هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التى أسدتها إلى من تولوا حكم مصر حديثًا. نعم إن فائدة الدين لم تخفض تخفيضًا دائمًا، ولكن تأجيل دفع

(١) المجلد الثانى من كتاب اللورد كرومر السابق الذكر، ص ٣٧٠.

(٢) مصر، رقم ٧ (١٨٨٥) ورقم ١٧ (١٨٨٥)، ص ١٢١ وما يليها.

أقساط الاستهلاك، وضريبة ٥٪ التى فرضت على الكوبونات، والنظام الجديد المتعلق بالزيادات، وحق فرض الضرائب على الأجانب، ثم ذلك الشرط الدائم المهم المتعلق بتعيين حد أدنى للإيراد المخصص لإدارة البلاد، كل ذلك معونة ترجح ثمراتها كثيرًا كل ثمرة تأتى من مجرد نقص الفائدة كما حدث فى سنة ١٨٨٠. لقد أصبح فى وسع الإدارة المصرية أن تدرك أن نجاح البلاد الاقتصادى لن يعود بالخير من ذلك العهد على حملة السندات وحدهم ولكن عليها هى أيضًا. وفوق ذلك فإن ما كانت فيه وقتئذ هذه الإدارة من ارتباك مالى ستقضى عليه شروط القرض البديعة والضريبة المفروضة مؤقتًا على الكوبونات.

على أنه كان ثمة طريقة أخرى للمساعدة قيمة جدًا أجازها الاتفاق ولم نتعرض لذكرها بعد. لعل القارئ لاحظ من الاقتباسات التى أوردناها فيما تقدم حرص القوم على ضرورة نقص ضرائب الأراضى تنفيسًا عن الفلاحين البائسين، هذه المرحمة قد تشبث بها اللورد نورثبرك وأقرها الاتفاق. قدر الاتفاق ضريبة الأراضى كلها بمبلغ ٤,٦٦٨,٠٠٠ جنيه بدلا من ٥,١١٨,٠٠٠ جنيه كما كانت فى سنة ١٨٨٤ فأجاز بذلك للحكومة المصرية أن تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذى يبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه. ولكن الحكومة المصرية ونعنى بها اللورد كرومر قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله ببعض الشئون الإدارية. ذلك بأنه لم يكد الأمر العالى يصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهر أن الميزانية تحتوى دائمًا على مبالغ وهمية كبيرة هى عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها لفقر الجهات التى يجب أن تؤديها. وقد بلغ المتوسط السنوى لهذه الضرائب نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فرأى اللورد كرومر أنه أصبح جائزًا له بل محتمًا عليه أن يأخذ من الـ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه المراد تخفيفها عن الفلاحين مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فى مقابل هذه الضرائب الموهومة. وبعبارة أخرى أنه بدلا من أن ينقص من الضرائب ٢٠٠,٠٠٠ قد حذف من حساب ضريبة الأراضى مبلغًا موهومًا يعادل المبلغ المذكور تاركًا الضرائب فى الوقت عينه تجبى كما كانت(١). وقد وصل بهذا العمل الساذج إلى غرضين أولهما أنه لم يخسر قرشًا واحدًا من ضريبة الأرض بل كسب ٢٠٠,٠٠٠ جنيه، وثانيهما

(١) مصر، رقم ٣ (١٨٨٧)، ص ٢٠ ورقم ١١ (١٨٨٧)، ص ٩٤.

أنه استطاع فيما بعد أن يفخر بأن الضرائب فى عهده قد خففت عن كاهل الفلاح، وهو ما لم يحدث فى عهد النظام السابق «الظالم النصف الهمجى».

ثم يتبقى ٢٥٠,٠٠٠ جنيه، وهذه أيضًا ذهب بها اللورد بنفس الطريقة الماهرة التى ذهب بها بالمائتى ألف جنيه. ولبيان ذلك ينبغى أن نتعرض هنا لأحد الإصلاحات العظيمة المشهورة التى قام بها اللورد كرومر نعنى «منع» السخرة. إننا سنخص هذا الموضوع بكلام مفصل فى فصل آت، لكن لا بد فى هذا المقام أن نشير إلى أن الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه بدلا من أن تخفف عن كاهل الفلاح بحذفها من ضرائب الأراضى قد استخدمت أجورًا لعمال أحرار يحلون محل العمال المسخرين. وقد قال اللورد كرومر وأعوانه فى معرض الدفاع عن عملهم هذا أنه لما كان القيام بهذا الإصلاح يقتضى أموالا لا تتوافر إلا بفرض ضرائب جديدة فانه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة بالـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه التى جعلت مرحمة لدافعى الضرائب. وقد تم ذلك بعد موافقة الحكومة البريطانية. وهكذا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر[1] ولقد حاولت الحكومة الفرنسية أن تحتج على هذه المخالفة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ما عدلت عن ذلك عندما تدخلت الروسيا فى الأمر تدخلا سياسيًا[2].

على هذا النحو قد توافر للورد كرومر وسائل قوية جدا تمكنه من أن يصلح الإدارة المالية إصلاحًا جوهريًا. وأن القارئ ليرى معنا أن هذه الوسائل كانت أكبر من «القليل من عمل الإنسان» كما سماها اللورد فيما بعد. والحق أنه لولا هذه الوسائل لما نجح اللورد كرومر فى عمله قط، ولو أنها أتيحت للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لأغنتها عن مساعى اللورد كرومر الخيرية[3].

ولكن لما كان معظم هذه الوسائل لا يؤدى إلى الغاية المرجوة منه عاجلا، وكان الواجب وقتئذ أن يؤدى كوبون غير عادى الجسامة ولا منقوص الفائدة، فقد كان

---

(١) مصر، رقم ٤ (١٨٨٦)، ص ٤٠ ـ ٤٢.

(٢) المصدر عينه رقم ١١ (١٨٨٧)، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٣) ولكيلا يشوه اللورد كرومر صورة مساعدة الطبيعة نفسها قد خص هذا الموضوع المهم موضوع اتفاق لندن ببضع جمل لا معنى لها. فهو يقول لنا فى صحيفة ٢٦٦ من المجلد الثانى من كتابه «مصر الحديثة»: «عقد مؤتمر الدول بلندن سنة ١٨٨٤ لينظر فى الحالة المالية، غير أنه انفض دون الوصول إلى أية نتيجة عملية». ثم يضيف إلى ذلك حاشية يقول فيها: «ثم أخذت عدة =

الموقف قبيحًا جداً. ومما زاده قبحًا أن الاتفاق اشترط بناء على طلب فرنسا أنه إذا عجز اللورد كرومر عن إصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة دولية تتولى إدارة مالية البلاد. لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل مالى سياسى، وقد نجح فى القيام به، وإن نجاحه هذا ليدل دلالة واضحة على همته ومقدرته.

ليس من الممكن ـ بطبيعة الحال ـ أن نشرح بالتفصيل جميع الطرق التى أحرز بها هذا النجاح، فأغلبها داخل فى باب الإدارة، ومصادر هذا الباب إما غير موجودة بالمرة أو مدفونة فى دور المحفوظات. ثم لم يكن ثم لجان تحقيق تكشف الغطاء عن عمل اللورد كرومر الإدارى كما كان فى عهد إسماعيل باشا. واللورد كرومر نفسه شديد الكتمان بالطبع فيما يتعلق بذلك. بيد أن الإنسان لا يعدم أن يتصيد من نفس تقريراته نتفًا تتعلق بالطرق المتنوعة التى وصل بها إلى تقويم اعوجاج الميزانية. وإن الأثر الذى يخرج به الإنسان من عمله هذا لا يمكن أن يوصف بأنه ممدوح جدا. فميزانية سنة ١٨٨٥ مثلا ختمت بزيادة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه[1] ومع ذلك اضطر اللورد كرومر أن يعترف فى تقريره للورد روز برى بأن «ضرائب الأراضى جبيت بضغط عظيم»[2] أى بالطرق التى زعمها مقصورة على ما كان فى الماضى من نظام «ظالم نصف همجى»، ثم نحن نعلم أنه فى هذه السنة عينها شرع فى تلك السياسة الهمجية، سياسة بيع أراضى الدومين والدائرة السنية، وهى سياسة حرمت الحكومة المصرية مصدراً للثروة عظيمًا ثابتًا على الرغم من أنها عادت عليها بدخل وفير عدة سنوات[3] وكانت شبيهة

= قرارات تتعلق بالأمور التى ناقشها المؤتمر وصيغ منها اتفاق وقع عليه مندوبو الدول الكبرى بلندن فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥». هذا دليل حسن على صدق اللورد كرومر وإنصافه التاريخ. وجاء فى فهرس الحوادث الذى أورده فى نهاية الجزء الثانى مقابل ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ما يلى: «قرض مصرى قدره ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عقد بضمان الدول» ولم يذكر شيئًا غير ذلك! بهذه الطريقة وأشباهها قامت شهرة اللورد كرومر.

(١) مصر، رقم ٤ (١٨٨٦)، ص ١٧٨.

(٢) المصدر عينه، ص ١٧٩.

(٣) مصر، رقم ١ (١٨٩٨) ، ص ٥٣ وقد بيع آخر قطع الدائرة السنية سنة ١٩٠٨ وبلغ ثمنها ٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه وبيع معظم أراضى الدومين بنحو ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مع أن المصريين يقدرون القيمة الحاضرة للأراضى المبيعة بمبلغ ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠جنيه («الأهرام» ٥ يوليه سنة ١٩٠٧).

بسياسة إسماعيل باشا فى مسألة المقابلة - سياسة بيع الآجل بالعاجل. وقد بيع من أراضى الدومين والدائرة السنية فى سنة ١٨٨٥ ما لا تقل قيمته عن ٤٣٧,٠٠٠ جنيه وبيع فى خلال العامين التاليين أقل مما بيع فى سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨,٠٠٠ جنيه[1].

ثم استكشف بعد سنة مصدر مالى عجيب فى بدل الخدمة العسكرية. فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال بأن كل شخص قابل للتجنيد يعفى من الجندية متى دفع للحكومة مبلغًا يختلف بين ٤٠ جنيهًا قبل الاقتراع و١٠٠ بعد التجنيد. وقد كتب اللورد كرومر إلى حكومته يقول: «إن الأمر العالى لن يقابل بالاستحسان فى جميع أنحاء القطر فحسب بل سيكون سببًا فى إضافة مبلغ جسيم إلى دخل البلاد»[2]. أما توقع استحسان المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده. فإن المشروع انتقد حتى فى إنجلترا نفسها انتقادًا مرًا، وأما من حيث الدخل فقد أصاب رأيه شاكلة الصواب. والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمى إلا إلى أغراض مالية وأنه فى أصله ليس إلا سبيلا إلى فرض إتاوة على المصريين سدا لحاجات المالية المتنوعة. وقد دعى للخدمة العسكرية فى سنة ١٨٨٦ نحو ٢٦٢,٠٠٠ شخص استوفى منهم الشروط المطلوبة ١١٤,٠٠٠ شخص وأدى البدل ٣,١٤١ شخصا فكان صافى الحاصل بهذه الطريقة ١٥٩,٠٠٠ جنيه[3]. وفى العام التالى بلغ صافى الحاصل ٢٨,١٠٠[4]. وقد حاول اللورد كرومر تسويغ هذه الطريقة بحجة أن أكثر الذين دفعوا البدل إنما هم من أبناء الأغنياء ذاكرًا أن المبلغ الذى جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه أبناء المشايخ وملاك الأراضى الموسرين[5] مالا يقل عن ٩٥,٠٠٠ جنيه. وبصرف النظر عن استهجان فرض إتاوة ولو على الطبقات الموسرة فانه يتبقى ما يزيد على ٦٠,٠٠٠ جنيه دفعتها

---

(١) مصر، رقم ١ (١٨٩٨)، ص ٥٣.

(٢) المصدر عينه رقم ٢ (١٨٨٧)، ص ٢٦.

(٣) المصدر عينه رقم ٣ (١٨٧٨)، ص ١٠٨ وفى حسابات أخرى بعد ذلك الوقت نرى هذا المبلغ يصير ٢٤٩,٠٠٠ جنيه.

(٤) مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٥.

(٥) المصدر عينه رقم ٣ (١٨٨٧) ص ١٠٨.

طبقة الفلاحين. ولا شبهة فى الدمار الذى جره هذا المبلغ على فقراء الفلاحين الذين كانت شباك القرعة تتصيد أبناءهم لتعتصر منهم البدل اعتصارًا.

إلى جانب هذه الطرق المدونة كان لا بد من وجود عدة طرق ثانوية أخرى غير مدونة. وكلها مكن اللورد كرومر من أن يخرج ظافرًا منصورًا من الثلاث سنين الحرجة ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، فلا نعرف مثلا أأنفق شىء من المليون جنيه التى خصصها الاتفاق بشئون الرى فى غير هذا الوجه أم لا؟ لأنا لا نرى فى الأوراق الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبيًا أنفقت فى تجديد القناطر الخيرية وبعض أعمال صغرى تتعلق بالترع[1] نعم إن الأموال ردت فيما بعد إلى وجوهها ولكنها قد تكون وقتئذ استخدمت، وهو المحتمل، فى ضبط الميزانية. ثم إنا نعلم أنه من حين إلى آخر كانت تستقرض من صندوق الدين مبالغ طائلة ـ وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع فى أى نظام سابق. فقد صدر أمر عال فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٦ «يجيز» لمندوبى صندوق الدين أن يعيروا الحكومة رُصُدهم مضمونة[2]. وفى الوقت عينه شنت الغارة على المندوبين المذكورين رغبة فى التخلص منهم. فالسير هنرى درمند ولف وكان وقتئذ بمصر شكا إلى اللورد روز برى مر الشكوى من تدخل صندوق الدين فى شئون مصر قائلا إن ذلك يكون «غاليًا بالمعارضة المباشرة لسياسة الحكومة التى تؤيدها اقتراحات المستشار المالى» واستتبع يقول، وما أشبهه فى ذلك بمن يرى القذى فى عين أخيه ولا يرى الجذع فى عينه: «إلى أى حد يحسن منح هذا النفوذ لهيئة أجنبية؟ ذلك أمر من غير شك حرى بالنظر والتفكير... أعرض عليكم أن الواجب يقضى ببعض السعى فى التوفيق بين عمل صندوق الدين وبين مصالح الشعب المصرى»[3]. لعمر الحق إن إدراك الإنجليز ظلم تدخل هيئة أجنبية فى شئون مصر الداخلية فى سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الإنسان دهشة وعجبًا. لكن سبب هذا الإدراك فى ذلك الوقت ظاهر لا خفاء فيه، ومع ذلك فإن هذا المسعى لم يأت بثمرة ما. فإن فرنسا أبت الموافقة على أن تستولى الحكومة المصرية على أموال صندوق الدين، ولم يسع اللورد كرومر إلا أن يقنع بسلفة «مضمونة».

---

(١) لم تبلغ النفقة فى هذا الباب ٣٠٠, ٤٧٠ جنيه إلا فى ١١ يناير سنة ١٨٨٧ «مصر رقم ١١ (١٨٨٧)، ص ٢٢».

(٢) مصر، رقم ٣ (١٨٨٧)، ص ٤٧.

(٣) مصر، رقم ٥ (١٨٨٧)، ص ٢٥.

ومع هذا كله فانه عندما دخلت سنة ١٨٨٧ كان المتوقع أن يكون العجز ختام ميزانيتها. ذلك بأنه فيما بين عامى ١٨٨٤ ، ١٨٨٧ قد ارتفعت قيمة الضرائب المقررة من ٥,٤٠٧,٠٠٠ جنيه إلى ٥,٤٦٨,٠٠٠ جنيه فقط على الرغم من أن الأجانب وضعت عليهم لأول مرة ضريبة المساكن. ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة فى المدة المذكورة إلا زيادة يسيرة، فإنها ارتفعت من ١,٦٢٩,٠٠٠ جنيه إلى ١,٧٤١,٠٠٠ جنيه، وإلى ذلك انخفضت الإيرادات الأخرى فى هذه الفترة من ١,٨٦٥,٠٠٠ جنيه إلى ١,٧٨٨,٠٠٠ جنيه[١] هذا التقدم البطىء كان من غير شك راجعًا إلى الخراب الذى أصاب البلاد على إثر الحرب وهبوط الأسعار العام. من أجل ذلك كان لا بد من سلوك عدة طرق استثنائية لعرض حساب ختامى خال من العجز، وللقيام فوق هذا بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات الذى بلغ ٤٣٧,٠٠٠ جنيه. وقد عزم اللورد كرومر على أن يحل المشكل بشىء من الشعوذة وخفة اليد. فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع إليهم فى آخر الشهر قرر أن تدفع إليهم فى أول الشهر الذى يليه، فنتج من ذلك أن ميزانية سنة ١٨٨٧ لم تؤد غير مرتبات أحد عشر شهرًا فقط وأن الحكومة استفادت مؤقتًا مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه[٢] وسلك هذا المسلك فى حسابات الدائرة السنية ومصلحة الدومين، فبعد أن كانت حسابات هاتين المصلحتين المالية تعمل قبل أول إبريل قرر أن تقفل الدفاتر فى آخر ديسمبر وأن ينقل عجز ثلاثة الأشهر البالغ ١٤٠,٠٠٠ إلى سنة ١٨٨٨[٢] وبهذه الطريقة أمكن تخفيض نفقات سنة ١٨٨٧ من ٩,٥٣١,٠٠٠ جنيه إلى ٩,١٩١,٠٠٠ جنيه والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠,٠٠٠ جنيه ساعدت على سد نقص الكوبونات[٣]. وفى ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ أخبر اللورد كرومر ولاة الأمور بإنجلترا وهو هادئ مطمئن أن الحكومة المصرية أدت إلى صندوق الدين جميع المتأخر له، وأنها لم تعد ترى حاجة إلى ضريبة الـ ٥٪ المفروضة على الكوبونات[٤].

---

(١) مصر، رقم ٤ (١٨٨٨) ، ص ٢.

(٢) المصدر عينه، ص ٦.

(٣) مصر، رقم ٤ (١٨٨٨) ، ص ٦.

(٤) المصدر عينه، رقم ١١ (١٨٨٧)، ص ٨٥.

وهكذا بفضل عدة حيل هى غاية فى الغرابة والشذوذ ومشفوعة بإجراءات مالية متهمة أدبيًا كل الاتهام قد سلم الموقف فى مصر لإنجلترا وللورد كرومر. نعم إن ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصعاب جديدة نشأت من أن نقلت إليها التزامات كانت خاصة بالعام المنصرم، ولكن تذليل هذه الصعاب كان أمرًا هينًا. فبحجة وقوع ما يدعو إلى الخوف على الحدود دعى إلى الجندية عدد عظيم من الأهلين وفى الوقت نفسه أنزل مقدار البدل العسكرى من ٤٠ جنيهًا إلى ٢٠ جنيهًا ليكون «امتياز» الإعفاء فى متناول الطبقات الفقيرة. فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩,٠٠٠ جنيه[1] وعلى مثال البدل العسكرى فرض بدل للسخرة، كان مقداره ٣٠ قرشًا فى الوجه القبلى و٤٠ قرشًا فى الوجه البحرى، فأدى ذلك إلى نتيجة باهرة، إذ دخل خزانة الحكومة فى العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة[2] ٨٨,٠٠٠ جنيه تقابل ٦,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٧. وفى هذا العام أيضًا فتح باب دخل جديد فى شكل رسم يؤخذ على الدخان المصرى. كان يدفع حتى العهد عن كل أقة من الدخان عشور قدرها ٣ قروش، وكان يؤدى عن كل فدان مزروع دخانًا ضريبة قدرها ٢٥٠ قرشًا. ولما كان متوسط ما يعطيه الفدان المزروع دخانًا هو ٢٥٠ أقة فإن خزانة الحكومة كان يدخلها عن كل أقة من الدخان المصرى ٤ قروش. فرأى اللورد كرومر أن هذه الضريبة الزهيدة تكاد تكون «حماية شديدة، وأن الدخان الذى يجلب من بلاد اليونان أو من تركيا كان يؤدى عن كل أقة منه ضريبة قدرها ١٢ ½ قرش، ولم يطق وهو المتشبع بروح التجارة الحرة على هذا صبرًا. وفوق ذلك «كان جزء كبير جدًا من دخل الجمارك أخذ يتسرب من يد الخزانة المالية؛ لأن ازدياد زراعة الدخان المصرى واستهلاكه قد منع بطبيعة الحال استيراد الدخان الأجنبى[3] وعلى ذلك ألغيت العشور القديمة ورفعت ضريبة فدان الدخان من ٢ ½ جنيه إنجليزى إلى ٣٠ جنيهًا! فترتب على ذلك أن حصلت الحكومة فى سنة ١٨٨٨ من الرسم الجمركى المأخوذ

(١) مصر، رقم ٤ (١٨٨٩)، ص ٢٥.
(٢) المصدر عينه، ص ٢٥.
(٣) مصر، رقم ٤ (١٨٨٨)، ص ١٩ ـ ٢٠، رقم ٣ (١٨٨٨)، ص ٧٩ ـ ٨٣.

على الدخان الوارد ربحًا صافيًا قدره ٣٣٣,٠٠٠ جنيه فى حين أن دخل ضريبة الدخان انحط إلى ١٠,٠٠٠ جنيه[١]. ألا إن ذلك إصلاح مالى قد قرن بالتشفى والانتقام. ثم رأى اللورد فى سنة ١٨٩٠ أن الدخان المصرى لا يزال «محميًا حماية شديدة» لأنه لا يزال يزرع على الرغم من ثقل ضريبته، فأصدر مرسومًا حدد فيه مساحة الأراضى التى تزرع دخانًا بـ ١٥٠٠[٢] فدان، وبعد أشهر قلائل من ذلك حظرت زراعة الدخان حظرًا باتًا وأنذر من يقدم عليها بغرامة فادحة وبمصادرة محصوله. وفى الوقت نفسه رفع الرسم الجمركى على الدخان الوارد إلى أكثر من ٤٠٪ فبلغت رسوم الدخان الوارد فى هذه السنة ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه[٣] وهى نتيجة مالية باهرة حرية بألا ينتجها إصلاح ساذج كهذا الإصلاح. على أن المصريين لا يزالون حتى يومنا هذا يأسفون على ضياع صناعة كانت من أحسن صناعاتهم.

لا حاجة إلى أن نصف فوق ما تقدم الطرق التى سلكها اللورد كرومر. ليقوم اعوجاج الميزانية فى السنوات الحرجة ١٨٨٥ ـ ١٨٨٨ ففيما قلناه الكفاية. إنها طرق لا يمكن أن تباح فى أى بلد متحضر، وإنها مما كان يعد تقرير لجنة التحقيق الدولية القديمة دليلا قاطعًا على خرق إسماعيل باشا فى إدارة المالية المصرية. وإن تحمل البلاد آثار هذه الطرق السيئة إنما كان بما لها من قدرة على النهوض صادقة وفريدة فى بابها، ومع ذلك فلا نزاع فى أن الفلاح المصرى لايزال من أفقر أهل الأرض جميعًا.

فلما ذللت تلك الصعاب أصبح كل ما بعدها هينًا لينًا ففى سنة ١٨٨٧ حاولوا بجد تخفيض فائدة الدين فكتب السير درمند ـ ولف، الذى سنصف بعثته ـ فيما بعد، تقريرًا ضافيًا عن نظام مصر المالى أسف فيه «للمصائب الفادحة التى عاد بها هذا النظام على أهل البلاد» ومضى فيه يقول: «كل نظام دائم لا يحاول تخفيف العبء الثقيل الذى ألقاه على كواهل الفلاحين دين دمر صناعاتهم وطالما جردهم

(١) مصر، رقم ٤ (١٨٨٩) ص ٢٣.

(٢) مصر، رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٤.

(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦١ ـ ١٦٢.

من أملاكهم ووسائل ارتزاقهم فهو نظام معيب» وقد قدر «ما يتقاضاه الأجانب وينفقونه خارج البلاد مع أنه مستمد من عمل المصريين وأملاكهم» بما لا يقل عن نصف الدخل. ثم صرح قائلا: «لو أن الدين كان نتيجة حروب أو إسراف رضى عنه المصريون لجاز الاستمرار فى إنقاض ظهورهم بهذا العبء الباهظ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع فى الأمر وكانوا مجرد آلات صماء أو حيوانات مسخرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين إلى رذائلهم وطماحهم وتبذيرهم»(١).

لا شك أن السير هنرى درمند ـ ولف كان حسن النية وأن كلامه كلام ولى حميم. ولكن العجب الشديد أن تذكر هذه الآراء بعد أن درجت السنون على استقرار النظام الذى تشير إليه، وبعد أن جر هذا النظام على المصريين آلامًا لا تحصى، وسلبهم حريتهم نفسها! ألا إن الذى يرمى إليه السير هنرى درمند ـ ولف إنما هو الحصول على تخفيض جديد لفائدة الدين ليجعل عمل اللورد كرومر أسهل وأيسر. وإن أمرًا كهذا لو طلب فى عهد النظم السابقة لكان خليقًا بأن يثير سخط أوروبا كلها لأن فيه سعيًا لنقص «الالتزامات الدولية» أما الآن فهو كله رحمة وعدل وهلم جرا. على أن المحاولة لم تجد شيئًا. فقد أصمت أوروبا سمعها عن داعى الرحمة والعدل وبقى سعر الأرباح مدة من الزمان كما كان منذ سنة ١٨٨٠.

بيد آن اللورد كرومر لم يعد شديد الحاجة إلى مثل هذه الإصلاحات. فإن الطرق التى ذكرناها آنفًا، والمعونة التى قدمها اتفاق سنة ١٨٨٥ وأداء جميع الديون السائرة، كل ذلك كان كافيًا لأن ينهض بالميزانية على أساس متين، وفوق ذلك أنشئ فى يوليو سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتياطى العام لتوضع فيه الزيادات حتى إذا ما تكون منها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استخدمت فى استهلاك الدين، وأجيز للحكومة أن تستعير من هذا الاحتياطى، وقد فعلت ذلك غير مرة فيما بعد(٢).

---

(١) مصر، رقم ٧ (١٨٨٧)، ص ٦٦و٦٧.

(٢) مصر، رقم ٣ (١٨٩٣)، ص ٦ وقد استعارت الحكومة من الاحتياطى حتى سنة ١٨٩٣ أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ جنيه وهى ميزة لم تظفر بمثلها إدارة من الادارات السابقة. وكان هذا الاحتياطى فى عهدة صندوق الدين. أما الحكومة فقد عهد إليها باحتياطى خاص بالأعمال العامة ليستخدم معظمه لها ولكن اختلس منه فى سنة ١٨٩٧ أكثر من ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه لأجل حملة دنقلة. فلما =

وقد بلغ الاحتياطى فى أول سنة ١٨٨٩ أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه وفى أثناء السنة المذكورة أضيف إليه ٢٣٧,٠٠٠ جنيه، وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد كرومر نفسه: «من غير شك أحسن ميزانية رأتها مصر»[١]، فقد بلغت الرسوم الجمركية على الدخان الوارد ٤٤٣,٠٠٠ جنيه، وبلغ البدل العسكرى ٩١,٠٠٠ جنيه، وأثمان الأراضى المبيعة ٤٢,٠٠٠ جنيه، وبدل السخرة ١٢٣,٠٠٠جنيه، وبلغ الدخل كله ٩,٧١٩,٠٠٠ جنيه مقابل نفقات تبلغ ٩,٥٢٣,٠٠٠ جنيه[٢]. بل إن السنوات التى تلت كانت أرخى وأيسر إلى حد أن زادت نفقات الإدارة بفضل الزيادات، عن المبلغ الذى قدره اتفاق لندن بأكثر من ١٠٠,٠٠٠[٣] جنيه فى السنة. وهذه هى الفائدة التى جناها اللورد كرومر فى عهد الاتفاق والتى لم يظفر بمثلها مراقبا سنى ١٨٨٠ ـ ١٨٨٢ فبتزايد الإيراد أمكنه أن يحصل بصفة دائمة على نصف الزيادات للشئون الإدارية علاوة على الحاصل من بيع الأراضى والربح الناتج من استثمار أموال الحكومة. فلما دخلت سنة ١٨٩٠ كانت الثقة بالحكومة المصرية قد عادت إلى حد أن أجازت الدول تحويل الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنية فزادت ديون مصر اسميًا، ولكن فائدة الدينين المذكورين نزلت إلى ٣٪ وحصلت الحكومة من وراء ذلك للرى وغيره من المرافق[٤] على ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه، وفى سنة ١٨٩١ استطاع الورد كرومر أن يكتب إلى حكومته يقول: «إن التوازن المالى أصبح مضمونًا. وقد يقال مع الثقة إن الخزانة المصرية لن تعجز عن وفاء ديونها إلا إذا وقعت سلسلة حوادث سيئة»[٥]، ولما كتب فى العام التالى عن الزيادة البالغة ٩٥١,٠٠٠ جنيه أعاد ذلك التأكيد فقال: «لست مبالغًا

= كشف الغطاء عن ذلك العمل اضطرت الحكومة البريطانية إلى إعادة المبلغ. وكان اللورد كرومر قبل ذلك قد أقنع صندوق الدين بأن يقدم إليه من الاحتياطى العام ٥٠٠,٠٠٠ جنيه للحرب السودانية ولكن حملة السندات رفعوا الأمر إلى المحاكم وألزمت الحكومة المصرية رد المبلغ. مصر رقم ١ (١٨٩٧)، ورقم ١ ص ٤.

(١) مصر. رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢.

(٢) المصدر عينه ٧.

(٣) مصر. رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥.

(٤) مصر، رقم ٢ (١٨٩١) ص ٦ ـ ٧

(٥) مصر، رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥.

إذا قلت إن حال المالية الآن يمكن مع وجود إدارة حازمة أن توصف بالاعتدال، وليس هذا الاعتدال فى حاجة إلى أن يعزى إلى أسباب شاذة خارجة عن طوق الإنسان»[1]، وهكذا أحرز الفوز فى «مسابقة الإفلاس»[2] المشهورة.

وبعد فمن القواعد المقررة فى فن السباق أن يبتدئ المتسابقون كلهم من نقطة واحدة؛ ويجتهدوا فى إحراز قصب السبق بشروط واحدة وطرق واحدة. وقد يكون من المتعذر أن تعد المالية حلبة سباق، ومع ذلك فإن المعجبين باللورد كرومر لم ينصفوه[3] عند ما أطلقوا على عمله على سبيل المجاز كلمة «سباق» فإنه مهما كان مقياس المقارنة الذى نقارن به بين نجاحه ونجاح من تقدموه فإننا لا نصل إلا إلى نتيجة واحدة وهى أنه قد حاز قصب السبق بشروط ممتازة امتيازًا نادرًا. فهو لم يبتدئ من النقطة التى ابتدأ منها الآخرون، ولكن من نقطة تتقدم نقطة ابتدائهم تقدمًا كبيرًا، فكان بذلك أقرب منهم إلى الغاية. ثم هو بالإضافة إلى الامتيازات التى منحت من تقدموه مباشرة وضمنت لهم بالفعل حيازة قصب السبق، قد ظفر بعدة امتيازات جديدة تألف له منها كلها فضل عظيم على كل مسابق سواه. وفوق هذا وذاك فإنه لكى يزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق تكفى الواحدة منها لإخراج كل مسابق غيره من حلبة السباق. إنا بكل إخلاص ونزاهة لا يمكننا أن نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بجدارة واستحقاق. لقد كان من السهل على إسماعيل باشا أن يحوز قصب السبق لو أنه سمح له ولو بنصف الطرق التى سمح بها اللورد كرومر، وأن اللورد كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئًا.

* * *

---

(١) مصر، رقم ٣ (١٨٩٣)، ص ٥.

(٢) لقد كان الصراع طويلا عنيفا... ويمكن أن يقال إن الشك فى الانتصار تراخى إلى عام ١٨٨٨، وفى هذه السنة أحرزنا قصب السبق إحرازًا صحيحًا (اللورد كرومر: كتابه السابق: المجلد الثانى ص ٤٤٤).

(٣) العبارة بالطبع عبارة اللورد ملنر.

الفصل الثامن عشر

إلغاء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طبقت الآفاق بأنه مالى كبير، واشتهر فوق ذلك بأنه إدارى مستنير الفكر رحيم القلب، قد أتى للعالم بمثل من أروع الأمثلة يدل على المزايا الأدبية الجليلة التى تعود بها حكومة متحضرة على شعب خامل شبه همجى. والحق أن معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون أكبر مفاخر الرجل نجاحه فى الإدارة المالية، ولكن قضاءه على أقبح بقايا الهمجية التى ورثتها مصر عن تاريخها الغابر الطويل. فقد درجت الأحقاب الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هى تلك الأداة الجهنمية المعروفة «بالكرباج»؛ بها كانت تنتزع الضرائب، ويقرر المتهم، ويعاقب المفسد، وتنفذ مشيئة الحكام الاستبدادية كبارًا كانوا أو صغارًا. هذه الأداة الفظيعة اختفت من الوجود بمجىء اللورد كرومر.

وخير من ذلك وأبقى ذهاب نظام همجى آخر هو نظام السخرة الذى جر آلامًا لا تحصى، وخرابًا ودمارًا على عشرات الآلاف وأحيانًا مئات الآلاف من الفلاحين، الذين كانوا يخرجون كل سنة من بيوتهم وهم كارهون ليطهروا الترع ويقوا الجسور مما عسى أن يكون من طغيان النيل. كان هؤلاء التعساء يلزمون العمل على أعين نظار مسلحين بالكرباج ليلاً ونهارًا، أسابيع وشهورًا، من غير ما طعام ولا وقاء ولا أجور ولا عدد صالحة. ثم يحصدهم الموت زمرًا زمرًا لمجرد ما ينالهم من الجهد والحر والجوع. أولئك هم الذين قاموا فيما مضى بأكثر المرافق

العامة، وأولئك هم الذين كانوا أحيانًا يسخرهم ولاة الأمور من الوالى إلى شيخ البلد فى مزارعهم ومصانعهم الخاصة وراء ستار الضرورة العامة، ولم يكن لفلاح منهم أن يعد نفسه بمنجاة من السخرة. ألا إن من السهل أن نتصور ما قد يؤدى إليه هذا النظام من العبث وسوء التصرف. هذا كله قضى عليه اللورد كرومر ولأول مرة فى تاريخ مصر الطويل تنسم الفلاح المصرى روح الحرية، ولأول مرة قضى على آثار ما كان فيه من الاستعباد.

هذان الإصلاحان وحدهما كافيان لأن يقفا اللورد كرومر فى مصاف كبار الإداريين، ولكن اللورد بالإضافة إليهما قد أفلح فى القيام بعدة إصلاحات أخرى كتطهير الخدمة المدنية من الرشوة، وتخفيف الأعباء المالية عن جمهور الأمة وبذلك ازدادت قيمة حكمه الأدبية، ولم تعد مصر قطرًا قد انتظمت ماليته فحسب، بل قطرًا متحضرًا ينال العدل فيه الرفيع والوضيع، قد طهرت إدارته من رجس الرشوة، ونول جمهور أهله حق التمتع بثمار عمله غير منغص ولا منقوص.

ذلك ما يروى لنا عن حكم اللورد كرومر فى عشرين سنة. وأحرى بنا من حيث نحن مؤرخون عدول أن نتعرف حقيقة الأمر. فما علمناه حتى الآن فى شئون التاريخ المصرى من الصلة بين الحقيقة والخيال يجيز لنا أن نقول من غير حرج فى هذه القصة أيضًا، ما كل حمراء لحمة ولا كل بيضاء شحمة، وقد لا يكون ثم لحم ولا شحم على الإطلاق!.

ولما كنا متكلمين أولا عن السخرة فمن المفيد أن نلاحظ أن السخرة ما كان ينظر إليها دائمًا بالعين التى صار ينظر إليها بها. نعم إن السياح كثيرًا ما ذكروا السخرة بألفاظ تشف عن بلاء واقع، ولكن العارفين بشئون البلاد كانوا أميل إلى عدها أمرًا لا مناص منه فى تلك الأحوال؛ فقد كتب القنصل البريطانى الذى كان بالإسكندرية سنة ١٨٧١ يقول: «لما كان حفظ الترع فى منسوبها الضرورى أمرًا واجبًا بدونه تصبح هذه البلاد صحراء قاحلة، فإنى لا أرى أى ظلم فى حمل كل إنسان على أخذ بنصيبه مما هو قوام حياة البلاد»[(١)]. وكتب هذا القنصل نفسه بعد عامين يأسف لما كانت تصل إليه السخرة أحيانًا من العبث وسوء التصرف

(١) التقريرات القنصلية ٥٦٣ (١٨٧٢)، ص ٣٧٩.

فقال: «لما كان نجاح زراعة البلاد بل وجود أهلها موقوفًا كل الوقوف على حفظ مياه الترع فى منسوب معين، فإنى لا أرى من القسوة إرغام الأهلين على العمل فى تحقيق هذه الغاية إذا تولت ذلك إدارة حازمة قويمة»[1]. هذا أقوم رأى يعول عليه فى الموضوع، فإنا من حيث صفتنا الاجتماعية مضطرون للأخذ بنصيبنا من المحافظة على كل ما تقوم عليه حياتنا الاجتماعية. أما كون هذا النصيب يؤدى نقدًا أو عينًا أو عملاً فذلك ما تفصل فيه الحال الاقتصادية السائدة وحدها. ففى بلاد كالبلاد المصرية كان السائد فيها إلى عهد قريب هو «الاقتصاد الطبيعى» أى الإنتاج من أجل الاستهلاك العاجل، وكانت العملة فيها نادرة والعمل المأجور غير معروف بالفعل، فى بلاد كهذه نجد الضرائب العينية، إلى حد ما على الأقل، والضرائب التى تؤدى عملا، تكاد تكون أمرًا لا مناص منه. نعم لا شك أن هذا المذهب فى أداء الجماعة واجبها أحط بكثير وأدل على التأخر الاقتصادى من المذهب الذى يقضى بأداء الضرائب نقدًا، ولكن من الجهل أن ننعته بأنه ضرب من ضروب الاستعباد. والحق أن السخرة فى مصر لم تكن أقرب إلى الاستعباد من النظم الحربية الشائعة فى أوروبا فى زمننا هذا، وما أصدق اللورد دوفرين حين شبهها «بالنفير العام لرد عدو مغير»[2] نحن نسلم بطبيعة الحال أن السخرة كثيرًا ما أسىء استخدامها، وأن ذلك كان لا مفر منه فى ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من أولها إلى آخرها على الاستبداد. ولكنا متى ذكرنا ما يقع من الفساد فى جيوش كثير من أشد الحكومات الحاضرة تحضرًا، خففنا من حدة سخطنا على بلاد «آخذة فى الخروج من الهمجية». والحق أن هذا السخط إنما ظهر فى الجمهور البريطانى فى أواخر عهد إسماعيل عند ما أصبح ضروريا إعداد الرأى العام للموافقة على التدخل فى شئون مصر ماليًا ثم سياسيا. فى ذلك الوقت كان أمثال المستر ڤيليرز ستيورت يملأون أنهار الجرائد بوصف فظائع السخرة[3] غافلين بالمرة عن المفظعات التى كانت أقرب إليهم فى بلادهم: فى معامل لنكشير ومصانع الفخار ومكادح العمال.

(١) التقريرات القنصلية ١٠٠٩ (١٨٧٤)، ص ٧٢٨.

(٢) مصر، رقم ٦ (١٨٨٣) ، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٣) انظر أيضا مصر، رقم ٧ (١٨٨٣)، ص ١٢ حيث يصف هذا السيد تلك الفظائع.

فلما أخذ البريطانيون بزمام مصر توقع العالم أن هذا النظام الهمجى سينقطع وشيكًا. بيد أن ما عمل فى الماضى لتحقيق هذه الغاية لم يكن مما يقوى الأمل ويبعث على حسن الرجاء، ففى عهد المراقبة الثنائية حاولت الحكومة محاربة السخرة فأجازت إعفاء الأشخاص الذين تجب عليهم السخرة بشرط أن يدفعوا للحكومة أموالا معينة نظير هذا الإعفاء، وأن تنفق هذه الأموال أجورًا لعمال أحرار كفاة يستعينون فى عملهم بالعدد والآلات(١)، ولكن التجربة أخفقت وكان أهم أسباب إخفاقها ما قالوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة إلى القوة والنظام(٢). لذلك ارتاب اللورد دوفرين نفسه فى فائدة سعى الحكام الجدد لإلغاء ذلك النظام عند ما نظر فيه سنة ١٨٨٣ وقال: «إنه لسوء الحظ من المساوئ التى يستحيل القضاء عليها قضاء مبرمًا وكل الذى رجاه أنه «بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيمًا علميًا... سينزل عدد المسخرين إلى نصف ما هو عليه الآن»(٣) ومع ذلك لم تمض على هذا التصريح سنون كثيرة حتى فوجئ العالم بأن نظام السخرة قد انتهى وأصبح نسيًا منسيًا. ذلك لعمر الحق انتصار أحرزته حكومة اللورد كرومر ولكن ليت شعرى كيف أحرز هذا الانتصار؟

لقد علمنا مما تقدم أنه بدلا من أن ينقص من الضرائب بقصد تخفيفها فى سنة ١٨٨٦ مقدار ٤٥٠,٠٠٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن، قد أنفق من هذا المبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه فى استبدال العمل الحر بالسخرة. وقد قدر الكولونل سكوت - مونكريف أنه لما كان متوسط عدد الأشخاص القابلين للسخرة فى أربع السنوات السابقة على سنة ١٨٨٦ هو ١٥٥,٠٦٨ شخصا لمدة ١٥١ يومًا من كل سنة أى ٢٣٤,١٥٣ شخصا لمدة ١٠٠ يوم، فإن هذا العدد سينزل فى سنة ١٨٨٦ إلى ١٠٢,٥٠٧ أشخاص لمدة ١٠٠ يوم لو أنفق ٢٥٠,٠٠٠ جنيه فى العمل الحر المأجور، أعنى أنه ينزل بنسبة ٥٦٪(٤). ولكن الأشخاص الذين سخروا بالفعل سنة

(١) مصر، رقم ٣ (١٨٨٧)، ص ٦٨.

(٢) «دولاب الادارة المصرية» لروزل فى «مجلة القرن التاسع عشر» نوفمبر سنة ١٨٨١.

(٣) مصر، رقم ٦ (١٨٨٣)، ص ٦٨.

(٤) مصر رقم ٣ (١٨٨٧)، ص ٤٩.

١٨٨٦ كانوا أقل من ذلك كثيرًا، كانوا ٩٥,٠٩٣ شخصًا[١]. فهذه إذًا خطوة إلى الأمام واسعة. ولكن لا ريب فى أنه لو كان للمراقبة الثنائية أو لإسماعيل باشا نفسه مبلغ سنوى قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لنجح كل منهما نجاح اللورد كرومر على أن ثم عاملا آخر غير مالى قد حط من شأن هذا الإصلاح المشهور. ذلك أن نظام السخرة كان وقتئذ آخذًا فى الزوال صائرًا إلى الفناء من غير مجهود اللورد كرومر وأعوانه. فقد قرر رسو بك ناظر الأشغال سنة ١٨٨٣ أن جمع المسخرين يزداد صعوبة كل يوم لنمو الأفكار التى تندد بالطرق الجبرية وتحرم رجال الإدارة وسائل للعمل لا تزال للأسف ضرورية[٢]. وأشار الكولونيل سكوت ـ مونكريف فى أول سنة ١٨٨٦ فى مذكرة له فى الموضوع إلى أن السخرة آخذة فى الزوال وأن ذلك لا يرجع إلى تقدم «الآراء الأخلاقية» رجوعه إلى قيام التفاتيش الزراعية التى يعارض أصحابها فى التخلى عن عمالهم، ثم إلى تناقص الناس بسبب الحروب، وإلى هجرة الفلاحين من القرى إلى المدن الكبيرة، وما شاكل ذلك. وذكر أنه فى سنة ١٨٤٨ بلغ عدد المسخرين ٦٣٤,٠٠٠ شخص، وفى سنه ١٨٨٢ لم يزد على ٣٧٦,٠٢٩ شخصًا، ومع أن متوسط عدد الذين دعوا للسخرة فى سنى ١٨٧٩ ـ ١٨٨١ بلغ ١٨٨,٠٠٠ شخص، فإن الذين سخروا بالفعل لم يتجاوز عددهم ١١٢,٠٠٠ شخص فى السنة. وبعد أن ذكر الكولونيل سكوت ـ مونكريف الصعاب التى عرضت فى هذه السبيل فى سنة ١٨٨٤ قال: «وفى بداية سنة ١٨٨٥ كان ماقاسيناه فى جمع المسخرين أشد... فقد قرر مفتش الرى أن المدعوين للسخرة لا يجيبون الدعوة، وصرح المديرون بأنه إن لم يرجع إلى الكرباج فليس لديهم ما يكرهون به الناس على الخروج... وإنى أؤكد أشد التأكيد أن المسألة لم تعد مسألة أداء الأعمال العامة بالسخرة أو بغيرها، فإلى حد ما يمكن أداؤها بالسخرة... ولكن من المحال أن تؤدى جميع الأعمال الضرورية بواسطة السخرة، وأن موظفى الأقاليم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج أمرًا مستحيلا»[٣].

---

(١) المصدر عينه رقم ٣ (١٨٨٨)، ص ٣٨.

(٢) مصر، رقم ٤ (١٨٨٦)، ص ١٣٥.

(٣) مصر، رقم ٤ ص ١٣٥ وما يليها. ويقول المستر روزل فى مقالته السابقة الذكر إن السخرة «على ما كانت عليه الآن» من أضعف الموارد العامة وأتفهها.

لنصطنع الصبر على هذا التلميح إلى الكرباج، فسنرى عما قليل أن منع الكرباج وقتئذ كان حبرًا على ورق، وأن إرجاعهم زوال السخرة التدريجى إلى إبطال تلك الأداة القهرية إنما هو مغالطة وتضليل. لقد ذكر الكولونيل سكوت - مونكريف نفسه أن الظاهرة لوحظت فى سنى ١٨٧٩ - ١٨٨١ أى قبل الاحتلال، وأن إشارته إلى قيام التفاتيش الواسعة وتناقص أهل البلاد أدل على الحقيقة من غير شك وأهدى إلى وجه الصواب. ومع ذلك فتأكيدهم ألا سبيل إلى السخرة بغير إكراه، صادق كل الصدق، ويدل على أن السخرة كانت قد عدت وقتئذ أمرًا مقضيًا عليه بالفناء لعوامل ليس للطاقة البشرية المألوفة عليها من سبيل.

وقد أيد نوبار باشا ذلك بعد بضعة أشهر فقال فى دفاعه أمام صندوق الدين عن إنفاق الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه بغير مسوغ قانونى أجورًا للعمال فى الأعمال العامة «لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها تعمل عملاً مشروعًا يقتضيه العدل والقانون وحسن الإدارة. وفوق ذلك (!) فإنها لو لم تعمل ما عملت فربما عرضت البلاد للشرق حين انخفاض النيل وللغرق حين ارتفاعه» وبعد أن ذكر الأسباب التى يرجع إليها فى رأيه زوال السخرة، والتى سنشير إليها فيما يأتى قال: «يكاد يكون فرض السخرة مع وجود الأحوال الجديدة أمرًا مستحيلا، ولقد عرفت نظارة الأشغال ذلك، فنقصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتعذر الحصول على المسخرين المحتاج إليهم، ومع ذلك فإننا بعد الجهد الجهيد لم نحصل من العدد المطلوب وهو ١١٦,٦٠٧ أشخاص إلا على ٨٣,٣٤٦ شخصًا. وينبغى أن يلاحظ فوق ذلك أن الحكومة لهذه الأسباب عينها احتاطت لتنفيذ مشروعات الإقليمين اللذين هما أهم أقاليم الوجه البحرى بعقد أبرمته سنة ١٨٨٥»[(١)].

هذه العبارة تفسر نفسها بنفسها، فلولا ما عرض من اضطرار اللورد كرومر وأعوانه إلى أن يدفعوا عن أنفسهم أمام صندوق الدين تهمة العبث بالـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لما عرفنا البواعث الحقيقية على هذا الإصلاح «العظيم» ألا وهو إلغاء نظام السخرة. أما والأمر كذلك فإنا الآن نعلم أنه لم يكن ثم إصلاح على الإطلاق، وأن

(١) مصر، رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٢.

نظام السخرة كان وقتئذ قد زال بالفعل من تلقاء نفسه. وأن الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لم تنفق فى عمل حر مأجور يسد مسد السخرة، ولكن فى ملء الفراغ الذى خلفه زوالها. ألا قد يثاب المرء رغم أنفه، ولو تأنت الأقدار بمجىء اللورد كرومر إلى مصر بضع سنوات لما انطلت الحيلة أبدًا. ولكن اللورد كرومر لحسن حظه جاء فى الوقت الملائم فنال فخرًا حيث لا فخر. وإنا لنلمح فى العبارات الآنفة الذكر الأسباب الصحيحة للضجة الشديدة التى حدثت سنة ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥. وكان الغرض منها تخفيض ضرائب الأراضى، لقد رأى اللورد كرومر أن لا بد من المال للحصول على العمال الذين يستأجرون فى تنفيذ المشروعات العامة التى يقوم عليها كل شىء سواها، ولما كان من المستحيل فرض ضرائب جديدة، فقد أصبح تجنيب جزء من الضريبة الأرضية التى فرضت لهذا الغرض أمرًا لا بد منه. وهكذا تظاهر بالشفقة والإنسانية توصلا إلى هذا الغرض المهم.

مما سبق تتبين لنا قيمة هذا الإصلاح المشهور الذى قام به اللورد كرومر. وهناك أمر ثانوى آخر قد يدهش له بعض القراء، ولكنه يزيد هذه القيمة وضوحًا، ذلك أن السخرة على الرغم من هذا التباهى كله لا تزال قائمة حتى يومنا هذا. فمن سنة إلى أخرى نرى المسخرين ـ الذين لم يقل عددهم عن ٢٤١,٥٢٨ شخصا سنة ١٩٠٤ ولا عن ١١,٢٤٤ شخصا لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن ١٥,٤٣٩ شخصا لنفس المدة سنة ١٩٠٠ ـ يستنفرون من القرى جماعات جماعات لوقاية الجسور تارة ولمكافحة دودة القطن تارة أخرى وهلم جرا[1]. وكثيرًا ما أهمل اللورد كرومر هذه البقية من السخرة بحجة أنها ليست بذات بال، فكان مثله مثل الفتاة المشهورة التى أرادت أن تعتذر عن الطفل الذى حملت به سفاحًا فقالت إنه أصغر من أن تؤاخذ به. من ذلك أنه ذكر مرة على سبيل

(١) وعندما خيف طغيان النيل سنة ١٨٨٧ صدر أمر عال يجيز لحكام الأقاليم أن يدعوا إلى العمل كل شخص سليم الجسم فى أقاليمهم (مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٧٨) وصرح السير إلدون غورست الذى خلف اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٨ بأنه بالنظر إلى فتكات دودة القطن «سيرجع إلى الطريقة التى اتبعت فيما مضى فى إيجاد عمال خواص يقومون بإبادتها» (مصر رقم ١ (١٩٠٩) ص ٢١) وقد «حشد» بالفعل فى سنة ١٩٠٩، ١١٠,٠٠٠ طفل لجمع الأوراق التى أصابتها الدودة (مصر، رقم ١ (١٩١٠)، ص ١٨.

الاستدراك فى إحدى حواشى تقريره عن سنة ١٨٩٢، بعد أن أشار فى المتن إلى عظم إصلاحه، ما يأتى: «دفعًا لما عساه أن يكون من التباس أقول إنى حينما أتكلم على السخرة إنما أتكلم على استبدال العمل الحر فى تطهير الترع السنوى بالعمل الجبرى الذى كان يبهظ الناس فى السنين الماضية. على أن العمل الجبرى لا يزال موجودًا لمنع الغرق إذا كان ارتفاع النيل غير عادى[1]» ولا يخفى وجه المواربة فى هذه الطريقة طريقة التنبيه على أن العمل الجبرى لا يزال موجودًا على الرغم مما ملأ به العالم إشادة وتنويهًا. ولقد أرسل إليه اللورد سالسبورى قبل ذلك بخمس سنين معروضًا من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية والأجنبية تطلب فيه «أن يلغى نظام السخرة المهلك إلغاء تامًا»، وقالت الجمعية فى معروضها هذا إن الاحتلال البريطانى لمصر لا يكون قد قام بشىء نحو تحرير أهلها إذا لم يحررهم أولا من هذا الظلم الأليم[2]. فلم يقل اللورد كرومر فى رده على هذا المعروض إن إلغاء السخرة جملة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه، بل أعلن أسفه لأنه «لا يمكن مع حال مصر المالية الحاضرة الحصول على الأموال التى بها يقضى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور»[3]. ووعد مع ذلك أنه باطراد تحسن المالية سيصبح الفلاح المصرى فى قليل من الزمن «قد وضع عنه العبء الذى يئن منه الآن» وسرعان ما تحسنت المالية. ففى سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين العمومى كما رأينا، وحصلت الحكومة للشئون الإدارية على ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذا المبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه تضاف إلى الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه السابق أخذها لهذا الغرض، فيزداد بها المبلغ المخصص بالسخرة وينفق أجورًا للعمال[4]، الأمر الذى جعل اللورد كرومر فيما بعد يفتخر بأن إلغاء السخرة كان يكلفه سنويا ٤٠٠,٠٠٠ جنيه. ومع أن المال كان

---

(١) مصر، رقم ٣ (١٨٩٣)، ص ٤.

(٢) مصر، رقم ٢ (١٨٨٨)، ص ٤٣ - ٤٤.

(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٨٨)، ص ٥٨.

(٤) لقد أرغموا فرنسا على الرضا بتخصيص ١٥٠,٠٠٠ جنيه بالسخرة وذلك بأن أنذروها بأنها إن لم تفعل فرضوا ضرائب أرضية جديدة تعطيهم أجور العمال، وذلك لتعذر السخرة (مصر، رقم١ (١٨٩٠) ص ١٢ ورقم ٢ (١٨٩٠) ص ٨٠).

متوافرًا ومالية البلاد آخذة في التحسن والاتساع على إثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم المالى، فإن اللورد كرومر لم يف قط بما وعد به جمعية مقاومة الاسترقاق. بل إنه على العكس من تصريحاته المتكررة بأن ذلك النظام الشنيع يجب أن يلغى وسوف يلغى، كتب فى سنة ١٨٩٦ يقول: «إنى أشك فى إمكان إلغاء السخرة فى شكلها الحاضر المهذب إلغاء تاما. إن المصائب التى تترتب على تلف جسيم يصيب الجسور وقت ارتفاع النيل، تبلغ من الهول والعظم ما يمنع فى رأيى كل سلطة تعرف ذلك من أن تتحمل تبعة الموافقة على هذا العمل» ثم قال: «إن العمل الذى يقوم به خفراء النيل بوجه عام من أسهل الأمور وأيسرها»[١] نحن لا ندعى أننا نعلم أصادقة هذه العبارة الأخيرة أم كاذبة، ولكن إذا سلمنا جدلا بصدقها فإن العمل الجبرى لا يزال كما كان ضربًا من الاسترقاق، وأن جمعية مقاومة الاسترقاق واللورد كرومر نفسه لم يقصرا مجهوداتهما قط على محاربة العبث بالسخرة، فضلا عن إلغائها، وأنهم حكموا فيما مضى بأن هذا النظام أيا كانت درجته مناقض لحرية المصريين، ثم أصبحوا يرون إلغاءه التام[٢] ضربًا من المستحيل لأمور إن صحت فقد تصح فى كل ما يتعلق بنهر النيل. ومع ذلك فإنا نرى كل إنسان تلوح عليه أمارات الرضا بالأمر، وكل إنسان يشكر للورد كرومر «إلغاء» السخرة!.

لقد أفضنا القول فى تاريخ هذا «الإصلاح» لأنه يبين لنا كيف تنشأ الخرافات حول أعمال اللورد كرومر، وكيف تنتشر بواسطة اللورد كرومر خاصة ومساعدة

(١) وتوصل اللورد كرومر وقتئذ إلى أن الالغاء التام «لا ترضى عنه البلاد أبدًا» (مصر، رقم ٢ (١٨٩٧) ص ١٤) وهو رأى أدلى به المستر فيليرز ستيورت سنة ١٨٨٣ فى معرض الاعتذار عن عدم اهتمام اللورد دورفرين بالأمر فقال: «ينبغى أن نوقن أن العمل الجبرى قائم على رضا السواد الأعظم من المصريين (مصر رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢).

(٢) وقد حاولوا سنة ١٨٩٣ إلغاءها حتى فى حماية جسور النيل. ومع أن كل خفير كان لا يعطى كل يوم إلا قرشين لجميع حاجاته فإن السخرة كانت كثيرة النفقة، وأبت على اللورد كرومر إنسانيته أن يعيد هذه المحاولة مرة أخرى (مصر، رقم ١ (١٨٩٤) ص ٩) وكتب اللورد كرومر نفسه قبل ذلك بسنوات إلى اللورد سلسبرى يقول: «إن إلغاء السخرة مسألة مالية اقتصادية أكثر منها إنسانية» (مصر، رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٤٢ ـ ٤٣).

صحافة مسخرة له وجمهور جهول. ولسنا متكلمين بمثل هذا التفصيل على «الإصلاح» الآخر أى على إلغاء الكرباج، فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا الموضوع، والتى اجتهد هو وأعوانه فى نشرها زمنًا طويلا. لقد كان من باكورة أعمال الاحتلال أن صدر أمر عال أو منشور يحظر استعمال الكرباج، صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ بطلب اللورد دوفرين الذى قال مفتخرًا عندما كتب عنه: «لا أرى هذا العمل إلا دليلا على أن قد سرى فى إدارة البلاد الأهلية روح أكثر إنسانية ومدنية»(١)، فكان ذلك مما سر كل إنسان ووقع من نفسه موقع الإعجاب. وفى أكتوبر سنة ١٨٨٤ أمر اللورد كرومر بصفة خاصة وكلاء القناصل البريطانيين أن يكتبوا فى آثار هذا الإصلاح، ولما أرسل ما كتبوا إلى حكومته كتب يقول: «لقد حدث تغير جسيم ربما لا يقدره حق قدره إلا من كان مثلى يستطيع مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائل... إن نظام الحكم الاستبدادى العتيق ليس فى دور الاحتضار بل قضى نحبه بالفعل، وإنى لأشك فى إمكان رجعته. وفوق ذلك فإنه عولج معالجة أقر مع الإخلاص أنها لم تخطر لى ببال؛ هذا وقد أخذ نظام حكم جديد ينمو بنجاح وسرعة لا يتوقعهما إلا أكبر المصلحين المثاليين»(٢).

ينبغى أن نذكر أن هذه السورة الشعرية إنما افتعلت بعد سنة واحدة من صدور أمر اللورد دوفرين بإلغاء الكرباج. ومن السهل أن نتخيل وقعها من نفوس وطنيى الإنجليز الحكوميين وغير الحكوميين الذين كانوا منذ سنتين إما داعين إلى الحرب أو مسوغين لها، على أن ذلك كله لم يكن غير تهويش متعمد مقصود، فان أمر اللورد دوفرين لم يكن دليلا على بداية عهد جديد، وذلك لأمر واحد هو أن رياض باشا سبقه إلى الموضوع فى سنة ١٨٧٩. فقد كتب المستر روزل وكان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول: «لقد حظر استعمال العصا حظرًا ربما لا يرغب أوروبى الرجوع فيه، وإلى رياض باشا يرجع الفضل فى القضاء على الاستعمال

(١) مصر، رقم ٦ (١٨٨٣)، ص ٣٦.
(٢) مصر، رقم ١ (١٨٨٥)، ص ٤٠.

الوحشى العام للكرباج والعصا وسيآت أخرى كثيرة»[1]. وهنا أيضًا نجد أنه قد جاء من قبل أجا ممنون ملوك؛ بل إن ديباجة الأمر العالى الذى صدر سنة ١٨٨٣ قد استهلت بذكر «المنشورات المكررة الصريحة» التى صدرت فى هذا الصدد من قبل[2]؛ ولعمرى إذا كان أمر اللورد دوفرين حقيقة فاتحة الإصلاح العظيم الذى أطراه اللورد كرومر بألفاظ معسولة خلابة، فلا أقل من أن يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الإصلاح، وأن يكون للمراقبة الثنائية نصيب مما طوق به جيد الاحتلال من عقود المدح والثناء. وبعد فهل أحدث أمر اللورد دورفرين «تغييرًا جسيمًا» كما أكد اللورد كرومر سنة ١٨٨٤؟ إلا إنا لا نعرف شخصًا مسئولا أتى فى وثيقة عمومية فرية متعمدة أشد تحييرًا للألباب من هذه الفرية. ففى سنة ١٨٩١ ليس بعد قد اعترف اللورد كرومر فى تقريره السنوى بأن الكرباج أصبح لا يستعمل فى جباية الضرائب، أما من حيث كونه وسيلة لتقرير المتهمين فى المحاكم «فإنى أتكلم وأنا أقل تثبتًا من صحة ما أقول» إلى أن قال: «لا أرانى الآن مستعدًا لأن أؤكد أن الكرباج وغيره من أدوات التعذيب قد قضى عليها القضاء كله»[3]. هذا قوله بعد سبع سنين من إذاعته فى العالم أن «تغييرًا جسيما قد حدث» وأن «نظام الحكم الاستبدادى العتيق قد قضى نحبه» ونحو ذلك. على أن اللورد كرومر لم يكن فى حاجة إلى اصطناع التواضع حين يتكلم على إلغاء الكرباج «وهو أقل تثبتًا من صحة ما يقول» لأنه كان يعلم حق العلم أن استعماله هو وغيره «من أدوات التعذيب » كان فاشيًا فى طول البلاد وعرضها. وقد سلم بذلك فى كتابه فقال بصريح العبارة: «لقد كان الكرباج يستعمل كثيرًا فى بضع السنين التى تلت منشوره (أى منشور اللورد دوفرين) المؤذن بدخول عصر جديد (!) وفى أوائل عهد الاحتلال ازدادت الجرائم حتى رأى نوبار باشا

(١) روزل: كتابه السابق الذكر ويذكر القارئ (انظر ص ١٦٩ من هذا الكتاب) كيف غضب هذا السيد نفسه من عرابى وغيره من «النظريين» لعدم استعمالهم الكرباج فى الاحتفاظ بسلطة حكام الأقاليم وطبقة الملاك، ويشير ماك كوان (كتاب «مصر كما هى» ص ١١٧) إلى أنه قد شرع ذات مرة فى عهد إسماعيل فى إلغاء الكرباج.

(٢) مصر، رقم ٦ (١٨٨٣) ، ص ٣٦.

(٣) مصر، رقم ٣ (١٨٩١) ، ص ٤.

ضرورة إيجاد... كوميسيونات الأشقياء[1]. هذه الكوميسيونات حلت فى الحقيقة محل المحاكم المعتادة ورجعت إلى نظام التعذيب القديم»، وأيد كلامه هذا بعبارة اقتبسها من تقرير النائب العمومى عن سنة ١٨٨٩[2].

من هذا نرى أن إلغاء الكرباج فى معظمه خرافة أخرى ناشرها هو اللورد كرومر، وأنه طالما قرر تنفيذ هذا الإصلاح رسميًا قبل مجىء اللورد كرومر وظل حبرًا على ورق بعد أن قررته السلطات البريطانية[3] مدة طويلة من الزمن. وبعد فإن إبطال الكرباج بالفعل - وإن كنا نعلم أنه لا يزال يرجع إليه فى الأحوال الاستثنائية كما تدل محاكمة دنشواى - راجع إلى ذهاب الحال الاجتماعية التى كان وليدها ورمزها إذا صح هذا التعبير. ذلك بأن المجتمع المصرى كسائر المجتمعات الشرقية الأولية قائم على الحكم الأبوى الشيخى وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الأب فى منزله بجميع مميزاتها، من سيطرة تكاد تكون غير محدودة، وواجبات نحو الجماعة وحقوق فى تمثيلها لا يشاركه فيها سواه. وكان مشايخ القرى الذين هم محور النظام الاجتماعى كله يعولون على هذه السلطة فى قراهم، بدليل ما كتبه المستر إدورد ديسى منذ أكثر من ثلاثين سنة مضت يقول: «ليس الشيخ من رجال الحكومة ولكنه زعيم محلى مسئول أمام رأى الجماعة العام، ويعد نفسه الحارس لمصالح الجماعة وحقوقها. وهو الجماعة فى جميع ما يتعلق بشئون الجماعة الخارجية... والإدارة المصرية

---

(١) هى لجان ألفت لمحاكمة اللصوص وقطاع الطرق. (المترجمان).

(٢) «مصر الحديثة» المجلد الثانى ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وإن تعريض اللورد كرومر بسذاجة «الأيرلندى الجسور» عندما أصدر منشوره لمن الأمور المستطرفة متى قورن بأساليبه «الخادعة» وطريقة ترحيبه بهذا المنشور سنة ١٨٨٣.

(٣) كتب المستر روزل فى كتابه السابق الذكر عن الكرباج يقول: «إنه قد منع بتاتًا وهناك ما يحمل على الظن بانقطاع استعماله بقسوة. أما كونه بطل نهائيًا فصادق صدق قولنا إن الضابط البحرى لا يحلف فى حديثه اتباعًا «لتعليمات الملكة». قارن هذا الكلام بصراحة اللورد كرومر عند ما اعترف بفشل منشور اللورد دورفرين فقال «والسبب الأقوى فى عدم انحلال المجتمع الريفى تبعًا لهذا المنشور هو أن المنشور كان إلى حد ما لا يعمل به» (مصر الحديثة: المجلد الثانى ص ٤٠٤) إذن فلم يعلن أن «اللورد دوفرين قد ضرب الكرباج ضربة عنيفة» لقد ضرب إسماعيل باشا ورياض من قبل ضربة عنيفة كهذه.

الداخلية قائمة على مبدأ أن الحكومة لا تتصل بالفرد رأساً، ولكنها تبسط عليه نفوذها من طريق الشيخ. وأما فيما بين الشيخ والفرد فإن استبداد الأول تحد منه سلطة القاضى الذى ينفذ أحكام القرآن»[1]. هذه الصورة يعرفها كل من درس نظام المجتمعات الأولية سواء أكانت فى أواسط إفريقية أم فى بقايا عشائر «المير» الروسية. هنالك تجد السلطة الأبوية ومعها الكرباج بأشكاله المختلفة عشها الذى تدرج فيه. وليس نفوذ الكرباج فى هذه الحال راجعاً إلى تأثيره الطبيعى كعصا الشرطى الحديث، ولكن إلى ما للمشايخ، الذين هم الإدارة الحية للجماعة، من سلطة أدبية.

فلما انحلت حياة القرية الجماعية على إثر التغيرات الاقتصادية وظهور القانون الشخصى الأوروبى، كان من الطبيعى أن يضمحل نفوذ الشيخ ويضمحل معه الرضا الأدبى بالكرباج. لذلك نجد نوبار باشا عند دفاعه أمام صندوق الدين عن العبث بالـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه يستطرد إلى ذكر الأمور التى أدت إلى ذهاب السخرة فعلا فيقول: «لأسباب يعلمها كل إنسان قد ضعفت بالتدريج الصلات التى كانت تربط الفلاحين بمشايخهم، والتى كانت تربط هؤلاء بعمال الحكومة... ولقد جرد نظام القضاء المشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الإدارة من سلطتهم المطلقة التى كانوا ينتفعون بها فى علاقتهم بالفلاحين، والتى سهلت حشد هذه الجموع»[2]، هذا هو الحق الصراح، فإنه عند ماحرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة الأدبى، أصبحا لا يستطيعان حمل الفلاح على طاعتهما، وذهب ما كان لهما من السيطرة عليه، ولم يكن الكرباج ليبقى بعد ذلك إلا أداة ضغط وإرهاق فحسب. وكان طبيعياً أن يخفق فى ذلك، فقد قضى عليه بألا يستعمل فى جباية الضرائب سنة ١٨٧٥ ليس بعد، أى عندما أنشأ إسماعيل المحاكم الجديدة التى قربت بين الفلاح والقانون، وقضت بذلك على نفوذ مشايخ البلاد. وإذا كان الكرباج قد بقى فى المحاكم أكثر مما تقتضى الظروف، فذلك راجع إلى الإنجليز أنفسهم لأنهم لم يعرفوا مناشئه الاجتماعية، وراحوا يستعملونه أداة قصاص

---

(١) مقالة إ. ديسى، المعنونة «مستقبل مصر» والمنشورة فى «مجلة القرن التاسع عشر» أغسطس سنة ١٨٨٧.
(٢) مصر، رقم ٣ (١٨٨٧)، ص ٦٣.

انسياقًا منهم مع الفكرة الساذجة القائلة بأن شعبًا لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل الإقناع غير هذه الوسيلة وأشباهها، فلما أمسكت الحكومة عن استعماله ذهب من تلقاء نفسه.

مما تقدم نرى أن الثناء الذى يستحقه «إلغاء» الكرباج ليس بأكبر من الثناء الذى يستحقه إلغاء السخرة. إن إلغاء الكرباج من حيث هو إصلاح على الورق قد أنجز قبل منشور اللورد دوفرين، ومن حيث هو إصلاح فعلى لم يحدث إلا بعد عدة سنين من هذا المنشور. فلما زال وأصبح زواله أمرًا مقضيًا لم يكن ذلك نتيجة الأمر العالى، ولكن نتيجة تطور اجتماعى جعل استعماله مستحيلا من جهة، ومستغنى عنه من جهة أخرى. وجملة القول إن نظام الكرباج قد تقوض بعض الشىء فى عهد الأنظمة السابقة وما تبقى منه فقد تعمد الإنجليز أنفسهم إبقاءه.

الفصل التاسع عشر

سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

مما يتصل اتصالا شديداً «بالإصلاحين» اللذين تقدم الكلام عليهما فى الفصل السابق مسألة تقدم البلاد الاقتصادى بوجه عام وتحسن حال الفلاح بوجه خاص. لقد كان الفلاح حتى مجىء البريطانيين مضرب المثل فى الفاقة والإملاق، حتى أن الرسائل الشهيرة التى تصف فيها السيدة دف جوردون بؤس الفلاح فى أواخر العقد السابع من القرن التاسع عشر كانت مادة خطب ومقالات لأولئك الذين غفلوا عن البؤس الواقع فى عقر ديارهم، فى أيرلندا وإنجلترا نفسها، وراحوا يشوهون حكم إسماعيل فى ذلك العهد العصيب ألا وهو النصف الأخير من العقد الثامن[1]. نعم لقد قام فى نفس هذا العهد غير واحد ممن سخروا من الروايات المنفرة التى كانت تروى عن بؤس الفلاح وعدوها من أقاصيص السياح وقالوا «لو فوضل بين حال الفلاح العامة وحال أى زارع شرقى آخر لرجحت حال الفلاح»[2]. بل بلغ الأمر بهؤلاء المتشيعين للفلاح أن أشاروا - وذلك سبق منهم إلى مذهب اللورد كرومر فى الجدل - إلى رواج تجارة مصر

---

(١) صرح المستر كيف فى مجلس العموم ب «أن حال الفلاحين غير مرضية إلى حد عظيم. ولكنى لا أظنهم من البؤس بحيث يخالهم كثير من الكتاب.. إن الذين قد درسوا منا تقريرات اللجان المختلفة عن حال النساء والصبيان الذين يعملون فى بلادنا هذه فى المناجم والمعامل والشئون الزراعية يقرون بأنه لاحق لنا فى الغلو فى نقد أمة خارجة من الهمجية». «مضابط البرلمان» المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦، ص ٦٢٥.

(٢) ماك كوان «مصر كما هى». ص ٢٥.

الخارجية واحتجوا بأن ما أوردوه من الحقائق «يثبت تقدم الطبقات المنتجة تقدمًا ماديًا ليس له مثيل فى غير أوروبا»[1] ولكنا على الرغم من هذه الشواهد لا يخالجنا شك فى أن حال الفلاح فى كلا العهدين عهد إسماعيل وعهد المراقبة الثنائية كانت غاية فى البؤس، وأنها فيما بعد تحسنت بعض التحسن، وإنه إن يكن لذلك التحسن من سبب فلا أقل من آن يكون سببه تخفيض فائدة الدين العمومى وذهاب السخرة على إنه من أصعب الأمور وأشقها أن نعين الحد الصحيح الذى وصل إليه هذا التحسن فى الثمانى والعشرين سنة التى حكمها الإنجليز. فإن البيانات التى يثبت بها أنصار الاحتلال، وأولهم اللورد كرومر، التقدم الاقتصادى الكبير للبلاد قد بولغ فيها مبالغة تحملنا على أن لا نعتد بها كثيرًا. ومع هذا فمن المستحيل أن نعكس على القوم حكمهم فى القضية لأن القضية لم تبحث بعد بحثًا منظمًا. على أن الذى يقوم بذهن كل باحث جشم نفسه فحص الأدلة التى يبنى عليها أنصار الاحتلال حكمهم بتقدم جمهور الأمة المصرية، هو أن هذه البراهين إما أن تكون خداعة غرارة، وإما أنها قليلة لاتحتمل ما يبنى عليها من النتائج، وإنه على فرض حدوث تقدم ما فذلك التقدم كان يكون أعظم لو لم تتبع تلك السياسة الضيقة، سياسة إخضاع كل شىء للمصالح المالية أو بعبارة أخرى لسوق السندات.

ومن العجيب إنه فى سنة ١٨٨٨ أى بعد قليل من الأزمة الشديدة أزمة ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦ التى صورها جميع الموظفين البريطانيين تصويرًا محزنًا، أخذت تقارير هؤلاء السادة أنفسهم تترى حاملة أحسن البشرى عن حال الفلاح المصرى، فقد قال السير إدجر فنسنت مثلا: «ليس ثم شك فى أن إلغاء السخرة إلغاء جزئيًا قد حسن حال صغار الفلاحين» واستدل على ذلك بـ «اختفاء مرابيى القرى شيئًا فشيئًا»[2]. واستمر يقول: «ولا أدل على تحسن حال مصر فى السنوات القلائل الأخيرة من أداء الفلاحين معظم ديونهم إلى صغار المرابين... وإن ما استطعت جمعه من المعلومات يجعلنى أقول إن ما على الفلاحين للمرابين من ديون قديمة أقل من ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وإنه قلما

(١) المصدر السابق الذكر ، ص ٢٦.

(٢) مصر، رقم١١ (١٨٨٧) ، ص ١٠.

أستدينت أموال جديدة، وإن القضايا التى بيعت فيها أملاك الفلاحين لعدم أدائهم ديونهم استثنائية محضة ولاتشمل غير جزء يسير من الأراضى الزراعية». ونسج على هذا المنوال المستر كلرك كاتب سر الوكالة فقال: «لقد حسنت حال الفلاح كثيراً فى السنوات القلائل الأخيرة. فهو... الآن أجود غذاء وأحسن لباسًا ولم يعد يخاف الكرباج وليس ثم ما يحمله على الخوف من السخرة والخدمة العسكرية... وقد أعين - إلى حد كبير - على التحرر من ربقة المرابين. والحق إنه خارج شيئًا فشيئًا من العسف والبؤس اللذين طوح به فيهما من أقدم الأزمان»[1].

لو علم القارئ كم مرة قيل هذا الكلام مموهًا بهذه الشواهد عينها لعرف أن تلك الصور البديعة لم تكن لتبعث على الثقة بها والاطمئنان إليها[2]. وإلا فكيف ينهض شعب مؤلف من عدة ملايين من أقصى أعماق البؤس إلى مثل هذا النعيم فى سنتين أو ثلاث؟ ولكن لا عجب فقد عرفنا الألاعيب التى شغفت السياسة البريطانية فى مصر بترويجها على جمهور ساذج يقبل الأخبار على عواهنها. والحقيقة إنه بعد سبع سنين من هذا العهد، أى عندما صار من الضرورى الدفاع عن استمرار الاحتلال رغم هذا التقدم العجيب، قد خفتت نغمة هذا التفاؤل خفوتًا واضحًا، وأقبل صاحبنا القديم و«الشاهد المستقل» المستر ڤيليرز ستيورت يسلم بأن وطأة الربا قد خفت، ولكنه يؤكد «أن اقتراض الأموال لا يزال موجودًا» وأن الدين الأهلى المصرى لا يزال يبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات، وأن الفلاح «ما برح يعد ١٢٪ فائدة مدهشة الانخفاض» بل يبلغ به الأمر أن يؤكد «إنه لا بد من مضى جيلين حتى تستقر قواعد ما تم من إصلاح»[3].

---

(١) مصر، رقم ٦ (١٨٨٨)، ص١٣.

(٢) فى هذه السنة عينها كتب المستر بورتال يقول: إن عدد ملاك الأراضى من الفلاحين يتناقص فعلا، والأراضى تستحيل شيئًا فشيئًا إلى مزارع واسعة، وقد أصبح من كان يملك فى الماضى فدانا أو فدانين يعمل بأجرة يومية فى شياع ملاك الأراضى». (مصر، رقم ٢٢ (١٨٨٢) ص ٨٣) حقا إن الأكاذيب التى يكيلها الموظفون البريطانيون فى مصر جزافا لما يدهش له الإنسان. ومع ذلك يقول اللورد كرومر («مصر الحديثة» المجلد الثانى ص ١٤٦ - ١٤٧»): «إن الخاصية الأساسية للعقل الشرقى هى عدم التدقيق الذى قد يفضى بسهولة إلى الخلط ومخالفة الواقع. اجتهد فى أن تستنبط من أى مصرى عادى رواية صريحة لحقيقة من الحقائق.. فترى إنه ربما وقع فى التناقض ست مرات قبل أن يتم الرواية».

(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٩٥)، ص ٤.

فهذا يرينا إلى أى حد ينبغى أن نثق بما يقوله الموظفون البريطانيون عن تقدم المصريين فى عهدهم. فإذا ماخرجنا من التعميم إلى التخصيص، فإنا نجد الأمر هو هو. ولنضرب لذلك مثلاً. كثيرًا ما يبدئ اللورد كرومر القول فى كتابه ويعيده مؤكدًا[1] إنه فيما بين عامى١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للبلاد مرحمة مالية سنوية تقرب من ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منها ١,١٠٠,٠٠٠ جنيه على هيئة تخفيض للأموال المقررة. ظاهر هذه الأرقام خلاب من غير شك، ولكن متى فحصناها وجدناها تشير إلى مبالغ للوهم منها نصيب غير يسير. فمن ذلك مبلغ الـ٤٠٠,٠٠٠ جنيه الذى ذكر تحت عنوان «إلغاء» السخرة وهو يشمل مبلغين مبلغا أساسيا قدره٢٥٠,٠٠٠ جنيه ومبلغا إضافيا جاء من قرض سنة١٨٩٠ وقدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه. والسبب فى ذكر هذين المبلغين تحت عنوان «تخفيض للضرائب» أنه لو لم توافق الدول الكبرى على إنفاقهما فى هذا «الإصلاح» أى فى دفعها أجورًا لعمال أحرار لوجب فرض ضرائب يعادل حاصلها هذين المبلغين. ولما لم يكن شىء من ذلك (وقد رؤى من الحزم ألا ينص على استحالة فرض ضرائب جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد أصبح مبلغ الـ٤٠٠,٠٠٠ جنيه أموالا خففت عن كاهل الفلاح! فالحجة غاية فى السبك والمهارة، وكان يمكن الاحتجاج بها مع هذا السبك وذلك النجاح فى كل ما يتطلب مالاً كأعمال الرى التى أنفق فيها بضعة ملايين من الجنيهات اقترض أغلبها ولم يأت من زيادة الضرائب. لو فطن اللورد كرومر إلى ذلك لدون هذه الملايين بعنوان «أموال خففت عن كاهل الفلاح».

وإلى هذين المبلغين اللذين أنفقا أجورًا للعمال وعرفا باسم «المرحمة المالية» نجد مبلغًا آخر يقرب من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه قد وضع عن الفلاح على هيئة ضرائب أطيان. هذا المبلغ يشمل الـ٢٠٠,٠٠٠ جنيه التى جعلها اتفاق لندن مرحمة للفلاحين كما رأينا فقيدت فى الحسابات مقابل «متأخرات ميئوس من تحصيلها» أى أنها بدلا من أن تقيد فى الحسابات ممثلة أموالا وضعت بالفعل عن الفلاح، قد قيدت مقابل أموال لم تحصل على الإطلاق. ويشمل مبلغ الـ٦٠٠,٠٠٠ جنيه علاوة على ذلك١٣٠,٠٠٠ جنيه كانت منحت فى سنة١٨٩١ تخفيضًا لأموال

(١) «مصر الحديثة» للورد كرومر، المجلد الثانى، ص ٤٤٧.

الأراضى. ففى هذه السنة ظهر أن الـ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لا تغطى «المتأخرات الميئوس من تحصيلها» والتى كانت تذكر سنويا فى ميزانية الحكومة، والتى أصبح مجموعها فى عشر سنين١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه، ولذلك تقرر أن يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وأن ينقص سنويا من أموال الأراضى١٣٠,٠٠٠ جنيه، وبذلك يتبقى نحو٢٠٠,٠٠٠ جنيه يجب تحصيلها. هذه الـ١٣٠,٠٠٠ جنيه التى لم تحصل قط، والتى لم تكن تذكر إلا فى الحسابات فقط، قد أضيفت إلى ٢٠٠,٠٠٠ الجنيه التى وضعت عن الفلاح فى سنة ١٨٨٥ وأطلق على المبلغين معًا اسم «مرحمة مالية»[١].

هذه المبالغ كلها داخلة فى باب الأموال المقررة، فأما باب الأموال غير المقررة فأهم مرحمة مالية فيه هى إلغاء عوائد الفرضة التى يقال إنها كانت تنتج سنويًا ١٨٠,٠٠٠ جنيه على الرغم من أن معظم هذا المبلغ، أى ١٢٠,٠٠٠ جنيه، قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩؛ لأنه كان لا يترتب على بقائه إلا وجود متأخرات «يصعب تحصيلها»[٢] ، ثم حذفت البقية الباقية بعد سنة من ذلك «لأنها تؤدى أحيانًا إلى تلاعب كبير»[٣] والحقيقة أن عوايد الفرضة كانت عبارة عن ضريبة موضوعة على البائسين من باعة الليمون ونحوه من العروض التافهة، الذين كانوا لايستطيعون أداء هذه الضريبة المضحكة، ولا يمكن أن يرغموا على أدائها. وقد ألغى حوالى هذا الوقت عدة ضرائب تافهة كعوايد رخص الوزانين وعوايد دخولية الأرز التى كان ينفق فى تحصيلها معظم المتحصل منها[٤]. على أن عوايد الدخولية قد بقيت فى المدينتين الكبيرتين، القاهرة والإسكندرية، لوفرة الإيراد الذى كان يأتى فيهما منها.

يتضح مما تقدم أن جل «المرحمة المالية» محض تمويه وتضليل، وأن تخفيف الضرائب لم يكن فى أكثر الأحوال إلا تجاوزًا عن متأخرات يستحيل تحصيلها

(١) مصر، رقم ٢ (١٨٩١) ص ٤، ورقم ٣ (١٨٩٢) ص ٧.
(٢) مصر، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ٩.
(٣) مصر، رقم ١ (١٨٩٠) ١٢ .
(٤) مصر، رقم ٢ (١٨٩١) ، ص ٣.

مهما حسنت نية القائمين بتحصيلها؛ وفيما عدا ذلك كان إلغاء لضرائب تافهة تحصيلها متعب من جهة، ويكلف الحكومة أموالا طائلة من جهة أخرى. فهنا أيضًا أيها القارئ يفخر اللورد كرومر بعمل دفعته إليه الضرورة.

وفوق ما تقدم يمكننا أن نثبت أن أرقام اللورد كرمر لايعول عليها، وذلك بالرجوع إلى جدول الديون الأهلية المصرية الذى أرسله إلى حكومته سنة١٨٩٥ ليثبت تحسن حال الأمة التى يلى أمورها. يدل هذا الجدول[1] على إنه من بين ٤,٤٧١,٠٠٠ فدان يملكها ٦٦١,٠٠٠ مالك ٣٩٥,٠٠٠ فدان مرهونة بما يبلغ ٧,٣٢٣,٠٠٠ جنيه، وأن أكثر من ٧١٪ من هذا المبلغ مستحق على ملاك يملك الواحد منهم خمسة أفدنة فأقل. وأن للأولين من الأرض المرهونة٦,١٤٪ فى حين أن للآخرين منها٢,٢٪ فهل بعد هذا التحسن شىء؟ بيد أن اللورد كرومر اضطر فى السنة التالية، أى بعد أن مضى على هذه الأرقام من الزمن ما مكنها من أن تؤثر تأثيرها المنشود، إلى أن يعترف بأنه «إلى جانب الديون المسجلة يوجد من غير ريب مقدار معين من ديون غير مسجلة ومستحقة على صغار الملاك بوجه خاص»[2].

ولا يحاول اللورد كرومر أن يبين لنا ولو بالتقريب ذلك المقدار «المعين» من الديون غير المسجلة، بل يدع القارئ يذهب إلى أنه لا بد أن يكون شيئًا طفيفًا. غير أنا نعلم وحجتنا فى ذلك المستر فيليرز استيورت الذى يوثق به فى كل ما يتفق وأغراضه السياسية أن «الأرض لاتزال تنتقل بالوفاة أو البيع من مالك إلى مالك آخر، وأن هذا الانتقال لايسجله الأهلون رغم وجوب التسجيل، ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الأراضى باسم أناس توفوا من زمن طويل أو قدم العهد بانتقال الأرض منهم»[3] إذن فالجدول الجميل الذى يرى حقارة ديون الفلاح كله تضليل وتمويه. ولا يختلف عن الجدول المذكور من حيث علم الثقة به وأسباب ذلك، جدول آخر يدل على توزيع الأراضى المقارن فى عامى ١٨٩٦ و١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر فى تقريره الأخير الذى كتبه قبل مبارحته مصر. يدل هذا

(١) مصر، رقم ١ (١٨٩٥) ص ٣٠ .
(٢) مصر، رقم ١ (١٨٩٦) ص ٧.
(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٩٥) ص ٥.

الجدول[1] على أن ما يملكه الأهلون من الأرض الزراعية قد زاد فى هذه السنوات العشر من ٤,٤٢٧,٠٠٠ فدان إلى ٤,٦٦٦,٠٠٠ فدان، وأن عدد ملاك الأراضى قد زاد من ٧٦٠,٠٠٠ مالك إلى ١,١٤٧,٠٠٠ مالك، وأن عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة إلى ١٥٠ فدانًا قد نقص ونقصت مساحة ما يملكون، وأن عدد الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة قد زاد من ٦٠٨,٠٠٠ مالك يملكون ٩٨٨,٠٠٠ فدان إلى ١,٠٠٢,٠٠٠ مالك يملكون ٢٥٩,٠٠٠ فدان وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فدانًا من ١٠,٠٠٠ مالك يملكون ١,٦٦٦,٠٠٠ فدان إلى ١٠,٣٠٠ مالك يملكون ١,٧٦٣,٠٠٠ فدان. فأى حال أدعى إلى الرضا من هذه الحال أيضًا؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الاتساع جانحة إلى الزوال، ولكن ذلك ليس فى مصلحة كبار الملاك وحدهم، فإن صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة هم الذين زاد عددهم وزادت مساحة ما يملكون زيادة جسيمة. على أن اللورد كرومر قد اضطر إلى تنبيه الجمهور إلى أنه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الأراضى مسحًا جديدًا أظهر عددًا «معينًا» من صغار الملاك كانوا معدودين فيما مضى مجرد شركاء، فلما خفضت رسوم التسجيل سجل عدد عظيم منهم لأول مرة عقود ما اشتروه من الأراضى، هذه دعواه، ولكيلا يظن القارئ أن الأمر ليس بذى بال، نورد نص ما قاله السير ألدن غورست فى هذا الصدد، قال[2] : «إن الزيادة الظاهرة التى بدت حديثًا فى عدد الملكيات الصغيرة

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٧) ،ص ٥٠.

(٢) مصر رقم (١) (١٩١٠)، ص ١٢ ذكر السيد ألدن غورست هذا التصريح الهادم فى تعليقه على أعمال المصرف الزراعى فى سنة١٩٠٩ وهذا المصرف أنشأه اليسر أرنست كاسل فى سنة ١٩٠٢ وضمنت الحكومة رأس ماله الذى أقرضته إياه بفائدة ٣٪، وكان من أحب المشروعات إلى اللورد كرومر؛ لأنه أراد أن يوجد به فى مصر طبقة جديدة من صغار الفلاحين. وقد تكلم عليه بحماسة عظيمة فى شفيلد فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ فبعد أن وصف زيادة أعمال المصرف الهائلة قال: وماذا كانت النتيجة؟ النتيجة أن صغار الملاك قد زادوا فى عشر سنين... ما لا يقل على ٤٠٠,٠٠٠ مالك، وإنه أصبح من بين السكان الذين يزيدون قليلا على١١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ما بين رجال ونساء وأطفال مالا يقل عن١,٢٠٠,٠٠٠ مالك صغير. لقد نجحت الفكرة نجاحًا عظيمًا. ويرى القارئ من عبارة السير ألدن غورست التى ذكرناها فى المتن مقدار «عظم» هذا النجاح. ولا بأس أن نضيف إلى هذه العبارة الكلمات التى قبلها مباشرة «إن المصرف لا يقرض إلا ملاك الأراضى وعلى ذلك لايمكنه أن يوجد ملكيات شخصية جديدة» إنا لاندرى لم لايطلب إلى المعتمد البريطانى أن يرجع قبل كتابة تقريراته إلى ما كتبه سلفه فى الموضوعات المختلفة؟.

راجعة إلى تقسيم المساحين الأراضى بين ملاكها الحقيقيين، وقد ترجع بنوع ما إلى أن الملاك، الذين يمتلكون أطنانًا على الشيوع، كانوا إذا وقعوا فى عسر مالى يجزئون أراضيهم للاستدانة عليها» إذن فجدول اللورد كرومر كله تضليل محض، ولم يزد عدد صغار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الأمر عكس ذلك.

قد يكون غير جميل أن تنقض أقوال خصمك ثم لاتكون قادرًا على أن تأتى بأى قول إيجابى يحل محلها. ولكن مجرد النفى فى قضيتنا هذه مفيد لأنه يرينا وهن الأدلة التى يبنون عليها تقدم الجمهور المادى مستقلا عن تقدم الحكومة المالى. إن لدينا فيما يتعلق بتقدم الحكومة المالى أدلة لايعرف الضعف إليها سبيلا. أما عن تحسن حال الأمة فلدينا مجموعة أقوال لايلبث كل قول منها أن يتداعى متى مسته يد النقد. أفبعد هذا نكون غير محقين إذا قلنا إن تقدم سواد الأمة من غير شك قليل جدًا؟

على إنه غير معقول أن ننفى كل النفى تقدم جمهور الأمة من الجانب المادى. فخير دليل على تقدمه بعض الشىء اطراد زيادة إيراد الحكومة وأداء الضرائب من غير رجوع إلى الوسائل الشديدة التى كانت شائعة منذ ربع قرن من الزمان، وأن أموال الأراضى التى بلغت (عام١٩٠٥) ٤,٩٠٢,٠٠٠ جنيه لم يتأخر منها غير ١٨,٠٠٠ جنيه [١] ، وأن الإيراد التى يبلغ اثنى عشر أو ثلاثة عشر مليون جنيه أصبح سهل التحصيل [٢] كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة، مع أن إيرادًا يبلغ ٨,٩٣٥,٠٠٠ جنيه لم يحصل سنة ١٨٨٣ إلا بجهد عظيم. فمعنى هذا كله أن الأمة بلغ من تقدمها أن أصبحت تستطيع على أقل تقدير تحمل الضرائب؛ وهو أمر لم يحدث فيما مضى كما رأينا. ومع هذا فسواء أكان ذلك التقدم ناشئًا من مجرد خفة العبء على أثر التخفيض المتوالى لفوائد الدين العمومى أم لا، فمن المتنازع فيه إنه تناول ما وراء حقوق الحكومة المالية، وعاد على الفلاح بأكثر مما يضمن الأداء العاجل لما تستحقه الحكومة.

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٧)، ص ٦١.

(٢) مصر، رقم ١ (١٨٩٦)، ص ٣.

إن الأمير حسين باشا كامل وهو عم الخديو وكان إلى عهد قريب رئيس مجلس شورى القوانين قد وصف[1] فى حديث له مع أحد صحفيى القاهرة حياة الفلاح بأنها حياة بؤس شديد وجهل مطبق، وقال إن الفلاح «يقضى حياته مثقلا بالدين لايزيد كسبه على الضرائب المفروضة عليه وأرباح الديون المطلوبة منه. وهو لكى يسد حاجات زراعته فى مواعيدها مضطر دائمًا إلى الاستدانة؛ بالربا الفاحش. فلهذا العسر من جهة ولخلوه من المال من جهة أخرى، ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة، قد بقى الفلاح غريقًا فى بحار الضنك لايعرف لنفسه منها مخلصًا» هذا كلام رجل اشتهر بأنه خبير بحال الفلاح المصرى، ويؤيد شهادته هذه غير واحد من السياح الذين أمكنتهم الفرص من زيارة القرى المصرية. والبريطانيون أنفسهم لا يجهلون هذه الحقيقة ولكنهم يذهبون فى تأويلها مذاهب شتى. فقد رأينا[2] أنهم كانوا فيما مضى يرجعون فقر الفلاح الواضح للعيان إلى إسرافه (فى شئون الزواج بخاصة) وولعه بالاستدانة. ثم ظهر لهم بعد ذلك أن هذا التأويل ضعيف غير وجيه، لأن الفلاح أشد سذاجة من أن ينعت بالإسراف؛ فعكسوا التفسيرالأول وقالوا إن فقره الظاهر راجع إلى شحه وكنزه المال. لذلك كتب اللورد كرومر سنة ١٨٩٩ يقول: «من الخطأ أن نظن أن الفلاح المصرى ممن يتورطون دائمًا فى الاستدانة إلى أقصى حدود طاقته» واستتبع يقول: «لقد كتبوا وقالوا كثيرًا عما نشأ عليه الفلاح من الخرق وقصر النظر.. أما أنا فلا أرى مسوغًا للاعتقاد بأن الفلاحين فى جملتهم متاليف مبذرون»[3]. وما ذكره اللورد كرومر وقتئذ بحيطة واحتراس قد جعله فيما بعد عقيدة ثابتة وأمرًا حقيقيًا؛ ولم يتحاش الكلام على الأموال الطائلة التى يدخرها الفلاحون فى الأجربة والقدر المخبوءة فى الأرض[4]. غير أن هذا التفسير لسوء الحظ لم يكن بالشىء الجديد؛

---

(١) نشر هذا الحديث فى جريدة "THE EGYPTIAN STANDARD" فى عدد ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨.

(٢) انظر ص ٢٤٦ من هذا الكتاب.

(٣) مصر، رقم ١ (١٩٠٠)، ص ٦.

(٤) وجاء فى خطبة ألقاها اللورد كرومر فى جيلد هول فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ مايأتى: «يجرى كنز المال فى مصر بدرجة لايصدقها الأوروبى. إنى مورد بضعة أمثلة من ذلك. لقد بلغنى منذ قليل من الزمن أن سريا مصريا توفى عن تركة مقدارها ٨٠,٠٠٠ جنيه ذهب مخبوءة فى أخبيته. وبلغنى أيضا أن فلاحا ميسور الحال اشترى ضيعة بنحو ٢٥,٠٠٠ جنيه وبعد مضى نصف ساعة=

فهو يرجع إلى عهد إسماعيل أيام كان أنصار إسماعيل يبذلون جهدهم فى تعليل فقر الناس الظاهر ويردون على من يقولون إنهم مثقلون بالضرائب[١]. بل إن البريطانيين فى سنة ١٨٨٨ قد تكلموا على الأموال التى جمعها الفلاحون حتى فى عهد إسماعيل وأخفوها عن العيون بدسها فى الأرض[٢]. والدعوى فى الحالين باطلة، وغاية مافيها أنها تدل على حيرة القوم فى تعليل حقيقة أوضح من أن تنكر. ونحن لايسعنا أن نخرج من الأمر كله إلا بهذه النتيجة، وهى إنه على الرغم من تقدم البلاد المالى فى الخمس والعشرين سنة الماضية فإن التقدم المادى للأمة قليل وربما لايزيد على ما تقتضيه مصلحة مالية الحكومة.

ولاعجب فى ذلك متى عرفنا الغرض الذى جعله اللورد كرومر نصب عينيه لأول ما وطئت قدمه أرض مصر. لقد كان أول شرط لبقاء الإنجليز بمصر أن ترضى الدول عن مصالحها المالية كل الرضا. ولذلك وجه اللورد كرومر معظم عنايته إلى الإدارة المالية خاصة. ولكى يظفر. بأكبر نجاح ممكن فى هذا الباب عنى بكل ما له صلة مباشرة به وأغفل ما ليس كذلك، صارفًا النظر عن عسر الفلاح ويسره اللهم إلا من حيث كونه المنبع الأول لإيراد الحكومة، أى من حيث كونه دافع ضريبة[٣]. لقد عنى اللورد كرومر بتنمية قدرته على أداء الضرائب دون سعادته المالية العامة. نعم إن الأمرين فى العادة متلازمان. وإن قدرة الأمم على أداء الضرائب تكون على أتمها متى كانت حكوماتها مهتمة بأحوالها الاقتصادية،

= من توقيعه على عقد المبايعة إذا بقطار من الحمير قد أقبل يحمل المال المطلوب وكان خبأه فى حديقته. وبلغنى أنهم وجدوا عندما شبت النار فى إحدى القرى ما لا يقل عن٥٠٠٠ جنيه فى قدر مخبوءة فى الأرض (التيمس:٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧).

(١) كتب المستر ماك كوان يقول: «لقد عرف الفلاح من عهد خوفو إلى إسماعيل بعدم الرغبة فى أداء الضرائب كائنة ما كانت. ، ولقد يفتخر بقدرته على احتمال العصا متى كان من وراء ذلك رفع الضريبة عنه كلها أو بعضها». ثم بين كيف يحضر الفلاح الذهب متى اضطرته العصا الى ذلك (مصر كما هى ص ٢٨).

(٢) مصر، رقم ٩ (١٨٨٨) ، ص٧.

(٣) وفى عرض الحديث الانف الذكر شكا الأمير حسين من إنه «ليس ثم من يمد إلى الفلاح يد المساعدة فيمكنه من الخروج مما هو فيه من البؤس والفاقة، ليس ثم من يسعى سعيًا ما فى إسعاده أو تثقيف عقله أو تربيته، ليس ثم من يسدى إليه نصيحة ما. قد ترك وشأنه، والحكومة لا تبذل أى مجهود لترقية الفلاح.

ولكن من الممكن أن يعنى بحال الأمة إلى الحد الذى تقتضيه حاجة الخزانة ليس أكثر، كما يمكن أن يعنى بقطيع من الغنم إلى الحد الذى تقتضيه الحاجة إلى صوفه ولحمه. وهذا هو الحد الذى عزم اللورد كرومر من أول الأمر على أن تقف عنده مجهوداته. لقد افتخر بعد ذلك بسنين فقال: «كان المبدأ الذى استمسكت به حينما كنت مندوبًا (فى صندوق الدين) أن تكون مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئًا واحدًا»[1]. وهو قول قلما يصدق على العهد الذى يشير إليه، ولكنه يصدق على الزمن الذى انفرد فيه بحكم مصر، مع ملاحظة أن اتحاد مصالح الفريقين كان ينظر إليه من وجهة حملة السندات دون وجهة المصريين، وأن موارد البلاد الاقتصادية نمى منها ما يعود على المالية بالفائدة العاجلة، وأن ما دون ذلك فإما أنه لم يتم مطلقًا أو قضى عليه من غير رحمة ولا شفقة.

وقد تتبين هذه السياسة فى زراعة القطن التى تشغل المكان الأول من حياة مصر الاقتصادية، وتكاد تقضى على سائر الزراعات الأخرى. ليس الإنجليز أول من عرف الربح الذى يأتى من زراعة القطن، فإسماعيل باشا عرف ذلك من قبلهم، وحث على زرع القطن جهد طاقته حتى ازداد صادر القطن المصرى فى السنوات العشر الأول من حكمه من ٨١٥,٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦,٥٠٣,٠٠٠ جنيه إلى ٢,١٠٤,٠٠٠ قنطار ثمنها ١٠,٠٧٠,٠٠٠ جنيه[2]. وظل متوسط قيمته بقية عهده ما بين ٧,٠٠٠,٠٠٠، ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة. ولكن الرجل الذى قدر القطن حق قدره من الوجهة المالية الحكومية هو اللورد كرومر. فقد عرف بحق أن زراعة المواد الغذائية والسكر. وإن كانت قيمة كسائر مصادر الثروة لاتقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذى تمس إليه الحاجة دائمًا. نعم إن المواد الغذائية قد تكون أربح للزارع نفسه إذ تعطيه حاجات معيشته، ولكنها من الوجهة التجارية لا تضارع القطن الذى يستلزم تصديره حركة مالية جسيمة، ويدعو إلى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير. من أجل ذلك انصرفت العناية كلها إلى زراعة القطن وهيئت جميع الأمور التى تسهلها أو تشجع عليها

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٢)، ص ٣.

(٢) مصر، رقم ٦ (١٨٨٨)، ص ٧.

خصوصًا أمور الرى. ولقد رأينا أن الإنجليز لم يكونوا فى إدارة الرى السابقين إلى الإصلاح فقد سبقهم إليه قبل ذلك بزمن طويل ولاة مصر الوطنيون: محمد على، وسعيد باشا وخاصة إسماعيل باشا. فهؤلاء غشوا تربة مصر بنسيج من الترع، وجلبوا إليها الآلات البخارية الرافعة ونحوها وأنشأوا أو اختطوا [1] أشهر مرافق الرى القائمة فى يومنا هذا. ولقد نجح إسماعيل باشا فى أن أضاف إلى الأرض الزراعية أراضى شاسعة انتزعها من الصحراء، وجعل محصول القطن ثلاثة بل أربعة أمثال ما كان عليه. والحق أن إسماعيل باشا هو واضع الأساس الذى رفع عليه الإنجليز فيما بعد بناءهم[2]. ومع ذلك فمن السخف أن ننكر ما أتى به الإنجليز فى هذا الباب. إن الإنجليز بانفاقهم نحو٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه اقترضوها، وتخصيصهم جزءًا كبيرًا من إيراد مصر السنوى بلغ مجموعه عدة ملايين من الجنيهات، أفلحوا فى استنقاذ نظام الرى من الفساد الذى صار إليه فى أواخر عهد إسماعيل، أى حينما كان السعى فى تأدية الكوبونات الباهظة القيمة[3] يلتهم كل مال وكل مجهود؛ كما أفلحوا فى توسيع نطاق ذلك النظام

---

(١) قال المستر ماك كوان (فى كتابه السابق الذكر ص ٢٥٠) مشيرًا إلى إنشاء القناطر الخيرية: «وكان من وراء ذلك أثر خالد لكل من الحاكم والمهندس (السير جون فولر) اللذين يرجع إتمامها إلى همتهما ومهارتهما».

(٢) وقد صرح اللورد كرومر فى تقريره عن سنة١٩٠٠، مهملا الحقائق إهمالا غريبًا، بأنه «يمكن أن يقال إن أصل تقدم مصر المادى الحاضر قد غرس فى سنة ١٨٨٤» (مصر، رقم ١ (١٩٠١) ص٢٠).

(٣) يشتمل تقرير اللورد دوفرين على وصف الحالة السيئة التى كانت عليها مرافق الرى عند ابتداء الاحتلال (مصر، رقم٦ (١٨٨٣) ص٥٢ ـ ٥٣)، ولكن اللورد دوفرين لايذكر أن هذا الفساد راجع إلى نهب حملة السندات والمراقبة الثنائية، وبدلا من أن يلقى التبعة على هؤلاء فإنه يلقيها على ملاك الأراضى الذين على أيديهم «حبطت مشروعات ترع كثيرة» كانت تهدد بالحلول محل آلاتهم الرافعة. قد يكون هذا القول من اللورد دوفرين صادقًا بعض الشىء، فإن آثار الأموال المستثمرة هى فى كل مكان، كما يدل اضمحلال نظام الترع فى إنجلترا لممانعة شركات السكك الحديدية فى توسيعه ومد نطاقه. وقد يكون من العدل أن نذكر فى هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع تبعة اضمحلال القناطر الخيرية. فنقول إنها لا تقع على الملاك، ولكن على المراقبة الثنائية التى أجرت رى الأراضى المجاورة لتلك القناطر لشركة إنجليزية يرأسها دوق سذرلند فارتأت هذه إقامة نظام عظيم من الآلات الرافعة (انظر هذا الكتاب ص ١٢٢) مصر، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٥٠ وما يليها).

توسعة شملت إنشاء مرافق رى جديدة. على أن عملهم هذا لاينبغى أن يفهم منه أنه كله كان مقرونًا بالنجاح، فيما بعد ما كان بينه وبين ذلك! كم من مال ومجهود أضاعتهما هباء فى أوائل الاحتلال تجارب لم تنجح لقيامها على آراء جلبت من الهند التى تختلف أحوالها عن أحوال مصر. ولقد كان من وراء ذلك أن انحط ثمن كثير من أحسن الأراضى المصرية [1] إلى النصف أحيانًا. على أنه لم يثبت ولا فى زمننا هذا أن جميع المرافق التى أنشأها الإنجليز نافعة مفيدة، فأعظم بناء قام به الإنجليز وهو سد أسوان لم يسلم من الانتقاد المر، وكان الذين انتقدوه من أعاظم مهندسى العصر ومن أقوى أنصار الاحتلال[2]. ولم تسلم كذلك إدارة

(١) بلوشر، «مصر والاحتلال» سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ ـ ١٨١ بالنظر إلى ما يحتجون به على إسماعيل من الإسراف والتبذير فى إنشاء المرافق العامة يحسن أن نلاحظ أن نفقات معظم ما أنشئ من المرافق العامة فى عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيرا المبالغ الأساسية التى قدرت لها، فرم القناطر الخيرية قد ابتلع المبلغ الذى خصص له ومبلغا إضافيا قدره ١٦٩,٠٠٠جنيه «مصر، رقم٢ (١٨٩٠) ص ٣٩» ونفقات خزان أسوان بلغت فى الحقيقة ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مع أن ماكان قدر لها هو ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، وإنشاء جسرى جزيرة الروضة قد قدر له٢٨٥,٠٠٠ جنيه، ولكنه أنفق فيه٤٠٠,٠٠٠ جنيه، وكذلك نفقات جسر زفتى فإنها قدرت بمبلغ٤٥٠,٠٠٠ جنيه، مع أنها بلغت فى الواقع٧٠٠,٠٠٠ جنيه، وبناء دار الكتب الخديوية قدر له٨٥,٠٠٠ جنيه، فبلغت نفقته١٢٠,٠٠٠ جنيه هذه الأمثلة يمكن مضاعفتها إلى ما لانهاية. يا أسفا على أن لم يكن ثمة لجنة دولية تفحص الحسابات!.

(٢) وقد خطب السير وليم ويلككس المهندس الشهير فى الجمعية الجغرافية الخديوية فى مشروع تعلية خزان أسوان بضعة أمتار فقال: «يكلف هذا العمل الإضافى وحده مصر١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه، مع أنه لو كان الخزان أنشئ وفق الرسم الأصلى لكان فى قدرته أن يختزن مليارين من الأمتار المكعبة، ولكان ما أنفق فيه أقل من مليون جنيه. إن الإسراف الفظيع فى الأموال العامة لما يسخر منه من بمصر من المهندسين المستقلين المطلعين على جميع الظروف المتعلقة بتاريخ خزان أسوان وبنائه» («التيمس» يناير سنة ١٩٠٨). وقد نشأ من تعلية خزان أسوان أن غمرت المياه جزيرة أنس الوجود بهيا كلها القديمة الشهيرة. أن من الصعب أن تقول متى يضحى بما هو جميل وتاريخى من أجل ما هو مفيد. ولكن متى علمنا أية صيحة تنبعث فى هذه البلاد كلما فكر السويسريون فى مد خط يدى على جبل صعب المرتقى، فإننا يتملكنا العجب، لأنه لم يظهر فى هذه البلاد احتجاج فعال على هذه الأسلحة الجسيمة لحرمة الآثار. لا شك أن للقطن قواعد للجمال خاصة به.

مصلحة الرى من انتقاد الصحف البريطانية المصرية نفسها[1]. ومع هذا كله فالنجاح السطحى لما قام به الإنجليز فى دائرة الرى من إدارة وإنشاء مرافق عظيم جدًا، فقد زادت مساحة أرض القطن فيما بين عامى ١٨٨٤ و ١٩٠٨ من نحو ٨٠٠,٠٠٠ فدان إلى ١,٦٤٠,٠٠٠ فدان، وزاد محصول القطن من ١,٨١٨,٠٠٠ قنطار إلى ٦,٢٥٠,٠٠٠ قنطار، وزادت قيمة القطن الصادر من ٦,٢٤٤,٠٠٠ جنيه إلى ١٧,٠٩١,٠٠٠ جنيه.

بيد أن هذا التوسع الهائل فى زراعة القطن ليس كبير القيمة وذلك لأمرين، أولهما أن ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الأخرى، حتى أن مصر التى كانت من أهراء العالم فى الأزمنة القديمة قد أصبحت تعتمد فى موادها الغذائية على الأقطار الأجنبية. ففى الفترة التى أشرنا إليها منذ هنيهة ازدادت قيمة الوارد من الماشية واللحم والسمك والزيد والجبن ونحوها من ٣١٤,٠٠٠ جنيه إلى ١,١٦٢,٠٠٠ جنيه، كما ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والخضر والأغذية النشوية من ٥١٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣,٧٨٥,٠٠٠ جنيه. وازداد الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من ٥٠,٨٦٤ طنا سنة ١٨٩٩ إلى ٢٠٩,٥٩٧ طنا سنة ١٩٠٨[2]. فهذا يفيد أن نمو مصر الزراعى، الذى ساعد عليه اتساع نطاق الرى واقتضته الضرائب العالية، أصبح عبارة عن تعاظم زراعة القطن. وما أشبه مصر فى تغذيتها بالرى لتستحيل كلها قطنًا بإوز استراسبرج الذى يعلف ويسمن

(١) فالايجبشن غازيت مثلا تقول فى افتتاحية عددها الذى صدر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩: «مهما تكن براعة مهندسى الرى فى حرفتهم الخاصة، فهم ليسوا زراعيين وذلك لأنهم ينفذون أعمالهم دون أن يحسبوا للشئون الزراعية الحساب اللائق بها، ونحن ذاكرون ـ على سبيل التمثيل ـ أمرًا واحدًا كثرت الشكاوى المتعلقة به. كثيرًا ما يأمر موظفو الرى، لجهلهم الزراعة، بتطهير الترع والمصارف فى اللحظة التى يكون فيها إقفال الترع والمصارف ـ وذلك ضرورى لشئون التطهير ـ لا بد مؤثرًا فى المحصول أثرًا سيئًا جدًا. فقد يقفل مهندس الرى بكل سذاجة ترعة فى مارس ومصرفًا فى يونيه، فلا يكون من وراء ذلك سوى الخسارة الفادحة للأرض المجاورة لهذا المصرف أو تلك الترعة». وفى وسعنا أن نتخيل تلك الحال التى لم تملك معها صحيفة مخلصة للإنجليز «كالاجيبشن غازيت» أن ترفع عقيرتها بمثل هذه الشكاوى.

(٢) «تجارة مصر الأجنبية» ١٨٨٤ ـ ١٩٠٣ ـ الجدول الثانى. تقرير عن التجارة الخاصة والعامة فى منطقة إسكندرية القنصلية لسنة ١٩٠٨ رقم ٤٣٢٤ من السلسلة السنوية ص ٧ و ص ١٣.

ليستحيل كله كبدا. نعم إن خزانة المالية ومعامل لنكشير استفادت من ذلك فوائد جليلة، أما أن الفلاح المصرى الذى يؤدى نظير مواده الغذائية أثمانًا هى «أعظم منها.. بأوروبا»[١] قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت المالية ولنكشير، فذلك أمر مشكوك فيه كثيرًا.

والأمر الثانى هو أن اعتماد أهل البلاد وماليتها على محصول واحد شر، اعترف اللورد كرومر نفسه فى أواخر عهده، بأنه مخيف جدًا[٢]. فماهى إلا أن يعجز المحصول لانخفاض فى النيل، أو أزمة تعترى سوق القطن الدولية، أو حملة منكرة من حملات دودة القطن، حتى تقع البلاد فى البؤس والشقاء. وقد حدث سنة ١٩٠٤ أن أتلفت الدودة من محصول القطن ما قيمته مليونان من الجنيهات وافتقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم وأسرهم جوعًا؛[٣] وانتابت الفلاحين مثل هذه النائبة فى عامى ١٩٠٨ و ١٩٠٩ [٤] فقد قيل إنهم خسروا فى العامين المذكورين٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه[٥]. وإلى هذا كله أصبح من المسلم به أن محصول الفدان الواحد من القطن يتناقص شيئًا فشيئًا بشكل مخيف مفزع للغاية، وأن زراعة القطن برمتها مهددة بالتلاشى فى زمن غير بعيد[٦]. فمحصول الفدان من أراضى الدومين قد نقص فيما بين عامى ١٨٨٥ و١٩٠٩ من ٥,٢١ قنطار إلى ٢,٠٤ قنطار أى بنسبة٥٠٪ وتحليل الأرقام يرينا أن هذا النقص مطرد مستمر[٧]. وقد أخذت عدة لجان رسمية وشبه رسمية تفحص الموضوع[٨].

---

(١) التقرير، رقم ٤٣٢٤ السلسلة السنوية ، ص ٨.

(٢) مصر، رقم١ (١٩٠٦) ، ص ٢١.

(٣) مصر رقم ١ (١٩٠٦) ، ص٢١.

(٤) مصر، رقم١ (١٩٠٩) ، ص٢٠، (١٩١٠) ص ١٨ وقد بلغ مانقص من المحصول سنة١٩٠٨، ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليبرا.

(٥) هذا رأى أعضاء الوفد المصرى الذين قابلوا السير إدوارد جراى فى سنة ١٩٠٨ (انظر تقريرهم، الإسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٣٣).

(٦) انظر مثلا ما لاحظه السير إلدون غورست فى مصر، رقم ١ (١٩٠٩) ، ص٢٠.

(٧) مصر، رقم ١ (١٩١٠) ، ص ١٢.

(٨) وقد نظرت فى الأمر لجنة من الجمعية الزراعية الخديوية فى عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ . وفى الوقت الحاضر قد ألفت الحكومة لهذا الغرض لجنتين إحداهما مكونة من نواب يهمهم محصول القطن والأخرى من خبراء علميين.

ولكن مما لا شك فيه أن الأسباب الرئيسية فى انحطاط تربة وادى النيل التى ما برحت حتى وقتنا هذا مضرب المثل فى الخصب، إنما هو ارتفاع[1] مستوى الماء الباطن لتعسف القوم فى مد نطاق الرى دون أن يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف. فلارتفاع مناسيب الترع واحتباس الماء خلف القناطر الكثيرة العالية علواً لم يفكر فى عواقبه، أخذ الماء يتخلل التربة الظاهرة ويغمر التربة الباطنة ويخنق جذور النبات ويمنعه من النمو الضرورى له. وقد تنبأ بهذا المصير - بعض التنبؤ على الأقل - بعض المهندسين أنفسهم أمثال السير كولن سكوت - منكريف والسير وليم ويلككس [2]، ولكن ولاة الأمور كانوا أشد افتناناً بالرى وتثاقلا فى السماح بأى مبلغ إضافى، من أن يعنوا بطرق الصرف أية عناية، فكان من وراء ذلك ما هو واقع الآن. وقد دعت الحال فى بعض الجهات إلى استخدام السماد فى مقاومة انحطاط الأرض المستمر فعاد ذلك بنتائج مرضية. ولكن من الواضح أنه لايمكن بهذه الطريقة أن تستأصل جرثومة الداء. أضف إلى ذلك أن الأسمدة الكيميائية، رغم كونها معفاة من الرسوم الجمركية، جمة النفقات بالنسبة إلى الفلاح. فقد يكلفه سماد الفدان الواحد من ٢٠ شلناً إلى ٢٥ شلناً، ثم إن السماد الطبيعى نادر لأن غلاء العلف يجعل طعام الحيوانات أمراً متعذراً[3].

فمن هذا نرى أن اتساع زراعة القطن الذى عاد بالربح الوفير على خزانة الحكومة لم يقم أى دليل على أنه من أسباب سعادة الشعب المصرى. وإلى ذلك ينبغى أن نذكر أن الزراعة الأخرى الوحيدة، التى هى زراعة الدخان، قد قضى عليها عمداً كما رأينا من أجل الإيرادات الجمركية، فى حين أن البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيما مضى قد أصبحت بعيدة جداً عن متناول الفلاح الصغير[4]، حتى لو تعدهت ووسع نطاقها.

---

(١) انظر المحاضرة العجيبة التى ألقاها امستر لونس بولز فى جمعية القاهرة العلمية بمستشفى قصر العينى فى نوفمبر من السنة الماضية ونقلتها بنصها «الإيجبشن غازت» فى أعداد ٢ ديسمبر والأيام التى تلته سنة١٩٠٩ «انظر مصر، رقم١ (١٩١٠) ، ص ١٨».

(٢) محاضرة المستر بولز فى «الإجبشن غازيت» ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩ .

(٣) مصر، رقم١ «(١٩٠٩) ص٢١، ٢٢.

(٤) فبين عامى ١٨٩٠ و١٩٠٨ ولا نذهب قبل ذلك، هبط صادر السكر من ٢٦,٨ مليون كيلو قيمتها ٣٢٨,٤٢٥ جنيها إلى ٣,٩ مليون قيمتها ٥٠,١٠٦ جنيهات.

ومما يزيد الموقف شناعة وقبحًا أن البريطانيين فى الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم يخفقوا فى أن يوجدوا ولو صناعة واحدة فحسب، بل قتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعى. لقد علم القارئ أن الزراعة بأكملها كانت قد توطدت دعائمها ونمت نموًا عظيمًا قبل أن يطأ الإنجليز أرض مصر حكامًا لها، فالقطن وقصب السكر والقمح والدخان قد زرعت بنجاح عظيم فى عهد النظام الوطنى، وكل ما عاد به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو أن وسع نطاق إحدى الزراعات المذكورة، وقضى على أخرى، وحط من شأن البقية الباقية حتى أصبحت لا تذكر. أما فى باب الصناعة فعمل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخريب. نعم إن بلدًا ينقصه الفحم يلقى بطبيعة الحال بعض المشقة فى تنمية صناعاته، فإذا ما فرض على الفحم رسم جمركى قدره ٨٪ من قيمته كما كانت الحال فى مصر حتى سنة ١٩٠٤[1]، فإن المشقة تكون أعظم، ولكن على الرغم من هذه الأحوال التى لا تلائم الصناعة قد قامت فى مصر صناعة غزل القطن زمنًا ما وبشرت بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وانخفاض أجور العمال. فإن اللورد كرومر - إكرامًا لخواطر لوردات القطن فى لنكشير، قد فرض رسما قدره ٨٪ على جميع المصنوعات القطنية المصرية؛ وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية. هذا كل ما أتاه الحكم البريطانى فى دائرة الصناعة. وكان اعتذارهم عن هذه الفعلة الشنعاء إنه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية يؤدى عنه رسم جمركى قدره ٨٪ فإن المصنوعات القطنية الوطنية، إذا لم يؤد عنها رسم داخلى يعادل الرسم الجمركى المذكور، تكون محمية حماية قوية، وذلك عكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التى يؤمن بها اللورد كرومر إيمانًا شديدًا. هذا هو نفس التفسير الأساسى للتجارة الحرة النافذة فى بلاد الهند. غير أن المعروف عن هذا المبدأ المالى إنه ليس لك أن ترفع أثمان البضائع للمستهلك، بأن تمنع بالرسوم الجمركية استيراد نظائرها الأجنبى، فاللورد كرومر إذا قد حرف ذلك وفسره بأنه يتعين عليك أن تقتل صناعتك حتى لاتمد المستهلك بمصنوعات أرخص من المصنوعات الواردة. لقد

---

(١) ولا يزال الرسم الجمركى على الفحم يبلغ ٤٪.

فات اللورد كرومر أن يعمم تطبيق هذا التأويل على كل شىء فيفرض رسمًا على نفس القطن الخام كما فرض على الدخان من قبل.

ليس من الضرورى أن نذهب فى الموضوع إلى أبعد من هذا الحد، فما قلناه كاف لأن يوضح للقارئ أن نمو مصر الاقتصادى فى ظل الإنجليز أمر ظاهر البطلان، وأن نتائج أعمالهم فى هذا الباب سلبية محضة، اللهم إلا ما يتعلق منها بالشئون المالية. فمن أجل المال، ونعنى بالمال مصالح حملة السندات وسوق السندات، قد ضحى بسعادة مصر الاقتصادية الحاضرة والمستقبلة، ووضع أساس خراب البلاد الذى ليس منه من محيص. ولكن ما دام ثمة مطمع فى توسيع نطاق الأرض الزراعية بمد طرق الرى، ومادامت التربة لم تستنفد بعد قوتها كلها، وأخيرًا مادام المعروض من القطن فى العالم قليلاً محدودًا، فسيبقى بريق النجاح الاقتصادى الكاذب ساطعًا على وجه مصر، وسيبقى الجمهور المخدوع بأرقام الميزانية والصادرات المتزايدة على اعتقاده الساذج بأن مصر ترتقى بسرعة عجيبة.

غير أن الساعة التى تتحد فيها هذه العوامل كلها لتقضى على زراعة القطن فى مصر لا ريب آتية. ولئن لم يشرع منذ الآن فى تدارك أغلاط الماضى والتكفير عن جرائمه، فليعودن وادى النيل المشهور فى التاريخ مرة أخرى صحراء جرداء، وإذن يرى الإنجليز أنفسهم ألا فائدة من استبقاء مصر تحت حكمهم، فيجلوا عنها تاركين وراءهم خرابًا يظل أبد الدهر شاهدًا على عهدهم الذى بذرت فيه بذور الاضمحلال وتعهدت بكل دقة وعناية.

* * *

الفصل العشرون

الآثار الأدبية للإدارة البريطانية

بقى علينا فى هذا الموجز التاريخى أن نلقى نظرة على تقدم مصر فى عهد الاحتلال البريطانى من نواح غير النواحى التى تكلمنا عليها، نعنى من الناحيتين الأدبية والسياسية. ولما كان هذا الموضوع واسعًا جدًا لا يمكن أن يوفى حقه من البحث فى فصل موجز فسنكتفى بالنظر فى نقطتين أو ثلاث من أهم نقطه .

ومما ييسر علينا عملنا هذا تيسيرًا يذكر أن البريطانيين أنفسهم قلما يدعون أنهم أدخلوا على حياة الشعب المصرى تحسينًا أدبيًا يستحق الذكر. فبينما تراهم يفصلون القول فى النجاح المادى لإدارتهم الطويلة، إذا بك تراهم لا يحاولون أن يظهروا بمظهر المصلحين الأخلاقيين غير محاولة يسيرة جدًا. وفى حين تجدهم يطنبون فى وصف النظم العملية التى أدخلوها على إدارة البلاد وقضائها وتعليمها، إذا بك تجدهم يمسكون عن أن يذكروا بالدقة مبلغ تأثير هذه النظم فى عقول المصريين وعاداتهم. لاجرم أنهم محسون كل الإحساس بعدم وجود أثر ما؛ ولقد تراهم وهم حيارى فى تعليل ذلك تعليلا ينفى عنهم معرة الفشل، يلقون التبعة على ما يتقوله المتقولون على جوهر الدين الإسلامى وطبيعته، ثم على الجمود الكامن فى نفوس الشرقيين[1]. وهذا مذهب سهل جدًا فى تعليل ظاهرة

(١) إن الفصلين الـ٣٥ و٣٦ من المجلد الثانى من كتاب «مصر الحديثة» اللذين يصف فيهما اللورد كرومر عقل المصريين، وآدابهم، وديانتهم، لايستطيع إنسان صادق التعلم والتهذب أن يقرأهما دون ضجر واشمئزاز. ولقد أصاب المسيو بييرلوتى فى كتابه الجديد (وفاة فيلى) عندما نقل الأحاديث الاتية عن بعض كتب الحديث وهى كتب شرعية مقدسة عند المسلمين: (طلب العلم فريضة على =

تلحق العار بالدولة المسئولة عن حكومة البلاد. ولكن من سوء حظ الإنجليز أن الشرق والإسلام قد أظهرا حديثًا من دلائل الرقى الأدبى ما هدم هذه العقيدة وغادرها أثرًا بعد عين.

لعل أحسن مقياس «للتقدم» الأدبى الذى بلغته مصر فى الثمانى والعشرين سنة التى حكمها البريطانيون، هو أن الجرائم ازدادت ازديادًا مطردًا لأول لحظة جاء فيها اللورد كرومر إلى مصر. لقد استطاع المستر كيف منذ ثلاثين سنة أن يقول فى مجلس العموم غير خائف معارضة، إنه فى وسع أية سيدة من السيدات أن تجوب مصر دون حراسة ودون أن يتعرض لها مصرى أدنى تعرض(1). أما فى سنة ١٩٠٦ أى فى آخر سنى حكم اللورد كرومر، فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة، منها٧٤١ جريمة قتل و٩٣٢ جريمة شروع فى قتل و٤٩٧ سرقة بإكراه و٥٢١ جريمة إحراق متعمد، ووقعت كذلك ٦٣,٨٥٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ سرقة(2). فلا عجب إذا سلم اللورد كرومر نفسه «بأن هذا الازدياد فى الجرائم.. أشد ما فى موقف مصر كله من وجوه الإقلاق»(3). وقد تكلم بعد ذلك على هذه الزيادة فوصفها بأنها ظاهرة «حديثة» وهو مجرد تغرير، ففى سنة ١٨٨٨ ليس بعد أنهى وكيله المستر بورتال إلى اللورد سالسبرى أن الجرائم ما برحت أميل إلى الزيادة منها إلى النقصان(4). وفى سنة١٨٨٤ وجه اللورد كرومر نفسه إلى حكومته إضبارة تقريرات تسلمها من أعوانه؛ وقد لفت فيها النظر إلى الزيادة العظيمة

= كل مسلم. طلب العلم أفضل عند الله من الصلاة والصيام والحج والجهاد، اطلبوا العلم ولو بالصين، من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار، فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، إن مثل العالم الذى لا يعلم الفرائض والقران كمثل البرنس الذى لا رأس له).

(١) بلاد بها أعظم أمن على الأنفس والأموال، وبها حرية الأديان مطلقة كل الإطلاق، بلاد بها تستطيع السيدات الأوربيات أن يجبن، بل يجبن بالفعل، ما بين الإسكندرية والشلال الثانى آمنات كل الأمن لا يحرسهن غير الأهلين ـ وليت شعرى كم مملكة مسيحية يصدق عليها هذا القول؟ (مضابط البرلمان المجلد ٢٣١، ١٨٧٦ ص ٦٣٦).

(٢) مصر، رقم ١ (١٩٠٧) ، ص٨٥ ـ ٨٦.

(٣) مصر، رقم ١ (١٩٠٧) ، ص٨٥.

(٤) مصر، رقم ٢ (١٨٨٨) ، ص ٨٣.

فى الجرائم[1]؛ وبلغ منه فى سنة١٨٨٥ أن أنشأ لمحاربة الجرائم «كوميسيونات الأشقياء» ، وهى فى الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين سلم اللورد كرومر فى نهايتها بأن البلاد لاتزال بعيدة عن أن تكون «هدئت»[2]. وقد اطردت زيادة الجرائم طوال عهد الاحتلال البريطانى اطراد سير الساعة وهى الآن أبرز وجوه الحياة الاجتماعية المصرية.

ولقد حار اللورد كرومر فى تعليل هذه الحال حيرة شديدة؛ فنجده فى سنة ١٨٨٤، حين كان يلفت النظر إلى تلك الظاهرة فى التقريرات الآنفة الذكر، يعزوها إلى «إلغاء» الكرباج، وقد كتب بعض وكلائه يقول: «لقد كان الإلغاء التام للكرباج مشجعًا على السطو المقرون بالقتل أحيانًا» وكتب آخر: «لقد أعقبت إلغاء الكرباج زيادة جسيمة فى الجرائم» وكتب ثالث: «لقد كان للإلغاء العاجل للكرباج أثر سيئ فى سكان البلاد»[3]. والآن وقد عرفنا من لسان اللورد كرومر نفسه أن ذلك الإصلاح الكبير ظل زمنًا طويلا معلقًا غير نافذ، وأن كومسيونات الأشقياء كانت تستعمل الكرباج من عام١٨٨٥ إلى عام١٨٩٠ كما تشاء، فتارة تستعمله أداة عقاب وتارة أخرى تستعمله أداة تقرير ـ نقول الآن وقد عرفنا ذلك فإنا لانقبل هذا التعليل ونعده من لغو الكلام. بيد أنه ليس من شك فى أن هذا التعليل قد نجح زمنًا ما فيما أريد منه. من تخدير أعصاب الجمهور، بحجة أن زيادة الجرائم ليست إلا ثمنًا معجلا لإصلاح كبير هو إلغاء الكرباج. ولكن درجت الأيام وطال العهد بإطراح الكرباج، والجرائم ليست باقية فحسب بل آخذة فى التعاظم والازدياد. ثم توصل اللورد كرومر فجأة إلى تعليل جديد لازدياد الجرائم. تعليل هو خليق بأن يبعث فى الإنسان الدهشة والارتياع. فقد كتب يقول : «لقد اعتدنا أن نقرن ازدياد الجرائم فى أوروبا بازدياد الفقر اعتيادًا أنا مضطر معه إلى الاعتراف بأنى فى السنوات القلائل الأخيرة قد ارتبكت بعض الشىء عندما أردت تعليل هذا الشذوذ البين، ألا وهو اقتران ازدياد محسوس فى الجرائم بازدياد فى الرخاء العام مطرد وعجيب جدًا... إن الذين ألفوا درس إحصائيات

(١) مصر، رقم ١ (١٨٨٥).

(٢) كتاب اللورد كرومر السابق الذكر المجلد الثانى ص ٢٨٩.

(٣) مصر، رقم ١ (١٨٨٥)، ص٣٧ ، ٣٨.

الجرائم فى أوروبا وحدها سيرون ما نراه من أن رجوع اطراد الجرائم إلى اطراد الرخاء تناقض بين» ومع ذلك فهو يصرخ بأن الحال فى مصر هى ما يراه فيقول: «إن كثيرين ممن كانوا إلى عهد قريب مملقين أصبحوا وقد أثروا ثراء وسطًا. فلما ذاقوا لذة الغنى رغبوا فى الاستكثار منها، وفى رغبتهم هذه أصبحوا أكثر تعرضًا لأن يصطدموا بآخرين يسعون سعيهم»[1] هذا مذهب اجتماعى غاية فى الغرابة. وقد أيده المستر ماشل وكان إذ ذاك مستشار الداخلية، فقد كتب مذكرة فى هذا الموضوع خاصة صرح فيها بأن «الرخاء العجيب الذى أدركه الفلاحون قد أرهف شهواتهم ومد عيونهم إلى الكسب، فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض. ويمكن أن نرجع جل ما يقع فى مصر فى زمننا هذا من الجرائم إلى هذه الأمور رأسًا»[2] لقد كان فى هذه النظرية الماهرة عيب مشئوم، هو أنها بعثت الناس على أن يظنوا الخطأ بإحدى المقدمات التى تقوم عليها؛ فإن ربط الرخاء بالإجرام كان من غير شك - تناقضًا بينًا؛ والعقل العادى الذى لايعرف السفسطة أميل إلى اطراحها واعتقاد الدعوى الأرجح وهى أن الرخاء الذى يزعمونه كاذب غير صحيح. ولا ندرى أفطن اللورد كرومر إلى الخطر الذى تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته غيره إليه.

ومهما يكن من شىء فإنه بعد أن ظل ينشر هذه العقيدة سنتين، شعر بأنه لا بد من إطراحها والبحث عن نظرية أخرى. وقد جاء هذه المرة بنظرية أكثر ملاءمة لعقليته وعقلية جمهوره؛ فقد كتب فى تقريره الأخير يقول: «كثيرًا ما يكون ازدياد الفقر سببًا فى ازدياد الجرائم. وإن من له أقل إلمام بأحوال البلاد يرى أن ازدياد الجرائم الحديث (؟) فى مصر لايرجع إلى الفقر... ولكن (سبب ازدياد الجرائم) فيما أظن إلى أن القانون لايبعث فى نفوس الأشرار الرهبة الكافية»[3] هذا أقصى ما يمكن أن يذهب إليه عقل اللورد كرومر؛ فلين القانون سبب ازدياد الجرائم - إذًا فلنزد القانون شدة ولترجع إذا اقتضت الحال المحاكم

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٥)، ص ٤٤.
(٢) مصر، رقم ١ (١٩٠٥)، ص ١١٥.
(٣) مصر، رقم ١ (١٩٠٧)، ص ٨٥.

العسكرية تختفى الجرائم.

ليس من الضرورى بعد الذى رآه اللورد كرومر بتجاربه به أن نفند هذا التعليل البوليسى لازدياد الجرائم. إن ظاهرة ازدياد الجرائم فى مصر لترجع إلى أمور أبعد من أساليب تطبيق القانون - ترجع إلى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه الحكم البريطانى فى الخمس والعشرين سنة التى قضاها فى مصر. لقد قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها، وأحل محلها سلطة أجانب لاعلم لهم بعادات المصريين ولغتهم، أجانب لا يعرفون سوى إصدار الأوامر المشددة والعقوبات الصارمة إذا ما أخل بهذه الأوامر. وإن عهد الإرهاب الذى ابتدأ سنة ١٨٨٥ كان وحده كافيًا لإيجاد فوضى قد لايخفف وطأتها سنوات إصلاح عظيم. ومع ذلك فبدلا من أن يعمد الاحتلال إلى الإصلاح ذاته، فإنه مضى يعنى بالمالية دون غيرها وترك الإصلاح الاجتماعى والأدبى للنظام البوليسى الذى ألف حديثًا. وهو نظام يقضى بأن يكون بين الأهلين والإدارة التى ألفوها من قديم - إدارة المديرين والعمد والمشايخ - موظفو بوليس إنجليز لم تبرح أذهانهم بعد تقاليد البوليس السرى الإنجليزى والبوليس الأيرلندى، فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الآن. وإن من العبث أن نرجو زوال هذه النتائج مع اطراد استعمال الطرق التى كانت سببًا فيها(١).

إن الفشل فى تهدئة البلاد لشديد الصلة بالفشل فى تعليمها. والحق أن إهمال التعليم لمن أظهر وجوه حكم اللورد كرومر ومن خصائص إدارته كلها. لقد

---

(١) وقد سن فى يولية سنة ١٩٠٩ قانون إرهابى لمحاربة الجرائم (انظر الفصل الأخير من هذا الكتاب) ولايفوتنا أن نذكر أن رأينا الذى ذكرناه فى المتن فى الأسباب الحقيقية للجرائم فى مصر، يوافقنا عليه كل الموافقة المستر جيمس كرى مدير المعارف بالسودان من حيث تطبيقه على السودان. فقد كتب مكاتب فى (التيمس) الصادر فى ٢ نوفمبر سنة١٩٠٩ مشيرًا إلى التقسيم الأنثروبولوجى للسودان الذى عمله حديثًا الدكتور (د. ج. هجرث) : «لقد اعترف المستر كرى أن كل محاولة لترقية السودانيين ينبغى أن تكون صادرة عن معرفة تامة بالأحوال المحلية والنظم الاجتماعية والتشريع الوطنى وأفكار عناصر السكان المختلفة ومثلها العليا. إن تصور الأهلين لعلاقة الفرد بأخيه وسلطة رئيس المحكمة المحلية ليختلف اختلافًا شديدًا عن تصور الأوروبيين. وقد يكون خرابًا للبلاد أن تفاجأ بحل نظامها أو أن تضعف الآراء الموجودة أو أن تنشر آراء ثورية جديدة».

استفاد الإنجليز كثيرًا عندما احتلوا البلاد مما زعموه من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى، ووعد اللورد دوفرين بإخلاص فى تقريره المشهور بأن ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الحكام الجدد، حتى لاتكون «صيحة، مصر للمصريين، صيحة جوفاء[1]». ولكن ما أعظم الخلف بين القول والعمل فى كل معاملة الإنجليز للمصريين، وما بعدها وإنه لأعظم فى مجال التعليم منه فى أى مجال آخر. لقد وصفنا فى الفصل الذى عقدناه لأعمال إسماعيل باشا عناية هذا الوالى العظيمة بمسألة التعليم، ورأينها أنه حتى عندما أرهقه الدائنون كان يستطيع أن ينفق على التعليم سنويا٨٧,٠٠٠ جنيه منها ٢٣,٠٠٠ جنيه من خاصة ماله. والآن نقول إنه بعد مضى خمس وعشرين سنة على عهد إسماعيل، أى فى سنة ١٨٨٨ كانت ميزانية التعليم تبلغ٧٠,٠٠٠ جنيه فقط[2] والبحث عن علة هذا التفريط فى واجب من ألزم واجبات الإدارات المتحضرة لا يتطلب عناء، فاللورد كرومر يقول: «إن الحاجة إلى المال كانت أول عقبة فى طريق الرقى السريع»[3]. أو فى طريق كل رقى كما ينبغى أن يقال. إن الأوروبيين بمجرد أن أخذوا بزمام الإدارة فى مصر قد ضحوا بكل شىء من أجل حملة السندات، وقد مضى السادة البريطانيون على سنتهم هذه، ففى سنة ١٨٧٧ والسنة التى تلتها خفضت ميزانية التعليم إلى ٢٩٠٠٠ جنيه، وفى عهد المراقبة الثنائية بلغت٧٠,٠٠٠ جنيه فقط[4]. وقد بقيت كذلك دون تغير مدة العقد التالى كله، ثم ابتدأت تزداد بعد سنة ١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بعد إلحاح الرأى العام المصرى والبريطانى٣٦٢,٠٠٠ جنيه [5]، وهو مبلغ لايستهان به إذا قورن بالـ٨٧,٠٠٠ جنيه التى كان ينفقها إسماعيل على التعليم؛ ولكن يجب ألاننسى أنه قد درج على عهد إسماعيل أكثر من ثلاثين سنة تضاعف فيها عدد السكان أو زاد على الضعف، وزاد الإيراد نحو ٥٠٪ وأصبح للحكومة فى سنة ١٩٠٦ بدل الديون الفادحة احتياطى يقرب مجموعه من

---

(١) مصر، رقم٦ (١٨٨٣) ، ص ٦٦.

(٢) مصر، رقم ٤ (١٨٨٩) ، ص٩.

(٣) اللورد كرومر: كتابه السابق الذكر. المجلد الثانى ص ٥٢٨.

(٤) اللورد كرومر، المصدر عنه ، ص ٥٢٧.

(٥) مصر، رقم١ (١٩٠٧) ، ص ٣٤.

١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. وبعد فأى تقدم نالته ميزانية التعليم الإنجليزية فى هذه الثلاثين سنة؟ إن مبلغ الـ٣٦٢٠٠٠ جنيه لا يكاد يبلغ فى الحقيقة ٣٪ من مصروفات سنة ١٩٠٦، فى حين أن إنجلترا تنفق على التعليم أكثر من ٧٪ من ميزانيتها عدا الضرائب المحلية الخاصة بالتعليم. ثم إنه فى الخمس والعشرين سنة الأولى من سنى الاحتلال بلغ مجموع الإيرادات التى حصلتها الحكومة المصرية٢٥٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه أنفق منها على التعليم ٢,٨٠١,٠٠٠ جنيه فقط أى نحو ١٪ [1]. وفى سنة ١٩٠٩ لم تبلغ ميزانية التعليم٥٠٠,٠٠٠ جنيه أنفقت على ٥٠ مدرسة وكلية أميرية بها ٨٤٩ مدرسا وأكثر من ١١٠٠٠ تلميذ، ثم على ١٤٤ كتابًا أميريًا بها ٤١٢ مدرسا و١٣٣٦٥ تلميذا. وأخذ منها علاوة على نفقات هذه المدارس والكليات والكتاتيب معونات لـ٣٥٨٢ كتابًا بها ٦٣٥٨ مدرسًا و١٥٦٥٤٢ تلميذًا[2]. ووجود الصنف الأخير من المدارس الذى يأخذ من الحكومة مجرد معونات، دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية. وعلى فرض أن هذه المدارس كلها ينفق عليها من أموال الحكومة، فإن مجموع الأطفال الذين يتلقون التعليم الأولى لا يزيد على ١٦٥٠٠٠ طفل فى أمة يزيد عدد سكانها على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة. لقد كتب القنصل البريطانى بالإسكندرية سنة ١٨٧٣ عندما وصف ما يبذله والى مصر من الجهد فى التعليم فقال: لا يزال التعليم فى مصر متأخرًا قاصرًا، فعدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٩٠,٠٠٠ تلميذ أى ١٧٪ من سكان القطر الذين يبلغون ٥,٢٥٠,٠٠٠ نسمة، وهى نسبة أقل من النسبة فى أية دولة أوروبية عدا الروسيا»[3]. فماذا نقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين إذا كان عدد تلاميذ المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ فى الألف، وذلك بعد مضى ثلاثين سنة شهدت تقدمًا ماليا رائعًا، وفى زمن تقدمت فيه حال التعليم فى سائر البلدان الأخرى تقدمًا باهرًا عجيبًا[4].

---

(١) انظر الخطبة التى ألقاها المرحوم على كامل بك أخو المغفور له مصطفى كامل باشا رئيس الحزب الوطنى بالإسكندرية فى ١٤ مايو سنة ١٩٠٨ .

(٢) مصر، رقم١ (١٩١٠) ص ٤٠ وما يليها.

(٣) التقريرات القنصلية ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٧٢٩.

(٤) قال اللورد كرومر فى عرض خطبة ألقاها بنادى الثمانين فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ «إن جمهور المصريين لا يزال غارقًا فى بحار الجهل المطبق وستظل الحال كذلك حتى ينشأ جيل جديد» يالها من شهادة جميلة تثبت مزايا الاحتلال البريطانى!.

والحق أن سكان مصر الذين يزيدون على ١١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ليس فيهم من يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠,٠٠٠ نسمة يزيدون قليلا؛ أى أن الذين يستطيعون القراءة والكتابة فى كل ألف نسمة[١] عدا الأجانب عبارة عن ٨٥ ذكرًا و٣ إناث. وهذا عار لايسوغه أى برهان ولا أية حجة، ولا سيما إذا لاحظنا القناطير المقنطرة من الذهب التى كانت تصب صبًا على السودان لإنشاء السكك الحديدية والجسور وأشباهها من الأمور التى «تعود بالربح». إنه فى عهد النظام القديم (الهمجى) لم يكد يخلو مركز من مدرسة ابتدائية، ولاعاصمة مديرية من مدرسة ثانوية، وكان إلى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فضلا عن أربع مدارس حربية. فانحط أكثر المدارس الابتدائية إلى مستوى الكتاتيب، وأغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث، ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمننا هذا[٢].

نقرأ فى آخر تقرير كتبه السير ألدن غورست ما يأتى [٣]: «إن الأولاد الذين يتعلمون (بالمدارس الابتدائية) يبلغون ٧٩٤١ ولدًا بنقص ٢٢٣ ولدًا عن السنة الماضية.. وقد رفض ٨٠ طالبًا بالقاهرة لعدم وجود محال لهم» «إن عدد الطلبة (بالمدارس الثانوية) ينمو بسرعة عظيمة... وقد أصبح من المستحيل أن تزاد الفصول بنسبة هذه السرعة... وقد زاد اتساع بعض الفصول على الحد المعقول. ولإقلال هذه المتاعب قد حدد عدد المستجدين» «إن مدرسة المعلمين الناصرية مقصورة على الشيوخ، وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طالبًا مقابل عشرة فصول كانت فى سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣٠٣ طلاب. وقد أنقص طلبة المدرسة حتى لايتخرج من المدرسين غير العدد المطلوب» فحيثما اتجهنا وجدنا النقص والتحديد لمجرد عدم وجود المحال، كل ذلك وسط سوق قائمة من المبانى والأعمال الهندسية.

على أن تقهقر التعليم ليس مقصورًا على كمية المدارس وعددها فحسب، فقد تحولت المدارس إلى محض معامل تخرج موظفين للحكومة، وأصبحت ـ إلى حد

---

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٩) ص ٨.

(٢) حملة محمد بك فريد (مجموعة أوراق تليت بباريس وجهات أخرى (١٩١٠)، ص ١٦ ـ ١٧ .

(٣) مصر رقم ١ (١٩١٠) ص ٤٢ وما يليها.

بعيد ـ أداة لـ «نجلزة» المصريين. ثم إنه ليس فى البلاد بأسرها غير ست مدارس عالية أشهر ما يدرس فيها علم الحقوق والهندسة، ومع ذلك فبرنامجها فى الحقيقة برنامج المدارس الثانوية، أى فيه الكفاية لمجرد إخراج من يشغلون الوظائف الثانوية. والسبب فى ذلك أن المرتبات الضئيلة التى ينقدها أهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام الأوروبيين فى هذه الوظائف. ولذلك أصبح من الضرورى بقاء المدارس العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من أبناء البلاد.

لقد ظلت فكرة إنشاء جامعة مصرية زمنًا طويلاً وهى موضع السخرية والاستخفاف، فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون المال لينشئوا به جامعة على حسابهم، صرح اللورد كرومر ـ مع إظهار شىء من العطف التافه على المشروع ـ أن «لا بد من الانتظار قليلا حتى يتحقق المشروع». وكانت نصيحته أنه يحسن بأصحاب الحركة أن يبدأوا بدراسة تاريخ الجامعات فى الأقطار الأخرى، وإنه يجدر بهم أن يجتهدوا كذلك فى تعليم المصريين عامة تعليما يؤديهم إلى إدراك الأغراض الحقيقية التى جعلوها نصب عيونهم[(١)]. على أن الحركة كانت أقوى حتى من اللورد كرومر، وما هو إلا عام حتى رأى خلفه بحق، إنه إن كان ولا بد، فلتكن الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين؛ وعلى ذلك وافق على منح المال الضرورى للمشروع، وافتتحت الجامعة من غير عناء كبير فى أواخر سنة ١٩٠٨. وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فإن الشباب المصرى لا يزال يهرع إلى الأقطار الأجنبية[(٢)]. وخصوصًا فرنسا وسويسرا شأنهم فى البضع والعشرين سنة الأخيرة، لأنه من المشكوك فيه أن تستمر الحكومة على اهتمامها الجدى بالجامعة وأن تسيرها وفق أمانى الأمة. وإن الطريقة التى انحطت بها مدرسة الحقوق الخديوية، التى لبثت زمنًا ما معهدًا نفيسًا يشرف عليه مشترعون فرنسيون بارعون، إلى مستوى مدرسة ثانوية معتادة لنذير سوء

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٧) ، ص ٩٥.

(٢) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يتعلمون التعليم العالى فى الخارج بما لا يقل عن ٦٠٠ شاب منهم ٣٠٠ يدرسون فى فرنسا (حملة محمد بك فريد، ص ٢١)

بما عساه أن يصيب الجامعة أيضًا. وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد أقيل مسيو لامبير الناظر السابق لهذه المدرسة من منصبه بغلظة وفظاظة وأحل محله إنجليزى كان قد حصل وقتئذ فقط على درجته العلمية. وفى حين أن الحكومة الفرنسية قد أسندت فى الحال إلى مسيولامبير منصب أستاذ للقانون كان خاليًا بجامعة ليون، فإن مدرسة الحقوق الخديوية قد عهد بها إلى رجل لايدرى شيئًا عن القانون النافذ فى مصر[1]. ثم إن لغة التعليم المقررة فى هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية، ولكن الإنجليزية ثم الفرنسية إلى حد ما، وهم يعللون ذلك التفضيل بأن اللغة العربية ليست لغة علمية، وبأنه لايوجد بها كتب مدرسية وافية بالغرض. وإنه من الصعب الحصول على أساتذة يعرفون العربية[2]. هذا الطعن أو ما يتعلق منه - على الأقل - بطبيعة اللغة والكتب المدرسية فى غاية السخف أمام ذلك التاريخ المجيد تاريخ الحضارة والعلوم العربية فى القرون الوسطى. وبفضل دأب الوطنيين وأصدقائهم فى هذه البلاد يسعى الآن فى إعادة جعل اللغة العربية فى بعض المدارس لغة التعليم. ولا يفوتنا أن نذكر أن تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير داخل فى برنامج المدارس

(١) وقد نشر مسيو لامبير الحكاية بأكملها فى جريدة الطان، ومع ذلك كانت الحادثة موضوع عدة أسئلة طرحت فى البرلمان، وكان من أشد الجرائم التى ارتكبها مسيو لامبير أن وقع على معروض يطلب فيه إطلاق مسجونى دنشواى. أما المستر هل فقد جلبه أول الأمر المستر دنلوب من كندا ليدرس التاريخ كما نعلم فى المدرسة الخديوية، ثم نصب - فيما بعد - أستاذًا للقانون الرومانى. ولكن المستر هل لم يكن وقتئذ حصل على درجته العلمية وكان لا بد له من أن يستمر فى دراسته بمدرسة الحقوق الفرنسية. ثم جاز الامتحان فيما بعد بباريس ولكن بعد أن رسب فى محاولته الأولى. وبهذه المناسبة نقول إن هذه التنقلات «للأساتذة» الإنجليز بمصر ليست فريدة فى بابها. فإن رجلا يقال له المستر ينج حاصلا على شهادة فى الآداب قد عهد إليه المستر دنلوب تدريس الكيمياء، ثم نقل بعد ذلك إلى مصلحة المساحة، ورجلاً آخر حاصلا على دبلوم فى العلوم قد درس آداب اللغة الإنجليزية، ثم نقل أخيرًا إلى نظارة المالية. هذه الأمثال وغيرها يجدها القارئ فى عدد «الطان» الصادرة فى ١٧ يوليه سنة١٩٠٧ منشورة بمناسبة مسألة لامبير.

(٢) جواب السير إدوارد جراى عن سؤال سئل بالبرلمان فى ٢١ فبراير سنة ١٩٠٧. وكان السائل هو المستر ج. م. ربرتسن الذى أشار إلى دروس الأشياء والجغرافية تعلم فى المدارس الابتدائية بالإنجليزية، وأن التاريخ والجغرافية، والحساب والجبر والعلوم الطبيعية تعلم فى المدارس الثانوية بالإنجليزية أو الفرنسية فقط، وأن التعليم فى المدارس الفنية والمدارس العليا بالإنجليزية وحدها.

الثانوية بحجة أنه غير ضرورى لامتحان ما يسمى الشهادة الثانوية، وهى الشهادة الوحيدة التى تفتح لحاملها باب الحياة الحكومية فى الوظائف والتدريس.

أما التعليم الابتدائى فيكفى أن يقال عنه إنه ليس إجباريًا ولا مجانيًا ولا زائدًا زيادة كبيرة على القراءة والكتابة والحساب[1] ومعظم المدرسين فى المدارس الابتدائية الأميرية من الشبان القليلى الكفاية العلمية فى حين أن كتاتيب القرى لاتزال تسير سيرتها الأولية القديمة المعهودة فى إنجلترا قبل صدور قانون التعليم سنة١٨٧٠. فلما أخذ الوطنيون يسعون فى إنشاء الجامعة شرع اللورد كرومر فى حركة معارضة لحركتهم ترمى إلى الاستكثار من الكتاتيب وذلك ليقف سيل التبرعات للجامعة. فلما تغلبت فكرة الوطنيين تركت الكتاتيب تنعى من بناها حتى ليقال إن عددًا كبيرًا منها حوله العمد إلى اصطبلات ومخازن للتبن ونحو ذلك من حاجات القرى. ومن العجيب أن مصر وهى بلاد زراعية قبل كل شىء لاتدرس علوم الزراعة فى مدارسها. ومدرسة الزراعة العالية الوحيدة التى بها لاتفى بحاجة البلاد إلى حد أن عددًا كبيرًا من الشبان المصريين الذين يريدون الالتحاق بها يرجعون كل سنة محرومين من دخولها[2]. وبعد فليس فى العالم حكومة قد صارت من الرقى بحيث تدرك أن المدرسة أشرف معاهد الأمة وأهمها، ومع ذلك فيلس فى العالم قطر تصور الحكومة فيه للمدرسة منحط انحطاطه فى مصر. فالمدرسة فى مصر خادمة حقيرة مهينة لا تصلح لشىء سوى القيام بشئون مطبخ الاحتلال.

ليس من شك فى أن من أكبر آفات التعليم فى مصر إسناد وظائف التدريس إلى الإنجليز دون المصريين. وقد يكون إحدى المفظعات أن فئة قليلة من الإنجليز محتلة البلاد احتلالاً «مؤقتًا» بزعمهم تجتهد فى أن تفرض على أمة عددها أحد عشر مليونًا لغتها وطريقة تفكيرها الأجنبية. ومع ذلك فهذا هو عين ما كان

---

(١) لقد الغى التعليم المجانى حتى فى مدارس الأوقاف.

(٢) من الغريب أن يمنح مدرسة الزراعة فى الوقت نفسه تشجيعًا لهم على الدراسة باللغة الإنجليزية جوائز بعضها ١٠ جنيهات وبعضها ١٢ جنيهًا بشروط خاصة (سؤال سأله فى البرلمان المستر ج. م. ربرتسن فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٧).

اللورد كرومر يسعى إليه فيما مضى. نعم إن هذه الفكرة قد تكون حلمًا من الأحلام، وهى فى الواقع حلم من الأحلام؛ ولكن مجرد مرورها بالذهن أقوى دليل على الروح الذى شرع به عميد الاحتلال يحقق صيحة «مصر للمصريين». ومع إنه لم يكن بيد الإنجليز تفويض كالذى كان بيد النمسا فى البوسنة والهرسك فإنهم جدوا فى تحويل مصر، خلسة وختلا على ما يظهر، إلى مستعمرة بريطانية، ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق تفكيرهم. وأول من شرع فى هذه السياسة، سياسة (النجلزة) هو المستر دنلوب الذى كان وقتئذ مفتشًا للمدارس، والذى هو اليوم مستشار نظارة المعارف، شرع فيها سنة ١٨٩٠ بأن ابتدأ فى عقد امتحانات مسابقة فى اللغة الإنجليزية يعطى الناجح فيها جائزة ما. وقد كتب المستر برتال وقتئذ يقول: «أخبرنى المستر دنلوب أن النشء كلما سنحت لهم الفرصة أظهروا رغبة شديدة فى تعلم اللغة الإنجليزية، وأنهم يظهرونه استعدادًا عجيبًا لتعلمها. والمأمول بناء على ذلك إنه بزيادة عدد المدرسين الإنجليز بالمدارس الابتدائية والتى فوقها ستتاح للجيل المصرى الناشئ فرص إضافية تمكنهم من أن يتقنوا اللغة الإنجليزية»[1]. قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين اللغوى الذى استكشف حديثًا مما يغتبط به جد الاغتباط لو قصد إلى الانتفاع به فى اللغة العربية، أو أية لغة أخرى غير الإنجليزية. أما والأمر ما علمنا، فليس ما يقال من استعداد الناشئة المصرية لتعلم اللغة الإنجليزية إلا وسيلة لجلب معلمين من الإنجليز يعلمون بلغتهم، ويرغمون بذلك كل من يريد التعلم والحياة الحكومية على تعلمها. فلم تكن المسألة أن يعنى أولو الأمر والنهى أنفسهم بدراسة لغة البلاد - فاللورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة - بل كان همهم أن يلزموا الشعب المغلوب على أمره دراسة لغتهم، ولم يبالوا بالأذى الذى يلحق طلب العلم من وراء هذه الطريقة المنجلزة، بل انشرحت صدورهم عندما رأوا أنه فى عشر سنين، من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٨، قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الأميرية الذين يدرسون اللغة الإنجليزية من ١٠٦٣ تلميذًا إلى ٣٨٥٩ تلميذًا أى من ٢٦٪ إلى ٦٧٪ من المجموع

(١) مصر، رقم٢ (١٨٩٠) ، ص ١٦٣ .

الكلى للتلاميذ. فى حين أن عدد الذين يدرسون الفرنسية، وهى اللغة المأثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٩٩٤ تلميذًا إلى ١٨٨١ تلميذًا، أى من ٧٤٪ إلى ٣٣٪ من المجموع الكلى[١]. ومع ذلك فلا ندرى لعل الشباب المصرى المتعلم، وقد أرغم على التعلم باللغة الإنجليزية قد تعلم فى الوقت نفسه أن يمقت الإنجليز ولغة الإنجليز[٢].

حسبنا ما قلناه عن التعليم. إنك قلما تجد فى قطر من الأقطار، أو على الأقل فى الطبقات الميسورة الحال فى أى قطر من الأقطار، ظمأ إلى ورود حياض العلم كالذى تجده فى مصر. ومع ذلك لا تجد حكومة ما قد سعت إلى إرواء ذلك الظمأ سعيًا أضعف من سعى الحكومة المصرية. إن المصريين يسألون خبزًا فلم يعطهم الحكام البريطانيون ولا الحجارة، ولكن أعطوهم سمًا زعافًا.

ولا يختلف سعى القوم فى تربية الأمة للاستقلال بوجه خاص عن سعيهم فى تربيتها بوجه عام. إنا لنذكر توكيد اللورد دوفرين الجدى المتكرر أن الإنجليز يريدون أن يكونوا للمصريين «أحسن الأصدقاء والنصحاء» دون أن يفرضوا عليهم آراءهم أو يجعلوهم تحت «وصاية تستثير حفائظهم» آذنين، نستغفر الله بل «راغبين أن يحيا المصريون حياتهم التى ألفوها وأن يديروا حكومتهم»[٣].

---

(١) مصر، رقم ٣ (١٨٩٩)، ص ٤٢.

(٢) هذا ما كتبه المسيو جان رودز الكاتب الصحفى المعروف فى الطان فى عدد ٣١ مارس سنة١٩١٠ بعد زيارة طويلة للشرق ومصر قال: «إن عجز إنجلترا (عن فرض مدنيتها على مصر) يظهر جليًا فى اللغة بوجه خاص. فبعد أن مضى على الاحتلال ثلاثون سنة لم تنجح إنجلترا على الرغم مما فى يدها من وسائل الضغط الشديد، من تعليم أميرى ودبلومات مدارس عالية ومناصب حكومية، أن تغرس بمصر لغتها وحضارتها، أما اللغة الفرنسية فإنها لم تفقد مكانها كما كنا نخشى من تزايد نفوذ أمة أخرى؛ بل إنها فضلا عن ذلك قد تقدمت، وذلك التقدم لايرجع إلى مجرد ما كان فى الماضى من تضامن طويل الأمد بين الأمتين الفرنسية والمصرية وإلى تزايد أهمية مصالحنا، ولكنه يرجع فوق ذلك إلى الميل الناشئ من الانجذاب المحقق لشعوب البحر الأبيض المتوسط نحو مدينتنا وأوضاع حياتنا. وقد يلحظ الإنسان فى ذلك إلى حد ما أثر الروح المعادية لكل ما هو بريطانى، والتى لاتزال تسلك إلى إظهار نفسها سبلا خفية. ومهما يكن الأمر فإن حال اللغة الفرنسية حال لايمكن معها لأى موظف إنجليزى فى أية مصلحة من المصالح، مع جواز استثناء مصلحة السكة الحديدية، أن يقوم بشئون وظيفته على وجهها إذا لم يكن ملمًا بلغتنا.

(٣) انظر هذا الكتاب، ص ٢٣٦.

فكان تنفيذ هذه المبادئ الجميلة أن جد القوم فى الجرى على سياسة إسناد المناصب المصرية الخطيرة إلى الأجانب - إلى الإنجليز على الأخص بطبيعة الحال - وهى السياسة التى ابتدأت كما رأينا عندما وضعت الرقابة الأولى على المالية المصرية. وكان أهم ما ترمى إليه قبل الاحتلال إيطاء الأقرباء والأصدقاء مهاد الراحة على حساب الحكومة المصرية. فلما جاء عهد اللورد كرومر انضم إلى هذا الغرض غرض آخر هو حرمان الشعب المصرى من أن يكون له حظ فى إدارة البلاد، وجعل هذه الإدارة جهد المستطاع إدارة بريطانية. فمن سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين المدنيين فى الحكومة المصرية من ٩١٣٤ موظفًا إلى ١٣٢٧٩ موظفًا، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٦٩٠ موظفًا إلى ١٢٥٢ موظفًا أى إلى نحو الضعف، فى حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظفًا إلى ١٢٢٠٧ موظفين أى بزيادة نحو ٥٠٪ فقط. وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظفًا بريطانيًا فقط، فأصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظفًا[1] فى سنة ١٩٠٦ .

ومما يزيد فى شناعة هذا الظلم فى التوزيع العددى للموظفين المصريين والأجانب أن أحقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين، وأن جل المناصب السنية من نصيب الأجانب فالـ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سعاة البريد، وعمال السكك الحديدية والتلغراف ونحو ذلك، فى حين أن المناصب الإدارية ذات المسئولية مسندة إلى الأوروبيين وبخاصة الإنجليز. ولنضرب لك مثلاً مصلحة السكة الحديد. فى هذه المصلحة ٣٦ مراقبًا يتقاضى الواحد منهم سنويًا ٦٠٠ جنيه فأكثر من هؤلاء ٣٢ أوروبيًا و ٤ مصريين ليس غير. وفيها ٩٣ مفتشًا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنيهًا و٤٨ جنيهًا فى الشهر، منهم ٧٤ أوروبيًا و١٩ مصريًا. وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر بين ١٦ جنيهًا و ٢٥ جنيهًا منهم ١٤٧ أوروبيًا و ١٢٩ مصريًا. وفيها ٥٤٢٨ عامل سكة حديد يتقاضى كل منهم فى الشهر أقل من ١٦ جنيهًا منهم ٥٢٣٠

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٧) ، ص ٣٦.

مصريًا وليس أكثر من ١٩٨ أجنبيًا؛ وقس على ذلك سائر المصالح. فأجل المناصب للأجانب وأحقرها للمصريين؛ وما كان وسطًا روعى فى إسناده مسئوليته ومرتبه، فكلما عظمت المسئولية والمرتب كان معظم المناصب للأجانب؛ وكلما قلت المسئولية والمرتب كان معظم المناصب للمصريين.

لا حاجة إلى أن نبسط القول فى مقدار التمرين الإدارى الذى عادت به على العقل المصرى هذه السنة المتبعة فى ملء مناصب الحكومة. إن المصريين ما برحوا يرفعون عقيرتهم بأن البريطانيين إنما قدموا بلادهم ليعلموهم كيف يحكمون أنفسهم بأنفسهم؛ ومع ذلك فإن عميدهم لايدخر وسعًا فى حرمان المصريين من الأعمال الإدارية. والحق أن المصريين من حيث توزيع مناصب الحكومة يعاملون كما يعاملون فى التعليم، يعاملون فى بلادهم معاملة المنبوذين، يحرمون المناصب الخطيرة ذات المسئولية ويؤخذون بتنفيذ أوامر سادتهم الأجانب ويقومون بهذا الواجب الذى لا يتفق وكرامتهم نظير مرتبات زهيدة ينقدونها. ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة أن الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين تؤدى حتمًا إلى الرشوة، وأن الرجل لا يستطيع فى مصر أن يعيش بمرتب شهرى قدره ستة جنيهات[١] أو سبعة، وأنه من المحقق فى هذه الحال أن يختلس أو يرتشى. وسلم اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٢ ليس قبل بأنه «لا يزال يوجد عدد كبير من الرشى الصغيرة لا سيما فى المديريات»[٢] وإن ما قاله فى سنة ١٨٩١ لا يزال صحيحًا حتى يومنا هذا قال: «إننى أشك فى هل ينقد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا ما يصدهم عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة»[٣]. ضع أيها القارئ كلمة «كل» محل كلمة «بعض» واذكر أن جل صغار الموظفين مصريون تعرف مقدار الذلة التى صار إليها المصريون فى عقر بلادهم.

---

(١) مصر، رقم١ (١٩٠٧) ، ص ٤٠.

(٢) مصر، رقم١ (١٩٠٣) ، ص ٣٥.

(١) مصر، رقم٣ (١٨٩١) ، ص ٤ قارن هذا بما جاء فى مصر، رقم١٥ (١٨٨٥) ، ص ٦٠.

ويقابل طائفة الموظفين المصريين طائفة الموظفين الإنجليز المترئسين الذين يعلمون إنهم قوام الحياة المصرية. لقد رجا اللورد كرومر فى تقريره الأخير[1] من الموظفين الإنجليز ألا تفتر عزائمهم لجحود المصريين الذين لا يستطيعون أن يقدروا، ولن يقدروا، سعيهم فى صالح البلاد، وأن لا يفت فى أعضادهم ما يوجهه إليهم بنو وطنهم الذين لا يعرفون أعمالهم من انتقادات وحجج باطلة، بل عليهم أن يمضوا قدمًا فى القيام بواجبهم المقدس واثقين من ضمائرهم بحسن الجزاء.

لا ريب أن هؤلاء الموظفين الإنجليز الذين يرجو منهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد أسروا الضحك فى أنفسهم من هذه النصيحة الأبوية، وأنهم لم يكونوا أقل تفكهًا بها منهم بالأسف الذى أظهره اللورد كرومر فى نهاية رجائه لما لاحظه أخيرًا فى دوائر الموظفين الإنجليز من تناقض بين فى العطف على المصريين ـ كأن هذه الظاهرة لم تعهد قط فيما مضى! تلك النصيحة وهذا الأسف قد رددهما منذ ذلك الحين السير ألدن غورست من غير أدنى تغيير أو تبديل[2]. والواقع أن اللورد كرومر وخلفه الحاضر وموظفيهما لا يضمرون للمصريين غير أشد ضروب الاحتقار فى حين أنهم يعدون أنفسهم حكامًا موفقين أبرارًا ومنقذين أطهارًا وإن فى حادثة دنشواى الشهيرة لدليلاً على الروح الغالب على معاملة الحكام البريطانيين للمصريين. ولابأس بأن نعيد على القارئ ذكر هذه الفاجعة. فى ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦ خرج خمسة ضباط إنجليز إلى قرية دنشواى لصيد الحمام. كان الفلاحون فيما مضى يعارضون فى هذا الضرب من الصيد، إلا أنه فى هذه المرة قد نشأ عن نيران بنادق الضباط أن شبت النار فى جرن من الأجران وجرحت إحدى فلاحات القرية، فحمل جمع من أهل القرية على الضباط، فدافع الضباط عن أنفسهم ببنادقهم فأصابوا أربعة فلاحين فى أرجلهم. وكان سلاح الفلاحين العصى ليس غير فأصابوا رأس ضابط وكسروا ذراع آخر. وأخيرًا أرسل أربعة ضباط زميلهم الكابتن بل الذى أصيب رأسه إلى

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٧)، ص ١٠١ ـ ١٠٢.
(٢) مصر، رقم ١ (١٩١٠)، ص ٥٠ ـ ٥١.

المعسكر الذى يقع على خمسة أميال من دنشواى ليرسل إليهم النجدة. ولكن الحر كان شديدًا فأصابته ضربة الشمس فسقط ومات فى مساء اليوم عينه. وقد حوكم القرويون أمام محكمة مخصوصة متهمين بتهمة القتل والاعتداء، فشنق أربعة منهم بمحضر إخوانهم المتهمين وأقربائهم وسائر أهل القرية الذين أكرهوا على شهود المنظر، وحكم بالسجن المؤبد على اثنين أحدهما القروى الذى جرحت امرأته، وحكم على واحد بالسجن خمس عشرة سنة، وعلى ستة بالسجن سبع سنين، وعلى ثلاثة بالسجن سنة مع الأشغال الشاقة، وعلى ستة آخرين بجلد كل منهم علنًا خمسين جلدة[1]. وهنا ينبغى أن نلاحظ أن إدانة الأربعة الذين أعدموا قد حكم بها على الرغم مما قرره الدكتور نولان من أن جرح الكابتن بل قد نشأ من ضربات عنيفة بآلة غليظة، وأن السبب المباشر للوفاة هو ضربة الشمس. ثم إنه لشدة تهيج الرأى العام فى مصر وإنجلترا أطلق مسجونو دنشواى فى أوائل سنة ١٩٠٨.

ولقد بلغ من جراءة المستر فندلى الذى كان وقتئذ وكيل المعتمد والقنصل العام[2] أن قال عن المحاكمة فى رسائله التى تصف الحادثة: «إنها روعيت فيها الكرامة والتقيد الشديد بالقانون، فلم يكن فيها أدنى أثر للانزعاج أو التشفى والانتقام» يقول هذا مع أن المحاكمة تولتها محكمة مخصوصة، وأن جميع الاجراءات لم تستغرق أكثر من ثلاثة أيام، وإنه لم يكن بين وقوع الاعتداء وتنفيذ الأحكام غير أسبوعين، وأن المحكمة لم تتحاش أن تقول إن الضباط «كان بوسعهم أن يصيدوا المعتدين كما يصيدون الحمام» وأن قرية دنشواى جردت من العمدية ووضعت تحت حكم شرطة أرسلت إليها من القاهرة! ولقد علق اللورد كرومر على الحادثة والمحاكمة فى المذكرة التى شفع بها رسالة المستر فندلى فقال: «يمكن أن يقال بحق إن النظام القضائى (فى مصر) قد يكون سابقًا على أفكار المصريين ومستوى حضارتهم بنحو نصف قرن من الزمان».

(١) مصر، رقم ٣ و٤ (١٩٠٦).
(٢) فإن اللورد كرومر كان قد سافر إلى إنجلترا.

ووقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة تمام الشبه، وذلك أن ضابطين إنجليزيين كانا يصطادان قريبًا من الأهرام بجوار قرية كفره فأصابا عرضًا طفلاً صغيرًا. فانتشب بينهما على إثر ذلك وبين أبى الطفل عراك انطلقت فيه بندقية أحد الضابطين فقتلت الفلاح التعس. فاحتشد الناس وهجموا على الضابطين. ومع أن الضابطين قد ارتكبا جريمة القتل فإنهما لم يؤخذا بجريرتهما وأحيل الذين هجموا عليهما على محكمة مخصوصة فحكم على اثنى عشر منهم بالجلد على مرأى من بنى قريتهم وبالسجن مع الأشغال الشاقة ستة أشهر. ذلك مظهر للعدل الإنجليزى غريب، يزيد فى غرابته أنه قبل ذلك بيومين كان طبيب إيطالى يصطاد فى حقل قمح بشبرا، فهجم عليه الفلاحون ونازعوه بندقيته فانطلقت البندقية فقتلت الطبيب، ومع ذلك ففى هذه المرة [1] برئت ساحة الفلاحين غنى عن البيان أن العدل لم يراع فى هذه القضايا الثلاث، وأن التعصب للموظفين الإنجليز والسيادة الإنجليزية كان الغالب فى قضيتى دنشواى وكفره، وأنه كان يرمى إلى أن يعاقب «الوطنى» الوقح عقابًا يكون فيه «مزدجر له ولأمثاله» .

فإذا اعتبرنا هذه الأمور لم تكن الشكوى من «تناقص» عطف الجيل الحديث من الموظفين الإنجليز على الشعب الذى يحكمونه إلا تهكمًا قاذعًا. إن ساده مصر البريطانيين لم يخالج قلوبهم أدنى عطف على المصريين، وبدلا من أن يعدوهم للاستقلال، قد سعوا سعيًا حثيثًا إلى أشد الطرق قضاء على كل ما فيهم من علم وكرامة ورغبة فى أن يكونوا أصحاب الشأن فى بلاد هى بلادهم.

* * *

(١) بلوشو: المصدر السابق الذكر، ص ٢١٧، ٢١٨ .

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

«لاشك فى أنه ليس لعدم تحديد الاحتلال البريطانى بمصر ما يمنعه من أن يصير أمراً مؤبداً سوى حال لا يكون للحكومة الإنجليزية سلطان عليها. إن من شأن الحكومة والجيوش البريطانية أنها متى دخلت بلداً أجنبياً تميل إلى نقص حكمه الذاتى واستعداد أهله له. وإن ما علمناه عن أحدث ما جرى فى مصر يدل... على أن المصالح البريطانية تأخذ حذرها من كل شىء يشبه استقلال معهد وطنى فى عمله»

(من مقال للمستر أودونل قاله فى مجلس العموم فى عام ١٨٨٣)

الفصل الحادى والعشرون

سياسة اللين الممزوج بالشدة

الآن نبلغ المرحلة الأخيرة من رحلتنا. لقد ابتدأنا من عام ١٨٧٥ أى من أول ظهور ما يسمى «المسألة المصرية»، ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التى أفضت إلى احتلال البريطانيين مصر، ثم استعرضنا الآثار التى عاد بها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه، فعلمنا أن ليست أسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجه مما يسوغ اعتداء إنجلترا على مصر. والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فإنا لا نرى الإنجليز فى مصر أكثر من طفيليين فضوليين كما كانوا وقت اعتدائهم. غير أن المستر إدورد ديسى قال عندما ابتدأت العلائق الإنجليزية المصرية[1] من مجادلة كلبية الصفة: «إذا قدر لنا أن يتزعزع مركزنا فى مصر لأنا لا نستطيع أن نورد أمام محكمة دولية أى مسوغ قانونى لعملنا، فعلينا أن نكتب تاريخنا من جديد... إذا كنت تاجرًا وكنت لا تريد الإفلاس فلا تسر فى عملك على مبادئ المسيحية الأولى. ذلك مبدأ لا تتبعه إنجلترا وحدها إلخ». وهو قول إن لم يعبر عن رأى الحكومة البريطانية المقرر، فإنه على الأقل يعبر عن عملها المقرر من أول الأمر حتى يومنا هذا. بيد أن القوم فى خلال السنوات الأولى من الاحتلال قد شعروا شعورًا قويًا بشذوذ هذا الاحتلال وفساد منشئه، وأخذوا يمطرون الجمهور والدول الكبرى تأكيدات مضمونها أن مقام الإنجليز

(١) «مستقبل مصر» «مجلة القرن التاسع عشر» أغسطس عام ١٨٧٧.

بمصر قصير الأمد جدًا. من ذلك أنه فى أثناء نشوب الحرب بين مصر وإنجلترا صرح المستر غلادستون مجيبًا عن سؤال ألقى فى البرلمان.

فقال: لقد سألنى السيد الفاضل هل فى نيتنا أن نحتل مصر احتلالاً غير محدود؟ وقد أذهب فى جوابه بعيدًا فأقول إنا مهما نأت من شىء فلا شك فى أنا لن نأتى هذا الأمر، إنه مناقض لمبادئ حكومة جلالة الملكة وآرائها مناقضة مطلقة، مناقض لعهودها التى أعطتها لأوروبا، ويمكننى أن أقول إنه مناقض لآراء أوروبا نفسها»[1] وبعد شهر من ذلك صرح اللورد جرنفل للسفير الإيطالى الجنرال منبريا عند ما كان يحادثه فيما أشيع من أن الحكومة البريطانية تنوى بسط حمايتها على مصر فقال: «يمكنك أن تنفى هذه الفكرة من ذهنك»[2]. وفى شهر نوفمبر من نفس السنة شبه المستر غلادستون، وهو يجيب مرة أخرى عن سؤال ألقى بالبرلمان، احتلال مصر باحتلال الدول الأربع فرنسا فى عام ١٨١٥، وأعطى تأكيدات مضمونها أن الحكومة الإنجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تتفق عليها هى والحكومة المصرية[3]. وفى يناير من عام ١٨٨٣ أعاد اللورد جرنفل هذه التأكيدات فى رسالة بعث بها للدول الكبرى وصرح أنه «إذا كان بمصر فى الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على الأمن العام، فإن حكومة جلالة الملكة ترغب فى سحب هذه القوة بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد، وبمجرد تقرير الوسائل التى تضمن المحافظة على سلطة الخديو»[4]. وفى عام ١٨٨٤ قال السير إيفلن بيرنج مما كتبه إلى رئيسه: «إن حكومة جلالة الملكة، وذلك فى رأيى منتهى الحكمة، لا تريد أن تأخذ بزمام الحكم فى مصر لا بصفة دائمة على شكل ضم البلاد إلى أملاكها، ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها»[5].

---

(١) «مضابط البرلمان» المجلد ٢٧٢ عام ١٨٨٢ ، ص ١٣٩٠.

(٢) مصر، رقم ٢ (١٨٨٣) ، ص ٢.

(٣) «مضابط البرلمان» المجلد ٢٧٤، ١٨٨٢ . ص ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨.

(٤) مصر، رقم ٢ (١٨٨٣)، ص ٣٤.

(٥) مصر، رقم ٢٣ (١٨٨٤) ، ص ٩.

وقرابة الوقت المذكور أخبر اللورد جرنفل المسيو ودنجتون السفير الفرنسى بأن «حكومة جلالة الملكة تريد أن يكون سحب الجنود فى أوئل عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى ا لدول إذ ذاك أنه لا يخشى من ذلك على الأمن والنظام»[١]. وفى عام ١٨٨٦ صرح اللورد سلسبرى أنه يخلق بإنجلترا أن تبر بعهودها المقدسة وتجلو عن الأراضى المصرية[٢]. وأنكر السفير البريطانى بباريس ما قيل من أن إنجلترا تريد أن تجعل بقاءها بمصر مؤبدًا، وأكد للحكومة الفرنسية بأنه «لم يطرأ تغيير ما على سياسة هذه البلاد بالنسبة إلى مصر»[٣].

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن أن تضاعف إلى ما لا نهاية له؛ وإن الأثر الذى يخرج به الإنسان منها كلها هو أن الحكومة البريطانية نفسها لم تكن فى بداية الاحتلال على بينة من الأمر، هل يسمح لها بأن تبقى بمصر إلى ما شاء الله، وهل بقاؤها بمصر إلى ما شاء الله يستحق أن يحرص عليه؛ على أنه ينبغى ألا ننسى أنه فى تلك الأيام كانت حال مصر المالية حرجة للغاية، وربما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى وجوب الجلاء عن مصر إن لم يستطع اللورد كرومر أن يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ما تريد. وبلغ من اللورد سلسبرى أن أرسل إلى الآستانة فى صيف ١٨٨٥ السير هنرى درمند ولف العضو المشهور بالحزب الرابع[٤] الذى كان ينتقد فيما مضى السياسة الرسمية المتبعة فى مصر، أرسله ليضع اتفاقًا تنظم به المسألة المصرية. وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة أشهر من بلوغه الآستانة؛ وكان مؤداه أن يرسل إلى مصر مندوبان ساميان

(١) مصر، رقم ٢٣ (١٨٨٤) ، ص١٣.

(٢) فى وليمة جيلد هول، ٩ نوفمبر عام ١٨٨٦.

(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٨٧) ، ص ١١٠.

(٤) الحزب الرابع لقب أطلق على فئة قليلة العدد من حزب المحافظين، كانت تحتل المقاعد الأمامية فى مجلس النواب. وكان زعيمها اللورد رندلف تشرشل، ومن أعضائها البارزين سير هنرى درمند ولف وسير جون غورست ومستر آرثر بلفور. وكانوا شديدى المعارضة لحكومة الأحرار فى ذلك الوقت وهم الذين آثاروا حزب المحافظين على حكومة غلادستون. وكان الأحزاب الإنجليزية فى ذلك الوقت هى: (١) حزب الأحرار، (٢) حزب المحافظين، (٣) حزب الأحرار الاتحاديين الذين كانوا يعارضون فى انفصال أيرلندا عن إنجلترا. أما آراء لورد رندلف وأتباعه فى المسألة المصرية، فهى المعارضة الشديدة لكل ما عملته حكومة ذلك الوقت فإخماد الثورة العرابية فى رأيه خطأ وإعادة سلطة الخديو جريمة (المترجمان).

أحدهما بريطانى، والآخر تركى ليبحثا حال مصر من جميع وجوهها ويضعا فيها تقريرًا، ثم تنظر «الحكومتان فى إبرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود البريطانية عن مصر فى وقت ملائم»(١) وقد ظهر أن ذلك دليل حسن على رغبة الحكومة البريطانية فى حفظ عهودها. ولكن الثمانية عشر شهرًا التى أعقبت ذلك شهدت تحسنًا عظيمًا فى حال مصر المالية كما شهدت زوال ما كان يخشى من ضياع مصر لمجرد العجز عن إدارتها، واستطاع اللورد كرومر فى عام ١٨٨٦ أن يكتب فيما شهدته إدارة البلاد المالية من تقدم عظيم، وبلغ من حذره أن أضاف إلى ما كتب العبارة الآتية: «إن العمل مع ذلك قد ابتدئ فيه فقط» وإن «استمراره موقوف على استبقاء ما للحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية بمصر»، ثم قال محذرًا: «إن العجلة فى الجلاء قد تحبط كل ما عمل حتى الآن»(٢). وكانت هذه الكلمات خفيفة على الأسماع للغاية، ولذلك عزمت الحكومة البريطانية على العمل بها؛ فعندما آن أوان عقد الاتفاق القاضى بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية أن تسحب الجيش البريطانى من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق، مشترطة لنفسها حق بقاء جنودها بمصر إذا ما طرأ خطر يهدد مصر من داخلها أو خارجها. وكان مما تقصد بالخطر الخارجى ألا تقبل الاتفاق أية دولة من دول البحر الأبيض المتوسط؛ وكانت الدولة المقصودة بالذات من هذا القول هى فرنسا بطبيعة الحال. وفوق ذلك - وهذا سبب أقوى - قد اشترطت أنه إذا ما حدث فى مصر أى اضطراب فى أى وقت بعد الجلاء، أو حدث أى إخلال بتعهدات مصر الدولية، فللحكومتين التركية والبريطانية أن تعودا إلى احتلال البلاد بجنودهما، فإن أبت تركيا ذلك فللحكومة الإنجليزية أن تحتلها وحدها(٣). هذا أغرب ما يكون من شروط لا تشترط للجلاء عن بلاد سبق احتلالها بغير مسوغ قانونى. فهو يعنى كما لاحظ السلطان إذ ذاك أن من الممكن لأية دولة أن تحتل بعض أقاليم الدولة العثمانية - كأن تحتل الروسيا أرمينية وفرنسا الشام - ثم تفاوض فى عقد اتفاق يقضى

---

(١) مصر، رقم ١ (١٨٨٦) ، ص ٣٧ - ٣٨.
(٢) مصر، رقم ١١ (١٨٨٧) ، ص ٧.
(٣) مصر، رقم ٧ (١٨٨٧).

بالجلاء عنها ولكنه يعطيها حقًا رسميًا فى دخول هذه الأقاليم مرة أخرى[1]. وبطبيعة الحال قد أثارت هذه الفقرة من الاتفاق حنق فرنسا، وجعلتها تصرح بأنها ستجعل إنجلترا شريكة فى ملك مصر، وأنها بدلاً من أن تقضى على السيطرة البريطانية، ستقر بكل بساطة هذه السيطرة إلى ما شاء الله. وهذا ضرب خادع من ضروب الجلاء، فإن إنجلترا بدلاً من أن تظل مالكة البلاد بوجه غير شرعى ستصبح مالكتها الشرعية، لأن مقاومة إرادتها يمكن أن تفسر بأنها خطر «داخلى» يؤدى إلى احتلال البلاد.

ومع أن ألمانيا وحليفتيها كن جانحات إلى النصح بقبول الاتفاق، فإن فرنسا وروسيا نصحتا للسلطان بأن يطلب تحديد مدة حق العودة إلى الاحتلال بسنتين فقط، فإذا لم يجب إلى ذلك فلا يوقع على الاتفاق. وقد بلغ من السفير الفرنسى أن أخبر السلطان أنه إذا لم يوقع على الاتفاق فإنه - أى السفير - يمكنه أن يعطيه باسم الحكومة الفرنسية «تأكيدا رسميًا صريحًا بأن جلالته يحمى ويمنع من كل ما قد ينجم عن عدم توقيع الاتفاق»[2] ولا ندرى أعلق السلطان على هذه التأكيدات أهمية كبيرة أم لم يفعل، ولعله كان كأى إنسان آخر عارفًا بقيمتها. ومهما يكن من شىء فإنه أبى أن ينزل لإنجلترا عن شىء من سيادة مصر. وبعد كثير من التلكؤ والتردد رفض توقيع الاتفاق.

ولا ندرى لعل الإنجليز قد ساءهم فشلهم فى عقد اتفاق ينيلهم حقًا طالما طمعوا فيه، وإن استتبع هذا الاتفاق جلاءهم المؤقت عن الديار المصرية. ومع ذلك فقد أصبح فى وسعهم أن ينبذوا سابق تعهداتهم، معلنين أنه لولا عناد السلطان لأنفذوها. وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور فى موقف إنجلترا إزاء مسألة الجلاء، نعم إنه من حين إلى آخر كان القوم يكررون القول إن إنجلترا ستضع فى يوم ما حدا لمقامها بمصر. فالمستر غلادستون الذى كان شديد العطف على القوميات الصغرى أيام كان فى جانب المعارضة، صرح فى عام ١٨٩٦ فى رسالة بعث بها إلى وطنى مصرى بأن «زمن الجلاء قد حل فيما يعلم

(١) مصر، رقم ٨ (١٨٨٧) ص ٥.

(٢) كوشرى «مركز مصر الدولى» ص ٢٢٥.

منذ سنوات مضت»[1]، ولكن هذه التصريحات أخذت تقل وتندر شيئًا فشيئًا، على حين أن القاهرة أصبحت مصدرًا لأشد ضغط يرمى إلى تأييد الاحتلال. من ذلك أن المستر (والآن السير) ألدن غورست المستشار المالى قال فى عام ١٨٩٠ من تقرير له عن المشروعات المالية المزمع تنفيذها: «لا بد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد... هو ألا يعترى حال مصر السياسية تغيير أساسى، وبعبارة أخرى يجب أن يظل جيش بريطانى محتلا البلاد، وأن يظل نفوذ الحكومة البريطانية، القائم إلى حد كبير على وجود جيش الاحتلال، صاحب السيادة العليا»[2]، وقد ظلت هذه النغمة من ذلك الحين نغمة اللورد كرومر وأعوانه فى تقاريرهم كلها تقريبًا. وفى عام ١٨٩٥ نرى المستر فيليرز ستيورت صاحبنا الأبدى الذى زار مصر مرة أخرى، يضرب على نغمة خير منها، ويصرح بأنه «قد يحتاج إلى جيلين من الزمان فى تثبيت دعائم الإصلاح الذى تم وإعطائه صفة الدوام» لأنه «لو تركت البلاد وشأنها الآن لانتكست سريعًا، وانبعثت الشكاوى القديمة، وعادت مساوئ العهد الماضى، ونسيت الدروس الجديدة، وكانت النهاية شرًا من البداية»[3]. فليس عجيبًا من الحكومة البريطانية وقد حذرها هذا التحذير «رجال على مسرح العمل» أن تصمم على البقاء بمصر مدفوعة إلى ذلك بأنقى البواعث الخيرية وأخلصها من الشوائب. على أن إنفاذ ذلك التصميم لم يكن دائما سهلا عليها؛ فمن حين إلى آخر كانت بعض الدول الأجنبية. وعلى الأخص فرنسا، يذكرها بسابق وعودها تذكيرًا لطيفًا، ويسألها عن موعد الجلاء عن مصر أحان أم لم يحن؟ من ذلك أنه عندما كانت الحكومة البريطانية تسعى فى

---

(١) وكان الخطاب قد أرسله المستر غلادستون من بارتز إلى الشاب المصرى مصطفى كامل وهو مؤرخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٦. وقد قال فيه المستر غلادستون: «إننى أعطف على ما أفهم أنه شعورك بصفة كونك مصريًا، ولكن لا حول لى ولا طول على الاطلاق. إن رأيى لا يزال على عهده لم يتغير وهو أنه يجب علينا أن نترك مصر بعد أن أدينا العمل الذى من أجله ذهبنا إليها أداء مقرونًا بالفخر والمنفعة لتلك البلاد. ومبلغ علمى أن زمن الجلاء قد حل منذ سنوات مضت». لا شك فى أن ما استفادته مصر من الشرف والمنفعة عظيم!.

(٢) مصر، رقم ١ (١٨٩٠) ص١ وقد بلغ من سرور اللورد سلسبرى بحصوله على هذا التقرير اللطيف من رجال هم على مسرح العمل أن طير برقية إلى اللورد كرومر يخبره فيها أن الرسالة وملحقاتها ستعرض على البرلمان (مصر، رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٣.

(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٩٥) ص ٢.

عام ١٨٨٩ فى تحويل الدين الممتاز، أبى المسيو سبولز وزير خارجية فرنسا أن يوافق على التحويل المذكور مالم تعلن إنجلترا ميعاد جلائها عن مصر؛ وقد أجابت الحكومة البريطانية أنها يسرها أن تجلو عن مصر لولا أن حال الأمور فى مصر مضطربة غير مستقرة؛ فكان رد مسيو سبولر أن قال: «إذًا فكيف تقترحين تحويل الدين إذا كانت الحال المالية مضطربة غير مستقرة»[١]، ولكن من حسن حظ إنجلترا أن مسيو سبولر سقط سريعًا وأن خلفه المسيو ريبو عدل عن الاعتراض ووافق على نقص فائدة الدين. ولم ينته أمد الخلاف بين إنجلترا وفرنسا إلا فى عام ١٩٠٤ إذ تعهدت فرنسا فى الاتفاق الإنجليزى الفرنسى المشهور ألا تعرقل عمل بريطانيا العظمى فى مصر «بأن تطلب تحديد الاحتلال البريطانى أو غير ذلك من الأمور»، وكان ذلك منها مقابل إطلاق يدها فى مراكش وإعلان الحكومة البريطانية أنها «لا تنوى تغيير الحال السياسية فى مصر». على أن ذلك الاتفاق لم يكن مقيدًا للدول الأخرى التى اشتركت فى مؤتمر الآستانة فى شىء ما. ولكن لما لم تر هذه الدول داعيًا إلى إثارة المسألة المصرية فإن إنجلترا من ذلك الحين بقيت لا يتعرض لها أحد. أما عهودها فقد صدق عليها قول اللورد ملنر ذات مرة «تدل التجربة البشرية العادية، بقطع النظر عما فى عالم المثال والكمال، على أن إنجاز التصريحات التى تبذلها أمة شارعة فى دخول الحرب، غير قابل لأن ينتزع انتزاعًا من نفس هذه الأمة ساعة انتصارها»' وظهر أن «تعاليم المسيحية الأولى» غير قابلة كذلك للتطبيق فى الوفاء بالعهود والمواثيق.

وكذلك وصلنا إلى حال مصر فى الوقت الحاضر، وهى الحال التى يتبقى علينا أن نستعرضها استعراضًا. قد تكون هذه الحال بالدقة نفس الحال التى كانت وقت إبرام الاتفاق الإنجليزى الفرنسى، لولا ظهور عامل جديد غير وجه الأمر كل التغيير، وأصبح المحور الذى تدور عليه الحوادث منذ تم ذلك العمل الدبلوماسى، وبوجه أخص منذ بدل فى عام ١٩٠٧ من كان يشغل منصب المعتمد البريطانى[٢] هذا العامل الجديد هو قيام الحركة الوطنية، وبعبارة أصح هو

---

(١) فلاى، «المنافسات الفرنسية الانجليزية بمصر» ، ص ١٤٥ ـ ١٤٧.

(٢) يريد المؤلف تعيين السير إلدن غورست معتمدًا بريطانيا بمصر مكان اللورد كرومر. (المترجمان).

انبعاث الحركة الوطنية القديمة، التى مضى عليها ثلاثون عاما، أجد مما كانت لباسا وأكثر أسباب قوة، تصرفها كيف شاءت.

لعل أكثر ما فى السنوات الأخيرة من حكم اللورد كرومر تسلية وتفكهة أن يجىء اللورد، نظرًا لطول أمد الاحتلال وعدم تزعزعه، بخرافة جديدة مؤداها أن المصريين أخذوا يقدرون «الفوائد» التى جنوها من الاحتلال، وأنه من أجل ذلك لم تعد القوة أساس السيطرة البريطانية فى مصر، ولكن أصبح أساسها عاطفة ارتباط حقيقية بين المصريين والبريطانيين. إن القارئ ليذكر كيف كانت التقارير الرسمية والصحف عامة تجتهد فى حمل الناس على الاعتقاد بأن عرابيًا لا يمثل أهل البلاد، وأنه مجرد عاص وخارج على مليكه الشرعى. ففى عام ١٨٨٣ كتب المستر فيليرز استيورت، عندما جاء إلى مصر عضوًا فى بعثة اللورد دوفرين، تقريرًا مسهبًا ليثبت فيه هذه القضية فقال: «إنهم (المصريين) يصرحون بأنهم... يرون أنه (عرابيا) كان دجالا ولا يوجد الآن أى عطف عليه، إنهم يرجون إصلاحًا على أيدى الإنجليز، ومستعدون للترحيب بهم فى الصعيد والدلتا على السواء»[١]، فدعوى أن المصريين يحبون الإنجليز ترجع بذلك إلى أقدم أيام الاحتلال، وإن كانت قد عدل عنها كما رأينا منذ هنيهة إلى الاعتراف صراحة بأن نفوذ الإنجليز موقوف على جيش الاحتلال[٢]؛ على أن هذه الخرافة القديمة، بمرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الإنجليز على الجلاء، أخذت تنبعث شيئًا فشيئًا بتعهد اللورد كرومر نفسه؛ فقد كتب يقول فى عام ١٨٩٢ بعد أن زال الخوف من إنشاء لجنة مالية دولية: «قلما تسمع أصوات جمهور أهل البلاد وآراؤهم الحقيقية، ومع ذلك فإنى أعتقد أنهم يقدرون الفوائد التى أصابوها فى خلال السنوات الماضية، وأنهم قد لا يودون أن يروا أى تغيير عاجل فى النظام الحاضر»[٣]، وإن الفطنة العجيبة التى مكنت اللورد كرومر من أن يلحظ ما يقل سماعه، أخذت تنمو نموًا

---

(١) مصر، رقم ٧ (١٨٨٣) ، ص ١٨.

(٢) كان المستر بورتال حتى عام ١٨٨٧ لا يزال يشكو ويقول: «ينبغى ألا يظن أن الفلاح شاكر للإدارة الحاضرة هذه الزيادة فى راحته... إن الفلاح يعد الاحتلال الإنجليزى كارثة وطنية» (مصر، رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣).

(٣) مصر، رقم ٢ (١٨٩٣)، ص٣٠.

مطرداً فى خلال السنوات التى أعقبت عام ١٨٩٢، حتى أصبحت فى عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم، فقد كتب فى ذلك العام بأسلوب متواضع يشبه أن يكون خالياً من التأثر يقول: «إن الرابطة الوحيدة التى كانت فيما مضى تربط الحاكم بالمحكوم فى مصر، كانت من جهة عبارة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحقة، ومن جهة أخرى عبارة عن الخوف الذى نشأ عن سوء استعمال هذه القوة؛ وإن الغرض الأساسى الذى كان يجب علينا أن نجعله نصب أعيننا هو بوجه أعم أن نستبدل رابطة أخرى بهذه الرابطة القديمة التى رثت فى آخر الأمر حتى أحدثت ما كاد يكون فى الواقع ثورة، لأنه من الخطأ المحض أن نظن انفجار الحركة العرابية مجرد عصيان عسكرى ليس أكثر؛ هذه الرابطة الجديدة يجب أن يكون بعضها عبارة عن رضا جمهور أهل البلد، وبعض منها آخر عبارة عن النمو التدريجى للثقة بنيات الحكام، وبعض ثالث عبارة عن إيجاد اعتقاد بقوة الحكومة، وإن اختلفت هذه القوة فى مظهرها عن القوى السابقة عليها... إنى لا أتردد فى أن أقول إن ما عمل فى سبيل هذه الغاية فى العشرين سنة الماضية قد أدى إلى الغاية المنشودة»(١)

إن وصف الرابطة «الوحيدة» التى كانت تربط الحاكم بالمحكوم فى الأزمنة الغابرة بأنها قوة ساحقة، وخوف هذه القوة الساحقة، لغريب من رجل ظل سنوات عدة يحكم بواسطة المحاكم العسكرية، ثم أتى قبيل ارتحاله عن مصر فى قضية دنشواى ببرهان ساطع يثبت نزعته الإرهابية. وفوق ذلك فإن الطريقة السهلة التى أطرح بها فى جملة واحدة التهمة القديمة التى اتهم بها عرابى واتهمت بها الحركة العرابية لعجيبة جداً. على أن أغرب ما بهذه الألفاظ من السخرية هو أنه فى اللحظة التى كان فيها اللورد كرومر يكتب فى التطور الذى طرأ على علاقة الحاكم بالمحكوم فى مصر كانت الحركة الوطنية أخذت تعلن عن نفسها، جاعلة من إعلانها دليلا حياً على كذب هذه الخرافة الجديدة.

---

(١) مصر، رقم ١ (١٩٠٤) ص ٦، وفى ذلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد اعتقاداً جدياً بأنه محبوب من الشعب المصرى، ويقال إنه اقترح شخصياً على وزارة الحربية أن تسحب الحامية البريطانية من القاهرة.

إن الحركة الوطنية، ولها من ماضيها ذكريات ثورة ودستور، لم يكن يتوقع أن تصير إلى العدم المطلق لهزيمة لقيتها. وإن الأسباب التى ابتعثتها فى الماضى - وهى سيطرة الأجانب على البلاد واستغلالهم لها - كانت لا بد مبتعثها بمجرد التغلب على ما كان من أثر لكارثة عام ١٨٨٢. ثم جاءت انتصارات اليابان ومن بعدها فظائع مشانق دنشواى، فأظهرت ما كان خلل الرماد من نيران الحركة الوطنية. ولقد كان من أبسط المصادفات وأيسرها أن يتصدى لزعامة الأمة المصرية شاب عبقرى هو مصطفى كامل باشا ويعبر عن أمانيها فى خطب بليغة مؤثرة، وأعمال منطوية على شجاعة عظيمة. على أن الحركة، ولو بدونه، كانت لامحالة متبلورة عاجلاً أو آجلاً، وإن كان الفضل فى سرعة تبلورها راجعًا لا ريب إليه.

وما هى إلا سنتان حتى تألف حزب عظيم وقامت عدة صحف واهتاجت البلاد من أقصاها إلى أقصاها مطالبة بالجلاء والدستور. فكان حدوث ذلك كله فى سنتين فقط محيرًا للألباب. ولشد ما اغتاظ اللورد كرومر عند ما قدمت الجمعية العمومية قرارًا بعدة مطالب كانت غاية فى الجراءة، وكان أهمها طلب دستور وبرلمان. اجترأت «هذه الصورة الكاذبة للحكم النيابى» على ذلك فى ٤ مارس سنة ١٩٠٧ فى جلستها التى تنعقد كل سنتين، فكان حنق الحاكم الأكبر عظيمًا. وإنا لا نزال نستطيع أن نطالع فى تقريريه الأخيرين ما صبه إذ ذاك على رءوس الوطنيين من الشتائم والسباب. فالوطنيون عنده جهلاء مستأجرون، وآلات يحركها مهيجون لا ذمم لهم ولا يمثلون غير أقلية شغبة، وغير ذلك من هذا القبيل. ولكن الاهتياج استمر على الرغم من ذلك كله وتعاظمت صفوف الحركة الوطنية وانضمت إليها الطبقة المتعلمة كلها شيئًا فشيئًا. وقد بذل كثير من الجهد فى إيجاد وتشجيع الحركات المنافسة للحركة الوطنية، نعنى حركات «المعتدلين» الذين كانوا لا يريدون غير الإصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال وانتظار الدستور انتظارًا غير محدود؛ ولكن هذا الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة، بل حط فى آخر الأمر من سمعة الذين بذلوه أو تأثروا به. ثم كانت خطبة الوداع التى ألقاها اللورد كرومر بدار الأوبرا بالقاهرة قبل رحيله الأخير عن

مصر، فكانت إعلانًا رسميًا للحرب بينه وبين الوطنيين[1]. ولم يتردد اللورد كرومر فى الخطبة التى ألقاها فى جيلد هول عندما منح حرية مدينة لندن أن يطلب إلى أولى الأمر اصطناع القوة فى قمع الحركة الوطنية[2]. على أن دعاة الاحتلال قد سرى عنهم عندما استسلم مصطفى كامل للنار التى كانت تأكل قواه وتوفى فى فبراير من عام ١٩٠٨. غير أن وفاته جاءت دليلاً على عظم انتشار المبادئ التى عمل على نشرها عملاً رائعًا عجيبًا، فقد شعر المصريون فى طول البلاد وعرضها بأن موته كارثة وطنية، وشيع جنازته إلى القبر خمسون ألفًا من جميع طبقات الأمة مظهرين أعظم ما يكون من الحزن والأسى. وقد بهت الاحتلاليون أنفسهم لانبثاق الشعور القومى بهذا الشكل الرائع، ولم يسعهم وهم فى اغتباطهم الصامت إلا أن يعترفوا برسوخ المبادئ التى جمعت الأمة حول رجل كان أول من أقدم على الجهر بها مرة أخرى.

ولقد غيرت الحال تغيير السحر هذه اليقظة المصرية القومية، التى جاءت بعد رقدة دامت أكثر من ربع قرن من الزمان. فقد أدرك السادة البريطانيون فجأة أن قد ظهرت قوة جديدة خفية سيكون لهم معها شأن يومًا من الأيام. ولعل اللورد كرومر نفسه رأى أن مشكلة جديدة عويصة ظهرت، وأنه لا يستطيع النجاح فى مغالبتها بعد أن أصبح على جناح سفره الأخير من مصر. وسواء أكان هذا السفر الأخير نتيجة تدبير قديم كما يقول البعض، أو لأن حكومة الأحرار الجديدة كانت شديدة الرغبة فى تغيير السياسة تبعًا لتغير الأحوال كما يقول آخرون، فإن اللورد كرومر استقال من منصبه فى صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحته، وخلفه السير إلدن غورست.

---

(١) فصرح بأن الحركة الوطنية «من أولها إلى آخرها زائفة مصطنعة» ووعد بأنه. وإن أصبح بعيدًا عن مصر، لن يكف عن الحث على معاملتها بما تستحق قائلا: «إنها لا تستحق غير قليل» انظر نص الخطبة فى عدد ٦ مايو سنة ١٩٠٧ (نقلا عن «L'Egypt»).

(٢) قال: «أما أنا فلا أرى غير طريقة واحدة للقضاء على هذا الهياج والاضطراب الموجود بمصر والهند، هذه الطريقة هى أن نظل مثابرين على القيام بواجبنا نحو أهل هذين القطرين، وأن نشد الوطأة على المتطرفين إذا ما تعدوا حدود القانون»، (التيمس، ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧).

ليس من شك فى أن الحاكم الجديد، على الرغم من أنه كان احتلاليًا محضًا أيام كان مستشارًا ماليًا فى عهد اللورد كرومر، وأنه ظل كذلك حتى تقلد منصبه الجديد، قد خرج إلى مصر مزودًا بتعليمات تفضى بأن يخفف من وطأة الحكم الاستبدادى القديم، ويسعى فى القضاء على الحركة الوطنية باتباع سياسة المسالمة والتوفيق. فكان عليه أن يخطو خطوة نحو تحرير الإدارة والمجالس شبه التشريعية ليجتذب إليه ما فى صفوف الوطنيين من العناصر الأكثر اعتدالاً. وكان عليه فوق كل شىء أن يترضى الخديو الذى ألقته معاملة اللورد كرومر الوحشية فى أحضان مصطفى كامل باشا وحزبه، حتى صرح بأنه يميل إلى الحياة الدستورية[1] ولقد نجح السير إلدن غورست فى هذا الترضى نجاحًا عاجلاً، ولكن الأمر الأول استعصى عليه. على أن أمر توسيع استقلال مصر الذاتى لم يكن جديًا، فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديريات وتوسيع اختصاصها، وهو عبارة عن فكرة قديمة للورد كرومر. ولقد ظهر أن مجالس المديريات الجديدة، إذا استثنينا ما لها من حق إنشاء المدارس الابتدائية تحت إشراف نظارة المعارف، وهى عين المجالس القديمة القاصرة التى أنشئت سنة ١٨٨٣ ـ أى أنها على أكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق الاقتراح مع كونها خاضعة لسيطرة المدير والوزارة[2]. ولما قدم هذا المشروع إلى مجلس شورى القوانين لم يرفضه، وإن كانت لجنته التى تولت درسه لم تتردد فى أن تحكم بأنه من الوجهة الإصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة[3]. أما مجلس شورى القوانين نفسه، فقد خول حق جعل جلساته علنية يحضرها الجمهور ورجال الصحافة، كما خول حق توجيه الأسئلة إلى النظار. وتلقت الأمة هذه المنحة الأخيرة بالفتور، لأن حق سؤال النظار أحيط بعدة قيود جردته من كل

---

(١) فى حديث مع مراسل الطان المسيو رينى بيو (انظر الطان عدد ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧).

(٢) انظر تقرير السير إلدن غورست عن سنة ١٩٠٩ (مصر، رقم١ (١٩١٠) ص ٢٧ ـ ٢٩.

(٣) إذا أراد القارئ أن يعرف ما وجه من النقد إلى مجلس شورى القوانين فليرجع إلى تقرير الوفد المصرى فى سنة ١٩٠٨ ص ٢٦ ـ ٣٩ يقول هذا التقرير: «لقد وجد أن القانون لا يتضمن اختصاصات أوسع من الاختصاصات التى منحها القانون النظامى فى سنة ١٨٨٣؛ أى أن الأمة لم تحط إلى الأمام خطوة واحدة فى هذه السبع والعشرين سنة).

مزية[1]. من هذه القيود وجوب تقديم السؤال قبل الجلسة بخمسة أيام، وأن للناظر المسئول ألا يجيب عن السؤال الموجه إليه، وأن الأسئلة الإضافية غير مسموح بها، وأنه، وهذه أهم القيود، لرئيس المجلس، الذى تعينه الحكومة بطبيعة الحال والذى هو طوع يدها تبعًا لذلك، أن يشرف على الأسئلة وأن يرفضها. أمام هذا كله لاعجب إذا قرر أعضاء مجلس شورى القوانين، وهم من أغنى المصريين وأكثرهم تعلمًا، ألا يعملوا بهذه المنحة فلم يوجه بذلك أى سؤال إلى أى ناظر من النظار.

هذان الأمران كادا يستنفدان كل مجهودات المعتمد الجديد الإصلاحية؛ ولذلك كان بدهيًا أن يفشل فى إنفاذ الشطر الأهم من برنامجه ألا وهو القضاء على الحركة الوطنية. وإن يكن لهذين الإصلاحين من مزية فمزيتهما أنهما أيقظا الرأى العام المصرى من غفلته، حتى نواحيه التى كانت لا تزال ترجو أن الاحتلال البريطانى قد يعلم المصريين المتأخرين معنى الاستقلال يومًا ما. ثم قامت الثورة التركية فازداد هياج المصريين، وقرر مجلس شورى القوانين فى جلسته التى انعقدت فى أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ أن يضم صوته إلى صوت الجمعية العمومية الذى أعلنته منذ ثمانية عشر شهرًا، فقرر بإجماع الآراء طلب الحكم النيابى[2].

(١) «الايجبشن غازيت» ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ انظر أيضًا أحاديث إسماعيل باشا أباظه المنشورة فى الصحيفة المذكورة فى عددى ٢٣ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩. ومما كان سببًا فى استياء أعضاء المجلس بصفة خاصة هو أن حق توجيه الأسئلة لم يكن قانونًا صدر به أمر عال، ولكنه أعطى على هيئة منحة اكتفى فى إعلانها بخطاب بسيط. هذه «المنحة» قد قبلت باتفاق ١٤ صوتًا على ١٢ صوتًا. ومما يجدر تذكره أن المجلس يحتوى على ١٦ عضوًا معينًا و ١٤ عضوًا منتخبًا.

(٢) وهذا هو نص القرار بأكمله: «قررت الهيئة باتفاق الآراء ما هو آت:

أن يطلب من حكومة الجناب العالى إعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية وتدبير شئونها المحلية، وأن يكون رأيها تقريريًا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى، وفى تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير فى نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومى وأحكام قانون لجنة التصفية ولا على كل ما يتعلق بالأورباويين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام، ولا على ويركو الآستانة، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات». وقد استغرقت مناقشة هذا القرار ثلاثة أشهر جعلت السير إلدن غورست يقول متضجرًا: «لقد ضاع وقت طويل فى مناقشات عقيمة موضوعها الحكم النيابى»، (مصر، رقم١ (١٩٠٩) ص ٥).

هنالك أصبحت الحركة الوطنية أجرأ مما كانت. نعم إن موت زعيمها الأكبر أفضى إلى كثير من الخلل فى صفوفها، كما أفضى إلى تفرق كثير ممن كان نفوذ مصطفى كامل الشخصى قد ألف بينهم، ولكنها مع ذلك أخذت تتسع شيئًا فشيئًا معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات لا يحصيها العد، وبصحافة مازالت تنتشر وتتغلغل حتى بلغت أقصى قرى الفلاحين، ثم إن ما هم به القوم من التعرض بغير حق لحرية الجامعة الأزهرية الإسلامية المشهورة(1)، وأدى إلى إضراب طلبتها البالغين ١٢٠٠٠ عن تلقى دروسهم، واستقالة شيخ هذه الجامعة، واستعانة من أعقبه بقوة من البوليس داست حرم المكان، ثم إلى خضوع الحكومة والخديو آخرة الأمر، نقول إن هذا أدى إلى أن انضم المجاورون وعلماء الدين أنفسهم إلى صفوف الحركة الوطنية، وإلى مظاهرات قامت فى الطرق منددة بحكم الخديو الاستبدادى، وحكم من يشد أزره من رجال الاحتلال البريطانى.

فى هذه الحال من الفشل والامتعاض عزم السير إلدن غورست على أن يختط خطة قامعة يكون من ورائها كم أفواه الصحافة الوطنية. لقد سبق أن أشار(2) المستر فندلى، عندما كتب إلى حكومته فى أثر قضية دنشواى وأحكامها، إلى الحملة «العنيفة» التى قامت بها الصحف على «العدل» البريطانى - تلك الحملة التى دلت فى رأيه المستنير على «إنفاق أموال طائلة» - وقال منذرًا بسوء العاقبة «إذا ظلت الأمور على ما هى عليه... فليس بعيدًا أن تدعو الضرورة إلى سن قانون جديد للمطبوعات وإلى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة». وقد أنفذ الأمر الثانى على الفور، أما الأمر الأول فترك إنفاذه للسير إلدن غورست رسول التوفيق والسلام. على أن قانون المطبوعات الذى جاء به السير إلدن غورست لم يكن بالشىء الجديد، فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ فى عهد المراقبة الثنائية وطبق مرة أو مرتين، ثم لم يطبق بعد ذلك قط. وقد كتب مراسل التيمس الإسكندرى(3)

---

(1) «التيمس» ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩. على أن خير ما كتب فى هذا الموضوع مقال لمحمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى. وقد نشر هذا المقال فى صحيفة «استامبول» التى تصدر فى الآستانة عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩.

(2) مصر، رقم ٣ (١٩٠٦) ص ١٣.

(3) التيمس، ٨ نوفبمر سنة ١٨٨١.

فيه فقال: «إن القانون شديد إلى درجة أنه شفى من نفسه بنفسه، وهو أسخف من أن ينفذ، ولذلك يتجاهله الجميع على السواء». ولكن ما كان «أسخف من أن ينفذ» فى عهد المراقبة الثنائية، بل وفى عهد اللورد كرومر، لم يكن كذلك فى نظر السير إلدن غورست. ولذلك بعث قانون المطبوعات القديم بقرار وزارى مؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٩٠٩، وبهذا القانون[1] أصبح متعينًا على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة أن يحصل على رخصة من ناظر الداخلية نظير ضمانة جسيمة؛ فإذا لم يفعل ذلك عوقب بعقوبات صارمة، وقد يعاقب بمصادرة ماله فى أحوال معينة. وهذه الرخصة قد لا تعطى وقد تسحب على حسب الإدارة، وقد تعطل الصحف بمجرد أمر يصدر من ناظر الداخلية بعد إنذارين أو بقرار من مجلس النظار بدون أى إنذار. وأصبحت حياة الصحف من ذلك الحين حياة خوف وترقب دون أن يكون لها ضمان أو شبه ضمان من القانون. نعم إن السير إلدن غورست قال:[2] إن قانون المطبوعات إنما نشر بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين؛ وهو صادق كل الصدق، ولكن الذى طلب لم يكن قانونًا يرمى إلى أغراض سياسية، بل قانونًا يكافح السلب والنهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الأجنبية وراء ستار التهديد والوعيد.

لسنا مبالغين إذا قلنا إن هذا العمل الاستبدادى من السير إلدن غورست كان له من الأثر فى ازدياد الهياج بمصر ما كان لمشانق دنشواى نفسها. ولقد عطل ووقف عددًا عظيم من الصحف الوطنية، وحكم على محرريها وكتابها بالسجن[3]؛

(١) «الايجبشن غازيت» ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩، مصر، رقم ١ (١٩٠٩)، ص ٤، ٥.

(٢) مصر، رقم ١ (١٩٠٩)، ص ٤.

(٣) وأول جريدة ذهبت فريسة لقانون المطبوعات، هى بالطبع جريدة «اللواء» لسان حال الحزب الوطنى، وقد أرسل محررها الشيخ جاويش إلى السجن فى الحال. كذلك عطلت جريدة «العلم» الوطنية مدة شهرين، وذلك بعد أسبوعين من ابتداء ظهورها. وأقفلت عدة جرائد أخرى. ولما خرج الشيخ جاويش من السجن فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سار معه فى الشوارع جمهور عظيم، فلما رأوا الخديو قادمًا هتفوا طالبين الدستور. وقد حكم بعد ذلك على الشيخ جاويش بالسجن ثلاثة أشهر، لأنه كتب مقدمة لديوان شعر «مهيج» نظمه الغاياتى الشاعر الوطنى؛ وكان «المؤيد» الذى يصدره الشيخ على يوسف هو الذى لفت نظر البوليس إلى هذا الديوان. وعلى ذكر المؤيد نقول إنه كان ـ فيما مضى ـ وطنيًا صميمًا واضطهده اللورد كرومر اضطهادًا كان وخيم العاقبة. ثم أصبح من ذلك الحين صحيفة احتلالية. وقد منع من دخول تركيا؛ لأنه كما يقال يعمل على نصر دعوة الخديو فى بلاد العرب.

ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف[1]؛ وانبرى الشبان المتعلمون للعمل، فأعلنوا ـ بصراحة ـ فى مؤتمر جنيف الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٩٠٩ موافقتهم التامة على برنامج الوطنيين المتطرفين.

(١) وفى هذه المظاهرات استخدم هارفى باشا حكمدار العاصمة خراطيم المياه لأول مرة كوسيلة لتفريق الجموع. و«الباشا» خبير بهذه الآلة ؛لأنه كان قبل ذلك ضابطًا صغيرًا فى فرقة مطافئ الإسكندرية.

الفصل الثانى والعشرون

الحركة الرجعية والإرهاب

لقد كان إصدار قانون المطبوعات بمنزلة إعلان صريح من السير إلدن غورست لإفلاسه السياسى والدبلوماسى. وبدا من ذلك الحين أن كل تظاهر بالميل إلى المبادئ الدستورية أو وضع دستور قد انقضى أمره، وأن لا بد من الرجوع إلى السياسة القديمة سياسة القمع والشدة. وكان قانون ٤ يوليه سنة ١٩٠٩ القاضى بوضع بعض الأشخاص تحت رقابة البوليس دليلاً على الروح الجديد الذى فى جسم الوكالة البريطانية. فبهذا القانون[١] العجيب أصبح كل من يسمونه مخيفًا، أى كل شخص «اشتهر عنه الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك» عرضة لأن يحال، ولو لم تثبت عليه جريمة ما، إلى لجنة خاصة مؤلفة من المدير أو المحافظ ومن رئيس المحكمة الأهلية ورئيس النيابة الأهلية واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصًا من الأعيان يعينهم ناظر الداخلية، وأن تحكم عليه هذه اللجنة، بعد سماع دفاعه أو دفاع محاميه وشهادة الشهود، بأن يوضع فى محل إقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، وأن يقدم ضمانًا ماليًا أو شخصيًا يكفل حسن سيره فى المستقبل، بحيث إذا لم يقدمه نفى إلى جهات مصرية معينة يقضى فيها مدة المراقبة. وقد يطبق هذا القانون «التحوطى» عينه على الذين ارتكبوا جنايات ثم برأتهم محاكم الجنايات «لعدم كفاية الأدلة». هذا القانون ـ كما يرى كل قانونى لأول وهلة، منطو على أشنع ما يكون من الخروج على مبادئ حرية الفرد الأولية، ومانع من المحاكمة المنظمة التى

---

(١) مصر، رقم ٢ (١٩٠٩).

تقوم بها المحاكم النظامية فى قضايا يعتبر حتى الشرط الأساسى لثبوت الجريمة فيها معدومًا بالمرة أو ظنيًا على أحسن تقدير، ثم هو يجعل للسلطة التنفيذية سيطرة على حرية الأهلين تكاد تكون مطلقة من جميع القيود. نعم إنه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم، ولكن ذلك الاشتراط يظهر مظهر السخرية والتهكم أمام ما يوردونه من الحجج على صدق ما يقولون، من أنه كثيرًا ما تتعذر إدانة المجرمين فى مصر لامتناع الجمهور عن أداء الشهادة[1]. فاشتراطهم هذا معناه أنه إن كان ثمة شهود على الإطلاق فإنهم يكونون مجرد مبلغين ينتفع بهم الاتهام وحده. تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التى اكتسبت من تطبيق القانون المذكور، والسير إلدن غورست[2] يقول: «لقد أدرك الشهود بوجه عام أن السلطات جادة فى الأمر، ولذلك أظهروا فى أداء الشهادة شجاعة أدبية لا يستهان بها».

وفوق ذلك فإن القانون لا يعين مقدار ما يقدمه الشخص «المشتبه فيه» ضمانًا لحسن سيره، بل يترك تقدير ذلك برمته لحكمة اللجان وناظر الداخلية. وقد نشأ عن ذلك أن أصبح مقدار الكفالة المطلوبة يتراوح بين ١٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه بالغًا فى بعض الأحيان ١٥٠٠ جنيه. وعلى ذلك كان النفى واقعًا لا محالة[3] فى كل قضية تقريبًا. وعلى إثر صدور القانون ألفت لجان خاصة فى كل مديرية لوضع قوائم بأسماء الأشخاص المشتبه فيهم، وفى خلال ستة أشهر دون فى هذه القوائم الاتهامية ١٢,٠٠٠ اسم. هذا العدد الهائل خفضه ناظر الداخلية تدريجًا إلى ١٢٠٠ ثم إلى ٢٨٣ اسمًا. فعل ذلك وهو محس لا شك بأن الأمر قد أسرف فيه كثيرًا. وما وافى آخر فبراير حتى كان قد وضع تحت مراقبة البوليس ٢٨١ شخصًا، ولم يقل عدد من نفى إلى الواحات الداخلة[4] عن ٢٧٢ شخصًا.

لقد كان الغرض من هذا القانون البديع محاربة ازدياد الجرائم. ولذلك نرى السير إلدن غورست يورد فى تقريره الأخير[5] إحصاءات تدل على ما اعترى

---

(١) مصر، رقم ٢ (١٩٠٩)، ص٢.

(٢) مصر، رقم ١ (١٩١٠)، ص ٢٥.

(٣) جواب السير إدوارد غراى عن سؤال المستر مكارنس فى مجلس العموم فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٩.

(٤) مصر، رقم ١ (١٩١٠)، ص ٢٥.

(٥) مصر، رقم ١ (١٩١٠)، ص ٢٥.

الجرائم من نقص واضح فيما بين أول سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠. ولكننا يتخالجنا شىء من الشك فى صحة هذه الأرقام لأن اللجان، كما يستدل من قول السير إلدن غورست، استغرقت ستة أشهر فى عمل قوائم المتهمين، وهذه الأشهر الستة تصل بنا إلى آخر عام ١٩٠٩؛ ثم إنه يلوح لنا أن من الابتسار والسبق للأوان أن يستنبط من تجارب أشهر قلائل أن القانون «سيكون له فى إصلاح الأمن العام أثر عاجل الوقوع دائم البقاء[١]». على أن أمرًا واحدًا نحن متثبتون منه كل التثبت، هو أن هذا القانون قد أدخل على الإدارة المصرية مبدأ من أضر المبادئ، وأنه لن يطول العهد حتى يطبق فى الأغراض السياسية. ولعمرى إذا كان هذا القانون قد وافق عليه أعضاء مجلس الشورى كما حصل لأنهم من الملاك، مضحين عن غفلة منهم بحرية الفرد على مذبح الشهوات الدنيوية، فماذا عسى أن نقول عن أولئك الذين بعثوا «ليعلموا» المصريين الاستقلال والحقوق المدنية، ثم هم يبتكرون هذا القانون وينفذونه؟

لقد فصلنا القول بعض الشىء فى هذا القانون؛ لأنه صادق فى الدلالة على طرائق الحكم المتبعة فى مصر، ولأنه يكاد يكون من المحقق أنه إن لم يلغ فسيؤدى إلى عواقب وخيمة[٢]. لقد حل هذا القانون محل الإصلاح التعليمى والاجتماعى الذى به وحده يمكن نقص الجرائم نقصًا دائمًا مستمرًا.

---

(١) مصر، رقم ١ (١٩١٠) ص ٢٦. لقد أورد السير إلدن غورست فى تذييل له (ص ٥٦ وما بعدها) نبذة من تقرير المستشار القضائى (السير ملكولم مكاريث) فى معرض الدفاع عن القانون، ولكنه حذف منها بعض عبارات مهمة فى بعض هذه العبارات المحذوفة، كما تدل برقية لروتر مرسلة من القاهرة ومؤرخه ١٣ إبريل سنة ١٩١٠ ونشرت بعض الصحف اليومية، يقول السير ملكولم: «يدل ذلك الجزء من التقرير المتعلق بقانون النفى الحديث أن قد حدث نقص محسوس جدًا فى إحصائيات الجرائم فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٠٩. وذلك النقص لا شك نتيجة الاحتياطات التى اتخذت بموجب هذا القانون. ولكن إذا أردنا أن نعرف إلى أى حد يحتمل أن تستمر هذه النتيجة. فذلك الآن مفرط الابتسار» ولا شك أن ما يراه المستشار القضائى مفرط الابتسار الآن يرى المعتمد السياسى أنه يمكن إعلانه الآن.

(٢) يذكر السير ملكولم مكاريث فى تقريره باهتمام عظيم أمله فى «انقضاء الحال التى استوجبت تأليف اللجان الحاضرة بعد أن تعمل هذه اللجان مدة أخرى من الزمن». وسبب هذا الأمل المبكر الغريب (فقد جاء بعد الشروع فى تنفيذ «القانون» بأشهر قلائل) هو ما ذكره فى جمل سابقة على عبارته الآنفة من الخوف من أن يحل «الخلاف» بين أعضاء اللجان محل الوفاق =

وفى أثناء ذلك كانت قرائح السلطات الاحتلالية قد تمخضت عن مشروع آخر عظيم أتيح له أن يدفع الجمهور إلى أقصى ما يكون من الهياج. ذلك مشروع مد امتياز شركة قناة السويس. إن هذا الامتياز الذى منح فى عام ١٨٥٦، كان لا يزال باقيًا لانقضاء مدته ستين سنة أخرى تنتهى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨. ولكن الحكومة المصرية أرادت انتهاز الفرصة وأخذ السبيل على ما عساه أن يكون فى المستقبل من ممانعة، فارتأت مد هذا الامتياز لأصحابه مدة أربعين سنة أخرى، وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه على أربعة أقساط سنوية، وأن توافق فوق ذلك (أولاً) على أن تدفع للحكومة من صافى الإيراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدريج من ٤٪ إلى ١٢٪ فيما بين عامى ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانيًا) أن تدفع للحكومة ٥٠٪ مما يزيده الإيراد الصافى على ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فيما بين عامى ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ بشرط أن تنزل الحكومة عن الـ١٥٪ التى هى نصيبها من المتحصل بموجب الاتفاقية الحاضرة.

قد يكون من الغرابة بمكان أن تحرص الحكومة المصرية ـ وهى بالطبع الوكالة البريطانية ـ على مفاوضة شركة قناة السويس فى الوقت الحاضر مع أنه كان لا يزال باقيًا لانتهاء مدة الامتياز ستون سنة، ثم ألا تكون هذه المفاوضة لشراء هذا الامتياز، ولكن لمد أجله أربعين سنة أخرى. أن تفسير هذا العمل الغريب كما ذكرته الجرائد الشبيهة بالرسمية(٢) هو الخوف من أن مصر إذا آلت القناة إليها

= الذى ساد بينهم فى بداية الأمر. لذلك الخوف من غير شك نصيب كبير من الصحة فإن عمل اللجان كان لا بد موجدًا هياجًا عظيما فى نفوس عامة الناس ومثيرًا لروح التمرد فى نفوس الفلاحين. قارن أيها القارئ ذلك القول بما قاله السير إلدن غورست فى صلب تقريره (ص ٢٦) لقد «لقى القانون من سكان القطر رضاء شاملا» تصور رضا سكان أى قطر من الأقطار عن أن يروا أصدقاءهم وأقرباءهم يقبض علهم ويساقون إلى محكمة غير نظامية تحكم عليهم بالنفى لغير ما ذنب اقترفوه؟

(١) لقد أظهر السير ملكولم مكاريث أعظم ما يكون من السخط على قانون النفى، وعلى كل الروح التى تسود الإدارة المصرية الحاضرة. وذلك حيث يقول: «فى كل مجتمع شرقى خاضع لنظام قانونى أجنبى لا يفهمه جمهور الناس ولا يقدرونه. .. قد تنشأ بالتدريج حال من الأمور لا يكون للمحاكم العادية ورجالها قدرة على مقاومتها» (مصر، رقم ١ (١٩١٠) ص ٦٠). لقد أدخل فى أول الأمر نظام قانونى أجنبى لا يستطيع الأهلون أن يفهموه، فلما خالفوا ذلك النظام غير المفهوم عوقبوا بالنفى؟

(٢) «الإيجبشن غازيت» ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٩.

بعد ستين سنة قد تعمل ما عملته كلمبيا فى مسألة قناة بنما، فترفض تجديد الامتياز أو تشترط لتجديده شروطًا ثقيلة. ومعنى ذلك أنه مادامت مصر تديرها أيد أجنبية فينبغى أن تنتهز الفرصة لسلبها حقها مدة أربعين سنة أخرى. ونحن إذا صرفنا النظر عما فى هذا الأمر من الغش والتدليس فإنا نرى ما يوردونه تفسيرًا لهذه العجلة الشاذة غير مقنع، اللهم إلا إذا اعتبرنا زعمًا لم يقم على صحته دليل ما، وهو أن إنجلترا عازمة على الانسحاب من مصر فى وقت قريب جدًا. ألا إن السبب الحقيقى لهذا العمل من الحكومة المصرية يجب أن نبحث عنه فى مكان آخر. ولن نكون مخطئين إذا بحثنا عنه فى احتياجات المالية المصرية. لقد سبق أن أشرنا إلى الاحتياطيين اللذين أنشئا سنة ١٨٨٨ لحفظ ما يتجمع من زيادات الميزانية[1]؛ والآن نقول إنه بمقتضى الاتفاق الإنجليزى الفرنسى فى ١٩٠٤ قد ضم الاحتياطيان أحدهما إلى الآخر، وألغيت رقابة صندوق الدين؛ لأن سرعة أداء الكوبونات أصبحت أمرًا موثوقًا به فى ظل الإدارة المالية البريطانية. بهذه الطريقة اجتمع للحكومة المصرية ملك مبلغ طائل من المال يبلغ مجموعه ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لا ينازعها فيه منازع. ويظن أنه فى خلال السنوات التى تلت ذلك العهد قد دخل الاحتياطى ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه أخرى أتت من مجموع زيادات الميزانية فى السنوات المذكورة، أى أنه فى وقتنا هذا كان ينبغى أن يكون للحكومة المصرية مبلغ من المال يناهز ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. ولكن الواقع غير ذلك، فإنه ليس فى الاحتياطى بأجمعه، كما تدل الحسابات الرسمية[2]، غير ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تزيد قليلاً. فأين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ الـ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه الباقية؟

ذلك سر شديد الغموض، إن الحكومة عند عرضها الميزانية على مجلس شورى القوانين لا تذكر مقدار الأموال التى تنوى إنفاقها من الاحتياطى، بل تشير إلى نتائج حسابات السنة المنصرمة فى عبارات شديدة الإجمال. وكان ذلك منها موضع شكاة مستمرة لمجلس الشورى؛ فقد طلب غير مرة، ولكن بدون جدوى،

---

(١) انظر ص ٢٧٠ من هذا الكتاب.

(٢) مصر، رقم ١ (١٩١٠) ص ٩.

بيانًا وافيًا لما ينفق من المال الاحتياطى، وأن يكون له حق النظر فى كل باب من أبوابه والاقتراع عليه مقدمًا(١). والحق أن الحكومة أنفقت كل ذلك المال ولا تزال تنفق غيره من الاحتياطى فى مبان عمومية باهظة النفقة تشمل ثكنات لجيش الاحتلال، وفى مقاولات خادعة، وسكك حديدية، وسندات أجنبية انحطت قيمتها، وفوق ذلك كله، فى السودان(٢). وعلى ذكر السودان نقول إنه قد أثبت أنه هاوية لا قرار لها. ذلك بأن هذا الإقليم المصرى، الذى تخلت عنه الحكومة رغم احتجاجات المصريين، ثم «فتح ثانية» بفضل مثابرة الجنود المصرية، لم يكتف فيه بأن حول فعلاً إلى مستعمرة بريطانية، سميت على سبيل التلطف فى القول بالسودان الإنجليزى المصرى، ولم يكتف فيه بأن البريطانيين من ذلك الحين لم يغفلوا عن ترقيته، لجعله سوقًا للبضائع البريطانية ومصدرًا من مصادر القطن، وكل ذلك أيها القارئ بأموال مصرية، حتى أنه فى عشر السنوات التى آخرها سنة ١٩٠٨ أنفقت الخزانة المصرية فى السودان ٤,٢٠٠,٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة نفسها(٣)، وإن كان مجلس شورى القوانين قد رفض الرقم المذكور؛ لأنه

---

(١) وقد عقد مجلس شورى القوانين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٠٩ جلسة عاصفة خاصة بموضوع تبذير المال الاحتياطى. فى هذه الجلسة ألقى أحمد يحيى باشا خطبة فريدة فى بابها أنحى فيها على سياسة الحكومة المالية («الإيجبشن غازيت» ٣٠ نوفمبر ١٩٠٩)

(٢) راجع الخطبة الرائعة التى ألقاها إسماعيل أباظه باشا فى جلسة مجلس الشورى التى انعقدت فى ٣ يناير سنة ١٩١٠ وقد أعيد طبع هذه الخطبة على هيئة نشرة بمدينة القاهرة. فمنذ عهد قريب جدا أنفق ٢٤٧,٠٠٠ جنيه فى الجسور (الكبارى) و ٩١٢,٠٠٠ جنيه فى السكك الحديدية و ٤٠٠,٠٠٠ جنيه فى ثكنات الجنود و ٨٥,٠٠٠ جنيه فى مساكن لموظفى السودان و ١١٥,٠٠٠ على هيئة إعانات و ٨٠,٠٠٠ جنيه أعيرت لشركة البواخر الخديوية ـ كل ذلك بدون بيانات مفصلة. وعلاوة على ما تقدم قد ضاع، كما يقول السير إلدن غورست نفسه فى سنة ١٩٠٨ مبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٢٩,٠٠٠ جنيه (مصر رقم ١ (١٩٠٩) ص ١٥، رقم ١ (١٩١٠) ص ٩) وذلك فى مضاربات فى سندات الترنسفال .

(٣) (مصر، رقم ١ (١٩١٠) ص ١٠). ويعتبر السير إلدن غورست ما أخذته الحكومة المصرية على التجارة السودانية من ضرائب جمركية ورسوم ونحوها أموالا «مرتجعة» من السودان ومقابلة للإعانات التى أخرجتها المالية المصرية، هذا أيها القارئ كما لو قيدت الحكومة الألمانية فى دفاترها الضرائب الجمركية المأخوذة على بضائع استوردت من الجزائر البريطانية، ثم أصدرت إلى روسيا على هيئة «أموال ارتجعت» من الروسيا! وفيما عدا ذلك فالحكومة البريطانية تعنى الآن بتعمير بور سودان وتنميتها لا اقتصارًا على أن تحرم مصر هذا المصدر الذى هو من =

غير دال على كل الحقيقة، وكان رفضه إياه فى قرار ضمنه عدم ثقته بالحكومة وتأييده ما تمسك به خطيبه من أن ما أنفق فى السودان لا بد أن يبلغ ١٨,٧٠٠,٠٠٠ جنيه[1].

لقد كان تناقص الاحتياطى من ناحية، وحاجة السودان المستمرة من ناحية أخرى، هما اللذان أمليا على الحكومة المصرية فكرة كسب المال الحلال بالتخلى عن قناة السويس أربعين سنة أخرى، ولكن فى نظير ماذا؟ أن لجنة الجمعية العمومية التى شكلت لنظر المشروع قد وجدت، بعد أن بحثت الأرقام أشد ما يكون من البحث المفصل، أن الخزانة المصرية بأحسن ما يكون من الاعتدال فى التقدير ستهدى إلى الشركة أكثر من ٢٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خالصة لوجه الله تعالى[2]. تلك «مقابلة» مقرونة بالتشفى والانتقام، أو هى تكرار لما عمله إسماعيل من بيع الـ١٧٦,٠٠٠ سهم بـ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، مع أنها تساوى الآن ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

فلا عجب إذا رأت الحكومة المصرية أن تخفى نبأ ذلك المشروع المالى العظيم عن الشعب المصرى، ولكن من حسن حظ الشعب المصرى أن الوطنيين المصريين تسقطوا شيئًا من المفاوضات وضجوا طالبين عقد الجمعية العمومية فى الحال ضجة لم يسع الحكومة معها إلا إجابتهم إلى ما طلبوا، وقد نادت الصحف

= مصادر الدخل، ولكن لتقضى جملة واحدة على تجارة المرور المصرية. وهذا أيضًا هو السبب فى أن البريطانيين يتحامون إنشاء خط حديدى فيما بين أسوان ووادى حلفا قد يكون واسطة لنقل البضائع عن طريق مصر إلى السودان وداخل إفريقية. لا شك فى أن البريطانيين يجتهدون فى تنمية مصادر السودان إضرارًا بمصر وعلى حساب مصر. وفوق ما تقدم فإن سيطرة إنجلترا على منابع النيل السودانية ستمكنها من أن تقبض بيدها على حياة مصر نفسها.

(١) راجع خطبة يحيى باشا المذكورة آنفًا والتى ألقاها بمجلس الشورى. («الايجبشن غازيت» ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩).

(٢) تقرير مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع مد امتياز شركة قناة السويس إلى هيئة الجمعية العمومية (القاهرة سنة ١٩١٠) وهو عبارة عن نشرة رسمية فى غاية الأهمية. ولما كان غير محتمل أن تترجمه الحكومة وتقدمه إلى مجلس البرلمان نظرًا لمحتوياته الهادمة فإنى أنشره فى ذيل كتابى هذا (لقد صرح السير إدورد غراى فى مجلس العموم فى ٥ يوليه وسنة ١٩١٠ «بأنها مستندات مطولة وأنه لا يراها تستحق النفقة العظيمة التى تنفق فى ترجمتها وطبعها»).

الإنجليزية المصرية[1] إذ ذاك فى تسخط وغضب بأن هذا التسليم «سياسة منطوية على الضعف»، ولكن الوطنيين ذهبوا فى الأمر إلى أبعد مما فعلوا وأصروا على أن تقرر الحكومة مقدمًا أن صوت الجمعية العمومية لازم الطاعة واجبها. إن التاريخ لم يكشف لنا بعد العوامل الخفية التى كانت تختلج فى صدر المعتمد البريطانى والنظار المصريين، ولكن لما كان أصحاب البواخر البريطانيون فى ريب شديد جدًا من الفوائد التى قد تعود على السفن البريطانية من مد امتياز شركة عاملتهم فيما مضى بشىء من الشح والكزازة، ولم يكن محتملا مع الشروط الجديدة المقترحة أن تعاملهم فى المستقبل بأحسن مما عاملتهم فى الماضى[2]، ومن جهة أخرى لما كان النظار بصفة كونهم مصريين لا بد أن يكونوا قد قاسوا شيئًا من وخز الضمير لتفريطهم فى ملك أمتهم ـ نقول لما كان هذا وذاك فلنا أن نظن أن الحكومة المصرية والسلطات الإنجليزية لم تكن مقتنعة فى نفسها كل الاقتناع بحكمة هذا المشروع وضرورته. ومهما يكن من شىء فإن الحكومة ـ وذلك مدهش لكل إنسان ـ قد سلمت آخر الأمر فى هذه النقطة أيضًا، وأعلنت فى ٥ إبريل بعد ما عرفت حال الجمعية العمومية النفسية جد المعرفة أنها ستنزل فى آخر الأمر على حكم الجمعية. وعلى ذلك أصدرت الجمعية العمومية بعد يومين دون تردد قرارًا برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتًا على صوت واحد .

ومهما كانت الأمانى أو المخاوف التى شعرت بها الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى، فإن هذه النتيجة انتصار باهر للحركة الوطنية؛ بل هى فى الواقع أول انتصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١. من أجل ذلك لم يكن أمام السير إلدن غورست

(١) «الايجبشن غازيت» الصادرة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٩.

(٢) راجع خطبة المستر ج. ويلسن بوتر رئيس جمعية أصحاب السفن العمومية فى الجلسة السنوية التى عقدتها الجمعية فى ٢٦ يوليه سنة ١٩١٠ وكذلك المقالة التى نشرها ملحق «التيمس» التجارى فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٠ فى موضوع اتفاقية قناة السويس. والظاهر أن أخوف ما يخافه أصحاب السفن من مد أجل الاتفاقية، هو أنه «قد يؤدى إلى إبقاء الرسوم الثقيلة التى تتقاضى الآن والتى هى ٧ فرنكات و ٧٥ سنتيما عن كل طن» رغم الوعود التى بذلت فى سنة ١٨٨٣ ومع ذلك فمنذ رفضت الجمعية العمومية اقتراح الحكومة أعلن مجلس إدارة الشركة عزمه على تخفيض رسوم القناة من سنة ١٩١١ إلى ٧ فرنكات و ٢٥ سنتيما.

إلا أن يغتبط بتوقيعه مشروعًا كان - بقطع النظر عن نواحيه السياسية - مدعاة إلى ضعف الثقة بإدارته المالية ومحلا للطعن من جميع الوجوه، ولو حدث فى قطر آخر غير مصر أن وزيرًا ارتأى مشروعًا كهذا لا يمكن المدافعة عنه بحال، لأقيل ذلك الوزير من منصبه موصومًا بوصمة الخزى والعار.

وفى أثناء الهياج الذى سببه امتياز قناة السويس وقعت حادثة محركة للعواطف مؤثرة فى النفوس تأثيرًا شديدًا، حادثة يمكن أن نرجعها رأسًا إلى ما أصاب السلطات الإنجليزية المصرية من التخون التام لإصدارها قانون المطبوعات وتلفيقها مشروع قناة السويس؛ تلك هى حادثة إطلاق شاب مصرى كيماوى الرصاص على رئيس النظار بطرس باشا غالى، وذلك فى ٢٠ فبراير، فى رائعة النهار فى مدينة القاهرة. ويمكن أن نعرف إلى أى حد كانت هذه النتيجة متوقعة ومعتقدة طبعية فى تلك الظروف، إذا عرفنا تلك الحقيقة المهمة وهى أن الصحيفة الإنجليزية «الإيجبشن غازيت» استهلت رواية الحادثة فى عددها الذى صدر فى اليوم التالى ليوم وقوعها قائلة: «وأخيرًا لقد حذت مصر حذو الهند». هو ذاك، فحيثما نجد فعلاً ورد فعل من نوع خاص يتعاقبان على نحو تعاقبهما فى الهند فإن القتل السياسى لا مناص من ظهوره دليلاً على اليأس وطريقة من طرق التشفى والانتقام. نعم لقد حذت مصر أخيرًا حذو الهند، ولكن بعد أن قيدت الصحافة، ومنعت الاجتماعات، وجىء فوق ذلك بمشروع فيه من الذلة للشعور القومى ما فيه. ولعمرى لئن كان بطرس باشا أول من ذهب فريسة القتل السياسى فذلك أيضًا طبيعى جدًا.

لقد كان لبطرس باشا سجل خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥؛ أى منذ صحب إسماعيل صديق المفتش المقتول، بصفة كونه كاتب سره، إلى باب النظارة فى ذلك اليوم المشئوم الذى اختطف فيه الرجل. ولقد تقلب فى المناصب الإدارية المختلفة من ذلك الحين، وكان مفيدًا جدًا للجنة الدولية فى أعمالها السيئة القبيحة، ثم صار فيما بعد، أى فى عهد اللورد كرومر، ناظرًا للمالية فناظرًا للخارجية، وأخيرًا نصبه السير إلدن غورست فى سنة ١٩٠٧ رئيسًا للنظار تنفيذًا لسياسة السعى فى ترضى المصريين بـ«إصلاحات زهيدة القيمة». وكان «الإصلاح»

الملحوظ فى هذا التنصيب هو أنه لما كان بطرس مصرى المولد بخلاف من تقدمه فى منصب الرياسة من الأرمن واليهود والجراكسة، فقد ظن أن تنصيبه سيكون تحية للأمة المصرية تسر الوطنيين سرورًا عظيمًا وتبعثهم على أن يقروا ويهدأوا ولكن بطرس للأسف كان معروفًا بأنه آلة فى يد الإنجليز، وأنه ترأس فيما مضى قضية دنشواى الأبدية الذكرى وباشر إجراءاتها، ولئن بقى بأذهان الوطنيين شىء من الشك فى كيف يسلك بطرس فى منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث أن تبدد بإعادة قانون المطبوعات تحت إشرافه، وبالأحكام والاضطهادات التى تلت ذلك القانون، وأخيرًا بالاندفاع فى مشروع امتياز قناة السويس. من أجل ذلك كان بطرس فى نظر الوطنيين مذنبًا من جهتين، من جهة أنه الموجد فعلا لهذه النظم الرجعية، ومن جهة أنه خائن لأمته، وعلى ذلك استحال ما أريد أن يكون أداة استمالة واستدراج إلى منبع لهياج جديد، وكانت النتيجة أن انبرى شاب حمى الرأس فاغتال حياة بطرس باشا.

إن ما أعقب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جدا. لقد فقدت الحكومة المصرية صوابها فقدًا تاما، واندفعت ذات اليمين وذات الشمال، تقبض على الناس، وتفتش البيوت، تريد استكشاف جمعيات ومؤامرات سرية خلقها لها الوهم والخيال. لذلك لم تبدأ محاكمة الوردانى إلا بعد شهرين من وقوع الحادثة، أى فى ٢١ إبريل. ذلك التأجيل مكن الوطنيين من أن يجمعوا أمرهم ويشرعوا فى حملة ترمى إلى ما فيه مصلحة المتهم. ولقد كان من رأى كثير من الأطباء الأجانب والمصريين أن وفاة بطرس لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الوردانى، ولكن عن العملية الجراحية التى عملت له بالمستشفى على أثر الحادثة؛ وعلى ذلك أقبل الوطنيون يحتجون بأن الوردانى لم يرتكب جريمة القتل الفعلى، وأنه لذلك لا يمكن أن يحكم عليه بالإعدام. وكان فى هذا الرأى كثير من الوجاهة حتى أن المحكمة نفسها[1] رأت من الضرورى أن تعرض الأمر على لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيبين إنجليزيين وطبيب مصرى. وقد انقسمت آراء هذه

---

(١) وكان من بين أعضاء المحكمة المستر بوند أحد قضاة محكمة دنشواى، وقد اعترض الدفاع على حضوره ولكن لم يلتفت إلى اعتراضاته.

اللجنة فكان من رأى الطبيبين الإنجليزيين أن الجراح التى نشأت عن رصاص الوردانى جراح قاتلة، فى حين أن الطبيب المصرى قرر أنه لولا العملية التى لم تكن ثمت حاجة إليها لظل بطرس باشا على قيد الحياة. غير أن المحكمة أخذت برأى الطبيبين الإنجليزيين وحكمت على الوردانى بالإعدام.

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث التى تمتاز بها محاكمة الوردانى: لقد كان المدافع عن الوردانى هو الهلباوى بك الذى كان مدعيًا عموميًا فى قضية دنشواى والذى جلب بذلك على نفسه سخط الأمة المصرية بأسرها. وإنا لا ندرى أكان عبء السخط العام أثقل من أن يحتمله أم أن ما جرى بعد من الأمور كان أوعظ له، وسواء أكان هذا أم ذاك فسرعان ما غير موقفه. وألقى بنفسه فى غمرة الحركة الوطنية، وذهب جهارًا إلى مؤتمر الشبيبة المصرية الذى عقد بجنيف سنة ١٩٠٩ وأعلن ميوله السياسية. فلما وقعت حادثة الوردانى كان أول المدافعين عنه، وبعد مرافعة طويلة انتقد فيها أحوال مصر السياسية انتقادًا مرًّا، التفت إلى السجين وهو فى القفص، ودعا له بخير(١).

وإلى القارئ حادثة رائعة أخرى تتعلق بالمحاكمة المذكورة. لقد رفض المفتى الأكبر لأسباب شرعية أن يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالإعدام، فما كان من الصحف الإنجليزية المصرية إلا أن مسخت المستند الذى سيقت فيه أسباب الرفض لتوهم أنه بمقتضى الشريعة الإسلامية لا يحكم بالموت على من قتل مسيحيًا. وبعد أن شاعت فى أوروبا تلك الصورة الممسوخة، وعملت عملها فى إثارة الحفيظة الدينية فى إنجلترا، أرغم السير إدوارد غراى على إظهار المستند الأصلى(٢)، فإذا هو مستند عادى اتبعت فيه أوضاع اصطلاحية ولا

(١) ولا بأس بأن نقتبس هنا الألفاظ الختامية من مرافعة الهلباوى بك، تلك المرافعة التى طبعت بسرعة ووزعت منها على الجمهور نسخ كثيرة على الرغم من أنها قيلت فى حجرة القضاة الخصوصية، قال الهلباوى بك: «واقبل نبال الموت يقلب البواسل فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغدا، فاذهب يا ولدى إلى لقاء الله تعالى الأعلى الذى لا يرتبط إلا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان، اذهب مودعًا هنا بالقلوب والعبرات، اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك، اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة. استودعك الله، إلى اللقاء، إلى اللقاء» . حقا إن هذا الكلام لعجيب من جانب الدفاع.

(٢) ردًا على سؤال ألقى فى مجلس العموم فى ٧ يوليو سنة ١٩١٠.

يشير مطلقًا إلى عقيدة المقتول. ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فإن فتواه على كل حال تجوهلت، وأعدم الوردانى سرًا اتباعًا لخطة وضعها اللورد كرومر على أثر فضيحة دنشواى. وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف من شهود تنفيذ الحكم منعًا شديدًا، فكان من وراء ذلك أن أصبح الوردانى معتبرًا فى مصر أول شهيد وطنى، واضطر البوليس إلى أن يجتهد بصفة خاصة فى أن يصد عن قبره جموعًا عظيمة تريد أن تحجه(١).

ولقد وجد الاحتلال فى مقتل بطرس باشا، وهو عمل يستحيل أن تنكر صفته الإرهابية، الحجة الضرورية لأن يترك الدبلوماسية جانبًا، ويظهر جهرة سيد البلاد الأجنبى على نحو ما كان خفية منذ عهد طويل. ولقد أجيز للمستر روزفلت، أو طلب إليه، أن يرفع عقيرته مؤذنًا بذلك، فكانت هذه الإجازة أو ذلك الطلب مؤتلفًا مع الطريقة القديمة، طريقة اصطناع الرأى العام بواسطة شهود يشبهون أن يكونوا محايدين مستقلين. ثم حذت الصحافة الصفراء حذو المستر روزفلت(٢). وأخيرًا جاء السير إدورد غراى فألقى فى البرلمان فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ تصريحًا خطيرًا يتعلق بـ«الوصاية» البريطانية على مصر، وختم تصريحه بقوله: «إن سياسة حكومة جلالة الملك أن تحتفظ باحتلال مصر لأننا لا نستطيع دون عار يلحقنا أن نتخلى عن المسئوليات التى نشأت حولنا هناك». وختامًا لهذا كله، وإظهارًا لأثر من آثار الحال الجديدة، أصدرت الحكومة المصرية فى هذه الأيام بواسطة أمر عال، ومن غير علم مجلس شورى القوانين، ثلاثة قوانين سبق أن رفضها المجلس المذكور، ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية المطلق صفة القانون(٣). أول هذه القوانين يقضى بإخراج الجنايات والجنح التى تقع بواسطة المطبوعات من اختصاص قضاة التحقيق والمحاكم الجزئية، ويحيلها، كأنها جنايات عادية ارتكبت ضد القانون، على محاكم الجنايات التى ليس بها محلفون وليس لحكمها استئناف. والقانون الثانى متعلق بنظام المدارس وهو

(١) «الايجبشن غازيت» ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠.

(٢) وقد سلم السير إدورد غراى فى خطبته التى القاها فى مجلس العموم فى ١٥ يونيه بأنه كان عارفًا ما سيقوله المستر روزفلت فى خطبته بجيلد هول فى ٣١ مايو.

(٣) «الايجبشن غازيت» ٣٠ مايو و ٢ يوليه سنة ١٩١٠.

يعاقب بعقوبات مختلفة منها الطرد من المدرسة، كل طالب يشترك فى مظاهرات داخل مدرسته أو خارجها، أو يكتب فى الجرائد، أو يمدها بأخبار، أو يقوم لها بعمل ما. والقانون الثالث، وهو أهم القوانين الثلاثة، يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات «الجنائية» بين شخصين فأكثر بالحبس مددًا مختلفة. «والاتفاق الجنائى» يتضمن كل أنواع التآمر والجمعيات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية. هذه القوانين الثلاثة تشبه أن تكون «قانون إرغام» بديعًا تفخر به الإدارة الأيرلندية فى أسوأ أيامها، إنها عبارة عن خاتمة واضحة لثمان وعشرين سنة كلها إيهام بالحكم الدستورى وفاتحة عصر جديد هو عصر استبداد صريح غير مستور

وبعد فبتلك الحال تنتهى قصتنا الطويلة، ليس فى وسع أى إنسان أن يخبر بما تخبئه الأقدار، ولكن قد لا يكون هناك شك فى أن العلائق الإنجليزية المصرية، التى كانت فى الماضى قلقة كدرة، ستكون فى المستقبل أقلق وأشد كدرًا. إن الأمة المصرية انتبهت من رقادها الطويل كل الانتباه، وهى وإن كانت اليد القابضة عليها الآن قد تجعل أكثر إطباقًا وأشد كبحًا، لن تكف عن المجاهدة والقتال فى سبيل تحررها وخلاصها. نعم إن إنجلترا أقوى الفريقين، ومن السهل عليها أن تقضى على كل أنواع المقاومة المنظمة، ولكنها بهذا القضاء ستقذف بالبلاد فى هوة الفوضى، وتحمل على اصطناع القنابل والخناجر، وليت شعرى ما عاقبة ذلك كله؟ إنى لقوى الاعتقاد بأن العاقبة ستكون انسحاب الإنجليز من مصر. إن قومًا عددهم ١١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة لا يمكن أن يمضى إلى ما شاء الله فى حملهم على الخضوع رغم إرادتهم، ثم إن أوربا ـ وخصوصًا تركيا ـ لن تعدم أن تثير مسألة احتلال مصر غير المشروع فى أقرب لحظة ملائمة، هذا إلى توافر أدلة القلق الذى أخذ الشعور به يعم حتى شمل الفرنسيين الذين يرجع قلقهم إلى الأسلوب الذى تهدد به أحدث تطورات الاحتلال(١) مصالحهم الهائلة بمصر. أما تركيا

(١) وقد نشرت الـ «سبيكل» فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ مقالة رائعة بقلم فرنسى أقام بمصر أكثر من عشرين عامًا. وقد ألم الكاتب فى مقالته هذه بالآثار الاقتصادية الناشئة عن تبذير المال الاحتياطى والإجراءات المالية المتعلقة بالسودان ثم ختم المقالة بهذه العبارة: «يتضح من ذلك أن المسألة الإنجليزية المصرية ووليدتها المسألة السودانية أصبحتا مسألتين دوليتين يجب أن تنتبه =

ودول أوروبا الوسطى فعواطفها أظهر من أن تترك شكا فى كيف تعمل إذا ما حانت الساعة الملائمة(١) .

لو أن أحرار الزمن الحاضر ـ وللغرض الذى نحن بصدده نقول لو أن المحافظين أيضًا ـ قد أوتوا معشار السياسة التى امتاز بها بعض زعمائهم الأقدمين لما انتظروا حتى تحل الكارثة، ولتجنبوها بإنجازهم من تلقاء أنفسهم تلك الوعود التى ظلوا مرتبطين بها مدى هذه الثمانى والعشرين سنة. إن ماضى التاريخ البريطانى كله لايدل على أن إنجلترا تخسر شيئًا بعملها هذا. وكل ما يقال عن المصريين من أنهم قوم متعصبون يكرهون الأجانب ويمقتون البريطانيين

= إليها الدول انتباهًا جديًا ـ وخصوصًا فرنسا التى يمكن تقدير مصالحها فى وادى النيل بـ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات». وعندما قدمت الـ «سبيكل» إلى القراء الكاتب الذى لم يوقع غير أوائل حروف اسمه قالت إنها تقر الكاتب على ما ذهب إليه فى مقاله

(١) وقد استجاز لنفسه المرحوم الصدر الأعظم حلمى باشا أن يصرح فى «الطان» فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ على لسان مراسل هذه الجريدة من الآستانة بأن الحكومة العثمانية ليس لها علاقة بالحزب الوطنى المصرى وأنها لا تريد أن تكون لها به علاقة ما، وذلك لأنها تعد حال مصر موحية للرضا. وقد أجاب ـ على الفور ـ محمد فريد بك رئيس الحزب المذكور عن ذلك التصريح جوابًا رائعًا نشر فى الـ «نوفل» فى ٦ أكتوبر. قال فريد بك: «لقد أدهشتنى كلمات حلمى باشا. ومما زاد دهشتى أنه هو نفسه قد صرح لى ـ نعم لى عندما قابلنى، بصفة كونى رئيس الحزب الوطنى، مع وفد من الحزب قدم الآستانة فى شهر يوليه من السنة الماضية ليشترك فى الاحتفال بالدستور ـ بأن الحكومة العثمانية لا تنسى مصر أبدًا، وأنها لا تفعل شيئًا يفيد اعترافًا بالحال الحاضرة أو يجعلها أسوأ مما هى. وقال: إن كل ما فى الأمر أن الحكومة ليست من القوة بحيث تستطيع فتح المسألة المصرية، ولكن من المؤكد أنها ستفتحها إذا ما صارت قوية. فإن ادعى سمو حلمى باشا إنكار كلماته هذه فأنا أقول إن الوفد الذى كنت على رأسه كان مؤلفًا من عشرة أعضاء كلهم على قيد الحياة. وبعد فإن هذه التأكيدات قد أعطانيها أحمد رضا رئيس مجلس المبعوثان، ومختار باشا الغازى وكيل مجلس الشيوخ عندما قابلنا فى غياب الرئيس سعيد باشا، كما أعطانيها غير واحد من كبار العثمانيين. وقد سأل صديقى الدكتور عثمان بك غالب نفس السلطان قبل ذلك ببضعة أسابيع عن تطبيق الدستور على مصر وذلك فى أثناء مقابلة سمح بها للوفد الأول الذى أرسله حزبنا لهذا الغرض إلى الآستانة، وفى اليوم التالى صرح عدد من سواس العثمانيين برغبتهم أن يزور السلطان القطر المصرى بصفة كونه جزءًا من الدولة العثمانية غير منفصل عنها».

وقد عنفت «طنين» حلمى باشا على تصريحه هذا تعنيفًا شديدًا حتى اضطر فى آخر الأمر إلى تقديم استقالته.

ونحو ذلك، ومن أنهم قد يخرجون الأوروبيين من بلادهم بقضهم وقضيضهم وينبذون التعهدات الدولية وفيها الدين العمومى، ويضعون أيديهم على قناة السويس ويقفلونها فى وجه العالم كله، كل ذلك قول لا ظل له من الحقيقة وقد اختلق خاصة لحماية المصالح الطائفية للجماعات المختلفة التى تستغل الآن مصر لمنفعتها الخاصة، نعنى مصالح الممولين والمقاولين وسادة القطن اللانكشيريين والشبان المتخرجين فى أكسفورد وغيرها، أولئك الذين ينعمون فى مصر بوظائف سهلة ومرتبات مرغدة للحياة.

ليس المصريون بأشد تعصبًا من البريطانيين أنفسهم لو أن البريطانيين افترى على جنسهم ودينهم ما افتراه أنصار الاحتلال فى هذه الثلاثين سنة على المصريين. ثم إن المصريين لا يضمرون كرهًا لأوروبا رغم الأذى الجسيم الذى أصابهم به بعض المرابين والحكومات باسم أوروبا واسم الحضارة الأوروبية. ألا إن يكن المصريون شيئًا فهم قوم مفرطون فى التسامح أمام آثار حضارتنا «الأكالة للحوم البشر» وأمام من يمثلونها. ولقد يكون مؤثرًا فى النفس. موجعًا لها معًا، أن يشاهد الإنسان ما ينظر به المصريون إلى العلم والثقافة الأوروبيين (وفيهما العلم والثقافة الإنجليزية) من إعجاب ساذج شديد، على أن من يراجع مستندات الأحزاب الوطنية المختلفة وبرامجها يرى مقدار وهن الأساس الذى يقوم عليه الاعتقاد بأن مصر، إذا ما أصبحت حرة، ستنبذ تعهداتها الدولية التى لا تزال ثقيلة رغم الإدارة البريطانية الطويلة[1]. أما قناة السويس فإن المصريين، وإن كانوا يدركون تمام الإدراك قيمتها الجسيمة من حيث هى ملك قومى، شاعرون

(١) راجع القرار الذى أصدره مجلس شورى القوانين فى أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ والمذكور فى هامش ص ٣٤٩ من هذا الكتاب. وتقول الفقرة الثالثة من برنامج الحزب الوطنى كما بينه المرحوم مصطفى كامل باشا فى خطبته التى ألقاها بالإسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ «احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون. وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت مصر مدينة لأوروبا، وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة» وقد تكلم بهذا المعنى عينه محمد فريد بك الرئيس الحالى للحزب الوطنى فى حديث له مع أحد ممثلى «الطان» فى ٩ يونيه سنة ١٩٠٨ فقال: «إن برنامجنا يتضمن احترام الامتيازات والمعاهدات».

فى الوقت نفسه تمام الشعور بأهميتها الدولية، ومستعدون دون تردد لأن يتخلوا عنها فى مقابل حريتهم واستقلالهم[1]،

نقول مرة أخرى لو أن الذين بيدهم فى الوقت الحاضر مصير هذه البلاد قد أوتوا ولو مثقال ذرة من السياسة، لأدركوا من عهد طويل حقيقة هذه الأمور المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية، ولعملوا وفق ما تقتضيه كرامة أمة عظيمة وتقاليدها. ولكنا نخشى أن تكون هذه السياسة مما ينقص الحزبين اللذين يتقاسمان فيما بينهما القوة السياسية فى إنجلترا فى الوقت الحاضر. ألا إن تحقق أمل المصريين، كأمل أكثر الشعوب الخاضعة لغيرها، موقوف بعضه على المصريين أنفسهم، وبعضه على أوروبا، وبعضه على الديمقراطية الآخذة فى النمو فى جميع بقاع الأرض. ولئن كان هذا الأمل يبدو الآن ضعيفًا، فهو مع ذلك لا محالة متحقق زمنًا ما، ويجدر بجميع الرجال أولى النفوس الطيبة، وجميع عشاق الحرية، الذين حملهم حكام هذه البلاد ميراثًا من القسوة والعار فحملوه على كره منهم شديد وبغير اطلاعهم التام، لا شك فى ذلك، نقول يجدر بهؤلاء أن يكون حلول هذا الزمن عاجلا وسليمًا من الفتن والكوارث أخلص رغباتهم وأصدق أمانيهم.

(١) وقد صرح محمد فريد بك فى «مؤتمر» عقد بباريس فى ١٣ يونيه سنة ١٩١٠ بأن «مصر تميل إلى أن تمنح بمحض اختيارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز الحالى إلا حقا هو أقل ما يمكن لمراقبة القناة وإدارتها. هذا إذا ضمنت أوروبا منذ الآن سلامتها من التدخل والاحتلال الأجنبى وطلبت إلى إنجلترا الانسحاب من وادى النيل. وأن مصر تضحى بجميع ما تستفيده من القناة فى مقابل حريتها واستقلالها. هذا رأيى الشخصى أعرضه على أولئك الذين تهمهم حرية القناة، وعلى بنى وطنى الذين ليسوا بأقل منهم اهتمامًا بحرية بلادهم «جملة فريد بك» ص ٣٧ ـ ٣٨).

تذييــل

تقـريـر

مقدّم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع مدّ امتياز شركة قناة السويس إلى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة أول جلسة لها فى صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير الماضى وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض مديرى شركة القنال وجناب المستر بول هارفى المستشار المالى عن الحكومة المصرية.

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة على نصوص التعديلات، التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بإجماع الآراء رفض ذاك المشروع إلا إذا أمكن إدخال تلك التعديلات عليه، وهى مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢).

ولما كانت هاتان الورقتان هما كل ما قدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات الكتابية، وما كان يجب عليها تقديمه إليها من الشروحات الشفهية لتأييد ذاك المشروع الخطير ولبيان ما تعتقده فيه من المنافع والفوائد للبلاد.

وكانت اللجنة فى حاجة كبرى للإلمام بكل ما تراه الحكومة من المزايا التى تعود على الأمة من هذا الاتفاق سواء كان فى العصر الحاضر أو فى مستقبل الزمان، فقد قررت مخابرة الحكومة بانتداب من ينوب عنها لإعطائها ما يلزمها من الإيضاحات والبيانات.

وبجلسة يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنة سعادة أحمد حشمت باشا ناظر المالية وجناب المسيو شارل دى روكاسيرا المستشار القضائى لنظارة المالية

وجناب المسيو ليانـدر جاسبار روسان السكرتير المالى لسعادة ناظر المالية، بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية وأجابوا عن البيانات التى طلبتها اللجنة منهم إجابات جاء من جملتها:

«إن المستشار المالى وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع المالية» ولما لم يكن قد سبق إرسال ترجمة تلك المذكرة إلى اللجنة بصفة رسمية، فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بإرسالها مع باقى الأوراق التى رأت اللجنة أثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها.

وبعد ستة أيام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الأوراق فاطلعت اللجنة عليها، ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبى الحكومة مرة أخرى، وقد كان ذلك بجلسة يوم الإثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠.

وبعد أن درست اللجنة هذا المشروع وبحثته من كل وجوهه بحسب ما سمح لها به الوقت القصير بالنسبة إلى هذا المشروع الخطير، وبعد المناقشات التى دارت بشأنه بينها وبين مندوبى الحكومة فى أول وثانى اجتماع رأت ما يأتى.

ملخص عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التى أدخلها عليه مجلس النظار فى أن الحكومة المصرية تمد لشركة القنال أجل الامتياز الذى ينقضى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨، إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨؛ أى أربعين عامًا وأربعة وأربعين يومًا. تقسم أرباح القنال فيها مناصفة بين الحكومة والشركة.

وفى مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ إلى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣، وتتعهد كذلك بأن تجعل للحكومة حصة فى صافى الإيراد السنوى من سنة ١٩٢١ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الآتية:

٤ فى المائة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠

٦ فى المائة من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠.

٨ فى المائة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠.

١٠ فى المائة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠.

١٢ فى المائة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨.

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لأجل تقدير حصة الحكومة فى الأرباح، لا يدخل فى هذا الحساب إلا فائدة واستهلاك القروض التى تعقد بعد سنة ١٩١٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والموانى الموصلة إليه، والتى ستبتدئ من سنة ١٩١١، ويشترط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض، وأن يكون حساب الخمسين فى المائة التى تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقى من رأس مال الشركة بعد رجوع القنال إلى الحكومة، وأن يكون للحكومة المصرية ثلاثة أعضاء على الأكثر فى مجلس إدارة الشركة من ابتداء سنة ١٩٦٩.

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى، هو أن العقد لا يكون نهائيًا إلا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القنال عليه.

شكل العقد

هذا هو محصل المشروع، وهو يسمح للجنة بأن تفهم لأول وهلة أن الحكومة هى التى تعرض على الشركة مد الامتياز لا أن الشركة هى التى تطلب ذلك، لأنه قد جاء فى المادة ١١ منه أنه لا يعتبر نهائيًا ولا نافذ المفعول إلا بعد تصديق جمعية المساهمين عليه، بمعنى أن جمعية المساهمين، أو بعبارة أخرى شركة القنال هى التى لها فى النهاية الحق فى قبول العقد أو رفضه، والحكومة المصرية هى الموجبة فيه أو العارضة له.

وهذا ينافى كل المنافاة ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى ومذكرة الحكومة. من أن الشركة هى العارضة للمشروع وهى التى طلبت مد الامتياز.

على أنه كان فى الإمكان التفادى من هذا الفهم إذا كانت اللجنة قد تحققت

من أن الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين لهذا العقد فضلاً عن التعديلات التى أدخلتها على نصوصه.

ولكن قد تبين للجنة أنه لا يوجد عند الحكومة أمل صحيح فى قبول جمعية المساهمين لأصل العقد ولا للتعديلات التى أدخلت عليه، بدليل ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى بخصوص العقد إذ قال: «وقد صادف هذا المشروع معارضات شديدة من مساهمى الشركة؛ لأنه فى صالح الحكومة أكثر مما هو فى صالح المساهمين. ونحن لا ندرى إذا كان سيحوز قبولهم أم لا».

وبدليل ما ورد على الحكومة رسميًا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ من البرنس دارنبرج رئيس الشركة مذ كان موجودًا بمصر عندما أبلغته الحكومة نصوص التعديلات التى قررت إدخالها على العقد الأصلى لإمكان قبوله إذ قال: «إنه يخشى أن شركة القنال لا تقبل هذه التعديلات». وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩١٠.

وإذا كان جناب المستشار قال ما قاله عن أصل العقد قبل التعديلات التى قررتها الحكومة بالإجماع وبحضور جنابه، فلا بد وأن يكون قد قطع بعد تلك التعديلات بأن ذاك العقد لا يحوز قبول المساهمين مطلقًا.

وعلى الرغم مما ذكره فإن اللجنة يمكنها أن توفق بين هذه الوقايع وبين ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من أن الشركة هى التى طلبت مد امتياز القنال، وتعتبر اللجنة حينئذ أن مديرى الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكًا فى قبوله من المساهمين، فالمستشار قبله على علاته، وعرضه على الحكومة طالبًا التصديق على مبدئه، فرفضت الحكومة ذاك المشروع بالإجماع بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها أحد بعد.

وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه.

هذا فضلاً عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب طريقة المخابرات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة الذين وضعوا الشركة، تارة فى موضع المعارض للمشروع، وتارة أخرى فى مركز القابل له، وطوراً يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه، وسد باب المخابرات فيه حتى تفتحه الحكومة، وطوراً آخر بعدم الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله. وهكذا من التصرفات التى تبادلتها الشركة والحكومة، حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة بالمشروع كل مذهب، وحامت حول فوائده كثير من الشكوك والأوهام.

وفوق هذا وذاك فإن اللجنة كانت تنتظر أن تجعل الحكومة لجمعيتها العمومية الرأى الأخير فى اتفاق مثل هذا، سواء كانت الحكومة هى المعارضة كما يؤخذ من حال العقد، أو هى المعروض عليها كما تفيد تصريحاتها الرسمية.

ومع ما ذكر فإن اللجنة وضعت المشروع فى موضع العناية والاهتمام وبحثته من كل وجوهه بما وصل إليه حد استطاعتها ووقتها، وهى تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه.

هل للسياسة دخل فى المشروع؟

استحسنت اللجنة أن تبدأ فى درس المشروع بالبحث فيما إذا كان ماليًا فقط، أو أن للسياسة دخلاً فيه كما هو الشأن فى جميع الأعمال المالية المماثلة لهذا العمل الخطير. فرأت أن كل الظواهر تدل على أن المشروع مالى قبل كل شىء، وقد يعزز هذا الرأى ويوهن فكرة من يذهب إلى أن للسياسة دخلاً فى هذا العمل، المعاهدة المعقودة فى الآستانة بين الدول الحامية لحيادة القنال فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨، فإن هذه المعاهدة قضت بحيادة القنال فى مدة الامتياز وبعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التى تحوم حول القناة.

هل للجمعية تعديل المشروع؟

بحثت اللجنة كذلك فيما إذا كان من حقوق الجمعية العمومية أن تعطى رأيها

فى هذا المشروع بقبوله أو رفضه فقط، أو أنه يجوز لها أن تدخل تعديلاً على التعديلات التى قررها مجلس النظار.

وبعد المناقشة فى هذا الموضوع رأت اللجنة أنه لا يسوغ للجمعية العمومية أن تبحث فى أى تعديل، وأنه ليس لها إلا أن تعطى رأيها إما بقبوله مع التعديلات التى أدخلتها الحكومة على بعض نصوصه، وإما برفضه.

وهذا لأن ما جاء بخطبة الجناب العالى الخديوى متعلقًا ببيان الغرض الذى من أجله دعى أعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع، يكفى لأن يكون حكمًا قاطعًا فى هذا المبحث وهذا نصه:

«فالغرض - إذًا - من اجتماعكم إنما هو البحث فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة، على شرط اقتسام الأرباح فى هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة».

وكذا ما جاء بالخطاب المشار إليه مختصًا بالتعديلات التى أدخلتها الحكومة على العقد الأصلى وهذا نصه:

«وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشئون المالية، وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التى تنالها مصر موجبة لتمام الرضا، وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة».

ولا شك فى أن هذا التصريح السامى لا يدع محلاً لقائل بإمكان التعديل أو بجوازه.

ومع كل هذا وهذا فإن اللجنة تذهب إلى أنه لو جاز للجمعية التعديل لكان اشتغالها به ضربًا من العبث، لأنه ليس من الحكمة ولا من الصواب أن تضيع الجمعية أوقاتًا فى وضع تعديل على تعديلات، علمت الحكومة رسميًا من الطرف الذى يتعاقد معها بأنه لا أمل له فى قبولها، وأنه يخشى من رفضها، لاسيما إذا كانت تلك التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقًا لأوانه بعشرات من السنين، ولذا لم يستطع واضعوه أن يؤيدوه بحجة مقنعة ولا ببرهان قاطع.

لهذه الاعتبارات رأت اللجنة أنه ليس لها، ولا من المصلحة، ولا من الصواب، أن تبحث فى هذا المشروع باعتبار أنه يجوز لها تعديله، أو أنه قابل للتعديل.

قبول المشروع أو رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث فى قبول المشروع أو رفضه.

لا ريب فى أن قبول المشروع أو رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار الحاضرة والمستقبلة التى يحتمل أن تعود على مصر فى حالتى القبول أو الرفض ليكون رأيها مبنيًا على أساس ثابت وصحيح.

سبب طلب مد الامتياز

يجدر باللجنة أن تشير فى هذا المقام إلى ما ظهر لها من البواعث والفوائد التى يمكن أن تكون بعثت الشركة على السعى فى مد أجل امتيازها قبل انتهائه بنحو ستين سنة.

يظهر من مشروع الاتفاق، ومن الظروف التى أحاطت به، ومن أقوال مندوبى الحكومة بجلسة اللجنة، أن شركة القنال ترى نفسها فى حاجة إلى توسيع وتعميق القنال لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التى بنيت فى هذه السنين الأخيرة، والتى يحتمل بناؤها فى مستقبل الزمان. ولا بد لمثل هذه الأعمال من قروض إذا وزعت أقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز أثرت فى الأرباح التى توزع سنويًا على المساهمين، بخلاف ما لو قسطت تلك القروض على مائة عام، فإنه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهوم.

لذلك كان من مصلحة الشركة ومن أهم واجباتها أمام مساهميها أن تسعى فى مدّ أجل امتيازها من الآن مهما كان سابقًا لأوانه، لتستفيد ـ أولاً: من نتائج أعمال التوسيع والتعميق ـ وثانيًا: من تقسيط القروض التى تعقدها لهذه الغاية على ٩٩ سنة بدلاً من ٥٩ سنة ـ وثالثًا: من ارتفاع أسعار أسهمها أكثر مما وصلت إليه إلى الآن، لأن الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل أهمها زيادة الأرباح وطول مدة الانتفاع بها، وهذا العاملان هما اللذان ينتجهما إمضاء هذا الاتفاق. وتستفيد

فوق هذا وهذا تلك الفائدة الكبرى، وهى نصف أرباح القنال بعد كل وسائل التحسين مدة أربعين عامًا فوق مدة امتيازها.

هذه هى البواعث التى يظهر أنها تحمل الشركة على السعى فى مد أجل الامتياز من الآن. ولا يبعد أن يزيد طمع الشركة فى تحقيق هذه الأمانى الظروف السياسية الحالية التى قربت ما بين فرنسا وإنجلترا بعد الاتفاق الودادى الذى تم فى ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ والذى لا تضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمنًا طويلاً وخصوصًا إذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القنال أن الحركة التى كانت تقوم عادة من أصحاب السفن فى إنجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها، وتلطفت حدتها عن ذى قبل بعد الاتفاق الودادى المذكور.

وإن مثل هذه الأسباب لا يقبل معها من مروجى المشروع أن يعتبروه فرصة بالنسبة إلى مصر، وأن مركز الشركة فيه معرض للضرر أو للخطر المستقبل. فإن حججًا من هذا القبيل أولى بها أن تعتبر ضربًا من المهارة التجارية. وخصوصًا بعد أن ظهر أن سهوم تلك الشركة أخذت ترتفع وتنخفض من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الأدوار التى تقلب فيها كما يؤيد ذلك البيان الآتى:

كان ثمن السهم الأصلى فى شهر سبتمبر سنة ٩٠٩ يتراوح بين ٤٧٥٠ فرنكا و٤٨٦٦ فرنكا بالنقد و٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ لأجل.

ولما ذاع خبر مشروع الامتداد فى شهر أكتوبر ارتفع السهم إلى:

٤٩٩٥ بالنقد أى بزيادة ٢٥٠

و ٥٢٠٠ لأجل أى بزيادة ٢٧٥

ثم لما أبدت الأمة رغبتها بعرض المشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط السعر إلى...

٤٩٥٠ فرنكا نقدًا

و ٥٠٤٠ فرنكا لأجل

وكذلك أسهم التأسيس كانت فى شهر سبتمبر تساوى ٢١٦٥

وفى شهر اكتوبر تساوى ٢٢٤٧

وفى شهر نوفمبر تساوى ٢٢١٥

وقد ارتفعت الأثمان ثانية لما اعتقد حاملو الأسهم بأن أمل الامتداد لم ينقطع بعد.

(تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة فى تلك التواريخ).

تقدير منافع الحكومة

ثم لأجل البحث فى تقدير منافع الحكومة لا بد من أن تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالى قاعدة لأبحاثها لأنها هى مستند الحكومة الوحيد، وخصوصًا بعد أن جهر مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة بأن هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية، وأن الحكومة تعتمدها وتعول على كل ما جاء فيها وبالمذكرة الإضافية الملحقة بها.

لهذا ولأن المذكرة المشار إليها هى الأساس لحساب الموازنة بين ما تستفيده مصر وما تستفيده الشركة من هذا المشروع، كان أهم ما فى هذا الموضوع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية.

العملية الحسابية

بحثت اللجنة فيما إذا كان مبلغ أربعة الملايين الذى تعرضه الشركة والحصص التى تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ تكافئ نصف أرباح القنال من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ أم لا حتى لا يوجد محل للغبن ويتم التعادل فى الأخذ والعطاء بين الطرفين. ولأجل ذلك يجب تقدير دخل القنال فى هذه المدّة حتى يظهر مقدار نصف الأرباح التى تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفعه الآن من فوائده المركبة.

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعى على مقدار دخل القناة بعد عشرين عامًا فضلاً عن ستين، أى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد. ولكن ذلك لا يمنع من

تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير، وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة وهى اتخاذ الإيراد الحالى قاعدة تضاف إليها زيادة مطردة من الإيراد سنويًا بنسبة متوسط الزيادة فى الماضى للحصول على حساب إيراد القنال فى المستقبل بوجه التخمين. ولاسيما أن هذه الطريقة عينها هى التى استخدمها جناب المستشار المالى وظهرت له منها فائدة المشروع.

بنى جناب المستشار حسابه على دخل القناة فى سنة ٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأسًا من أن تجارى جنابه، وتتخذ هى أيضًا دخل هذه السنة أساسًا لحسابها.

ذكر جنابه أن يراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليونًا من الفرنكات. ومصروفاتها ٤٧ مليونًا قياسًا على مصروفات سنة ١٩٠٨، فيكون صافى الأرباح هو ٧٣ مليونًا من الفرنكات، وقد أقر مندوبو الحكومة هذه التقديرات بجلستى اللجنة المنعقدتين فى ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها.

مع أن الحقيقة هى أن مجموع إيرادات سنة ١٩٠٩ ـ ١٢٤ مليونًا من الفرنكات منها ٠٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليونًا من رسوم المرور كما هو واضح بجريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٠. والباقى هو من أنواع الإيرادات الأخرى باعتبار متوسط مثلها فى سنتى ١٩٠٧ و ١٩٠٨. وعلى ذلك لا يكون أساس الحساب لمبلغ الإيراد ١٢٠ مليونًا بل ١٢٤ مليونًا من الفرنكات.

وبناءً على ما ذكر مع ما فيه من الغلط، كان من اللازم أن يعتبر جناب المستشار صافى الأرباح ٧٧ مليونًا من الفرنكات لا ٧٣ مليونًا كما جاء بمذكرته الأخيرة ولا ٧٠ مليونًا كما جاء بمذكرته الأولى.

أما المبلغ المقدر للمصروفات، وهو ٤٧ مليونًا الذى خصمه المستشار من الإيرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨، فلا يكون لمعظمه وجود بعد سنة ١٩٦٨، أى حينما يرجع القنال للحكومة المصرية. لأن هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليونًا لسداد أقساط ديون على الشركة تنتهى كلها قبل إنتهاء مدة الامتياز الحالى. ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليونًا قيمة فوائد واستهلاك سهام رأس

المال ومبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطى القانونى، ولحاصل استهلاك الموجودات. فيكون الباقى بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليونًا فقط وهو قيمة المصروفات العمومية بجميع أنواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والإدارة العمومية بأوروبا وبمصر وإدارات المياه الحلوة والأراضى المشتركة والأراضى الخصوصية. ونظرًا إلى أن مصروفات هذه الشركة لا تزيد بنسبة زيادة الإيرادات فمن المعقول أن يعتبر مبلغ ١٣ مليونًا هو الأساس للمصروفات السنوية من سنة ٦٩ مضافًا إليه مبلغ اثنى عشر مليونًا من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الآن إلى سنة ١٩٦٨.

وليس هذا الفرض مما يستدعى الاستغراب، لأننا إذا رجعنا إلى ماضى الشركة وجدنا أن المصروفات فى سنة ١٨٧٠ كانت ٨ ملايين من الفرنكات تبلغ فى سنة ١٩٠٨ إلا ١٣ مليونًا، أى أنها زادت خمسة ملايين فقط فى نحو أربعين سنة. وقياسًا على ذلك لا يكون من المبالغة فى القول أن تقدر ٢٥ مليونًا من الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٦٨. قال المسيو شارل رو وكيل الشركة حالاً فى كتابه المسمى «برزخ وقنال السويس» المطبوع فى سنة ١٩٠١: «إنه من حسن حظ هذه الشركة أنها ليست كباقى الشركات التى تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة فى إيراداتها كشركات السكك الحديدية وغيرها. ولكنها شركة استثنائية من هذه الوجهة، فقد رأينا إيراداتها تزيد زيادة فاحشة ومصروفاتها تكاد تكون هى بعينها» اهـ.

على ذلك يكون أقرب الفروض إلى العدل أن يجعل أساس الإيراد من الآن مبلغ ١٢٤ مليونًا، ومقدار المصروفات السنوية بعد سنة ١٩٦٨ - ٢٥ مليونًا من الفرنكات.

هذا فضلاً عن أن إيراد القناة هو محل للزيادة فى المستقبل كما يؤكده الحال. فإن إيراد المدة من أول يناير إلى ١٠ مارس من هذه السنة بلغ ٢٦,١٢٠,٠٠٠٠ يقابله عن هذه المدة فى سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٣ مليونًا. ويقابله عنها فى سنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٠ مليونًا كما هو وارد بجريدة الشركة الصادرة فى ١٢ مارس سنة ١٩١٠؛

فتكون زيادة الإيراد فى هذه المدة فقط عن مثلها فى العام الماضى ثلاثة ملايين من الفرنكات. وليست هذه الزيادة مجرد صدفة إلا ناتجة عن ظروف خاصة فإنه يعمل حساب الزيادة المطردة عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالى وجد أن متوسط الزيادة السنوية ثلاثة ملايين من الفرنكات. وأنه لا مانع يمنع من اطراد مثل هذه الزيادة فى المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التى ستجىء فى هذا التقرير.

وقد رأت اللجنة أن تضع لحسابها فروضًا ثلاثة. أولها أن الزيادة المطردة للإيراد ستكون ثلاثة ملايين فرنك من الآن إلى سنة ٢٠٠٨ قياسًا على الماضى. والثانى أن يكون مبلغ الزيادة هو مليونان فقط من الآن إلى سنة ٢٠٠٨، كما هو المعقول وكما ذكره جناب المستشار المالى فى مذكرته الأولى. والثالث هو الفرض التحكمى الذى ذكره جناب المستشار المالى فى مذكرته الثانية، وهو أن الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الأولى، أى من الآن إلى سنة ١٩٦٨، ومليونًا واحدًا عن المدة الثانية أى من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ باعتبار أن المصروفات فى كل فرض من الفروض ٢٥ مليونًا عن المدة الثانية؛ ليتبين الفرق بين ما تأخذه الشركة وبين ما تعطيه فى كل فرض من الفروض الثلاثة.

مجموع إيرادات القناة مدة الأربعين سنة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ .... تنزيل مصروفات المدة المذكورة (من سنة ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٨) بواقع ٢٥ مليون فرنك سنويًا.

صافى جملة الإيرادات بعد المصروفات ....
قيمة ما تأخذه الشركة بواقع النصف ....
تنزيل قيمة ما تعطيه الشركة، وهو قيمة أربعة الملايين جنيه والحصص السنوية فى أرباح المدة من سنة ١٩٢١ (بفوائدها المركبة بواقع $\frac{1}{4}$ ٣ فى المائة) إلى سنة ١٩٦٨ وتقسيطها على أربعين قسطًا سنويًا متساويًا بفائدة $\frac{1}{4}$ ٣ فى المائة أيضًا من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨، وقيمة كل قسط بفرض أن زيادة الإيراد سنويًا ثلاثة ملايين فرنك ٣,٣٤٥,٠٠٠ جنيه مصرى. وبفرض أنها مليونان فقط ٢,٩١٦,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا وذاك حسب الطريقة التى اتخذها جناب

المستشار فى جدوله الثانى بعد التعديل الذى أدخله عليها فيه. لأنه فى ذلك الجدول قد جعل فوائد أربعة الملايين وفوائد الحصص من سنة ١٩٢١ تتجمد كل ستة أشهر بدلاً من أن تتجمد كل سنة كما حسب أولاً. وقد أحدثت هذه الطريقة فرقًا عظيمًا فى مقدار الأقساط السنوية بعد سنة ١٩٦٨، ومع هذا الغبن فإن اللجنة تأخذ مبلغه بتمامه وهو:

قيمة ما تأخذه الشركة زيادة عما تستحقه فى مدة الامتداد بدون فوائد ......
قيمة فائدة هذه الزيادة التى تأخذها الشركة بلا حق بواقع ١/٤ ٣ فى المائة ....
جملة الفرق أصلاً وربحًا ....

الفرض الأول باعتبار أن الزيادة السنوية المطردة ٣ مليون فرنك من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨	الفرض الثانى باعتبار الزيادة مليونى فرنك فى كل سنة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨	الفرض الثالث باعتبار الزيادة مليونى فرنك فى السنة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨ ثم مليون من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨
جنيهات مصرية	جنيهات مصرية	جنيهات مصرية
٥٥٩,٣٣٧,٠٠٠	٤٣٦,٦٦٩,٠٠٠	٤٠٥,٠٣٧,٠٠٠
٣٨,٥٧٥,٠٠٠	٣٨,٥٧٥,٠٠٠	٣٨,٥٧٥,٠٠٠
٥٢٠,٧٦٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٩٤,٠٠٠	٣٦٦,٤٦٢,٠٠٠
٢٦٠,٣٨١,٠٠٠	١٩٩,٠٤٧,٠٠٠	١٨٣,٢٣١,٠٠٠
١٣٣,٨٠٠,٠٠٠	١١٦,٦٤٠,٠٠٠	١١٦,٦٤٠,٠٠٠
١٢٦,٥٨١,٠٠٠	٨٢,٤٠٧,٠٠٠	٦٦,٥٩١,٠٠٠
١١٤,٤٣٦,٠٠٠	٧٤,١٩١,٠٠٠	٦٤,٠٠٦,٠٠٠
٢٤١,٠١٧,٠٠٠	١٥٦,٥٩٨,٠٠٠	١٣٠,٥٩٨,٠٠٠

يتبين من هذا أن زيادة ما تأخذه الشركة عما تعطيه يكون مبلغ ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ جنيه على فرض أن الزيادة فى مدة الامتياز مليونان وفى مدة الامتداد مليون وهى الطريقة الوسط التى قال عنها جناب المستشار المالى إنها الطريقة المقبولة وهى التى تعول عليها اللجنة فى حسابها.

وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو:

إن هذه الحسبة قد استبعد فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطى القانونى، وحاصل استهلاك الموجودات، وحاصل استهلاك الديون، وحاصل استهلاك السهام. وهذه الحواصل لازمة فى المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة أربعين سنة أخرى. ولكن هذا الاعتراض مدفوع بأن المبالغ التى خصصت للاحتياطى القانونى باقية على حالها، وستبقى إلى نهاية مدة الامتداد الجديدة ولا حاجة لزيادتها، فضلاً عن أن نظامنانة الشركة لا تسمح بزيادتها عن أكثر مما وصلت إليه الآن. وكذلك حاصل استهلاك الموجودات فإن مقدار ما وضع فيه من عهد تأسيس الشركة إلى سنة ١٩٠٨ هو مبلغ ٥٠ مليونًا من الفرنكات، والباقى منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليونًا من الفرنكات، فكأنه هو أيضًا باق على حاله، وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة.

أما استهلاك الديون فإنه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ إلا بمقدار ما يصيبها فى القروض التى تعقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل فى الأعمال اللازمة لتحسين القنال من سنة ١٩١١. والمنتظر أن هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة أن أقساط استهلاكها بعد سنة ١٩٦٨ يكون لها تأثير يذكر فى حاصل المصروفات.

أولاً: لأن هذه القروض ستقسط على أقساط متساوية فى جميع المدة أى من يوم عقدها إلى تمام استهلاكها، والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لا يقبلون أن تتحمل مصلحتهم هذه الأقساط مع أقساط الديون الحالية التى يبلغ قسطها السنوى الآن نحو ١٧ مليونًا من الفرنكات إلا إذا كانت لا تؤثر فى أرباح سهومهم تأثيرًا يذكر.

ثانيًا: إن جميع ما اقترضته الشركة من الديون التى صرفت فى أعمال توسيع القنال وتحسينه إلى أول العام الماضى لا تتجاوز ١٣٩ مليونًا من الفرنكات. وهذه الأعمال قد أصبح القنال بها فى الحالة الراهنة نحو ضعفيه فى وقت إنشائه.

ثالثًا: إن الشركة أصدرت فى ٩ يونيه سنة ١٩٠٩ قرضًا بمبلغ ٥٠ مليونًا لمدة ٥٣ سنة وجاء فى التقارير التى قدمها مجلس الإدارة لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القنال توسيعًا عظيمًا يسمح لسفينتين من أعظم السفن المعروفة إلى الآن أن تمرا معًا من القنال بدون تخزين. يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧. على هذه الاعتبارات ونظرًا إلى أن مندوبى الحكومة لم يستطيعوا إفادة اللجنة رغمًا عن إلحاحها عن قيمة المبالغ المنتظر اقتراضها ولو على وجه التقريب لإنفاقها على أعمال التوسيع من سنة ١٩١١، يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من الفرنكات. ولا شك فى أن قسط مثل هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليونًا فرنك التى قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية. ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر مضبوطة من حيث كونها فرضًا مقبولاً ومبنيًا على أساس صحيح من الوجهة المالية.

وعلى الرغم من هذا التساهل الذى استعملته اللجنة لصالح الشركة فى هذه الفروض المتقدمة فإن النتيجة قد جاءت دالة على الغبن الفاحش الذى يتحمل أضراره الجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر، ولا ضرورة مالية يتعذر دفعها إلا بهذه الوسيلة.

قد يقال إن لدى الحكومة ضرورات مالية تلجئها للمخاطرة لقبول تحمل هذه الخسائر الفادحة، ومع أن مثل هذا القول لا يصادف قبولاً وخصوصًا بعد ما سألت اللجنة مندوبى الحكومة عن هذه النقطة فأجابوها فى جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بأن «الحكومة لم تكن مضطرة فى الوقت الحاضر للأموال»، ثم قالوا جوابًا على سؤال آخر «لا يوجد اضطرار بالمعنى الذى تقصده اللجنة، أى لا يوجد اضطرار شديد للمال».

على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطرار للمال أو لم يكن فإن اللجنة ترى أن هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة بأموال الأمة فى التعاقد به.

الاعتبارات التى يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى أن هناك اعتبارات أخرى تبرر البحث فى هذا الاتفاق قبل الأوان، وكلها تنحصر فى مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصر فى مستقبل قناتها وخصوصًا عندما تئول إليها بعد نهاية الامتياز الحالى.

والظاهر أن هذه المخاوف هى أحد العوامل التى دفعت الحكومة إلى تبادل المخابرات مع الشركة فى هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الأخص بعد أن تبين لها أنه يعود بفوائد مالية على الخزينة المصرية من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨.

أما تلك المخاوف فهى:

أولاً: تنقيص رسوم المرور إلى خمسة فرنكات عن الطن الواحد بناءً على تعهد حاصل من الشركة.

ثانيًا: تعمد الشركة إنقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها إنقاصًا يضر بمصلحة الحكومة إذا لم تتفق الحكومة معها من الآن.

ثالثًا: منافسة قنال بناما لقنال السويس.

رابعًا: ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات تنقص من آهمية قنال السويس.

خامسًا: احتمال مطالبة الحكومة متى عاد لها القنال بتخفيض الرسوم تخفيضًا كبيرًا أو طلب جعل المرور من القنال مجانًا.

ولما كانت هذه المخاوف تظهر فى بادئ الأمر أنها تستحق الاعتبار والتفكير بحثتها اللجنة بحثًا دقيقًا، وتبين لها فى كل وجه منها ما يسمح لها بأن هذه المخاوف جميعها وهمية، ولا تستحق أدنى اهتمام ولا اعتبار. خصوصًا وأن

معظمها سبق تهديد الشركة به فبحثته من سنين، وظهر لها فيه ما ظهر للجنة الآن وجاهر جناب رئيس الشركة بنتيجة أبحاثه فيه بجلسة الجمعية العمومية التى انعقدت بمدينة باريس فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قنال بناما أو قنال آخر سواه، وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات، وعن إنقاص الرسوم ما يأتى:

«ماذا نخشى فى المستقبل. لم يعد بعد محل لذكرى هذه الحكاية حكاية قنال ثان، فقد ذهب بها الزمان، وإن سكة حديد سيبريا، وسكة حديد بغداد لا يمكنهما إلا أن تسرعا فى حركة التجارة؛ فإذا نقصنا بسببهما بعض الركاب فمن المحقق أن التجار يفضلون دائمًا نقل بضائعهم عن طريق البحر. وإن قنال بناما لن يتحقق قبل عشر سنين. ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائمًا طريق قنال السويس. ولقد رأيتم النتيجة. ومهما يكن من الأمر فأرباحكم لن تقل وإنا لننتظر اليوم الذى يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به ما يوزع على الأسهم. وهذه الزيادة لا بد أن تجىء فإن الصين تبتدئ الآن فى أن تفتح أبوابها للتجارة، وإن فيها من عدد السكان ما يزيد على سكان أوروبا أجمع، ولا شك فى أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئًا فشيئًا تبعًا للمسالك التى تجوس خلال تلك الأقطار» اهـ.

ثم قال فيما يختص باحتمال إنقاص الرسوم ما يأتى:

«وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه آن يخيفنا. إنكم لتعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم وإنكم لتذكرون أن إنقاص الرسم خمسين سنتيما فى سنة ١٩٠٣ قد عوض فى سنة واحدة. وإنكم لتذكرون أيضًا أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتيما فى سنة ١٩٠٦ قد عوض فى أقل من عامين، ترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا بشىء» اهـ.

ومع أنه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن أى رد تقدمه اللجنة لدفع هذه الأوجه الثلاثة، إلا أنها ترى من واجباتها أن تشرح للجمعية كل ما ظهر لها ضد هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها.

احتمال إنقاص رسم المرور لتعهد الشركة باتفاقية لو ندره.

جاء فى مذكرة جناب المستشار المالى ما يأتى:

«ولكن سعر مرور كل طن يميل إلى النقصان بسبب ما تعهدت به الشركة فى هذا الصدد».

ثم جاء مندوبو الحكومة وأكدوا بجلسة اللجنة المنعقدة فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حصول هذا التعهد.

طلبت اللجنة من مندوبى الحكومة أن يرسلوا لها هذه الاتفاقية لتطلع على نصوصها فبعثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت فى لوندرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بمركز شركة پننسيولار أند أورينتال حضرها أرباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها إنقاص رسم المرور فى القناة.

ولم يبعثوا إليها بنص الاتفاقية ولا بشىء يستدل به عليها. ولما لم تكتف اللجنة بهذا المحضر الذى لا يربط الشركة بأدنى تعهد إلا إذا صدق عليه من جمعيتها العمومية، فقد أعادت الاستعلام عن ذلك من مندوبى الحكومة بجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ فأجابوا بأنه لا يوجد غير هذا المحضر.

سألت اللجنة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمى الشركة قبلت العمل بنصوص هذا المحضر فأجابوا بما يأتى:

«نعم قبلت العمل به ونفذته فعلاً».

يستنتج مما ذكر أن الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر على أن هناك اتفاقًا مع شركة القناة صدقت عليه جمعيتها العمومية وأخذت فى تنفيذه. ولكن الحقيقة غير ذلك لأن اللجنة عثرت أثناء أبحاثها على أن الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقًا بل قالت عنه ما يأتى نصه:

«إنه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تعهد بل كل ما تم هناك إنما هو فى الحقيقة

بروجرام لا يمكن تطبيق أية مادة من مواده فى المستقبل إلا بقرار يصدر لذلك من جمعية المساهمين» اهـ.

وفضلاً عن هذا فإن الشركة وزعت أرباحًا من سنة ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨,٢ فى المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملحقة بمذكرة جناب المستشار المالى. مع أن محضر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بأنه لا يجوز للشركة أن توزع أرباحًا أكثر من ٢٥ فى المائة، وأن كل ما زاد عن ذلك يستعمل فى تنزيل الرسوم إلى أن يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات.

فهل بعد ذاك التصريح الرسمى وبعد هذا الإيضاح يمكن أن يقال بأن شركة القنال مرتبطة باتفاقية تقضى بتنزيل سعر المرور إلى خمسة فرنكات عن كل طن واحد.

على أننا لو جارينا الحكومة وقدرنا بأن الشركة مرتبطة بهذا المحضر، فما الذى يحصل لو أنقصت الشركة الرسوم تدريجيًا؟

يمكننا أن نقول ونؤيد بالبراهين العديدة إن إنقاص الرسم تدريجيًا لا يؤثر مطلقًا فى زيادة الأرباح. بدليل أن الرسم قد نقص فى مدة الأربعين سنة الماضية ٤١ فى المائة من قيمته؛ أى أنه أصبح الآن ثمانية فرنكات إلا ربعًا بعد إن كان ١٣ فرنكًا، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنويًا عن ثلاثة ملايين فرنك فى المتوسط كما سبق القول.

كان الرسم فى سنة ١٨٧٤ ـ ١٣ فرنكًا عن كل طن، وكان الإيراد ١٤٥ و٧٢٦ و٢٦ فرنكًا، فلما أنقص الرسم تدريجيًا إلى أن صار ثمانية فرنكات إلا ربعًا عن كل طن زاد الإيراد إلى خمسة أضعافه، فصار فى سنة ١٩٠٩ - ١٢٤ مليون فرنك.

ومع ذلك فإن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق أيضًا بمقدار البضائع التى تمر من القناة سنويًا.

إذًا يكون إيراد القناة مرتبطًا بعاملين متعاكسين أحدهما قوى ينتج زيادة مطردة فى كل عام، وهو البضائع التى تمر من القناة، وتقدم الملاحة التجارية بين

الشرق والغرب؛ والآخر ضعيف، وهو ميل شركات الملاحة المعضدة من الدول إلى تنقيص رسم المرور.

فأما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب، فإن تقدمها راجع إلى سببين عظيمين: أولهما: تقدم الأقطار الشرقية فى الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل المختلفة وتشعب طرق المواصلات فى أنحائها. والثانى: توجيه عناية واهتمام الدول المتمدنة إلى تقوية بحريتها التجارية.

أما الأقطار الشرقية فلايزال أغلبها فى مبدأ تقدمه الاقتصادى، ولا يزال استغلالها فى طفوليته؛ فإن الجهات المنحصرة ما بين السويس وكمشتقًا أغلبها تفتح للتجارة الآن خصوصًا مملكة الصين التى هى أوسع مساحة وأكثر سكانًا ولاتزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب فى ابتدائها. ومن المحقق أنها سائرة إلى الأمام بدليل أن مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة، فإنه كان فى سنة ١٨٩٩ على نحو ضعفيه فى سنة ١٨٩١، ومن وقت معاهدة (تنكين) الإنجليزية الصينية، أى من سنة ١٨٤٢ إلى الآن ـ قد فتحت للتجارة ثمانى وثلاثون مدينة صينية، ولا شك فى أن سيتبعها غيرها إلى أن تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى للمتاجر الأجنبية.

هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للأقطار الشرقية فى حركتها الاقتصادية الذاتية.

أما الدول الأوروبية فإنها تهتم كثيرًا بتقوية بحريتها التجارية وإنماء علاقاتها المالية فى الشرق. فإن ألمانيا قد تقدمت من ثلاثين عامًا فى هذا السبيل تقدمًا عظيمًا كان يزاحم التجارة الإنجليزية التى كانت منفردة بأسواق العالم، وكذلك إنجلترا وروسيا وجميع الدول الأوروبية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية فى الشرق.

كل ذلك يدل على أن مقدار المتاجر التى ستمر من قناة السويس سيزداد فى السنوات الآتية زيادة كبرى لا يؤثر فيها إنقاص الرسوم، بل بالعكس ستتوالى الزيادة فى الإيراد كلما أنقص الرسم فى المستقبل كما كان الحال فى الماضى.

نعم إن لكل إيراد حدًا لا بد من أن يقف عنده متى وصل إليه، ولكن إيراد قنال السويس لا يزال فى دور الطفولية، ولا ينتظر أن يبلغ حده إلا بعد زمن طويل ما دام العالم فى تقدم وارتقاء.

تعمد الشركة إنقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى فى مذكرته: «إن تنقيص الرسم موكول للشركة وحدها فإذا أنقصت السعر فى آخر مدة الامتياز يستحيل على الحكومة المصرية أن ترفعه بعد».

واللجنة ترى أن أساس كل عمل تجارى هو التبادل فى المنفعة أى أن ما يعطى يكون مساويًا بقدر الإمكان لما يؤخذ. فإذا كنا لم نقبل التعاقد مع شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لأننا نرى فى مد الأجل الآن خطأً واضحًا وفى الشروط غبنًا فاحشًا. وإن اللجنة لا تستبعد مطلقًا أن يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد مع الحكومة المصرية تقديرًا صحيحًا غير تقديرها الحالى.

ولكنا نستبعد كل البعد أن شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملاً يضر بمصالح مساهميها قبل أن يضر بمصلحة المصريين،وهو تخفيض سعر المرور تخفيضًا هائلاً رغبة فى النكاية بمصر أو انتقامًا منها، لا لعلة غير كونها لم تقبل أن تتعامل معها معاملة كلها غبن وضرر. ومع ذلك فإن اللجنة ترى أن اليوم الذى يتوقع فيه جناب المستشار المالى أن الشركة تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بإنقاص رسم المرور، هو اليوم الذى فيه تعتقد كل الاعتقاد بأن الشركة تكون أكثر امتثالاً واستعدادًا لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط ترضيها حفظًا لمصالح مساهميها التى تكون مهددة فى ذلك الحين أكثر من مصالح المصريين، بدليل سعيها من الآن إلى هذا الإنفاق. إذ ليس من السهل أبدًا على شركة القنال أن تترك يومًا هذا الكنز العظيم وتحرم مساهميها من خيراته الغزيرة مهما تكبدت من مشاق المساعى وباهظ النفقات.

لذلك لا ترى اللجنة محلاً مطلقًا لما تطير به جناب المستشار فى هذا الموضوع.

جعل المرور مجانًا

جاء فى مذكرة جناب المستشار:

«إن الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة فى طلب تنقيص رسم المرور عند عودة القناة إليها أو فى طلب جعله مجانًا».

لا نعلم أن الدول الأوروبية تعرضت قبل الآن لتحرير قناة صناعية من رسوم المرور، بل كل ما فعلت فى الماضى أنها تعرضت للبوغازات والأنهر الطبيعية التى من شأنها أن تكون عامة لمرور جميع المتاجر. ولم تكن لتحرر تلك الممرات الطبيعية غصبًا بل حررتها فى مقابل تعويضات مالية دفعتها. فإنه لما امتنعت بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم المرور فى ممرات الدنمارك الثلاث دعت هذه الأخيرة الدول للمفاوضة فيما إذا كان من الممكن جعل السوند والبلت الكبير والبلت الصغير ممرات حرة فى مقابل تعويض تدفعه لها، فاتفقت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولى فى مدينة كوبنهاج، وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس سنة ١٨٥٧ التى نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجانًا وقررت الدول لها مبلغًا كافيًا رضيته تعويضًا.

وكذلك لما أرادت الدول أن تحرر الملاحة فى نهر الاسكو من الرسوم دفعت للمملكة الهولندية تعويضًا ماليًا كافيًا لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣.

هذا ما حصل فى الأنهر والبوغازات الطبيعية التى شقتها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر والتى ساعد المصريون فى إنشائها بعشرات الألوف من العمال والملايين من الفرنكات. لذلك لا ترى اللجنة محلاً للتخوف من هذه الجهة.

ومع ذلك فإن مصر قبل إنتهاء الامتياز الحالى لا تعدم حينئذ وجود عشرات من الشركات الدولية الأوروبية والأمريكية التى تطلب الربح فى أى مكان وتتفق

معها على استغلال القناة بشروط عادلة لا غبن فيها، فيكون لمصر منها مساعد دولى قوى لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان أعظم قوة منها.

فإذا خالفت الدول سنتها فى عدم التعرض للقنوات الصناعية، وتعرضت لتحرير قنال السويس من الرسم، ولم تجد الحكومة طريقًا لدفع ذلك، فإن تحرير القناة من الرسم لن يكون بغير مقابل؛ بل إن الدول على كل حال ستعوض على مصر بعض الخسائر التى خسرتها فى القنال.

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لا ريب فى أن قناة السويس هى أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر أن ينافسه طريق الرجاء الصالح؛ لأن الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلة.

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمى للبحرية الفرنسية.

تقطع سفن البضائع ذات السرعة المعتادة المسافة من مرسيليا إلى هونغ كونغ فى $\frac{٣}{٤}$ ٧٥ يومًا عن طريق الرجاء الصالح و ٤٧ يومًا عن طريق القنال.

ومن مرسيليا إلى بمباى فى $\frac{١}{٢}$ ٦٢ عن الطريق الأول و ٢٧ يومًا عن طريق القناة.

ومن مرسيليا إلى كولومبو فى ٦١ يومًا عن الطريق القديم و $\frac{٣}{٤}$ ٢٩ عن طريق السويس.

ومن مرسيليا إلى تمتاف فى جزيرة مدغشقر فى $\frac{١}{٤}$ ٤٧ عن طريق الأول، $\frac{١}{٤}$ ٣٠ عن الطريق الثانى.

كذلك ليس من المنتظر أن يزاحم قنال بناما قناة السويس مزاحمة جدية كما ذكر البرنس دارمبرج، وكما يؤخذ من الأوضاع الجغرافية للقنالين.

وكما أن قناة السويس لن تزاحم بطريق الرجاء الصالح ولا بطريق بناما فإنها لن تزاحم كذلك بالسكك الحديد، كسكة حديد سيبريا، أو سكة حديد بغداد فإن المتاجر الكبرى التى تنتقل من أوربا إلى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقًا فى السكك

الحديدية مادام فى الوجود طريق بحرى مختصر يمكن نقلها فيه، نظرًا للفرق الهائل فى كلفة شحنها وتفريغها مرارًا إذا نقلت بطريق البر، فضلاً عما فى الطريق البحرى من وسائل الحفظ والصيانة.

والواقع يؤيد ذلك لأنه لا مصلحة للتجار فى أن يحملوا بضائعهم فى البحر من ثغور أوروبا المختلفة إلى شطوط آسيا الصغرى، ثم يفرغونها، ثم يحملونها فى السكة الحديد، ويدفعون عليها أضعاف الأجرة البحرية، ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسى ليشحنوها مرة ثالثة فى سفن تحملها إلى سواحل إفريقيا الشرقية، أو ثغور آسيا دانيها وقاصيها. مع أنهم لا يستفيدون تلقاء تحمل هذه المشقات اقتصاد شىء من الوقت ولا من المال. وقد جاء فى كتاب المسيو شارل رو وكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما يأتى:

«إنى أشك فى أن إنشاء السكة الحديدية فى آسيا الصغرى يعود بضرر حقيقى على قنال السويس (ولا يمكننى أن أكرر ما قلته عن سكة حديد سيبريا) إن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة فى آسيا الصغرى لمحاصيل الغرب وبضائعه وتعطيه كذلك محصولاتها. ولكن التجارة ستستمر (فى علاقاتها مع الشرق الأقصى) تفضل الطريق البحرى للسويس عن طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسى الذى هو طريق نصفه بحرى ونصفه برى، وعلى ذلك يمكننا أن نحكم من الآن أنه لن يكون لسكة حديد بغداد أو أية سكة أخرى تنشأ بين آسيا الصغرى والخليج الفارسى تأثير ما على مركز القناة التجارى.

بقيت فكرة أخرى متممة للاعتبارات التى رأى جناب المستشار المالى أنها مؤيدة للمشروع، وهى احتمال ظهور اكتشافات علمية الأمر الذى ينقص من أهمية القناة فى تجارة العالم.

إن هذه الفكرة ليست مستحيلة بل هى تدخل فى حيز الإمكان العام ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجهولة بطبعها إلى الآن، وإن احتمال أمور مبهمة غير معينة لا توجد لها بشائر تدل عليها، حتى ولا فى حيز الأبحاث العلمية، لا يمكن أن يعتبر أساسًا لتقدير الأشياء الموجودة بالفعل. فليس يوجد من الآلات الصالحة لنقل البضائع الكثيرة إلا طريق السكة الحديد وطريق البحر. وقد ثبت أن طريق

السويس هو أقرب هذه الطرق وأقلها نفقة، فلم يبق إلا طريق الهواء، وهو مهما تقدم لا يسلكه إلا المستطلع أو المتنزه أو المسافر على الأكثر، وليس صالحًا لحمل الأثقال كما تدل على ذلك بوادر هذا الاختراع الحالية.

على أن تقدم العالم يسير بنسبة واحدة فى كل الأشياء، فإذا تقدمت الاختراعات العلمية إلى درجة يخشى منها على أكثر الممرات موافقة للتجارة كقنال السويس مثلاً، تقدمت كذلك حركة التجارة ومواردها حتى تشغل جميع طرق المرور.

وإذا كان القنال بعيدًا عن أن ينافس بطرق أخرى، فإنه عن التأثر بالحوادث السياسية أبعد؛ لأنه من الوجهة السياسية متفق على حيادته، ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليه من الأثر ما يحمل على الخوف من أمثالها فى المستقبل. فقد انتشبت الحروب الكبرى سواء التى قامت فى أوروبا أو آسيا أو إفريقيا منذ افتتاح القنال، وقامت الثورات الهائلة التى حدثت فى العالم فى هذه المدة بعيدًا عن القناة وعلى ضفافها نفسها فلم تؤثر مطلقًا فى إيراداتها، بل بالعكس كانت فى ازدياد دائم، ولو رجعنا إلى الإحصاء لوجدنا أنه كلما اشتدت ريح الحوادث واشتعلت نيران الحروب، زاد إيراد القنال عن مثله فى أوقات السلم والصفاء.

زادت إيرادات القناة فى سنة ١٨٨٢ (وهى سنة الحوادث العرابية التى كادت تسد فيها القناة) تسع ملايين من الفرنكات عن السنة التى قبلها، وزادت فى سنة ١٩٠٤ (سنة الحرب الروسية اليابانية) ١٣ مليونًا تقريبًا عن السنة التى قبلها.

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتطير والتشاؤم عند الحكم على القناة وتقدير أمور مظلمة لا يدل عليها دليل فى ماضى القناة ولا فى حاضرها ولا يمكن استنتاجها من أى ظرف آخر.

البواعث المرغبة فى قبول المشروع

بعد بحث الفروض الحسابية والاعتبارات العامة التى تقدم ذكرها، رأت اللجنة وجوب البحث فى الآراء والأفكار التى أتت بها الحكومة فى مذكرة جناب المستشار المالى وبلسان مندوبيها فى اللجنة للترغيب فى قبول هذا المشروع حتى

لا يفوت الجمعية العمومية شىء مما قيل عنه فى موضوعه أو فى حواشيه وليعلم بطريقة واضحة كيف تدرس الحكومة مشروعاتها التى تستأثر بإنفاذها عادة من غير أن تسمح للأمة بمشاركتها فيها برأى قطعى.

قال جناب المستشار:

«إن الحالة التى عليها القناة الآن مضرة بالنسبة إلينا؛ لأنها تقضى بأن الجيل الحاضر الذى يتحمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئًا فى حين أن الأجيال القادمة ربما تجنى منها بعد مرور ستين عامًا أرباحًا طائلة. فمن العدل ومن المفيد لمصر اقتصاديًا اشتراكها الآن والجيل القريب فى أرباح القنال المستقبلة».

واللجنة ترى أن من واجبات الأفراد والجماعات مهما أسرفوا أن يدخروا من حاضرهم شيئًا ينفع الأعقاب فى مستقبل الأيام القريبة أو البعيدة مادام ذلك فى الاستطاعة.

إذا تقرر ذلك، ورأينا شركة القنال تجرى على هذا المبدأ بطلبها مد أجل امتيازها أربعين سنة قبل نهايته بثمانية وخمسين عامًا، سعيًا وراء مصلحتها ومصلحة أبناء مساهميها وأحفادهم، فلماذا لا يكون «من العدل ومن المفيد اقتصاديًا لمصر» أن تدخر أرباح القناة لأبنائها وأحفادها الذين هم أبناء الأجيال الآتية لا لتتركهم فى بحبوحة السعادة المالية، ولكن لتعوض عليهم بعض العوض عن ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية والأميرية التى يتركها لهم الجيل الحاضر والذى يليه، وقد تبلغ قيمة تلك الديون مئات الملايين من الجنيهات، ولتعوض عليهم جزءًا مما تصرفت فيه الحكومة فى هذا العصر من ثروتها المالية والعقارية التى باعتها للشركات ولغيرها وأنفقت أثمانها.

يقولون إن الحالة الحاضرة مضرة بالنسبة إلينا نظرًا لحرماننا من أرباح القنال التى ستتمتع بها الأجيال القادمة ويراد بهذا القول أن نبيح لأنفسنا:

أولاً: الاعتداء على حقوق الأبناء والأحفاد فى هذه القناة بعد أن أضاعت الحكومة ما كان للأمة فيها من الحقوق والسهام بأسعار يقدرونها بجزء من عشرة من أسعارها الحاضرة.

ثانيًا: أن نتصرف تصرف المبذرين الذين يستدينون مبالغ يصرفونها فى غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطر أو السفيه.

ثالثًا: أن نزاحم الأجيال الآتية (مقابل تعويض لا يذكر) فى نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الأجيال أقدر منا على التصرف فيها بصورة أو بسلطة أنفع للبلاد مما نستطيع أن نتصرف به نحن الآن؛ مادام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا لهيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى فى الشئون المصرية البحتة فضلاً عن صرف الأموال الطائلة التى تزيد فى كل سنة بعد سداد أقساط الديون العمومية وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية.

ولا شك فى أن كل سبب من هذه الأسباب المتقدمة يمنعنا من أن نتأثر بما يقال ويحتم علينا أن لا نتبع إلا طريق الحق والصواب.

وقال جناب المستشار:

«إن العملية المشروعة لا تبرر فى نظر الأجيال القادمة إلا إذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل فى مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب فتربح البلاد بذلك ربحًا فى المائة يساوى على الأقل سعر خصم الأرباح المستقبلة».

واللجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية، ولكنها مع الأسف لا توافق على صحتها من الوجهة العملية. وذلك قياسًا على الماضى الذى دل على أن الحكومة وجد لديها فى فرص متعددة أموال طائلة فلم تفكر عند صرفها فى مثل هذه المشاريع التى أشار إليها جناب المستشار. ومع ذلك فإن تلك المشاريع التى ستصرف فيها المبالغ المتحصلة من هذا المشروع، إما أن تكون مشاريع كمالية أو حاجية. فإن كانت كمالية كان من سوء التصرف أن نبيع ما نملك وما ينتظر منه ربح عظيم يساعد أجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات الحاضرة، لنقوم بأعمال كمالية يمكن تأجيلها إلى الوقت الذى تصير تلك الأعمال فيه حاجية، أو إلى أن يتيسر المال اللازم لها من طريق آخر أفضل أو أقل ضررًا من هذا الطريق. وأما إذا كانت تلك المشاريع حاجية، فلا تعدم الحكومة ما لا يقوم مقام الأموال التى ستأخذها من هذا المشروع، بأن تقدم تلك

المشاريع على غيرها من المشروعات الكمالية المحضة التى ينفق عليها سنويًا مئين من الألوف، بل الملايين من الجنيهات رغمًا عن معارضة مجلس شورى القوانين الذى يعبر عن رغبات الأمة كمد السكك الحديدية فى مجاهل إفريقيا، وهى التى أخذ لها من الأموال الاحتياطية فى الشهور الأخيرة مبلغ ٦٥٤ ألف جنيه رغمًا عما أبداه مجلس شورى القوانين من المعارضات الشديدة والآراء السديدة، وكإقامة ثكنات لجيش الاحتلال بالعاصمة، وهى التى أخذ لها من المال الاحتياطى كذلك أربعمائة ألف جنيه مصرى فى العام الماضى لأعمالها الابتدائية فقط، وغير ذلك كالخسائر الفادحة التى نتجت من المضاربة بمشترى أسهم غير مصرية، ولا مضمونة من الأموال الاحتياطية، وكالأعمال الأخرى التى هى فوق الشئون الكمالية المملوءة بها صفحات الميزانية العمومية المشتملة على مبالغ تتراوح بين ١٥ و ١٧ مليونًا من الجنيهات فى كل عام، وليس للأمة فى صرفها رأى قطعى ولا شورى مقبول مهما كان معقولاً.

ولقد فطن جناب المستشار إلى الشعور العام (الذى لا يجهله) وهو تألم الأمة المصرية من صرف أموالها التى هى فى حاجة لها فى مثل تلك الوجوه الكمالية دون صرفها فى شئونها الحاجية كالتعليم والأمن والقضاء ووسائل نظام الرى والصرف والسكك الحديدية المحروم منها للآن كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين العمومى الذى ازدادت قيمته عما كانت عليه فى سنة ١٨٨٢. وخشى جنابه أن هذا التألم يدفع الأمة لمقابلة هذا المشروع بمثل ما قابلته به من عدم الاستحسان والاشمئزاز، وأنه لا يشجع الجمعية العمومية على التصديق عليه، فاحتاط لذلك وجاء بما يطمئن الخواطر ويهدئ النفوس من هذا القبيل، فقال ما نصه: «إن الأرباح التى تعود على مصر من هذه العملية يجب أن لا تنفق فى حاجات الميزانية العمومية وإنما يجب أن تصرف على أعمال تقدم البلاد كالرى والسكك الحديدية وغير ذلك، وعلى استهلاك الدين العمومى» اهـ.

ولكن هذا القول ليس من شأنه أن يدفع الخوف الذى تأصل فى النفوس من تصرف الحكومة فى مال الأمة من غير رقيب عليها.

وليس هذا محل إقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التى أنفق فيها معظم المال الاحتياطى الذى كان متجمدًا وسحب من صندوق الدين عقب اتفاقية ٨ إبريل سنة ١٩٠٤، ولا بذكر الطريقة التى تعطى بها المقاولات والمشتريات فى جميع مصالح الحكومة - إن نظرة واحدة فى كيفية تحضير هذا المشروع المطروح بين أيدينا تكفى لمعرفة الطريقة التى تسلكها الحكومة فى تدبير أعمالنا المالية، لأن هذا المشروع الخطير الذى أوقعه حسن الطالع فى يد الجمعية العمومية يجب أن يعتبر، عند من لا يعرف حقيقة إدارة أمورنا وأموالنا، كمقياس ثابت للأعمال التى أجرتها الحكومة فى الماضى، والتى ستجريها فى المستقبل ما بقيت على حالتها الحاضرة تعمل فى المصالح العامة مستأثرة بدون أن تشرك الأمة معها برأى قطعى فيها.

كيفية تحضير المشروع وبحثه

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة المشتملة على نصوص تعديلاتها أنه حصلت مخابرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فرأت اللجنة أن من صالح المشروع مراجعة تلك المخابرات لتعرف أهم النقط الأساسية التى دارت عليها وإجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم إمكان الوصول إلى منافع أكثر وحتى تكون على يقين من أنه ليس فى الإمكان أحسن مما كان.

فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ إحاطتها علمًا بمضمون تلك المخابرات أو تمكينها من الاطلاع عليها، فأجابوها على الفور بما يأتى:

«لم يكن هناك مخابرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة»، فكان هذا الجواب موجبًا لاندهاش اللجنة واستغرابها لتحضير مشروع خطير دقيق كهذا بدون حصول مخابرات كتابية بشأنه مطلقًا حتى ولو بصفة مذكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار وبمذكرة الحكومة بحصول مخابرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع. ولما لم يتحقق أمل اللجنة فى وجود أثر للمخابرات

والمفاوضات الأولى لدى الحكومة رأت أن تكتفى عن تلك المخابرات بالاطلاع على الرسائل التى ذكرها المستشار المالى فى آخر مذكرته المؤرخة ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٩ إذ قال:

«وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لا محل الآن للإشارة إليها فى نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل وسنعرض صور هذه الرسائل قريبًا على مجلس النظار» اهـ.

فطلبت اللجنة فى جلستها المنعقدة فى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ من حضرات مندوبى الحكومة أن يخبروها عن تلك المسائل وعما يكون قد تم فيها، فأجاب سعادة ناظر المالية بما يأتى حرفيًا:

«لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف مسألة الأربعة والأربعين يومًا، ثم مسألة الأراضى التى سيخلفها البحر ومع ذلك فالكلام كان فيها شفهيًا».

ولما يئست اللجنة من عدم وجود آثار للمخابرات ولا للرسائل التى تبودلت بين الشركة والحكومة أرادت أن تكتفى بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير إليهم فى خطبة الجناب العالى يوم افتتاح الجمعية العمومية بالعبارة الآتية:

«إن قيمة المبالغ التى ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشئون المالية».

فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة محاضر أعمال أولئك الخبراء وتقاريرهم لتستنير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فأجابوها بما يأتى حرفيًا بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠:

«لم يكن هناك تقارير تحريرية. والخبراء هم نفر من موظفى الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمة التى أقنعت نظارة المالية بفوائد المشروع. ومن هؤلاء الخبراء المسيو روسان الموجود الآن. والمسيو كريج الموظف بمصلحة المساحة».

فأرادت اللجنة حينئذ أن تعرف القواعد الحسابية التى بنيت عليها أعمال المستشار وأولئك الخبراء للإلمام بها، ولمعرفة مقدارها من الصواب، فسألت

مندوبى الحكومة عن تلك القواعد فأجابوها بما يأتى: «لا يوجد قواعد وهذه افتراضات»، فسألتهم اللجنة عن الأقيسة التى ساروا عليها فى العمليات الحسابية فأجابوا بما نصه:

«لا يوجد عندنا حساب يقينى وهذه العمليات كلها افتراضات».

ولما خاب رجاء اللجنة فى أن تجد عند الحكومة مخابرات كتابية أو أثر للرسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار، أو تقارير للخبراء التى أشارت إليهم الحكومة فى خطبة الجناب العالى، أو أساس صحيح للفروض الاحتمالية؛ أرادت اللجنة أن تعرف كيف حصلت إذًا المخابرات فى هذا المشروع، وكيف سارت الحكومة فى بحثه ودرسه حتى صار تحضيره، وبناء على أى شىء بنى جناب المستشار طلبه فى مذكرته فى مجلس النظار بأن يصدق على مبدأ هذا الاتفاق، إذ قال:

«إننى أعرض المشروع على مجلس النظار ولى ثقة شديدة فى أنه بعد درسه يصدق عليه المجلس فى مبدئه» اهـ.

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الأدوار التى تداول فيها درس هذا المشروع فأجابوا بما نصه:

«الأدوار التى مر بها المشروع هى كالآتى:

«عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة، ثم تناقش فيه مجلس النظار وأدخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية العمومية، وبعد هذا القرار قد صار إمضاء الأمر العالى القاضى بعقد الجمعية من الجناب العالى» اهـ.

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع الخطير على خبراء اختصاصيين من أكابر الخبراء بأوروبا لفحصه ودرسه وإعطاء رأيهم فيه كما فعلت الحكومة فى مشروع لائحة المعاشات الملكية الذى بقى بين يدى الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات. ثم استحضرت له من إنجلترا خبيرين شهيرين هما المستر

ويات والمستر ريان ثم عرضته بعد ذلك على شركة إنجليزية أخرى بلندره مختصة بمثل هذه الأعمال.

ويتضح فوق هذا أن الذين سمتهم الحكومة فى خطبة الجناب العالى الخديوى «بالأشخاص ذوى الخبرة الواسعة فى الشئون المالية»، واقتنعت نظارة المالية بأعمالهم هم نفر موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التى يشغلها عادة ذوو الخبرة الواسعة فى الشئون المالية كمراقب حسابات الحكومة، أو مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف العالية الرئيسية.

وإن من العبث أن يلاحظ أن هذا المشروع غير محتاج إلى رأى الخبراء بدعوى أنه مبنى على قواعد حسابية فنية، نظرًا لما كان فيه على الأقل من إلزام الحكومة بمعاشات المستخدمين بعد انتهاء الامتياز، ورفض الحكومة لذلك وهو الأمر الذى يحتاج إلى خبراء لأجل تقدير ما فيه من المنافع فى حالة القبول والمضار فى حالة الرفض.

هذه الوقائع الثابتة بأقوال الحكومة نفسها لا بطريق الظن أو الاستنتاج قد أدهشت اللجنة ودلتها على أن الحكومة كان فى وسعها أن تهتم بدرس هذا المشروع أكثر مما اهتمت به. وأنها لم تعط العناية التى كان يستحقها، والتى تعطيها عادة لأى مشروع آخر أقل من هذا المشروع قيمة وأهمية وقد زاد دهش اللجنة ما كانت تصادفه فى إجابات مندوبى الحكومة من الإبهام تارة، ومن عدم انطباقها على الواقع تارة أخرى. فمثال الإبهام فى الجواب ما يأتى:

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الآتى: هل مبلغ أربعة الملايين جنيه الذى ستدفعه الشركة للحكومة، ستعتبر قرضًا بفوائد تجعل لسدادها أقساطًا سنوية تدفعها من إيراد القنال فتؤثر حينئذ فى حصص الحكومة السنوية، أو أن الشركة ستدفع هذا المبلغ من مالها الاحتياطى ولا تأخذ بدله من إيرادات الشركة فأجابوها بعد أربعة أيام بما يأتى:

(يحتمل أنه للحصول على أربعة الملايين جنيه تلتجئ الشركة لعقد قرض وقد روعى هذا الاحتمال عند تقرير شروط الإنفاق، واتضح أن ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعًا ما فى هذه الحالة على حصة الحكومة فى أرباح

المدة التى تبتدئ من سنة ١٩٢١ وتنتهى فى سنة ١٩٦٨. وعلى كل حال لو تقرر أن مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجهًا فى طلب امتيازات تكون معادلة له).

فمن الفقرة الأولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة أن الحكومة لم تعرف إلى الآن ما إذا كانت الشركة ستقترض مبلغ أربعة الملايين جنيه وتجعله سلفة تؤثر أقساطها فى الأجزاء التى ستخصص للحكومة سنويًا من سنة ١٩٢١، وأنها ستدفعه من الاحتياطى القانونى أو الاحتياطى الخصوصى.

ومن الفقرة الثانية يؤخذ أن باب طلب الامتيازات فى هذا العقد لايزال مفتوحًا فى وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدى الجمعية العمومية كما هو صريح العبارة الأخيرة.

ولو كان الأمر قاصرًا على ذلك لهان، ولكن الحكومة ترى أن للشركة وجهًا فى طلب هذا الامتياز ولا بد أن يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه.

أما عدم انطباق بعض تلك الإجابات على الواقع أحيانًا، فيؤيده حادثة مر ذكرها فى هذا التقرير، وهى قول الحكومة بأن الشركة تعهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القنال وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة، وكلما ناقشتها اللجنة فى هذا القول ازدادت تمسكًا بها وإصرارًا عليه على أن الحقيقة هى أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مرالبيان.

هذا فضلاً عن الإجابات الأخرى التى أضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية التى اشتملت عليها المذكرة الأولى والثانية، إذ قال مندوبو الحكومة عندما سألتهم اللجنة عن سبب الفروق فى الحساب بين المذكرتين المنوه عنهما فى بعض العمليات الحسابية ما يأتى:

(إن ما ذكر بالمذكرة الثانية هو المعقول والأكثر احتمالاً) اهـ.

وبديهى أن معنى هذا القول هو أن ما ذكر بالمذكرة الأولى الرسمية غير معقول وأنه بعيد الاحتمال بعد أن قيل عنها إن كل ما اشتملت عليه من العمليات

الحسابية والفروض الاحتمالية مبنى على حكم العقل والتدقيق، هذا فضلاً عن أنه لم يمض بين المذكرة الأولى والثانية أكثر من عشرين يومًا، واللجنة لا تدرى ما الذى كان يقال عن المذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يومًا أو أربعون.

النتيجة

والنتيجة أن اللجنة كانت تتمنى أن تقدم الحكومة السنية للجمعية العمومية مشروعًا محضرًا مبحوثًا حق البحث مشفوعًا بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات، متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية، مضمونًا فيه مصلحة البلاد فى حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان، راجحة تلك المصلحة على غيرها أو معادلة لها على الأقل فتجيل الجمعية فيها بمعرفتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة، ثم تبادر بكل ابتهاج وانشراح للموافقة على ذلك المشروع، أو تعديله تعديلاً طفيفًا إن كان المشروع قابلاً للتعديل، وكان جائزًا لها عمله.

ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى الحدود الجنوبية رافعين ألوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير أمتها، وسهرها على مصالح بلادها، فتزداد ثقة الأهالى ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين؛ فإن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة فى حاجة قصوى إليه دائمًا وخصوصًا فى مثل الظروف الحاضرة.

ولكن ما الذى تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعًا مهمًا خطيرًا وضع بسرعة لم تعهد فى الحكومة من قبل، وباختصار كلى يبرره جناب المستشار بأنه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩، غير مبحوث حق البحث ولا مرفوق بإيضاحات ومستندات تؤيده، لدرجة أن مذكرة جناب المستشار المالى، التى هى أول وآخر مستندات الحكومة فى بيان وإثبات منافع هذا المشروع، لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها، بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها بعض المستندات التى كانت طلبتها

اللجنة من مندوبى الحكومة، وفضلاً عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فإنه جاء سابقًا لأوانه بعشرات من السنين، ومعلوم أن السرعة فى العمل والحكم على المستقبل البعيد جدًا كلاهما يترتب عليه حتمًا الخطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطًا، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد قنال السويس أربعين عامًا قبل انتهاء أجل امتيازه بنحو ستين عامًا؟

لا ريب فى أن الخطأ حينئذ يكون جسيمًا، والضرر الذى يترتب عليه حالاً واستقبالاً يكون أجسم، لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبحثه كما سبق ذكره، وأهم ما رأته فيه كما يأتى بيانه:

أولا: إن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول لا من شركة القنال ولا من الحكومة المصرية، وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمى الشركة مادامت الحكومة ليست هى العارضة للمشروع كما تقول.

ثانيًا: إنه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان.

ثالثًا: إنه قد ظهر بالحساب أن فى هذا المشروع غبنًا فاحشًا على مصر تقدره اللجنة بنحو ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ مليونًا من الجنيهات أصلاً وفائدة على قاعدة حساب جناب المستشار.

رابعًا: إنه لا حقيقة للمخاوف التى تتوقعها الحكومة إذا لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها. ثم إن كان بعض هذه المخاوف محلاً للنظر فدفعه ممكن قبل وقوعه خصوصًا متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها كانت أقرب إلى التساهل فى شروط التعاقد مع الحكومة، لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها، أما مصر فإنها تجد كثيرًا من الشركات الدولية تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله.

خامسًا: إنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالغبن الفاحش سيما وأن التعاقد واقع على مستقبل بعيد، لا بد فى الحكم عليه من الخطأ

العظيم الذى لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بأن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلة إلا إذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحًا لا ريب فيه.

سادسًا: إن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتى:

أولاً: أن لا يوجد مطلقًا غبن فى التعاقد عليها.

ثانيًا: أن يستعمل المقابل فى أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلة وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفالة فعلية.

أما والغبن فى الصفقة فاحش، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى فى تدبير شئونها المالية والداخلية البحتة خصوصًا وأن العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحًا، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول.

فبناء على هذه الأسباب

قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع وللجمعية الرأى الأخير.

الفهــرس

منافذ بيع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة

ت : ٢٥٧٧٥٠٠٠٠ - ٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلى ١٩٤ - ٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى

بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢

مكتبات ووكلاء
البيع بالدول العربية

لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
شارع صيدنايا المصيطبة - بناية الدوحة- بيروت - ت: ٩٦١/١/٧٠٢١٣٣
ص. ب : ٩١١٣ - ١١ بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
بيروت - الفرع الجديد - شارع الصيدانى - الحمراء - رأس بيروت - بناية سنتر ماريا
ص. ب : ١١٣/٥٧٥٢
فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

سوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع - سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد - المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص. ب: ٧٣٦٦ - الجمهورية العربية السورية

تونس

المكتبة الحديثة ـ ٤ شارع الطاهر صفر- ٤٠٠٠ سوسة - الجمهورية التونسية .

المملكة العربية السعودية

١ - مؤسسة العبيكان - الرياض (ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمز ١١٥٩٥ - تقاطع طريق الملك فهد مع طريق العروبة - هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤١٦٠٠١٨ .

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية - شارع الستين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ جدة : ٢١٤٨٧ - ت : المكتب: ٦٥٧٠٧٢٢ - ٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨.

٣ - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية - ص. ب: ١٧٥٢٢ الرياض: ١١٤٩٤ - ت: ٤٥٩٣٤٥١.

٤ - مؤسسة عبد الرحمن السديرى الخيرية - الجوف - المملكة العربية السعودية - دار الجوف للعلوم ص. ب: ٤٥٨ الجوف - هاتف: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠ فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٧٨٠

الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع
ت: ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

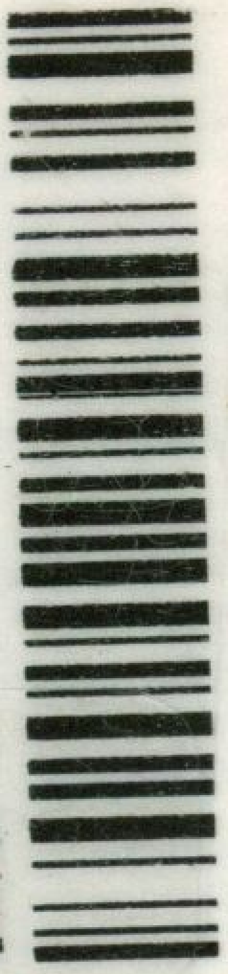
٢ - دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
ت: ٩٦٢٦٤٦٢٦٦٢٦ +
تلفاكس: ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ +
ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية لأمرين، أولهما: كون العصر الذى تناول صاحبه فيه الكلام عليه، عظيم الخطر شديد الاتصال بعصرنا الذى نعيش فيه، قليل المصادر العربية مع ذلك قلة يضيق لها صدر الباحث المحب للاطلاع؛ وثانيهما: كون الكتاب حافلاً بالمعلومات التاريخية، منسق هذه المعلومات تنسيقًا علميًا فنيًا لانعرف له مثيلاً فى كتاب التاريخ العربية.

هذان وحدهما هما الأمران اللذان بعثا فينا الرغبة فى ترجمة هذا الكتاب وهما أيضا اللذان بعثا الرغبة فى نشره هذه الأيام.

وهذا الكتاب ثمرة جهد عظيم بذله عقل شديد الملاءمة لموضوعه. لما طبع عليه من الدقة المتناهية ولإحاطته بالعوامل الخفية التى تسيطر على الشئون المالية الأوروبيه، والتى تنذر إنجلترا بزوال ملكها.



ISBN# 9789774480768

٢٠ جنيهًا


6 221149 026186